

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أوبوكر بلقايد تلمسان

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تخصص: دراسات استراتيجية وأمنية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د موسومة بعنوان:

دور الأمن الفكري في تعريف الأمن القومي: "الأمن القومي الجزائري أنموذجا"

تحت إشراف

أ.د: بن صايم بونوار

إعداد الطالب

بوداود محمد

لجنة المناقشة

أ.د. بن طاهر علي	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
أ.د. بن صايم بونوار	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
أ.د. طاشمة بومدين	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا
د. شيخاوي سنوسي	جامعة تيارت	أستاذ محاضر "أ"	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2023 - 2024 الموافق 1445-1446هـ

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تخصص: دراسات استراتيجية وأمنية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د موسومة بعنوان:

دور الأمن الفكري في تعريف
الأمن القومي:
"الأمن القومي الجزائري أنموذجا"

تحت إشراف

أ.د: بن صايم بونوار

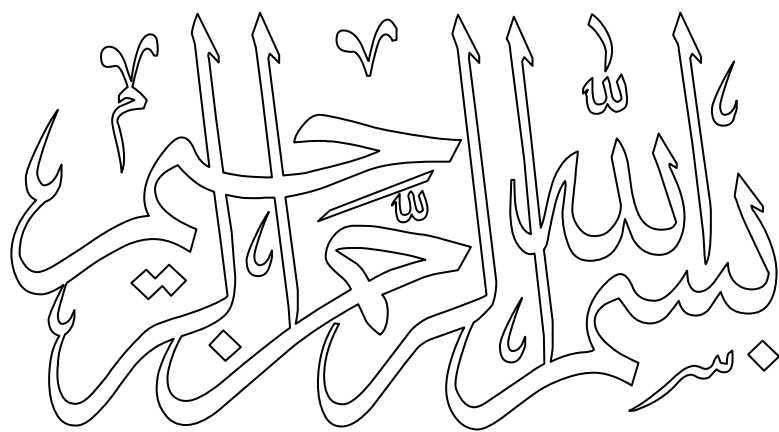
إعداد الطالب

بوداود محمد

لجنة المناقشة

أ.د. بن طاهر علي	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
أ.د. بن صايم بونوار	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
أ.د. طاشمة بومدين	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا
د. شيخاوي سنوسي	جامعة تيارت	أستاذ محاضر "أ"	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2023 - 2024 الموافق 1445-1446هـ



إهداء

إلى روح والدي الحاجة منصوره، وروح شقيقي بومدين، رحمة الله عليهما؛

إلى الوالد الكريم حفظه الله ورعاه: الحاج بن موسى (93 سنة)؛

إلى إخوتي وأخواتي وأصهارى وأولادهم جميعهم؛

وإلى أحبتي في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وفي مركز سبل الخيرات؛

إلى أرواح شهداء الجزائر وصنّاع الاستقلال الوطني؛

إلى كلّ من علّمني حرفاً؛

إلى شباب الحراك الشعبي الأصيل، وكلّ المخلصين في هذا الوطن؛

إلى "فخامة" الشعب الجزائري الحرّ الأبي؛

إلى الشعب الفلسطيني المقاوم للاحتلال الغاصب؛

إلى هؤلاء جميعاً، أهدي هذا العمل.

محمد بوداود

شكر

إنّ كلّ شكر لا يبتدئ بالله لا يعوّل عليه، ولهذا فأنا أقول: الحمد لله في البدء على ما كان من بدء، الحمد لله على نعمة العقل، والشكر لله أنّ أنار لي درب العلم والمعرفة، ثم الحمد لله على ما أتمّ، فبلغت بفضلته وتوفيقه ختم وإنجاز هذا العمل.

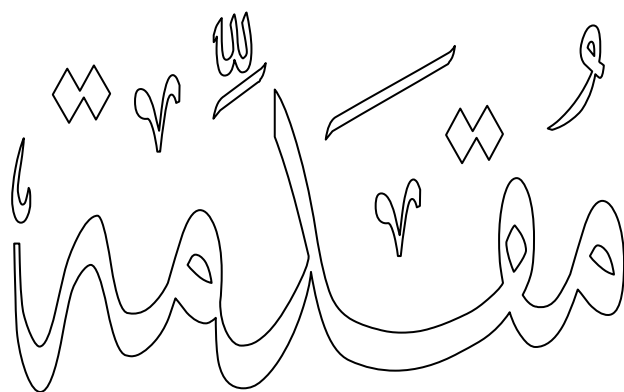
أشكر الدّولة الجزائرية، التي أفتخر بانتمائي إليها، على توفير كل الشّروط المادية والمعنوية والبشرية من أجل عدالة التعليم في كل مراحله لتطوير المجتمع، وتنويع التعلّم المستمر لمواكبة التطوّرات الحديثة.

كلّ الشّكر والتّقدير للأستاذ المشرف، الأستاذ الدكتور "بن صايم بونوار"، نائب رئيس جامعة تلمسان للبيداغوجيا على ما أبداه من تعامل طيّب، وتشجيع وتوجيه صادق، رغم ارتباطاته الكثيرة؛ فجزاه الله عتاً خيراً، وأسأل الله أن يقوّي ظهره لأن الحمل عليه ثقیل. كما أتفضّل بالشّكر الجزيل للأساتذة الكرام:

الأستاذ الدكتور "طاشمة بومدين"، والأستاذ الدكتور "بن طاهر علي" بقسم العلوم السّياسيّة لجامعة تلمسان، والدكتور "شيخاوي سنوسي" من جامعة تيارت على تکرّمهم بقبول عضویّة لجنة المناقشة؛ ولا يفوتني أن أشكر جميع السّيدات والسادة: أساتذتنا الكرام في قسم العلوم السّياسيّة بجامعة تلمسان؛ تحمّلونا على ضعف مستوانا، ولم يخلوا على طلبة القسم جميعهم بدعمهم وتشجيعهم وحثّهم على الاجتهاد والتألّق؛ ونستسمحهم على التقصير في حقّهم من جانبنا؛ والشّكر موصول إلى كلّ موظّفي مكتبة كلية الحقوق والعلوم السّياسية، والمكتبة المركزية بجامعة تلمسان؛

كما أتوجّه بجزيل الشّكر إلى أفراد أسرتي: ابني وليد وزوجته أمل، بناتي: إكرام، خولة، جمانة، والزّوجة الكريمة خليدة محمدي بشكل خاصّ، على تنازلهم عن بعض حقوقهم من أجلي، وصبرهم معي طيلة فترة دراستي.

والحمد لله ربّ العالمين.



إذا كان الإخلال بالأمن الجنائي يكون ضرره مقتصرًا على المجني عليه، فإنّ الأمن الفكريّ للمجتمعات والدّول، على عكس ذلك، "فإنّ الإخلال به يتعدّى ضرره إلى كلّ شرائح المجتمع، وعلى اختلاف مستوياته... وهو ليس عمل مجموعة لصوص أو مجرمين، وإنّما المخلّون بالأمن الفكريّ القاصدون لاختلاله، هم: المذاهب، والحضارات، والأديان المخالفة، فالصّراع صراع على مستوى كبير، يُحتمّ اهتماماً كبيراً ووعياً بطبيعة الصّراع وآلياته"¹؛ لأنّ المسألة تتعلّق بالمساس بسلامة الأفكار وبصفاء العقيدة وبالتنوّع الثقافيّ، وبهويّة الفرد وهويّة المجتمع ومدى تأثير كلّ ذلك على الأمن القوميّ للدولة.

فالهويّة، بشكل عام، هي تمثيل الذات الذي يسمح للفرد بتعريف نفسه فيما يتعلّق بالآخر، إنه الشّعور الواعي بالوجود وبشكل مختلف عن الآخر في إطار مرجعي، أين يكون الآخرون والأشياء والعناصر عوامل حاسمة، وبالتالي فإن الاختلاف مع الآخر والتشابه مع الذات، أي تطابق الإنسان مع ذاته ويكون امتداداً طبيعياً لها، هي التي تشكل المتغيّرات الأكثر صلة في تكوين الهويّة:

« L'identité, en générale, c'est la représentation de soi qui permet à l'individu de se définir par rapport à l'autre, c'est le sentiment conscient d'être et d'exister différemment de l'autre dans un cadre de référence ou les autres, les choses et les objets sont des facteurs déterminants, c'est donc la différence avec l'autre et la similitude avec soi-même qui constituent les variables les plus pertinentes dans la formation de l'identité »².

وعرفت الأوساط الثقافيّة والسياسيّة خلال السّنوات الأخيرة انتشاراً ملحوظاً لمصطلح الأمن الفكريّ كمفهوم جديد ومستحدث في الدّراسات الأمنيّة، وذلك بسبب تنامي واستفحال ظاهرة التطرف الفكريّ كتيّار خطير جرف في طريقه شرائح واسعة من الأفراد والجماعات ممّن تبنّوا العنف كأسلوب لأنشطتهم داخل مجتمعاتهم وخارجها؛ شكلت تلك الأنشطة تهديداً مباشراً للأمن الاجتماعيّ والأمن الإنسانيّ في العديد من دول العالم، وأعطت الفرصة في بعض الحالات للتدخل العسكريّ الأجنبيّ الذي أصبح يتحكّم في الأمن القوميّ لتلك الدّول.

أمّا الدّين الإسلامي فقد جاء بمعاني مشعّة خاصّة بموضوع الأمن الفكريّ حيث انبثقت رسالته الرّبانيّة لترسيخ نقاء الحياة الفكرية وتطويرها وتحريرها لخير الإنسانيّة جمعاء، ممّا يكفل للفكر الإنساني والسلوك البشري

(1) عبد الرحمن بن معلا اللويحق، الأمن الفكريّ: ماهيته وضوابطه. المملكة العربيّة السعوديّة: جامعة نايف العربيّة للعلوم الأمنيّة، د.ت.ن، ص 8.

(2) Mohammed, Meslem, La femme : la valeur mystifiée. Algérie : Dar Kortoba, 1ère Ed, 2006, p 46.

عموما حماية جهوده من الانحراف والزيف وثنيه عن الغلو والتطرف عبر العصور¹، لأن ذلك لا يزيد الجماعة إلا تشردما وفرقة ونزاعا وبالتالي الفشل؛ ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَعَشَاُوا قَفْسُؤُا وَتَذَبَبَ رِيحُكُمْ﴾²، فلا يمكن تحصين الثغور إلا إذا سلمت العقول من جميع مظاهر الانحراف³.

ومن جانب آخر، يعرف الأمن الفكري تحديات كثيرة ومتنوعة: سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، تربوية تعليمية، أمنية، وغيرها من التحديات في المجالات الحيوية؛ وذلك لكون سلوك الانسان مرتبط بتفكيره أو هو نتيجة له؛ فإذا كان السلوك الإنساني واعيا رشيدا تنتج عنه أفعال إيجابية مفيدة تصب في خانة تطوير التنمية الشاملة والمستدامة، ومنه تعزيز كافة فروع ومكونات الأمن القومي للدولة، والعكس صحيح؛ إذا كان السلوك متهورا متطرفا، تنتج عنه أفعال وتصرفات سلبية فاسدة، فتكون مضرّة بالتنمية وتشكل تهديدا للأمن القومي بشكل عام.

أما الأمن القومي، فمجاله من حيث الامتداد الجغرافي وحماية المصالح الوطنية لا يقتصر على إقليم الدولة فقط؛ فالعديد من العمليات التي تتكشف في مناطق جغرافية مختلفة من العالم قد يكون لها تأثير على حالة هذه الدولة؛ قد يكون التأثير على فرص وآفاق تنمية المجتمع، أو على تحديد وصياغة المهام الوطنية، كما أصبح الأمن القومي يهتم كذلك بالجوانب الثقافية والفكرية سواء أكان للأفراد أو المجتمعات، أو للدول أيضا⁴. والجزائر كأمة عربية إسلامية، عرفت قبل ثورة نوفمبر تعددية سياسية، وتشكيل أحزاب سياسية بكل تنوعاتها الفكرية في ظلّ قوانين الاحتلال الفرنسي، ومنها ما كان امتدادا إيديولوجيا لأحزاب فرنسية، وبعضها كان مرتبطا بأفكار وأيديولوجيات عربية، والبعض الآخر كان متأثرا بفكر أجنبي غربي أو حتى سوفياتي، إلى جانب الفكر الإصلاحي الجزائري الذي تبنته جمعية العلماء المسلمين الجزائريين؛ وكل تلك التنظيمات السياسية ذابت في تنظيم ثوري أو جبهة وحيدة ركزت في برنامجها على تحرير الوطن من الاحتلال الفرنسي، ووضع أسس الدولة الجزائرية الحديثة.

وجاء دستور 23 فبراير 1989، الذي كرّس الانتقال الديمقراطي التعددي على أنقاض نظام الحزب الواحد؛ وعرفت الحياة السياسية والإعلامية انتعاشا كبيرا، وأفرزت أول انتخابات تعددية نتائج تضاربت حولها

(1) أنظر: عبد العزيز بن صقر، الغامدي، "التقديم"، في مجموعة مؤلفين (محرر)، الأمن الفكري. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 1435هـ/2014، ص4.

(2) سورة الأنفال. الآية 47.

(3) رضا، كشان، الأمن الفكري وحاجة المجتمع إليه في وقتنا المعاصر: دراسة في المفاهيم والأبعاد. الجزائر: ألفا للوثائق، ط1، 2021، ص14.

(4) أنظر: ميثاق، بيات الضيفي، "مفهوم الأمن القومي وهيكلته وتقويمه"، في نسيم بهلول (محرر)، الدراسات الأمنية المتقدمة: المفاهيم والمقاربات. الأردن: عمان، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2020، (مدى الصفحات: 72-93)، ص76.

الآراء، ونتج عنها تباين كبير في المواقف؛ وكلّ ذلك تسبّب في ظهور بوادر صراعات أيديولوجيّة، ثقافيّة وفكريّة، عصفت بالأمن المجتمعي الجزائري منذ بدايّة تسعينيات القرن العشرين؛ ورغم المصالحة الوطنيّة التي تمّت مع مطلع القرن الواحد والعشرين، إلا أنّ الجزائر لازالت تعاني من آثار فترة التّسعينات خاصّة في جانب الحرّيّة والتّعدديّة الفكريّة والسياسيّة.

وبعد حراك 22 فبراير 2019 الأصيل - كما عبّر عنه دستور 2020 في ديباجته - انتقلت الجزائر إلى مرحلة جديدة من الإصلاحات الشّاملة على مختلف المستويات، والتي عرفت حركة بطيئة جدّا نظرا لانعدام الضّمانات السياسيّة والاقتصاديّة والقضائيّة، فضلا عن العراقيل والمتبّطات التي تمارسها بعض الجهات المنتفعة من فساد عصابة المال والأعمال التي نخبّت المال العام وخزّبت الاقتصاد الوطني فتحرّك ضدها الشعب الجزائري. ورغم ذلك، تعرف الجزائر مؤخرا انطلاقة تنمويّة شاملة، ظهرت بعض ثمارها جليّة منذ عام 2023 وفي 2024 بشكل خاصّ نظرا لاستقرار الأوضاع السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والضمانات القانونيّة من جهة، وإزاحة العراقيل والحواجز الإداريّة، وشعور المستثمرين بالاطمئنان على مشاريعهم الاقتصاديّة من جهة ثانية.

1- مبررات اختيار الموضوع

من الأسباب أو المبررات التي دفعت الباحث إلى اختيار موضوع الأمن الفكريّ دون غيره من المواضيع الأمنيّة التي تشغل بال الباحثين والعاملين في حقل الدّراسات الأمنيّة على السّاحة الدّوليّة، والتي أضحت مادّة دسمة لوسائل الإعلام تتناولها بصورة يوميّة عبر الصّحف والجرائد، والقنوات الفضائيّة والوسائط الإلكترونيّة، هو التّجاهل المتعمّد أحيانا من طرف المخابر ومراكز البحوث العالميّة للتّنظير والتّنقيب في موضوع الأمن الفكريّ، ممّا أسفر عنه شخّ الكتابات والمؤلّفات المتخصّصة التي تهتمّ بالأمن الفكريّ بشكل مباشر؛ وذلك للإبقاء على وعي الشّعوب متدنّيّا فلا ينمو لأنّ الوعي يشكل سدا منيعا في وجه الهيمنة، ولأنّه لا نجاح لأيّ تنميّة أو ثورة أو حماية أو اعتناق بدون وعي.

ويرى الباحث أن الأمن الفكريّ يُعدّ أحد أهمّ مكوّنات الأمن القوميّ؛ ومع اتّساع مفهوم الأمن، فإنّ الاهتمام بالأمن الفكريّ ينبغي أن يكون أولويّة لنشاط الدّولة والمجتمع، وأمّا تحقيقه وتعزيزه فينبغي أن يكون على رأس سلّم الأولويات لمجالات الأمن القوميّ الأخرى: كالأمن السيّاسيّ، الاجتماعيّ، الاقتصاديّ، التربويّ، التّعليمي، الصّحي، البيئي، العسكريّ، السيبراني وغيرها من فروع الأمن، لأنّه دافع قويّ لتحقيقها.

كما يأتي بحث الأمن الفكريّ ودوره في تعريف الأمن القوميّ عموماً والأمن القوميّ الجزائري بشكل خاصّ، كـرغبة شخصيّة يسعى من خلالها الباحث إلى الوقوف على مدى اهتمام الجزائر دولةً ومجتمعاً بالبناء الفكريّ منذ أيّام الاحتلال وإلى اليوم؛ كما يرغب أيضاً في الكشف عن الاستراتيجيةّ الجزائريّة لتحقيق الأمن الفكريّ وتطويره كجزء من السّياسة الأمنيّة الشّاملة لتحسين المجتمع ورفع مستوى الوعي لدى المواطن بغية مواجهة ظاهرة الانحراف والتطرّف الفكريّ، والتّصدّي للأفكار التّخريبية الوافدة، ولمواجهة الفساد والإفساد في القطاعات الحيويّة المختلفة من جهة أخرى ، وذلك تعزيزاً للأمن القوميّ الجزائري الشّامل.

2- أدبيات الدّراسة

من خلال اطّلاع الباحث على الدّراسات السابقة لموضوع الأمن الفكريّ، لم يصادف عملاً أكاديمياً يتناول هذا الموضوع بنفس الكيفيّة والصّيغة: الأمن الفكريّ ودوره في تعريف الأمن القوميّ؛ غير أنّه توجد بعض المؤلّفات والدراسات التي عالجت موضوع الأمن الفكريّ في جزئيات معيّنة.

لم يعتمد الباحث كثيراً على المراجع باللّغات الأجنبية رغم أهميّة تنوّع اللّغات، وذلك إقراراً بأولويّة لغة القرآن الكريم من جهة، ومن جهة أخرى، لم يصادف الباحث مرجعاً متخصصاً باللّغات الأجنبية، فضلاً عن استعمال الأعمال المترجمة منها إلى اللّغة العربيّة.

وما يلاحظ في المراجع المستعملة في هذا البحث، هو الإشارات البسيطة للأمن الفكريّ كأحد مجالات الأمن القوميّ، ولم يعثر الباحث من خلال مطالعته على مراجع اختصّت بالموضوع بصورة مستفيضة؛ كما لاحظ اتجاهها واحداً في التطرّق لموضوع الأمن الفكريّ والذي يتعلّق بحماية المعتقد الديني للفرد المسلم على وجه الخصوص، فعلى سبيل المثال توجد منشورات وبحوث لأكاديميّة نايف للعلوم الأمنيّة بالمملكة العربيّة السعوديّة غير أنّ أغلب هذه الأعمال تصبّ في اتجاه حماية فكر المواطن السّعودي وعقيدته من أيّ توجّه دخيل أو يختلف عن التّهج الدينيّ العقائديّ والفقهيّ السّعودي، أو ممّا لا يتماشى مع التوجّه الديني الرّسمي والسّياسيّ المتبع في المملكة، لأن ذلك يشكل خطراً على أمنها الفكريّ ويهدّد أمنها القوميّ، وبالتالي يجب محاربته.

وفيما يلي بعض الأعمال التي تناولت الأمن الفكريّ:

- أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع السّياسيّ: موقع الدّين في عمليّة الانتقال الديمقراطي في الجزائر، فترة (1989-1995): دراسة في التمثيلات السّياسيّة لواقع التعدديّة الحزبيّة عند بعض المنتسبين للجهة

الإسلامية للإنقاذ المحلّة¹؛ تطرّقت الأطروحة إلى التّصوّرات النظرية (الماركسيّة، الليبراليّة) حول مفهوم الدولة، الديمقراطيّة، والمجتمع المدني؛ ثمّ تناولت التحوّلات السياسيّة والاجتماعيّة بعد الاستقلال، أبرزت فيها الطبيعة الإيديولوجيّة لجبهة التحرير الوطنيّ خلال ثورة أوّل نوفمبر، وأيديولوجيّة الدولة والمجتمع بعد الاستقلال وصراع الأجنحة والقوى الفاعلة في السّاحة السياسيّة؛ وتضمّن الفصل الرابع العوامل المؤثّرة في عمليّة الانتقال إلى التعدّديّة الحزبيّة، وانعكاساتها على البنية الاجتماعيّة كالتوتّرات الثقافيّة وإشكاليّة الهوية، والحركة الاجتماعيّة والسياسيّة في ظلّ التعدّديّة؛ أمّا الفصل السادس وما بعده، فكان الحديث بإسهاب عن الإسلام السياسيّ، وفي القلب منه الجبهة الإسلامية للإنقاذ وتطوّرها من خلال برنامجها، منطلقاتها الفكرية، مع الإشارة إلى مواقف الاتجاه الديمقراطيّ العلمانيّ الذي عارض بشدّة فوز جبهة الإنقاذ بالانتخابات البلديّة والتشريعيّة، حيث تمّ إجهاض التجربة الديمقراطيّة، فكانت بداية العنف السياسيّ والانفلات الأمنيّ في الجزائر، وبعد تطوّر الأحداث أقدمت السّلطة على تنظيم انتخابات رئاسيّة في منتصف التسعينات بحثا عن الشرعيّة والاستقرار؛ لقد شكل موضوع هذه الأطروحة جانبا مهماً من علاقة الأمن الفكريّ بالأمن القوميّ الجزائريّ.

- أطروحة دكتوراه: "العلاقة بين الأمن القوميّ والديمقراطيّة دراسة لتأثير أزمة 11 سبتمبر 2001 على الديمقراطيّة في الولايات المتحدة الأمريكيّة"²؛ تطرّقت الدّراسة إلى العلاقة بين الأمن القوميّ والديمقراطيّة في أوقات الأزمات بشكل عام حيث عرضت تأثير عمليّة التحوّل الديمقراطيّ في الدّول التامية على تعزيز الأمن القوميّ والدّولي، حيث بيّنت الدّراسة أن آليات الرقابة والتوازن بين السلطات والتداول على السّلطة في النظم الديمقراطيّة تتيح العودة السريعة إلى مبادئ الحكم الديمقراطيّ بمجرد انتهاء الأزمة التي يتعرض لها الأمن القوميّ، والعكس صحيح في النظم غير الديمقراطيّة. كما كشفت الدّراسة عن تأثيرات أحداث 11 سبتمبر 2001 التي كانت سلبية ومتعدّدة على الحياة الديمقراطيّة الأمريكيّة، حيث زادت هيمنة السّلطة التّفيذيّة على عمليّة صناعة القرارات المتّصلة بالأمن القوميّ على حساب السّلطة التّشريعيّة، فضلا عن انتهاكات حقوق الإنسان وكبت الحريّات المدنيّة للمواطنين الأمريكيين عموما، وللأقليات والمهاجرين بشكل خاصّ، وعلى رأسهم ذوو الأصول العربيّة والمسلمة، وهذا ما انعكس على سياسة الأمن القوميّ وعلى السياسة الخارجيّة الأمريكيّة التي

(1) بشير مخلوف، "موقع الدّين في عمليّة الانتقال الديمقراطيّ في الجزائر، فترة (1989-1995): دراسة في التمثيلات السياسيّة لواقع التعدّديّة الحزبيّة عند بعض المنتسبين للجبهة الإسلامية للإنقاذ - المحلّة"، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع السياسيّ غير منشورة. الجزائر: جامعة السانبا وهران، قسم علم الاجتماع، 2013/2012. متاح على الرابط: <https://bit.ly/4ebPnEI> ، بتاريخ 2024/01/10.

(2) علاء عبد الحفيظ محمد محمد عبد الجواد، "العلاقة بين الأمن القوميّ والديمقراطيّة دراسة لتأثير أزمة 11 سبتمبر 2001 على الديمقراطيّة في الولايات المتحدة الأمريكيّة"، أطروحة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسيّة غير منشورة. مصر: جامعة القاهرة، كليّة الاقتصاد والعلوم السياسيّة، قسم العلوم السياسيّة، 2009.

غلب عليها السلوك الصّراعي نسبيا إلى جانب زيادة تأثير بعض التيارات الإيديولوجية المتشدّدة من خلال سعيها إلى تنفيذ تصوراتها لتحقيق الأمن القوميّ الأمريكي؛ فهذا التناقض في الفكر الديمقراطيّ الأمريكي مع مبادئ حقوق الإنسان والحريات الفردية وممارسة التفرقة العنصرية بدعوى حماية الأمن القوميّ، اعتبرته الأطروحة انحرافا فكريا وتطرّفا ينبغي معالجته ومواجهته بفكر سويّ واع وناضج يجعل أمن المواطن من أمن الوطن وبصفة عادلة.

- تقرير: دور الديمقراطية في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب: التجربة الجزائرية¹؛ تناول التقرير التجربة الجزائرية في إرساء قواعد الديمقراطية، والحفاظ على حقوق الإنسان درنا للتطرف والإقصاء الذي كان الركيزة الأساسية للإرهاب في التسعينيات؛ وذلك عبر تشجيع الديمقراطية التشاركية التي أفضت إلى مصلحة وطنية حقيقية أتاحت للوطن استرجاع سبله وضمان أمنه، إلى جانب توطيد الدعائم المؤسساتية للديمقراطية كإصلاح النظام التربويّ، وتعزيز استقلالية النظام القضائيّ والعدالة الاجتماعية، وعصرنة الاقتصاد الوطنيّ؛ تضمّن هذا التقرير المقاربة التنموية الجزائرية لمواجهة الانحراف والتطرف الفكريّ ومكافحة الإرهاب، كآلية لتحقيق الأمن الفكريّ بغية تعزيز الأمن القوميّ الجزائري.

- كتاب: الأمن الفكريّ والتوعية الفكرية²؛ بين الكاتب أهمية الأمن ومنزلته في الإسلام من خلال أمن العقيدة والخلق والمبدأ الإسلامي، وكيف يحافظ الأمن الفكريّ على الهوية والثقافة الإسلامية في مواجهة الثقافة الأجنبية الوافدة، ثمّ أرجع ضعف الأمن الفكريّ إلى التقصير في العقيدة وفي تطبيق الشريعة وعزوف الشباب عن المشايخ وإقبالهم على التلقّي من الوسائط الالكترونية وشبكة الأنترنت، ثمّ اقترح الكاتب بعض الحلول الوقائية والعلاجية لتعزيز الأمن الفكريّ؛ اقتصر صاحب الكتاب حديثه حول الأمن الفكريّ على الرعية أو المحكومين دون الإشارة إلى صانع القرار في أيّ مستوى كان داخل النظام السياسيّ، وركّز على ظاهرة التكفير كسبب رئيس لزرع البلبلة والقلق في المجتمع؛ فالأطروحة عاجلت الأمن الفكريّ بالنسبة للجميع: حكّاما ومحكومين وصناع القرار على اختلاف مستوياتهم وفي كلّ القطاعات الحيوية للدولة التي تشكل الأمن القوميّ دون استثناء.

1 (عبد القادر، مساهل، "دور الديمقراطية في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب: التجربة الجزائرية"، تقرير وزارة الخارجية. الجزائر: وزارة الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، ديسمبر 2016.

2 (الفيفي، عيسى بن سلمان، الأمن الفكريّ والتوعية الفكرية. المملكة العربية السعودية: مكتبة نور، 2016.

- كتاب: **الأمن الفكري**¹؛ هو عبارة عن مجموعة بحوث كشفت عن دور الشريعة الإسلامية في تعزيز الأمن الفكري، ثم تطرقت إلى ماهيته وضوابطه، وعرجت بعد ذلك حول واقع الأمن الفكري وما آلت إليه الأوضاع في العالم بسبب إفرازات بعض الأفكار والأيدولوجيات الهدامة. أما الجزء الثاني فقد تناول مواضيع تتعلق بتطوير مراكز البحوث والعدالة الجنائية ومكافحة الجريمة، فكشف عن معوقات البحث العلمي وسبل التغلب عليها، وأبرز أهمية التنسيق بين مراكز البحوث ووسائله للتصدي لمهددات الأمن الفكري؛ استفادت الأطروحة من الجزء الثاني المتعلق بالبحث العلمي الذي يرتبط أساساً بعملية التفكير حيث الفكر هو نتاج عمل العقل في شيء ما؛ قد يتعلق بالسياسة والاقتصاد وقضايا المجتمع، أو المجال العسكري والدفاع الوطني، أو التربية والثقافة والبيئة وغير ذلك من المجالات الحيوية في الدولة التي تعتمد تنميتها وتطورها على تحقيق الأمن الفكري وتعزيزه.

- كتاب: **الأمن الفكري ورهانات السلم الاجتماعي**²؛ تناول المؤلف في الفصل الأول دور الأمن الفكري في صناعة الاستقرار من خلال القراءة الصحيحة للدين وتفعيل دور الأسرة والمسجد والمؤسسات التعليمية والمجتمع المدني وبالمساهمة الإيجابية لوسائل الإعلام؛ وخصص الفصل الثاني للحديث عن العوامل الفكرية المساعدة على تشكيل العقلية التكفيرية كالجهد بالدين والفهم السطحي للنصوص الدينية والانغلاق الفكري وغيرها وبيّن مخاطره على السلم الاجتماعي، ثم اقترح بدائل ومنهج سليم من أجل بناء الأمن الفكري كالفهم الصحيح للدين وتلقي العلم من المشايخ الثقات والتزام الوسطية والاعتدال فكراً وسلوكاً؛ الشيء الملاحظ في مضمون هذا الكتاب هو اختزاله لتحديات الأمن الفكري في ظاهرة التكفير والجماعات التكفيرية وسلوكها العدواني، وعليه تعرّضت الأطروحة إلى الجوانب السياسية والاقتصادية وغيرها التي هي أيضاً تهدد السلم الاجتماعي.

- كتاب: **الأمن الفكري وحاجة المجتمع إليه في وقتنا المعاصر: دراسة في المفاهيم والأبعاد**³؛ تناول الكتاب أهمية الأمن الفكري ودوره في تعزيز الأمن العام، كم تطرّق إلى مقاصد وأهداف تعزيز الأمن الفكري بين أفراد المجتمع، ثم كشف عن علاقة التكامل والتعاون بين الأمن الفكري وبين مختلف فروع الأمن الأخرى. أبرز الفواعل والجهات المسؤولة عن تحقيق الأمن الفكري، وفي المبحثين الأخيرين أظهر الكاتب أهمّ التحديات والصعوبات التي تواجه الأمن الفكري ثم اقترح جملة من الطرق والآليات لمواجهتها، وهذا ما عالجت الأطروحة بالتفصيل في فصلها الثاني.

(1) مجموعة مؤلفين (محرّر)، الأمن الفكري. المرجع السابق.

(2) زرمان، محمد عبد الله، الأمن الفكري ورهانات السلم الاجتماعي. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2016.

(3) رضا، كشان، المرجع السابق.

- كتاب: **كيفية صناعة التطرف؟ التنشئة السياسية ودورها**¹؛ سعى المؤلف من خلال بحثه الميداني على حالة المجتمع العراقي إلى كشف وفضح المؤامرة التي تحاك ضد الشباب العراقي من خلال سعي الاحتلال الأمريكي الحثيث لاستئصال الفكر الوطني ومفهوم المواطنة واستبداله بالانتماء للطائفة والعشيرة والمنطقة، واستبدال الفكر المقاوم الرافض للاحتلال بالخضوع، والقيم العراقية كالتضحية في سبيل الوطن بالاستسلام، ونشر القيم والمفاهيم الانحزامية بين أوساط الشباب؛ فعمل الكاتب على إبراز أهمية التنشئة الاجتماعية السياسية في البناء الفكري للشعب العراقي عموماً وجيل الشباب بشكل خاص، حيث تحدثت عن أهم المراحل العمرية للتنشئة، ثم تطرق لأبرز وسائلها ومؤسساها الرسمية وغير الرسمية. وكشفت دراسته واقع المجتمع العراقي المزري جراء التنشئة السياسية الغربية في العراق من 1990 إلى غاية 2009؛ أي في فترتي الحصار الدولي الشامل على العراق، ثم في فترة الاحتلال الأمريكي الذي مارس التنشئة السياسية بشكل مباشر على الشعب العراقي لإخضاعه وطمس هويته وإضعاف دولته وسلب سيادتها؛ وجاء هذا البحث محاولة من صاحبه لترميم الأمن الفكري العراقي الذي دمره المحتل الأمريكي بالتعاون من بعض المثقفين العراقيين؛ فاستفادت الأطروحة من هذه الدراسة خاصة فيما يتعلق بالتنشئة الاجتماعية السياسية كآلية لمواجهة تحديات الأمن الفكري.

- كتاب: **رؤية استراتيجية لتحقيق الأمن الفكري والاجتماعي (الجزء الثاني)**²؛ تناول فيه المؤلف نجاحات الأجهزة الأمنية السعودية في العمليات الاستباقية، إلى جانب العمل على تأهيل رجال الأمن، والاهتمام بالبحث العلمي والجهود الفكرية، وإعادة تأهيل المساجين وفق خطة إصلاحية متكاملة، واستراتيجية أمنية شاملة تتمثل في شراكة مجتمعية مع الأجهزة الأمنية يكون من خلالها للعلماء ومؤسّسات المجتمع دور في معالجة الانحراف والتطرف والإرهاب؛ وعلى الصعيد الدولي، أشار صاحب الكتاب إلى ضعف الإرادة الدولية في القضاء على بؤر الصراعات الدولية وحلّها نهائياً. غير أن الكتاب تناول موضوع الأمن الفكري في شقه الديني الأيديولوجي، وتجاهل الانحراف والتطرف في الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها، والتي تشكل هي الأخرى تهديدات وتحديات للأمن الفكري وللأمن القومي.

- كتاب: **الدراسات الأمنية المتقدمة: المفاهيم والمقاربات**³؛ هو كتاب جماعي من أربعة فصول؛ عالج الأول مفهومي الأمن الوطني والأمن القومي من حيث الهيكلية والمستويات والتهديدات وأشار إلى اتساعه ليشمل الجوانب الثقافية والفكرية للفرد والمجتمع والدولة، وتطرق الثاني إلى الأمن الاستراتيجي والضبط العسكري من

(1) حازم، العقيد، **كيفية صناعة التطرف؟ التنشئة السياسية ودورها**. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2016.

(2) علي، بن فايز الجحني، **رؤية استراتيجية لتحقيق الأمن الفكري والاجتماعي**. المملكة العربية السعودية: دار جامعة نايف للنشر، الجزء 2، 2016.

(3) نسيم، بهلول (محرر)، **الدراسات الأمنية المتقدمة: المفاهيم والمقاربات**، المرجع السابق.

خلال الحديث حول المؤسسة العسكرية والسياسة العسكرية، والفصل الثالث أشار إلى الوعي الأمني والأطر الاستخباراتية للمعرفة الأمنية، حيث تشكل المعرفة والمعلومات المحور الرئيس في مصير الأمم، أما الفصل الرابع والأخير فتطرق إلى أدوات ومناهج الدراسات الأمنية المتقدمة، وهذا من خلال تحرير المبادرة والابداع والتنبؤ العلمي في الدراسات الأمنية؛ فجُلّ البحوث تطرقت بشكل غير مباشر إلى جزئية من موضوع الأمن الفكري.

- كتاب: **فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**¹؛ تضمن هذا الكتاب الجماعي مجموعة مواضيع مرتبطة بمفهوم الأمن القومي مع إيلاء البعد الجزائري قدرا من الاهتمام؛ تطرق البروفيسور وليد عبد الحي في تقديمه إلى وجوب تخطي المنظور التقليدي لمفهوم الأمن القومي والقائم على الفهم الواقعي للعلاقات الدولية، وأبرز دور القوة الناعمة في الصعود الصيني؛ وتطرق الباحثون في مقالاتهم إلى بعض الجزئيات التي تظهر علاقة الأمن الفكري بمكونات الأمن القومي الجزائري، كما تضمنت أيضا الحديث عن تأثير التطور العلمي على الحياة المادية والروحية للمجتمع وعلى كافة مجالات المعرفة العسكرية وقضايا الدفاع الوطني، فضلا عن المعارف العسكرية-الأمنية النظرية منها والعملية الصحيحة غير المغلوطة، والاستفادة من الخبرات الجزائرية للمشاريع المنقذة التي تساعد القيادات العسكرية والأمنية على التصور المستقبلي والتنبؤ والتوقع وعلى الإبداع أيضا؛ ذلك هو أحد أهداف هذه الأطروحة.

- مقال: **الأسرة ودورها في تحقيق الأمن الفكري داخل المجتمع الجزائري**²؛ تناولت الباحثة الموضوع ضمن ثلاثة نقاط: إبراز أهمية الأمن الفكري ودوره في حماية الأسرة والمجتمع من أخطار الثقافات السلبية الوافدة؛ ثم تطرقت إلى أهم الأخطار الفكرية التي تهدد الأسرة الجزائرية المعاصرة: كالتطرف الديني وتأثير وسائل الإعلام والاتصال والهجرة بأنواعها؛ وخلصت الباحثة إلى إبراز دور الأسرة الجزائرية في تحقيق ودعم الأمن الفكري على المستويين الأسري والمجتمعي من خلال التنشئة الاجتماعية؛ فالباحثة تطرقت في مقالها هذا إلى دور الأسرة كواحدة من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية السياسية في تحقيق الأمن الفكري وتعزيزه.

- مقال: **دور المعتقدات الدينية في الحفاظ على الأمن الفكري والسلوكي للأفراد في المجتمع الجزائري**³؛ تطرق فيه الباحث إلى مدى تأثير المعتقدات الدينية في أحوال الشعوب والأمم، كونها مصدر القوة للدول أو

1 (نسيم، بهلول (محرر)، فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، (مدى الصفحات: 53-78)، 2015.

2 (مريم رمضان، "الأسرة ودورها في تحقيق الأمن الفكري داخل المجتمع الجزائري"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية. المجلد 3، العدد 1، (مدى الصفحات: 325 - 343)، 2017/01/05. تم الاسترداد من: <https://bitly.co/F4nX>، بتاريخ: 2022/10/10.

3 (نورالدين، جفال، "دور المعتقدات الدينية في الحفاظ على الأمن الفكري والسلوكي للأفراد في المجتمع الجزائري"، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية. المجلد 19، العدد 4، (مدى الصفحات: 56-68)، 2013/12/30. تم الاسترجاع من: <https://bit.ly/3oCwDGP>، بتاريخ 26-01-2022.

ضعفها، ودورها في تحقيق أمنها الفكري والسلوكي في مواجهة أيّ غزو ثقافيّ أو فكريّ؛ كما أشار إلى حاجة المجتمعات إلى صمّام أمان روحيّ وعقائديّ يضبط أمنها الفكريّ والسلوكيّ، خاصّة في ظلّ الهزّات الاجتماعيّة المتتاليّة؛ كما تناول التجربة الجزائريّة في التوظيف غير السليم للمعتقدات، والذي أدّى إلى التطرّف الفكريّ والسلوكيّ خلال فترة التسعينات؛ وخلص في الأخير إلى أنّ توظيف العقائد الصحيحة والسليمة هو الذي يُهيئ الفوضى والأمن، ويؤدّي إلى المصالحة والاستقرار وتحقيق الأمن الفكريّ والسلوكيّ للمجتمع.

بحث: **نظرية الأمن الفكري¹**؛ استعرض الباحث أهمّ النظريات المفسّرة للانحراف السلوكي والفكريّ والتي تدرس العلاقات الاجتماعيّة بين أفراد المجتمع والتي تؤدي إلى تغيير الاتجاهات الفكرية فتحدث انحرافا فكريا؛ ويعالج البحث بعض الإشكاليات الجدلية من خلال تبيان علاقتها بالإنسان وتنشئته وصقل شخصيته و هويته الفكرية، وفي الأخير يحاول صاحب البحث صياغة نظرية للأمن الفكريّ، طرح من خلالها بعض التنبؤات مفادها استمرارية الانحراف الفكريّ لأسباب خارجة عن إرادة الدول كازدواجية المعايير في المواقف الدوليّة، واتّساع الفجوة بين الحضارات، وتضارب المصالح؛ وهنا تختلف الأطروحة مع صاحب البحث في كون هذه الأسباب هي في صلب سلوك الدول والحكومات المتضاربة مع توجهات الرّأي العام، فتتسبّب في فتن داخلية وردود أفعال قد تؤدّي إلى انزلاقات خطيرة ينتج عنها انحراف وتطرّف فكري يهدّد الأمن المجتمعي والأمن القوميّ.

بحث: **دور المعلم الجامعيّ في تحقيق الأمن الفكريّ لطلّابه في ضوء تداعيات العولمة²**؛ قامت الدّراسة بتعريف مفهوم الأمن الفكريّ والتعرّف على مفهوم العولمة، وبيان أبرز تحدّياتها التي تواجه المعلم الجامعيّ أثناء الممارسات والأدوار التي يقوم بها لتحقيق الأمن الفكريّ لطلّابه، ومعرفة المعوقات التي تواجهه في ذلك. كشفت الدّراسة عن القصور المعرفي والتكويني للمعلّم فيما يتعلّق بالتواصل الإلكتروني مع طلبته، فضلا عن افتقار المناهج الدّراسيّة إلى المفاهيم والأفكار المرتبطة بالأمن الفكريّ، فأوصت الدّراسة بضرورة إدراجها في المقرّرات الدّراسيّة بشكل كافٍ لتمكين المعلّم من التفاعل مع طلبته في الموضوع بغرض تعزيز الأمن الفكريّ ومواجهة تحدّياته؛ فهذه الدّراسة عاجلت جزئيّة من الأطروحة تتعلّق بدور الجامعة كإحدى أهمّ مؤسسات التنشئة الاجتماعيّة السياسيّة لتعزيز الأمن الفكريّ.

(1) حسن عبد الله، الدّعجه، "نظرية الأمن الفكري"، بحث مقدم إلى الملتقى العلمي نحو استراتيجيّة للأمن الفكري والثقافي في العالم الإسلامي.

المملكة العربيّة السعوديّة: جامعة نايف العربيّة للعلوم الأمنيّة، كليّة العلوم الاستراتيجيّة، 2013.

(2) عبد الناصر، راضي محمد حسن ، ومحمد بن عبد العزيز الثويني، "دور المعلم الجامعي في تحقيق الأمن الفكريّ لطلّابه في ضوء تداعيات العولمة"، بحث مقدّم بقسم العلوم الإداريّة والإنسانيّة، المملكة العربيّة السعوديّة: جامعة القصيم، كليّة المجتمع ببريدة، مجلّة العلوم التربويّة والنفسية. المجلد 7، العدد 2، 2014. تمّ الاسترداد من: <https://bitly.co/EiB5>، بتاريخ 2022/09/26.

- بحث: استراتيجية تعزيز الأمن الفكري¹؛ تطرّق فيه الباحث إلى طبيعة وخصائص الأمن الفكريّ الرشيد، والعوامل المؤثرة في استقراره، وختّمه ببعض التوصيات لمواجهة الواقع المعاصر، كما اقترح استراتيجية لتعزيز الأمن الفكريّ في المملكة العربيّة السعوديّة والمنطقة العربيّة عموماً.

3- إشكالية البحث:

لقد اتّسع مفهوم الأمن مع باري بوزان (Barry Buzan) بعد ظهور مفهوم الأمن المجتمعيّ أين وجد الفرد نفسه شريكاً أساسياً إلى جانب السّلطة في حماية وتعزيز الأمن القوميّ الشامل للدولة، وترسّخت قناعة أمن الوطن من أمن المواطن، لأنّهما وجهان لعملة واحدة؛ وحماية أرواح وممتلكات وأفكار المواطنين، وعدم التقليل من أهميّة أمن المواطن تحت مبرّر حماية الأمن القوميّ للدولة، والذي هو الأساس يعدّ إنجازاً تراكمياً قائماً على سياسات راشدة، وعقيدة دينيّة سليمة وراسخة، فضلاً عن ثقافة الاعتزاز بأجهزة الدولة ومؤسّساتها، وتضحيات شعب ينعم بالكرامة والحرية والعدالة.

وفي ظل التّطوّر التكنولوجي والالكتروني الرّهيب الذي تشهده كلّ القطاعات الحيويّة في العالم، فضلاً عن المخاوف التي تسيطر على أغلب مجتمعات العالم في ظلّ نظام عالميّ معقّد وفوضويّ، وانتشار الجماعات الإرهابيّة والمجموعات المنحرفة فكرياً وأخلاقياً المدعومة حكومياً، ومع التّرويج لفكر العولمة أو الأمركة، وللنموذج الحضاري الغربي بشكل عامّ، فتلّك الأسباب لجأت الأنظمة السياسيّة إلى أمننة القطاعات والمجالات الحيويّة في الدولة، واعتبرت المساس بها يعدّ مساساً بأمن الدولة، فكثرت المفاهيم والمصطلحات ذات الصّلة بالأمن؛ منها على سبيل المثال لا الحصر: الأمن السّياسي، الاجتماعيّ، الاقتصاديّ، الثقافيّ، البيئيّ، السيبراني، ومنها الأمن الفكريّ موضوع هذا البحث.

وجدير بالذّكر أنّ سلوك الإنسان في أيّ مجال، وبغض النّظر عن طبيعة هذا السلوك، سواء كان نافعا أو ضاراً فهو محصّلة تفكيره²؛ فكلّ ذلك يتبلور في عقل أو ذهن الإنسان-حاكماً كان أو محكوماً- قبل أن يجسّده على أرض الواقع سواء بشكل انفرادي، أو بشكل جماعي في صيغة بناء قوى متنوّعة ومتكاملة داخل إطار الدولة أو خارجه؛ فهي تتأثّر بأفكار الغير وينعكس ذلك على أنشطتها التي تؤثر بدورها على الأمن القوميّ للدولة.

فتأسيساً على ما سبق، يمكن طرح الإشكاليّة التّاليّة: "ما طبيعة العلاقة بين الأمن الفكريّ والأمن القوميّ، وما مدى مساهمة الأمن الفكريّ في تعريف الأمن القوميّ الجزائريّ؟"

1 (متعب بن شديد بن محمد الهماش، "استراتيجية تحقيق الأمن الفكريّ"، بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكريّ: المفاهيم والتحديات.

المملكة العربيّة السعوديّة: جامعة الملك فهد بن عبد العزيز، كرسي الأمير نايف بن عبد العزيز لدراسات الأمن الفكريّ، الفترة من 17-20 مايو 2009.

2 (رضا كشان، المرجع السابق. ص 93.

وبنبثق عن الإشكالية الرئيسية، الأسئلة الفرعية التالية:

أ- ما المقصود بالأمن الفكري وكيف تُفهم علاقته بالأمن القومي؟

ب- ما هي أبرز التحديات التي تواجه الأمن الفكري، وما السبيل لمواجهتها؟

ج- ما هو واقع الأمن الفكري في الجزائر، بأية مقارنة تمت معالجة إفرازات فترة التسعينات، وكيف انعكست استراتيجية تطويره على أمنها القومي الشامل؟

4- الفرضية: وكإجابة أولية على إشكالية هذا البحث، يمكن وضع الفرضية الآتية:

"لا يقوم تعريف الأمن القومي على أبعاد عسكرية، اقتصادية، سياسية واجتماعية فقط، وإنما للأمن الفكري دور رئيس في تعزيز تلك الأبعاد وتأمينها، لتفادي الإخلال باستقرار الدولة الجزائرية وبأمنها القومي".

ومن الفرضية الأساسية تم استخلاص الفرضيات الجزئية التالية:

أ- "يرتبط فهم الأمن الفكري وعلاقته بالأمن القومي بتناول أبعاد، مقومات، نطاق، ومهددات كل منهما، وبدراسة علاقتهما ضمن المقاربات النظرية للأمن".

ب- "يرتكز تعزيز الأمن الفكري ومواجهة تحدياته على تفعيل دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية السياسية واتخاذ تدابير سياسية اجتماعية، وإجراءات قانونية وأمنية، وعلى القوة الناعمة والآليات التكنولوجية والنشاطات السببرانية".

ج- "ارتبط الأمن الفكري في الجزائر بظروف تاريخية سياسية وثقافية بشكل عفوي، اهتمت به الدولة وتم التأسيس له بعد الاستقلال، ومن خلال دعمه وتطويره تعززت مكونات الأمن القومي الجزائري الشامل".

5- منهجية البحث:

تعدّ المنهجية العمود الفقري لأي بحث علمي، ومن جهة أخرى لا يمكن الاعتماد على منهج وحيد، لأن المناهج العلمية مرتبطة فيما بينها ومتكاملة؛ وعلى هذا الأساس ارتأى الباحث أن يعتمد على بعض منها وكانت كفيلا للوفاء بالغرض في هذا النوع من البحوث حسب ما أملت محتويات البحث وتقسيماته المنهجية؛

- المنهج التاريخي:

لا يقتصر المنهج التاريخي على سرد الأحداث التاريخية فقط، وإنما يفسرها ويحللها بغية الوصول إلى فهم الحاضر، كونه في الواقع، عبارة عن تراكمات سابقة؛ ومن هنا يمكن القول أن البحث في الأمن الفكري عموماً، استوجب دراسة تاريخ البناء الفكري في الحضارات الانسانية المتعاقبة بصفة عامة، وكيف استقت الأنظمة السياسية الحديثة سياستها الفكرية: فسياسة فرنسة المجتمع الجزائري-مثلاً-هي مستمدة من سياسة الرومنة؛ كما استخدم هذا المنهج في تتبع المسار التاريخي لتطور سياسة البناء الفكري في الجزائر منذ أيام الاحتلال الفرنسي، مروراً بفترة الأحادية الحزبية بعد الاستقلال، ثم مرحلة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي، فترة التسعينات بمراحلها، وصولاً إلى حل الأزمة الأمنية والمصالحة الوطنية، إلى غاية مرحلة ما بعد حراك 22 فبراير 2019.

- المنهج الوصفي:

يُضطلع بالمنهج الوصفي بدراسة خصائص الأوضاع الراهنة وأشكالها، وقد يشتمل أحياناً على عمليات التنبؤ بمستقبل الظواهر والأحداث؛ تمّ الاعتماد على هذا المنهج في دراسة الأوضاع الراهنة للأمن الفكري على المستوى العالمي والوضع الخطير الذي وصل إليه الانحراف الفكري والتطرف الأخلاقي في تهديد البشرية والإنسانية، ودراسة وضعه في الجزائر بشكل خاص، خاصة فيما يتعلق بالآثار المترتبة على انتهاج الفكر الأحادي الإقصائي، وبإفرازات فترة التسعينات بعد إلغاء نتائج الانتخابات التعددية، وتوقيف المسار الانتخابي وإجهاض التجربة الديمقراطية، وتأزم الأوضاع السياسية والأمنية، وما عقب ذلك من تقليص للحريات السياسية، الثقافية، الفكرية، الإعلامية وحرية الرأي. كما استخدم أيضاً في دراسة واقع الأمن الفكري بعد حراك 22 فبراير 2019 مروراً بنتائج المصالحة الوطنية.

- منهج تحليل المضمون:

استعان الباحث بمنهج تحليل المضمون لأنه يهتم بوصف وتحليل مضمون الخطابات السياسية، والنصوص المكتوبة بصفة دقيقة، حيث استخدم هذا المنهج في دراسة وتحليل ما يتعلق بالأمن الفكري في مختلف الوثائق الرسمية للثورة الجزائرية على غرار بيان أول نوفمبر 54، وثيقة الصومام، ميثاق طرابلس، وفي الميثاق الوطني ومختلف الدساتير الجزائرية، وبعض القوانين والتشريعات الوطنية، والتي تضمنت اهتمام السلطات الجزائرية بالأمن الفكري؛ إلى جانب تصريحات بعض القيادات السياسية والشخصيات الوطنية.

- الاقتراب البيئي المقارن:

استخدم الباحث الاقتراب البيئي المقارن لدراسة ما يتعلّق بالبناء الفكريّ في بعض الحضارات المختلفة، كما اعتمد على هذا المنهج في مقارنة ما جرى في بلدان أمريكا الجنوبيّة وأوروبا الشرقيّة من حركات احتجاجيّة اجتماعيّة، والانتقال الديمقراطي. كما تمّ الكشف عن الدّعم الحكومي الغربي للانحراف الفكريّ والتطرّف السلوكي والأخلاقي المنافي للإنسانيّة وللفطرة البشريّة باسم الحريّات الشّخصيّة وحقوق الإنسان والتحرّر، وبالمقابل الرّفص الشّعبي والرسمي لتلك الأفكار كالمثليّة وغيرها في العالم الإسلامي وفي الجزائر بشكل خاصّ باسم العقيدة والأخلاق والمبادئ الإسلاميّة؛ فلا مجال للمقارنة بين الثقافتين أو الحضارتين أو العالمين الغربي والعربي الإسلامي فيما يتعلّق بالحرية وحقوق الإنسان والأخلاق.

كما استخدم هذا الاقتراب أيضا في مقارنة إرهابات ما كان يحدث في الجزائر في فترة التسعينات بما كان يجري في أفغانستان من أعمال إرهابيّة ضدّ النظام السّياسي القائم ومؤسسات الدولة بعد طرد القوات السوفييتيّة؛ وكما استخدم هذا المنهج أيضا لمقارنة سياسة الدولة في مجال الأمن الفكريّ في فترات مختلفة: فترة الأحاديّة الحزبيّة غداة الاستقلال، فترة التعدديّة السّياسيّة، في المرحلة التي تلت عقد المصالحة الوطنيّة، وفترة ما بعد حراك 22 فبراير 2019.

- أسلوب دراسة الحالة:

تتميز دراسة الحالة بالتطّرق إلى تحديد حالة واحدة معينة لفهمها، وذلك من خلال جمع البيانات وتحليلها للتوصّل إلى نتائج؛ لقد استأنس الباحث بهذا الأسلوب في اختيار حالة الجزائر لدراسة مدى اهتمامها بالأمن الفكريّ حسب كلّ مرحلة زمنيّة؛ لقد تمّ جمع قدر من المعلومات تتعلّق بموضوع الأمن الفكريّ عبر مراحل وظروف تاريخيّة مختلفة؛ ومن خلال فحصها وتحليلها، تعرّف الباحث ووقف على مدى رعاية الدولة الجزائريّة لأمنها الفكريّ وتطويره بغية تعزيز أمنها القوميّ الشّامل.

6- أهميّة البحث:

تكمن أهميّة موضوع الأمن الفكريّ في كونه موضوعا مستحدثا في الدّراسات الأمنيّة، ومن جهة أخرى يتميّز الأمن الفكريّ بعلاقته الوثيقة وتكامله مع كلّ فروع الأمن التي تشكل مجتمعة تعريفا شاملا للأمن القوميّ للدولة، هذا فضلا عن كونه موضوعا لايزال خصبا للبحث خاصّة في جانب التّنظير في حقل العلوم السّياسيّة عموما وفي الدّراسات الأمنيّة بشكل خاصّ فيما يتعلّق بأهميّة الأمن الفكريّ والكشف عن تحدياته المختلفة والبحث في آليات مواجهتها.

أما بخصوص واقع الأمن الفكريّ في الجزائر، فتهدف هذه الدراسة إلى إبراز السياسة الجزائرية فيما يتعلق بالبناء الفكريّ من خلال تاريخها الثقافيّ والسياسيّ الحافل بالمحطّات التاريخية الهامة، حيث عرفت كلّ مرحلة منها خصوصيّة في سياسة البناء الفكريّ حسب طبيعة المرحلة والظروف المحيطة بها؛ تلك السياسة الجزائرية برغم بعض أخطائها وتجاوزاتها غير أنّها ساهمت في إعداد شعبٍ توّاق للحريّة والعيش الكريم، ومتشبّث بحقّه في التفكير السليم؛ رفض سياسات الاحتلال وحضارته الغربية مادياً، وتشبّث بهويته الوطنيّة وبمكوّناتها المختلفة؛ رفض الفكر الإقصائيّ والأحادية في الرأْي والتّفكير بعد الاستقلال، وناضل من أجل الانعتاق الفكريّ والسياسيّ في ظروف غير ديمقراطيّة؛ تجاوز أزمة التّسعينات حيث راجع نفسه وفكره-بكلّ شجاعة-والتّحم مع حكومته فذهب إلى مصالحة وطنيّة أخرجت البلاد من أزمة أمنيّة أوشكت أن تسقط الدّولة بكاملها، ثمّ خرج في حراك¹ شعبيّ أصيل عبّر فيه عن حرصه لترجمة طموحاته من خلال إحداث تحولات اجتماعيّة وسياسيّة عميقة من أجل بناء جزائر جديدة، ففتح المجال للإصلاحات وبعث التنمية الوطنيّة التي واجهتها عراقل فكرية لتثبيطها؛ فمجال بهذه الأهميّة، جدير أن يتم تناوله بالدراسة والتحليل، كون الأمن الفكريّ يعدّ أحد أهمّ فروع الأمن القوميّ، ومكوّن أساسي له.

7- الصّعوبات:

أي عمل لا يخلو من الصّعوبات على اختلاف مجالاتها ودرجاتها، وطبيعيّ جدّاً أن يصادف الباحث بعضاً منها غير أنّه عليه أن يكون على استعداد لمواجهةها وتخطّيها بغية مواصلة بحثه وإتمام عمله، ومنها على سبيل المثال:

قلّة المراجع المتخصّصة سواء بمكتبات جامعة تلمسان أو غيرها؛ والمؤلّفات ذات الصّلة بموضوع الأمن هي الأخرى قليلة، وإن وُجدت فبعضها ممنوع من الإعارة الخارجيّة لأنّه متوفّر في نسخة أو نسختين فقط. وحتىّ المعرض الدّولي للكتاب في نسختي 2022 و2023 لم تُعرض فيه مؤلّفات متخصّصة بمجال الأمن الفكريّ، إلا ما تضمّن منها بعض الجزئيات ذات العلاقة بالموضوع رغم حيويّة هذا المجال في العلوم السياسيّة والدراسات الاستراتيجية والأمنيّة.

البحوث والدراسات الأكاديميّة المتخصّصة في الأمن الفكريّ كأحد مجالات الدراسات الأمنيّة تكاد تكون منعدمة؛ فهي قليلة جدّاً واقتصرت على تناول الموضوع بشكل جزئي وبطريقة غير مباشرة. وما لفت

1 (خرج الشعب الجزائري في حراك شعبي سلمي يوم الجمعة 22 فبراير 2019م، وتوالى خرجاته في كلّ الجمع اللاحقة إلى أن أعلنت السّطات الحظر الصّحي بسبب جائحة كورونا (COVID19))

انتباه الباحث هو أنّ أغلب الكتابات الحديثة في المواضيع ذات العلاقة بالأمن الفكري هي على شكل مقالات في مجلات محكمة، أو مواضيع منشورة على صفحات الأنترنت.

وبخصوص المؤسسات المتخصصة بالأمن، فمنشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالملكة العربية السعودية فيما يتعلق بموضوع الأمن الفكري، فأغلبها -حسب مطالعات الباحث- يعالج الموضوع باتجاه واحد ومن الزاوية التي يراها صانع القرار في المملكة؛ مثل دراسة الأمن الدعوي، وآلية ضبط مسار الدعوة والدعاة لتفادي الانحراف عن الفكر الإسلامي والمذهب الفقهي والعقدي السائد في المملكة، والتصدي لباقي الأفكار الإسلامية والسياسية التي تهتم بالعمل السياسي وتشكل تهديدا لأمنها القومي وفق المعيار الفكري السياسي والديني السعودي.

ومن الجانب المادي والمالي، لم يتلقّ الباحث أيّ دعم مالي أو تمويل لمشروعه البحثي لاقتناء المراجع أو للتنقل إلى المكتبات الجامعية أو المكتبات الوطنية، أو الاشتراك في بعض المجلات الأجنبية، وغيرها من مستلزمات البحث العلمي.

8- تقسيم البحث

اقتضت الضرورة المنهجية -تماشياً مع فرضيات الدراسة- تقسيم البحث إلى ثلاث فصول بعد المقدمة؛ تناول الباحث في الفصل الأول الأطر النظرية والمفاهيمية للأمن الفكري والأمن القومي؛ ثمّ التطرق فيه بدايةً إلى مفهوم الأمن الفكري وعلاقته بالمفاهيم والمصطلحات المقاربة؛ ثمّ انتقل إلى الحديث عن التطور التاريخي للأمن الفكري في الحضارات المختلفة: عند اليونان والرومان، في الحضارة الإسلامية، ثمّ في الحضارتين الغربية والشرقية؛ وتعرّض الباحث في المبحث الثالث لمفهوم الأمن القومي من خلال دراسة مقوماته، أهميته، أبعاده ومستوياته ومهدداته؛ وخلص في المبحث الرابع إلى إبراز علاقة الأمن الفكري بالأمن القومي في المقاربات النظرية للأمن.

وخصّص الفصل الثاني لإبراز أهمّ التحديات التي تواجه الأمن الفكري وللبحث في الآليات المختلفة لتعزيزه؛ وذلك من خلال الحديث عن مظاهر الانحراف الفكري وانعكاساته على الأمن القومي للدولة؛ ثمّ عمد الباحث إلى عرض بعض النماذج الغربية والإسلامية من الانحراف والتطرف الفكري وتأثيراتها على الأمن القومي؛ وتمّ تخصيص المبحث الثالث للكشف عن أبرز التحديات المختلفة التي يواجهها الأمن الفكري: سياسية، اجتماعية، اقتصادية، أمنية، ثقافية فكرية، وتحديات تكنولوجية عبر وطنية؛ وأفرد الباحث مبحثاً رابعاً لإبراز أهمية التنشئة الاجتماعية السياسية ودور مؤسساتها الحكومية كالمؤسسات التعليمية والدينية، وغير الحكومية كالأُسرة ومؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الأمن الفكري؛ أما المبحث الخامس فتّم التطرق فيه إلى

الآليات والإجراءات الممكنة لمواجهة تحديات الأمن الفكريّ وتعزيزه: منه الآليات السّياسيّة والاجتماعيّة، العلميّة والفكريّة، الإجراءات القانونيّة والترتيبات الأمنيّة، والآليات التكنولوجيّة والنّشاطات السيبرانيّة.

أمّا الفصل الثالث والأخير، فقد خصّصه الباحث لدراسة استراتيجيّة تعزيز الأمن الفكريّ كأساس للأمن القوميّ الجزائريّ الشامل؛ وذلك من خلال إبراز واقع الأمن الفكريّ في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي، ودوره في تحقيق الاستقلال الوطني في مبحث أول؛ والمبحث الثاني يخصّص لدراسة واقع الأمن الفكريّ في ظلّ نظام الحزب الواحد وسيطرة الفكر الأحادي وانعكاساته على الأمن المجتمعي؛ في المبحث الثالث تطرّق الباحث إلى سياسة بناء الأمن الفكريّ بعد إقرار التعدّديّة، وانعكاسات التحوّل الديمقراطي على ملفّات الهوية والحريات الفكرية والسّياسيّة، وإفرازات فترة التسعينات والمعالجة الجزائريّة للأزمة؛ أمّا المبحث الرابع والأخير، فقد عالج فيه الباحث مدى اهتمام الدّولة الجزائريّة بتطوير أمنها الفكريّ وانعكاسات ذلك على مختلف مكوّنات الأمن القوميّ الجزائريّ.

الفصل الأول:

الأطر النظرية والمفاهيمية

للأمن الفكري والأمن القومي

الفصل الأول: الأطر النظرية والمفاهيمية للأمن الفكري والأمن القومي

يعد الأمن الفكري أحد أهم جوانب الأمن القومي، فهو يتقدم على الأمن الاجتماعي والعسكري والسياسي والاقتصادي، لأنه إذا تحقق الأمن الفكري، فسوف يتحقق الأمن في كافة المجالات الأخرى؛ "ولعل الدفاع عن الوجود يكون قبل الدفاع عن الحدود"¹؛ يتضمن هذا الفصل أربعة مباحث: يُخصّص الأول للبحث في الأمن الفكري وعلاقته بالمفاهيم والمصطلحات المقاربة؛ وينصرف الثاني إلى الحديث عن الأمن الفكري في الحضارات المختلفة؛ بينما يتناول المبحث الثالث مفهوم الأمن القومي، مقوماته، أبعاده، مستوياته، نطاقه ومهدداته؛ أما المبحث الرابع فيدرس علاقة الأمن الفكري بالأمن القومي في المقاربات النظرية للأمن؛

1 (فتحة حير، "أثر العولمة الإعلامية على مقومات الأمن الثقافي العربي"، La conference internationale sur mondialisation de l'information politique et securite nationale des etats nations en developpement، 2017/04/11، ص3، تم الاسترداد من: <https://bitly.co/Ecwx>، بتاريخ 2022/09/21.

المبحث الأول: الأمن الفكري وعلاقته بالمفاهيم والمصطلحات المقاربة

يتناول الباحث في المطلب الأول التعريف اللغوي والاصطلاحي لمصطلح الفكر والمفاهيم المرتبطة به، ثم يتطرق بعد ذلك إلى مقومات الأمن الفكري، وفي المطلب الثالث والأخير يخلص إلى الحديث عن صور من مظاهر الانحراف الفكري والتطرف، سيماته وأسبابه: كأبرز مهددات الأمن الفكري.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الفكري والمفاهيم ذات الصلة

توجد لمصطلح الفكر علاقة بعدة مفاهيم أخرى مرتبطة به، ولا تفهم إلا في سياقه، نذكر منها الأمن الفكري، -موضوع بحثنا-، الانحراف الفكري، التطرف الفكري، التشدد الفكري، الغزو الفكري، الإرهاب الفكري، وغيرها من المفاهيم، والتي سيتم التطرق إليها تباعاً في هذا المطلب.

يعرف مصطلح الفكر من خلال المعاني العديدة لمصدر (فكر) في اللغة العربية، منها ما ورد في المعجم الوسيط: "فكر في الأمر: أعمل العقل فيه ورتب بعض ما يعلم ليصل به مجهول...فكر في المشكلة: أعمل عقله فيها ليتوصل إلى حلها، فهو مفكر...التفكير: إعمال العقل في مشكلة للتوصل إلى حلها...الفكر: إعمال العقل في المعلوم للوصول إلى معرفة مجهول...ويقال: لي في الأمر فكر: نظر ورؤية...والفكرة: الصورة الذهنية لأمر ما...والفكير: الكثير التفكير"¹.

وأما اصطلاحاً، ورد في المعجم الفلسفي عدة معاني لكلمة فكر ومنها: تفكر (réflexion)، عند لوك: تجربة باطنية تنصب على نشاطها الذهني الداخلي، فهو معرفة تكون فيها الذات العارفة والموضوع المعروف شيئاً واحداً ويقابل الإحساس...وعند لينتزر: انتباه إنسان لما يحدث في نفسه...والتفكري: وصف لكل عمل ذهني يراجع نفسه ويتأمل في سيره ومنه تحليل تفكري (analyse réflexive)، ومنهج تفكري (méthode réflexive)...تفكير (understanding): يطلق بمعناه العام على ما يقابل الوجدان والنزوع. ومعناه الخاص على العقل حيث يدرك موضوعه إدراكاً أعلى من الإدراك الحسي والتخيل والتذكر².

وجاء في لسان العرب: "أن الفكر هو إعمال الخاطر في شيء"³.

كما يقصد بالفكر المصطلح الحديث الشائع الذي يعني جملة ما يتعلق بمخزون الذاكرة الإنسانية من الثقافات والقيم والمبادئ الأخلاقية، التي يتغذى بها الإنسان من المجتمع الذي ينشأ فيه ويعيش بين أفراد. وبهذا المفهوم نستطيع تصنيف الفكر الحديث إلى فكر إسلامي وفكر يهودي، وفكر مسيحي وفكر شيوعي، وفكر ليبرالي،

1 (مجموعة من المؤلفين، المعجم الوسيط، مصر: مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004، ص698.

2 (مجمع اللغة العربية، المعجم الفلسفي، مصر: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1983، ص51.

3 (محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل، وجمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفي الإفريقي، لسان العرب، بيروت: دار صادر، ط3، 1992، ص28.

وفكر علماني، وفكر وجودي... وغير ذلك من صنوف الفكر التي تنتشر في المجتمعات، وتؤثر في توجيهها، وفي أنظمة الدول التي تحكمها وتسيرها¹.

فبناءً على التعريفات اللغوية والاصطلاحية لمصطلح الفكر، يمكن التطرق إلى تعريف بعض المفاهيم ذات الصلة بالفكر، حيث يعرف الأمن الفكري بأنه: "تأمين أفكار وعقول أفراد المجتمع من كل فكر شائب ومعتقد خاطئ، مما قد يشكل خطراً على نظام الدولة وأمنها، وبما يهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار في الحياة الاجتماعية، وذلك من خلال برامج وخطط الدولة التي تقوم على الارتقاء بالوعي العام لأبناء المجتمع من جميع النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية وغيرها التي تعمل على تحقيقها أجهزة الدولة عبر مؤسساتها وأجهزتها ذات الاهتمام والتي تتربط في خدماتها"².

فالأمن الفكري مصطلح مستحدث في الدراسات الأمنية، كثرت تعريفاته في الأدبيات العربية حيث عرّفه البعض أنه: "النشاط والتدابير المشتركة بين الدولة والمجتمع لتجنيب الأفراد والجماعات شوائب عقدية أو فكرية أو نفسية، تكون سبباً في انحراف السلوك والأفكار والأخلاق عن جادة الصواب، أو سبباً لإيقاع المهالك... وقيل أنه الحفاظ على الهوية الثقافية في مواجهة التيارات الثقافية الوافدة أو الأجنبية المشبوهة، وهو بهذا يعني حماية وتحصين الهوية الثقافية من الاختراق أو الاحتواء من الخارج، جنباً إلى جنب، مع الحفاظ على العقل وصيانة المؤسسات الثقافية في الداخل من الانحراف"³.

ويعني كذلك "الثقافة الأصيلة في مواجهة التيارات الثقافية الوافدة، أو الأجنبية المشبوهة، فهو يصب في صالح الدعوة لتقوية هذا البعد من أبعاد الأمن الوطني"⁴.

كما يعرف الأمن الفكري أيضاً، على أنه "سلامة الفكر من الانحراف والخروج عن الوسطية والاعتدال في فهم الأمور الدينية والسياسية والاجتماعية، مما يؤدي إلى حفظ النظام العام وتحقيق الاستقرار"⁵.

من خلال التعريفات السابقة، يمكن القول إن الأمن الفكري هو نشاط الدولة والمجتمع وتديرهما للاطمئنان على سلامة فكر الأفراد والجماعات من الانحراف والغلو والتطرف، والحفاظ على مكونات الشخصية الوطنية

1 (عبد الله بن عبد المحسن التركي، الأمن الفكري وعناية المملكة العربية السعودية به. مكة المكرمة: مكتبة نور، 2006، ص 57. تم الاسترداد من: <https://bit.ly/3qsh2sH>. 2021/12/26.

2 (محمد مسلم السناني، "تصورات المشرفين التربويين لدور النشاط الطلابي في تعزيز الأمن الفكري في المرحلة الثانوية في المدينة المنورة"، مجلة الجامعة الإسلامية. العربية السعودية، ملحق العدد 183، الجزء 15، ص 446.

3 (نجيب، بن خيرة، "الأمن الفكري في الدولة العباسية التحدي والمواجهة (750-1194م/132-590هـ)"، مجلة الدراسات التاريخية. المجلد 14، العدد 21، ديسمبر 2016، (مدى الصفحات: 97-136)، ص 97. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/EMxO>، بتاريخ 2022/09/14.

4 (عيسى بن سليمان الفيبي، المرجع السابق. ص 4.

5 (محمد حسن عبد الناصر راضي، ومحمد بن عبد العزيز الثويني، المرجع السابق.

وتأمينها، والالتزام بالوسطية والاعتدال في التعاطي مع المسائل الدينية والظواهر السياسية والاجتماعية، والتصور السليم للواقع، وتحصين الهوية الوطنية من الاختراق في مواجهة التيارات الثقافية والفكرية الدخيلة، وذلك بغرض بث الطمأنينة في النفوس، وحفظ النظام العام وتحقيق الاستقرار للدولة والمجتمع.

أما الانحراف الفكري، فهو " ذلك النوع من الفكر الذي يُخالف القيم الروحية والأخلاقية والحضارية للمجتمع، ويُخالف الضمير المجتمعي، وأهم من ذلك كله هو ذلك النوع من الفكر الذي يُخالف المنطق والتفكير السليم، ويؤدي إلى ضرب وتفكك وحدة وكيان المجتمع... وهو -أيضا- عدم اتساق أو تطابق الفكر الشخصي بانطباعاته، وتصوّراته، وآرائه، مع مجموعة المبادئ والقيم العقائدية والثقافية، أو السياسات المستقرة في المجتمع"¹.

وفي معنى آخر، "الانحراف الفكري هو الميل والخروج عن القانون، وعدم الالتزام بأحكامه وقواعده وتشريعاته المتعارف عليها... وهو انحراف الأفكار والمفاهيم أو المدركات عما هو متفق عليه من معايير وقيم ومعتقدات سائدة في المجتمع"².

يمكن القول تعليقا على هذه التعريفات، أن مفهوم الانحراف الفكري هو نسبي، بحيث أن معيار التفكير السليم يختلف من ثقافة لأخرى وفق منظومة القيم لكل فرد أو جماعة، فما هو محرم في الحضارة الإسلامية لتهديده حياة وكرامة الإنسان، يعد تعديا على حقوق الانسان في حضارات وثقافات أخرى.

فعلى سبيل المثال، الديانة الإسلامية تأمر المرأة بالحجاب، لأنّ التزام المسلمة بحجابها هو امتثال لأمر الله تعالى القائل: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِلزَّوْجِاتِ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اسْمُ عَفْوَراً رَحِيماً﴾³، فالحجاب يحفظ المرأة من أنواع الأذى ويصونها من التحرش وأذى الفاسقين مصداقا لقوله تعالى: (فَلَا يُؤْذَيْنَ)، ومن ناحية أخرى حجاب المرأة المسلمة وعدم إظهار مفاتها لغير زوجها، يجنب المجتمع انزلاقات أخلاقية خطيرة، ويحول دون ظاهرة التحرش الجنسي إلى حد كبير؛ بينما ترى ثقافات أخرى أن حجاب المرأة هو تقييد لحريتها في لباسها، وحرية تصرفها في جسدها حيث يتساوى عندها المحرم من الأجنبي، وتحذر الإشارة إلى أن الكثير من الدول الغربية التي تتغنى بحرية المعتقد تحظر ارتداء الحجاب في المؤسسات والأماكن العمومية، وتعتبره تهديدا لأمنها الفكري والمجتمعي.

1 (محمد سعد عبد اللطيف، "الانحراف الفكري وانقسام الأمة"، 28-01-2013، تم الاسترداد من: <https://bit.ly/328o90U>، بتاريخ 2022/02/17.

2 (مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، تحقيق الأمن الفكري. المملكة العربية السعودية: جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، 2016، ص4.

3 (سورة الأحزاب، الآية 59.

من المفاهيم ذات الصلة أيضاً، الإرهاب الفكري الذي يقابل الأمن الفكري على النقيض، حيث يعرف على أنه: "المغالاة في التمسك بجملة من الآراء والأفكار المخالفة للمبادئ والقيم النبيلة والعرف والتقاليد، والإصرار عليها، وإقصاء آراء وأفكار الآخرين، والحجر عليها"¹؛ فالإرهاب الفكري يتجاوز القناعة الفكرية الخاصة بالفرد إلى محاولة فرضها على الآخرين.

أما التشدد الفكري، فهو طريقة في التفكير ومنحى في السلوك يكتسبه المرء ويتربى عليه من خلال التنشئة الاجتماعية في البيئة المحيطة به. ولغةً، "التشدد هو التصلب في الأمور، وضده الليونة، وقد يعني التعنت والجمود والتحجر بمعنى التضيق على النفس وعلى الآخر. [وأبرز] خصلة يتصف بها المتشدد (شخصاً، جماعة، تياراً، سلطة، حزباً) هو عدم القدرة على قبول التغير وعدم الاعتراف به وتأثيره في سيرورة الحياة... والمتشدد يصعب عليه تغيير أفكاره وأخلاقه وأساليه، والتكيف مع متغيرات الحياة، كما يرفض القبول بالاختلاف إذ هو يرى ذاته مالكا الحقيقة لوحده"²، فعلى الغير الانصياع لرأيه واتباعه، وإلا فهو خصم يجب مواجهته ولو باستعمال العنف المادي، وذلك معنى آخر للتطرف الذي يهدد الأمن الفكري للأفراد والجماعات.

أما التطرف الفكري هو عكس التوسط والاعتدال، ويعني الغلو، وهو مجاوزة الحد في الأمر تشدداً وتعصباً، "فالتطرف هو الميل عن المقصد الذي هو الطريق الميسر للسلوك فيه إلى أحد الطرفين... وفي الاصطلاح، يرتبط بأفكار ومعتقدات بعيدة عما هو متعارف عليه سياسياً واجتماعياً ودينياً وتجاوز المتفق عليه، دون أن ترتبط تلك المعتقدات بسلوكيات مادية متطرفة أو عنيفة في مواجهة المجتمع أو الدولة... وهو دائماً يكون مرتبطاً بما هو فكري بالأساس"³. وقد تكون إحدى مسببات التطرف ظاهرة الغزو الفكري وما يترتب عليها من آثار على الأفراد والمجتمعات والدول.

مفهوم آخر يرتبط بالفكر وهو الغزو الفكري الذي يعد أحد أصناف الغزو ويعرف بأنه "تأثير الطرف الأقوى، على الطرف الأضعف، وإخضاعه لسلطته الكاملة، والمطلقة... فالغزو الفكري إذن، هو تطّلع أمة ما إلى محاولة بسط نفوذها وسيطرتها على أمة أخرى والاستيلاء عليها للتحكم بها وتوجيهها نحو طريق معين... وهو يُعد أكثر خطورةً وأعمق تأثيراً من الغزو العسكري، وذلك نظراً لتركيزه على استهداف سلوك وعقيدة الفرد وأفكاره وأخلاقه"⁴، فالغزو العسكري ينتهي بخروج القوات المسلحة وانسحاب الجنود، وأما الغزو الفكري فهو باق بقاء الأفكار في عقول الناس عبر أجيال، يتفشى في جسم الدولة المستهدفة فينخره، فتضيع نتيجة انتقال عدوى الأفكار

1 (سلطان بن مسفر الصاعدي الحربي، دور الحوار في تعزيز الأمن الفكري. مكة المكرمة: مكتبة نور، 2010، ص19.

2 (فوزية مطر، "حقوق المرأة ومساواتها الكاملة في كافة المجالات"، الحوار المتمن. 2007/09/10، تم الاسترداد من: <https://bityl.co/EdDM>، بتاريخ: 2022/03/07

3 (يونس زكور، "مفهوم التطرف وعلاقته بالإرهاب"، الحوار المتمن. 2006/12/11، تم الاسترداد من: <https://bityl.co/EdDU>، بتاريخ: 2022/03/07

4 (هلال نصار، "التكنولوجيا الحديثة ما بين الغزو الفكري والانحراف السلوكي وآثارهما على الجيل"، مدونة مجد. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/EdED>، بتاريخ: 2022/09/22.

الدخيلة والهدامة وانتشارها بطريقة واسعة بين مكونات المجتمع، فتؤثر على عقول الناس تأثيراً يهدد الأمن الفكري لتلك الدولة المستهدفة.

المطلب الثاني: مقومات الأمن الفكري

يرتكز الأمن الفكري أساساً على مقومات يمكن اختصارها فيما يلي:

1- المحافظة على العقل:

يعدّ العقل معقل التفكير وأداته، وعلى هذا الأساس تعتبر المحافظة عليه من أهم مقومات الأمن الفكري؛ فالاعتداء عليه يخلّ بتوازن التفكير ويضيع وظيفته. و"العقل هو أساس إنسانية الإنسان وقوام فطرته، ومناطق التكليف والمسؤولية فيه، وهو المحل الذي تنبجس منه حضارة الأمة والضامن لعزتها... ومن ثمّ وجب عليها المحافظة على هذا الإنسان سليماً معافى في عقله، لأنه يمدّها بالخير والنفع، وإذا اختلّ العقل الإنساني اختلّ نظام الأمة بوجه ما، وعليه يجب عدم تعريضه للتلف"¹؛ والجماعات المتطرّفة تراهن في نشاطاتها على تعطيل العقل لما له من أهمية في حياة الإنسان وتفكيره وسلوكه، كي يسهل عليها توجيهه إلى الوجهة التي تريد، ولتحقيق أهدافها وضرب استقرار المجتمع وأمنه. ولمواجهة التأثير الفكري الذي تمارسه تلك المجموعات، وجب على الدولة والمجتمع تنشئة ثقافية واجتماعية وبناء فكري مناسب للأفراد في المؤسسات الاجتماعية والتربوية لتحصينهم ضدّ الاختراق الفكري وتأمينهم من التطرف والانحراف.

"ومن أبرز مؤسسات التنشئة الاجتماعية، الأسرة تلك المؤسسة التربوية الإنمائية التي تعتبر اللبنة الأولى في بناء وتكوين المجتمعات، وهي الركن الأقوى والأهم في المجتمع؛ متى ما قامت بأدوارها التربوية على الوجه المرضي تجاه أفرادها... ومارست مسؤولياتها بإشعارهم بقيمة الأمن قولاً وعملاً... ليكسبوا تقديراً لقيمه وأهميته التربوية، وتضمن سلامة أفكارهم، وتحصينهم فكرياً في مواجهة تيارات الغلو والتشدد والتطرف"². فالأسرة تربي الفرد على قيم التسامح، والحوار، وتقبّل الانتقاد، والانفتاح على الرأي الآخر، وتكسبه مجموعة من المعارف، والمهارات تسهم في تكوين شخصية متزنة ومستقلة، ونفسية موسومة بالثقة والاستقرار، تجعل منه فرداً قادراً على النقد البناء، والحوار الإيجابي، والتحليل الموضوعي بعيداً عن التبعية الفكرية، ويكون محصناً ضدّ أطماع جماعات الغلو والتطرف.

1 (محمد جمال، "الحفاظ على العقل..الزم غرسك قبل أن يختل ميزانك"، 2018/07/09، موقع عمرو خالد بناء انسان. تم الاسترداد من: <https://bitly.co/EdEH>. بتاريخ: 2022/08/22.

2 (عبد العزيز بن عبد الرحمن الهليل، الأمن الفكري ودور الأسرة في تحقيقه. العربية السعودية، مدينة بريدة بمنطقة القصيم، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة تعزيز قيم المواطنة ودورها في مكافحة الإرهاب المنعقدة في الأيام من: 17-19/11/2015، ص4.

تعد المدرسة هي الأخرى، من أهم وسائل التربية والتنشئة الاجتماعية، وعليه، إن استخدام سيف التسلط التربوي¹ عند الأب والمعلم وغياب الحوار يدفع بالطفل إلى البحث عن الجهة التي تستمع إليه وتبادل أطراف الحديث، فيلجأ إليها ويقع فريسة سهلة في يد الجماعات المتطرفة تشحنه بالأفكار المعادية لمجتمعه ووطنه، "فعلى المدرسة أن تقوم بدورها التربوي والعلمي في هذا المجال، فالعلم هو الحصن المنيع من الغزو الفكري، فكّما ارتفع مستواه التعليمي ارتفعت قدرته على التمييز بين الضار والنافع... ولا يمكن الوصول إلى أمن فكري إلا إذا كانت المنظومة التربوية والتعليمية على درجة عالية من التخطيط والانتقان".²

ومن هنا فإنّه من الواجب إحاطة الأسرة والجماعة التربوية وتوعيتها "بمؤشرات الانحراف الفكري والتطرف مثل تكفير المجتمعات والأنظمة والحكومات، وترويج الإشاعات عن الرموز السياسية والشخصيات الوطنية، ومعاداة الوطنية، والإدمان على مواقع الجماعات المتطرفة... إلى غير ذلك من المؤشرات التي ربما تدلّ على بوادر الانحراف الفكري"³، فتلك المؤشرات تساعد على الاكتشاف المبكر للتطرف والانحراف الفكري لدى الأفراد، فتدفع بهم باتجاه منهج الوسطية والاعتدال، وسلوك طريق الحوار كآلية للمراجعات الفكرية وتصحيح المفاهيم الخاطئة.

2-الوسطية والاعتدال:

تجلى مظاهر الوسطية والاعتدال في الابتعاد عن الغلو والتشدد والتعصب، وعن التطرف والانحراف؛ وتعد قاعدة لا إفراط ولا تفريط، من أهم ضمانات الأمن الفكري، لأن الإفراط في الأشياء ومجاوزة الحد فيها، هو غلو ووقوف على الطرف، يؤول بصاحبه إلى التطرف، وفي المجال الفكري، يخلص به في الأخير إلى الاقتناع بالأفكار الإرهابية، ومنه إلى الإرهاب كفعل وممارسة.

أما التفريط في الأشياء وتجاهلها وعدم الاكتراث لها، فيعتبر وقوفا على الطرف الآخر، وبالتالي هو هدم للأمن أيضا. "والوسطية الفكرية تتسم بالاعتدال والتسامح، وكذلك التعقل والتوازن... وليس هنالك ما يكدر النفس ويدفع إلى المخاوف وحدوث الضرر من الفكر المتطرف الذي يتصف بالغلو في الطرح والمعتقد والتشنج... فمعظم الأزمات هي نتيجة التطرف ورفض الآخر والإساءة المتعمدة له"⁴.

1 (أنظر: علي اسعد وطفة، "الإرهاب التربوي"، مجلة العربي، العدد 460، مارس 1997، (مدى الصفحات: 164-169). تم الاسترداد من:

<https://bityl.co/Ep5B>، بتاريخ 2022/09/01.

2 (رقية عوارية، حياة عمراوي، "الحريات العامة ودورها في تعزيز الأمن الفكري"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية. المجلد 1، العدد 3، 2014/09/05، (مدى الصفحات: 6-27)، ص14. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/EguD>، بتاريخ: 2022/08/22.

3 (عبد العزيز بن عبد الرحمن الهليل، المرجع السابق. ص12.

4 (يعقوب أحمد الشراخ، "طريقة التفكير"، 2017/02/18، موقع الزاوي الإعلامي. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/Egul>، بتاريخ: 2022/08/22.

3- الحوار الداخلي:

يعدّ الحوار الداخلي من مقومات الأمن الفكري لأي مجتمع، ويخصّ هذا الحوار البنيّ كلّ القوى السياسيّة والتّيارات الفكرية المختلفة، كما يشمل أيضاً كلّ شركاء الوطن على اختلاف مجالاتهم الاجتماعيّة والاقتصاديّة، وتخصّصاتهم ومستوياتهم، ومسؤولياتهم،

والحوار الداخلي البناء يعزّز الجبهة الداخليّة للدولة ويقوّيها، ويسمح لها انتهاج وتبني حوارات خارجيّة من موقع قوّة، وذلك من خلال سلوك طريق حوار الحضارات و"التفاعل الحضاري كضرورة إنسانيّة تأخذ بيد الانسان إلى مجتمعات تشيع فيها قيم السلام والأمن والاستقرار... وهذا الحوار* لا بد له أن يكون مؤسّساً على مبادئ التسامح والانفتاح والعدالة، وعلى قاعدة السلام في ظل شروط سياسيّة وفكريّة واقتصاديّة تسمح لكلّ جماعة بحيازة بقائها وازدهارها"¹.

4- الإعلام الموضوعي:

يعتبر الإعلام الموضوعي مهما كان نوعه، حجر الأساس في البناء الفكري للأفراد والمجتمعات، وهو أيضاً أحد أهم مقومات الأمن الفكري؛ فأخطر التهديدات التي تحاصر المجتمع، تلك التي تهدده في مكوناته الثقافيّة وفي سلوكياته وأعرافه، وذلك عن طريق الاختراق الثقافي والفكري من خلال نشر أفكار أو معتقدات دخيلة على المجتمع المقصود بغية تدميره وانحلاله فكرياً وسلوكياً.

فبناء على تلك التهديدات وبغرض تحصين الأمن المجتمعي، برزت أهميّة حماية الأمن الفكري للمجتمع، عن طريق التصدي للأفكار الدخيلة والسلوكيات الهدامة والمضلّلة، ووضعها في دائرة الأمان.

والإعلام سواء كان ناقلاً للأفكار أم وائداً لها، فهو سلاح ذو حدّين وهو الأقوى في معركة الأفكار لكسب الرّأي العام، فهو يعرف "بأنه التعبير الموضوعي لعقليّة الجماهير وميولها واتجاهاتها في نفس الوقت... لهذا يعتبر دور الإعلام في الأمن الفكري كبيراً وحيوياً، إذ أصبح يسيطر على الساحة إعلامياً... وإذا كان الإعلام ينقل الأفكار الحسنة فلا مشكلة في ذلك، ولكن المشكلة تكمن في نقل الأفكار المدمرة بأي شكل من الأشكال سواء كان تدميراً فكرياً أو سلوكياً، مشيراً إلى أنّ الدور الذي ينبغي أن تقوم به المؤسّسات الإعلاميّة في الأمن الفكري هو التعريف

(*) يجب ألا يحوّل هذا الحوار المطلوب إلى ستار يحجب عنا ما يجب أن نراه، ويرينا ما يجب ألا نراه أو يحوّل إلى القبول والموافقة على أمور وقضايا وقيم وتقاليد لا ينبغي قبولها والموافقة عليها، كتلك التي تعد انتهاكاً صارخاً لحقوق الانسان ولحرياته الأساسيّة.

1 (نبيل علي صالح، الحضارات الإنسانية بين واقع الصدام وأفق الحوار . المملكة المغربية: مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2015، ص33.

بالفكر الصحيح الذي يوجه الشباب التوجيه السليم الذي يخدم بلادهم ويفضح الفكر المتطرف الذي يتوغل إلى نفوس الناشئة والشباب¹.

المطلب الثالث: أبعاد الأمن الفكري

أما فيما يتعلق بأبعاد الأمن الفكري، رصد الباحث أربعة أبعاد أساسية: بعد عقدي هوياتي، بعد أيديولوجي، بعد أخلاقي، وبعد سياسي:

1) البعد العقدي (أو العقائدي) الهوياتي:

يمسّ البعد العقائدي الهوياتي* للأمن الفكري عقيدة الأفراد بصفة خاصة، كما يمسّ هوية المجتمع بصورة عامة، حيث يتمثل هذا البعد في حماية المجتمع من التأثيرات السلبية للعقائد والأفكار الوافدة، وحمايته أيضا من خطورة اختراق وسيطرة الاتجاهات الفكرية الإقصائية والمتطرفة التي عادة ما تعصف بوحدة الدولة والمجتمع، على غرار ما جرى في البوسنة والهرسك بين الصرب والمسلمين، بين الأرثوذكس والكاثوليك، وبين السنة والشيعة، وما يجري في سوريا واليمن وليبيا من احتراق داخلي بين أبناء الوطن الواحد.

يساهم البعد العقدي الهوياتي في تماسك المجتمع، ويدعم الوحدة الوطنية، وأما ظهور عقائد دينية جديدة ودخيلة أو مذاهب فكرية أخرى داخل مجتمع ما، تؤدي إلى زعزعة؛ مثل ظهور حركات إثنية أو عرقية كتلك التي تدعو وتطالب بمبدأ تقرير المصير* في دول موحدة بسيطة غير مركبة، الشيء الذي يهدد وحدتها الوطنية.

كما يولد الاختراق الفكري للمجتمع صراعات فكرية بين التيارات العلمانية والدينية من جهة؛ فيكثر الحديث عن هوية المجتمع، وتطرح أسئلة عديدة تمسّ عمق الهوية على شاكلة التساؤل: من نحن؟ ومن جهة ثانية يظهر الصراع بين التوجهات القومية كالتيار العروبي، وبين التيار الدولاتي المحلي، وكلّ هذه الصراعات تمثل خطرا على الوحدة الوطنية، وتهديدا للأمن القومي بصفة عامة.

تساعد الظروف المذكورة أعلاه المترصين بالدولة وذوي الأطماع السياسية على إيجاد منافذ واستغلال كلّ الثغرات لإثارة التفرقات الإثنية، العرقية والدينية، والتي من شأنها زرع القلاقل والفتن بين أفراد المجتمع، وتأجيج الخلافات والصراعات الداخلية التي تؤزم الأوضاع وتفضي إلى زعزعة الاستقرار السياسي والمجتمعي، وتساعد على فتح

(1) سفران بن سفر المقاطي، "الأمن الفكري والإعلام: الأبعاد الاستراتيجية"، موقع صحيفة الجزيرة. 2 جمادى الثانية 1430هـ/2009/05/26، العدد 13389، تم الاسترداد من: <https://bityl.co/EguR>. بتاريخ: 2022/08/22.

(*) يعتبر موضوع الهوية من بين المواضيع المستعصية في تناول، خاصة لارتباطها بمصير أمة "أمة مجتمعية" وأية جماعة بشرية على أية أرض. وصعوبة الموضوع تكمن في اختلاف التعاريف وجهات النظر حوله.

(*) على غرار ما تدعو إليه حركة الماك الانفصالية ومطالبتها بانفصال منطقة القبائل عن الدولة الجزائرية.

المجال للتدخل الدولي باسم الأمن الإنساني* بذرائع مختلفة، على غرار ما جرى في بلدان ثورات الربيع العربي، والتي تحول بعضها إلى حرب أهلية مثل سوريا واليمن وليبيا. فتماسك المجتمع والتفافه حول معتقداته وثقافته وهويته، يعدّ صمام أمان لكلّ تهديد لأمنه الفكري والقومي.

(2) البعد الأيديولوجي:

يساهم البعد الأيديولوجي في تعزيز انتماء المواطنين لوطنهم، من خلال توفير الحماية الفكرية لأفراد المجتمع من التعرض لأيّ تشويش على العقول، أو غسيل دماغ، وتوفير الحق في تفكير سليم. والبعد الأيديولوجي "يؤمن الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم"¹، كما يساهم في التصدي لأيّة اعتداءات أو اختراقات فكرية داخل البيئة التي يعيشون فيها، "لذلك يرتبط البعد الأيديولوجي بكافة الوسائل، والأساليب المستخدمة لتوفير الأمن الداخلي، والوطني من خلال المحافظة على المجتمع، وتعزيز فكرة تقبل الأفراد للاختلافات الدينية، والثقافية، والفكرية بينهم"².

(3) البعد الأخلاقي:

يعزّز البعد الأخلاقي للأمن الفكري روح المسؤولية عند المواطنين، كلّ في مجاله وحسب مستواه الوظيفي والمهني، كما يعزّز الثقة فيما بين المواطنين من جهة، وبينهم وبين سلطات الدولة من جهة ثانية؛ الأمر الذي يمنع حدوث أيّة أزمات فساد داخلية إن على المستوى السياسي كتزوير الانتخابات وإقصاء الكفاءات السياسية، أو على المستويين الاقتصادي والمالي كاختلاسات وتبديد الأموال العمومية، أو في المجال الإداري كتعطيل مصالح المواطنين، كما يتجسّد البعد الأخلاقي أيضاً في الحيلولة دون أيّة خيانات وطنية قد تنتج عنها نتائج سلبية تمثل تهديداً للأمن القومي للدولة بمفهومه الشامل.

توجد في الشريعة الإسلامية صور كثيرة تبرز البعد الأخلاقي للأمن الفكري نذكر منها ما رواه أبو أمامة قال: "إن فتى شاباً أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله ائذن لي بالزنا، فأقبل القوم عليه فزجروه وقالوا: مه مه! فقال: أدنه، فدنا منه قريباً قال: فجلس، قال: أتحبه لأملك؟ أتحبه لابنتك؟ أتحبه لأختك؟ أتحبه لعمتك، أتحبه لخالتك؟ والشاب في كلّ ذلك يقول: لا والله، جعلني الله فداءك، النبي ﷺ يرده عليه بقوله: ولا الناس يحبونه، قال أبو أمامة:

* (يعتمد مفهوم الأمن الإنساني على عدة مرتكزات منها الأمن المجتمعي أين يشعر الفرد بالانتماء للمجتمع، وذلك بالحرص على تأمين سلامة العلاقات الاجتماعية والحماية من التعصب القومي أو الديني أو العرقي، والأمن السياسي الذي يقوم على احترام حقّ الإنسان في التعبير عن رأيه وحمايته من القمع الذي قد يواجهه، كما يتطلب تركيزاً واهتماماً بالإنسان كفرد فاعل ومؤثر في المجتمع. للاستزادة، انظر: آلاء عيسى (2018/10/23)، مفهوم الأمن الإنساني، موقع موضوع. تم الاسترجاع من: <https://bit.ly/3svm1M7>. بتاريخ 2021/12/25.

(1) ناصر رشوان، التكامل بين المجالس الشعبية المحلية والتنفيذية لمواجهة المشكلات البيئية. مصر: دار العلم والإيمان، د ت ن، ص335.

(2) مجد خضر (2016/02/23)، "تعريف الأمن الوطني"، موقع موضوع، تم الاسترجاع من: <https://bitly.co/Egub>. بتاريخ 2021/12/25.

فوضع رسول الله ﷺ يده عليه وقال: اللهم اغفر ذنبه وطهر قلبه وحصن فرجه. فلم يكن بعد ذلك الفتى يلتفت إلى شيء¹.

يستشف من الحديث الشريف المذكور أعلاه على سبيل المثال لا الحصر، أنّ رسول الله ﷺ وضع استراتيجية شاملة لبناء الأمن الفكري بحيث نجده يصحح فكرة خاطئة كانت عالقة بذهن ذلك الشاب الذي أراد أن يأخذ رخصة لفعل لا يقبله لنفسه ولا يرضاه لمحارمه؛ وبعدما أزاح رسول الله ﷺ الغشاوة عن فكره من خلال انتهاز أسلوب حوار هادئ وهادف، "تحول مفهوم الزنا عنده من مجرد قضاء للوطر ومتعة إلى أنّه تعدّ على حقوق الآخرين"². وفي الأخير كانت النتيجة هي تأمين هذا الشاب فكرياً، مما يحقق الأمن الأخلاقي لشخصه ولمجتمعه ودولته.

(4) البعد السياسي:

يتجلى البعد السياسي للأمن الفكري في قبول الفكر السياسي المخالف، واحترام وجهة نظره المختلفة للأمر، والتحاور معه لإيجاد أرضية سياسية توافقية، بعيداً عن سياسة الإقصاء التي عادة ما تطال خصوم الفكر السياسي، سواء كانوا من الأحزاب الدينية، العلمانية، الليبرالية أو الشيوعية، وغيرها من التوجهات الفكرية على الساحة السياسية.

يلتقي الأمن الفكري مع باقي قطاعات ومجالات الأمن الأخرى، ويتكامل معها في "المحافظة على سيادة الدولة، وحمايتها من أية تدخلات خارجية، قد تؤدي للسيطرة على أمنها الداخلي، وأيضاً يعتمد البعد السياسي على توفير المساواة، والحقوق الإنسانية للأفراد داخل الدولة، للمحافظة على استقرارها، ومنع حدوث أية أزمات داخلية، قد تنتج عنها نتائج سلبية، تؤثر على الأمن الوطني"³.

المطلب الرابع: مهددات الأمن الفكري

"الأمن الفكري هو التزام، واعتدال، ووسطية، وشعور بالانتماء، إلى ثقافة الأمة وقيمها، فضلاً عن أنه يعني فيما يعني إليه، حماية عقل الإنسان وفكره، ورأيه في إطار الثوابت الأساسية... والحقوق المشروعة"⁴، ومن هنا فهو يواجه تهديدات كثيرة ومتنوعة، فمنها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي؛

1 (أحمد بن حنبل (164-641هـ / 781-856م)، مسند الإمام أحمد. تحقيق شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 2001، ج36، حديث(22211)، ص545.

2 (سلطان بن مسفر الصاعدي الحربي، المرجع السابق. ص20.

3 (مجد خضر، المرجع السابق.

4 (علي بن فايز الجحني، "أهمية التنسيق بين مراكز البحوث للتصدي لمهددات الأمن الفكري"، في مجموعة مؤلفين (محزر)، الأمن الفكري، المرجع السابق. (مدى الصفحات: 175-194)، ص186.

1) الانحراف الفكري والتطرف:

التطرف هو بلوغ ذروة الانحراف الفكري سواء كان إلى أقصى اليسار أو أقصى اليمين، ويعتد نقبضا للوسطية والاعتدال في جميع الأمور، وبعيدا عن التفكير السليم والمستقيم الذي يقود إلى الاتصال الفعال والحوار البناء، ويقابله -على النقيض تماما- التفكير الأعوج الذي يؤدي إلى الاتصال السلبي والجدال العقيم والمراء، والذي ينتهي بصاحبه إلى سلوكيات وتصرفات منحرفة كالأحكام المسبقة على الأفراد والهيئات، والغش في الأفعال والأقوال، والاحتيال في التعاملات المختلفة، وتوسيع دائرة الخلاف الفكري، الأمر الذي يجعل الفرد المنحرف يفقد بوصلة الصواب والخطأ، فتنشأ ظاهرة التطرف و"الانحراف الفكري والسلوكي الذي يكون سببا لانتشار الفتنة، وفقدان الأمن، وظهور الفرق وحصول القلاقل والاعتداء على الناس في عقولهم وأنفسهم وأموالهم ومكتسباتهم"¹

الذي له صور كثيرة كالغلو، البغي، التكفير، التعصب، العنف والإرهاب، إلى جانب الفساد والإفساد.

2) الغلو (أو التشدد):

يقصد بالغلو مجاوزة الحد في جميع الأمور أو الأشياء، والزيادة فيها حمداً أو ذمّا على الحد المستحق، حُبّاً أو بغضاً، تأييداً أو معارضة، ونحو ذلك إفراطاً ومبالغة وتشديداً؛ "ويكون الغلو في الدين، بتعدي الحد الذي أمر الله به، بالزيادة عليه أو التشديد فيه والمطالبة بأقصى غايته؛ ومن أبرز مظاهر الغلو، التعصب للرأي وعدم الاعتراف بالرأي الآخر في الأمور الاجتهادية والاحتمالية، وإلزام جمهور الناس بما لم يلزمهم الله به، والتشدد الذي في غير موضعه زماناً ومكاناً، والغلظة والحشونة، وسوء الظن بالناس... والانشغال بالمسائل الجانبية عن المسائل الكبرى، والتحریم بغير دليل، وضعف البصيرة بالواقع والحياة والتاريخ وسنن الكون"².

نهت الشريعة الإسلامية صراحة عن الغلو والتشدد في قوله ﷺ: ﴿إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا آَلَا عِلْبَهُ، فَسَدِّدُوا وَقَارِبُوا، وَأَبْشِرُوا﴾³؛ و قد نهى النبي ﷺ أيضاً عن العنف وأمر بالرفق، فقال لعائشة -رضي الله

1 (المرجع نفسه، ص186.

2 (محمد بن شحات حسين الخطيب، "الانحراف الفكري وأثره على الأمن الوطني بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، دراسة مقدمة إلى الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. المملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود، 2005، ص12.

3 (محمد بن اسماعيل أبوعبد الله البخاري (194-256هـ/ 810-870م)، صحيح البخاري: وهو الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه. تحقيق أبوعبد الله عبد السلام محمد بن عمر علوش، الرياض: مكتبة الرشد ناشرون، ط2، 1427هـ/2006م، ج1، كتاب الإيمان(2)، باب الذين يسر (30)، حديث (39)، ص215.

عنها-: ﴿إِنَّ الرِّفْقَ لَا يَكُونُ فِي شَيْءٍ إِلَّا زَانَةً وَلَا يُنْزَعُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا شَانَهُ﴾¹؛ وفي نفس السياق يقول ﷺ: ﴿أَوْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي بَيْنَ أَيْدِيهِمْ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُنْتَدِرِينَ﴾².

أما البغي، فهو الخروج عن الشرعية بهدف تغييرها وزعزعة الأمن، والإخلال بالأنظمة السائدة، مما قد يؤدي إلى الفتن التي لا تحمد عقباه، وقد حرم الله ﷻ البغي في آيات عديدة؛ فمنه ما جاء بمعنى الظلم والاستطالة* على الناس في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾³، أو بمعنى التّطاول والتّجبر على الناس في الآية الكريمة: ﴿إِنَّ السَّيِّئُ مُرُّ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعَظُّكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾⁴؛ كما دّمت السنّة النبوية الشريفة البغي كسلوك منحرف في قوله ﷺ: ﴿أَسْرَعُ الْخَيْرِ ثَوَابًا، أَلْبَرُ وَصِلَةُ الرَّحِمِ، وَأَسْرَعُ الشَّرِّ عُقُوبَةً، أَلْبَغْيٌ وَقَطِيعَةُ الرَّحِمِ﴾⁵.

(3) العنف والتعصّب وتكفير المسلمين

يتشكل العنف والتعصّب عند الأفراد والجماعات من خلال التنشئة الاجتماعية في بيئة ملائمة لذلك، أو تكون مُعدّة خصيصاً لذلك الغرض، لأن هذا السلوك الخطير ليس سلوكاً فطرياً، وإنما هو مكتسب. وهناك علاقة وثيقة جداً بين التعصّب وبين العنف والتطرّف، لأن مصدر كلّ تلك السلوكيات هو نتاج الانحراف الفكري. والعنف كظاهرة مركبة ومعقدة يرجع أساساً إلى "مجموعة من الاختلافات والتناقضات القائمة في الأبنية الشخصية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والإدارية بالجمتمع، وكذلك نمط العلاقات بالخارج... وهذا الداء الاجتماعي والثقافي يهدد الوجود الحضاري والإنساني ويتنافى كلياً مع أولويات الانتماء القومي والوطني... فهو يززع الأمن من زواياه المختلفة، لأنه يقوم على الولاء والطاعة العمياء لسلطة جماعة رافضة للجماعات الأخرى، كما يقوم على الغلو في التعلّق بشخص أو فكرة أو مبدأ أو عقيدة بحيث لا يدع مكاناً للتسامح"⁶.

يوجد أيضاً من ضمن صور التطرّف تكفير المسلمين، وهو أخطرهما؛ لأن إطلاق أحكام جائرة على الأفراد والجماعات أو على الهيئات والأنظمة السياسية أمر خطير وله عواقب وخيمة، لما في ذلك من آثار على العلاقات

1 (أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري (206-261هـ/822-875م)، الجامع الصحيح، تحقيق الفارابي نظر محمد، الرياض: دار طيبة، ط1، 1427هـ/2006م، كتاب البر والصلة والآداب(45)، باب فضل الرفق (23)، حديث (2594)، ص1203.

2 (سورة النحل، الآية 125.

(*) الإشتطالة على الشرف: منه بغي وبغيب والثيل منه. أنظر: تم الاسترداد من <https://bit.ly/318UWDa> بتاريخ 2021/12/28.

3 (سورة الأعراف، الآية 33.

4 (سورة النحل، الآية 90.

5 (محمد بن يزيد القزويني أبوعبد الله ابن ماجه (207-275هـ/823-888م)، سنن ابن ماجه، تحقيق فؤاد عبد الباقي، القاهرة، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، 1372هـ/1951م، ج1، كتاب الزهد(37)، باب البغي (23)، حديث (4212)، ص1408.

6 (الخطيب، المرجع السابق، ص 16.

الروحية والنفسية والاجتماعية المؤلفة لمكونات المجتمع، كما يُعدّ تكفير المسلمين خطرا كبيرا على وحدة وتماسك أفراد المجتمع لما يثيره من فتن وقلقل فيما بينهم.

ونظرا لخطورة إصدار الأحكام بالكفر من خلال بعض المظاهر أو السلوكيات، وما ينتج عن ذلك من آثار سلبية على الفرد والأسرة والمجتمع، حذّر النبي ﷺ من التكفير في قوله: ﴿أَيُّمَا امْرِئٍ قَالَ لِأَخِيهِ: يَا كَافِرٌ، فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا، إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ، وَإِلَّا رَجَعَتْ عَلَيْهِ﴾¹.

كما حرص أهل العلم والفقه، والفهم والتبصر من الصحابة الكرام -رضوان الله عليهم- والتابعين والعلماء المجتهدين على إمساك ألسنتهم وكفها عن الخوض في مسألة تكفير المسلمين، وكانوا ينهاون عن اتباع الفكر المتطرف، تمسكا بسنة النبي الكريم ﷺ وتنفيذا لأمر الله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمٌ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنْ أَهْدَى اللَّهُ فِتْنَتَهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾².

نزلت الآية السابقة في حق جمع من الصحابة قتلوا مؤمنا بعد الحكم عليه بالكفر، وتحت على الحكم بالمظاهر كإلقاء السلام، والله هو الذي يتولّى سرائر عباده. فالتكفير خطر يهدّد الأمن الفكري والمجتمعي، وحتى الأمن الإنساني لأنّ آثاره قد تؤدّي إلى المساس بالحق في الحياة من خلال فتاوى إزهاق أرواح البشر بدعوى الخروج عن الملة والدين.

(4) الأعمال الإرهابية

تجدر الإشارة إلى أنّ كلّ صور التطرف المذكورة سابقا تؤوّل غالبا بصاحبها في النهاية إلى سلوك العمل الإرهابي بشتى أنواعه وصوره؛ والذي يعرفه صبري مقلد على "أنه استخدام العنف أو التهديد بقصد إثارة الفرع ونشر الرعب باستخدام الوسائل التي تتراوح بين الاغتيالات وتفجير القنابل في الأماكن"³.

والإرهاب كفعل، هو التطبيق العملي والتنفيذ الفعلي لكلّ ما أنتجه التطرف الفكري من السلوكيات المنحرفة والخطيرة التي تهدد أمن المجتمعات المحلية والدولية، كالغلو والبغي والتكفير والتعصب والتطرف والعنف، إن على مستوى الأفراد أو على مستوى الجماعات؛ وظاهرة الإرهاب، هي عدوان على الأنفس في الأفكار والأرواح، واعتداء على أرزاق الناس وعلى الاقتصاد الوطني، وتمزيق للأبنية الاجتماعية والسياسية والدستورية.

1 (مسلم، المرجع السابق. كتاب الإيمان (1)، باب بيان حال إيمان من قال لأخيه المسلم يا كافر (26)، ص 47.

2 (سورة النساء، الآية 93.

3 (علي بن فايز الجحني، المرجع السابق. ص 83.

أثبتت التجارب حسب بعض المهتمين، أن الإرهاب يتغذى على مشاكل الجهل والفقر والتمييز والاقصاء واللامعالة وغيرها من المشاكل الاجتماعية*، والتي هي من مخرجات التسيير الخاطئ للحكومات وتقصيرها في أداء واجباتها تجاه مواطنيها، كما يتغذى أيضا على فساد أجهزة الدولة المختلفة.

يمثل الإرهاب عدوانا مستمرا، ويطرح نفسه بديلا عن سلطة الدولة، غير أنه لا يستطيع أن يحل محلها، وإن كان بإمكانه فرض إرادته على جزء من الشعب، وبسط سيطرته على العديد من المناطق الجغرافية بقوة السلاح. فعلى الرغم من فشل الدولة واهتزازها وضعف مؤسساتها، إلا أن الفكر الإرهابي لا يمكنه أن يؤسس دولة، لسبب أن تسيير الدول يقوم على إيجاد جيش من المتخصصين في علوم الإدارة والإعلام، والسياسة والعلاقات الدولية، والتسيير والاقتصاد وغير ذلك من متطلبات البقاء وتحقيق الرفاه للمواطنين، ولا تقوم بمجموعة مرتزقة ومقاتلين فقط.

وتجدر الإشارة إلى أن الإرهاب لا دين ولا جنسية له، وبعد تطور وظيفته، أصبح يتغذى على المصالح المشتركة لجهات داخلية ودولية أبرزها عصابات الاتجار بالبشر والسلاح وباقي الممنوعات، إلى جانب عصابات المرتزقة وتجار الحروب والمتلاعبون بالعقول.

5) الفساد والإفساد والتسيب

يعد الفساد بأنواعه: الإداري، السياسي، الاقتصادي، المالي، الأخلاقي وغيره، مظهرا آخر من مظاهر الانحراف الفكري؛ فالفساد هو نتاج فكر يستند إلى هوى النفس وينحاز دائما، سواء إلى جماعة ولو كانت مخطئة، أو إلى رأي ولو كان منحرفا، ويتجاهل الأفكار البناءة والآراء الصائبة التي بإمكان أصحابها النهوض بالوطن في مجالات التسيير المختلفة، فهذا النوع من الفكر يجسد النزعة الفردية المطلقة بنظرة واحدة محدودة؛ قد تجد فكرا يعتمد على التنظير ويتجاهل ظروف التطبيق، أو فكرا يعتمد على التمايز الاجتماعي بين الغني والفقير وبين المتعلم والأمي، أو يقوم على أساس ديني أو عرقي أو قبلي أو حزبي، أو على أساس الجنسية ولون البشرة، فهذا مظهر آخر من مظاهر الانحراف الفكري الذي يمس أمن واستقرار المجتمعات، وينخر جسم الأمة ويهدد أمنها القومي.

والإفساد هو أيضا أحد مهددات الأمن الفكري وله صور عديدة: إفساد النفوس يكون بالقتل، وإفساد الأموال بالغصب والسرقة، ويكون إفساد الأديان بالكفر والشرك والبدع والغلو والتشكيك، أما إفساد العقول فلا يقتصر على تناول المسكرات والمؤثرات العقلية فقط، وإنما يكون أيضا بسبب الغزو الثقافي والاختراق الفكري، وبسبب سياسة التغريب أيضا؛ أي إدخال أفكار غريبة على المجتمع بغرض إفساده.

أما التسيب في المؤسسات والمرافق الوطنية العمومية والخاصة بتخصصاتها المتنوعة ومجالاتها المختلفة؛ الاجتماعية، الاقتصادية، التعليمية، الثقافية والرياضية، الإدارية والأمنية وغيرها من أجهزة الدولة الحيوية والحساسة،

* (صرح وزير التضامن والجالية الجزائرية في الخارج، أن الدولة أنفقت ما لا يقل عن 20 مليار دينار لتعويض الأشخاص الذين تم طردهم من وظائفهم بسبب مخلفات عشرية المأساة الوطنية، فيما تم تعويض آخرين بوظائف أخرى ودفع الرسوم الخاصة بمنحة التقاعد لهذه الفئة.

وفي مستوياتها المختلفة، فهو ناتج عن تجاهل المسؤول ومروؤسيه للعمل الجاد المثمر والمنهجي، والتلاعب بالألفاظ والكلمات أمام وسائل الإعلام مع الإبقاء على الباطل، والتمسك بالسليبيات من دون البحث عن الإيجابيات، ويرجع ذلك لطريقة تفكير هؤلاء الموظفين والمسؤولين، وعدم تلقّيهم بناءً فكرياً رصيناً يمنعهم من سلوك أسلوب التسيّب في مراكز المسؤولية، وفي حياتهم اليومية والمهنية.

ومن صور التسيّب أيضاً، أهّال تاريخ الأمة والتنكّر لتراثها¹، والتعلّق بثقافات غريبة ودخيلة على المجتمعات العربية والإسلامية من خلال تشجيع الانحلال الخلقي بدعوى الحريات الشخصية للشباب، وتحرير المرأة وانهائها من حكم الزوج والأب والأخ ومن كلّ القيود المضروبة عليها، وذلك من خلال تفكيك العائلة القديمة على رأي كارل ماركس، وتمزيق الأسرة بانتزاع المرأة من سلطة الرجل؛ فبناءً على رؤيا ووجهة نظر عربية إسلامية محافظة، تلك هي صور أخرى للفكر المنحرف، والذي يُعدّ تهديداً مستمراً لأمن الدول والمجتمعات.

6) التقليدية في التفكير وتسفيه الرأي

يصاب الفكر بالتقليدية ورفض التجديد في النماذج والأشكال وطرق التفكير بعيداً عن الإبداع الفكري والثقافي، والانفتاح على الغير والتحاوّر معه، وهذا في حدّ ذاته نوع من التطرّف بادّعاء أفضليّته على غيره، وقديماً قيل: "الرأي السديد أحمى من البطل السديد"²، والرأي السديد والتقدّب البناء والهادف يخدم الآمال والتطلّعات، وذلك بتضافر الجهود وتقارب وتلاقي الآراء والأفكار وتلاقحها بما يؤدي إلى انهاء الخلافات والتوترات وقبول الفكر الآخر، والرأي الآخر داخل المجتمع الواحد أو خارجه.

وينتج عن تسفيه الرأي السديد وتسطيح الفهم، غياب التفكير الشامل والمتكامل للقضايا والوقائع والأحداث التي يمرّ بها العالم، ويؤدّي هذا الأمر إلى إساءة ردود الفعل، والتي عادة ما تعود بآثار وخيمة على حساب المصالح والمبادئ، "وكذلك يوقعنا دائماً في موقع الملعوب به الذي يسيّره الآخرون وفق أهدافهم ومصالحهم بطريقة أو بأخرى... كالإبقاء على نماذج تقليدية ومألوفة والتحقّظ من المبادرة، والإبداع بشتى أنواعه، وهذه نتيجة منطقية؛ لأنّ

1 (للاستزادة انظر: الخطيب، المرجع السابق. ص 19.

2 (إبراهيم بن محمد أبو الرضا، نزهة الأبصار في النكت والأخبار. تحقيق: محمد عايش، بيروت: دار الكتب العلمية، (د ت ن)، الفصل الرابع في المشورة والنصيحة والنظر في حسن العواقب، ص 62.

من طبيعة ممارسة التسطيح، تحويل الحدث أو القضية إلى سوابق ذهنية*، سواء كانت دينية أو اجتماعية أو تاريخية أو غيرها، معروفة ومغروسة في عقلية الجماهير، والتعامل مع الواقع على ضوء معطياتها أيًا كانت¹.

وفي نفس السياق، يشير آلان دونو إلى مدى خطورة الآثار السلبية الناجمة عن التبسيط المبالغ فيه للأمور الهامة وتسطيحها وجعلها سخيفة من خلال استخدام لغة وخطاب ساذجين؛ وهذا "لا يُرجى منه التطور العقلي المجتمعي الصحي، بل يصير مهدداً له... كما يتعلّق الأمر بخرافة التبسيط العلمي في مجال التخصص. ففي المجال البيداغوجي، قد لا تكون هناك جريمة أكثر فداحة من حرمة التبسيط العلمي الساذج، الذي ينزل بالمعرفة إلى مستوى قدرات غير العارف، عوض أن يرفع قدرات الأخير بما يليق بمستوى المعرفة التي كان ينبغي نقله إليها... فعندما طلب ملك مصر إلى إقليدس أن يعلمه الهندسة في دروس قليلة... فأجابته أنه لا يوجد طريق ملكي إلى الرياضيات"².

المطلب الخامس: مسببات الانحراف الفكري

من أبرز سمات التطرف، ميل الفكر وانحرافه عن جادة التفكير السليم المتزن والمعتدل والشامل، فهو إما إفراط أو تفريط، إما غلوّ وتشدد أو تسبّب سواء أكان في المسائل الدينية أو الدنوية؛ وهذا التطرف في الفكر هو أسلوب مغلق للتفكير ينظر صاحبه للأمور داخل الإطار أو الحيز الضيق الذي ينشط فيه، ومن خلال زاوية معينة ومحدودة، ولا يتعداه إلى العالم الآخر ويفكر خارج الصندوق.

يرفض هذا النوع من الفكر المنحرف كلّ الأفكار الصادرة عن الغير، "ومن سماته عدم القدرة على تقبّل أية معتقدات تختلف عن معتقدات الفرد أو الجماعة ولا يتسامح معها... يعتبر أفكاره هي الصدق المطلق الأبدي الصالح لكلّ زمان ومكان... فرؤية المتطرف فكرياً لمعرفة مختلف قضايا الكون ولفهم الواقع لا مجال لمناقشتها لأنها مصدره الوحيد والموثوق... ولا يقبل غيره؛ وكلّ رأي مخالف فهو مُدان ويجب مواجهته وتغييره ولو عن طريق العنف، وفرض المعتقد المنحرف بالقوة، فلا مجال للحريات العامة، وخصوصاً الحريات الفكرية"³.

ويرتكز الفكر المنحرف عموماً على أسلوب المراوغة في الدفاع عن رأيه ومعتقده، من خلال "الإتيان بقول قد لا يثبت صحة ما ذهب إليه أو يدعمه، ولكن يأمل صاحبه أن الخصم لن يعترض على هذا البرهان"⁴، كما يعتمد أيضاً على مبدأ التعميم دون التخصيص وعلى الإثارة أكثر من قول الحقيقة، وهذا الأسلوب المنحرف يهدف إلى

* (على سبيل المثال: حينما تُطرح قضية اجتماعية جديدة، تبرز على السطح الصورة التقليدية للمجتمع ولزوم المحافظة عليها من المؤثرات والمؤامرات، ويتم اتخاذ ردة الفعل على ضوء هذا التصوّر مباشرة، وربما كانت هذه القضية هي من دعائم المجتمع، ولا علاقة لها بتدوين المجتمع أو إلغاء شيء من خصوصيته.

1 (أنظر: فهد بن هادي الحازمي (2088/02/10)، تسطيح الفهم.. المظاهر والآثار، شبكة فلسطين للحوار. تم الاسترداد من:

<https://bitly.co/EoKj>، بتاريخ 2022/09/20.

2 (أنظر: آلان دونو، نظام التفاهة. ترجمة وتعليق مشاعل عبد العزيز الهاجري، بيروت: دار سؤال للنشر، 2020، ص ص 31-32.

3 (للمزيد من التفاصيل حول دور الحريات في تعزيز الأمن الفكري أنظر: رقية عوارية، حياة عماري: المرجع السابق. ص 11.

4 (أنظر: الخطيب، المرجع السابق. ص 9.

تسطيح المنطق السليم وفتنة الناس، إذ " يستمر مسلسل الإعاقة الفكرية والتسطيح، وتمتد فصوله لتصل إلى المراهق والشاب الذي لم يصبح لديه وقت للتفكير واستيعاب الأمور لاتخاذ المواقف الصحيحة والحسم في الأمور والقضايا الجوهرية والبناءة"¹.

كما يؤدي الكم الهائل من الأخبار الكاذبة والمادة الإعلامية المسمومة المروجة في وسائل الاتصال المتطورة إلى ضغوطات فكرية تعيق الاستيعاب وانتقاء الأفكار والمعلومات، هذا ما قد يدفع بالناشئين والمراهقين إلى تبني سلوك منحرف يحتذون به على اعتبار أنه المثل والنموذج الأفضل في المجال الديني أو اللاديني.

وبخصوص أسباب الانحراف الفكري وعوامل انتشار التطرف؛ فكما أن للأمن العام أسبابه التي بها يستتب، وبضدها يفقد ويحصل الخوف والاضطراب، فالأمن الفكري كذلك له أسبابه الخاصة به، بها يقوم ويظهر كيانه ويتعزز، وباختلالها يختل ويتداعى بنيانه للاختيار، وقد يرجع ذلك إلى التفريط بالوسائل والآليات التي تحفظ هذا القطاع من الأمن وتقويه، ويمكن ذكر أهمها في الفقرات التالية:

يُعد الخلل في التعليم والتهاون بشأنه من أهم الأسباب الموضوعية للانحراف الفكري والتطرف، حيث ينتج عنه خلل في بناء الأمن الفكري، لما عُلم من الصلة الوثيقة بينهما، حيث للتعليم أثر كبير على بناء شخصية الانسان الناشئ وصقل سلوكه، ورسم مساره الثقافي، وتحصينه من التأثيرات السلبية للأفكار الوافدة والدخيلة على المجتمع؛ ومن جهة أخرى، تهميش دور المدارس والتعليم، حيث لا يقوم المدرس بتهذيب سلوك الطالب وتنمية أفكاره، وإنما يقتصر دوره فقط على إلقاء الدروس المبرمجة في المنهج أو المحتوى الدراسي على الطلاب.

كما ينتج عن سوء استخدام الأساليب التربوية وأهمال التنشئة الاجتماعية: مثل سوء المعاملة، والقسوة والعنف، انحراف فكري للطلبة والتلاميذ، بحيث تحدث هذه الأساليب الخاطئة في التربية مفاهيم مغلوطة لدى المتعلمين، تؤثر على تفكيرهم سلبي مما يؤدي بهم إلى التطرف، بالإضافة إلى سوء أحوال المعيشة في الأماكن التي تعاني من غلاء الأسعار والضنك والأحياء العشوائية أين يجد التطرف الفكري بيئة جد ملائمة لينمو وينتشر؛ حيث اليأس والإحباط الشديدين، وانخفاض الروح المعنوية، وعدم تكييف الفرد مع ظروف المجتمع الذي يعيش فيه، ويشعر دائماً بالغبن، وبأنه مغلوب على أمره، فيلجأ إلى التطرف والعنف ليعبر عن ذاته ويشعر بها ويفرض وجوده.

وتوفر أسباب الانحراف الفكري سابقة الذكر من ظروف تعليمية واجتماعية، بيئة نفسية تجعل من الفرد فريسة سهلة لتبني أفكار متطرفة عن طريق الإقناع، خاصة إذا كان يعيش العزلة الاجتماعية*، حيث "إن أصحاب

1 (الجناتي محمد، "ظاهرة التسطيح في وسائل الإعلام"، موقع مغرس. على الرابط: <https://www.maghress.com/hibapress/82407>. بتاريخ 2019/03/03.

* (الشخص المعزول إجتماعيًا لا ينمو لديه شعور الحب والانتماء للوطن والمجتمع الذي يعيش فيه، مما يدفعه إلى التمسك بالفكر المنحرف والقيام بأعمال القتل والتخريب.

الفكر المنحرف قادرون على إقناع شباب الفكر السويّ وتغيير ميوله واتجاهاته إلى فكر غير سوي ومنحرف، حيث يقدمون فكرهم المنحرف مدعوماً بالبراهين والأدلة المزيفة التي تعجب الشباب وتثير ميولهم، فيتبعونهم على نهجهم المنحرف¹؛ كما تجددهم يقلّدون الجماعات المنحرفة والمتطرفة فكرياً، حيث يغيب استخدام العقل بالشكل المنطقي والمعقول في التفكير، ويكتفون بالتقليد فقط.

كما يساهم عدم توفر الرقابة الفكرية اللازمة في سهولة الاختراق الفكري والغزو الثقافي بين أوساط المجتمع، فلا يجب الاستهانة بالأسباب الخارجية التي تساهم بفاعلية في انتشار ظاهرة الانحراف الفكري والتطرف، كتصديره من طرف المفكرين الأجانب عن طريق الغزو الفكري بوسائله المختلفة وتقنياته المتطورة، واختراق الأمن الفكري من خلال الترويج لمذاهب دينية وفكرية وأفكار دخيلة* على المجتمع، أو من خلال المخبرات المعادية، لزعزعة أمن واستقرار المجتمعات المستهدفة، وخلق انشقاقات متطرفة في نظام الحكم بغرض تحقيق مصالح قومية لبلدانهم عن طريق التدخل الدولي بدعوى الأمن الإنساني وترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها من الذرائع التي تبيح فرض سياسة الأمر الواقع والهيمنة على الدول الضعيفة أو إضعاف القوى الإقليمية الناشئة.

فإذا توفرت أسباب الاختراق الفكري، ووجد التطرف مكانة له في نفوس البشر، يكون حينها الأمن المجتمعي والاجتماعي² مهدداً، والأمن الفكري مائلاً للاهتزاز من خلال ارتفاع أصوات داخل المجتمع داعية إلى مقاومة الوضع القائم فيتداعى للانهيار. على العموم، "إذا كانت الموضوعات الكلية للمجتمع مستقرة ثابتة؛ من ثقافة، وقيم سلوكية، ومبادئ خلقية، وعقائد دينية، وما يحمله من تصوّر مشترك حيال قضايا الكبرى المصيرية، فإذا كانت هذه الموضوعات تحظى بالاحترام الجماعي، محصنة برأي عام في الناس لا يسمح بالمساومة على شيء منها، فإن هذا المجتمع يكون آمناً آمناً فكرياً... أما إذا غدت داخلية في حيز الخطر بارتفاع الأصوات الداعية إلى الانقلاب عليها وزحزحتها عن مكانتها في النفوس وما تعتقده بشأنها، فعند هذا الحد يكون ذلك الأمن الفكري مائلاً للاهتزاز، متداعياً للانهيار³.

(1) أسماء أحمد محمد 2018/03/23، "أسباب الانحراف الفكري وعلاجه"، في موقع الموسوعة العربية الشاملة. تم الاسترجاع من: <https://bityl.co/EkRw> ، بتاريخ 2022/09/10.

(*) نذكر منها: حركات التنصير ودعوات الإلحاد، وفرق الأحمدية والشيعة الاثني عشرية، والصوفية المتطرفة، والحركات التكفيرية الجهادية وغيرها، أو الحركات والإيديولوجيات الهدامة والجماعات اللاأدينية كالشيوعية، والرأسمالية والليبرالية الغربية، والماسونية والعلمانية واللائكية، والعولمة الثقافية التي هي عبارة عن غزو فكري وتمهيد لاستعمار جديد.

(2) عبد الله بن عبد المحسن التركي، الأمن الفكري وعناية المملكة العربية السعودية به. مكة المكرمة: مكتبة نور، 2001، ص54. تم الاسترجاع من: <https://bityl.co/EoLV> . بتاريخ 2021-01-11.

(3) المرجع نفسه. ص58.

المبحث الثاني: الأمن الفكري في الحضارات المختلفة

نظرا لحداثة مفهوم الأمن الفكري في الدراسات الأمنية الحديثة، ارتأى الباحث أن يتطرق إلى تطور هذا المفهوم تاريخيا عبر الحضارات والامبراطوريات المتعاقبة؛ فخصّص المطلب الأول لسياسة البناء الفكري عند اليونان، ثمّ عند الرومان، والمطلب الثالث يتحدّث فيه عن هذا المفهوم في الحضارة الإسلامية، أما المطلبين الرابع والخامس، فقد حُصّصا على التوالي للحديث عن الأمن الفكري من خلال الأمن السلوكي والعقائدي في الحضارتين الغربية والشرقية.

المطلب الأول: سياسة بناء الفكر عند اليونان

"تعد الحضارة اليونانية القديمة إحدى المراحل الهامة في تطور الفكر الإنساني بصفة عامة، ويمكن القول إن التفكير الاجتماعيّ اليوناني يمثل أول تفكير منظم في شؤون الإنسان والمجتمع، حيث جاء هذا الفكر في إطار المذاهب الفلسفية اليونانية الكبرى*، وقد كان فكراً غنياً وعميقاً وأصيلًا، وظل مؤثراً في المجتمع الإنساني قروناً طويلة"¹.

تفوّقت الحضارة اليونانية على نظيراتها بفضل الحياة الاجتماعية ونمط التفكير؛ فالليونانيون أعلنوا قطيعة مع المعتقدات الخرافية فيما يتعلّق بالسلطة وطقوسها الملكية وتجاوزوها حيث "كانت الحياة السياسية اليونانية موضوعا لنقاش عام علني في ساحة الأغوارا (l'Agora) من قبل المواطنين الذين يعتبرون متساوين والذين تعتبر الدولة لديهم شأنًا عامًا... واليونان بدأت انطلاقة جديدة وارتادت طرقها الخاصة: إنه عصر التبدل الحاسم الذي وضع الأسس لنظام المدينة (الدولة) (Polis)، وأمن عبر هذه العلمنة للفكر السياسي ظهور الفلسفة"².

كما عرف الإغريق (اليونان القدامى) حياة متحضرة حيث تأثّر السكان بجغرافيا اليونان وتضاريسها من جمال وتنوع مظاهر الطبيعة فيها؛ فهناك الجبال والسهول والجزر والجو الدافئ والشمس المشرقة، ففي هذه الطبيعة الساحرة، ظهرت المدن اليونانية وأبرزها مدينة أثينا. "فالحضارة اليونانية القديمة (750 ق.م-146 ق.م) هي جزء من الكل، لا يمكن أن نفصلها عما قبلها، أو نرجع تطوّر ما بعدها ونقصره عليها وحدها. والفكر مرّ في تطوره قبل اليونان بمراحل عدة، ومرّ بعدها بمراحل أكثر ولا يزال يتطوّر، فالجمود صفة لا يعرفها الفكر، فلا يمكن لحضارة ان

* (قدّم سانتلانا عرضا تاريخيا بسّط فيه بعض الأفكار لفلاسفة اليونان القدامى ينقدها، ثمّ هو في الوقت نفسه يقابل هذه الأفكار بأفكار الفلاسفة المسلمين مبينا أوجه الاتفاق والاختلاف، وهو تقريبا ينتهي في جميع الحالات إلى المطابقة أو المماثلة خاصة فيما يتعلّق بأفكار أفلاطون وأرسطو. للاستزادة أنظر: دافيد سانتلانا، المذاهب اليونانية الفلسفية في العالم الإسلامي. تحقيق محمد جلال شرف. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1981. ص 7 وما بعدها. تمّ الاسترجاع من موقع: <https://bit.ly/3nisqu>. بتاريخ 11-01-2022.

1 (أنظر: حسني إبراهيم عبد العظيم، "الفكر الاجتماعي في الحضارة اليونانية 4/1"، موقع الحوار المتمدن، 23-01-2016. تمّ الاسترجاع من: <https://bit.ly/34ovACn>. بتاريخ 09-01-2022.

2 (جان بيار فارنان، أصول الفكر اليوناني. ترجمة سليم حداد، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1987، ص7.

تتعلم الطيران قبل ان تتعلم المشي أولاً؛ منذ القرن السابع عشر قبل الميلاد (17 ق.م)، بدأ الشعب اليوناني عهداً جديداً من الفكر العقلي الحقيقي، كما شاء لذلك التفكير أن يثبت ويتابع نماءه وتطوره"¹.

"بالنسبة لليوناني لا ينفصل الإنسان عن المواطن؛ فالتفكير هو امتياز للأناس الأحرار الذين يمارسون بالترابط عملهم العقلي وحقوقهم المدنية. كما أن الفكر السياسي، عبر تقديمه للمواطنين الإطار الذي يدركون فيه علاقاتهم المتبادلة، قام في الوقت نفسه بتوجيهه وصنع تدابير فكرهم في ميادين أخرى"².

تبدو مظاهر الإنتاج الفكري عند اليونان، من خلال ما وصل إلينا حول فكر الفلاسفة حيث ترك أفلاطون بحثاً أساسية منها: الجمهورية والسياسي والقوانين، وكلها تزخر بالبحوث المتصلة بالدراسات الاجتماعية، كما تطرق إلى الدولة المثالية وإلى طبقات المجتمع.

كتب أرسطو أيضاً كتابة منظمة في الفلسفة الاجتماعية، ويعتبر ما كتبه في هذا الصدد أبلغ وأدق مما جاء في الفلسفة القديمة، حيث تكلم هو الآخر عن طبقات المجتمع والطبيعة الاجتماعية للإنسان والمثالية وعن العدالة وبعدها الاجتماعي، وهو يختلف عن أستاذه أفلاطون حيث "كان أرسطو وضعياً فيما قدمه من دراسات اجتماعية يصف ويشرح ويحلل ويقارن ثم يكتشف وجوه النقص وعلل الفساد فيقرر ما يراه محققاً للمعايير السوية والأغراض النبيلة... أما أفلاطون فقد أسرف في استخدام المنهج العقلي فجانب الصواب في كثير من الأمور التي وصل إليها؛ فقد رفض أرسطو شيوعية أفلاطون، وإلغاء الملكية الخاصة... وفكرة إلغاء نظام الأسرة، وطالب بتحقيق العدل الاجتماعي بهدف تلافي المنازعات الداخلية"³.

وما تقدّم، الشيء الملاحظ عند المفكرين وفلاسفة اليونان هو عصف الأفكار وإعمال العقل بغرض الوصول إلى مجتمع مستقر، يأمن أفراداً على حياتهم وأسرهم وعلى ممتلكاتهم، يعيشون في سلم وأمان بعيداً عن المنازعات الداخلية.

من جهة أخرى، تنوعت نشاطات اليونانيين القدامى في المجالات الثقافية والاقتصادية والسياسية حيث تمّ تأليف الكتب والمسرحيات، وجرى التعليم والتدريس على نطاق واسع؛ كان اليوناني متعلقاً بأرضه يزرع فيها بنشاط، ثمّ فتش وبحث عن موارد أخرى للعيش مثل صيد الأسماك والتجارة.

1 (عزيزه طريقي الرويلي، "التفكير الاجتماعي عند فلاسفة اليونان"، ورقة عمل تاريخ اجتماعي، منقديات تاسوست. تم الاسترجاع من: <http://tassoust.keuf.net/t1772>. بتاريخ 2022-01-09.

2 (جان بيار فارنان، أصول الفكر اليوناني، ترجمة سليم حداد، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1987، ص118.

3 (عزيزه طريقي الرويلي، المرجع السابق.

- قال أرسطو بأن إلغاء الملكية الخاصة يقضي على الحافز لدى المتفوقين من الناس الذين عادة لا يهتمون إلا بما يملكون، كذلك فإن أرسطو (المتزوج والأب) رفض فكرة أفلاطون القائلة بإلغاء نظام الأسرة.

في المجال السياسي لليونان القديمة، كان المواطنون يديرون حكومتهم بأنفسهم، حيث كان المجلس الحكومي المتكون من خمسمائة رجل ينتخبون دورياً كل سنة عن طريق القرعة، وكان أعضاؤه يتناقشون ويصوتون على القوانين والأمر الهامة؛ مثل الدخول في حرب، أو عقد معاهدة سلام.

في مجال العلوم*، درس اليونانيون القدامى الهندسة والفلك ولاحظوا بدقة الشمس والقمر والكواكب والنجوم. ودرس الطبيب اليوناني أبقراط الأمراض، ووصف حالات مرضية معينة لاحظها، واقترح العلاج المناسب لها، وقد وضع قواعد أخلاقية، لكل من يمتحن مهنة الطب، ولا زال الأطباء يلتزمون بها حتى الوقت الحاضر.

وعلى الرغم من أن "الحضارة اليونانية قد نشأت متأخرة عن حضارات الشرق جميعاً، بل إن نشأتها الأولى على سواحل آسيا الصغرى، إنما يرجع إلى اتصالها بالحضارات الشرقية، والاستفادة من علومها، واستمرت طوال تاريخها متأثرة بالحضارات المجاورة، هذا فضلاً عن رحلات كبار مفكرهم من أمثال صولون، وأفلاطون، وهيرودوت إلى مصر"¹، غير أن المفكرين اليونانيين بحثوا ودرسوا من أجل الفهم العميق لأنفسهم وللعالم من حولهم، وأطلق عليهم لقب الفلاسفة (أي محبو الحكمة)؛ ولا شك أن سقراط وأفلاطون وأرسطو يعتبرون أعظم الفلاسفة اليونانيين، لأن أفكارهم مازالت تؤثر على تصورات المفكرين المحدثين.

أما فيما يتعلق بالديانة في الحضارة اليونانية، عمد اليونانيون إلى عبادة آلهة عديدة ومتنوعة؛ فكان لكل قوة في الأرض أو في السماء، أو لكل مهنة أو فن إله خاص بها. "فاللهة الأوليمب والأساطير الإغريقية هو تراث خلفه اليونانيون حتى يومنا هذا، وهو أهم ما اشتهرت به بلاد اليونان؛ لما يحتويه من مواعظ وفن الحكايا الهادفة والمسليّة أيضاً... وهناك إثني عشر إلهاً وإلهة رئيسيين عرفوا بالهة الأوليمب... وإلى جانب العديد من الآلهة الأخرى عرفوا بالآلهة الصغرى"². وحسب بعض النظريات المفسرة للأسطورة الإغريقية، اعتقد اليونانيون أن هناك إله أو إلهة يتحكم بكل ظاهرة طبيعية أو مدينة، وإله لكل شعور إنساني كالقيم الأخلاقية والعقلانية، حيث "يرى فريكوديس السوري Pherekydes أن عناصر النار والهواء والماء نشأت من كرونوس Cronos وهو الزمن، ثم نشأت الآلهة فيما بعد من تلك العناصر الثلاثة"³.

* (برع اليونانيون القدماء في كثير من نواحي النشاط الإنساني، وبلغوا شأناً عظيماً في العلوم التأملية القائمة على النظر العقلي المجرد، فبحثوا في كثير من مسائل الفلسفة متحررين من قيود الدين، وصاغوا علماً وفلسفة في الأخلاق توازن بين اللذة والفضيلة، موازنة جدلية.

1 (أنظر: حسني إبراهيم عبد العظيم، "الفكر الاجتماعي في الحضارة اليونانية 4/1"، المرجع السابق.

2 (انظر: "آلهة الأوليمب والأساطير الإغريقية"، تم الاسترداد من: <https://bit.ly/33mRFRK>، بتاريخ 2022-01-16.

لمزيد من التفاصيل حول آلهة الأوليمب، أنظر: مهما محمد السيد أحمد، الآلهة والأساطير اليونانية. مكتبة المهتدين الإسلامية، تم الاسترجاع من: <https://bit.ly/33mRFRK>، بتاريخ 2022-01-24.

3 (عبد المعطي شعراوي، أساطير إغريقية الجزء الأول: أساطير البشر. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982، ص 41. تم الاسترجاع من موقع: <https://bit.ly/33mRFRK> بتاريخ 2022-01-16.

فهذا النمط من التفكير اليوناني الحر، أين اجتهد الفلاسفة والمفكرون في إعطاء عدة تفسيرات لأساطيرهم، ضمن سياسة بناء فكري محاولين جمع الشعب اليوناني حولها، فنجحوا في جعل الديانة والأساطير وكل ما تعلق بها مكوناً أساسياً للهوية اليونانية على الرغم من جميع الاختلافات السياسية والاجتماعية التي شهدتها الإغريق.

المطلب الثاني: سياسة البناء الفكري عند الرومان

انتهت العصور الإغريقية وانتهى معها الاختلاف الفكري البين حول تفسير الأساطير؛ ذرائعي، سيكولوجي ونفسي، "وانتشرت المسيحية وعمت أرجاء العالم الإغريقي والروماني، وعندما ضاقت دائرة المسيحية حول البقية الباقية ممن كانوا يؤمنون بما جاء في الأساطير الإغريقية، حاول هؤلاء الخروج من مأزقهم عن طريق المناداة بضرورة تفسير الأساطير تفسيراً مجازياً. لذا روج الآباء الأوائل بقيادة القديس أوجيستين St Augustin لنظرية يوهيمروس التي رأوا فيها تخليص الأساطير من الصفات الكريهة على يد مفكر وثني، كما يرى بورفيري أن الأسطورة تحتوي على معنى أخلاقي...وتحتوي على قدر ضئيل من صدق عقائدي"¹.

فالفكر الديني والاجتماعي عند الرومان² يتمثل في الديانة الرومانية التي هي عبارة عن عقائد متنوعة، نتيجة كون الشعب الروماني هو خليط من أجناس مختلفة الأصل، غير أن الديانة الاتروسكانية* كانت تجمع معظم الأجناس حيث توجهها الديني في الطقوس الدينية هو الاهتمام لإرادة الآلهة، كتوجه فكري مؤثر في الفكر الروماني، الأمر الذي جعل من طبقة الكهنة هي المؤثرة في الفكر الديني السياسي.

يعد "الفكر الديني الروماني جزءاً مهماً من النسيج التكويني الاجتماعي للمدينة الرومانية. لذلك ففي الفترة الأولى للحضارة الرومانية كانت العبادة الإلهية هي جزء من سياسة الدولة الرومانية، فبرزت أهمية المعابد الرومانية وسيطرت السلطة الدينية على المجتمع الروماني في هذه الفترة. وأما في العهود الإمبراطورية من الحكم الروماني تغير توجه الخط الديني نحو شخص الامبراطور، فامتلك هذا الأخير شرف إلهي يسمو به فوق القوانين الرومانية الإنسانية"³.

اتسمت الشخصية الرومانية ومنه المجتمع الروماني بعدد من الصفات المميزة كالقوة السياسية والمالية، وبذات روحية مادية اقتصادية ناجحة وهي من أهم الصفات الجوهرية للمجتمع الروماني الذي استخدم الفن والدين كوسائل

1 (المرجع نفسه. ص44.

2 (أنظر: حسني إبراهيم عبد العظيم، "الفكر الاجتماعي في الحضارة الرومانية 2/1"، 15-08-2016، في موقع الحوار المتمدن: <https://bit.ly/3tclDS0>. بتاريخ 2022/01/09.

* (الحضارة الإتروسكانية هي الاسم الحديث لحضارة عاشت في إيطاليا القديمة في منطقة توسكانا الحالية تقريباً، وأطلق عليهم الرومان القدماء اسم إتروسكي أو توسكي. اسمهم الروماني هو أصل تسمية توسكانا (معقلهم) وإتورريا (كامل منطقتهم).

3 (انظر: "العمارة الرومانية"، عرض تقديمي. تم الاسترجاع من: <https://bit.ly/333ju1h> . بتاريخ 2021/02/19 .

للحياة، وليس كأهداف أو نهايات للحياة، كما تميّز بالقدرة على التوجيه المنظم للخدمات العامة، ويستنبط ذلك من أساليب الفن المعماري الروماني¹ كمثال.

لم ترق النهضة الفكرية في الحضارة الرومانية إلى مستوى ما وصل إليه اليونانيون، وإنما كانت قاصرة على ترجمة الرومان لبعض الآثار الفكرية والأدبية لدى اليونانيين؛ فظهر من بين الرومان بعض النوابغ من المفكرين والشعراء والخطباء والمؤرخين أبرزهم: شيشيرون (43-106 ق.م)، صاحب فكرة القانون الطبيعي، وفكرة الشعب مصدر السلطات، وكذلك لوكريتيوس (55-99 ق.م) الذي يرى أن التفسير الصحيح للطبيعة يخلص الإنسان من التفكير الدّيني، وما يرتبط به من تعلّق بعالم ما وراء الطبيعة، وينتهي من كلّ ذلك بأن الفهم الحقيقي للأشياء يحرّر عقل الإنسان، ويجعله يعيش مطمئناً. كما تناول العديد من القضايا المطروحة في علم الاجتماع الأنثروبولوجيا في الوقت الراهن، وإن اتسمت بطابع إلهادي حاد².

من جانب آخر، وفي ظل ضعف ممالك النوميدي والمور وسقوط قرطاجة، استطاعت روما تنفيذ سياستها الاستعمارية في بلاد المغرب؛ ولاقت تلك السياسة مقاومة شرسة من طرف القبائل المحلية التي كان موقفها رافضاً للوجود الروماني³، فأهككت مقاومتهم قوى المستعمرين.

بعدما تمكنت الإمبراطورية الرومانية من بسط سيطرتها على أراضي بلاد المغرب، انتقلت إلى مرحلة رومنة* مستعمراتها من خلال صهرها وإدماجها ضمن الحضارة الرومانية؛ وإبراز مظاهر هذه الحضارة في المجتمع المغربي؛ و"كانت سياسة الرومنة قائمة على أسس سلمية من خلال محاولة الإدارة الرومانية توطين العنصر الروماني في المنطقة... كتشجيع الجنود المتقاعدين على البقاء مقابل الاستفادة من مكافأة عقارية حيث يحصل المستوطن الروماني على قطعة أرض مناسبة له... وأخرى مالية لاقتناء رؤوس من الماشية، والأدوات الفلاحية اللازمة لخدمة الأرض... فتمّ

1 (انظر: هيئة التحرير (2011/09/11)، "الفن الروماني.. تاريخ الفن المعماري في الإمبراطورية الرومانية"، موقع التاريخ المغاربي. تم الاسترجاع من: <https://bit.ly/3qTOtpw>. بتاريخ 2022-01-24.

2 (حسني إبراهيم عبد العظيم (2016-09-15)، "الفكر الاجتماعي في الحضارة الرومانية 2/2"، مركز الدراسات والبحوث العلمانية في العالم العربي. تم الاسترجاع من: <https://bit.ly/33jwOPp>. بتاريخ 2022-01-17. وانظر أيضاً: حسني إبراهيم عبد العظيم، "الفكر الاجتماعي في الحضارة الرومانية 2/1"، موقع الحوار المتمدن. على الرابط: <https://bit.ly/3tclDS0>. بتاريخ 2022/01/17.

3 (محمد البشير شني، الاحتلال الروماني لبلاد المغرب: سياسة الرومنة 146 ق.م-40م. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 1985، ص68.

* (الرومنة: (Romanization) في المعاني التاريخية والثقافية للمصطلح، تشير إلى عمليات تاريخية مختلفة مثل الثقافة، الإدماج والاستيعاب للسكان الملحقين حديثاً والمحيطين بالجمهورية الرومانية والإمبراطورية الرومانية في وقت لاحق.

توطن ثلاثة آلاف (3000) من المحاربين والمواطنين الرومان في ستة مستعمرات أقيمت في ولاية إفريقية منها تنس...والفرقة الأوغستية الثالثة...وتسعة مستعمرات في موريطانيا¹ القيصرية.

كانت سياسة الرومنة تهدف أكثر إلى سياسة إدماجية أعمق، من خلال نشر الديانة المسيحية واللغة اللاتينية، وجميع مظاهر الحضارة الرومانية كالعمران والثقافة والمعتقدات، وتمجيدها في مقابل احتقار ومحاربة حضارة أهل الأرض؛ وهذا يعد تهديدا واضحا للأمن الفكري لبلاد المغرب.

نتج عن سياسة الرومنة، انقسام المجتمع الجزائري بين قابل للاندماج ورافض له، ومحايدين: فئة قليلة لأرستوقراطيين اندمجت وانصهرت ضمن ثقافة الرومان؛ وفئة سكان الأرياف الراضين للتواجد الاستعماري متمسكين بالحرية وعدم الاستسلام للعدو؛ وفئة ثالثة محايدة مقتنعة بعدم جدوى مقاومة الرومان، ويذكر المؤرخون أن "الأباطرة اهتموا بالطبقة الأرستوقراطية المغربية وشجعوا الاندماج في الجديد، وبالتالي تنمية التأثير الروماني في المغرب مما أدى إلى ظهور طبقة أرستوقراطية في المدن اشتهرت بولائها للرومان، وارتباطها المصلحي معهم أما الأغلبية فكانت تعيش على هامش حياة المجتمع الأرستقراطي"².

أدت هذه السياسة المنتهجة من طرف الإدارة الرومانية إلى "ظهور تجمعات سكانية رومانية خالصة؛ كما اتبعت سياسة الإغراء للسكان المحليين لتصرفهم عن محاربتها وللاعترااف بسلطتها مقابل الحصول على الجنسية الرومانية والإقامة في المستوطنات الرومانية والعمل في فرقها العسكرية"³.

وفي ظل الزخم الثقافي والديني أين اختلطت الآلهة الأمازيغية بالآلهة الفينيقية والقرطاجية ثم بالآلهة الرومانية وبالديانة المسيحية، ظهر وعي جديد لدى المجتمع الأمازيغي مما دفعه إلى إيجاد فضاء فكري وسياسي لكي يساعده على تحديد هويته في إطار الحكم الروماني؛ حيث "برز زعماء سياسيون وقادة عسكريون ومفكرون دينيون من الأمازيغ يتقدمهم القديس أوغسطين، حيث شهد لهم التاريخ بكفاءتهم وقدرتهم على استيعاب التطورات الثقافية والحضارية والتأثير في صيورتها"⁴.

(*) شرع الإمبراطور أغسطس في عام 27 ق.م في توطين المحاربين والمواطنين الرومان في ستة مستعمرات أقامها في ولاية إفريقية منها تنس، إضافة إلى الفرقة الأوغستية الثالثة، كما أقام تسعة مستعمرات في موريطانيا القيصرية ستة (6) منها ساحلية وهي جيجل وبجاية وأزفون برج البحري، سيدي براهيم، وتنس، وثلاثة (03) داخلية هي تكلت، حمام ريغا، مليانة، وتتميز هذه المستعمرات بأهميتها الإستراتيجية والمنجمية والزراعية.

1 (محمد فوكة، "مناطق سهل الشلف في ظل الاحتلال الروماني في الفترة الممتدة من ق1 ق.م إلى ق3م"، مجلة عصور الجديدة. المجلد 4، العدد 11 و12، فبراير 2013/2014، (مدى الصفحات: 9-20)، ص12. تم الاسترجاع من: <https://bit.ly/3luGfKt>. بتاريخ 24-01-2022.

2 (بلقاسم رحمان، روما وسياسة الرومنة في شمال إفريقيا "بلاد المغرب أنموذجاً"، مجلة البحوث والدراسات. المجلد7، العدد1، (مدى الصفحات: 29-40)، ص34.

3 (محمد فوكة، المرجع السابق. ص13.

4 (الطيب بوتيفالت، القديس أوغستين (354-430م)، موقع هبة برس. على الرابط:

<https://www.hespress.com/histoire/309340.html>. تم الاسترجاع بتاريخ 20/11/2021.

فالقديس أوغسطينوس الذي كان في نفس الوقت فيلسوفاً، عالماً لاهوتاً، وشاعراً، يوضع على واحدة من أكثر العتبات الهامة والمدهشة في تاريخ البشرية. من خلفه: روما القديمة، العالم القديم، وثنية لا تزال تحت عباءة المسيحية.

« Saint Augustin, à la fois philosophe, théologien, pasteur et, pourrait-on dire, poète, est placé à l'un des seuils les plus étonnants de l'histoire des hommes. Derrière lui : la Rome antique, le monde ancien, païen encore sous le manteau chrétien »¹.

وكانت ثقافة أوغسطين لاتينية، غير أنه كان ينشر أفكاره المتشعبة بالثقافة الرومانية، ويقدم قداسه ومواعظه باللغة المحلية أو الفينيقية، لأن أمازيغ الجزائر كانوا يجهلون لغة الغزاة الرومان ويرفضونها؛ والهدف من نشر لغة الاستعمار وثقافته في الأوساط الأمازيغية، هو العمل على نشر سياسة الرومنة التي تهدف إلى إيجاد سكان محليين أمازيغ متشبعين بالثقافة الرومانية ليتولوا الدفاع عن المشروع الاستعماري على غرار ما كان يقوم به القديس أوغستين وأمثاله ممن درسوا في روما وتأثروا بحضارتها.

تعرض القديس أوغسطين لانتقادات ومضايقات لكونه أمازيغياً حاول اختراق النظرة الاستعمارية الرومانية، غير أنه كان يجاهر بافتخاره بالانتماء إلى إفريقية، وأنه وصل إلى ذلك المستوى بفضل جده واجتهاده وليس بفضل حماية الرومان له؛ وكان مدافعاً مخلصاً عن الديانة المسيحية، وأعطاه روحاً جديدة، وأضحى بفضل تفانيه وعمق تفكيره مدرسة قائمة الذات يعتبرها بعض المختصين المعاصرين بمثابة الموروث اللاهوتي الجماعي بالنسبة للغرب المسيحي قاطبة².

في الأخير يمكن الإشارة إلى أن سياسة الإدماج لم تكن تستهدف جميع فئات المجتمع على أساس من التساوي في الحقوق والواجبات والأهمية الإنسانية، بل اقتصر مشروع الرومنة على استقطاب العناصر اللامعة فقط³؛ ونتج عن سياسة الرومنة نخبة أمازيغية ذات ثقافة رومانية، رفضها المجتمع المحلي في الجزائر، بقي وفيها لمبادئه متمسكاً بفكره الأصيل، رافضاً لثقافة أعوان الاستعمار وإن كانوا من بني جلدته، لأنه كان لديه قدر من الحصانة الفكرية، أو يمكن القول إن السكان المحليين من الأمازيغ عرفوا الأمن الفكري ومارسوه بصورة عفوية.

1) « Saint Augustin », dans Larousse encyclopédie. Sur : <https://bit.ly/3AxXhoc>. Consulté le 25-01-2022.

2) الطيب بوتيقالت، المرجع السابق.

3) محمد البشير شنييتي، المرجع السابق. ص 92.

المطلب الثالث: الأمن الفكري في الحضارة الإسلامية

أولاً: البناء الفكري في القرآن الكريم

القرآن الكريم مليء بالحديث عن الفكر والتفكير ومصطلحات متقاربة؛ فالآيات التي تتحدث عن العمليات الفكرية كالتفكير والتبصر والتأمل والاعتبار يتجاوز عددها ستمائة (600) آية أي بنسبة عشرة بالمائة (10%) من عدد آيات القرآن الكريم... فالدعوة لإعمال الفكر لا تفارق قارئه... وذلك لأهمية التفكير، بل إن الله ﷻ بين أن الحكمة من إنزال القرآن هي تدبر آياته: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾¹، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾²؛ وهل التدبر إلا صورة من صور إعمال الفكر³.

منذ أن خلق الله ﷻ الإنسان جعل فيه مجموعة متنوعة من أساليب التفكير والتعلم، وبضوابط تحكمه وتوجهه إلى المسار والهدف الذي خلق لأجله، ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾⁴. هذه الأساليب نجدها مرتبطة بالتربية العقائدية خصوصاً، وهي عبارة عن مجموعة من الإرشادات والتوجيهات التي تقود الإنسان إلى الطريق المستقيم، وتكون سبباً مباشراً في صلاح الفرد وتحقيق الأمن الفكري للمجتمع عموماً، "فكلما كانت التربية العقائدية صحيحة في جوهرها ومضمونها حققت أمناً فكرياً متناسباً مع أمن المجتمع، فالعقيدة الإسلامية خصوصاً تغرس المبادئ والقيم وتوجه الفرد في المجتمع، وينعكس ذلك في تحقيق الأمن الفكري والسلوكي معا"⁵.

أشار القرآن الكريم إلى حماية الأمن الفكري تصريحاً وتلميحاً؛ وإذا كان الأمن* هو تأمين الذات وسلامة الفرد وأمنه في نفسه وعرضه وماله، فذلك مكفول في الحضارة الإسلامية إن على مستوى القرآن والسنة، أو باقي نصوص المصادر الشرعية، فهي تحرم التعرض لهذا الفرد بأي شكل من أشكال الاعتداء المادي أو المعنوي الذي "يمس النفس

(1) سورة ص، الآية 28.

(2) سورة آل عمران، 190.

(3) جمال يوسف الهليلي، صناعة الفكر. المدينة المنورة، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2016، ص10. تم الاسترجاع من: <https://bityl.co/EoaC> بتاريخ 2021/12/20.

(4) سورة الذاريات. الآية 56.

(5) نورالدين جفال (2013/12/30)، "دور المعتقدات الدينية في الحفاظ على الأمن الفكري والسلوكي للأفراد في المجتمع الجزائري"، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية. المجلد 19، العدد 4، (مدى الصفحات: 56-68)، ص58. تم الاسترجاع من: <https://bit.ly/3oCwDGP> بتاريخ 2022-01-26.

* في القرآن الكريم وردت كلمة "الأمن" وحدها بهذه الصيغة، أو بصيغة "أمنين" مرات وبدا الأمن كنفيز للخوف في مواضع منها: قوله تعالى في الآية 83 من سورة النساء: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ﴾؛ وقوله ﷻ: ﴿وَلْيُبَيِّنَنَّ لَهُمْ مِّنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾ في الآية 55 من سورة النور؛ وبمعنى السلامة والحماية، الأمان، الملجأ؛ في الآية 6 من سورة التوبة؛ قوله ﷻ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾.

والضمير والفكر، كالتسبب والشتم والتجريح والاحتقار ونحوه¹. والأمن لصيق بالإسلام حيث جاء من أجل حماية الضروريات الخمس: حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ العقل، وحفظ العرض، وحفظ المال، هذا الحق الذي لا يمكن للحياة الكريمة أن تكون إلا به، ومنه ما جاء في قوله ﷺ: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ يُمُ الْفَاسِقُونَ﴾².

كما حرم القرآن الكريم الاعتداء المعنوي بين الأفراد في قوله ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرُوا قَوْمًا مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءً مِّن نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الْأِسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾³. ففي هذه الآية الكريمة نهي الله عن سخرية الغني من الفقير، ومن كشف في الدنيا ستره أو ارتكب ذنبا، كما نهي عن الهمز واللمز والطعن والغيبة⁴ لأن كل ذلك ينشر العداوات ويثير النعرات العرقية والاثنية، ويخلق النزاعات داخل المجتمع الواحد، فيضيع حق الناس في الأمن ويتحول كل ذلك إلى تهديد حقيقي لأمن الأمة.

ثانيا: البناء الفكري في السنة النبوية الشريفة

ثبت عنه ﷺ أنه قال: ﴿لَقَدْ أُنزِلَتْ عَلَيَّ اللَّيْلَةَ آيَةٌ وَإِلَّ لِمَنْ قَرَأَهَا وَلَمْ يَتَفَكَّرْ فِيهَا: إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾⁵ آل عمران 190. كما حرصت السنة النبوية الشريفة أيضا، منذ البداية على احترام عقول البشر وكفالة حرياتهم، وعدم إكراههم على اعتناق الدين الإسلامي لأن ذلك مخالف للفطرة البشرية، ويستشف ذلك من خلال قوله ﷺ: ﴿كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى فِطْرَةٍ فَبُؤَاهُ يَهُودَانِهِ أَوْ نَصْرَانِيَّةٍ أَوْ مَجَسَّانَةٍ كَمَا تَلِدُ الْبَيْهَمَةُ تُنْجِ الْبَيْهَمَةُ هَلْ تَرَىٰ فِيهَا جَدْعَاءَ﴾⁶. فالأمن الفكري أمن لحرية المعتقد، حيث لا يتصور عقيدة صالحة بدون أن يأمن الناس على أفكارهم.

والسنة النبوية الشريفة اهتمت كثيرا بالأمن الفكري في بعده الأخلاقي، على غرار ما جاء في حديث أبي أمامة سابق الذكر، والذي يتعلق بقصة الشاب الذي استأذن النبي ﷺ في الزنا؛ فقام الرسول ﷺ يصحح فكرة خاطئة كانت عالقة بذهن ذلك الشاب الذي أراد أن يأخذ رخصة لفعل لا يقبله لنفسه ولا يرضاه لمحامره، وبعدما

1 (عبد القادر بخوش(2011/12/06)، "حماية الأمن الفكري في السنة النبوية: النظرية والتطبيق"، مجلة المعيار. المجلد14، العدد27، (مدى الصفحات: 73-90)، ص 04. تم الاسترجاع من: <https://bityl.co/Eoab>، بتاريخ 2022-01-26.

2 (سورة النور، الآية 55.

3 (سورة الحجرات، الآية 11.

4 (انظر محمد علي الصابوني، صفوة التفاسير. لبنان: دار الكتب العلمية، ط1، 1999، ص1130.

5 (محمد ابن حبان (المتوفي سنة 354هـ/965م)، صحيح ابن حبان، تحقيق شعيب الأرنؤوط. بيروت: مؤسسة الرسالة ناشرون، ط1، 1988 الجزء 2، كتاب الرقائق، باب التوبة، حديث(620)، ص386.

6 (البخاري، المرجع السابق. كتاب الجنائز(23)، باب ما قيل في أولاد المشركين (92)، حديث(1385)، ص186.

أزاح رسول الله ﷺ الغشاوة عن فكره من خلال حوار هادئ وهادف، "تحول مفهوم الرّنا عنده من مجرد قضاء للوطر وممتعة إلى أنّه تعدّي على حقوق الآخرين"¹، وبعد ما تأمّن هذا الشاب فكريا، تحقق الأمن الأخلاقي له ولجتمعه.

ومن ناحية أخرى كان رسول الله ﷺ حريصا على استتباب الأمن والاستقرار في المدينة المنورة، التي كانت مهدّدة في أمنها الداخلي بالنزاعات العرقية والاثنية، نظرا للتركيبية البشرية لسكانها من تنوع جنسي وتعدد ديني، فقام بترسيخ الأمن الفكري وإشاعة المحبة والمودة والطمأنينة في نفوس الناس، والابتعاد عن الضغينة والأحقاد من خلال وضع نهاية لحروب الأوس والخزرج، والمآخاة بين المهاجرين والأنصار، وذلك بصريح العبارة في قوله ﷺ: ﴿فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ - قَالَ مُحَمَّدٌ: وَأَحْسِبْهُ قَالَ - وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، أَلَا لِيَبْلَغَ الشَّاهِدُ مِنْكُمُ الْغَائِبَ، أَلَا هَلْ بَلَغْتُ؟ أَلَا هَلْ بَلَغْتُ؟﴾².

وفي صورة أخرى من صور التنشئة الاجتماعية والتربية الأمنية الفكرية التي تحفظ أمن المجتمع واستقراره، قام صانع القرار في دولة المدينة المنورة بالتركيز على مقومات الأمن بمفهومه الواسع فيقول ﷺ: ﴿لَزَوَالِ الدُّنْيَا أَهْوَنُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ قَتْلِ رَجُلٍ مُسْلِمٍ﴾³. وقال أيضا: ﴿أَشْرَفُ الْإِيمَانِ أَنْ يَأْمَنَكَ النَّاسُ، وَأَشْرَفُ الْإِسْلَامِ أَنْ يَسْلَمَ النَّاسُ مِنْ لِسَانِكَ وَيَدُوكَ﴾⁴. وقد روى الإمام الترمذي في سننه أن النبي ﷺ قال: ﴿مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ آمِنًا فِي سِرْبِهِ، مُعَافَى فِي جَسَدِهِ، عِنْدَهُ قُوَّةٌ يَوْمَهُ، فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا﴾⁵.

وكانت الحضارة الإسلامية في فترة النبوة خاصّة، تعتمد على القوّة الناعمة في نشر الدعوة المحمدية من خلال نشر الفكر الجديد الذي جاء به الإسلام، وعرضه على شعوب العالم عن طريق السفراء والمبعوثين للتعريف به؛ والتفاوض حول ضرورة اعتناقه لما فيه من الخير للبشرية جمعاء. "والمأمل في دعوة محمد ﷺ، يدرك أنها لم تأت إلى قومه بجنود مجنّدة، ولا بأسلحة فتّاقة، ولا بسلطان غشيم، كما لم تستخدم المال والدرهم لتأليف قلوب الناس واستمالتهم، ولكنها جاءت بالفكر الثاقب والحجّة البيّنة، وبالبرهان الساطع والجدال بالّي هي أحسن... لأن صدأ الأذهان وإزالة الجهالة من العقول، وتحرير النفوس من أسر التعصّب وأغلال الانحراف، ليس له دواء إلا الدواة والقلم؛ فبهما تقوم الحجّة وينهض الدليل، وتسطع أنوار الرشد والاعتدال"⁶.

1 (سلطان بن مسفر الصاعدي الحربي، المرجع السابق. ص20.

2 (البخاري، المرجع السابق. ج1، كتاب العلم (3)، با ليبلغ العلم الشاهد الغائب (37)، حديث(108)، ص271.

3 (محمد بن عيسى الترمذي (المتوفي سنة 679هـ/1280م)، الجامع الكبير. تحقيق بشار عواد معروف، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، 1996، ج3، أبواب الديات، باب في تشديد قتل المؤمن(7)، حديث (1395)، ص69.

4 (جلال الدّين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (توفي سنة 911هـ/1505)، الجامع الصغير. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1981، ط1، ج1، باب الألف، حديث (1066)، ص164.

5 (الترمذي، المرجع السابق. ج4، أبواب الشهادات، باب (34)، حديث (2346)، ص167.

6 (نجيب بن خيرة، المرجع السابق. ص98.

ثالثاً: الأمن الفكري عند العباسيين

إذا انتقلنا تاريخياً إلى سياسة بناء الأمن الفكري عند العباسيين؛ فبدائية، تنسب دولتهم إلى سلالة العباس بن عبد المطلب ﷺ عم النبي ﷺ، وقد استعان العباسيون في تأسيسها بكل من كان على خلاف فكري أو عقائدي مع الأمويين؛ مثل الفرس والشيعة حيث "نشأ حزب الشعبوية يضم إليه أبناء الأمم المقهورة، متحدين على بغض العرب والتقص منهم، وذكر مثالبهم، وتفضيل العجم عليهم، ولكنهم كانوا ضعافاً في شباب الدولة الأموية؛ فلم يرتفع لهم صوت حتى آنسوا الضعف في جسمها، والانحلال في أعضائها؛ فعضدوا العباسيين على أمل أن يكونوا لهم خيراً من الأمويين وأبقى"¹.

بعد تشييد مدينة بغداد واتخاذها عاصمة لهم، أصبحت أكبر مدن العالم وأجملها، وحاضرة العلوم والفنون حيث ازدهرت طيلة ثلاث قرون من الزمن. وعرفت الدولة العباسية عصرها الذهبي في المجال الفكري خلال عهدي هارون الرشيد وابنه المأمون، إذ نشطت الحركة العلمية وازدهرت ترجمة كتب العلوم الإغريقية والهندية إلى اللغة العربية على يد السريان والفرس والروم من أهالي الدولة العباسية، وعمل المسلمون على تطوير تلك العلوم وابتكروا عدة اختراعات مفيدة، كما ازدهرت الفلسفة الإسلامية واكتمل تدوين المذاهب الفقهية الكبرى: الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية عند أهل السنة، والجعفرية والزيدية عند الشيعة، وبرزت الكثير من الأعمال الأدبية والفنية، كما ساهم أهل الكتاب من المسيحيين واليهود بهذه النهضة الحضارية، وبرز منهم علماء وأدباء وفلاسفة كبار.

كانت سياسة بناء الأمن الفكري في فترة الحكم العباسي مبنية على حرية المعتقد المستمدة من الشريعة الإسلامية وحرية الرأي وترسيخ مبدأ المواطنة لكل من كان تحت مظلة الدولة العباسية ويؤيد نظام الحكم فيها من كل الطوائف والعقائد والإثنيات المختلفة، وفي هذا الباب، "حكى المؤلفون العرب كابن النديم، والبيهقي، وابن جليل، وغيرهم قصة غزو العرب للأدب السرياني والمؤلفات التي ترجمت عن السريانية إلى العربية في أرجاء الدولة العباسية؛ حيث أقبل السريان بعد الفتح الإسلامي على تعلم اللغة العربية ودراسة آدابها، وأخذوا يصوغون أفكارهم وعلومهم وآدابهم بما ينسجم وتقاليدهم الدولة العربية ويضيفونها إلى ما عند العرب، فأصبحت اللغة الحضارية السائدة في العراق هي العربية"².

أدرك صانع القرار في الدولة العباسية أن الأمن الفكري لا يعني الانغلاق على الذات وعدم التفاعل مع ثقافة الآخر وفكره بدعوى الحفاظ على الهوية الثقافية في مواجهة التيارات الثقافية والأفكار الوافدة، فشجع الإنتاج الفكري وأعطى الأمان للفلاسفة والمفكرين من غير العرب والمسلمين كي لا يحسوا بالظلم والتهميش والإقصاء، وذلك للتعبير عن أفكارهم والتعريف بثقافتهم دون المساس بالأمن الفكري العربي الإسلامي أو تهديده.

1 (بطرس بن سليمان بن حسن افرام، البستاني، أدباء العرب في العصر العباسي: حياتهم، آثارهم، نقد آثارهم. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، 2014، ص 12.

2 (سهيل قاشا (2000/1999)، "الفكر السرياني وأثره في الفكر العربي الإسلامي". موقع القديسة. تم الاسترداد من: <https://bit.ly/3pYSDMv> بتاريخ 2022/01/06.

ومما نتج عن سلوك صانع القرار العباسي في جانبه الثقافي والفكري أنه "تكوّن من ذلك مزيج من الحضارة مصوغاً بالطابع العربي والأسلوب السرياني حيث أصبحت بغداد حاضرة الدولة العباسية، فتهاوت عليها رجال العلم والثقافة والأدب والاقتصاد والمال، لما كانت تتمتع به من المركز الثقافي والعلمي والسياسي والاقتصادي... وبذلك عملوا على بعث التراث العربي والسرياني بالترجمة والتصنيف والتأليف. وفي التراث السرياني انصبّ اهتمام السريان على تعريب الفكر اللاهوتي لأباء الكنيسة"¹.

تعرّضت الحضارة الإسلامية ومنها الحقبة العباسية، لهجوم ثقافي فكري عنيف من طرف الزنادقة من الموالي والفرس²؛ شكل تهديدا واضحا لأمن الدولة العباسية، وذلك بسبب الانفتاح والتسامح مع الثقافات الأخرى والأفكار الوافدة المشبوهة، حيث تم استغلال الحرية للنيل من هوية الأمة والتهجّم على مقدّساتها، وتدمير أخلاقها وقيمها لفسح المجال أمام الثقافات المعادية وإعادة أبعادها على أنقاض الحضارة الإسلامية.

ومن صور تهديد الأمن الفكري للحكم العباسي، عمد بعض المنافقين -الذين كانوا يعلنون الإسلام ويبطنون الكفر- إلى محاولة بعث الديانات الفارسية القديمة وإشاعتها بين العرب عن طريق ترجمتها إلى اللغة العربية؛ واستغلال إجادتهم للغة العربية وثقافتهم في الفقه الإسلامي للدسّ والطنع فيه بغرض تشويه الدين الإسلامي، كما تمّ إغراء شباب المسلمين بالفجور والتعهر، واللّهو والمجون والخمر، واستباحة الحرمات والأعراض؛ وأخطر صور التهديد هو الصراع الشعبي العربي الإسلامي الذي كان ثقافيا بامتياز، حيث كانت قضيته الرئيسية هي محاولة إنشاء مجتمع جديد يضم النظم والمؤسسات الإدارية الساسانية وتشجيع الآراء الأعجمية في الثقافة الإسلامية³. كما عمد هؤلاء إلى محاولة التسلّل إلى أعلى مراكز صنع القرار بدعوى النصح للدولة، للإطاحة بنظام الحكم ومن ثمّ التحكم في زمام أمور المسلمين.

من جانب آخر، "كشف العباسيون بعد تأسيس خلافتهم، عن هويتهم معلّنين أنّهم سائرون على كتاب الله وسنة نبيّه، وبدأوا تدريجيا يقطعون صلتهم بالتطرّف بكلّ أشكاله حين شعروا بتهديد المتطرفين للعروبة وقيمها الإسلامية، وخطر هذا التطرّف على المقوّمات الأساسية للخلافة العباسية ذاتها...وعندئذ تحركت السلطة لتضرب كلّ الفرق والحركات المتطرّفة"⁴؛ منها الراوندية* في يوم الهاشميّة المشهود، ثمّ الشعوبية** والخرميّة*** والزندقة****.

(1) المرجع نفسه.

(2) للاستزادة، أنظر: سمر موسى الفوالجة (2019/06/18)، أثر الشعوبية في ظهور الفرق، "المحطة". تم الاسترداد من: <https://bityl.co/EMwf>، بتاريخ 2022/09/13.

(3) أنظر: نجيب بن خيرة، المرجع السابق، ص 100 - 101. وانظر أيضا سمر موسى الفوالجة (2019/06/18)، أثر الشعوبية في ظهور الفرق، "المحطة". تم الاسترداد من: <https://bityl.co/EMwf>، بتاريخ 2022/09/13.

(4) نجيب بن خيرة، المرجع السابق. ص 100.

(*) الراوندية: هي حركة قامت وادعت تأليه أبي جعفر المنصور -حيلة منهم- للتقرب منه بغرض قتله هو ومعاونيه، ثارا لصاحبهم وقائدهم أبي مسلم؛ وقد عرف هذا وقام بسجن مئتين من رؤسائهم، وقضى على حركتهم بعد اقتحامهم سجن هاشمية الكوفة ثمّ قام ببناء بغداد وانتقل إليها.

(**) الشعوبية: حركة اجتماعية قومية ظهرت بوادرها في العصر الأموي، إلا أنها ظهرت للعيان في بدايات العصر العباسي. وهي حركة من يرون أن لا فضل للعرب على غيرهم من العجم. وقد تصل إلى حد تقذيل العجم على العرب والانتقاص منهم.

بالمقابل كان خلفاء بني العباس يقربون العلماء والمثقفين من غير المسلمين ويكرمونه بعد اختبار صدق إخلاصهم وسلامة فكرهم، على غرار الأطباء المسيحيون الذين ساهموا في إثراء العلوم طيلة مسار الحضارة الإسلامية: ومنهم الطبيب المؤرخ والمترجم البارح حنين* بن إسحاق الذي رفض أن يصنع للخليفة المأمون دواءً قاتلاً وبرر ذلك بقوله: "...أما الدين فإنه يأمرنا باصطناع الجميل مع أعدائنا فكيف ظنك بالأصدقاء، وأما الصناعة؛ فإنها موضوعة لنفع أبناء الجنس ومقصورة على معالجتهم، ومع هذا فقد جعل في رقاب الأطباء عهد مؤكد بإيمان مُغلظة أن لا يعطوا دواءً قاتلاً لأحد، فقال الخليفة: إنهما شرعان جليلاً¹.

يمكن القول أن الحضارة الإسلامية أولت أهمية كبرى للأمن الفكري لأنه مناط كل عمل سوي يقوم به الإنسان في جميع مناحي الحياة على مختلف المستويات؛ حرصت على حماية العقل ونهت عن تغييبه فحرمت الخمر وباقي الموبقات المضرة بالعقل البشري وفكره في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾².

كما أعطت الحضارة الإسلامية قيمة ومكانة هامة للأمن الفكري، فهي "لا تقل أهمية عن الأمن الروحي والمالي، بل لا يستقر الأمن الروحي ولا المالي إذا عدم الأمن الفكري، وقد جاء الدين الحنيف بحفظ العقل - ومنه الفكر- فصنّفه علماء الدين من الضروريات الخمس التي اتفقت جميع الشرائع على حفظها ورعايتها. والأمن الفكري حماية للمجتمعات من الوقوع في الفوضى الفكرية غير منضبطة بزمam من الحكمة والعلم، مستندة في ذلك لشرع من الدين الحنيف"³.

وبعدّ " مفهوم الأمن الفكريّ في الإسلام أكثر عمقا وشمولا لارتباطه بالسير على النهج الرباني، مؤكداً على أهميته في حياة الإنسان على أساس أنّ هذا الأمن واضح المعالم في الإسلام؛ يسعى إلى حماية عقل الإنسان وفكره؛

(*** =) الخرمية: فرقة فارسية والفرق المنشقة منها خرجت على الدولة العباسية بأفكار غير إسلامية داعية إلى الإباحية والاشتراك في المال والنساء وأحياناً يتسترون بغطاء إسلامي محاولين المواراة. يعتبرها بعض المؤرخين من أوائل الحركات الشيوعية في العالم.

(**** =) الزندقة: كلمة معربة من اللغة الفارسية استعملها العرب منذ فترة مبكرة في التاريخ الإسلامي للتعبير عن طائفة من الملاحدة، والزنديق: ألا يؤمن بالآخرة وبالزبونية، ووحداية الخالق. واصطلاحاً الزنديق: هو التثوي القائل بإلهين منهما يكون النور والظلمة...الأول: خالق الخير، والثاني: خالق الشر يعني الشيطان، وقيل هو الذي لا يؤمن بالحق تعالى وبالآخرة، وقيل: هو الذي يظهر الإيمان ويبطن الكفر...وقيل من لا ينتحل ديناً.

(*) كان حنين بن إسحاق أعلم أهل زمانه باللغة اليونانية، والسريانية، والفارسية، وكانت له دراية فيهم مما لا يعرفه غيره من النقلة الذين كانوا في زمانه، بالإضافة إلى إتقانه للعربية والاشتغال، بها حتى صار من جملة المتميزين فيها، وانتهت إليه رئاسة العلم باللغات بين المترجمين. اتصل بالمأمون فجعله رئيساً لديوان الترجمة، وجعل بين يديه كُتّاباً بارعين في اللغات، كانوا يترجمون، وينصفح حنين ما ترجموا فيصلح ما يرى فيه خطأ.

1 () انظر: بشير، شحادة (2020-08-29)، "حنين بن إسحاق.. الطبيب المؤرخ والمترجم البارح"، موقع تاريخكم. تم الاسترداد من: <https://bit.ly/3pVQhnn>. بتاريخ 2022-01-06.

2 () سورة المائدة. الآية 90.

3 () سلطان بن مسفر الصاعدي الحربي، المرجع السابق. ص19.

وأن الانحراف الفكري، والذي يأتي نتيجة عدد من الأخطار التي تهدد الأمن الفكري سواء من الخارج أو الداخل، هو من أشد أنواع الانحرافات؛ لذا وجب مواجهة الفكر المنحرف أو الغازي نظرا لخطورته على أمن الدول والمجتمعات¹.

المطلب الرابع: بناء الأمن الفكري في الحضارة الغربية

يقصد بالأمن الفكري في جانبه السلوكي والعقائدي، المحافظة على هوية السلوك الديني العقائدي والممارساتي الذي أمر به الله ﷻ في كل الديانات السماوية، والذي يساهم في رقي وتطور المجتمعات؛ وذلك لا يتأتى إلا بالتركيز على التربية العقائدية الصحيحة المنسجمة مع فطرة الانسان، حيث "أثبتت الدراسات الانثربولوجية أن الإنسان بطبيعته الفطرية، يحتاج إلى اعتقاد يعتقده"²، سواء كان هذا المعتقد فاسدا أو صالحا.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الطقوس الموجودة حاليا في شمال إفريقيا هي امتداد طبيعي لتلك التي مارسها الإنسان القديم، حيث "تنوعت الطقوس الدينية، من بينها نجد طقوس استدرار المطر التي كان يلجأ إليها لإرضاء غضب الآلهة لتجنب عقابها لعبادها بالجفاف... وطقوس الحمامات المقدسة لتجديد مبدأ الخصوبة*... ومنها الاعتقاد بوجود كائنات أو أشياء تحمل قوة خارقة مقدسة قد تضرر أو تنفع الناس..."³.

ومن جانب آخر، "كانت فكرة الألوهية (Divinity) موجودة لدى الشعوب الوثنية التقليدية، وهي بمثابة استنتاج عقلي... وأن الجنس البشري خاضع إلى قوة واحدة عليا لديها القدرة على الخلق والتدبير، والواقع أن النزعة الدينية نزعة فطرية... فمنذ آدم عليه السلام وحتى اليوم لم يختف الشعور الديني... غير أن الفطرة السليمة محتاجة إلى دعم خارجي من جانب البيئة الاجتماعية ومؤسّسات التنشئة الاجتماعية... فالعقيدة السليمة والصحيحة توجه سلوك الفرد وتربي في الانسان يقظة الضمير، والتحرر من الخوف والظلم، وتساعد على تحقيق الأمن الفكري الذي ينعكس بدوره على الأمن السلوكي"⁴، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال عملية مركبة، تربوية عقائدية خاضعة لخصوصية كل مجتمع، وإذا غابت العقيدة، غاب معها الاستقرار النفسي ومنه انعدام الأمن الاجتماعي.

لعبت الديانة المسيحية منذ القدم دورا هاما في إعادة تشكيل الأسس الثقافية للإمبراطورية الرومانية؛ وحرصت الكنيسة على بناء أمن فكري يتصدى لأي تهديد خارجي من الحضارة الشرقية المجاورة؛ فاهتمت بتدريس

1 (إبراهيم بن محمد علي الفقي، "الأمن الفكري: المفهوم - التطورات-الإشكالات"، بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري: المفاهيم والتحديات. العربية السعودية: جامعة الملك فهد بن عبد العزيز، كرسي الأمير نايف بن عبد العزيز لدراسات الأمن الفكري، في الفترة من 22-25 جمادى الأولى 1430هـ / 17-20/05/2009م، ص6.

2 (انظر: نور الدين جفال، المرجع السابق. ص 58.

(*) تحدّث عنها القديس أوغسطين في القرن الخامس الميلادي، ووصفها بأنها من الإرث الوثني.

3 (عبد المجيد أمريغ، عبد الهادي فك، نورالدين ازديدات (19-11-2017)، "تاريخ الإنسان المغربي القديم: المعتقدات الدينية المحلية في المغرب القديم"، مجلة ليكسوس في التاريخ والعلوم الإنسانية. مدى الصفحات (7-32)، ص 9 وما يليها. تم الاسترداد من: <https://bit.ly/3nZ0Z5x>.

بتاريخ 2022-01-26.

4 (انظر: نور الدين جفال، المرجع السابق. ص ص58-59.

العلوم والفنون والأدب وعلم اللاهوت في الكنيسة، والمدارس والجامعات؛ "حيث حلت المسيحية مكان ديانات روما الوثنية في القرنين الخامس والسادس؛ وأصبحت الدين الرسمي للإمبراطورية، وذلك بعد تعميم الامبراطور قسطنطين الأول وكان سببا في توحيد أبناء شعب الإمبراطورية الغربية"¹، مما شكل أحد أسباب عدم اندثارهم؛ وصمود الامبراطورية الغربية لألف عام، قبل سقوطها بيد الأتراك العثمانيين الذين شكلوا إلى حد ما الامتداد الطبيعي للحضارة الإسلامية، والتي ضلت تمثل تهديدا مستمرا للأمن الفكري الغربي؛ في المجال السياسي والاجتماعي؛ والثقافي والعقدي والهوياتي.

ومن جانب آخر، "لعبت الكنيسة دوراً مميزاً في أوروبا في العصور الوسطى، كما لعبت مبادئ المسيحية دوراً فاعلاً في التأثير في المجتمع الأوروبي، وأبرز المبادئ التي دعت إليها الكنيسة، ووجهت الشعوب الأوروبية إليها هي ثنائية* المقدس والمدنس"²؛ الأمر الذي يعدّ انحرافاً فكرياً خطيراً على المجتمع الأوروبي، وعلى المسيحيين بصفة عامة، وهو تطرف يهدد أمنهم الفكري، لأنّ ما ذهب إليه الفكر الكنسي مخالف لفطرة البشر.

ثارت الجماهير الأوروبية لتعبّر عن غضبها على الكنيسة ومبادئها ورجالها، "غير أنّ تلك الثورة لم تحل الأزمة الحضارية التي كانت تعيشها أوروبا، بل انتقلت من وضع خاطئ إلى وضع خاطئ مختلف، وانتقلت من أزمة إلى أخرى"³، والسبب هو التطرف الفكري: الفكر الأوروبي الأول اعتبر أمور الدنيا وملذاتها وشهواتها مدنسة يجب الابتعاد عنها؛ والفكر الجديد لم يُعدها إلى دائرتها الصحيحة والطبيعية ليستفيد منها الإنسان بالقدر المطلوب في حياته، بل قدّسها غلوا وإفراطاً فيها إلى درجة العبادة؛ فأنّج فكراً رأسمالياً متوحشاً لا يراعي للإنسانية أي اعتبار.

ومن مظاهر الفكر الأوروبي المتطرف، التوسّع الاستعماري على حساب البلدان الضعيفة، وهذا "الفكر الامبريالي يهدف إلى السيطرة والاستعباد وإظهار شعور التفوّق الذي تعززه القناعات الثقافية والسياسية والدينية والعرقية... كاعتقاد الألمان بتفوّق عرقهم الآري النقي... وشعور الأوروبيين بأن نظرية داروين فحواها البقاء للأفضل وللأقوى... ومن حقهم السيطرة على بلاد كثيرة في إفريقيا وآسيا وغيرها لاستعباد شعوبها واستغلالهم واخضاعهم بأنواع القوة حتى يشعر بها الناس في كلّ جوانب حياتهم الاقتصادية، الثقافية والدينية"⁴.

1 (عبد العزيز الشراقوي، الذكاء بين النوعية والشمولية. القاهرة: دار المعارف، 2013، ص 69. تم الاسترجاع من: <https://bit.ly/3un1fiP>، بتاريخ 28-01-2022.

* (اعتبرت الكنيسة أن الشهوات والجسد والدنيا أمور مدنسة يجب الترفع والابتعاد عنها، واعتبرت كلّ ما يتصل بالله والروح والآخره مقدساً يجب التوجه إليه والحرص عليه والقيام به، واعتبرت الرهبنة هي الجسر الذي يجب أن يسير عليه المسيحي لينتقل من المدنس إلى المقدس.

2 (غازي التوبة (2010/10/10)، "الحضارة الغربية بين المقدس والمدنس"، موقع الجزيرة. تم الاسترجاع من: <https://bit.ly/3rWAm2i>، بتاريخ 28/01/2022.

3 (المرجع نفسه.

4 (عبد التواب أحمد سعيد، تاريخ أوروبا المعاصر. عمان: دار الفكر ناشرون وموزعون، ط1، 2010، ص25.

ونفس الشيء بالنسبة للأمور التي كانت مقدسة، فعوض أن تأخذ حقها لتنمية شخصية الإنسان في جانبها الروحي؛ تم العمل على تدينسها والتحذير منها على أنها خرافة وأوهام، وكلّ مسائل الألوهية والربوبية هي أمور غير ملموسة، وبالتالي لا يقبلها العقل، أو هي عفيون الشعوب؛ ذلكم هو الفكر الشيوعي، ومنه "الشيوعية الماركسية التي تقوم على الإلحاد، وإلغاء الملكية الفردية، وإشراك الناس كلّهم في الإنتاج... وهي تصوّر شامل للكون والحياة والإنسان، ولقضية الألوهية، وهي تفسير لذلك كلّ على أساس مادي... انبثق عنه المذهب الاقتصادي"¹، فهذا التوجّه الفكري الاشتراكي الشيوعي يقف على الجهة الثانية من طرفي الأيديولوجية السياسية، حيث كان يمثل تهديدا للأمن الفكري الرأسمالي والليبرالي خلال فترة الحرب الباردة.

توجد صور كثيرة للتطرّف الفكري في الحضارة الغربية المعاصرة، حيث أورد المشاركون في مؤتمر الدوحة الدولي لحوار الأديان الثاني عشر، في 16 فبراير 2016 العديد منها؛ فعلى سبيل المثال، ما جاء به ممثل جورجيا مطران تبليسي بكاتدرائية السلام (مالخاز سونجولاشفيلي) عن التشدد بين رجال الدين المسيحيين في بلاده جورجيا التي انفصلت عن الاتحاد السوفييتي بعد انهياره، حيث صوّر المشهد المسيحي في جورجيا، واضطهاد الأكرثية المسيحية للمجموعات الأقلية المسلمة؛ ومشاركة السلطات الجورجية في هذا الاضطهاد ضدّ المسلمين، وتشجيع رجال الدين المسيحيين على هذه الأفعال المتطرفة ضدّ المسلمين².

تتجلّى صور التطرّف الفكري الغربي أيضا، في دور بعض المفكرين الغربيين في زعزعة الأمن الفكري والروحي؛ جاء صامويل هانتنغتون (Samuel Huntington) بكتابه صراع الحضارات، الذي "وصف فيه الإسلام بأنه دين تطرّف ومتطرفين معتبرا الحضارة الإسلامية أنها تحدّ وهي العدو الجديد بالنسبة للغرب... إلى جانب التوكيد الصيني للحضارة الغربية... والتهديد الحضاري الإسلامي للغرب جاء وفقا رؤية فكرية معدة مسبقا من قبل هانتنغتون دون البحث عن آليات وعوامل القوة التي يهدد الإسلام بها الغرب"³.

أما فرانسيس فوكوياما (Fukuyama Francis) فقد تضمّن كتابه نهاية التاريخ تناقضات كثيرة حيث "افترض عدة فرضيات، ومن ثمّ استخدمها بوصفها مسلّمات، كإسقاط الأيديولوجيا السياسية، واعتبر الأيديولوجيات الصينية والإسلامية، هي أيديولوجيات محلّية لا ترقى إلى العالمية. وبهذه الفرضيات أسقط فوكوياما مبدأ الاختلاف والتعدّد، التي تعتبر من المبادئ الأساسية للديمقراطية الليبرالية... والتي لا يوجد لها ضمانات حقيقية بأنها سوف تكون

1 (محمد بن إبراهيم الحمد، الشيوعية. الرياض: دار ابن خزيمة للنشر والتوزيع، 1422هـ، ص 10. تم الاسترجاع من: <https://bit.ly/3o73TVQ> بتاريخ 2022-01-28.

2 (انظر: علي عفيفي علي غازي، "الأمن الفكري والروحي وحماية الأديان"، موقع جريدة الحياة. على الرابط: <http://www.alhayat.com/article/736968>، بتاريخ 2019/03/03 على 22 سا و30د. وانظر أيضا: خولة مرتضوي، "معادلة الأمن الفكري والروحي". على الرابط: <https://bit.ly/3r1KWpb> بتاريخ 2022-01-26.

3 (يحيى سعيد قاعود، أطروحات فوكوياما وهانتنغتون والنظام الدولي الجديد: دراسة تحليلية مقارنة. الرياض: مركز البيان للبحوث والدراسات، 2015، ص 247. تم الاسترجاع من موقع: <https://bit.ly/3g712rC> بتاريخ 2022-01-29.

النقطة النهائية في التطور الأيديولوجي ما دام انتصارها مرهونا بالقوة، فمن المحتمل أن تظهر الأيديولوجيات المنافسة لها كالمملكية أو الدينية أو الفاشية أو الشيوعية من جديد، إذا ما استولت على مصادر القوة¹.

انتهت أطروحة نهاية التاريخ* مع "بداية عالم الألفية الثالثة القائم على التمركز حول سياسات القوة وعودة الأيديولوجيات"²، على حد تعبير المؤرخ الأمريكي، وأحد رموز التفكير الاستراتيجي للمحافظين الجدد روبرت كيغان (Robert Kagan).

ويشهد الفكر الغربي عدة تناقضات؛ صعود أحزاب يسارية في أوروبا، وفوز فراسوا هولاند (François Hollande) الاشتراكي بالرئاسيات الفرنسية لسنة 2012، وقادت قبرص الاتحاد الأوروبي برئيسها الشيوعي ديميتريس كريستوفاس (Christofias Demetris) سنة 2011. "وتوجد الأحزاب والحركات السياسية ذات التوجهات المختلفة في داخل البرلمانات الأوروبية، وقد وصل التفاهم من أجل مصلحة الدولة العليا إلى أن نجد بعض الحكومات الأوروبية تعمل وفق برامج ومخططات معدة مسبقاً، وقد تكون أفكار هذه البرامج يسارية أو ليبرالية، أو تحمل أفكاراً وبنوداً مشتركة في البرنامج الحكومي"³.

شهدت الساحة الأمريكية والغربية والعالمية عموماً صراعاً مسيحياً طائفيًا خفياً ومقنعاً منذ القديم؛ حيث تتجلى طبيعة الفكر المسيحي الغربي في مخرجات اجتماع القساوسة الكاثوليك سنة 1852 الذي أعلنوا فيه: "لقد عزمنا على الاستيلاء على الولايات المتحدة وحكمها... وما عسى المنافقين البروتستانت أن يقولوا عندما لا يمكن اختيار قاضٍ أو مُعلمٍ أو شرطيٍ إلا أن يكون رومياً كاثوليكياً أيرلندياً متديناً؟... عندما لا يمكن انتخاب سيناتور أو عضو في الكونجرس ما لم يكن خاضعاً لأبينا الأقدس -البابا! كم هي بائسة تلك النسبة التي سيحققها البروتستانت عندما لا ننتخب الرئيس فحسب بل نعبئ الجيوش ونقودها، ونجند الأساطيل، ونمتلك مفاتيح الخزانة العامة... أجل حينئذٍ، سنحكم الولايات المتحدة ونطرحها عند أقدام نائب يسوع المسيح (البابا)"⁴.

ولازالت سياستهم تلك إلى اليوم قائمة؛ "حيث كان (تيم كين Tim Kaine) -بعد أن دعمه الجمهوري بوش الأب- المرشح الديمقراطي لمنصب نائب هيلاري كلينتون المرشحة لرئاسة الولايات المتحدة في انتخابات عام 2016؛ وهو نائب كاثوليكي متعصب مقرب من البابوية"⁵.

1 (المرجع نفسه. ص239.

* (فوكوياما فرح بالانتصار الليبرالي، غير أن الاتحاد السوفيتي سقط من داخله، ولم يكن هناك أي عامل خارجي لسقوطه أو أي نوع من السطوة الأمريكية أو الأيديولوجية على الاتحاد السوفيتي السابق سوى المنافسة الأيديولوجية والعسكرية.

2 (أنظر: المرجع نفسه. ص243.

3 (المرجع نفسه. ص244.

4 (أنظر: قلم التحرير (2016/10/01)، "الكاثوليكية تحكم أمريكا"، مجلة البيان. العدد 353، تم الاسترداد من: <https://bityl.co/EMgi>، بتاريخ 2022/09/13.

5 (أنظر: المرجع نفسه.

كما تعمل عدة أطراف عنصرية متعصبة في بلدان مختلفة على قطع الطريق أمام المنتسبين لديانات أخرى أو لجنسيات أخرى لتولي المناصب العليا في الدولة بدعوى حماية الأمن القومي، حيث "صرح الملياردير الروسي ميخائيل فريدمان بأن والداه كانا يقولان له دائماً: كما تعلم، نظراً لأنك يهودي، لا يمكنك أن تكون في هذا المنصب أو ذلك المنصب، في هذه الجامعة أو هذه الوظيفة، الآن، أواجه نفس الموقف هنا في الغرب، لأنك روسي. [أه]... وزادت حدة خطاب العنصرية والكراهية مع احتدام الحرب الروسية الأوكرانية في 2022، حيث عمد الرئيس الأمريكي جو بايدن، وهو كاثوليكي أيرلندي محافظ، إلى شيطنة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين باستمرار، وهو مسيحي أرثوذكسي متدين بشدة"¹.

وتجدر الإشارة إلى أن الفكر الديمقراطي الغربي عموماً والأمريكي بصفة خاصة، يشهد تراجعاً وانتكاسة إذا تعلّق الأمر بالمصالح القومية والأمن القومي؛ لقد "أشارت الكاتبة الصحفية جويس كرم إلى ارتفاع غير مسبوق في الجرائم التي تستهدف المسلمين منذ بدء حملة انتخابات الرئاسة الأمريكية وخطابات ترامب المناهضة للمسلمين... واتهمت الإعلام الأميركي بالازدواجية والسطحية في التعامل مع المسلمين الأميركيين الذين قالت إنهم هدف سهل لهذا الإعلام خاصة بمسارعتهم إلى وصف أي عمل يرتكبه مسلم بالعمل الإرهابي"².

وفي نفس السياق، توصّل الكاتب علاء عبد الحفيظ في دراسة قام بها حول النموذج الأمريكي في الموازنة بين اعتبارات الأمن والممارسة الديمقراطية إلى "أنه من الصعب إيجاد توافق بين حكم القانون، والسلطات الاستثنائية التي تمنحها السلطة التنفيذية لنفسها في أوقات الأزمات، فمن المفترض أن تخضع قرارات الرئيس الاستثنائية للمراجعة، وربما إلى الرفض، من جانب السلطتين التشريعية والقضائية. وفي الغالب كانت المراجعة تؤدي إلى أن يدعم الكونغرس للإجراءات الرئاسية، وأن تساند المحكمة العليا هذا العمل، خاصة عندما يكون هناك اتفاق بين الرئيس والكونغرس. وتم إعطاء الضرورات العسكرية أولوية، مقارنة بحقوق الولايات والأفراد"³.

المطلب الخامس: بناء الأمن الفكري في الحضارات الشرقية

أولاً: البناء الفكري في الحضارة الصينية

تعد "الحضارة الصينية واحدة من أهم الحضارات الآسيوية القديمة التي ضلت لقرون طويلة تمد الثقافة الإنسانية بكثير من الذوق والرفق... قيل عنهم: أولئك قوم يفوقون كل من عداهم من الآسيويين في قدم عهدهم، وفي فنونهم،

1 (أنظر: بهادرا كومار (2022/03/07)، "وجهة نظر أخرى حول الصراع: انقسام العالم المسيحي"، ترجمة بوابة الهدف بتصرف عن indianpunchline ، بوابة الهدف الإخبارية. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/EMu8>، بتاريخ 2022/09/13.

2 (أنظر: برنامج من واشنطن (2016/10/18)، "المسلمون في أميركا بين الضعف والقوة"، موقع الجزيرة. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/EMKS>، بتاريخ 2022/09/13.

3 (أنظر: همام سرحان (2017/05/11)، "أيهما أولى: الأمن القومي أم الممارسة الديمقراطية؟"، موقع swissinfo. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/EMZB>، بتاريخ 2022/09/13.

وعقليتهم، وحكمتهم، وحسن سياستهم، وفي تذوّقهم للفلسفة... ويضارعون في هذه الأمور كلّها أرقى الشعوب الأوروبية وأعظمها استنارة"¹. كما اهتمت الحضارة الصينية بعناية فائقة بكلّ ما يُعدّ إنسانياً، لما كانت ترى أن الإنسان هو مركز الكون وهو الأحقّ بالعناية والبحث والتفكير، باحثاً عن ذلك المخلوق العجيب، ساعية وراء اكتشاف وإبراز مواهبه وتنميتها.

لا يمكن الكلام عن الحضارة الصينية دون التطرّق إلى "الكونفوشيوسية" التي تعدّ أهمّ مدرسة فكرية في الصين القديمة، تلخص الجوانب الحضارية للصين من سياسة وفكر ديني واجتماعي، لأن الكونفوشيوسية ليست مجرد معتقد فلسفي، أو منظور سلوكي قيم، بل هي المكوّن الأهمّ في روح المجتمع الصيني وأسلوب تفكيره ومنهج سلوكه... وهي التراث الفكري والأخلاقي القيمي، والسياسي للشعب الصيني طوال الألفين وخمسائة سنة الماضية².

عرفت الصين في عهد كونفوشيوس مرحلة التفكك السياسي والاجتماعي والانحلال الأخلاقي، فوجد نفسه مضطراً لإصلاح أوضاع المجتمع الصيني؛ "إن كونفوشيوس لم يكن رجلاً سياسياً بقدر ما كان مصلحاً اجتماعياً وأخلاقياً... وهذا ما جعله يحاول أن يقدم فلسفة إنسانية تدور حول البشر ومجتمعهم أكثر من تركيزه واهتمامه بفهم الطبيعة ومعرفة أسرارها... كانت فلسفته واقعية اجتماعية تسعى إلى تغيير الوضع السائد، وتجاوز ما هو كائن إلى ما يجب أن يكون عليه المجتمع الصيني"³، وذلك من خلال طرح أفكار جديدة تتبنّى إصلاح الجانب الأخلاقي الذي كان يرى فيه السبيل الأمثل لإصلاح الحياة الصينية بصفة شاملة.

ساهمت البيئة الاجتماعية والسياسية التي عاش فيها كونفوشيوس في تكوينه الفكري، ورغم الوظائف المختلفة والهامة التي تقلّدها في سنّ العشرين من عمره، غير أنه لم يستطع أن يطبّق أفكاره لتغيير تلك الأحوال المزريّة لبلاده؛ "كان التأثير على قومه وعلى أوضاعهم الأخلاقية والاجتماعية، والمنتقد لنظام الحكم الذي كان وراء الانحلال الأخلاقي للمجتمع الصيني، الذي زرع فيه الفساد والفقر... فكونفوشيوس هو مفكّر إنساني... إذ حاول نشر القيم الإنسانية السامية التي يؤمن بها، كالعدالة والمساواة؛ إذ لم تكن لديه نزعة التمييز العنصري... تجلّى ذلك في قبوله لتلاميذ من أحرط الطبقات، يقول في مجال التربية يجب أن لا تكون هناك تفرقة طبقية"⁴.

1 (سامي صلاح الدين زكي نجم (2018)، "الرجل الأعلى والأساس الخلقى عند كونفوشيوس-دراسة تحليلية نقدية"، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بكفر الشيخ، المجلد 3، العدد 2، (مدى الصفحات: 249-288)، ص 252، تم الاسترداد من: <https://bityl.co/EHCw>، بتاريخ 2022/09/08.

2 (أنظر: لهري الياس، بوسيف ليلي (2021/07/31)، "السلطة السياسية في الفكر الشرقي القديم"، مجلة أبعاد، المجلد 8، العدد 1، (مدى الصفحات: 197-210)، ص 206. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/EJZr>، بتاريخ 2022/09/11.

3 (أنظر: المرجع نفسه، ص 204.

4 (أنظر: المرجع نفسه، ص 204.

ترك كونفوشيوس إرثا ثقافيا وفكريا هائلا، يعرف بالكلاسيكيات التسع، والتي تعتدّ به الكونفوشيوسية الصينية إلى اليوم كمرجع في توجّهاها الفكرية؛ قسمه الأول هو عبارة عن مجموعة من الشروح والتعليقات على الكتب المقدسة التي ضمنها الكثير من معارفه العامة وأراءه الشخصية في الدين والفلسفة النظرية العملية. أما الجزء الثاني فهو مجموعة انتقادات لمن سبقوه ولمن عاصروه من الفلاسفة¹.

لم تبق العقيدة الكونفوشيوسية - كعقيدة رسمية للصين - حبيسة الحدود الصينية فقط، بل امتدّت إلى خارجها حيث استقطبت الكثيرين من المعجبين بفكر وطروحات المفكر الإنساني كونفوشيوس الذي "هو التّمّوج الأعلى المعبر عن روح هذه الحضارة، بل يضاهي بحياته وفكره نموذج الرجل الأعلى الذي رسمته فلسفته"². كما "تعدّ النظم الصينية أعظم ما أنتجه ذلك الفكر البشري لسيطرتها على أهلها ونفاذها في قلوبهم لأربعين قرنا من الزمان دون أن يطرأ عليها تغيير في العادات واللغة أو القوانين... فالحضارة الصينية، كما عبّر عنها الكونت كيسرلينج (Count Keyserling) هي بحق أكمل صورة من صور الإنسانية"³. وكتب أيضا أنها "كانت فيها صور مألوفة عادية. وأنشأت أعلى ثقافة عامة عرفت في العالم كلّ... وإن عظماء تلك البلاد لأرقى ثقافة من عظماء بلادنا [يقصد أهل أوروبا وأمريكا]... والصينيون كمعظم شعوب الأرض يرون أنهم أعظم الأمم مدنية وأرقهم طباعاً... مدنية من أقدم المدن القائمة في العالم"⁴.

ثانيا: البناء الفكري في الهند القديمة

لا يختلف الفكر الهندي كثيرا عن غيره من أفكار الحضارات الشريفة القديمة القائمة على فكرة الآلهة والمرجعية الأسطورية، والأصل المقدس المتحكّم في الكون، وهو المسؤول عن مصيره وصيرورته؛ إذ يعدّ الموروث الميثولوجي الثيولوجي* المتنوع مصدر إلهام الفلسفة الهندية التي تطورت تطورا هائلا ومعقدا؛ لقد أدى هذا الموروث دورا كبيرا في بلورة رؤى الإنسان الهندي للطبيعة والعلاقات الاجتماعية. وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من معالم الفلسفة الهندية يشوبه الغموض، والضبابية وعدم الوضوح بسبب ضياع نصوصها الأصلية من جهة، والجهل بفلاسفتها من جهة أخرى، وقد "تضمن الفكر السياسي الهندي على النظريات العضوية للمجتمع والدولة، فالمجتمع وفق العناية الإلهية

1 (لمزيد من التفصيل أنظر: المرجع نفسه. ص ص 204-206.

2) سامي صلاح الدين زكي نجم، " المرجع السابق. ص 251.

3 (المرجع نفسه. ص 252.

4 (للمزيد من التفصيل أنظر: دراما سلسل، "تعرف على الحضارة الصينية القديمة" غرائب وعجائب حول العالم. على الرابط:

<https://bitly.co/EJqv>، بتاريخ 2022/09/11.

(*) النزعة الثيولوجية قد سيطرت على هذه المجتمعات إنطلاقا من فكرة الأصل المقدس، الذي يفوق البشر في تصورهم للنظام الاجتماعي، والسياسة والسلطة القائمة، فكلّ شيء نظمته الآلهة وهي حاضرة في كلّ تفصيلات الحياة، فالمؤسسات الاجتماعية والعلاقات القائمة، كانت تقدمها هذه الأسطورة أو تلك، مبررة أصلها ووجودها، سعيا لديمومة النظام القائم.

مكوّن من طبقات مختلفة غير متكافئة، لكلّ منها وظيفتها، بغية تحقيق الرفاهية والسعادة العالمية، والدولة وحدة ذات أعضاء متميّزة، كلّ له وظيفته المتلاحمة مع الأعضاء الآخرين¹.

يقوم الاعتقاد البراهمي على أساس التفاوت وعدم وجود مساواة، وبموجب ذلك ينقسم المجتمع إلى أربع طبقات؛ تمثل طبقة (البراهمة) صفوة المجتمع الهندي، وهي تستأثر بالامتيازات الاجتماعية والسياسية؛ تليها من حيث التنظيم الاجتماعي طبقة (الكاشتريا) وهي من الجنس الآري، تتألف من القضاة والعسكريّون، والقائمين على إدارة شؤون المجتمع؛ وتأتي في الدرجة الثالثة طبقة (الوشيا) التي تمثل التورانيين أصلاً، تتكوّن من التجار والمزارعين ووظيفتهم الرئيسية، إنتاج السلع الضرورية للحياة التي يطلبها المجتمع؛ أما سكان الهند الأصليين، فهم منضوين ضمن طبقة (الشودرا)، تكمن مهمتهم في خدمة الطبقات الثلاث السابقة كما حدّدتها نصوص الكتاب المقدس (منوسمرتي)، وتوجد أيضاً فئة (المنبوذين) وهي أحرط الطبقات مقاماً، تتألف من أصحاب المهن المبتذلة، وهي لا تدخل ضمن تقسيم طبقات المجتمع².

تتجسّد علاقة الأمن الفكري بالأمن القومي في هذه الحالة في صورة اعتماد النظام القائم على الفكر المبني على النزعة الثيولوجية لديومته، والذي يعتمد على المرجعية الأسطورية في نظامه الاجتماعي الطبقي، بدعوى أن هذا الشكل من النظام سيحقق الرفاهية للأفراد من خلال انخراطهم في الأنشطة المناسبة لهم كلّ حسب مقدرته وحالته المزاجية وحسب استعداداته.

ثالثاً: البناء الفكري في ظل الإمبراطورية الروسية

ارتبط التاريخ الروسي بالسلاف الشرقيين بعد إنشاء دولة روس في الشمال عام 862م، ثمّ تكوّن الاتحاد الجديد للمهاجرين من الدول الاسكندنافية مع السلاف والفنلنديين، وبعد الاستيلاء على كييف، تمّ توحيد الأراضي الشمالية والجنوبية للسلاف الشرقيين تحت سلطة واحدة. تبنت الدولة المسيحية من الإمبراطورية البيزنطية، وبدأت في توليف الثقافات البيزنطية والسلافية التي حدّدت الثقافة الروسية للألفية القادمة³.

أصبحت موسكو مركزاً سياسياً وثقافياً بعد القرن الثالث عشر، تمّ خلاله توحيد الإمارات الشمالية الشرقية والشمالية الغربية من روسيا بحلول نهاية القرن الخامس عشر، وبعد الإطاحة بالنير المغولي، أصبحت أراضي دوقية

1 (انظر: محمد بن علي (2020-12-30)، " سؤال المدينة في الفكر الشرقي القديم "، مجلة التدوين. المجلد 12، العدد 2، (مدى الصفحات: 26-40)، ص 37، تم الاسترداد من: <https://bityl.co/EHBX>، بتاريخ 2022/09/08.

2 (انظر: المرجع نفسه. ص 37-38.

3 (أنظر: ويكيبيديا (2022/07/04). "تاريخ روسيا"، ويكيبيديا الموسوعة الحرة. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/EKF5>، بتاريخ 2022/09/12.

موسكو الكبرى قيصرية لروسيا في عام 1547. وفي عام 1721، أعاد القيصر بطرس الأكبر تسمية دولته باسم الإمبراطورية الروسية، على أمل ربطها بالإنجازات التاريخية والثقافية لروسيا القديمة¹.

كانت الثقافة الروسية متخلفة عن الثقافة الأوروبية الغربية في العهد القيصري، ومع "وصول بطرس الأكبر (1682-1725) إلى سدة الحكم، كانت البداية الفعلية لانتعاش روسيا القيصرية على العالم الأوروبي في الكثير من المجالات وأهمها المجال الثقافي، فقد عدل في عهده طريقة الكتابة، وقام بتغيير التقويم، وأصدر أول صحيفة في روسيا، وأسس أكاديمية للعلوم وافتتح جملة من المدارس والمعاهد المختلفة... كما عمل على تطوير الثقافة والفنون... كما كان تعلم الفرنسية ملمحاً بارزاً في حياة الأرستقراطية الروسية².

أما الأدب الروسي القديم، فقد غلب عليه الطابع الديني بواسطة رجال الدين والمبشرين القادمين من الإمبراطورية البيزنطية، على شكل مواعظ وأناشيد وسير للقديسين وترجمة الإنجيل من اللغة اليونانية إلى الروسية، إلى جانب التأريخ الذي أولته الإمبراطورية أهمية قصوى بغرض تدوين كل الأحداث الجارية على الأراضي الروسية، وتواصلت مسيرة البناء والإصلاح من بعد وفاة بطرس الأول.

شدّد القيصر نيقولا الأول الرقابة على جميع الأعمال الأدبية وذلك حفاظاً على النظام القائم، حيث كانت تلك الأدبيات تنتقد المجتمع الروسي وأوضاعه الاجتماعية كالعبودية والفقر، والفرق الشاسع بين الأغنياء والفقراء، ومع تولّي القيصر ألكسندر الثالث الحكم في ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر، انتهج سياسة اجتماعية مخالفة لإصلاحات والده؛ حيث بدأ حكمه بالقسوة والشدّة، فظهر ذلك جلياً في الأدبيات الروسية من قصص ومسرحيات والتي اتّصفت باليأس والمرارة، نتيجة لقسوة الحكم القيصري، فكانت تلك الأعمال الأدبية تعكس الفلسفة الاشتراكية من خلال وصفها للفقير المدقع الذي كان يعيشه السواد الأعظم من الشعب الروسي.

لم تُشن الإصلاحات السياسية والاقتصادية (إصلاحات ستوليابين 1906-1914، ودستور 1906، ودوما الدولة 1906-1917) التي عرفت روسيا، الثوار اليساريين بقيادة فلاديمير لينين عن الثورة ضدّ الحكومة فيما عرفت بالثورة البلشفية سنة 1917؛ فأسس الحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي، على أنقاض الحكم القيصري، وكان لينين يرى أن النظام الاشتراكي والقضاء على الملكية الخاصة هما الطريق الأصح لتحقيق العدالة الاجتماعية³.

(1) أنظر: المرجع نفسه.

(2) أنظر: ويكيبيديا (2022/08/10). "الإمبراطورية الروسية"، ويكيبيديا الموسوعة الحرة. تم الاسترداد من: <https://bitly.co/EJn3>، بتاريخ 2022/09/11.

(3) أنظر: غيداء التميمي (2022/08/08)، "الثورة البلشفية"، موضوع. تم الاسترداد من: <https://bitly.co/EKSq>، بتاريخ 2022/09/11.

أدى الجيش الأحمر، كقوة عسكرية، دورا هاما في الدفاع عن النظام البلشفي والجمهورية السوفيتية فيما بعد، حيث قام عام 1918 ليون تروتسكي (Leon Trotsky) بتجميع أفراده وقيادته، فسحقوا حركات التمرد دفاعا عن النظام الجديد في بداية الحرب الأهلية الروسية.

لم تقف الدول الغربية وغيرها مكتوفة الأيدي أمام ما يحدث على الساحة الروسية، ودفاعا عن أيديولوجيتها وحماية لأمنها القومي، قامت الدول الأجنبية بمحاولة تدمير البلشفية، خاصة من قبل دول الحلفاء في فترة نهاية الحرب العالمية الأولى، فقامت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بإرسال الوحدات العسكرية إلى موانئ روسية مختلفة، بهدف دعم القوات البيضاء المحاربة للبلشفية بهدف إسقاطها، كما قامت القوات اليابانية باحتلال منطقة فلاديفوستوك في الشرق. وبحلول أواخر عام 1918، انتهت الحرب العالمية الأولى، ولم يرغب أحد في تكليف أعداد كبيرة منهكة من القوات في صراع كبير آخر، ونتج عن ذلك أن قامت القوات الأجنبية بالانسحاب من روسيا في عام 1919¹.

رابعا: الشيوعية وتأثيراتها في العلاقات الدولية وفي العالم الشيوعي

تعدّ الإيديولوجية الشيوعية نظاما يقوم على إلغاء الملكية الفردية وحرمان الناس منها، وهي تركز على حقّ الأفراد في الاشتراك في المال، فالتّاس في الفكر الشيوعي شركاء في المال وسائر الثروات والمكتسبات... وحسب كارل ماركس، إن الشيوعية هي إنشاء مدينة فاضلة، لكن تظل بمثابة نظام مثالي ونظري ليس واقعي ويصعب تطبيقه بالواقع، لأنّها تتعارض مع القوانين الكونية مثل قانون الطبقة والصراع الأبدي بين الحق والباطل².

كما تعدّ الشيوعية أيضا "تصوّرا شاملا للكون والحياة والانسان ولقضية الألوهية... وينبثق عن هذا التّصوّر المذهب الاقتصادي... وهي مذهب اقتصادي اجتماعي سياسي وفكري مترابط ومتشابك لا يمكن فصل بعضه عن بعض... وهناك اتجاهات عامة تربط بين المذهب الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي والفكري، وبين التّصوّر الذي ينبثق عن ذلك المذهب، وأن هذه الاتجاهات العامة لا بد أن توجد في كلّ صورة من الصور الاجتماعية السياسية الاقتصادية الفكرية التي يمكن أن تنبثق من ذلك التّصوّر، وإن اختلفت فيما بينها في الدرجة أو في التفاصيل والسّمات الخاصة"³.

(1) أنظر: المرجع نفسه.

(2) أنظر: رجاء الهبطي (2019/05/07)، "لماذا فشل النظام الشيوعي في الإتحاد السوفيتي والصين؟"، موقع الجزيرة. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/EH9W> بتاريخ 2022/09/08.

(3) للمزيد من التفاصيل، أنظر: محمد قطب، مذاهب فكرية معاصرة. القاهرة: دار الشروق، ط3، 1988، ص ص 259-260.

كان تأثير الماركسيّة اللينينيّة تأثيراً نفسياً ودعائياً لمواجهة الضغوطات الاستعماريّة الغربيّة ولدعم السلم الدّولي، حيث استعملت هذه الأيديولوجيّة للتأثير على الرّأي العام العالمي وإقناعه بعدوانيّة الأيديولوجيّة الرأسماليّة، وبأنّها هي من وراء كلّ النزاعات والتوترات الدّوليّة.

كما تعدّ التروتسكيّة¹، التّيار الشّيعي الأكثر تشدداً وقساوة، اختلف تروتسكي الماركسي الأرثوذكسي مع جوزيف ستالين بدعوته إلى أمميّة الثورة الاشتراكيّة رغم عدم مراعاة التطوّر غير المتكافئ للأقطار، وأن يتولّى قيادتها العمال بتحالف مع الفلاحين، وقيام هذه الثورة لا يتطلب أن تصل الرأسماليّة لأعلى مراحل تطوّرها. وينتقد التروتسكيون أيضاً البيروقراطيّة الّتي نشأت في الاتحاد السوفيتي تحت حكم ستالين ويدعون لصالح الثورة الدائمة.

وبالنظر إلى دور الأيديولوجيا وتأثيراتها في العلاقات الدّوليّة، تعدّ "الشّيعيّة هي الوثائق الّذي يشدّ الاتحاد السّوفيتي إلى دول أوروبا الشرقيّة المتحالفة معه من أجل إيجاد نظرة متجانسة للسياسة الخارجيّة، ورسم الخطط الدّبلوماسيّة رغم التفاوت الموجود بينها في مستويات التطوّر الاجتماعي والاقتصاديّ، فهذه الأيديولوجيّة الشّيعيّة المشتركة هي الّتي جعلت حلف وارسو يصمد ويستمر من أجل المصالح المشتركة، وليست القوّة العسكريّة السّوفييتيّة"².

يعمل الاتحاد السّوفيتي على ربط دول أوروبا الشرقيّة بأيديولوجيته لتأمين وحماية أمنه القوميّ ضدّ أي تهديد قائم أو محتمل من جانب دول حلف الأطلسي، كما يحرس على توثيق تلك الرابطة بشتي الوسائل لمنع أي تمرد داخلي، أو أي انسحاب من الحلف، لأن ذلك يحدث فراغاً واختلالاً في ميزان القوى للطرف المعادي، وهذا ما ورد في "مبدأ بريجنيف لعام 1968 الّذي كان صارماً جداً في توجيهاته لدول الحلف بغرض الحفاظ عليه متماسكاً ومحصّناً في وجه حركات التمرد تحت غطاء الليبراليّة والّتي كانت من ورائها الدّول الرأسماليّة الغربيّة؛ مثلما حدث في تشيكوسلوفاكيا عام 1968"³.

وسعيًا منه لحماية أمنه القوميّ، "يصرّ الاتحاد السوفيتي على ضرورة الاحتفاظ بحكومات شيوعيّة في شرق أوروبا، ويفسر ذلك تدخله عسكرياً في ألمانيا الشرقيّة في 1953، المجر وبولندا 1956، وفي تشيكوسلوفاكيا عام 1968، وقد دفعه ذلك إلى إصدار ما سُمّي بإعلان أو مبدأ بريجنيف الّذي ينصّ على وحدة دول الكومنولث الاشتراكي، ولا يسمح لأي دولة من دولها بالانفصال عنه تحت أي مبرر أيديولوجي أو سياسي أو قومي. ومما يذكر أن الاتحاد السوفيتي كان قد رفض الإقرار بحق تقرير المصير الداخلي في الأمم المتحدّة لنفس هذه المجموعة من الدّول

(1) أنظر: ويكيبيديا (2020/12/11). "تروتسكيّة"، ويكيبيديا الموسوعة الحرة. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/EJqA>، بتاريخ 2022/09/11.

(2) أنظر: إسماعيل، صبري مقلد، العلاقات السياسيّة الدّوليّة: دراسة في الأصول والنظريات. الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1985، ص70.

(3) أنظر: المرجع نفسه. ص72.

في أعقاب الحرب العالمية الثانية عندما كان مشغولا بتدبير انقلابات داخلية فيها للوصول بالأحزاب الشيوعية إلى الحكم¹.

أما الشيوعية الصينية فبدأت مع ماو تسي تونغ (Mao Zedong) الذي حكم الصين في فترة (1949-1976) هو صاحب فكرة القفزة العظيمة للأمم حيث قادها عن طريق الإكراه والإرهاب والعنف المنظم ضد القوى المنتجة، فشهدت أعوام هذه القفزة العظيمة انهياراً اقتصادياً، كما أدت إلى كارثة إنسانية نتيجة ديكتاتورية البروليتاريا التي تسببت في وقوع أكبر مجاعة في تاريخ العالم مخلّفة وراءها كارثة بشرية؛ قدر عدد الموتى فيها بعشرات الملايين من الصينيين. ثم "بعدها جاءت الثورة الثقافية في الصين، دامت لمدة عشر سنوات، تمّ فيها القضاء على أي أفكار وأي حالات الرأسمالية، وكانت أسهل طريقة للتخلص من هذه العادات التخلص من معتنقيها على يد الحرس الأحمر، وقد فصلت الكاتبة الصينية Anchee min في كتابها Red Azalea معاناة الصينيين في هذه الفترة. وبعد وفاة ماو [عام 1976]، مسك الحكم دينغ شياو بينغ (Deng Xiaoping) الذي دفع الصين قليلاً نحو الرأسمالية لكن تحت الحزب الشيوعي، الذي ظل محتفظاً بشيوعيته من حيث القبضة الأمنية والسيطرة على الإعلام وقمع المعارضين².

ومن جانب آخر، طرح دينغ عدة أفكار أكثر انفتاحية للمضي قدماً بالصين إلى وضع أفضل؛ ومن أهم إنجازاته الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، مما ساهم في أن تتبوأ الصين مكانتها الحالية. كما تمّ التوقيع على معاهدة السلام والصداقة مع اليابان عام 1978، وتمكّن دينغ من إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وانتزاع اعترافها رسمياً ببلاده، مما أخرج الصين من عزلتها الدولية المزمّنة، ونجح في مفاوضات البريطانيين لاستعادة هونغ كونغ للحضن الصيني³.

وتجدر الإشارة إلى أن الصين المعاصرة أصبحت قوة دولية تضاهي روسيا والولايات المتحدة الأمريكية؛ يرجع ذلك إلى "نظرية الصعود السلمي الصينية التي صاغها زينغ بيجيان (Zheng Bijian) والتي تشكل منظورا لا يقل أهمية من منظور جوزيف ناي، بخاصة بعد أن أضاف لها هو جينتاو (Hu Jintao) منظوره حول التنمية السلمية⁴؛ فبالإضافة إلى صعودها الاقتصادي البارز، اهتمت الصين بأمنها الفكري من خلال الحفاظ على أيديولوجيتها السياسية والاجتماعية؛ حيث تحظر كل مواقع التواصل الاجتماعي الموجودة على شبكة الأنترنت، ويقوم جهاز أمنها

1 (أنظر: المرجع نفسه. ص113.

2 (أنظر: رجاء الهبطي، المرجع السابق.

3 (للاستزادة أنظر: الجزيرة (2017/02/21)، "دينغ شياو بينغ.. مهندس الإصلاح الصيني"، موقع الجزيرة. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/EKft>، بتاريخ 2022/09/12.

4 (للاستزادة أنظر: وليد عبد الحي، "تقدمة الأمن القومي والمنظور الجديد"، في نسيم بهلول (محرر)، فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني، المرجع السابق. (مدى الصفحات: 11-12)، ص ص11-12.

السيبراني بفترة المواقع الالكترونية التي يعتقد أنها تفسد سلوك الفرد الصيني بسبب العولمة الثقافية والأخلاقية مما يؤثر سلبا على اقتصاد البلاد، ويهدد الأمن القومي الصيني.

وبالمقابل، تسببت الأيديولوجية والمصالح القومية في إشعال فتيل النزاع بين الاتحاد السوفييتي والصين الشيوعيتين من خلال تبادل التهم على منبر الأمم المتحدة؛ اختلفت رؤيا كلا البلدين حول كيفية وأساليب تحقيق الثورة البروليتارية حيث ترفض الصين التراخي والمهادنة في الموضوع، بينما كان الاتحاد السوفييتي يدافع عن التعايش السلمي لتجنب حرب نووية محتملة تكون مدمرة. كما وقع الاختلاف حول دعم حركات التحرر الذي كان يدعمه الاتحاد السوفييتي بدون تحفظ في الوقت الذي كانت ترى الصين أنه يجب توخي الحذر من الحركات التي تنزعها البورجوازية ولا تتبع للفكر الاشتراكي. أما النقطة التي أفاضت الكأس، فهو اتهام الصين للشقيق الشيوعي السوفييتي، الذي كان يدعو لخطر الأسلحة النووية والتقليدية، بالإمبريالية الاشتراكية وإبقاء الدول الصغرى تحت سيطرته على غرار ما تفعله الامبريالية الغربية في معاداة حركات التحرر الوطني لدول العالم الثالث¹.

خامسا: الفكر السياسي والاستراتيجي لروسيا الفدرالية

يعدّ عالم السياسة ألكسندر جليفيتش دوغين (Alexandre Douguine) فيلسوفا سوفيتيا وروسيا، وهو زعيم الحركة الأوراسية الدولية ومؤلف النظرية السياسية الرابعة التي ترى نفسها الخطوة التالية لانتهاج المدارس السياسية الثلاث: الليبرالية والاشتراكية والفاشية، يهدف نشاط دوغين السياسي إلى إنشاء قوة عظمى أوراسية من خلال اندماج روسيا مع الجمهوريات السوفيتية السابقة في الاتحاد الأوراسي الجديد (Eurasian Union : EAU)، وفي عام 2014 أدرجت المجلة الأمريكية فورين بوليسي دوغين ضمن أفضل 100 مفكر عالمي في العالم الحديث، ووصف بأنه عقل بوتين²، كما يوصف بأنه عزّاب الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير 2022.

تغيّر اهتمام روسيا بأوروبا وبالسياسة العالمية تغيراً جذرياً منذ بداية القرن الواحد والعشرين؛ أصبحت حاجة روسيا ملحة إلى التوسّع وإلى الانفتاح أكثر على أوروبا ومدّ جسور التعاون معها للاستفادة من التكنولوجيا الأوروبية المتطورة، ولتوسيع سوق الطاقة أيضاً؛ حيث أنجزت السيل الشمالي 1 و2 (North Stream1,2) والسيل الجنوبي (South Stream) لنقل الغاز الطبيعي³، والذي تستعمله روسيا كسلاح فيما بعد ضدّ أوروبا خلال الأزمة الأوكرانية في 2022.

1 (للاستزادة أنظر: إسماعيل، صبري مقلد، المرجع السابق ص77.

2 (انظر: ويكيبيديا (2022/08/31)، " ألكسندر جليفيتش دوغين "، ويكيبيديا الموسوعة الحرة. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/ELLg> ، بتاريخ 2022/09/12.

3 (انظر: عبيد إبراهيم يوسف، قدور محمد (2018/05/06)، " السلوك الروسي تجاه أزميتي جورجيا-أوسيتيا الجنوبية 2008، وأوكرانيا-القرم 2014 "، مجلة تاريخ المغرب العربي. المجلد 4، العدد 1، (مدى الصفحات: 134-161)، ص135. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/EGbw> ، بتاريخ: 2022/09/08.

لا يمكن اعتبار ما حدث في أوكرانيا من " ثورة برتقالية سلمية في 2004، ثم انقسامها في 2010 إلى قطبين... وتعليق توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي"¹، مجرد أزمة سياسية أوكرانية داخلية، "فدور الصراع الدولي وتدخلات القوى الكبرى في تأجيج الأزمة الأوكرانية واضح جلياً، وتعكس الأزمة التنافس الدولي المحتدم على مناطق النفوذ، وتؤكد أنه رغم زوال التناقض الإيديولوجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا بتفكك الاتحاد السوفييتي، ووجود مصالح وتفاعلات مشتركة بين البلدين، إلا أن التناقض الاستراتيجي والمصلحي مازال قائماً بينهما"².

"صرح فلاديمير بوتين في فبراير 2007 خلال مؤتمر ميونخ حول الأمن، قائلاً إن منظمة حلف شمال الأطلسي تستهدف روسيا، وأنها لم تعد من وجهة نظر الروس ملتزمة بالتعايش السلمي ولم تف بوعدها بعدم التوسع شرقاً"³؛ وكان يقصد أنشطة حلف الناتو المتزايدة في منطقة القوقاز حيث يوجد بحر قزوين الغني بموارده الطبيعية.

كما تضمن تصريح الرئيس الأمريكي جو بايدن عندما كان نائباً للرئيس في فترة (2009-2017) بقوله "إن بلادنا معنية بتطوير التعاون مع أوكرانيا، والأهمية الأكبر بالنسبة إلينا، تكمن في القرم، إذ كان مقدراً لهذه المنطقة أن تصبح قاعدة عسكرية للناتو وللجيش الأمريكي"⁴؛ فهذا التصريح يلمح إلى الهدف الأكبر للولايات المتحدة بالمنطقة الأوراسية عموماً وأوكرانيا تحديداً، والذي يدخل ضمن استراتيجية أمريكية متكاملة؛ سياسية، اقتصادية وعسكرية، تتمثل في توسيع الحلف الأطلسي باتجاه الشرق من خلال الضغط على حلفائها الأوروبيين للتقارب مع أوكرانيا وجذبها وضمها إلى الاتحاد الأوروبي نظراً لأهميتها الاستراتيجية حسب بريجنسكي.

فحرصاً منها على تأمين فناءها الخلفي ضد الأطماع الأمريكية في آسيا الوسطى الغنية بمواردها الطبيعية، عمدت روسيا إلى زيادة تدخلها في دول البلقان سعياً منها في الاضطلاع بدور أكبر في منطقة البحر المتوسط، خاصة بعد تدخلها في جورجيا، وسيطرتها على شبه جزيرة القرم في مارس 2014. كما تعتبر روسيا محاولات انضمام جورجيا وأوكرانيا إلى حلف الناتو، تهديداً لأمنها القومي؛ فهي منطقة تماس بين المخططات الأوروبية والمخططات الأوراسية، كما أن المصالح الروسية والمصالح الأوروبية تتلاقى في أوكرانيا.

تسعى روسيا من جانب آخر للحيلولة دون النفوذ الأمريكي لوضع اليد على موارد الطاقة إلى أوروبا وتحقيق فوائد جيو-استراتيجية، ومكاسب اقتصادية كبيرة كإنشاء خط أنابيب الغاز "نابوكا"، الذي تدعمه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي للحد من الاعتماد على الغاز الروسي.

1 (بللوشة أمير، بوشنافة شمسة (2021/06/21)، "الصراع الأمريكي الروسي في ظل الأزمة الأوكرانية"، دفاتر السياسة والقانون. المجلد 13، العدد 3، (مدى الصفحات: 485-502)، ص 489. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/EGc4>، بتاريخ: 2022/09/08.

2 (المرجع نفسه. ص 491.

3 (انظر: عبيد إبراهيم يوسف، قدور محمد المرجع السابق. ص 137.

4 (بللوشة أمير، بوشنافة شمسة، المرجع السابق. ص 491.

قررت روسيا في 24 فبراير 2022 التدخل عسكرياً في أوكرانيا، انسجاماً مع فكرها التوسعي مستغلة الظروف الإقليمية والدولية التي أصبحت مواتية لروسيا لاجتياح أوكرانيا عسكرياً بدعوى متعددة تمثلت أساساً في حماية الأقاليم الموالية لها والناطقة بالروسية والتي توافقها في أيديولوجيتها السياسية، ولتأمين حدودها الغربية وقطع الطريق أمام الأطماع التوسعية للناتو؛ وذلك تعزيزاً لأمنها القومي الذي أصبح مهدداً من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من الأوروبيين؛ "بخاصة فيما يتعلق بأمنها الطاقوي حيث تشكل أوكرانيا ممراً رئيسياً لثمانين بالمائة (80%) من الطاقة إلى أوروبا، وتضاعفت أهمية أوكرانيا في التصور الاستراتيجي مع تراجع مخزونات الطاقة في الشرق الأوسط [وحاجة] الاقتصاد الغربي إلى المزيد من إمدادات الطاقة مستقبلاً"¹، بالإضافة إلى أهميتها الاستراتيجية والعسكرية، تعد أوكرانيا "بلداً عازلاً بين روسيا وبين دول حلف الناتو وخط الدفاع الأول الذي سيسهم في الحفاظ على العمق الاستراتيجي الروسي"².

1 (المرجع نفسه. ص492.

2 (المرجع نفسه. ص493.

المبحث الثالث: مفهوم الأمن القومي، مقوماته، أهميته وأبعاده، نطاقه ومستوياته، ومهدداته

تعود جذور مصطلح الأمن القومي إلى ما بعد معاهدة وتستفاليا عام 1648 التي أسست لنشأة الدولة القومية أو الدولة - الأمة (Nation - State)، غير أنه قد شاع هذا المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية، ووجد المناخ ملائماً أثناء الحرب الباردة حيث "صيغت مقاربات نظرية وأطر مؤسسية وصولاً إلى استخدام تعبير (إستراتيجية الأمن القومي)"¹، كما برزت عدة عناوين في هذه المقاربات كالحرب الباردة، الاحتواء، التعايش السلمي، توازن القوى، والردع والتي تهدف إلى تفادي الحروب المدمرة بغرض تحقيق الأمن والسلم العالميين.

شكل مجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية النموذج الأول والأمثل للمؤسسات الأكاديمية المرتبطة بالقرار السياسي الرسمي، التي اهتمت بمسائل الأمن القومي وكل ما يتعلق بمصادره، مقوماته، وآليات حمايته. "وقد بدأ التشكيل التنظيمي المؤسسي لمصطلح الأمن القومي بصور قانون الأمن القومي لعام 1947 عن الكونجرس الأمريكي، أما بقية دول العالم فقد وضعت عنواناً آخر هو (الدراسات الإستراتيجية)... فإن مفهوم الأمن القومي لا يمكن التوصل إلى تحديد دقيق له خارج نطاق المكان والزمان الذي يتحرك من خلاله، وهو يخضع دائماً للتعديل والتطوير انسجاماً مع المتغيرات والعوامل التي تؤثر في بروزه... وهكذا أصبح فرعاً جديداً في العلوم السياسية، له هدفه العلمي (تحقيق الأمن)، وخاضع لمناهج بحث علمية... فالأمن القومي ظاهرة مركبة متعددة الأبعاد تربط في دراستها بين علوم الاجتماع والاقتصاد والعلاقات الدولية ونظم الحكم وغيرها"².

يتناول هذا المبحث مفهوم الأمن القومي بالتطرق إلى تعريفاته في الأدبيات المختلفة، مقوماته، أبعاده، مستوياته، نطاقه، ومهدداته التقليدية وغيرها؛

المطلب الأول: مفهوم الأمن القومي

أولاً: التعريف اللغوي والاصطلاحي لمفهوم القومية:

يشقّ لفظ القومية من كلمة القوم، والتي تعني في قاموس المعجم الوسيط " الجماعة من الناس تجمعهم جامعة يقومون لها، وخصّصت بجماعة الرجال... وقوم الرجل: أقرابه عصبية، ومن يكونون بمنزلتهم تبعاً له... القومي: من يؤمن بوجوب معاونته لقومه ومساعدتهم على جلب المنفعة ودفع المضرة. والوطني. يقال العبد القومي، الزعيم القومي... القومية: صلة اجتماعية عاطفية تنشأ من الاشتراك في الوطن والجنس واللغة والمنافع. وقد تنتهي بالتضامن والتعاون إلى الوحدة، كالقومية العربية"³.

1 (علاء عبد الحفيظ، الأمن القومي.. المفهوم والأبعاد. مصر: المعهد المصري للدراسات، 2020، ص1. تم الاسترداد من موقع: <https://bitly.co/Eg1n> ، بتاريخ 2022-02-26.

2 (علاء عبد الحفيظ محمد محمد عبد الجواد، المرجع السابق. ص31.

3 (شعبان عبد العاطي عطية وآخرون، المعجم الوسيط، مصر: مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004، ص768.

كما وردت كلمة قوم في مواطن كثيرة من القرآن الكريم، مثل قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ﴾¹. وفي قوله أيضا: ﴿لَا يَسْمُرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ﴾². ويعود أصل لفظ القوم إلى "الجزر اللغوي (ق.و.م)، وهذا الجذر - كما ذكر أهل اللغة - يدل على جماعة ناس، وربما استعير في غيرهم. قالوا: (القوم) وهو جمع امرئ من غير لفظه، ولا يكون ذلك إلا للرجال. والقوم يجمع على أقوام"³.

جاء في القاموس الإنجليزي أكسفورد (OXFORD) أن "القومية هي الرغبة أو الإرادة لجماعة بشرية معينة والتي تشترك في العنصر والثقافة، اللغة... الخ، في تأسيس دولة مستقلة".

« *Nationalism: the desire by a group of people who share the same race, culture, language... etc, to form an independent country* »⁴.

و"في اللغة الإنجليزية استخدمت كلمة *nation*، (أمة، قوم) قبل عام 1800 في أوروبا للإشارة إلى سكان بلد ما وكذلك إلى الهويات الجماعية التي يمكن أن تشمل التاريخ المشترك، والقانون، واللغة، والحقوق السياسية، والدين والتقاليد، بمعنى أنها أقرب إلى المفهوم الحديث... *Nationalism* والقومية بالإنجليزية والعربية كالأهم حديثين، في اللغة الإنجليزية، يعود هذا المصطلح إلى عام 1844... كان مصطلحا مهما في القرن التاسع عشر. وأصبح سلبيا بشكل متزايد في دلالته بعد عام 1914... في اللغة العربية ظهر مع القومية العربية، وكثيرا ما يتم الخلط بينه وبين مصطلح إثنية"⁵.

أما الأستاذ رمضان غيث فيفسر مصطلح القومية على أنها "أيديولوجية تعني الولاء والإخلاص للأمة، والشعور بالوعي القومي، وتمجيد أمة واحدة فوق كل الآخرين، والتركيز بشكل أساسي على تعزيز ثقافتها ومصالحها بدلا من الدول الأخرى أو المجموعات فوق الوطنية، أي وضع الوطن فوق كل شيء في العالم"⁶. والقومية وفق ما ورد في قاموس أكسفورد، تعني أيضا الشعور بالحب والاعتزاز ببلدك، والشعور بأن بلدك أفضل من أي دولة أخرى.

(1) سورة ص. الآية 12.

(2) سورة الحجرات. الآية 11.

(3) إسلام ويب (2015/08/02)، "لفظ (قوم) في القرآن الكريم"، إسلام واب. تم الاسترداد من موقع: <https://bityl.co/DVM3>، بتاريخ 2022/06/27.

(4) Oxford Advanced Learner's Dictionary of Current English. United Kingdom: Oxford university Press, 2015, 9th Ed, p :1029.

(*) تلاحظ غليندا سلوغا أن القرن العشرين، كان فترة مخيبة للأمل جدا للقومية، كان أيضا العصر العظيم للعولمة.

(5) محمد، صخري (2018/10/30)، "مفاهيم سياسية: القومية والهوية والعلاقة بينهما"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية. تم الاسترجاع من: <https://bityl.co/DVKF>، بتاريخ 2022/07/26.

(6) رمضان، غيث (2020/09/07)، "القومية (Nationalism)"، الموسوعة السياسية. تم الاسترجاع من: <https://bityl.co/DT06>، بتاريخ 2022/07/26.

« nationalism:...a feeling of love for and pride in your country; a feeling that your country is better than any other »¹.

القومية (كما في الأمة مجموعة من الناس) هي فكرة وحركة تروج لمصالح معينة خاصة بهدف كسب الوطن والحفاظ عليه... والقومية ترى أن كل أمة يجب أن تحكم نفسها، خالية من التدخل الخارجي... والحفاظ على الهوية الوطنية على أساس الخصائص الاجتماعية المشتركة (حضارة، الأصل العرقي، الموقع الجغرافي، لغة، سياسة، دين، التقاليد، التاريخ... وتعزيز الوحدة الوطنية... تسعى القومية إلى الحفاظ على الثقافات التقليدية للأمة وتعزيزها، وقد ارتبطت النهضة الثقافية بالحركات القومية كما أنه يشجع على الاعتزاز بالإنجازات الوطنية... وغالبًا ما يتم دمج القومية مع أيديولوجيات أخرى مثل الاشتراكية (القومية اليسارية)².

ثانيا: التصورات النظرية للدولة القومية والمفاهيم المقاربة لمصطلح القومية:

1- التصورات النظرية للدولة القومية:

عرفت فكرة الدولة القومية عدة تصورات منها "النظرية الألمانية الموضوعية التي تعتمد الاعتبارات الموضوعية كالوحدة واللغة والدين والثقافة والإقليم والعادات، والنظرية الفرنسية الشخصية تعتمد العناصر الشخصية أو الذاتية، أي تعتمد إرادة العيش معا داخل الحدود الطبيعية... والنظرية الأمريكية التي تقوم على تغليب العناصر المعنوية بكل ما يدخل فيها من وحدة في الصفات والعادات ووحدة في الأحاسيس والشعور، ووحدة في التاريخ والمصير ووحدة في الثقافة، وترى بأن الشعور القومي لا يمكن أن يتحقق ما لم تقم بين أفراد المجتمع علاقة قرابة معنوية تجمعها المصلحة المشتركة في العيش سوياً داخل الدولة، والنظرية الماركسية المادية التي تستند على أساس وحدة المصالح الاقتصادية"³.

يفترض في الدولة القومية أن تكون الأمة مجتمعاً لأولئك الذين يساهمون في الحفاظ على الدولة وقوتها، وأن الفرد موجود في المجتمع بشكل صريح للمساهمة في تحقيق هذا الهدف، وتعدّد القوميات PanNationalism، حيث تنطبق تلك القومية العرقية أو الثقافية على أمة هي في حد ذاتها مجموعة من المجموعات والثقافات العرقية ذات الصلة مثل الشعوب التركية.

والقومية التي عبّر عنها ابن خلدون بفكرة العصبية، هي كيان اجتماعي تتوافر فيه المقومات الأساسية، أي مجموعة عناصر مشتركة مثل الأرض، والتاريخ، والثقافة، والمصالح، وقد يثور الخلاف حول بناء الدولة القومية؛ فهناك رأي يعتبر الدولة تجسيدا لمعنى القومية بحيث تكون مستوعبة بجانب مكونات أخرى في دولة واحدة مثل ألمانيا

1) Oxford Advanced Learner's Dictionary of Current English. United Kingdom: Oxford university Press, 2015, 9th Ed , p :1029.

2) ويكيبيديا (2022)، "القومية (Nationalism)"، ويكيبيديا الموسوعة الحرة. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/DSxC>، بتاريخ 2022/07/26.

3) نجدت، صبري ناكدة، الإطار القانوني للأمن القومي: دراسة تحليلية. الأردن: عمان، دار دجلة ناشرون وموزعون، 2011، ص42.

وإيطاليا*، بينما هناك من يفصل بين القومية والدولة القومية، بمعنى هناك قومية بلا دولة، وهناك قومية موزعة على عدة دول متجاورة، حيث يصعب عليها إنشاء نظام سياسي يكون وعاء لها في حيز جغرافي مستقل، وذلك لاعتبارات مصلحة سياسية واقتصادية للدول التي تستوعبها؛ مثل القومية الكردية المتواجدة في العراق، إيران، تركيا وسوريا، وقبائل الطوارق الموزعين في الصحراء الكبرى بين الجزائر، ليبيا، مالي، النيجر وبوركينا فاسو.

"فالقومية تنتمي إلى طائفة من الظواهر التي تتعلق بعملية تحديد هوية أو انتماء جماعات من الناس. وتتمايز عملية تكوين الهوية أو الانتماء إلى مستويين: ذاتي وموضوعي. ويشير المستوى الذاتي إلى اللغة والتاريخ والمصالح المشتركة. ويشير المستوى الموضوعي إلى الإقليم السياسي ونظام الدولة، وعندئذ تنشأ الدولة القومية، تعبيراً عن كيان اجتماعي تجسد في وعاء سياسي هو الدولة"¹.

2- المصطلحات والمفاهيم المقاربة للقومية:

يتقارب مصطلح القومية مع عدة مفاهيم ومصطلحات؛ فالوطنية (Patriotism) تتشابه مع القومية ولا تتطابق معها، فهي تستعمل لوصف التفاني في حب الوطن وقيمه ومثله العليا، وكلاً المصطلحين يمجدان الأمة ويشيران إلى مشاعر التفوق الثقافي؛ القبلية (Tribalism) تعني الولاء للقبيلة وتمجيدها وفق قضية أو تقاليد مشتركة أو دين وهي جد محدودة مقارنة بالقومية المحصورة بحدود البلدان أو العرق أو اللغة؛ والشعبوية (Populism) بدأت كتيار سياسي ذو توجه يساري اشتراكي يقدر الطبقات الشعبية في بلد ما، وتستغل لنهاضة مؤسسات النظام السياسي لأغراض انتخابية، طروحاتها مناسباتية وفوضوية، "تطورت بعد ذلك إلى حركات اجتماعية سياسية ذات توجهات قومية ويمينية، أصبحت الآن تغزو اليمين واليسار الليبرالي الذي صار يشكل أكبر كتلة سياسية بالغرب"².

كما يستخدم مصطلح المحافظة الوطنية (National Conservatism) خاصة في أوروبا لوصف النزعة التي تركز على الحفاظ على المصالح الوطنية أكثر من المحافظة التقليدية التي تؤكد على مؤسسات الأسلاف، وغالباً ما يكون للأحزاب القومية المحافظة جذور في بيئات ذات أساس ريفي أو تقليدي أو هامشي... في أوروبا، يتبنى

(*) يعود ظهور بعض الدول القومية مثل ألمانيا وإيطاليا، جزئياً على الأقل، إلى الحملات السياسية التي قام بها القوميون خلال القرن التاسع عشر. في كلتا الحالتين، كانت المنطقة مقسمة مسبقاً بين دول أخرى، وبعضها صغير جداً. كان الشعور بالهوية المشتركة في البداية حركة ثقافية، كما هو الحال في حركة فولكيش في الدول الناطقة بالألمانية، والتي اكتسبت أهمية سياسية بسرعة. في هاتين الحالتين، سبقت المشاعر القومية والحركة القومية توحيد الدولة القومية الألمانية والإيطالية... وصنف المؤرخون هانس كون وليا غرينفيلد وفيليب وايت وآخرون الأمم -مثل ألمانيا أو إيطاليا- التي سبق فيها التوحيد الثقافي توحيد الدولة، كأهم إثنية أو قوميات إثنية.

(1) علاء عبد الحفيظ محمد محمد عبد الجواد، المرجع السابق. ص 32-33.

(2) رمضان، غيث، المرجع السابق.

معظمهم شكلاً من أشكال المعارضة لبعض مؤسسات وسياسات وعضوية الاتحاد الأوروبي ومناهضته¹ بما أصبح يعرف بالاستهزاء أو التشكيك في أوروبا (Euro scepticism)².

"تتجلى النزعة القومية على أسس مدنية أو إثنية أو ثقافية أو دينية أو أيديولوجية، ولا تستبعد هذه الفئات بعضها، فالكثير من الحركات القومية تجمع بين بعض أو كل هذه العناصر بدرجات متفاوتة"³، ومن هنا تعددت أنواع القومية من دولة لدولة، ومن أمة لأخرى؛ فالقومية الاقتصادية (Economic Nationalism) تُعنى بحماية الاقتصادات الوطنية في الأسواق العالمية وتدعمها تحت غطاء مؤسسي؛ والقومية الليبرالية (Liberal Nationalism) حيث تحتاج الديمقراطيات الليبرالية إلى هوية وطنية من أجل حياة مستقلة ذات معنى؛ أما القومية التوسعية (Expansionist Nationalism) فهي إحدى أشكال الإمبريالية التي تؤمن بالتوسع عادة بالطرق العسكرية (مثل النازية الألمانية)، على عكس قومية العالم الثالث (Third World Nationalism) التي امتازت بمقاومة الاستعمار من أجل البقاء والاحتفاظ بهوية وطنية.

تبنى القومية العرقية أو الإثنية (Ethnic Nationalism) على أساس عرقي أو لغوي، وتشتق عنها القومية الرومانسية (Romantic Nationalism) التي هي شكل من أشكال القومية العرقية، تعتمد على وجود ثقافة عرقية تاريخية تلبي المثل الأعلى الرومانسي (الفولكلور الذي تم تطويره كمفهوم قومي رومانسي)؛ والقومية الثقافية (Cultural Nationalism) تعرف من خلال الثقافة المشتركة مثل القومية الصينية التي تستوعب العديد من الأقليات، والقومية الدينية (Religious Nationalism) وفيها يساهم الدين المشترك في الشعور بالوحدة الوطنية؛ أما القومية المدنية (Civic Nationalism) فهي التي تستند إلى المشاركة السياسية للمواطنين.

تسعى قومية عديمي الجنسية (Stateless Nationalism) والتي هي أقلية داخل الدولة القومية، إلى الاستقلال والانفصال عن الوطن الأم على أسس عرقية أو إثنية مثل الكاتالونيين والباسك في إسبانيا، بينما تتميز قومية الشتات (Diaspora Nationalism) هي الأخرى، بوجود شعور قومي بين السكان العرقيين الذين يعيشون خارج الوطن الأم، غير أنه في الكثير من الأحيان، "تأخذ القومية شكل معارضة قوية ضد الهجرة، خاصة في أوقات التراجع الاقتصادي، حيث تزيد القومية السامة التي يعيشها العالم، ويعتمد الخروج من هذه الدائرة على

1) انظر: ويكيبيديا، "المحافظة الوطنية (National Conservatism)"، ويكيبيديا الموسوعة الحرة. تم الاسترداد من: <https://bitly.co/Dg2P> بتاريخ 2022/08/05.

2) for more information, See too : Juliette Alibert, « Euro scepticism: the root causes and how to address them », october 2015, Retrieved from: <https://bitly.co/Eg0n>, visited on 23/09/2022.

3) رمضان، غيث، المرجع السابق.

العمل بطريقة فعّالة، للدفع بالنّمّو نحو الأمام... وتساهم الهجرة بنسبة كبيرة في النّمّو الاقتصاديّ، كما أنّها ضروريّة في بعض البلدان لمعالجة الخلل في تركيبة السكان"¹.

مما تقدّم، يمكن القول إنّ القومية كيان اجتماعي يهدف إلى تأمين حياة وهويّة منتسبها ومصالحهم المشتركة في إطار الدّولة التي تكون مسؤولة داخليا على "تأمين المواطنين ضدّ الأخطار المحتملة التي تمسّ أنفسهم وأموالهم من خلال قوانين وتشريعات تتولّى تنفيذها سلطات أمنيّة وقضائية، وتمتدّ هذه الإجراءات لتشمل تأمين الدّولة في مواجهة غيرها من الدّول... بإجراءات وقائيّة لحماية نفسها من الأخطار الخارجيّة... ولحراسة حدودها... وقيامها بإجراءات إيجابيّة لتحقيق أمنها ليشمل جوانب اقتصاديّة واجتماعيّة... والمحافظة على أسرارها السياسيّة، الاقتصاديّة، والعسكريّة، والتي قد يترتّب على كشفها التأثير على المقدرة الأمنيّة الدفاعيّة للدّولة، والسريّة تملّحها سلامة الدّولة... وإنّ كلّ ذلك كفيل بتوليد الشعور بالأمان والتحرّر من الخطر"².

ثالثا: تعريف الأمن القوميّ:

كلّ تلك التعريفات العديدة لمصطلح القومية والمصطلحات المقاربة لها تستوجب حماية المكونات والعناصر الماديّة والمعنويّة للقومية، وتأمين الدّولة من الأخطار الداخليّة والخارجيّة، وغيرها من التّحديات اللاتماثليّة التي تمسّ وجودها وحدودها؛ ذلك هو الأمن القوميّ؛

يتكوّن مفهوم الأمن القوميّ من عنصرين اثنين: عنصر الأمن، وهو ما خلاصته توليد الشعور بالأمان والتحرّر من الخطر، والعنصر الثاني وهو لفظ القوميّ "والتي تعني الدّولة بالمفهوم الدقيق لها، ومن ثمّ فإنّ الأمن القوميّ يساوي كيان الدّولة، باعتبار الدّولة ظاهرة قانونيّة وسياسيّة تتسم بعنصر التنظيم القانوني، وبالتالي الرّبط بين الأمن القوميّ وكيان الدّولة على أساس أن الأمن القوميّ هو حق الدّولة في البقاء... ويرتبط هذا المفهوم بفلسفة النّظام السياسيّ الاقتصادي والاجتماعيّة في إطار ما تراه مصالحها العليا، حيث يختلف البناء الذي يقوم عليه نظام الأمن في المجتمع باختلاف المذهب السياسيّ الذي تأخذ به الدّولة، فهو الذي يحدد بالتالي القيم الواجب الحفاظ عليها وحمايتها من الأخطار"³.

من أهمّ تعريفات الأمن القوميّ، ما طرحه الكاتب السياسيّ الأمريكي والتر ليبمان (Walter Lippmann) عن "الأمن القوميّ بأنه قدرة الدّولة على تحقيق أمنها بحيث لا تضطرّ إلى التضحيّة بمصالحها المشروعة لتفادي الحرب،

1 (جيسن، فورمان(2018/07/24)، "القومية والهجرة..كيف يؤثر المهاجرون في إنجاح الاقتصاد"، مدونات الجزيرة. تمّ الاسترداد من: <https://bitly.co/EQOC> ، بتاريخ 2022/08/05.

2 (انظر: نجدت، صبري ناكرة بي، المرجع السابق. ص ص40-41.

3 (المرجع نفسه. ص ص41-43.

والقدرة على حماية تلك المصالح إذا ما اضطرت عن طريق الحرب"¹. كما "يرجع ليمان الأمن الوطني إلى شعور الأمة بالأمان طالما لم تمس قيمها الأساسية ولم تتعرض للخطر"²، وهذا ما جسده وتبناه مجلس الأمن القومي الأمريكي.

أما تريجر (Trager) وكرونبرج (Kronenberg) فيُعرفان الأمن القومي بأنه "ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف خلق الظروف المواتية لحماية القيم الحيوية... ويعرفه هنري كيسنجر بأنه يعني أية تصرفات يسعى المجتمع - عن طريقها - إلى حفظ حقه في البقاء... أما روبرت ماكنمارا (McNamara) فيرى أن الأمن هو التنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول التي لا تنمو في الواقع، لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة"³.

في التعريفات العربية، "يرى علي الدين هلال أن الأمن القومي هو تأمين كيان الدولة أو عدد من الدول من الأخطار التي تهددها في الداخل ومن الخارج، وتأمين مصالحها الحيوية، وخلق الأوضاع الملائمة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية والتي تتمثل في الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي والتنمية الشاملة... ويعرفه اللواء عدلي سعيد بأنه تأمين الدولة من الداخل، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر لها استغلال أقصى طاقاتها للنهوض والتقدم"⁴.

ويحاول بعض الكتاب العرب تفسير مفهوم الأمن القومي على أنه "قدرة النظام الاجتماعي سواء أكان دولة أم أمة على مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية ما يؤدي إلى الحفاظ على تماسك كيانه، هويته، إقليمه، وتأمين موارده وحرية عقيدته... وهو قيمة استراتيجية مهمة بقضايا الاستقلال والسيادة للدولة، ومصالحها وكيانها وقيمها الوطنية، ومن بينها المصالح الأساسية لأي شعب، ومواجهة المعضلات التي تهدد الوجود الحي لأي أمة من الأمم"⁵.

1) الأمن القومي العربي

جاء الفكر العربي السياسي متأخراً ولم يحصل اتفاق على صياغة محددة لمفهوم الأمن القومي العربي حيث عرّفته اللجنة المكلفة من طرف جامعة الدول العربية سنة 1992 على أنه: "قدرة الأمة العربية على الدفاع عن أمنها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها على أراضيها، وتنمية القدرات والإمكانات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية، آخذة في الاعتبار الاحتياجات الأمنية

1 (علاء عبد الحفيظ، المرجع السابق ص5.

2 (ميلود، عامر حاج، الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية. الرياض: دار جامعة نايف للنشر، 2016، ص20. تم الاسترداد من: <https://bitly.co/EgSs>، بتاريخ 2022/06/10.

3 (علاء عبد الحفيظ محمد محمد عبد الجواد، المرجع السابق. ص55.

4 (المرجع نفسه. ص55.

5 (ميلود، عامر حاج، المرجع السابق. ص20.

الوطنية لكل دولة، والإمكانات المتاحة ، والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، والتي تؤثر على الأمن القومي العربي¹.

ولم يلق هذا التعريف إجماعاً في الفكر السياسي العربي حيث رأى البعض أن الأمن القومي هو مرادف للأمن الوطني، وأخذ أصحاب هذا الاتجاه مصطلح الأمن القومي عن الفكر الأمريكي أين اختزله العسكريون في القدرة العسكرية على حماية الدولة وصد الاعتداءات الخارجية، أما "السياسيون فيرون" أنه مجموعة المبادئ التي تفرضها أبعاد التكامل القومي في نطاق التحرك الخارجي... بينما يرى علماء الاجتماع أنه يمثل قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من أي تهديد خارجي و بالتالي فإن مفهوم الأمن القومي بهذا التحديد يقترن بالدولة وجوداً و عدماً².

بينما جعله فريق ثان كبديل للأمن الإقليمي من منطلق فكرة الأمن المشترك للأقطار العربية، وبالتالي يصبح مفهوم الأمن القومي العربي يشمل كافة دول المنطقة الجغرافية العربية، بغرض تحقيق الاستقرار السياسي والتكامل الاقتصادي للمنطقة العربية بعيداً عن كل أنواع التهديدات؛ داخلية أو خارجية، تقليدية أو لائتمالية. أما الاتجاه الثالث، ركز على الفكرة القومية، واعتد الأمن القومي العربي كمطلب قومي، وهو "يتمثل في قدرة الأمة العربية من خلال نظامها السياسي الواحد -المفترض- على حماية الكيان الذاتي العربي، ونظام القيم العربية التاريخية الثابتة، المادية والمعنوية، من خلال منظومة من الوسائل الاقتصادية والسياسة والعسكرية، حمايتها من خطر التهديد المباشر أو غير المباشر خارج الحدود، أي دولياً، أو داخل الحدود، بدءاً بالتخلف وحالات التبعية"³.

ولا يتأتى ذلك إلا بتعزيز العمل المشترك بين الأقطار العربية وتوطيد علاقاتها لردع وصد كافة أنواع الاختراقات الخارجية للجسم العربي.

(2) الأمن القومي في الإسلام:

يهدف مفهوم الأمن القومي وفق الطرح الإسلامي إلى حماية استقلال وحرية المجتمع، وسيادته السياسية والاقتصادية، وحمايته من المخاطر الخارجية والداخلية المختلفة، "وذلك باستخدام القوة المادية والمعنوية حسب الظروف والغايات، وذلك وفق الأحكام الشرعية، والأمن القومي الإسلامي يمارس الردع والصد لحماية المجتمع... إنه قوة محذرة مانعة رادعة... وهو استعداد فعلي مسبق قبل أي خطر متوقع، وليس خاضعاً للمزاج والتقدير

1 (إبراهيم، زروقي (2013/06/15)، "الأمن القومي العربي دراسة في المفهوم، الأبعاد، والمرتكزات"، مجلة أنثروبولوجية الأديان، 9(2)، (مدى الصفحات: 228-245)، ص 239. تم الاسترجاع من موقع: <https://bityl.co/DQTf>، بتاريخ 2022/07/24.

2 (المرجع نفسه. ص 240.

3 (رفعت سيد أحمد (2009/04/30)، "ماذا يعني مفهوم الأمن القومي؟"، المصري اليوم. بتصرف. تم الاسترجاع من: <https://bityl.co/EQRw>، بتاريخ 2022/09/15.

الشخصي"¹، ومن جانب آخر يعد الأمن القومي "هو مسؤولية الجميع، الفرد والأمة والحكومة، والشعب، وذلك في نطاق من التخطيط الدقيق الذي ينسق المهمات ويوزع التكليف"².

يتميز الأمن القومي الإسلامي بالحيوية والشمولية والعلمية؛ هو "مسؤولية الأمة كاملة شعباً وحكومة في إطار من التنسيق والتعاون بغرض حماية المجتمع بكل مقوماته وقيمه ومكتسباته، وحماية الحاكم تأتي في سياق المصلحة الاجتماعية العامة... وهو يتوسل بالقوة المدروسة الخاضعة لمعادلات الشريعة والظروف مع مراعاة سنة التطور في الحياة من أجل الإعداد الفعلي والواقعي للقوة"³، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾⁴.

ويُستشف من التعريفات السابقة أن الأمن القومي هو عمل الدولة والمجتمع على التخطيط الدقيق وتنسيق المهمات وتوزيع التكليف والتعاون بغرض خلق الظروف المواتية والأوضاع الملائمة لتحقيق الأمن والأمان، والاطمئنان على مقومات ومكتسبات المجتمع وقيمه الأساسية، وحماية وتأمين المصالح الحيوية، وتجنبها الأخطار التي تهددها في الداخل ومن الخارج، والعمل على تحقيق الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي عن طريق التنمية الشاملة بغية تحقيق أهداف الدولة وغاياتها القومية، وشعورها بالأمان والاطمئنان على حفظ حقها في البقاء.

3) المفاهيم والمصطلحات المقاربة لمفهوم الأمن القومي:

تشارك عدة مفاهيم أمنية بدلالاتها المتباينة في جزئية الأمن والاهتمام به، وتختلف في الجزء الثاني وهو الإطار الذي تعالج عبره موضوع ذلك الاهتمام؛ حيث تتشابه مع مفهوم الأمن القومي عدة مفاهيم ومصطلحات مقاربة له كالمصلحة القومية والاستراتيجية، الأمن الإقليمي، الأمن الجماعي، الأمن الدولي، الأمن العالمي؛

أ. المصالح القومية

"يتميز الأمن القومي عن المصالح القومية بأن الأخيرة تمثل كل ما يمثل الكيان الذاتي من مصالح ترتفع عن مستوى الفئات والطبقات فتتسم بالديمومة والمطاطية ولا تقتصر على هدف ومستوى واحد إضافة إلى عموميتها واستمراريتها وحيويتها يمكن بواسطتها الاستدلال على العوامل التي تحدد السلوك، عليه فالأمن القومي أكثر ضيقاً من المصلحة القومية وهو يمثل أحد المصالح الحيوية الأساسية، فأمن الدولة هو مجموع مصالحها الحيوية، ومن ثم فإن تحقيق أمن الدولة إنما يتم بحماية مصالحها الحيوية من خلال التصرفات التي يسعى المجتمع من خلالها إلى تأكيد حقه في البقاء كمصلحة أساسية"⁵.

1 (أنظر: إبراهيم، زروقي، المرجع السابق. ص 236.

2 (عبد الله بن مرعي بن محفوظ، "الأمير نايف والقواعد الأساسية في النهج الأمني السعودي"، صحيفة الجزيرة. تم الاسترجاع من: <https://bitly.co/EQSi>، بتاريخ 2022/09/15.

3 (أنظر: إبراهيم، زروقي، المرجع السابق. ص 236.

4 (سورة الأنفال. الآية 60.

5 (نجدت، صبري ناكدة، " المرجع السابق. ص 43.

ب. الأمن الإقليمي:

يتركّب مفهوم الأمن الإقليمي من مضمون جغرافي وسياسي؛ يهتم الأول بقضايا الأمن المتعلقة بإقليم جغرافي ذو خصائص وعناصر محدّدة، وينصرف الثاني إلى الاهتمام بالقضايا الأمنية للوحدات السياسية الاجتماعية لهذا الإقليم سواء في الدائرة الداخلية الخاصة بدول هذا الإقليم، أو بتلك الموجودة في خارج نطاق الإقليم. وقد يثور الخلاف بين دول الإقليم حول فهم كلّ طرف لمضمون الأمن الإقليمي؛ ففي حال الاتفاق على نفس المضمون، تتبنّى الدائرة الداخلية مفهوماً موحّداً لأمنها الإقليمي، وإذا لم يحصل اتفاق على ذلك، تتبنّى كلّ دولة منها مفهوماً أمنياً إقليمياً خاصاً بها.

يعدّ أمن الخليج العربي أبرز مثال على اختلاف وجهات النظر للدائرتين الداخلية والخارجية حول مفهوم الأمن الإقليمي، "خاصّة وجهات النظر العربية والإيرانية... حيث تتمتع بعض الأقاليم بأهمية استراتيجية، سياسية أو اقتصادية أو عسكرية بالنسبة للقوى الدولية خارج نطاق الإقليم... وهو ما يبرز أحد أهم محاور الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي... نظراً لثروات الخليج النفطية وموارده المالية وفرصه الاستثمارية مما أنتج مفهوماً أمريكياً للأمن في الخليج يعكس هذا الاهتمام ويعبر عن المصالح المرتبطة به. ويمكن أن يكون الإقليم وأمنه أيضاً جزءاً من أقاليم ومفاهيم أمنية أخرى مثلما هو الحال مع العلاقة بين أمن الخليج العربي والأمن القومي العربي أو الأمن القومي الإيراني"¹.

ج. الأمن الجماعي

طرح وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس (1953 - 1959) (John Foster Dulles) في عهد أيزنهاور (Eisenhower) فكرة الأمن الجماعي على أنه تحمّل دول منطقة معينة المسؤولية الجماعية والتزامهم بحماية أمنها، وصدّ أي عدوان تتعرض له المنطقة أو إحدى دولها، كما يهدف إلى تنظيم نشاطاتها العسكرية الجماعية وغيرها، وتوجيه استخداماتها لصالح المنطقة. وعلى عكس الأمن الإقليمي الذي يهدف إلى حماية أمن منطقة جغرافية محدّدة، فإنّ الأمن الجماعي بالمفهوم الأمريكي استخدمته الإدارة الأمريكية لتطويق الاتحاد السوفيتي ودول المعسكر الاشتراكي "بدول ترتبط ببعضها باتفاقيات أمن جماعية متكاملة ومتراصة، بحيث تكون في كلّ اتفاقية منها دولة تشارك في اتفاقية ثنائية وهكذا حتّى تكتمل سلسلة الاتفاقيات بحيث تأخذ شكل طوق يحيط بالدول الاشتراكية. فإذا تعرضت إحدى الدول المشاركة في سلسلة الاتفاقيات الدفاعية هذه لأيّ اعتداء، كان ذلك سبباً لاشتراك الدول الأخرى الأعضاء في باقي الاتفاقيات في تحمل مسؤولية ردّ ذلك الاعتداء والتصدي له"².

1 (علي، عباس مراد، الأمن والأمن القومي مقاربات نظرية. الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2017، ص 57.

2 (المرجع نفسه. ص 58.

د. الأمن الدولي

أخذت الصورة الجماعية في مفهوم الأمن الجماعي اتساعاً وتنوعاً، فلم يعد يفي بالغرض إلى أن ظهر مصطلح الأمن الدولي والذي يتضمن دالتين سياسيتين؛ تشير الأولى إلى أمن كل الوحدات السياسية في النظام الدولي دون استثناء، ولا تقتصر على دول بعينها أو إقليم معين، بينما تشير الدلالة الثانية في صورتها التقليدية إلى طبيعة ونوع الدولة وأنظمتها السياسية؛ صغرى أو كبرى، بسيطة أو مركبة، غنية أو فقيرة، قانعة أو طامعة؛ فالإمبراطوريات مترامية الأطراف المتكوّنة من عدة أقاليم متباعدة منتشرة في أنحاء مختلفة من العالم، يمتدّ أمنها إلى كل الأقاليم التي تسيطر عليها تلك الأنظمة ويكون مرتبطاً بها.

وتتجسّد الصورة الجديدة، في "صورة النظام الرأسمالي وسياساته الاستعمارية أولاً، وصورة نظام العولمة وسياساته العابرة للحدود ثانياً... بكلّ ما نتج عن ذلك من تغيير في مفاهيم العلاقات الدولية وأسسها ومصالحها... وما ينعكس في إضفاء أبعاد متسعة وشاملة على المطالب والمخاطر الأمنية... مما يستدعي اتساعاً وشمولاً في المفاهيم الأمنية ومتطلباتها. لذلك شاع مفهوم الأمن الدولي واتسع استخدامه في ظروف أدركت فيها كلّ الدول حاجتها إليه واستيعاب اتساعه وشموليّة شروطه العملية"¹.

وتتجاذب مفهوم الأمن الدولي* عدة متناقضات كونه إلى اليوم، يشغل موضوعه أجندة العلاقات الدولية، "حيث بدا أن منها ما يربطه بأمن الدولة وأهميّة تحقيق توازن القوى، ومنها ما يربطه بأمن المجتمع الدولي، وبدا البحث في مصادر التهديد للأمن الدولي، سواء من قبل الحكومات المستبدّة أم من قبل الجماعات الإرهابيّة، أو من قبل الدول الخارجة عن القانون الدولي (الدول المارقة) [كالاحتلال الإسرائيلي] التي تمارس الانتهاك الشديد لحقوق الإنسان وتهدّد السّلام العالمي أمراً هاماً لا بدّ من وضع القواعد القانونيّة المنظمة له دولياً"².

هـ. الأمن العالمي

يعدّ مفهوم الأمن العالمي أحدث مفاهيم الأمن وأكثرها قرباً من مفهوم الأمن الدولي إلى درجة الاختلاط به، غير أنّه أوسع نطاقاً منه وأشمل دلالة، فبالإضافة إلى الوحدات السياسيّة الاجتماعيّة (أي الدول)، هو يُعنى بالوحدات

1 (انظر: " المرجع نفسه. ص ص 59 - 60.

(*) لا يمكن للأمن الدولي أن يتحقق حالياً بالوسائل العسكريّة فقط، كما أنه لا يقتصر على أدوار القوى العظمى فقط، لا بل يشمل الدول الصغرى، إذ إن هناك العديد من المشكلات الكبرى التي تتجاوز قدرات الدول، منها ما يتعلق بالفقر والبطالة وتكاثر القرص والتلوث البيئي، والنمو السكاني، والإرهاب، والجوع، والأمراض، وشح الموارد، وإعادة توزيع الثروة، وتحقيق العدالة بين فقراء العالم وأغنيائهم، وهذه يُعدها بعض الباحثين من أهم اعتبارات نظام الأمن العالمي في الوقت الراهن الذي بات يتضمن جوانب تعبّر عن الأمن الإنساني بوصفه معطى مهما فيه، وبحيث يعبر عن سعي المجتمعات لضمان حقها في البقاء، مما قد يؤدي إلى تدني احتمالات الضرر بأي من القيم الإنسانيّة المكتسبة.

2 (انظر: وصفي عقيل، وآخرون، "مفهوم الأمن الدولي لدى نظريات العلاقات الدولية في ضوء المتغيرات الدولية ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001"، مجلة دراسات، العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، المجلد 48، العدد 3، 2021، مدى الصفحات (288-307)، ص 292، تم الاسترداد من: <https://bitly.co/EgAU>، بتاريخ 2022/09/22.

الجديدة في النظام الدولي من غير الدول كالمُنظمات الإقليمية والدولية، العامة منها والمتخصصة، المجتمعية والحكومية، والشركات متعددة الجنسيات، وباقي المؤسسات الاقتصادية العابرة للحدود.

لم تعد قضايا الأمن العالمي ذات طبيعة سياسية فحسب، بل تعدتها إلى قضايا مجتمعية كالديمقراطية وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب والمسائل البيئية كالتلوث والتصحر، والمخدرات وغيرها من المطالب الأمنية التي أصبحت تطالب بها الوحدات الدولية الجديدة، وعليه يمكن القول إنَّ الأمن العالمي يشمل في نطاقه الأمن الدولي الذي لم يعد كافياً للدلالة على الوحدات الجديدة للنظام الدولي الذي فقد طابعه المقترن كلياً بالدولة.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن تلك المفاهيم الأمنية المشار إليها أعلاه ذات أهمية ومتداولة بكثرة، فإنها لم تستطع حتى الآن منافسة مفهوم الأمن القومي National security الذي بقي يحظى بالقدر الأكبر من الاهتمام والانتشار والتداول بحكم ارتباطه بالدولة التي ما زالت أكثر وحدات النظام الدولي عدداً وأوسعها نشاطاً¹.

المطلب الثاني: مقومات ومرتكزات الأمن القومي

تشترك عدة أسس في تحديد الأمن القومي للدولة حيث تمثل ركائز وقواعد أساسية يقوم عليها؛ يمكن تحديدها في العنصر الجيوبوليتيكي بنظرياته المختلفة، الديموغرافي المرتبط بالقوة البشرية بخصائصها المتنوعة والمتعددة، والعنصر العسكري بمكوناته البشرية والمادية والتقنية، إلى جانب العنصرين الاقتصادي والسياسي؛

أولاً: العنصر الجيوبوليتيكي:

ركز ماكيندر (Halford Mackinder) على أنَّ المستقبل سوف يكون لقوى البر، وذلك ما عبّر عنه في نظرية قلب الأرض (The Heart Land)*، وهو محور ارتكاز جزيرة العالم التي هي اليابس من العالم القديم؛ "وتمتدّ هذا المحور في تصوره من حوض الفولجا غرباً إلى سيبيريا شرقاً وقلب إيران جنوباً؛ إلى جانب الهلال الخارجي؛ أي النطاق الساحلي المحيطي الذي يغلف جزيرة العالم، وهو يضم بريطانيا وكندا وأمريكا وجنوب أفريقيا وأستراليا واليابان، وهو مهد القوة البحرية؛ وبين قلب الأرض والهلال الخارجي، يضيف ماكيندر هلالاً داخلياً يضم ألمانيا والنمسا وتركيا والهند والصين... ويخلص إلى أنَّ من يحكم شرق أوروبا يسيطر على قلب الأرض، ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على جزيرة العالم، ومن يحكم جزيرة العالم يسيطر على العالم"².

وعلى عكس ما ذهب إليه ماكيندر، يرى ماهان (Alfred Thayer Mahan) أن المستقبل لقوى البحر وأنَّ الدول البحرية هي المؤهلة للسيادة العالمية نظراً لامتلاكها القوة البحرية، وبحكم موقعها الجغرافي وإطلالها على

1 (علي، عباس مراد، " المرجع السابق. ص 61.

*) كان ماكيندر يغير باستمرار في حدود قلب العالم ونظرته للعالم ككل. وكان ماكيندر، كجغرافي، على علم تام بأن استغلال الإنسان لمحيطه الطبيعي كان دائم التغيير وأن المحيط الطبيعي كان أيضاً يتغير، وإن كان ذلك يسير ببطء.

2 (انظر: علاء عبد الحفيظ محمد محمد عبد الجواد، " المرجع السابق. ص 38.

البحار، إلى جانب تكوينها الطبيعي؛ "ويقصد به خطوط الأعماق في المنطقة الساحلية، ومدى امتداد الإقليم البحري ثم حجم السكان وقدرة الدولة على بناء السفن، وأخيراً طبيعة الحكومة وسياساتها تجاه تقوية أسطولها"¹. انتقد سبيكمان (Nicholas Spykman) سابقه وجاء برأي مخالف مفاده أن القوة الحقيقية تكمن في الدول التي تسيطر على ما أسماه بالنطاق الهامشي، وهو "يرى أن التاريخ السياسي لم يكن صراعاً بين قوى البر وقوى البحر، بقدر ما كان نضالاً بين بريطانيا وقوى هامشية من ناحية ضد روسيا وقوى هامشية من ناحية أخرى، أو بين بريطانيا وروسيا معاً وقوى هامشية. وهكذا يعدل سبيكمان نبوءة ماكيندر إلى أن من يسيطر على النطاق الهامشي يحكم أوراسيا ومن يحكم أوراسيا يتحكم في مصير العالم"².

ثانياً: العنصر الديموغرافي:

يشكل عدد سكان الدولة عصب القوة البشرية التي قد تستخدم في حالة الحرب كقوة عسكرية، وفي حالة السلم تستغل في الإدارة والأجهزة المدنية، وكيد عاملة في الاقتصاد الوطني. ويعدّ العنصر الديموغرافي لأية دولة أحد عناصر قوة أمنها القومي لما للعنصر البشري من دور أساسي في العملية الأمنية، خاصة إذا كان يتمتع بالقدرات القتالية ونوعية التسليح والتدريب. "كما تعتبر المناطق ذات الكثافة السكانية العالية من العوامل التي تجعلها صعبة الاختراق والسيطرة عليها، ومن ثم فإن محاولة الاحتفاظ بها تعني تجميد نسبة كبيرة من قوات الاحتلال فيها"³، ومثال ذلك ما وقع سنة 2005 في قطاع غزة الفلسطينية التي تعدّ ثالث أعلى كثافة سكانية في العالم⁴، حيث انسحب جيش الاحتلال الصهيوني من القطاع لأنّه لم يتحمل التكاليف المادية والبشرية بسبب صمود الشعب الفلسطيني في الدفاع عن أرضه ومقاومة الاحتلال*.

ثالثاً: العنصر السياسي والدبلوماسي:

يتشكل العنصر السياسي من السياسة الداخلية والخارجية للدولة، ومن مؤسساتها السياسية؛ حيث تتمثل السياسة الداخلية في المكونات السياسية التي يقصد بها مختلف الأفكار والاتجاهات والقيم المسيطرة على الحياة السياسية، وقوة ووزن الجماعات الضاغطة وجماعات المصالح، وأسلوب تنظيم الأحزاب السياسية، والأهداف السياسية والتماسك السياسي، وهذه المكونات تحتاج إلى ديناميكية سياسية التي تهتمّ بشخصية وبيئة صانع القرار ومدى تأثير

1 (المرجع نفسه. ص39.

2 (المرجع نفسه. ص39.

3 (المرجع نفسه. ص39.

4 (انظر: حنين حجاب (2022/04/02)، "كم يبلغ عدد سكان قطاع غزة"، موقع موضوع. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/Dr70>، بتاريخ 2022/08/16.

وانظر أيضاً: (د.م) "قطاع غزة.. من أكثر المناطق كثافة سكانية في العالم"، جريدة الشرق الأوسط الدولية. (09-09-2015)، تم الاسترداد من: <https://bityl.co/Dr5v>، بتاريخ 2022/08/16. حيث جاء قطاع غزة ثالث أعلى كثافة سكانية في العالم بكثافة سكانية فاقت 4000 نسمة لكل كيلو متر مربع.

* يعدّ تعداد السكان من العوامل المهمة نسبياً في تكوين قوة الدولة، خصوصاً كلما اتسع نطاق فئات العمر في التكوين السكاني للدولة، وتخلق ضخامة السكان مع توافر عوامل أخرى قوة عسكرية للدولة، كما تجعل من الصعب على أية قوة أجنبية أن تسيطر عليها، بشرط أن يرتبط ذلك بالحد الأمثل للسكان. ولكن كبر حجم السكان ليس ضماناً في كل الأحوال لامتلاك قوة عسكرية كبرى، فهناك عوامل كيفية أخرى أهمها القدرات القتالية ونوعية التسليح والتدريب.

ذلك كله على عملية صنع واتخاذ القرار السياسي وتنظيمه. كما تعتمد السياسة الداخلية أيضا على التطور السياسي وهو قدرة النظام السياسي على التنسيق بين إمكانيات الدولة، والمشاركة السياسية للمواطنين والقيادة وإيجاد الحلول للمشاكل المختلفة واتخاذ القرارات والتحرك الجماهيري بمطالبه المختلفة.

وتعد "السياسة الخارجية الأداة الأولى للدولة التي تستخدمها في الدفاع عن مصالحها العليا وفي حماية أمنها والدود عن كيانها ومعتقداتها وقيمها ونظام الحياة فيها... في مواجهة أخطار وتهديدات المصادر الخارجية... وتتوقف فعاليتها على الجهاز الدبلوماسي وإمكانياته، وأسلوب استخدام الدولة لمصادر قوتها، والمنظمات السياسية الدولية والرأي العام الدولي وسياسات الدول الأخرى ذات المصالح الحيوية في المنطقة، وتأثير ذلك كله على قدرة الدولة على شرح أهدافها للمجتمع الدولي، وقدرة الدولة على مد نفوذها في الخارج"¹.

تستعمل الدول في سياستها الخارجية عدّة وسائل لحماية سيادتها الإقليمية ودعم أمنها القومي، منها "الدخول في علاقات تحالف مع بعضها لتعزيز الحماية الضرورية لأمنها القومي، أو الحصول على معونات عسكرية واقتصادية من مصادر أجنبية خارج إطار التحالف أو التكتل... أو توقيع ميثاق عدم الاعتداء بين دولة وأخرى، أو اتباع سياسة محايمة تقوم على تخفيف العداوات التي قد تتعرض لها الدولة في حالة انخيازها إلى تكتل دولي معين أو ارتباطها بمحور قوى بالذات"².

ويتشكل العنصر السياسي أيضا من مؤسسات الدولة السياسية التي تُعنى بالتعرّف على اتجاهات القيادة السياسية وخبراتها، ومدى قدرتها على التأثير في الجماهير وتحريكها وتعبئتها، ودراسة التنظيمات السياسية، ودور وسائل الإعلام في شرح أهداف الحكومة وسياساتها، وحشد الجماهير خلف قيادتها.

كما تركز السياسات الخارجية للدول على العمل الدبلوماسي، فهو أداتها الأولى "ولا سيما في وقت السلم من خلال عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول والتي تتناول علاقاتها ومعاملاتها ومصالحها... وتكون الدبلوماسية مسنودة ومدعمة من باقي أدوات الدولة... سواء أكانت سياسية، أو دعائية أو اقتصادية أو عسكرية... وذلك بهدف التوفيق بين خلافات الدول وفتح مسالك للاتصال بينها من أجل تحقيق هذا الهدف"³.

ويؤدي النشاط الدبلوماسي بشقيه السري والعلني دورا رئيسيا في تذليل العقبات وتقريب الرؤى والأفكار وبلورتها، حيث "تعدّ الدبلوماسية واحدة من الوسائل التي تسهم في تعزيز الأمن. يقول باترفيلد وايت أن الدبلوماسيون كثيرا ما يستخدمون الوعود والعلاقات الشخصية والمصالح المشتركة والمساومة والابتزاز والخداع وحتى التهديد بالحرب للحصول على ما يريدون، إلا أن الدبلوماسية أفضل من إطلاق نيران البنادق. [اه]، إذن الدبلوماسية هي وسيلة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية وحماية مصالح البلد العليا وأمنه القومي"⁴.

رابعا: العنصر الاقتصادي:

1 (علاء عبد الحفيظ محمد محمد عبد الجواد، " المرجع السابق. ص 40-41.

2 (انظر: إسماعيل، صبري مقلد، المرجع السابق. ص 121.

3 (انظر: المرجع نفسه، ص 391.

4 (سيف الدين زمان الدراجي(2022/05/07)، "الدبلوماسية السرية وأمن الدولة القومي"، معهد أبحاث معاصر طهران. تم الاسترداد من:

<https://bitly.co/ESEI>، بتاريخ 2022/09/18.

يتكوّن العنصر الاقتصادي، الذي يُعدّ أحد أهمّ عناصر قوّة الأمن القوميّ من عدة أنواع من الموارد الاقتصادية المؤثرة في الأمن القوميّ؛ موارد غذائية، معدنيّة وصناعيّة؛ فتحقيق الأمن الغذائيّ لأيّ دولة في العالم يستلزم الاعتماد على استيراد جزء من المواد الغذائية ولو بنسب قليلة، لأن أغلب الدول لم تحقّق اكتفاءً ذاتياً من الموارد الغذائية، وبالتالي لا يمكنها الاستغناء عن الاستيراد.

وعلى غرار الموارد الغذائية، تحتاج الدول إلى استيراد الموارد المعدنيّة وعلى رأسها موارد الطاقة نظراً لما لها من أهمية خاصّة في سياسة الأمن القوميّ لأنّه لا توجد أيّة دولة على الإطلاق تمتلك الاكتفاء الذاتي في الموارد المعدنيّة، "وتأتي الموارد الاستراتيجية في المرتبة الثانية خصوصاً في فترات الحرب... ولا يمكن لأيّة سياسة دفاعيّة كانت أم هجوميّة أن تكون ذات أثر فعّال إذا لم تساندها قدرة على تصنيع آلات الحرب"¹، حيث يُعتبر النّمّو الصناعي عاملاً أساسياً في قوّة الدولة، والذي هو بحاجة إلى موارد صناعيّة محليّة أو مستوردة. كما تجدر الإشارة إلى أنّ الاستيراد عامل له اعتباره وتأثيراته على الأمن القوميّ لأيّ دولة. كما يُعدّ النّمّو الصناعي عاملاً أساسياً في قوّة الدولة. ومن جانب آخر، "تتنوّع أساليب التوظيف السياسيّ لعناصر القوّة الاقتصاديّة للدولة في مواجهة الدول الخارجيّة، ومن أهمّ تلك الأساليب: ذلك القائم على تقديم الإغراءات والحوافز للدول الخارجيّة، الأسلوب القائم على توقيع العقوبات والجزاءات الاقتصاديّة"².

خامساً: العنصر العسكريّ والاستخباراتيّ:

يُعدّ العنصر العسكريّ والاستخباراتيّ من أبرز عناصر قوّة الأمن القوميّ وأكثرها شيوعاً؛ حيث "يوجد عدد من المؤشّرات التي يمكن الاستناد إليها كمقياس لتحديد قوّة الأمن القوميّ من وجهة النظر العسكريّة. ومن بين تلك المؤشّرات: حجم وتكوين القوّات، وتنظيم القوّات وتسليحها، والمرونة، والخبرة القتاليّة، والتعبئة، والإنتاج الحربي، والأحلاف العسكريّة"³. وتستخدم القوّة العسكريّة في الدفاع وفي الهجوم أو للردع؛

في حالة الاستخدام الهجوميّ للقوّة العسكريّة تمتلك الدولة المهاجمة وحدها زمام المبادرة بخصوص مكان وزمان الهجوم العسكريّ، مما قد يربك خصومها. وأبرز مظاهر هذا الاستخدام هو انتهاك السيادة الإقليمية للدولة المستهدفة والمساس باستقلالها السياسيّ مثل الغزو العراقيّ للكويت عام 1990، "وتغيير الوضع الدوليّ القائم لاستحداث علاقات قويّة جديدة تعمل لصالح الدولة المهاجمة، والسعي إلى تحقيق بعض المصالح الاقتصاديّة الحيويّة على حساب الآخرين"⁴، على غرار ما فعلته روسيا مع أوكرانيا في فبراير 2022.

والعكس بالنسبة للاستخدام الدفاعي للقوّة العسكريّة؛ فهو يفقد الدولة زمام المبادرة، لأن التخطيط الدفاعي لا يضمن للدولة الحماية الكافية المطلوبة في مواجهة تهديدات أعدائها المحتملين بقدراتهم الهجوميّة المتفوقة.

1 (علاء عبد الحفيظ محمد محمد عبد الجواد، " المرجع السابق. ص 41.

2 (المرجع نفسه. ص 41.

3 (علاء عبد الحفيظ، المرجع السابق. ص 16. للاستزادة أنظر: "أثر ثورة المعلومات والاتصالات على الأمن القوميّ المصريّ والعربيّ" (2015/02/10)، المنتدى العربي للدفاع والتسليح. تم الاسترداد من: <https://bitly.co/ER4x>. بتاريخ 2022/09/18.

4 (علاء عبد الحفيظ، المرجع السابق. ص 17.

أما في حالة الردع، فلا بد للدولة أن تمتلك إمكانات كافية من القوة تمكنها من مواجهة التهديدات المحتملة للدولة المهاجمة المفترضة، لأن الردع المؤثر والفعال قد يؤدي إلى إحباط الهجوم دون أن تضطر الدولة إلى تكبد الخسائر التي تترتب على دخولها في مواجهات عسكرية فعلية ضد خصومها... وإدراك الطرف الآخر لهذه الحقيقة هو الذي يجعله يحجم عن الإقدام على هجومه¹، والذي قد يكلفه خسارة كبيرة ومحقة في حالة الاستهانة والاستهتار بمقدرة الدولة التي تلجأ لاستخدام القوة المسلحة كأداة للردع.

أما العنصر الاستخباراتي، فهو العمود الفقري للأمن القومي لأية دولة، وهو العقل المدبر لأية قوة عسكرية؛ وتكمن أهمية الاستخبارات في "المحافظة على كيان الدولة... قال إيزنهاور (Eisenhower) إنه ليس هناك في سياسة الولايات المتحدة ما هو أهم من جمع المعلومات بواسطة الاستخبارات. [اه]... جاء في تقرير مجلس الشيوخ الأمريكي عام 1960 إن الاستخبارات لا تقل عن القوات المسلحة من حيث الأهمية، وإن عمليات الاستخبارات هي الوسائل التي تنفذ بها السياسة القومية. [اه]... والاستخبارات هي كالحارس يقظ في أداء واجبه"²

ولا يقتصر العمل الاستخباراتي على المهمة الحربية والدفاعية فقط، وإنما تهتم أجهزة الاستخبارات أيضا "بجمع المعلومات الدبلوماسية والاقتصادية والصناعية وغير ذلك مما تحتاج إليه الدولة للمحافظة على كيانها... ومنع التجسس ونشاط الاستخبارات المعادية... أي الوقاية من نشاط الاستخبارات الأجنبية"³

ويهدف العمل الاستخباراتي إلى التفتيش السري على جهود الدولة الأخرى للتأكد من حقيقة قوتها، وتحركها وخططها المستقبلية... ويتركز حول معرفة قدراتها العسكرية وخططها الاستراتيجية... والتعرف على النوايا الخفية للقادة السياسيين وطبيعة القوى الداخلية ومدى الصراع بينها... ومعرفة قدراتها المالية والاقتصادية والعوامل المؤثرة في ذلك، إلى جانب معرفة المستوى العلمي للدولة وأنواع الأبحاث الإنتاجية وأهدافها"⁴.

المطلب الثالث: أهمية الأمن القومي وأبعاده

"تكمن أهمية موضوع الأمن القومي في مدى تعلقه بحماية أمن واستقلال واستقرار الفرد والدولة على حد سواء. إنه مفهوم حديث يرتبط بوظيفة الدولة الحديثة والحكومة التي تملك حق الحركة التفاعلية في دولتها وقدرتها على بناء علاقات السلم والحرب مع دول العالم المختلفة... ويتجاوز المعنى التقليدي للأمن الذي كان يركز على الإنسان وسبل ضمان حريته واستقراره ليصبح يشمل المجتمع بأكمله مؤسساته ومحيطاته المحلية والإقليمية والدولية"⁵.

(1) أنظر: علاء عبد الحفيظ محمد عبد الجواد، المرجع السابق، ص 42-43.

(2) أنظر: زكي حسين زيدان، الاستخبارات العسكرية ودورها في تحقيق الأمن القومي للدولة في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي. دار الفكر الجامعي، 2005، ص 529-530. تم الاسترداد من: <https://bitly.co/ESNx>، بتاريخ 2022/09/18.

(3) أنظر: المرجع نفسه، ص 528.

(4) أنظر: علاء عبد الحفيظ محمد عبد الجواد، المرجع السابق، ص 46. بتصرف.

(5) نسيم، بهلول، "مضمون التعريف بمفهوم الأمن القومي الجزائري"، في نسيم بهلول (محرر)، فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني. المرجع السابق. (مدى الصفحات: 53-78)، ص 53.

كما "ينطوي الأمن القومي على الأهمية الخاصة والتميّز والأولوية والأفضلية الاستراتيجية للدول وصناع القرار فيها تبعاً لمصالحها القومية وأهدافها القومية السياسية والاقتصادية العسكرية والاجتماعية"¹.

يُعبّر مفهوم الأمن القومي عن السياسات المتبعة من طرف الدول بهدف سلامة إقليمها ومكتسباتها حيث ورد في "اتفاق أساتذة العلاقات الدولية على أنّ الهدف الأول في السياسات الخارجية للدول، أيّاً كانت طبيعة نظامها السياسي أو معتقداتها المذهبية أو إمكاناتها التّسببية من القوة القومية، وأيّاً كان موقعها أو حجمها أو تعدادها، هو الحفاظ على وجودها (Self-Preservation)، والعمل على تدعيم أمنها بأقصى ما تسمح به القدرات والطاقت المتاحة لديها سواء ما تعلّق منها بقوّتها الذاتية أو بهذه القوة مضافاً إليها جانب من قوّة الدول الأخرى"².

توسّع مفهوم الأمن القومي إلى أطر عديدة بالإضافة إلى الإطار الأمني والعسكري، فأصبحت لهذا المفهوم أبعاد عديدة ومتنوعة يمكن ذكر أهمّها فيما يلي³:

أولاً: البعد السياسي:

لا يمكن تصوّر قوّة اقتصادية أو قوّة عسكرية فاعلة في غياب سياسة قويّة تدعمها، وعليه يعدّ البعد السياسي عنصراً أساسياً للأمن القومي لأنّه يهدف إلى حماية كيان الدولة داخلياً من خلال إدارة المجتمع والتغلب على مشاكله، وتحقيق التماسك الداخلي والسّلام الاجتماعي والاستقرار في إطار الشرعيّة السياسيّة والدستوريّة. ويتشكل هذا البعد، "في إطار السياسة الداخليّة، من التعرّف على الاتجاهات والقيم والأفكار التي تسيطر على الحياة السياسيّة في الدولة... وتعدّد الأحزاب أو الجماعات السياسيّة وقوّتها وتنظيماتها... ومدى قوّة جماعات المصالح أو مراكز القوى، وتأثيرها في الطوائف والتّقابات والتنظيمات الشّعبيّة المختلفة... والتعرّف على الأهداف المعلنة، واستنباط الأهداف غير المعلنة من خلال تحليل السياسات السابقة والمتبعة، وأثرها على أسلوب صنع القرار واتخاذ التماسك السياسي"⁴.

أمّا في إطار السياسة الخارجيّة، فيتركز البعد السياسي على إدارة مصادر قوّة الدولة وترتيب الأولويات في مواجهة الأطماع الخارجيّة، وللتأثير على المجتمع الدولي، كما يحدّد كميّة تنظيم وإدارة قوى الدولة ومواردها بما يتماشى وتأمين متطلّبات السيادة الوطنيّة، واحتياجات الدولة وتحقيق مصالحها، دون خضوع لأيّ ضغوط خارجيّة. ويتجلّى هذا البعد في إطار السياسة الخارجيّة، "في قدرة الجهاز الدبلوماسي وكفاءته، وأسلوب استخدام الدولة لمصادر قوّتها،

1 (نجندت، صبري ناكورة، المرجع السابق. ص 43.

2 (إسماعيل، صبري مقد، المرجع السابق. ص 130.

3 (أنظر: ابراهيم دهيمات (2021/11/01)، " ما معنى الأمن القومي"، موقع موضوع. تم الاسترداد من: <https://bitly.co/Dyy2>، بتاريخ 2022/08/23.

4 (علاء عبد الحفيظ محمد محمد عبد الجواد، المرجع السابق. ص 40.

والمنظمات الدولية والإقليمية، وحشد الرأي العام، واستخدام القوى السياسية للدول الأخرى ذات المصالح الحيوية في المنطقة، من أجل شرح أهداف الدولة، ومدّ نفوذها في المجتمع الدولي، وتحديد وإدارة السياسة الخارجية للدولة... وإقامة علاقات دولية وإقليمية، وعضوية أحلاف، وعقد معاهدات واتفاقيات، بما يخدم الأهداف الوطنية للدولة¹.

أما من المنظور الإسلامي، "ترتبط السياسة الخارجية للدولة الإسلامية في مجمل النظرية العامة للأمن القومي الإسلامي بالهدف الرئيسي هو صيانة النظام وحمايته من الخطر المحتمل والداهم، ومن ثم تأتي بعد ذلك القيم السياسية التي تريد الدولة توسيعها والدعوة لها. وتعتمد السياسة الخارجية مبدأ الاستفادة من الممكّنات الجاهزة إلى أقصى حدّ ممكن، وإذا استطاعت أن تمارس دور خلق الممكّنات الجيدة تكون بذلك قد قفرت خطوة جبّارة في أفق الأدوار السياسية"².

ثانياً: البعد الاقتصادي:

يهدف البعد الاقتصادي إلى تنمية اقتصاد الدولة وتطوّره حيث "تتمركز التنمية الاقتصادية في تحقيق الرفاهية للمواطنين وتحسين ظروفهم المعيشية في حدود المعقول وبصورة عادلة لأجل تماسك المجتمع والتّقارب الطّبيعي الاجتماعي والاقتصادي، لتفادي التناحر والتباغض والعنف والعداوات الاجتماعية³. ومن جهة أخرى تمثّل القوّة الاقتصادية رافعة للدولة بخصوص سلوكها الخارجي، وتعطيها قدرة سياسية وفاعلية أكثر، حيث يمكنها الانخراط ضمن تكامل اقتصادي مع دول أخرى، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

ويقوم البعد الاقتصادي على مرتكزات اقتصادية رئيسية أهمّها الزراعة، الصناعة والتّعين وتأمين الموارد الطبيعية، التجارة، المؤسسات المالية والمصرفية، إلى جانب التقنية المتطورة واقتصاد المعرفة، كما يعدّ الاقتصاد القوي ركيزة مهمّة وحيوية للقوّة العسكرية في إطار الأمن الجماعي، مما يُعظّم قوّتها ويعزّز أمنها القومي.

ثالثاً: البعد الاجتماعي:

يهدف البعد الاجتماعي إلى توفير الأمن للمواطنين حيث يعدّ الإنسان محور العملية الأمنية؛ سواء كان فرداً، جماعة أو مجتمعا، وذلك بغرض إعداد مواطن مؤمن في صحته وبدنه، في فكره وعقله، وأخلاقه وتقاليده وهويته، وتدور دراسات هذا البعد حول الإنسان في خصائصه العددية المتضمنة الكثافة السكانية وتوزيعها الجغرافي، والتركيبية العمرية ومعدل النموّ ونسبة الدخل الفردي؛ وخصائصه النوعية تتمثل في درجة التحضر، ونسبة النزوح الريفي

1 (أنظر: "أبعاد الأمن الوطني"، موقع مقاتل من الصحراء. تمّ الاسترداد من: <https://bityl.co/E0Do>. بتاريخ 2022/08/24.

2 (إبراهيم، زروقي، المرجع السابق. ص 237.

3 (المرجع نفسه. ص 236.

واتجاهات الهجرة الداخلية، ودرجة التماسك الوطني، ونسبة الطوائف والتركيبات العرقية والاثنية والأيدولوجية المختلفة المكوّنة للشعب.

يهدف هذا البعد إلى زرع جذور روح الانتماء وتفعيل قيمة المواطنة، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تذويب الفوارق الطبقيّة كما يهدف أيضا إلى "إيجاد حالة استقرار للمجتمع، وإلى تماسك نسيجه مع توازن العوامل السكانية والاجتماعية المختلفة. ويلحق بهذا البعد الشخصية المميزة للمجتمع، وميراثه الحضاري، وعاداته وتقاليده، والإطار الديني والثقافي للمجتمع ويتطلب تحقيق هذا البعد، دراسة شاملة الأبعاد الأخرى، والإمكانات التي تقدمها للبعد الاجتماعي، لتهيئة المواطن الصالح، وكيفية استغلال عائد البعد الاجتماعي لمساعدة الأبعاد الأخرى. وتنعكس الدراسة في شكل تحديد لخصائص المجتمع، شاملة مشاكله السكانية وخصائصه"¹.

رابعا: البعد الجيوبوليتيكي:

يشكل البعد الجيوبوليتيكي للأمن القومي مفهوم استغلال الحقائق الجغرافية، من منظور سياسي، دون المساس بمصالح الشركاء الدوليين الآخرين؛ ويأخذ هذا الاستغلال مزايا وعيوب تلك الحقائق بعين الاعتبار بغرض الاستعداد الجيد لكل الاحتمالات السيئة مكانا وزمانا لتحقيق الأمن القومي للدولة. "ويتكون هذا البعد من حجم الدولة، وشكلها...عمقها بعيدا عن الحدود، والعلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتأثيرها على البعد العسكري...والإتساع المتاح للتجمعات السكانية، والموارد الطبيعية وتوزيعها، وقربها من الحدود، مع ارتباطها بالعلاقات مع دول الجوار، لمعرفة تأثير العدائيات المحتملة عليها، سواء التجمع السكاني، أو مناطق استغلال الموارد الطبيعية، والمناطق والهيآت ذات الأهمية الحيوية، والأهداف الصناعية الحيوية والمنافذ البرية والبحرية، ومدى تمتع حدودها بحماية طبيعية، وشكل وطول سواحلها ووظيفتها الاقتصادية"².

ويرتبط البعد الجيوبوليتيكي للأمن القومي للدولة بالمصالح الجيوستراتيجية في الإقليم لدول أخرى، كما يتأثر بالعلاقات التاريخية والعرقية والأيدولوجية التي تربط الدولة بشعوب دول الجوار؛ مثلما هو الحال بالنسبة للأكراد في القارة الآسيوية، والطوارق في الصحراء الكبرى الإفريقية. ومن هنا يتعين على صانع القرار عدم إهمال تلك الخصائص الجغرافية والعلاقات المتشابكة، لأنّ إغفالها ينتج عنه زيادة في التهديدات، ممّا ينعكس سلبا على الأمن القومي للدولة.

1 (أنظر: "أبعاد الأمن الوطني"، المرجع السابق.

2 (أنظر: صلاح الاركواري (2020/04/13)، "مقدمة في أبعاد الأمن القومي" صحيفة كتابات. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/ER8g>. بتاريخ 2022/09/16. بتصرف.

خامسا: البعد العسكري:

يعدّ البعد العسكري أكثر أبعاد الأمن القومي فاعليّة إذ يتمثل أساسا في بناء قوّة عسكريّة قادرة على حماية وجود الدولة وفرض هيبتها في الإقليم بحيث تكون رادعة للأطماع الخارجيّة، وهذه القوّة العسكريّة تتركز على الفكر السياسيّ الذي يحدّد استعمالها ميدانيّاً وغايّة.

وتتشكّل تلك القوّة العسكريّة ضمن "الاستراتيجيّة القوميّة العسكريّة" التي تتولّى حماية وصيانة النظام السياسيّ من الأخطار الخارجيّة وتكون مسبقة بفكر استراتيجيّ يقوم بتحديد الأعداء وتشخيص المخاطر ووضع الخطوط العريضة لتأسيس وبناء القوّة اللازمة. وفي ضمن هذا السياق تتمّ عمليّة التسلّح والتقدّم التكنولوجي العسكريّ ومن ثمّ تصنيع آلة الحرب بكفاءة ذاتيّة متطورة كذلك عنصر التدريب العالي والذي يتناسب ومتطلّبات العصر والظروف¹.

لا يمكن التخلّي عن البعد العسكريّ أو القبول بضعفه، لأنّ ذلك يعدّ تهديدا لوجود الدولة في حدّ ذاتها، فقد تتعرّض للاحتلال من طرف دولة أخرى، أو تكون عرضة للتقسيم إلى دويلات، وإذا ما لجأت إلى طلب الحماية من دولة أخرى إقليمية أو عالميّة، فهي تعرّض أمنها القوميّ للانتهاك. وعليه فحماية الأمن القوميّ لأيّة دولة يستلزم وجود حجم مناسب من القوات المسلّحة المختلفة، إلى جانب الاهتمام بالتسليح التوعّي المتطور وفق ما تتطلبه ظروف المكان والزمان لصدّ العدائيات المحتملة، وللدفاع عن حدود الدولة وحماية أهدافها الحيويّة، والوفاء بالتزاماتها الدوليّة.

سادسا: البعد الفكري والثقافي:

يتعلّق البعد الفكري والثقافيّ للأمن القوميّ في المجتمعات الإسلاميّة على سبيل المثال، بحماية معتقدات الأفراد والمجتمع وحماية الدّين من خلال التّربيّة العقائديّة التي تعدّ قضيّة جوهريّة كدين سماوي ورسالة ربانيّة وأخلاق ساميّة؛ "ينبغي أن تحتلّ مكانة مركزيّة في نظريّة الأمن القوميّ الإسلامي وذلك إنّ تربيّة الأجيال والشباب والشيوخ على الفكرة والمبدأ يحصّن المجتمع من الغزو الفكري والسياسي بل وحتى العسكريّ من الداخل والخارج، وتتمحور التربيّة الإسلاميّة في إطار الأمن القوميّ حول المسؤوليّة الشاملة التي يحتلّ الانسان المسلم عيّنة حقيقيّة في استخلاف الله تعالى الأرض².

كما يُعنى البعد الثقافيّ بالحفاظ على الفكر والعادات والقيم، والحفاظ أيضا على باقي الثوابت الثقافيّة المتعلّقة بالدّين واللغة والقوميّة والتّراث، دون إغفال الثوابت التاريخيّة وما قدّمته الدولة كمساهمة في الحضارة البشريّة، كما يهتمّ هذا البعد بخلق الحرّيّة والكرامة الإنسانيّة؛ ويتأتّى ذلك من خلال "التخطيط الإعلاميّ الذي يهدف إلى ربط المجتمع بالمؤسّسات والأفكار والمفاهيم، بعيدا عن التّمحور حول الشّخص إلّا بقدر ما يعزّز من التّواصل بين المجتمع والعقيدة

1 (إبراهيم، زروقي، المرجع السابق. ص 237.

2 (المرجع نفسه. ص 237.

والدولة، وبهذا يترتب المجتمع على قاعدة الارتباط الفكري والمقاييس العقيدية في الحياة¹؛ فعلى الشعب أن يكون قادراً على ممارسة قيمه الخاصة في وطنه بكل استقلالية؛ الأمر الذي ينمي قيمة المواطنة لدى الساكنة، ويعزز مفهوم الأمن القومي للدولة.

المطلب الرابع: نطاق الأمن القومي ومستوياته

منذ بداية تسعينيات القرن العشرين، اتسع نطاق مفهوم الأمن القومي، فأصبح يُغطّي أنشطة إنسانية عديدة والخاصة بالدولة، بالإضافة للجوانب الحربية والعسكرية، وهذا ما عبّر عنه المفكر الأمريكي توماس برنت بقوله: "إذا أردت أن تعرف سمات الأمن القومي الجديد فلا تذهب لتتناقش مع كبار الجنرالات ولا مع أبرز خبراء الدفاع، ولكن اذهب للمناقشة مع خبراء التكنولوجيا والاتصالات ومنظمة التجارة العالمية وأساتذة الاقتصاد"².

ولم يعد تهديد أمن الدولة مقتصرًا على التهديد العسكري الخارجي، وإنما ازداد وتوسّع نطاق التهديدات التي أضحت تهدد كيان الدولة، حيث "ظهرت تهديدات جديدة، كانتشار تجارة المخدرات العابرة للحدود، والإرهاب الدولي، وانتشار التلوث البيئي والفقر، وتفشي الأوبئة كالإيدز، وازدياد نسب الجريمة المنظمة"³.

فمع بروز ظواهر مستجدة على الساحة الدولية، برزت معها طلبات إعادة النظر في تعريف الكثير من المفاهيم الاجتماعية، السياسية والأمنية؛ فجائحة كورونا (كوفيد19) على سبيل المثال، أعطت لمفهوم القوة معنى جديداً؛ غلب عليه الجانب الصحي لوجيستيكيًا وتقنيًا وبشريًا، وانفجر نشاط القوة الناعمة بحثًا عن الحلول الطبية لتجاوز أزمة كورونا التي تمثل تهديدًا للأمن القومي والإقليمي والعالمي.

ولم تعد حماية الأمن القومي تقتصر على الجيش والقوة العسكرية، بل أضحت المؤسسات المدنية، العلمية، الثقافية، الإعلامية، التربوية، الاستشفائية والإنتاجية: الصناعية والزراعية، مصدرًا هامًا وركيزة أساسية للأمن القومي بمفهومه الشامل في العالم المعاصر، "وحماية الأمن القومي للدول تجاوزت حماية حدودها من الخطر الخارجي إلى ممارسة دور إقليمي يفيض عن تحومها الترابية أو عن الحدود الأمنية الطبيعية... والمجتمعات التي لم تنجح في تحقيق أمنها الاقتصادي والغذائي، أو التي لم تنجح في حماية أمنها الثقافي والقيمي من الاستجابة الرمزية الأجنبية، سوف تعاني من خصائص حاد في أمنها الاقتصادي القومي حتى إن هي امتلكت من الأسباب العسكرية... ذلك أن السيادة لم تعد تعني تأمين الثغور من الاختراق العسكري... بل حماية استقلال القرار الوطني"⁴.

1 (المرجع نفسه. ص 237.

2 (مجد خضر (2017/05/10)، تعريف الأمن القومي"، موقع موضوع. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/ESoB>، بتاريخ 2022/09/19.

3 (المرجع نفسه.

4 (إبراهيم، زروقي، المرجع السابق. ص 232.

ولكون "ظاهرة الأمن القومي بالغة التعقيد ومتشعبة وغامضة، لأن مفهوم الأمن واسع ومتشعب، ويخضع لعوامل ومتغيرات متعددة ومتفرعة. وبالرغم من أن الدول لا تستطيع تحقيق أمنها بشكل كامل ومطلق، إلا أنه مهما كانت طبيعة نظمها السياسية ومعتقداتها الفكرية، ومهما كانت قوتها أو موقعها أو حجمها، فإنه لابد وأن تخصص أولوية مطلقة للهدف المتعلق بالحفاظ على وجودها وتدعيم أمنها وحماية ممتلكاتها وأركانها المتعددة، وبناء مشاريع تنمية وقومية وبناء قوة عسكرية للدفاع عن أمنها وسيادة شعبها وإقليمها"¹.

فالأمن القومي لا يتحقق إلا باندماج وتشارك مستوياته الثلاثة²؛

✓ المستوى الداخلي: هو مستوى يتعلق بحفظ المجتمع وحمايته من أي اختراق أو تهديد، وإقرار مفهوم الاستقرار في كافة المجالات.

✓ المستوى الإقليمي: يتعلق بالصّلات الإقليمية للدولة مع الدول الأخرى.

✓ المستوى الدولي: هو مستوى أعلى مما سبقه؛ إذ يتعلق بحراك الدولة ضمن المحيط العالمي.

المطلب الخامس: مهددات الأمن القومي

يتعرض الأمن القومي لدولة ما إلى التهديد في حالات عديدة ولأسباب متنوعة، وفي صور مختلفة؛ حيث "تختلف مصادر تهديد الأمن القومي من دولة لأخرى، ويتحكم في درئها أو السماح لها بالتأثير سلبا على الحالة النفسية والمادية للمواطن والمجتمع والدولة، عوامل كثيرة، منها إمكانيات الدول بجوانبها المجتمعية المتعددة وحجم التهديدات، مضافا إليها إدراك الدولة لمصادر التهديد، وبالمقابل امتلاكها لحرية الإرادة الوطنية أو القومية في تنظيم إمكاناتها الذاتية، وإمكانية استخدامها لها في مواجهة التحديات التي تواجهها... أغلب مصادر تهديد الأمن القومي في الدول المتطورة تكون خارجية... وفي دول العالم الثالث، مصادر داخلية وأخرى خارجية بنسبة حجم تهديد متفاوتة"³.

تتمثل التهديدات الداخلية عموما في غياب الأمن المجتمعي والاجتماعي، وانعدام التماسك الداخلي، وضعف الجبهة الداخلية؛ "فتهديدات الأمن القومي، تستفحل حيث تضعف مستويات التنمية الوطنية والقومية في مجالاتها المجتمعية، الناتجة عن تخلف المؤسسات وضعفها والناتجة عن تهميش دور المواطن وإبعاده عن المشاركة في الحياة السياسية، والناتجة أيضا، عن عدم الاستقرار السياسي أو عدم الإجماع حول مفهوم المصالح القومية والأهداف وترتيب أولويتها وغيرها"⁴.

كما يتسبب الانحراف الفكري الناتج عن ضعف التحصيل العلمي وانخفاض المستوى الثقافي للمواطنين، والفهم الضيق والحدود للمسائل الدينية في إثارة الفتن الداخلية والاقتتال الداخلي فيما بين المواطنين

1 (نسيم بهلول، المرجع السابق. ص 61-62.

2 (مجد خضر المرجع السابق.

3) نسيم، بهلول، المرجع السابق. ص 54.

4) المرجع نفسه. ص 55.

أو ضدّ غيرهم، وهذا ما يتعارض مع تعاليم الدّين الإسلاميّ الخفيف، كما يؤدي إلى ازدياد نسبة العنف ونشوء الحروب وتصاعد حدّة الصّراعات المباشرة وتزايدها على المستوى الوطني، الإقليمي، والدّولي؛ فيتحوّل ذلك إلى مهدّدات مباشرة للأمن القوميّ، إلى جانب تزايد الإحساس بالقلق والتوتّر الدّاخلي المؤدّي إلى عدم الاستقرار وحالة اللّأمن في الدّول الصّغرى الّتي لا تزال تعاني من مشكلات اقتصادية كبرى سواء في عمليّة الإنتاج أو التوزيع، وغيرها من المشاكل التّنمويّة، إلى جانب تراكم "الدّيون الخارجيّة المستحقّة على الدّول الصّغرى والّتي تُعدّ تهديداً لأمنها السّياسيّ والاقتصاديّ، وتُحدّ بالضرورة من حرّيّة اتخاذ القرارات الاستراتيجية. ومن ناحية أخرى، تخشى هذه الدّول من احتمالات قيام الدّول الكبرى بإساءة توظيف المنظّمات الدّوليّة وعلى رأسها الأمم المتّحدة ليس فقط لتحقيق مصالحها، ولكن للإضرار بمصالح الدّول الصّغرى وأمنها القوميّ"¹، ويمكن القول إنّ التّحديات الخارجيّة تستفحل كلّما ازداد حجم التّهديد الدّاخلي حيث ينتشر الرّعب وتنعدم الطّمأنينة لدى الأفراد والدّولة.

ومن جانب آخر، أدّى التوسّع في مفهوم المصلحة القوميّة إلى المساس بالأمن القوميّ للدّول الصّغرى حيث أصبح يشمل مسألة ضمان الرّفاهيّة وزيادة معدّلها في الدّول الكبرى، والّذي يتطلّب تأمين مصادر الموارد من دول أخرى ضعيفة وعلى حساب أمنها الاقتصاديّ، أو ضمان تسويق مستقرّ لمنتجات تعرف تنافسيّة شرسة في السّوق الدّوليّة كالسّلاح والغاز والقمح، وذلك بغرض الزّيادة في الدّخل القوميّ من جهة، ومن جهة أخرى قطع الطّريق أمام القوى المنافسة؛ على غرار ما يجري في شرق أوروبا حيث الغزو الرّوسيّ لأوكرانيا وضمّ بعض الأجزاء منها؛ فروسيا تهدف إلى حماية أمنها القوميّ وتعزيزه؛ حيث انضمام أوكرانيا للحلف الأطلسي وتواجد قوات النّيتو (NATO) في المنطقة تعتبره تهديداً لأمنها القوميّ.

استعملت روسيا سلاح الغاز ضدّ أوروبا، وسلاح القمح الرّوسيّ والأوكرانيّ ضدّ بقيّة دول العالم؛ حيث سارعت أغلب دول العالم إلى البحث عن مصادر خارجيّة بديلة لتأمين احتياجاتها الطّاقويّة والغذائيّة بغرض حماية التّرتيبات الدّاخليّة الّتي تدفع إلى ضمان الرّفاهيّة كتعبير عن مفهوم الأمن القوميّ؛ حيث توالى الزّيارات الرّسميّة الأوروبيّة والأمريكيّة إلى الجزائر بغرض طلب مضاعفة صادراتها من الغاز إلى أوروبا لتغطية جزء من العجز الحاصل كبديل للغاز الرّوسيّ. ومن جانب آخر، تدخلت أطراف دوليّة وإقليميّة لفكّ الحصار الرّوسيّ المضروب على صادرات القمح الأوكراني لأنّ ذلك يعدّ تهديداً خطيراً للأمن الغذائيّ للعديد من دول العالم.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الأمن القوميّ بمفهومه الشّامل للعديد من الدّول لم يصبح في مآمن جرّاء ما يجري في الحرب الرّوسيّة الأوكرانيّة؛ فلاجوء أوكرانيا إلى دول إقليميّة وعالميّة لحماية حدودها وتحقيق أهدافها القوميّة، يمثّل من جانب آخر انتهاكا لأمنها القوميّ ولسيادتها السّياسيّة، وأما سقوطها فستكون له انعكاسات خطيرة على دول الجوار خاصّة من الناحيّة الديموغرافيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة ممّا يشكّل بالنتيجة تهديداً لأمنها القوميّ.

(1) أنظر: علاء عبد الحفيظ محمد عبد الجواد، المرجع السابق، ص 31.

كما يمثل التواجد الأجنبي للقوى العظمى في أية منطقة، في غالب الأحيان، تهديدا للأمن القومي لدول تلك المنطقة؛ وأبرز صور تلك التهديدات الخارجية، ما يشهده الأمن القومي العربي من تهديدات والتي تتجلى في "تنامي الدور الأمريكي في البلاد العربية والإسلامية [حيث] أصبح له حضوره الخاص إن لم يكن المهّد الأساسي للأمن القومي العربي تحت مظلة مراقبة مصادر الطاقة، حيث يعيش الإرهاب الذي يريد بدوره قطع الطريق أمام الشركات متعددة الجنسيات للنفط. ولكن الطرح الاستراتيجي هو الغالب على هذا التوجّه أحادي الخطّ بهدف زرع الفوضى وخلق الضعف لدى دول الجوار عن طريق تعاظم المخاطر وتنامي الأخطار التي تهدّد بدورها الأمن القومي الذي يبقى عرضة لهذه التدخلات والتقاطعات؛ كونه يبقى في هذه الحالة مصيدة أمام الحصول على أسعار رخيصة للنفط والغاز"¹.

كما يعدّ التواجد الإسرائيلي في المنطقة العربية وفي إفريقيا تهديدا صريحا للأمن القومي العربي والإفريقي؛ حيث يعمل الكيان الإسرائيلي على تفعيل أنشطته في المنطقة وتعزيز قدراته التوسّعية من خلال عزل الدول العربية وعلى رأسها مصر، نظرا لموقعها الاستراتيجي من جهة، ولخصائصها الاقتصادية من جهة ثانية، إلى جانب علاقاتها السياسية والتاريخية، وصولا إلى الجزائر كقوة عربية إفريقية واعدة، وذلك من خلال توثيق العلاقات المغربية الإسرائيلية حيث استأنفت المملكة المغربية سنة 2021 فتح أراضيها لقيادات الاحتلال الصهيوني الإسرائيلي لإرسال تهديداتهم للجزائر عبرها، وفي نفس السياق أتى تصريح أحد أعضاء الكنيست في السياق نفسه، إذ قال: "لو تجرأ تبون* على المغرب، فسوف يصبح حسابه مع إسرائيل... وإسرائيل لا تمزح"².

أما على الصعيد الإفريقي "تمارس إسرائيل سياسة الاحتواء عن طريق مدّ الالتفاف تجاه مياه الجنوب بمساندة الولايات المتحدة الأمريكية على طول الخط الذي يشمل كل من أوغندا، وروندا، وإثيوبيا، وإرتريا، والكونغو الديمقراطية، وكينيا، وتنزانيا، وجنوب السودان... علماً أنّ إسرائيل ترتبط بكثير من العلاقات بالدول الإفريقية التي تبلغ حوالي 42 [اثنين وأربعين] دولة، وذلك انطلاقاً من المجال العسكري إلى الصحة مروراً بالأمن والنشاط الإعلامي والثقافة"³، وشعورا منها بالتهديد الإسرائيلي للأمن القومي لدول المنطقة، قادت الدولة الجزائرية حراكاً دبلوماسياً كثيفاً ومناهضاً لقرار عضوية الكيان الصهيوني الإسرائيلي كعضو مراقب في الاتحاد الإفريقي.

وتجدر الإشارة إلى أنّه يجب إعادة النظر في مصادر تهديد الأمن القومي "من ناحيتين: مصادر التهديد الموجهة، أي التي يعمل الأطراف الآخرون على بنائها وتنفيذها. ومصادر التهديد غير الموجهة*؛ فاكشاف بديل

(1) أنظر: ميلود حاج عامر، المرجع السابق. ص388.

(*) يقصد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون الذي تولّى رئاسة الجمهورية إثر انتخابات رئاسية بتاريخ 2019/12/12.

(2) محمود الشربيني. (2021/09/08). "التهديدات الإسرائيلية للجزائر من الأراضي المغربية وصراع المحاور"، شبكة الميادين الإعلامية. تم الاسترداد من: <https://bitly.co/ChaX>، بتاريخ 2022/06/02.

(3) أنظر: ميلود حاج عامر، المرجع السابق. ص377.

(*) يبدو أن مؤشرات تنامي مصادر التهديد غير الموجهة تتزايد على حساب المصادر الموجهة دون أن تلغيتها على الأقل في الزمن المستقبلي المنظور.

للبترول على سبيل المثال قد يزعزع أمن دول الخليج تماما، دون أن يكون الاكتشاف العلمي في هذا المجال موجّهاً ضدّ هذه الدول تحديداً...ولابد من التفكير في مصادر التهديد المستقبلي سواء للدولة أو للنظم الدوليّة والإقليميّة...وتشكّل التكنولوجيا المصدر الأكثر ضرورة لمراقبته، حيث إيقاع التسارع المتزايد في التغيّر وهو ما يكشفه المنحنى السّوقي (Curve logistic)، ثمّ العجز عن التكيّف مع هذا التسارع ممّا يخلق فجوة بين البنية القائمة والبنية التي يفرضها التغيّر المتسارع كما حدث مع الفشل السّوفييتي..ومع النّجاح الصّيني"¹.

(1) أنظر: وليد عبد الحي، المرجع السابق. ص12.

المبحث الرابع: علاقة الأمن الفكري بالأمن القومي في المقاربات النظرية للأمن:

يتطلب التأصيل النظري لمفهوم الأمن الفكري وعلاقته بالأمن القومي إيجاد مسوّغ له في المقاربات الأمنية؛ الواقعية، الليبرالية، التقدمية، وفي البنائية؛ والتي أعطت عدة تفسيرات لمفهوم الأمن ووسّعت من إطاره.

المطلب الأول: علاقة الأمن الفكري بالأمن القومي في المقاربة الواقعية

قامت أفكار المدرسة السياسية الواقعية على أساس رؤيتا ميكافيلي وهوبز، وما وافقهما من آراء المفكرين الآخرين، حيث يرى هؤلاء في النزعة المصلحية الأنانية أمراً طبيعياً، وهو الأساس الذي يقوم عليه السلوك البشري سواء على مستوى الفرد أو المجتمع، ممّا ينعكس حتماً على سلوك الأنظمة السياسية في مواقفها وأنشطتها المختلفة، وما ينعكس أيضاً على سياساتها في علاقاتها مع محيطها الخارجي أو على تفاعلاتها مع بعضها.

ويرجع التباين في الأفكار وفي طريقة التفكير بين المجتمعات في المجال الأمني إلى عوامل تاريخية وثقافية وجيوسياسية. "ومن الطبيعي ألا تكون هناك مبادئ ولا أهداف ولا سياسات مشتركة للأمن بين الدول، لأن لكل دولة منها منظورها الخاص في هذا الشأن هي وحدها المسؤولة بشكل شخصي ومباشر عن صياغته نظرياً وتطبيقه عملياً ولو على حساب غيرها. وغلبت على رؤية المدرسة الواقعية للأمن تصوّرها له من منظور عسكري خالص، وربطها لتهديداته وشروطه ووسائل وأساليب تحقيقه وإدامته بالقدرات العسكرية على المستويين التكتيكي والاستراتيجي في النطاقين الداخلي والخارجي"¹.

كان الصراع فكرياً بامتياز إبان الحرب الباردة أين حدث الانقسام الدولي بين المعسكرين الشرقي والغربي؛ يمكن القول أنّ هذا الصراع كان على المستوى الاقتصادي بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي، وأيديولوجياً بين الفكر الشيوعي والفكر الليبرالي؛ فكل طرف كان يعمل على حماية أمنه الفكري تعزيزاً لأمنه القومي؛ الأمر الذي ساعد على ازدهار الفكر الواقعي الذي يركز على البعد الاستراتيجي، ويعدّ الدولة فاعلاً دولياً رئيسياً، إنّ لم يكن الوحيد، في ظل نظام دولي فوضوي (Anarchy) يفتقد إلى سلطة دولية مركزية تحكمه، وعليه فهي مسؤولة عن أمنها القومي: أي الأمن هو أمن الدولة (State Security)، وحماية مصالحها عن طريق الاستحواذ على القوة واستخدامها.

فوفقاً للنظرية الواقعية، إنّ هيبة الدولة تتجسّد في القوة العسكرية التي تتمثّل الدّرع القويّة والدّرع الحامي للوطن والجهاز الرّادع (Deterrence) لصدّ أيّ عدوان، "فالعلاقات الدولية محكومة بالتوازنات العسكرية، وكان خيار الحرب على الصّعيد التكتيكيّ أو الاستراتيجيّ ما يزال قائماً. وبذلك أقامت هذه المدرسة علاقة ترابط بين الأمن

(1) علي، عباس مراد، المرجع السابق. ص ص 20-21.

والقدرة العسكرية¹. وفي مجال التنظير، لا تُولي هذه المدرسة اهتماما كبيرا لمفهوم الأمن (Concept of Security) بقدر اهتمامها بالسياسات الأمنية (Security Policies)؛ "وانعكس ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء مجلس الأمن القومي الأمريكي National Security Council؛ ليلعب دور المنسق بين استراتيجيات الدولة. ومنذ ذلك الحين انتشر استخدام مفهوم الأمن القومي بمستوياته المختلفة حسب طبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية".

ويرى الواقعيون الجدد أن الدول تواجه معضلة* أمنية لا يمكن التخلص منها؛ لكون الحرب ترافق السياسة العالمية وهي ملازمة لها تاريخيا؛ وهذا ما أوضحه جون هارتز (John Hartz) حين اعتبر الحرب مفهوما بنيويا تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات، إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر، حيث "يرى كل من بوث (Booth) وويلر (Wheeler) بأن العضلات الأمنية تنشأ حين تحدث الاستعدادات العسكرية لدولة ما شعورا بعدم الاطمئنان، لا يمكن انتزاعه من تفكير دولة أخرى إزاء الحيرة فيما إذا كانت تلك الاستعدادات لأغراض دفاعية لا غير، أي لدعم أمنها في عالم غير مستقر، أم كانت لأغراض هجومية، أي لتغيير الوضع الراهن لمصلحتها"². فكل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية بينما إجراءات الآخرين فهي تشكل خطرا محتملا.

أما الانحراف الفكري الخطير والذي يؤدي إلى التطرف باستعمال القوة المفرطة دفاعا عن الأمن القومي، هو ما ذهب إليه الاتجاه الحديث للنظرية الواقعية والذي لم يتخلص من أفكار ميكافيلي الذي اشترط على الحاكم أن يلتزم بمجموعة قواعد للاحتفاظ بالسلطة، ومنها "الخداع الذي يعني الكذب أو نقض العهود والاتفاقيات التي تُعقد...والذي يؤدي أحيانا إلى الفوز بدولة أو مملكة...إلا أنه لن يأتي بالمجد مطلقا"³؛ فحسبه، الوعود التي تخالف مصالح دولته يجب الحنث بها والتنصل منها، ضاربا عرض الحائط مسألة الأخلاق التقليدية. كما "أن بقاء روما متوقف على بقاء الجيش الواجب إنقاذه مهما كان الثمن...ومن الخير أن يدفع المرء عن بلاده بأي طريق يستطيع...أما إذا لم يتم إنقاذ الجيش...فإن روما وحرّيتها معرضتان للضياع"⁴.

(1) علاء عبد الحفيظ محمد محمد عبد الجواد، المرجع السابق. ص 49.

(*) ظهر مصطلح المعضلة الأمنية لأول مرة في إطار الواقعية الجديدة، مشيرا إلى الوضع الذي تتخذه دولة ما لزيادة أمنها عبر تفعيل جملة من الإجراءات لذلك، مما يتسبب في ردة فعل لدى الدول الأخرى ما يؤدي في النهاية إلى تراجع أمن الطرفين، بحيث تكون الآليات العسكرية في حالة دفاع وهجوم على حد سواء، بمعنى آخر مجرد الشك في نية الدولة الأولى سيدفع الدولة الثانية إلى اعتبار ذلك كتهديد لها، وبالتالي، يشير المصطلح في الفكر الأمني التقليدي إلى سيادة ووحدة أراضي الدولة.

(2) جون بيليس، ستيف سميث، *عولمة السياسة العالمية*، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث دبي، 2004، ص 246. تم الاسترداد من: <https://bit.ly/3riwnxM> بتاريخ 2022-02-01.

(3) نيكولا ميكافيلي، *مطارحات ميكافيلي*. تعريب: خيري حماد، بيروت: منشورات دار الأفاق، ط3، 1982، ص747. تم الاسترداد من: <https://bit.ly/3Hu7nt3> بتاريخ 2022-02-01.

(4) المرجع نفسه، ص 748.

"سعى ميكافيلي إلى أن يجعل من انطباعاته عن فنّ البقاء علماً قائماً في حدّ ذاته... من خلال كتابه الأمير بصياغة مجموعة من الحكم التي تمكّن زعيما ما من الاحتفاظ بقبضته على السلطة... وفي السياسة الدولية، قال وزير الخارجية الأمريكي في عهد ريتشارد نيكسون، هنري كيسنجر والذي ينتمي إلى النظرية الواقعية، أن بقاء الدولة هو مسؤوليتها الأولى والقصوى، ولا يمكن المساومة عليها أو تعريضها للخطر[اه]... ويجب على الزعماء أن يدركوا بأنّ التصرفات الفردية ذات الصّفة اللاأخلاقية قد يتعيّن أن تسخّر للمصلحة الوطنية"¹. والأمر الملاحظ هنا هو أنّ أمن الأفراد والجماعات، ومسألة الهوية والقيم والمعتقدات، وباقي اللاماديات أو اللامحسوسات في المعادلة الأمنية لم تؤخذ بعين الاعتبار.

"فأهمّ المسلمات الأساسية في الفكر الواقعي: إنّ السياسة لا يمكن أن تحدّها الأخلاق كما يقول المثاليون بل العكس هو الصحيح. وبالتالي فالمبادئ الأخلاقية لا يمكن تطبيقها على العمل السياسي. ويقول ميكافيلي في هذا الخصوص أن الأخلاقية هي نتاج القوة. وقام جان بودان وتوماس هوبز على المستوى النظري بما قام به ميكافيلي على المستوى العملي وهو الفصل بين الأخلاق والسياسة"².

غير أنّه ومن خلال الحجّة التي قدّمها الواقعيون الجدد في طرحهم المتمثّل في تقديم الدولة كقيمة سياسية أعلى من المجتمع الدولي؛ فعلى غرار التقليديين، هم أيضا يعترضون على مجرد التفكير في انتهاج الأخلاق في معترك السياسة الدولية؛ كما يرفضون تقديم المجتمع الدولي على الدولة كقيمة سياسية عليا؛ وحجتهم في ذلك "أن لكلّ دولة قيمها ومعتقداتها الخاصة... وفكرة قيام مجتمع دولي لم تنضج بعد نظرا لغياب ثقافة واحدة مشتركة توحد بين مكّونات مثل هذا المجتمع... وغياب مؤسسات مشتركة أيضا... ويرى كار (E.H.Carr) أن ترويج القوى العظمى لمزايا التجارة العالمية الحرّة أو حقّ تقرير المصير للشعوب باعتبارها من الفضائل... ليست في حقيقة الأمر سوى أصداء لا شعورية للسياسة القومية... واستشكّلت هذه التسيبة الأخلاقية على الليبراليين حيث تساءلوا عن الحكم على تصرفات وأعمال زعماء الدول إذا كانت خاطئة... كممارسة التعذيب أو إنكار الحقوق المدنية"³.

كما يستوجب قيام المجتمع الدولي وجود سلطة عليا فوق سلطة الدولة، وحكومة عالمية، وثقافة توحد هذا المجتمع المهجين غير أن "ما تعتبره الثقافة الأوروبية تعذيبا للإنسان كختان الإناث، يعتبر طقسا خلاصيا في بعض الدول الأفريقية... كما أنّ الدول التامية تعتقد بأنّ إعطاء الحقوق المدنية الفردية هو على حساب المصلحة الجماعية العامة، وبالتالي هي تقوّض أسس التماسك الاجتماعي"⁴.

1 (جون بيليس، ستيف سميث، المرجع السابق. ص ص243-244.

2 (يوسف ناصيف حتي، النظرية في العلاقات الدولية. بيروت: دار الكتاب العربي، 1985، ص24. تم الاسترداد من موقع: <https://bit.ly/3gf6bhg>. بتاريخ 2022-02-01.

3 (جون بيليس، ستيف سميث، المرجع السابق. ص ص244-245.

4 (المرجع نفسه. ص245.

والشيء الملاحظ أنّ الواقعيين الجدد أولوا أهمية للقيم والمعتقدات والثقافة، واعتبروها مكوناً أساسياً لبنية الدولة التي مهمتها حفظ أمن مواطنيها ضمن حماية أمنها القومي؛ وبالتالي فالتسليم بأفضلية المجتمع الدولي الذي قال به الواقعيون التقليديون، حيث انعدام ثقافة توحد مجتمع هجين، هو بمثابة تنازل قسري من الدولة عن قيمها وهويتها وثقافتها ومعتقداتها لصالح بنية أخرى أكبر تذوب فيها؛ وهذا في حد ذاته اعتداء صريح على هوية المجتمع وعلى أمنه الفكري وعلى بقاء الدولة أيضاً.

كما تدعي الواقعية الجديدة، أو الواقعية البنيوية نسبة إلى بنية النظام الدولي، أن "الأمن القومي أو انعدامه، يتعلّق إلى حد كبير ببنية النظام الدولي... وينظر إلى البنية الفوضوية على أنّها متينة، ويفهم من ذلك بأنّ السياسات العالمية في المستقبل قد تتّصف بالعنف نفسه الذي اتّصفت به في الماضي"¹، وهي تقوم أيضاً على عدد من الفرضيات* الأساسية، يمكن الاعتماد عليها لتدعيم هذا البحث؛ والتي لها صلة مباشرة بكلّ ما يتعلّق بالأفكار والتفكير وعمل العقل البشري لتفادي النزاعات الداخلية والدولية؛ فالريبة والشك، وعدم اليقين في تقدير إمكانات وقدرات ونوايا الخصم، هي المحدّدات الأساسية للتصرّف بعدوانية تجاه باقي الدول ضدّ تهديد أمنها القومي؛ وعليه فهذه الحالات النفسية لصانع القرار، والإفراط في التّخوّف من الخصم لا يبرّر التّصرّف بعدوانية كردّ فعل؛ فهذا يعتبر خلل في التفكير؛ لأنّ الخصم إذا كان قد نجح في عملية التّضليل وإخفاء قوّته الحقيقية أو المفترضة، فذلك بالاستثمار في القوّة الناعمة والتي تعتمد على استعمال العقل البشري، واستغلال كلّ ما يتعلّق به من مخرجات فكرية، تساهم في تقويّة الجبهة الداخليّة التي تسند الأمن الخارجي، ومنه حماية وتعزيز الأمن القومي للدولة.

"ويجادل جون ميرشايمر (John Mearsheimer) بأنّ نهاية الحرب الباردة من شأنها أن ترجع بنا إلى السياسات التقليدية التي كانت تتسم بميزان قوى متعدّد الجوانب حيث كان التطرّف في النزعة القومية والتنافس الإثني يقودان إلى عدم استقرار وصراع واسع النطاق... وفترة الحرب الباردة، كانت فترة سلام واستقرار نتيجة لبنية القوى

(1) المرجع نفسه، ص 417.

* (تقوم الواقعية الجديدة على الفرضيات التالية:

- ✓ فوضويّة النظام الدولي: بمعنى غياب سلطة مركزية تضبط سلوكيّة الدولة، كما هو موجود في نظامها الداخلي.
- ✓ للحفاظ على سيادة الدولة وبقائها وتوسيع نطاقها لابد من بناء قوّة عسكرية هجومية ضاربة.
- ✓ الريبة والشك كمحدد أساسي في سلوكيّة الدولة تجاه نوايا باقي الدول، وبالتالي ضرورة الاستعداد واليقظة، فالريبة هي أمر متأصل في النظام الدولي.
- ✓ بقاء الدولة واستمراريّة وجودها وسيادتها هو أهم محدّد مؤثر على سلوكيات النظام الدولي.
- ✓ عدم اليقين في تقدير إمكانات وقدرات ونوايا الخصم، وهو ما يدفع الدول إلى التصرف بعدوانية.
- ✓ بناء الأمن القومي أو انعدامه، متعلّق إلى حد كبير ببنية النظام الدولي (لهذا تسمى هذه النظرية أيضاً بالواقعية البنيوية) وبنية الفوضويّة المتينة، وهذا ما يؤدي إلى انتماء السياسات العالمية في المستقبل بالصراع كما كان في الماضي.
- ✓ السياسات الدوليّة لا تتصف بالحروب المستمرة لكن هناك تنافس أمني شديد، يكون فيه احتمال قيام الحرب أمراً ممكناً ومتوقّعاً باستمرار.
- ✓ التعاون بين الدول أمر ممكن وقائم فعلاً، لكنه مقيد بمنطق التنافس الأمني المسيطر.

العالمية ثنائية الأقطاب التي كانت سائدة آنذاك... وبأنهيار هذا النظام ربما نعود إلى نوع من صراع القوى الكبرى الذي شكّل مأزقاً في العلاقات الدولية منذ القرن السابع عشر¹.

فاستناداً إلى ما ذهب إليه ميرشايمر؛ أولاً، خلال الحرب الباردة كان الصراع فكرياً وأيديولوجياً بين تيارين كبيرين مهيمنين ثقافياً واقتصادياً وعسكرياً؛ كلٌّ منهما يقف على طرف من معادلة الهيمنة العالمية، في محاولة للتأثير فكرياً على الآخر بغرض الاحتواء وتحاشي الصدام؛ فكانت السيطرة لبييراليتية غربية على حساب الشيوعية التي سقطت لتفتح المجال أمام تنافس دولي من نوع آخر.

أما النزاعات القومية والإثنية التي تحدّث عنها ميرشايمر، فهي مبنية أساساً على الاختلاف في الأفكار والثقافات؛ وهذا ما تفسّره "نظرية صراع الثقافات" التي طورها العالم الأمريكي ثورتن سيلين (Thorten Selene) حيث ركّز على تحليل الجريمة من خلال الصراع الثقافي الحاصل من تضارب قواعد السلوك الثقافي في المجتمع، حيث يتنازع الفرد ثقافتان متضاربتان، لكلٍّ منهما نمط قواعد مختلف عن الأخرى ومخالف لها، وهو يتعرّز من خلال عدم اتفاق قيم ومبادئ ومعتقدات هاتين الثقافتين، وهذا ما يسمّى بالصراع الثقافي داخل المجتمع، وقد يأخذ شكلاً داخلياً وخارجياً. وهذا الصراع ناتج عن التغيّر الاجتماعي السريع وعن تدخّل عناصر ثقافية من خلال التمازج الثقافي داخل الثقافة المستقبلة ولم تقبل بالنظام الثقافي العام في المجتمع².

تقوم النزاعات القومية والإثنية، عادة، بسبب غياب ثقافة التسامح والتعايش؛ وانعدام الحوار الهادئ ورفض الرأي المخالف؛ ومحاولة حرمان الآخر من حقّه في ممارسة عاداته وتقاليده؛ الأمر الذي يزيد من التّخوّفات المتقابلة، والتّهديدات المتبادلة سواء في وجود طرف ما وبقائه، أو لطموحاته في التّوسع على حساب غيره؛ تلك هي أبرز أسباب الانحراف الفكري الذي يهدّد الأمن الفكري ويهدم مقوماته؛ بمعنى: أنّ ذلك الانحراف الذي نشأ على مستوى الفكر، سيتطوّر ويتحوّل إلى غلوّ وتطرّف عملي على أرض الواقع، فيشكّل تهديداً لأمن المجتمع داخلياً، وقد يصل مدى تلك التّهديدات ويتعدّها إلى باقي مكونات المجتمع الدولي، ويشكّل تهديداً لأمنها القومي.

المطلب الثاني: علاقة الأمن الفكري بالأمن القومي في المقاربة الليبرالية

تبنت النظرية الليبرالية اقتراباً جديداً يرى أنصاره أنّ مصدر التّهديدات الأمنية المعاصرة ينبع أساساً من الدّاخل؛ كشرعية النظم السياسية، والتّخب الحاكمة، والمشاكل المتعلقة بشرعية الدولة. كما يرون أنّ سلوك النّظام الحاكم ذاته قد يمثّل تهديداً أمنياً أساسياً إذا انتهك حقوق الإنسان، وبنى سياسته على التّفرة العنصرية أو العرقية بين المواطنين. "فإدارة كلينتون من جانبها تبنت مبدأ توسيع مفهوم الأمن القومي والمستوحى من نظرية السلام الديمقراطي،

1 (الواليد، أبوجنية، دور البراديم المعرفي الواقعي في تحليل السياسة الدولية: قراءة في الأفكار النظرية والأدوار السياسية. الأردن: عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2020، ص76، تم الاسترداد من: <https://bityl.co/EONk>، بتاريخ 2022/09/14.

2 (حسن، عبد الله الدعج، المرجع السابق. ص17.

وذلك بغرض توسيع المجتمع الدولي للديمقراطيات، وأكد كلينتون صراحة أن هذه الاستراتيجية تخدم المصالح الأمريكية لأن الديمقراطية نادرة ما تتحارب فيما بينها؛

« The Clinton administration, for its part, inspired by the democratic peace theory, adopted the doctrine of “enlargement,” designed to enlarge the world’s community of market democracies. Clinton explicitly asserted that this strategy serves U.S. interests because democracies rarely wage war on one another. »¹

غير أن هذا "التوجه الليبرالي الجديد لم يلق استحساناً كبيراً من أنصار التهج الليبرالي الهجومي، الذي يدعو إلى استخدام كبير للقوة لتشجيع تغيير النظام وإرساء الديمقراطية؛ لأن النظام الدولي أصبح مطمئناً للغاية بالنسبة للأمن الأمريكي، وبخاصة بعد انخيار القوة السوفيتية وغياب أي قوة عظمى مستعدة وقادرة على أن تشكل تهديداً للولايات المتحدة؛ فمن جهة سمح لها الانخفاض المذهل في مستوى التهديد الخارجي بدعم خياراتها الليبرالية بأريحية، ومن جهة أخرى لم يبق لديها حافز قوي بما يكفي للقيام بذلك، على الأقل فيما يتعلق باستخدام القوة؛

« With the collapse of Soviet power and the absence of any major power both willing and able to threaten the United States, the international system became very benign for U.S. security. On the one hand, the dramatic decline in the level of external threat allowed the United States the luxury to advance its liberal preferences, but on the other hand, with the disappearance of the main threat to its security, the United States did not have a strong enough incentive to do so—at least with regard to the use of force. The offensive liberal approach, which calls for a major resort to force to promote regime change and democratization, could not have much of an appeal under these benign circumstances »²

ويرى مايكل دويل (Michael Doyle) وهو أحد أبرز رواد المذهب الدولي الليبرالي الجديد في تفسيره للأمن الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة، أن "الدول الليبرالية أوجدت سلاماً منفصلاً عن السلام العالمي، كونها لا تحارب بعضها البعض، كما يؤكد أن التمثيل الديمقراطي والالتزام بالإيديولوجي بحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود الوطنية يفسر اتجاهات الميل إلى السلام التي تتميز بها الدول الديمقراطية، وغياها يساعد على سيادة منطق القوة"³؛

1) Benjamin Miller, "The Concept of Security: Should it be Redefined ?", The journal of Strategic Studies, Vol. 24, No. 2, June 2001, p : 42.

2) Ibid. p: 44.

3) لخميسي شيببي (2018/07/17)، "قراءة في الاتجاهات الليبرالية في تحليل الأمن الدولي"، الموسوعة الجزائرية للدراسات الاستراتيجية والسياسية. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/EOOb>، بتاريخ 2022/09/14. وانظر أيضاً:

Jonathan Martineau, « Théorie de la paix démocratique », dans academia.edu. (page7), sur : <https://bityl.co/E8Zy>.

Visité le 01/09/2022.

وهذا على عكس ما قال به كار(Carr) الذي يرى أنّ الأمن الدولي لا يتحقق من خلال ترويج مزايا التجارة العالمية الحرة والحكومة العالمية.

فهذا الطرح الذي عبّر عنه الليبراليون الجدد بمفهوم السلام الديمقراطي(democratic peace) الذي يعني السلام الدائم عند إيمانويل كانط (Emmanuel Kant)؛ هي الحجة التي يستندون إليها للاعتداء على أمن واستقرار دول العالم الثالث خاصة، بدعوى نشر الديمقراطية القائمة على المشاركة السياسية والمساواة المطلقة والتعددية الحزبية؛ وبدعوى حقوق الانسان وحماية الأقليات؛ ويتجسد ذلك عن طريق دعم الصراعات الداخلية وتأجيجها أحيانا من خلال إثارة التفرقات العرقية والإثنية، وقلب الأنظمة الدكتاتورية بدعوى الحرية والانعتاق؛ بالإضافة إلى دعم الدول للتحوّل إلى الليبرالية القائمة على الحرية الفردية المطلقة، حيث "افتراض فوكوياما أنّ أحد محرّكات التاريخ هو الاقتصاد الرأسمالي المعوّم، كما افترض أنّ دول نهاية التاريخ سوف تنعم بالسلام والاستقرار"¹.

وصرّح الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون مرحّبا بجذب دول أوروبا الشرقية إلى الاتحاد الأوروبي عام 1994 بحجة السلام الديمقراطي الذي يزعم مفكره "أن الحرب نادرة أو لا وجود لها بين الدول الليبرالية، حتى في ظل تعارض المصالح... فهي تحلّ مشاكلها عن طريق المفاوضات والتحكيم والوساطة والتوفيق... وكذا القيود المؤسسية المشتركة دون التهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلاً... ويرى دويل أنّ إحدى فوائد الديمقراطية هي أنّ الخلافات تعالج قبل وقت طويل من أن تصبح منازعات تخرج إلى الساحة العامة"².

ويعدّ هذا السلوك تجاه الدول المستهدفة، اختراقا صارخا للأمن الفكري لتلك المجتمعات؛ فهو يفرض نمطا معيّنا من التفكير السياسي والاقتصادي عنوة، ولو باستعمال القوة؛ الأمر الذي يمسّ بالأمن القومي لتلك الدول الصغرى؛ وإذا لم تسفر التجارب الديمقراطية في دول العالم الثالث عن النتائج التي تخدم مصالح العالم الليبرالي، يصبح دعم الدكتاتورية والسكوت على الانقلابات العسكرية* وتأييدها أحيانا، هو السبيل لبلوغ أهدافها وتحقيق مصالحها القومية.

عرفت الديمقراطيات الحديثة صورا مختلفة من التناقضات عبر محطات تاريخية مختلفة؛ فعلى سبيل المثال، دعمت الولايات المتحدة الأمريكية انقلاب 19 جوان 1965 في الجزائر³، ورفض العالم الغربي الديمقراطية التي جاءت

(*) على عكس ما افترضه فوكوياما، عصفت الأزمة المالية العالمية التي بدأت في الولايات المتحدة عام 2008 بالديمقراطية الليبرالية وبالاقتصاد الرأسمالي الحر، ولولا تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني-وهذا ضدّ الفكر الليبرالي- لسقط العديد من الأنظمة في الدول الغربية بسبب تلك الأزمة.

(1) يحيى سعيد قاعود، المرجع السابق. ص 241.

(2) لخميسي شبيبي، المرجع السابق.

(*) منذ حصول كلّ دول أفريقيا على استقلالها حدث أكثر من 187 انقلابا عسكريا؛ 100 منها حدثت ما بين عام 1966 حتى عام 1977، وعادت موجة الانقلابات في الآونة الأخيرة بدءا بانقلاب 3 جويلية 2013 في مصر، وصولا إلى انقلاب يناير 2022 ببوركينا فاسو.

(3) انظر: حميد عبد القادر (2011-01-12)، "بن بلة كان مصدر قلق للأمريكيين"، جزييرس محرك بحث إخباري. تم الاسترداد من:

https://bit.ly/3HHrkN8، بتاريخ 2022-02-11.

بحماس على رأس الحكومة بدولة فلسطين المحتلة، وسكت عن انقلاب 3 جويلية 2013 في مصر، كما سكت أيضا عن باقي الانقلابات المتتالية في كل من مالي، السودان 2021، بوركينا فاسو 2022¹، وغينيا بيساو، وما جرى في تونس من تجميد للبرلمان المنتخب، وإقالة الحكومة وحلّ المجلس الأعلى للقضاء، وتفرد الرئيس بصلاحيات السلطات الثلاث²، وغيرها من المواقف الغريبة المتناقضة مع الفكر الليبرالي.

كما تتجلى تناقضات الفكر الليبرالي أيضا، في بعض المواقف على غرار ما صرّح به جون فوستر دالاس (John Foster Dulles) ممثل إدارة الرئيس أيزنهاور (Eisenhower) في مواجهة وعرقلة خطة السيناتور كينيدي (Kennedy) الداعمة للثورة الجزائرية (1954)، حيث قال دالاس: "أنّ الإدارة الأمريكية تتعاطف مع الشعوب المستعمرة وأنه يدرك مدى صعوبة المسألة الجزائرية، معبرا بأنه لا توجد قيادة وطنية لتمثيل الجزائريين، وبذلك أنكر دالاس وجود جبهة التحرير الوطني كقيادة وطنية تمثل الثورة والشعب الجزائري"³.

ومن جملة الانتقادات التي وجهت للفكر الليبرالي، ما ذهب إليه عالم الاجتماع مايكل مان (Michael Mann) الذي أعطى عدّة أمثلة حول تناقضات نظرية السلام الديمقراطي (TPD : théorie de la paix démocratique) التي وقع فيها الليبراليون؛ على غرار الجرائم ضدّ الإنسانية التي ارتكبتها الديمقراطيات الحديثة؛ منها المجازر التي ارتكبتها القوات الأمريكية ضدّ الهنود الحمر، والتطهير العرقي في البوسنة، ورغم أن كلا الطرفين كانا مؤطّرين ديمقراطيا غير أنّ ذلك لم يمنع وقوع المجازر، وهذا هو أحد الجوانب المظلمة للديمقراطية؛

« Le sociologue Michael Mann a également formulé une critique importante de la TPD...Pour lui, la TPD occulte le fait que certaines démocraties soient à la source des ethnocides et génocides modernes. Mentionnant entre autres le génocide des Amérindiens par les colons américains et la guerre de Bosnie, Mann remarque lorsque la démocratie 'organique' associe nation et ethnie, cela peut porter au nettoyage ethnique. De plus, dans le contexte nord-américain les colons et les Amérindiens étaient tous deux organisés démocratiquement, tout comme les différents belligérants en Bosnie. Cela n'a pas empêché les massacres. C'est là l'un des côtés sombres de la démocratie »⁴

(1) انظر: محمد صالح عمر (2022-01-25)، "انقلاب جديد في أفريقيا.. ما الذي يجري في بوركينا فاسو؟"، موقع الجزيرة الإخبارية. تم الاسترجاع من: <https://bit.ly/34u2l1H>، بتاريخ 2022-02-11.

(2) انظر: آدم يوسف، بسمة بركات (2021-12-14)، "قرارات قيس سعيد: تكريس للانفراد بالسلطة"، العربي الجديد. تم الاسترجاع من: <https://bit.ly/362R2O5>، بتاريخ 2022-02-11.

(3) معمر العايب (2018-06-30)، "الدعم الأمريكي للسياسة الفرنسية في الجزائر خلال الفترة 1954-1958"، حوليات التاريخ والجغرافيا، المجلد 7 العدد 1، (مدى الصفحات 43-59)، ص 47، تم الاسترداد من: <https://bit.ly/co/DI1R>، بتاريخ 2022-02-11.

(4) Jonathan Martineau, op.cit. (page7).

لم يقبل الغرب الأوروبي المسيحي بتواجد دولة ذات أغلبية مسلمة داخل كيانه ممثلة في جمهورية البوسنة، وحفاظا على أمنه الهوياتي والثقافي والفكري، سكت عما تعرّض له الأمن القومي لتلك الدولة التي كانت مهددة في وجودها قبل حدودها؛ حيث تعرّض شعبها لتصفية عرقية منهجة* أجبرته على إرسال نداء استغاثة إلى الشعوب الإسلامية، وإلى كلّ أحرار العالم لتخليصهم من الاعتداءات الصربية المدعومة فكريًا من الغرب ودينيا من طرف "فساوسة الكنائس الصربية الذين كانوا يلقنون الأطفال والشباب أن الذبح فرض إلهي وفاء للذين عذبهم الأتراك العثمانيون وانتقاما لهم"¹، ومن قبل الكنيسة الأرثوذكسية عموما.

لم يتدخل الغرب الليبرالي لإنهاء العدوان الصربي² إلا بعدما تمكّن الجيش البوسني من استعادة كثير من الأراضي البوسنية، واقترب من السيطرة على عاصمة صرب البوسنة (بنيلوكا)؛ حينذاك استعجلت الولايات المتحدة الأمريكية بدعوة أطراف النزاع لتوقيع اتفاقية دايتون (Dayton Convention) للسلام لتقسيم البوسنة وإضعاف النفوذ السياسي لدى المسلمين³.

ويمثّل التناقض في الفكر السياسي الغربي عموما، تهديدا للأمن الفكري لدى الأفراد والمجتمعات؛ فيعيشون في تيه فكري وتناقض كبير في عالم المفاهيم والأفكار المهيمنة؛ حيث يتنازع الفرد فكرياً مفهوم الديمقراطية والذي هو نقيض الدكتاتورية؛ فلكلّ منها قواعدها وآلياتها التي تختلف عن بعضها البعض، من خلال عدم اتفاق القيم والمبادئ التي تقوم عليها هاتين الاليتين السياسيتين للحكم، وهذا ما يسمّى بالصراع الفكري داخل المجتمع الواحد، وقد يأخذ شكلا داخلياً وخارجياً. وهذا الصراع ناتج عن انعدام الأخلاق لدى حاملَي الفكر الليبرالي الذين لم يتخلّصوا هم بدورهم من آثار الميكيفيلية القائمة على فكرة الغاية تبرّر الوسيلة؛ فهذا الصراع الفكري يهدّد الأمن الفكري والذي هو بدوره يعدّ تهديدا مباشرا للأمن القومي.

(*) لقد تعرّض مسلمي البوسنة لحرب إبادة حيث يوجد العديد من المراسلات والتقارير العسكرية المتبادلة بين قيادات الجيش اليوغوسلافي وعصابات الشتيك التي تثبت النية المبيتة للتطهير العرقي للمسلمين، منها؛ تعليمات القيادة التي تتضمن إنشاء يوغوسلافيا وفي داخلها صربيا الكبرى والنقيّة عنصريا، وتنظيف جميع أراضي الدولة من كلّ الأقليات الوطنية والعناصر غير الوطنية؛ ومن الأمثلة على التقارير الصادرة من الوحدات إلى قيادة الأركان ما نصّه: تم إنجاز الحملة ضدّ المسلمين البوسنيين... ودمرت كلّ الممتلكات ما عدا المواشي والحبوب لضمان إطعام الوحدات التي بقيت في المنطقة للتنظيف والتفتيش... وخلال العمليات تمت إبادة كاملة للسكان المسلمين من جميع الأجناس والأعمار... حوالي 1200 مسلم من المحاربين و8000 آخرين من النساء وكبار السن والأطفال قتلوا.

للمزيد من التفاصيل، انظر: فؤاد عبد السلام الفارسي، البوسنة والهرسك: قصة شعب مسلم يواجه العدوان. جدة: دار الاعتصام، ط3، 1994. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/Eg9m>، بتاريخ 2022/09/23.

1 (محمد عبد المنعم، البوسنة والهرسك: الحرب الصليبية الجديدة ضدّ المسلمين. المكتبة المكيّة، ط1، 1992، ص 19. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/EgA0>، بتاريخ 2022/09/22.

2 (راجع في هذا الباب: دافيد ريف، مجزرة البوسنة وتخاذل الغرب. ترجمة: عبد السلام رضوان ومحمد الصاوي، الكويت: مؤسسة الشارع العربي، ط1، 1995. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/EgAA>، بتاريخ 2022/09/22.

3 (عمّار إسماعيل (2016/10/27)، "كلّ ما يجب أن نعرفه عن اتفاق دايتون للسلام"، تبيان. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/EOZI>، بتاريخ 2022/09/14.

وتماشيا مع الفكر الليبرالي الجديد الذي يلغي حق الفقراء في العيش الكريم ويحملهم مسؤولية فقرهم، على حد تعبير رئيسة وزراء بريطانيا الراحلة مارجريت تاتشر (Margaret Thatcher)*، وعلى هذا الأساس "فرضت العولمة من خلال سياسات الشركات متعددة الجنسيات على الدولة، خاصة في العالم الثالث، أن تكيّف سياساتها وفق معطيات ما بعد الحرب الباردة؛ بتفكيك نفسها، وتسليم مهامها ووظائفها للشركات الدولية العملاقة، أو المؤسسات الدولية الناطقة باسمها، وعليها واجب إقناع مواطنيها والترويج لهذه المهمة لأنها تحفظ المصلحة العامة"¹.

تعدّ العولمة بشقيها الاقتصادي والثقافي في الفكر الليبرالي الجديد مساسا بسيادة الدولة؛ لأنها تقايض أمن الدولة وسيادتها بالمصالح العامة في ظلّ الاقتصاد الرأسمالي العالمي؛ خاصة إذا علمنا أن الغزو الثقافي والفكري تبقى آثاره عبر أجيال متتالية داخل المجتمع، وهذا التهديد للأمن الفكري يكون مستمرا وتبقى آثاره شاحصة بين مكونات المجتمع، على عكس الغزو العسكري الذي ينتهي بخروج القوات العسكرية للمستعمر؛ وعليه، يمكن القول أن العولمة الثقافية أو الفكرية هي خطر يهدّد الأمن القومي للدول من خلال مساسها أو تهديدها لأمنها الفكري.

من جهة أخرى، إن ما يعزّز هيمنة الفكر الأمريكي، هو "تأثير الرأي العام الأمريكي بمراكز الدراسات والأبحاث الفكرية التابعة للمحافظين الجدد، والتي ينتمي إليها كل من فوكوياما وهانتغتون، قد أثّرت وبشكل كبير على صناعة القرار السياسي الأمريكي... فصانع القرار السياسي والعسكري الأمريكي ينفرد عن غيره من المنافسين باعتماده على مراكز البحث (Think Tanks)"²؛ وهذه المراكز تعمل على هندسة طريقة التفكير السياسي والاقتصادي لدى النخب في العديد من دول العالم خاصة الصغرى منها والسائرة في طريق النمو، ويحاول المفكرون والباحثون في تلك المراكز التسويق لمختلف الأفكار التي تخدم المصالح القومية الأمريكية على حساب الأمن القومي لتلك الدول.

وظهر زيغ الليبرالية الأمريكية وتناقضاتها حيث تجلّى ذلك في إجهازها على العقل العراقي ليفسح المجال أمام الإمبراطورية الأمريكية لتنفيذ مشروعها الاستعماري وتحقيق مصالحها القومية؛ فمنذ بدء احتلالها للعراق سنة 2003، شرعت في محاربة العقل العراقي الذي هو أساس العملية التنموية.

(*) ورد في كتاب "بعيدا عن اليسار واليمين" (Beyond Left and Right: The Future of Radical Politics)، لمؤلفه أنطوني جينز (Anthony Giddens)، في الصفحة 39: أن مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا الراحلة والمتحدثة باسم الليبرالية الجديدة تقول: "مهمتنا بلوغ المجد في سياق اللامساواة، وأن نرى كيف أن المواهب والقدرات تجد متفهما وتعبيرا لها من أجل فائدة الجميع. لا تعباً بالمتخلفين في ماراثون المنافسة. الناس غير متساوين بالطبيعة، وهذا خير. لا فضل للضعفاء ذوي الحظ السيء في التعليم، ومن ثم فإن ما يصيبهم يستحقونه لأن الخطأ خطأهم وليس خطأ المجتمع". انظر: يوسف عبد الله محمود (2017-01-20) "هؤلاء هم الليبراليون الجدد"، صحيفة الرأي. تم الاسترداد من: <https://bit.ly/3svVnAZ>. بتاريخ 2022-02-11.

1 (راضية زهوات، "سيادة الدولة الليبرالية الجديدة في سياق العولمة"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية. المجلد 3، العدد 1، (مدى الصفحات: 310-322)، 2018/06، ص 316. تم الاسترداد من موقع: <https://bit.ly/33e5xO4>، بتاريخ 2022-02-11.

2 (يحيى سعيد قاعود، المرجع السابق. ص 12.

عمل الاحتلال الأمريكي وشركاؤه على الترويج للمخدرات خاصة في الأوساط الشبائية، حيث "تدل ظاهرة تفشي المخدرات بين الشباب العراقي في زمن الاحتلال دلالة واضحة على المقاصد الآتمة للاحتلال، والرامية إلى تدمير قدرات الشباب العراقي وإشغالهم على الدوام عن العمل المنتج أو أعمال المقاومة كجزء من مخطط التنشئة الرامي لنشر ثقافة الاستسلام والخضوع بين العراقيين"¹.

وحاربت أيضا "العقل العراقي المتمثل في النخب العلمية من العلماء وأساتذة الجامعات والأطباء والتخصصات النادرة الأخرى... حيث الأرقام المعلنة عن العلماء والأساتذة الذين تم اغتيالهم، والذين أجبروا على الرحيل والهجرة تبدو مفزعة... كما تم الكشف [وقتها] عن وجود 500 اسم من علماء العراق في قائمة الاغتيالات الإسرائيلية... والسناتور الأمريكي جوزف بايدن * [Joseph Robinette Biden] الذي اقترح مشروع قانون يسعى لحرمان العراق من الكوادر الفنية والهندسية الضرورية لاستمرار برنامجه في إنتاج أسلحة الدمار الشامل... وصادق مجلس الشيوخ على قانون خاص لمنح العلماء العراقيين بطاقة الهجرة الخضراء... للقضاء على المشروع الوطني العراقي، الذي سعى إلى تسخير العلم بهدف الحفاظ على الأمن القومي... ويتيح الفرصة للاعتماد على النفس وعدم التبعية للغرب، ولأنه يتعارض مع مصلحة إسرائيل، فكان من الضروري العمل على إنجائه حتى لا يخرج عن المنظومة التي رسمتها الإمبراطورية الأمريكية لمشروعها الاستعماري والذي تدعم به حليفها إسرائيل"².

وظهرت نظرية صدام الحضارات (Clash of civilizations) لصاحبها صموئيل هنتنغتون (Samuel Huntington) التي تركز على القيم المختلفة بين الحضارات، أي الأمن الفكري للأمم؛ حيث يطرح في كتابه (صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي) "نزاع الحاضر والمستقبل في السياسة العالمية، من خلال الحضارات التي تشكل الصراعات في عالم ما بعد الحرب الباردة، معلنا عن نهاية الأيديولوجيا، والصدام الحضاري هو المحرك الجديد للتاريخ البشري"³؛ يشرح هنتنغتون في نظريته أن تطور العلاقات الدولية مستقبلا سيولد صداما للحضارات: "تنافس دول من حضارات مختلفة على القوة العسكرية والاقتصادية النسبية، وتتصارع على السيطرة على المؤسسات الدولية... وتنافس على ترويج قيمها الدينية والسياسية الخاصة"⁴.

فمن خلال ما جاء به هنتنغتون، يمكن القول أنه يدعي أن الأمن القومي للدول هو مهدد بسبب عمل الفاعلين في السياسة العالمية على تعزيز الأمن الفكري والحضاري من خلال الترويج للقيم الدينية والسياسية، غير الظاهرة الصحية كوفيد 19 أظهرت جانبا مهماً من تعاون الحضارات وتضامنها وليس صدامها؛ فالصين قدمت

(1) حازم العقيد، المرجع السابق. ص 109.

(*) جو بايدن (Joe Biden) هو الرئيس السادس والأربعون للولايات المتحدة الأمريكية منذ 20 يناير 2021.

(2) انظر: حازم العقيد، المرجع السابق. ص 115-116.

(3) يحيى سعيد قاعود، المرجع السابق. ص 13.

(4) حسن عبد الله الدعج، المرجع السابق. ص 23.

مساعداً كبيرة لعديد دول العالم من حضارات مختلفة؛ قدّمت مساعدات للدول الأوروبية المسيحية على غرار ما قدّمته للدول الإسلامية، كما ساهمت كل دول العالم، صغيرها وكبيرها، في دعم منظمة الصحة العالمية بغرض تطوير الوباء الذي أصاب البشرية جمعاء؛ وعليه يمكن القول أنّ التعاون والتكافل والتضامن الحضاري والدولي هو الحرك الجديد للتاريخ البشري وليس الصدام الحضاري؛ فعدم الاعتداء على الأمن الفكري للمجتمعات والذي يتميز من دولة لأخرى، هو الضامن الرئيس لحماية أمنها القومي.

ومن جانب آخر، ينحاز هنتنغتون بقوله نهاية الأيديولوجيا صراحة لفكر وأيديولوجية صانع القرار الأمريكي؛ وفي مواطن أخرى يدّعي أنّ الحدود الإسلامية هي حدود دموية ويستشهد بعدد من الأمثلة؛ في محاولة منه لإلصاق التطرف والإرهاب بالحضارة الإسلامية؛ غاصّاً الطّرف عن الحرين العالميتين التي دارت رحاها بين أطراف من نفس الديانة والأيديولوجيا تقريباً.

وبجادل فرانسيس فوكوياما عن كونية الليبرالية؛ فبرغم اتّفاقه مع الهنتنغتونين والليبراليين الجدد في تقسيم دول العالم إلى ضعيفة وفاشلة، وكذا وسائل نقل الثقافة والقيم الليبرالية إليها واستخدام القوة لنزع السيادة عنها، بالإضافة إلى الحرب الاستباقية* لصدّ التهديدات الإرهابية؛ فهو يخالفهم في أصالة الليبرالية كثقافة محدّدة ومحدودة بجزء من العالم الغربي، حيث تواجه صداماً حضارياً حتمياً مع باقي الثقافات؛ ويدافع فوكوياما عن كونية الليبرالية لأنها هزمت باقي الأيديولوجيات المنافسة وآخرها الشيوعية في نهاية الحرب الباردة، وأنّ كلّ الحضارات تطمح لبلوغ الليبرالية التي يعتبرها الصورة النهائية لنظام الحكم البشري؛ وذلك بقوله "أنّ الفكر الديمقراطي الليبرالي يشكّل أفضل النظم السياسية، وأنّ هذا النظام شكّل نقطة النهاية في التطور الأيديولوجي للإنسانية، معلنا عن نهاية التاريخ، ونهاية الأيديولوجيا"¹؛ ويرى فوكوياما أنّ قيام الحرب بين الدول الديمقراطية الليبرالية هو احتمال ضئيل، لأنها تحلّ مشاكلها بالطرق السلمية.

وبدوره هو الآخر، يربط فوكوياما حماية الأمن القومي للدول باعتناقها للفكر الديمقراطي الليبرالي، والتخلّي كلية عن أيديولوجيتها السياسية وعن فكرها الاقتصادي؛ فهناك أمثلة عديدة عن زيغ وبطلان هذه الفكرة؛ منها الصعود الاقتصادي لدول شمولية غير ديمقراطية: كالصين التي أصبحت قوة اقتصادية عالمية، وروسيا أيضاً التي توسّع

(*) يُرجع بعض الملاحظين أسباب الحرب الروسية الأوكرانية إلى الخلاف الكاثوليكي الأرثوذكسي حول مناطق النفوذ في منطقة القوقاز والبلقان: أشار الرئيس الصربي ألكسندر فوتشيتش إلى أن 85% من سكان بلاده سيدعمون روسيا دائماً، مهما حدث، وللعلم فإن معظم سكان صربيا هم من أتباع الكنيسة الأرثوذكسية الصربية، وأن المسيحية الأرثوذكسية الشرقية تسود في معظم أنحاء صربيا، وليس من قبيل المصادفة أن اثنين من حراس الكاثوليكية الرومانية، فرنسا وبولندا، وألمانيا البروتستانتية، يقفون في حواجز التناقص على أوكرانيا، ولعل من بين أسباب عقوبات الغرب ضدّ روسيا، هي مخاوف المانويين (Manichaeism) من أن القرون الخمسة من سيطرتهم على العالم تقترب من نهايتها. الصراع في أوكرانيا يقرع ناقوس الموت للهيمنة الغربية، حيث أصبح السيف والكتاب المقدس قابلين للتبادل هذه أوقات بالغة الأهمية في تاريخ المسيحية. ولتفاصيل أكثر، أنظر: بهادرا كومار، المرجع السابق.

(*) قام جورج بوش الابن (George W. Bush) بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بالتدخل العسكري في أفغانستان والعراق سنة 2003 كحرب استباقية على الإرهاب.

(1) يحيى سعيد قاعود، المرجع السابق. ص 13.

نطاق أمنها القومي إلى الشرق الأوسط من خلال قواعدها العسكرية في سوريا وتواجدها العسكري في إفريقيا، إلى جانب كوريا الشمالية قلعة الشمولية في العالم والتي أصبحت تحدّد باستعمال قوتها النووية لحماية أمنها القومي.

المطلب الثالث: علاقة الأمن الفكري بالأمن القومي في المقاربات النقدية:

تأسّس الاتجاه النقدي في الدراسات الأمنية بناءً على القاعدة الفلسفية النقدية، مكوّنًا من ثلاث مدارس متميّزة؛ مدرستي أبريستويث (Aberystwyth) وكوبنهاغن (Copenhagen) اللتان تطوّرتا عبر اجتهادات خبراء استراتيجيين وأمنيين ومختصّين في العلاقات الدولية، من خلال دراسات وبرامج بحثية في السلام الدولي، أمّا مدرسة باريس (Paris) فزيادة على خبراء العلاقات الدولية والأمن الداخلي، اعتمدت على خبراء في القانون وعلم الإجرام وعلم الاجتماع السياسي، بالإضافة إلى مدرسة فرانكفورت (Frankfurt) للدراسات النقدية؛

أولاً: مدرسة باريس النقدية للأمن:

استلهمت مدرسة باريس أفكارها من اجتهادات بورديو Pierre Bourdieu وعلماء اجتماع آخرين وأفكار فوكو Michel Foucault، ويعتبر بيغو Didier Bigo أبرز باحثيها؛ حيث ترى بأنّ المشكلة في كيفية فهم وتعريف الأمن؛ فهي لا ترى في اللاأمن خطراً وتهديداً للأمن، داعية إلى "معالجة الأمن كتقنية الحكومة (Technique of Government)، أي ممارسة الرقابة والضبط الاجتماعي باستعمال أوّلاً التكنولوجيا، مثل: كاميرات المراقبة، وأجهزة تحديد الهوية، والفحص القبلي، والمراقبة عن مسافة... الخ، وثانياً: شبكة مهنيي الأمن (Security Professionals)، وهم الخبراء في مجال الأمن الداخلي والخارجي، مثل: الجنود، والشرطة، والدرك، والجمارك، وحراس السجون وأعوان المطار، وآخرون غيرهم"¹، وعبر الاهتمام بعلاقات القوة وفعل الخطاب speech acts؛ ومن جانب آخر تنتقد المعايير المزدوجة في وصف العنف؛ حيث اعتبار ذلك الذي تمارسه الفواعل ذات السلطة فهو بغرض حماية أمنها القومي، بينما العنف الذي يمارسه الآخرون يعدّ عدواناً ومظهراً من مظاهر اللاأمن، وبهذا فهي تشارك في توسيع مفهوم الأمن إلى جوانب أخرى: اقتصادية، سياسية واجتماعية.

كما "اهتمّت مدرسة باريس بالطبيعة الجديدة والمتغيّرة للعنف السياسي، فبدلاً من التركيز على الحرب (التمثيل الكلاسيكي للعنف) اهتمّت بمستوياته الدنيا والأقلّ علنية مثل: الجريمة والتصفية التعذيب والاختطاف، وغيرها. كما

(1) سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن. الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، 2014، ص59. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/ECyh>. بتاريخ 2022/09/01.

ركّزت على التهديدات الناجمة عن انعدام الأمن المجتمعي، مثل: مشكلة الهجرة، والجريمة المنظمة، وظواهر الاحتجاج والشغب، ومراقبة الحدود ونقاط العبور¹.

تشكّل هذه المدرسة أساساً من عسكريين وإطارات أمنية، الشيء الذي يميّزهم عن غيرهم في المدارس النقدية الأخرى؛ فهم يبحثون في الحلول العملية ويسعون لتقديم تصوّرات وبدائل لصانع القرار حول مختلف الحالات أو القضايا الأمنية وكلّ ما يتعلّق بالسلوك الأمني والقرار الأمني. كما ترى في الأمانة² مساراً وإجراءات ترتبط بمجال أمني مُشكّل من أجهزة وكيانات تعطي لنفسها الحقّ في تعريف الأمن من خلال إعطاء مسألة معيّنة أهميّة خاصّة في المعالجة الأمنية عن طريق بناء التهديدات عبر فعل خطابي (speech act) متضمّن خطاب خطر (Discourse of Danger)، والذي يصبّ مباشرة في بناء الأمن الفكري للأفراد والمجتمعات للمساهمة في تعزيز الأمن القومي.

ويلاحظ هنا أنّ الخطاب الرسمي والذي قد يتضمّن مفاهيم عادية ومتداولة كالحريّة والمساواة والديمقراطية ليس دقيقاً دائماً، وغير علمي بالضرورة؛ فالترّويج لمفهوم الإسلاموفوبيا -مثلاً- الذي اعتمدته بعض الفواعل الدوليّة كشكل من أشكال حماية أمنها الفكري، كانت نتائجه سلبية جدّاً تجاه الأمن والسّلم العالميّين؛ إنّ الأعمال الإرهابيّة التي حدثت في العالم، جاءت كردّ فعل على خطاب الكراهيّة ضدّ المسلمين وما انجرّ عنه من اضطهاد للجاليات المسلمة عبر العالم وما يعيشه المسلمون من تفرقة عنصريّة ومضايقات في ممارسة شعائرهم التّعبديّة، إلى جانب جرائم التّطهير العرقيّ والمجازر التي تعرّضت الأقليّات المسلمة في كلّ من ميانمار والصّين والهند... الخ.

(1)، المرجع نفسه. ص 60.

(2) يعرف أقطاب مدرسة كوبنهاجن الأمانة بأنها عملية تذاثية (Intersubjective) واجتماعيّة والتي تعتبر أنّ أي تهديد معلوم لكائن ما (موضوع الأمن) جديراً بالحماية؛ وتتكوّن عملية الأمانة من الفاعل الذي يعلن أنّ ظاهرة ما تهدد الأمن؛ والكائن محل التهديد والذي يحتاج إلى الحماية؛ والجمهور الذي يجب أن يقبل موضوع الأمانة على أنه تهديد أمني.

Intersubjective :

A. - *Qui concerne les relations de personne à personne, chaque personne étant considérée du point de vue de sa subjectivité (opinions, croyances, sentiments)...* Échange intersubjectif; communication intersubjective... *Seule de toutes les opérations expressives, la parole est capable de se sédimer et de constituer un acquis intersubjectif.*

« *Pourquoi crois-tu? - Parce que mon père m'a dit de croire* »... Ce mot ne peut tromper : la relation de père à fils renvoie à tout un système de rapports intersubjectifs.

B. *Qui relève de la subjectivité collective (croyances, sentiments, stéréotypes, idéologie, etc.)* La Tradition, les Écritures, les Églises ne sont pas des choses, mais le produit de conduites intersubjectives.

- Pour plus de détails, voir : Ortholang, Centre National de Ressources Textuelles et Lexicales (CNRTL). Sur :

<https://bitly.co/EouS>, consulté le 01/09/2022.

ثانيا: مدرسة فرانكفورت للدراسات النقدية

تبنّت مدرسة فرانكفورت من خلال مفكريها: ماكس هوركهايمر (Horkheimer. M)، هيربرت ماركوز (Marcuse. H)، تيودور أدورنو (Adorno. T)، وآخرين، مقارنة نقدية للفكر والواقع بانتهاج فكر جدّي ومتميّز من حيث الطّرح حيث اهتمّت بنقد المقاربات الوضعيّة التي أنتجت استيلا بلا للعقل وحولته إلى الأداة، "والتنوير الحقيقيّ عند مدرسة فرانكفورت هو إعادة تكوين الوعي الإنسانيّ، حتّى يكون قادرا على نفي الواقع البائس... وبناء محيط اجتماعي توافقي" ¹، ولا يكون ذلك إلّا من خلال ممارسة الإنسان لحرّيته، ولحقّه في التفكير، وحقّه في المساهمة في بناء دولته.

تعدّ هذه المدرسة "أبجها نقديّا وضع على عاتقه تعريّة الوجه الحقيقي للحدث وإزالة الأقنعة عنه والكشف عمّا وراء المظاهر النّواريّة والعقلانيّة والتّقدميّة من أشكال التّزييف والتّشويه وأساليب الاستعباد" ².

كما عمل مفكّرو هذه المدرسة على "تغيير الواقع وانتشال الإنسان المعاصر من هيمنة الأداة، لأنّ النقد يمثّل أهمّ الآليات الفعّالة في تغيير الواقع، والكشف عن الوهم الذي يعيشه الإنسان المعاصر. حاولت هذه المدرسة أن تعيد للإنسان المعاصر المستلب الماهيّة، إنسانيّته وتخرّجه من الأزمة التي أصبح يريخ تحت نيرها، وتعيد وعيه بذاته وتفعيل تفكيره القادر على تغيير الواقع وعدم الركون إليه" ³. وهذا الاهتمام الجدّي بالبناء الفكريّ للإنسان هو ما يجعله فاعلا ومساهما في الأمن القوميّ لدولته.

وفي معرض نقدها للوضعيّة يرى مفكّرو مدرسة فرانكفورت أنّ "التّقدّم المادّي الذي حقّقته الإنسانيّة اليوم يهدف إلى تحقيق الثّراء والقوّة والهيمنة، فيتحوّل الإنسان إلى مجرد غايّة بيد الأنظمة الرأسماليّة الصناعيّة" ⁴، حيث تكمن مشكلة التنوير ومأزقه "في ذاته، في آلياته وأساليب التفكير لديه... والتي كانت تبشّر بتصحيح مسار التّاريخ البشري، قادت إلى البربريّة والهمجيّة، ليعيش التّاريخ البشري الحديث والمعاصر في أزمت و مساوئ لا حصر لها، لقد تحوّلت سيرورة التّقدّم العلميّ والتّقنيّ إلى تراجع على المستوى السّياسيّ والاجتماعيّ والثّقافي" ⁵

أمّا بخصوص نقد العقل الأداتيّ وتجاوز النّزعة الوضعيّة، "رأى هاربرت ماركوز أنّ المجتمع الصّناعي كان نتيجة حتميّة للنّزعة الوضعيّة، فعمل هذا المجتمع على خلق حاجات زائفة باستمرار تتطلّب الإشباع وتدفعه إلى تحقيقها، أدان ماركوز إرادة مجتمع السّيطرة المسؤولة عن الدّهنيّة الغريزيّة والاستهلاكيّة عند الإنسان المعاصر... أنّ منحى النّزعة

1 (حاج علي كمال (2021/03/30)، "النّقد بين المفهوم والمهام: مدرسة فرانكفورت أنموذجا"، المدونة. المجلد 8، العدد 1، (مدى الصفحات: 471-482)، ص 478. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/EgAb>، بتاريخ 2022/09/08.

2 (حسان حمون (2021/12/30)، "مدرسة فرانكفورت وأزمة الحدث الغربيّة"، مجلة الحقيقة. المجلد 20، العدد 4، (مدى الصفحات: 270-283)، ص 274. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/EGj0>، بتاريخ 2022/09/08.

3 (حاج علي كمال، المرجع السابق. ص 482.

4 (المرجع نفسه. ص: 478.

5 (حسان حمون، المرجع السابق. ص 277.

الوضعية نحو العلم والتقنية والمصارعة نحو المعرفة التطبيقية، أحدث اضطراباً على مستوى العقل الذي أثر سلباً على سيورة المجتمع المعاصر، وهو التأصيل لإنسان ذو بعد واحد حسب ماركوز عن طريق الدعاية ووسائل الاتصال الجماهيري¹.

انتقدت مدرسة فرانكفورت ذلك التأثير على الفكر الإنساني لأغراض اقتصادية حيث يخلق الطلب الزائد على حاجات زائفة مما يولد قلقاً في المجتمع يؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي؛ قد يلجأ الأفراد إلى طرق غير مشروعة لتلبية حاجاتهم منتهجين سلوكاً يتنافى والأخلاق والأداب العامة والسكينة؛ وذلك يعدّ تهديداً صريحاً للأمن المجتمعي الذي يعدّ لبنة داخلية أساسية للأمن القومي.

ثالثاً: مدرسة أبريستويث للدراسات النقدية:

تعد "مدرسة أبريستويث أقدم قسم في العلاقات الدولية في التاريخ... وهي أيضاً أقدم مدرسة نقدية في التخصص منذ إنشاء كرسي وودرو ويلسن للسياسة الدولية (سنة 1919)، كرد فعل على الحرب العالمية الأولى (لدعم أهداف عصبة الأمم أساساً)، فأصبح القسم بمثابة منبر لدراسة السلام... ومعارضة تفسيرات الواقعية للسياسة الدولية"².

ومع بداية المحاولات الجادة لإعادة تعريف الأمن في مطلع التسعينيات، برز كحقل فرعي للدراسات الأمنية عُرف باسم مدرسة أبريستويث، كما "تعرف أيضاً بالمدرسة الويلزية، ويركّز مفكرها على ثلاث نقاط أساسية، أولها الانعتاق* كمادة للدراسات الأمنية: أي الانعتاق من كلّ مظاهر التهديد المتنوعة؛ الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية... ثمّ الأفراد كموضوع مرجعي للحقيقة الأمنية: حيث تمّ التركيز على المهاجرين باعتبارهم وحدة تحليل ومرجعية أمنية للدراسات الحديثة... وثالثاً إعطاء دور مهمّ للمؤسسة الأكاديمية في إنتاج الحقيقة والمعرفة الأمنية"³.

فحسب تعريف ريتشارد أشلي يوصف الانعتاق بأنّه "ضمان الحرية من القيود غير المرئية، وعلاقات الهيمنة، وظروف الاتصال والفهم المشوّه، التي تقيد قدرة البشر على صياغة مستقبلهم الخاصّ. اه... وهو سعي إلى الاستقلال؛ وليكون حرّاً -حسب لينكلانتر- يجب أن يكون لديه القدرة على التقرير الذاتي والمبادرة... والقدرة على تقرير المصير"⁴.

1 (حاج علي كمال، المرجع السابق. ص: 480.

2) سيد أحمد قوجيلي، المرجع السابق. ص60.

(*) تعود جذور مفهوم الانعتاق إلى الكلمة اللاتينية (Emancipare)، والتي تعني فعل الإطلاق من العبودية أو الرعاية، وهو المفهوم الذي ربطه وأين جونز بالكفاح التقدمي في التاريخ الحديث. رأى بوث أيضاً أالانعتاق -كنظرية وممارسة- كان دوماً معرّفاً بالحرية من القيود، حيث كان يهدف للكفاح ضدّ الجور، والاستبداد الملكي، والتعصب الديني، والجهل، وعدم المساواة. وبمرور الوقت، ومع تطوير جوانبه الإيجابية، أصبح برنامجاً سياسياً له معنى مرادف لعالم أفضل متميّز بالحرية، والتقدم، والسيطرة على الطبيعة، ومتابعة المساواة، الخ.

3) نجية، بلخثير (جوان 2021)، "أثر غلق الحدود على أمن المهاجرين خلال أزمة كوفيد 19"، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي. المجلد 8، العدد 2، ص63، تم الاسترداد من: <https://bitly.co/ED0D>. بتاريخ 2022/09/01.

4) سيد أحمد قوجيلي، المرجع السابق. ص38.

يعدُّ الفرد موضوع الحقيقة أو المعرفة الأمنية ومصدرها، حسب مقارنة مدرسة أبريستويث، كما يرى أنصارها أنَّ أمن الأفراد لا يمكن تأطيره ودراسته في سياق الأمن القومي؛ "فالدولة أو الجماعة يمكن أن تكون آمنة بينما يعاني الفرد من مآسي انعدام الأمن، بل قد تكون في حد ذاتها مصدرا لانعدام أمن الفرد، وبهذا وضعت المدرسة الويلزية الفرد في قلب المشهد، لتصبح لائحة التهديدات شاملة لجميع أشكال المخاطر والتهديدات والانكشافات التي يواجهها الانسان في حياته اليومية، ويصبح بذلك أمن الفرد هو الاعتناق منها"¹.

لم تكتف هذه المقاربة بنقد خلفية الدراسات الأمنية التقليدية، بل تعدته للحديث عن كيفية تكوين الحقل المعرفي والإطار المؤسسي المنتج له؛ وركزت على دور المؤسسة الأكاديمية في إنتاج المعرفة أو الحقيقة الأمنية والتي تنتج عن عملية بناء فكري، "وهي-أيضا-تعبير عن صراع أفكار، وقيم، وتقاليد، ومصالح متباينة داخل الإطار المؤسسي الذي تنتج عنه. وبالتالي، تعريف القضية الأمنية يتم دائما بواسطة عملية جدالية وتساومية بين المنظرين داخل المؤسسة العلمية"².

وتبنى المعرفة الأمنية على مصدرين اثنين؛ "أولا: التأطير العلمي، حيث نجد أغلب الطلبة ينسجون على منوال أساتذتهم أو يتبعون التوجه السائد...وكما كتب بوث...نحن إلى حد كبير ما يصنعه أساتذتنا...ثانيا، التمويل والدعم المالي...وانبعث نهضة الدراسات الأمنية ترافق بالثروة. فقد كان هناك تأثير قوي للالتزام المبكر لمؤسسة فورد بتأسيس مراكز بحوث...كما أدى تزايد اهتمام الرأي العام بقضايا الأمن القومي إلى مضاعفة الدعم المالي والفني من طرف مؤسسات عديدة"³؛ يمكن القول أنَّ التأثير الثقافي والفكري على أفراد المجتمع، صنع رأيا عاما واعيا مقتنعا بضرورة مساهمته في البحث عن مصادر دعم السلام وتعزيز الأمن القومي للدولة.

رابعا: مدرسة كوبنهاجن لأبحاث السلام والأمن

بعد تطوّر مفهوم الأمن واتّساع نطاقه، لم تعد الدولة هي مستوى التحليل الوحيد في الدراسات الأمنية بحسب المدرسة الواقعية، ولم يعد الموضوع الأساس هو المحافظة على السيادة الوطنية كونها الضامن الوحيد لأيّ اعتداء خارجي؛ حيث يشير باري بوزان Barry Buzan، وهو أحد أبرز مفكرين مدرسة كوبنهاجن، "أن الدولة ليست الموضوع الوحيد لفهم السلوكيات الأمنية على المستويين؛ الإقليمي والدولي؛ لكن رغم هذا يبقى الأمن المجتمعي (أمن المهاجرين، الأمن الثقافي، الهوية) مرتبط دوماً بالدولة...ولأنّ الجماعات الإثنية تعيش وسط بيئة سياسية في العديد من الدول يسودها نوع من التنافس. وفي ظلّ عجز بعض الدول عن توفير الموارد وتوزيعها بشكل عادل بين تلك

(1) صباح بالة، "مدرسة ويلز (أبريستويث) للدراسات الأمنية"، الموسوعة السياسية. تم الاسترداد من: <https://bitly.co/EGrs>. بتاريخ 2022/09/08.

(2) أنظر: سيد أحمد قوجيلي، المرجع السابق. ص ص 40 - 41.

(3) أنظر: المرجع نفسه، ص ص 41 - 42.

الجماعات وعجزها كذلك عن تحقيق الأمن لها، ومنه يبرز دور الجماعة الإثنية في ضرورة تكريس هويتها، تميزها وحتى وجودها بين الجماعات الأخرى داخل الدولة.¹

ولفهم ظاهرة اللأمن، يتساءل بوزان عن الجهة المعنية بالأمن وما هو موضوعه، ليجيب أنها الجماعات داخل الدولة دون تحديد طبيعتها سواء كانت عرقية، إثنية، طائفية، أو مذهبية، أما موضوع الأمن المجتمعي فلم يحسم فيه أيضاً، ويؤيده مفكرون آخرون في قوله: "لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر، إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر"²؛ وكأن هذا التيار من المفكرين يقصد أن مسألة الأمن تقوم في أذهان الأفراد أولاً من خلال عملية البناء الفكري، لتترجم بعد ذلك في الواقع داخل المجتمع؛ فتمتنع الجماعات من تهديد أمن بعضها البعض وإعطاء الجميع الحق في البقاء والتعبير عن الذات وحماية الوجود.

ذهب مولر (Muller) إلى نفس الطرح حين تكلم عن ثلاثة مستويات للدراسات الأمنية، عن طريق تحديده للأطراف المعنية بالأمن، والقيم المعنية بالتهديد حيث يرى أنه "إذا كان الكيان موضوع الأمن هي الدولة، فتكون مهددة في قيم السيادة والقوة، والمجموعة تكون مهددة في الهوية، وأما بالنسبة للفرد، فالقيم المهددة عنده هي الرفاه والبقاء"³.

فمن خلال ما قيل حول مفهوم الأمن المجتمعي، يجمع المفكرون على ضرورة التعاون بين السلطة وأفراد المجتمع، لمحاربة كل ما من شأنه أن يهدد حياة الأفراد؛ من جوع، ومرض، وخوف، ورعب؛ وما يهدد طريقة تفكيرهم من جهل وغزو فكري وغيرها من مهددات الأمن المجتمعي الذي يركز على أسس ومقومات كالشعور بالانتماء إلى وطن واحد ومجتمع واحد؛ يتوافق فيه المواطنون على مبادئ سلوكية وأخلاقية، يتعاطفون ويتضامنون فيما بينهم، ويتمسكون بالعقيدة الدينية، في ظل بيئة سياسية، تربوية، ثقافية واجتماعية ناجعة، وأجهزة أمنية وقضائية عادلة تقع مسؤوليتها على عاتق السلطة الحاكمة في الدولة، حينها تكون "للمجتمعات القدرة على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها في اللغة والهوية الوطنية والدينية، والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها... وهذا ما أكدته أولى ويفر (Ole.Waever) بقوله أن مصطلح الأمن انتقل من الأمن كمفهوم يقوم على أساس بقاء الأمن، إلى مفهوم يقوم على أساس بقاء الأفراد والشعوب... أي نقل الموضوع المرجعي للأمن من الدولة إلى المجتمع"⁴. وهنا تبرز العلاقة الوطيدة بين الأمن الفكري للمجتمعات والقائم على حماية الأفكار والعقيدة والثقافة، وبين الأمن القومي للدولة.

(1) حنان عبد الرزاق، تأثير المأزق الأمني الإثني على الاستقرار الداخلي للدولة: دراسة للنموذج الإسباني منذ 1936، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي غير منشورة. الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017/2016، ص 37.

(2) المرجع نفسه. ص 37.

(3) أنظر: عادل زقاع، "إعادة صياغة مفهوم الأمن، لبرنامج البحث في الأمن المجتمعي"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/EGdr>، بتاريخ 2022/09/06.

(4) حنان عبد الرزاق، المرجع السابق. ص 28 وما بعدها.

هناك أيضا المجتمعات الانقسامية¹ التي عرّفها الانتروبولوجيون وأصحاب النظرية السوسيولوجية على أنّها "تتكوّن من فئات متداخلة فيما بينها، وكلّ نقطة من نقاط التداخل تربطها مجموعة من المبادئ والقواسم المشتركة، ويكوّن مجموع هذه القواسم وحدة اجتماعية (القبيلة مثلا التي تشمل على عدّة عروش). وقد تحدث نزاعات وصراعات داخل القبيلة نفسها تمنع هذا التحالف وتصبح مجموعة ضدّ مجموعة، فتتهزم السلطة وتفشل وتصبح معرضة لأيّ تهديد أو خطر خارجي"²، وهي في انشطار مستمر بسبب النزاعات الداخلية.

ومن أسباب تلاشي التحالف داخل القبيلة الواحدة أو داخل المجتمع، هي تلك النزاعات العرقية أو الإثنية التي تنشب من حين لآخر بسبب فعل متطرّف وردّ فعل مساوٍ له، أو أكثر منه حدة؛ وهذا التطرّف والعنف الذي يهدّد الأمن هو نتيجة انحراف فكريّ قائم على حرمان الآخر من حقّه في الطمأنينة والاستقرار، وتهديده في رفاهيته وبقائه وهويّته.

في نفس السياق، وبدراسة أكثر عمقا وشمولا، يتفق باري بوزان مع أولي ويفر على أنّ "التهديدات التي تواجه المجتمع هي التناقضات على مستوى الهوية، اللغة، المعتقد، الثقافة، القضايا الإثنية، فتظهر مجموعات تواجه مجموعات أخرى بهويّات ومرجعيات إثنية مختلفة ممّا يؤثّر على التماسك الاجتماعيّ والسلم الأهلي، وهو ما عبّر عنه باري بوزان بالأمن المجتمعي، الذي يتحقّق من خلال تجاوز المأزق المجتمعي، وتوفير الأمن للمجموعات والأقليات التي تتمتع بهويّات مستقلة... لكن المشكلة أنّ تجاوز هذا المأزق المجتمعي قد يتعرّض فيه الفرد، أي الإنسان إلى تهديد حريته وكرامته وانتهاك حقوقه ورفاهيته؛ في حين تتمتع المجموعة بهوية مستقرة، وتماسك اثني"³.

وبالتالي "تسعى مدرسة كوبنهاجن إلى ضرورة التأكيد على الجمع بين الأمن القوميّ والهوية الوطنية... فإنّ الأمن القوميّ يتماشى اليوم، بل يشترط ربطه بأمن الأمة كإطار ضامن لمحتوى الهوية... والأمن المجتمعي (Societal Security) يبقى على محكّ تلك العلاقات الموجودة بين كلّ من الأمن والهوية والمجتمع"⁴؛ فالأمن الحقيقي لا يتوقّف على دفع الخوف عن الشعب خشية الوقوع فيه، بل على قوّته ومدى مداركه وفي جعل الشعب يحقّق دون رجعة غايات أخرى عن طريق الأمن وبموجبه.

1) للمزيد من التفاصيل حول المجتمعات الانقسامية انظر: الهواري بلعاس، "المجتمع القبلي المغاربي بين النظريتين الخلدونية والانقسامية: دراسة نظرية - تطبيقية مقارنة"، رسالة ماجستير غير منشورة. الجزائر: جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، قسم علم الاجتماع، 2010/2009، ص 55.

2) علجية عيش، "المجتمع الانقسامي: المغرب العربي نموذجا"، الجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب. تم الاسترداد من: <http://www.wata.cc/forums/showthread.php?78058>. بتاريخ 2022/09/02. وانظر أيضا: علجية عيش (2016/12/17)، "أيها العربي.. ماذا تعرف عن المغرب العربي؟"، الحوار المتمدن. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/EGvd>. بتاريخ 2022/09/08.

3) عبد العظيم بن صغير (2017/05/17)، "جدلية العلاقة بين الأمن بالمنظور الواقعي والأمن الإنساني"، موقع يومية الشعب الجزائرية. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/EGt8>. بتاريخ 2022/09/08.

4) ميلود، عامر حاج، المرجع السابق. ص 162.

وحسب مدرسة كوبنهاجن، إنّ الدولة مجبرة على المحافظة على بقائها من خلال مواجهة المخاطر والتحديات الداخلية بسبب الهجرات وما ينجم عنها من مشاكل أمنية، علما أنّ تراجع دول المعسكر الاشتراكي، "أسهم في تراجع كثير من الوحدات السياسية، بل دخل بعضها مرحلة التفتت والذوبان والانقسام مع انتشار فكرة السوق العالمية بدليل أنّ حالة الفوضى السائدة كثيرا ما تُعزى إلى انتشار العولمة؛ لأنّ هنالك فروقات واسعة بين المجتمع الأصلي وهويته الثقافية والهجرات التي تحمل أصنافا ثقافية معاكسة لها في الاعتقاد والنظرة والمعالجة والتي بإمكانها أن تحدث تصدعا في تنقلاتها تجاه المجتمعات الغربية عنها. وذلك انطلاقا من شلّ الحركة الأمنية ما يقوّض من دون شكّ إحدى دعائم المجتمع الأصلي وظروف حياته العادية"¹؛ فالثقافة الوافدة وأفكار المهاجرين الغربية عن المجتمع الأصلي تمثّل تهديدا للأمن الفكري والمجتمعي ومنه للأمن القومي ككلّ، إنّ "لم تسارع الدولة المستقبلية لهؤلاء الوافدين إلى استغلال مجيئهم لصالحها قبل أن يستغلّوا تراجعا للتبيل منها... ويتحوّلوا إلى خصوم وأعداء، بل إلى مناوئين لها انطلاقا من اختلاف المعتقدات والأعراف والقوانين... وتنقل هؤلاء من أجل إشاعة الفوضى ونشر الإرهاب"².

على هذا الأساس، نجد أنّ المقاربة التقديرية للأمن ذهبت بعيدا بحيث تركّز على توفير مقومات حياة الأفراد المهدّدين في مسألة الرفاه والبقاء، من خلال توفير عناصر الصحة والتغذية والرّفاهية والكرامة، بالإضافة إلى الأبعاد الشخصية، "مما استدعى الأمر النزول إلى المستوى الثالث في التحليل في الدراسات الأمنية الذي يركّز على الفرد كوحدة للتحليل... وهو ما أستخدم عليه بالأمن الإنساني"³؛ والغرض من هذا المفهوم المتطور في الدراسات الأمنية، هو أن يكون الناس آمنين من المخاطر التي تصاحبها الانتكاسات في قطاعات الأمن المختلفة؛ في الأمن الغذائي، الصحي، الاجتماعي، السياسي، الثقافي، وغيرها؛ وعلى رأس هذه القطاعات كلّها، يجب توفير وتعزيز الأمن الفكري والمتعلّق أساسا بشخصية الانسان وفكره وهويته؛ والذي يعدّ صمّام أمان لباقي قطاعات الأمن الأخرى، والركيزة الأساسية للأمن القومي.

ساهمت مدرسة كوبنهاجن في إحياء الدراسات الأمنية من خلال البحث في "مفهوم الأمانة الذي طرحه أولي ويفر على اعتبار أنّ الأمن هو فعل الخطاب (Speech Acts)؛ يبحث مفهوم الأمانة في كيفية تحويل موضوع معيّن إلى مسألة أمنية؛ حيث يعدّ تصريح النخب عبر الخطاب كافيا لتحويل مسألة ما إلى مشكلة أمنية، وتكون مقبولة من طرف الجمهور أيضا؛

« The concept of securitization that was formulated by Ole Waever, a close colleague of Buzan's, where an issue is "securitized" when it gets constructed into a threat. According to Waever, "something is a security problem when the elites declare it to be so", and something becomes

(1) المرجع نفسه. ص 168-169.

(2) المرجع نفسه. ص 170.

(3) عبد العظيم بن صغير، المرجع السابق.

securitized when it has been declared a security problem and this problem is accepted by the audience.»¹

"وعلاوة على ذلك، فإنّ فهم مدرسة كوبنهاجن للأمنية يعني ضمناً أنّ أي شيء مصنّف كمسألة أمنية يجب أن يتمّ التعامل معه بطريقة استثنائية وعاجلة؛ هذا هو ما يعتبر أمانة وفقاً لهذه المدرسة. هذا المنطق يغذي الخطابات المهيمنة أو الواقعية حول كيفية إدارة القضايا الأمنية، ولا يسمح بالتعامل مع التهديدات الأمنية بأيّ طريقة أخرى؛

*« Moreover, the CS understanding of securitization implies that anything labeled as a security issue must be dealt with in an exceptional and urgent manner (this is what securitization is according to the CS). This logic feeds into dominant or realist discourses of how security issues are to be managed. Their logic does not allow for threats to security to be dealt with in any other fashion »*²

المطلب الرابع: علاقة الأمن الفكري بالأمن القومي في المقاربة البنائية

تعدّ البنائية مقاربة جديدة تركز على دور الثقافة والقيم والأفكار في العلاقات الدولية، فهي تتناول بالتحليل قضايا المصالح والهويات، والبنى والفواعل؛ فمثلاً ظاهرة الفوضى في المجتمع الدولي يعدها البنائيون بنى اجتماعية وليست متأصلة في النظام الدولي، كما يعتقدون أيضاً بالجوانب الثقافية.

على عكس الواقعية والليبرالية التي تركز على العوامل المادية فقط، "تعتمد البنائية في تحليلها على الأفكار والعلاقات الاجتماعية بين البشر وينظرون إلى الواقع نظرة تداثية [أو تداثية intersubjective]؛ لأنه حيلة

1) Marianne STONE, « Security According to Buzan : A Comprehensive Security Analysis », **SECURITY DISCUSSION PAPERS SERIES 1**. USA : New York, Columbia University, School of International and Public Affairs, Spring9, p 8. Sur : <https://bitly.co/ERzG>, consulted on 18/09/2022.

2) Catherine CHARRETT, « A Critical Application of Securitization Theory : Overcoming the Normative Dilemma of Writing Security », Barcelona : International Catalan Institute for Peace, **desembre 2009**, p p 18-19. Sur : <https://bitly.co/ES0Z>, consulted on 18/09/2022.

*) **Intersubjective** : تداثية

A. – *Qui concerne les relations de personne à personne, chaque personne étant considérée du point de vue de sa subjectivité (opinions, croyances, sentiments)...* Échange intersubjectif; communication intersubjective... *Seule de toutes les opérations expressives, la parole est capable de se sédimer et de constituer un acquis intersubjectif.*

« *Pourquoi crois-tu? – Parce que mon père m'a dit de croire* »... Ce mot ne peut tromper : la relation de père à fils renvoie à tout un système de rapports intersubjectifs.

B. – *Qui relève de la subjectivité collective (croyances, sentiments, stéréotypes, idéologie, etc.)*” La Tradition, les Écritures, les Églises ne sont pas des choses, mais le produit de conduites intersubjectives.

Pour plus de détails, voir : Ortholang, Centre National de Ressources Textuelles et Lexicales(CNRTL). Sur : <https://bitly.co/EouS>, consulté le 01/09/2022.

ذلك الاتصال الاجتماعي الذي يكفل له بتقاسم بعض المعتقدات والقيم... كما تركز على عنصر الهوية في تكوين المصالح والأفعال... وبالتالي فالمصلحة والهوية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية، وكذا أهمية الخطاب السائد في المجتمع الذي يشكل المعتقدات والمصالح... وحسب Ted Hoph فإنّ البنائية تركز في بحثها على قضايا الهوية في السياسة العالمية، والتنظير للسياسات الداخلية والثقافة في نظرية العلاقات الدولية... فالبنائية تعتمد على تأثير الأفكار، وتولي أهمية كبيرة لمصادر التغيير والاعتماد على وعي الإنسان¹.

تحاول البنائية أن تبني تصوّراً أكثر اجتماعية، لذلك تولي أهمية بالغة للهوية في تفسيرها للعلاقات الدولية، ويرى هذا الاتجاه أنّ العلاقة بين الهوية والأمن علاقة سببية، والتي تتجسّد في السياسة الأمنية الوطنية؛ حيث تنطلق في محاولتها لتفسير السياسة الدولية من عدّة فرضيات تتمثّل أساساً في كون الدول تُشكّل الوحدات الرئيسية للتحليل؛ وأنّ البنى الأساسية للنظام القائم على الدول هي بُنى اجتماعية* وليست مادية؛ هي نتاج علاقات اجتماعية، مبنية بشكل تذاثاني؛ والذي يركّز على تأثير المعايير والقيم والأفكار على سلوك القواعد الدولية وطبيعتها (دول، جماعات، أفراد)؛ والعلاقات الدولية لا تتأثر بسياسة القوة فحسب، بل أيضاً بالأفكار؛ والهويات ومصالح الدول تتشكل بفعل البنى الاجتماعية².

تختلف المقاربة البنائية عن الواقعية الجديدة في اعتقادها أنّ الدول تواجه قوى أخرى من خلال بناء تحالفات؛ حيث "يصرّ البنائيون على أنّ العلاقات الدولية لا يمكن حصرها في الاعتبار المادية أو المؤسسية وحدها... بل تتعدّى ذلك لتركّز على تأثير الأفكار وعلى البعد الاجتماعي والتذاثاني للسياسة الدولية"³؛ وعليه ينبغي دراسة الهويات، والمصالح والتوايا؛ لأنّ الأفعال والتفاعلات ضمن القيود المادية لا تقدّم تفسيراً كافياً ومقنعاً للكثير من السلوكيات السياسية؛ فالتوايا العدوانية مثلاً، هي من تقدير العقل البشري وتفكير الإنسان، ممّا يعني ضرورة أخذ الأبعاد غير المادية بعين الاعتبار، ومنها الأبعاد الثقافية والفكرية؛ فالمسائل الثقافية تنتج في ذاكرة الإنسان باستخدام العقل من خلال عملية التفكير، والفكر البشري أو الإنساني السليم والتسديد يساهم في إنتاج تصوّرات الفواعل للمصالح والهويات؛ ويساهم أيضاً في تكوين المجتمع الذي بدوره يضمن العلاقات الاجتماعية والتماسك المجتمعي والمحافظة على المصالح القومية وتأمينها.

(1) أنظر: سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية. الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2019، ص 126-129. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/EgU8>، بتاريخ 2022/06/10.

(*) بالنسبة للبنائية إن الكائنات البشرية هي كائنات اجتماعية، وهي في مجال العلاقات الدولية تركز بشكل عام على ما أسماه جون سيرل (John Searle) "الحقائق الاجتماعية"؛ بمعنى أن مواضيع كالمسيادة والحقوق ليست بحقائق مادية ولكنها موجودة بفعل أن مجموعة من الناس يعتقدون بوجودها ويتفاعلون على أساسها.

(2) أنظر: سليمة بن حسين (2014/01/01)، "الخصوصية الاثنية في الدول الإفريقية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية. المجلد 4، العدد 1، (مدى الصفحات 236-258)، ص 246. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/EENb>، بتاريخ 2022/09/02.

(3) سليم قسوم، المرجع السابق. ص 126.

ينظر البنائيون إلى التفاعل بين بنية المجتمع وأفراده، على أنه علاقة تبادلية؛ أي "البنى تسهم في تشكيل الفواعل، والتي بدورها تعمل على إعادة تشكيل البنى من خلال الممارسة الاجتماعية ذات العلاقة التفاعلية التي تتضمن نشاطات مختلف الفواعل، حيث كان ألكسندر واندت (Wendt) من الأوائل الذين طرحوا هذه الفكرة في العلاقات الدولية، وتم الاعتماد على الوكيل والهيكل^{*} لسببين؛ الاعتقاد بأن البشر هم فاعلون واعون بمقاصدهم، وتؤدي أفعالهم إلى تغيير، وإعادة إنتاج المجتمع؛ والتسليم بأن المجتمع مكون من علاقات اجتماعية تقوم بترتيب وهيكل التفاعل بين البشر"¹؛ فلا يمكن لأفراد مجتمع ما أن يكونوا واعين بمقاصدهم وأن يساهموا في تغيير المجتمع إلا في ظل أمن فكري محصن ضد أي اختراق خارجي من شأنه أن يهدد الأمن القومي.

إن "علاقة الحرب الباردة التي نشأت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي كانت بنية اجتماعية، حيث عضد كل منهما الطرف الآخر عدوًا له، وحدد مصالحه الوطنية وفقا لمعايير عدائية، لكن عندما توقف كل منهما عن النظر إلى الآخر وفقا لهذه المعايير، انتهت الحرب الباردة"².

فمن خلال ما جاء به واندت؛ وبيان ما للبشر من أهمية في إنتاج أو تغيير مجتمع، يساهم هو من جهته في ترتيب تفاعلات أفراده؛ وبالتالي فقد انتبه البنائيون إلى قيمة الفكر وما تنتجه عملية التفكير في صياغة المصالح والهويات، والتي على أساسها تتحرك المجتمعات للدفع بالدول إلى سلوك سياسي معين تأمینا لتلك المصالح والهويات؛ فما توصلت إليه البنائية، هو أن المواجهة العسكرية لا تحقق الأمن، ولا توفر الطمأنينة والاستقرار بشكل مقبول؛ فحماية وتأمين فكر الأفراد والمجتمعات، والتأكيد عليه من طرف البنائيين يساهم في حماية الأمن الداخلي والقومي وصولا إلى الأمن الدولي؛ فالقوة الناعمة للدولة هي من تقرأ وتفهم طبيعة القوة لديها ولدى الغير، و"البنائية ترى أن العدو الخارجي لا يُعرف بمدى ارتباطه بالقوة العسكرية بقدر ما يرتبط أساسا بالأفكار المسبقة عنه وبالفهم الجماعي لقوته"³.

(*) يعتبر مفهوم الهوية من المفاهيم الأكثر أصالة في التحليل البنائي، وهو مفهوم يشير إلى "الصور الفردانية والتمييز الذاتي التي يملكها الوكيل (Agent) المتغير عبر الزمن والناجمة عن علاقاته مع الآخرين... وفهم الهويات محوري لفهم السياسة العالمية، إذ تقوم الهويات بوظائف عدة... فهي تعرفك بالآخرين... وتؤثر في المصالح والأفضليات حيث إن هوية الدولة تعكس أفضلياتها وأفعالها القادمة (مثال وقوف صربيا إلى جانب روسيا في حربها ضد أوكرانيا بسبب الهوية الدينية الأورثوذكسية)... كما أن منتج الهوية لا يتحكم فيما تعنيه هذه الهوية للآخرين وإنما يحدد ذلك هيكل التفاعل الجماعي.

لتفاصيل أكثر، انظر: خالد المصري، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والاجتماعية، المجلد 30، العدد 2، 2014، (مدى الصفحات: 313-333). ص ص 326-327.

(1) محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية. المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2011، ص28. تم الاسترداد من: <https://bitly.co/EgVB>، بتاريخ: 2021/05/10.

(2) أنظر: ميلود عامر حاج، المرجع السابق. ص ص 157-158.

(3) عبد الملك، بلغري، البعد الإقليمي للبرنامج النووي الكوري الشمالي: مقارنة استراتيجية. الأردن: عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2018، ص ص 71-72، تم الاسترداد من: <https://bitly.co/EFat>، بتاريخ: 2022/09/07.

يرى البنائيون أنّ النزاعات الداخلية وخصوصا النزاعات الاثنية المتعلقة بالهوية، هي أزمات ديناميكية سيكولوجية ناتجة عن هشاشة الهوية الاثنية، وأزمة الهوية* هي في الواقع بناءً لقادة إثنو-سياسيين؛ تحدث إذا تزامنت مجموعة ظروف لانفجار النزاع، والتي يلخصها فرانسوا ثيال (François Thual) في ثلاث أزمات؛ أولاً: الأزمة الاجتماعية-الاقتصادية: كانهدام الرفاهية، وتدني مستوى المعيشة، وارتفاع نسبة الفقر وما ينتج عنها من اللامساواة والتهميش، وبالتالي تحرك الجماعات الاثنية سعياً لتحقيق الذات والبقاء، ثانياً: أزمة الدولة حين تعجز عن تلبية أبسط حاجات المواطنين نتيجة شخصية الدولة التي أصبح يسيطر عليها العامل الاثني، وتخدم الأقليات الحاكمة، ثالثاً: أزمة التجانس الداخلي الإثنو-ثقافي (Hétérogénéité)* بين الأقليات أو الاثنيات الوطنية أو الدينية، عندما تتلقى إحداها دعماً خارجياً تتقوى بسببه على حساب الجماعات الأخرى؛ فكلما زادت الفوارق الجماعات الاثنية، كلما اتسعت هوة التفاهم... فيلجأ إلى العنف أو الهجرة¹.

وتحتّم البنائية أساساً بمصدر التغير أو التحول... حيث حاول كل من بيتار كاتسيتان (Peter Katzentien) وإيمانويل أدلر (Emanuel Adler) ربط المجموعات الأمنية (Communities Security) عن طريق أثر الهويات الثقافية على سياسات أمن الدول: أي بمعنى آخر، أنّ ما تقوم عليه الهوية وما تدعو إليه في إطار البنائية الهوياتية يسير على خلفية أنّ عدوّ اليوم ليس عدوّ الغد، وأنّ عدوّ الغد ليس حتماً هو عدوّ اليوم²، والبنائية حاولت تفسير دخول العالم عهداً جديداً بناءً على ما قام به "الرئيس السوفييتي غورباتشوف حينما حاول طرح مفهوم جديد في سياق السياسة الخارجية عن طريق البريستوريكا* بعد اعتناقه أفكاراً جديدة تمسّ الأمن المشترك"³.

(*) أزمة الهوية هي من ابتكار النخب الحاكمة بنشويه ثقافتها بغرض كسب امتيازات سياسية واقتصادية... والاثنية كهوية هي ظاهرة طبيعية ليست مصدراً للعنف والصراعات، وإنما طريقة استخدامها من قبل القادة الإثنو-سياسيين هو السبب الرئيس في حدوثها عن طريق استغلال أوقات التوتر والفوضى للتحريض وإثارة الحرب مستخدمين الرموز الاثنية لتعبئة الدعم الشعبي في أوقات الأزمات المتردية للدولة ومؤسساتها... مما يعزز الخوف الاثني ويتسبب في أزمة الهوية الاثنية... والمستفيد الأكبر منها هم الحكام وزبائنهم: والقوى الدولية تستغل ذلك لكسب مصالح جيوسياسية واستراتيجية من خلال بناء تحالفات بين مختلف الفواعل الداخلية والخارجية ذات المصالح لكون العامل الاثني أحسن مؤشر وطريقة للعب دور الزبون. للاستزادة أنظر: سليمة بن حسين (2014/01/01)، "الخصوصية الاثنية في الدول الإفريقية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية. المجلد 4، العدد 1، (مدى الصفحات 236-258)، ص 248. تم الاسترداد من: <https://bitly.co/EENb>، بتاريخ 2022/09/02.

(*) إن عدم التجانس الداخلي يجعل الاثنيات تعيش منعقدة في نفس المجال السياسي ونفس الحدود، ويخلق فجوة تقسم الجماعات المختلفة الهوية إلى "نحن وهم"، كما تقسم إلى "أهل البلد والغرباء"، وإلى "من هم داخل الجماعة ومن هم خارجها".

(1) أنظر: سليمة بن حسين، المرجع السابق. ص 247-248 بتصرف. تم الاسترداد من: <https://bitly.co/EENb>، بتاريخ 2022/09/02.

(2) ميلود عامر حاج، المرجع السابق. ص 154.

(*) البريستوريكا والglasnost: كلمتين روسيتين تعني الأولى إعادة البناء أما الثانية فتعني الشفافية، وظف هذين التعبيرين آخر رؤساء الاتحاد السوفييتي ميخائيل غورباتشوف وله كتاب بنفس العنوان، والمضمون العام لهما هو إدخال إصلاحات ديمقراطية داخل أجهزة الحزب الشيوعي السوفييتي وأجهزة الدولة وتمثل ذلك في إلغاء امتيازات فئة النomenكلا تورا (البرجوازيون الحمر كمرادف تحقيري)، وفسح المجال أمام الفئات الشابة للمشاركة في الوظائف والمهام الكبرى للحزب والدولة والسماح بعودة المنفيين السياسيين، وهو ما أدى إلى إثارة جدل واسع داخليا وخارجيا انتهى بانفلات الأوضاع وعجل بانهيار الاتحاد السوفييتي وانسحابه من مجمل القضايا الدولية فاسحا المجال أمام الولايات المتحدة، كان ذلك في عام 1991.

(3) ميلود عامر حاج، المرجع السابق. ص 155.

فبناءً على ما سبق من فرضيات البنائية ومركزاتها، يمكن القول إنّ وعي الانسان، ونضجه السياسي والأمني وتأثير الأفكار، كلّ ذلك ينتج في بيئة فكرية آمنة ومحصنة ضدّ أيّ اختراق خارجي لفكر المجتمع، وعقيدة أفراده وثقافتهم؛ لأنّ القرار السياسي السليم الذي يضمن المصالح القومية يكون في الرّأي السديد والعقل الناضج والسليم، وفي التفكير السوي؛ وعليه فالأمن الفكري أمر أساسي في تماسك المجتمعات وحماية الأمن القومي للدول.

خلاصة الفصل الأول

اهتمّت الحضارات المختلفة عبر الزّمان والمكان ببناء أمنها الفكري الذي يعدّ أحد أهمّ مكونات الأمن القومي؛ فركّزت على بناء شخصية الفرد في جوانبها الفكرية، الثقافية، والعقائدية، والذي تعتبره محور كلّ عملية سياسية، أو أيّ نشاط تسلكه الدولة؛ سياسي، اقتصادي، اجتماعي، عسكري، بغرض الحفاظ على وجودها وحماية مصالحها الحيوية وأمنها القومي.

ومن جانب آخر وجدت علاقة الأمن الفكري بالأمن القومي مسوّغا لها في المقاربات النظرية للأمن؛ حيث عملت المدارس الفكرية للدراسات الأمنية؛ الواقعية، الليبرالية، النقدية والبنائية على البحث في مفهوم الأمن القومي وتطويره وتوسيع نطاقه حسب الظروف السياسية والأمنية الدولية؛ وبناءً على التطوّر والتغيّر الحاصل على مستوى التهديدات الأمنية في أنواعها ودرجتها وجغرافيتها.

الفصل الثّاني:

تحدّيات الأمن الفكريّ

وآليات تعزيزه

الفصل الثاني: تحدّيات الأمن الفكري وآليات تعزيزه

يواجه الأمن الفكري تحدّيات متعدّدة ومختلفة حيث تنعكس مظاهر الانحراف الفكري والتطرّف على مفهومي المواطنة* والوطنية بصورة مباشرة، ويتجلّى ذلك في فتور العلاقة بين المواطن ورموز الدّولة، وأخطرها المواقف العدائيّة تجاه النّظام السّياسي وباقي مؤسّسات الدّولة، وقد يصل الأمر إلى معاداة عموم المواطنين الذين يمارسون وطنيّتهم بشكل طبيعي، كالتّصويت-مثلا- في الانتخابات التي تقاطعها بعض الأطراف السّياسيّة كموقف ديمقراطي، وذلك تحفّظا على مجريات العمليّة الانتخابيّة ومآلاتها. فإذا كانت المواطنة تمثّل الإطار الفكري للمواطن، فإنّ الوطنية هي أرقى من ذلك كونها تمثّل الإطار العملي لسلوكه¹. ففي هذا الفصل يتمّ التطرّق بدائيّة إلى أبرز مظاهر الانحراف الفكري وانعكاساته على الأمن القوميّ للدّولة في مبحث أوّل، يلي بعد ذلك الحديث عن نماذج من الانحراف والتطرّف الفكري وتأثيراتها على الأمن القوميّ في مبحث ثانٍ، وينصرف المبحث الثالث إلى عرض أهمّ التحدّيات التي يواجهها الأمن الفكري، بينما يتطرّق المبحث الرابع إلى دور التّشعّات الاجتماعيّة السّياسيّة في تعزيز الأمن الفكري، أمّا المبحث الخامس والأخير فيخصّص لإبراز أهمّ الآليات والإجراءات الممكنة لتعزيزه؛

(*) المواطنة هي القلب النابض للديمقراطيّة، فعندما تسلب حقوق المواطنة، تأخذ الديمقراطية في الاختفاء، فممارسة حقوق المواطنة لا تتمّ إلا من خلال تطبيق المنهج الديمقراطي، وبالنتيجة نفسها فإن ممارسة الحقوق والحريات السّياسيّة والعامة؛ يكون من شأنها ترسيخ قيم المواطنة. ومن حقوق المواطنة حق الحماية اللازمة على النفس والمال والعرض من أي اعتداء داخلي أوخارجي.

1 (انظر: علي، محمد محمد الصلابي، المواطنة والوطن في الدّولة الحديثة المسلمة. سوريا: دمشق، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2014، ص 259.

يقول: "هناك فرق بين المواطنة والوطنية، أي: أن الوطنية تعتبر أعلى مراتب المواطنة التي يحصل عليها الفرد من خلال انتسابه لجماعة، ومشاركته في أعمال الدّولة. والوطنية عاطفة قويّة يشعر بها المواطن تجاه وطنه، ولا تكون الوطنية بالقول، بل بالفعل وأن صفة الوطنية أكثر عمقا من صفة المواطنة، وتصبح المصلحة العامة لديه أهم من المصلحة الخاصّة، ولذلك فإن المواطنة هي الإطار الفكري، أما الوطنية فهي تمثّل الجانب والإطار العملي لسلوك المواطن".

المبحث الأول: مظاهر الانحراف الفكري وانعكاساته على الأمن القومي للدولة

يأخذ الانحراف الفكري والتطرّف الفكري صورا وأشكالا مختلفة ومظاهر عديدة بحسب البيئة والجغرافيا، والثّقافة والظّروف السّياسيّة، والاجتماعيّة، والاقتصاديّة، وغيرها. فهناك مظاهر عامّة مشتركة تتقاسمها كلّ المجتمعات والحضارات الإنسانيّة، وهناك مظاهر أخرى خاصّة بكلّ مجتمع أو حضارة؛ سيتمّ تفصيل ذلك في الآتي:

المطلب الأول: مظاهر عامّة للانحراف والتطرّف الفكري

ظهر التطرّف الفكريّ في حياة المجتمعات البشريّة منذ القدم كظاهرة اجتماعيّة تتأثّر اتّساعاً وانكماشاً حسب عوامل نشأتها في بيئة ساذجة وهي تشمل جميع الأصعدة؛ لأنّ الانحراف الفكريّ والتطرّف الفكريّ، الّذي هو الميل لأفكار معيّنة واعتناقها والايّمان بها رغم أنّها قد تخالف ما اتّفق عليه من قوانين وما اشتهر من أعراف ومبادئ أساسيّة كالعدل والمساواة، وقيم كالحرية، فيتحقّق الانحراف الفكريّ أينما تحقّقت أسبابه¹. ويمكن سرد بعض من مظاهر الانحراف الفكريّ في الآتي:

الفرع الأوّل: الغرور المعرفي

إذا كانت المعرفة ضروريّة في حياة الإنسان، وأحد حقوقه المشروعة والمتّفق عليها، يشترط أنْ تربيّ فيه عدّة خصال منها الصدق والأمانة والإخلاص ونكران الذات وأبرزها التّواضع المعرفيّ والّذي من مظاهره الحديث بلسان الجمع والابتعاد عن الأنأ، لأنّه كلّما زاد الشّخص في التّحصيل المعرفي، يزداد تميّزه العلميّ واستيعابه العميق لما يدور في العالم من أحداث ووقائع. وهذا يُعدّ في حدّ ذاته اختباراً للإنسان لمعرفة مدى التّحوّلات الّتي تطرأ على شخصيّته وعلى سلوكياته في حياته عموماً وفي مجتمعه العلميّ بصفة خاصّة.

فقد يغترّ المرء بشهادات علميّة تحصّل عليها في مشواره الدّراسي، أو بمجموعة مؤلّفات ساعدته الظروف لنشرها، أو بظهوره بانتظام على شاشات التّلفزيون، كما قد يصاب المثقّف المتصدّر لمواجهة الجمهور بالعُجب نتيجة إعجاب مجموعة متابعين ومعجبين التقوا حوله وكونوا جماعة محبّين، فيظنّ أنّه أصبح لسان عصره ومثقّف اختصاصه، فيبدأ في معالجة الوقائع وفق رؤيته الشخصيّة للأمور، وأنّ فكره هو الكفيل بإيجاد الحلول، ويسعى إلى تجهيل غيره في تخصّصه باستمرار، كما يعمد إلى توهم المعرفة وتشويه الآخر بالتّضليل وإدخال المستمع أو المتلقّي في متاهات فيترك الفكرة المختلف حولها ويخوض في عرض المفكّر أو الباحث وإثبات فكرة الأنأ على حساب الفكر المخالف.

1 (أنظر: عيسى، حنا، "مظاهر الانحراف الفكري"، 2017/07/05، موقع وكالة معا الإخبارية. تمّ الاسترداد من موقع: <https://bityl.co/G7HY>، بتاريخ: 2022/12/09.

فالغرور المعرفي لا يقتصر على العوام فقط، بل نجده "حتّى عند خاصّة الخاصة، من المثقّفين والمفكرين والفلاسفة والفقهاء الذين أثروا [المكاتب والمكتبات] بمعارف وتأملات وعلوم يعود لهم الفضل فيها، غير أنّها لا تخلو من بعض الغرور والتعصّب للرأي وتخطيء الآخر، وازدراءه، ونعته [أي: أخذه وتناوله] وتشبيّه [أي: تقبيحه]"¹.

فجميل جدّاً أن يفتخر المفكر أو المثقّف بعلمه وبإنتاجه العلمي أو الفكريّ، لكن من دون أن يقلّل من قيمة زملائه وأقرانه في نفس تخصّصه أو مجاله العلميّ، فعليه أن يكون متواضعاً مع من حوله، ولا يتكبر عليهم ولا يقلّل من حجم تعبهم في مجال الاجتهاد، أو البحث العلميّ، ولا يستهين بقيمة مجهودهم الفكريّ. فالتواضع المعرفي لا يكون في شخص إلا زانه ورفعه، ولا يُنزع من شخص إلا شأنه ويصاب بالكبر. فالغرور بالمعرفة والحقيقة، وجب عليه الانتباه إلى ضرورة البحث والتعمّق أكثر بدل العيش في وهم المعرفة*.

وقد يغترّ أحيانا الطالب الذي درس بعض التخصّصات: علميّة، أو فنيّة، أو اجتماعيّة وغيرها، ويظنّ نفسه أنّه قد وصل إلى مستوى التحليل والتفسير، فيتسرّع ليدلّو بدلوه في حضرة ذوي الخبرة في التخصّص، ويعاند من أجل إثبات وجهة نظره من خلال قصاصات جرائد، أو كلام سمعه من آخرين، أو استقاه من وسائل الإعلام. بالمقابل تجد أساتذته ومحدّثيه من ذوي الباع الطويل يبحثون عن المعلومة من مصادرها الموثوقة ليس بغرض الجدل العقيم، وإنّما بغية تعميم الفائدة. فالغرور المعرفي يُعدّ انحرافاً فكريّاً يعيق تطوّر وغوص صاحبه في بحر المعرفة.

الفرع الثاني: التّضليل وتشويه الحقائق:

يُسوّق أصحاب الفكر المنحرف لأفكارهم الخطيرة باللّجوء إلى طمس الحقائق أو تشويهها عن طريق قلب بعض المفاهيم، مدعّمين صنيعهم ببعض البراهين والأدلة الواهيّة الضّعيفة، وقد يكون فيها أحيانا تناقض لما هو موجود في الواقع، كما يستخدمون مصطلحات مطّاطة مبهمّة، حمّالة أوجه وقابلة للتأويلات؛ وذلك من أجل تضليل المتلقّي وخداعه، خاصّة الشّباب منهم والمراهقين، والأميّين من العامّة.

تتميّز خطابات الشّخصيات المؤثّرة بلُغة انفعاليّة تؤثر على عقول النّاشئة فينجرون وراءهم ويجعلونهم قدوات لهم؛ سواء أكانت تلك زعامات سياسيّة، دينيّة أو غيرها؛ خاصّة بعدما جرف تيار التكفير العام شباباً كثيرين من المندفعين الذين فقدوا ثقتهم في العلماء والشّخصيات الوطنيّة بعدما اتّهموهم بالعمالة ومداينة الأنظمة السياسيّة

1 (مصطفى، بودة، "الأنا والغرور المعرفي"، موقع ساسة **sasa post**، متاح على الرابط: <https://bit.ly/3vtrtD9>، بتاريخ 2023/2/10.

(*) يمكن الاستئناس في هذا الباب بالحوار الذي دار بين عالم الفيزياء ألبرت انشتاين وبين الروائي الساخر جورج برنارد شو الذي راسل الأول مخبراً إيّاه بأن الحياة أصبحت معقّدة بسبب العلم الذي خلق أيضاً إشكاليات عديدة، فأجاب انشتاين إضافة إلى ما قال مشبّها العلم ببقعة الضوء الصغيرة التي تسلّط على مساحة مظلمة كبيرة والموجودة أصلاً (يقصد الجهل). ويضيف: "كلّما زادت المعرفة صغرت الأنا، وكلّما قلت المعرفة كبرت الأنا".

الفاصلة والتملق إليهم. ويرى هؤلاء الشباب أنّ قدوات الأمم أصبحوا متواطئين مع الحكام ومع الأعداء لإبقاء الأمة أو الدولة ذليلة تابعة وخاضعة للأجنبي، وبالتالي هم غير مؤهلين لحلّ مشاكلهم والتّهوض بالأمة ممّا اضطرهم إلى السعي وراء القدوات البديلة آملين أن تحلّ مشاكل الأمة.

لجأ الشباب المتحمّس والمشحون ضدّ أنظمة الحكم إلى قدوات منحرفة يمثّلها غلاة متطرفون ومتعصبون، ففهمهم محدود، يميلون أكثر إلى التشدّد والغلوّ في كلّ شيء، وإعلان العداء والخصومة على كلّ من يخالفهم، فوجدت نفوس الشباب المليئة بالطاقة والحيوية والنشاط وبالحدّ ضالّتها في المذهب المتشدّد والمتطرّف الذي استطاع منظره أن يغرّروا بهؤلاء الشباب، ويوقّروا لهم كلّ الدّرائع والأسباب وأنّ يحشدوا لهم كلّ المبرّرات لتأليبهم ضدّ الأنظمة السياسيّة الحاكمة، أو لمواجهة تيارات الوسطيّة والاعتدال، أو لممارسة العنف اللّفظي والمادّي وترهيب الأمنين، أو لسلوك طريق الإرهاب المسلّح لنشر الرّعب داخل المجتمعات وإزهاق الأرواح، وإتلاف الممتلكات وتخريب اقتصادات الدّول بغرض إسقاط أنظمة سياسيّة¹.

فهذا النوع من البناء الفكريّ القائم على التّضليل والتدليس وتشويه الحقائق، يجعل من المتلقّي شخصا مغلقا، لا يقبل الحوار ولا النقاش، مطيعا لمؤرّده ينفذ تعليماته، وبالتالي يسهّل على الجهة المستفيدة من هذا النوع من الفكر والسلوك تجنيده لصالحها عملا بقاعدة إلغ عقلك وعطلّ فكرك واتّبعني، فيصبح الشباب المخدّر فكريا أداة طيّعة في يد المجموعات الإجراميّة تستعمله عند الحاجة لضرب مصالح خصومها وأعدائها.

الفرع الثالث: تسطيح الفهم وتسفيه الرّأي:

قد تبدو فكرة تسطيح الفهم، أو تبسيط الفهم أمرا إيجابيا إذ يمكّن شريحة واسعة من الجماهير من فهم بعض المطلحات والمفاهيم بشكلٍ سريع وسهل وبدون تعقيد، أو غوص في التفاصيل، وهذا شيء مفيد وأمرٌ مطلوب في بعض الحالات. "ومثل ذلك كتاب الرياضيات (Eléments de mathématique) التي تقوم بتحريره مجموعة الرياضياتيين نيكولا بورباكي (Nicolas Bourbaki) منذ 1934 لتبسيط المسائل الرياضيّة المعقّدة بطريقة لا يعود معها القارئ محتاجا إلى مصادر أخرى إضافية لفهم المادّة، حتّى صارت أنشطتهم تُفهم من غير المتخصّصين"².

غير أنّ الإفراط في التّبسيط والتّسطيح قد يؤدّي إلى تجاهل بعض التّفاصيل المهمّة والمعقّدة، فتغيب بعض المعلومات الدّقيقة التي تجعل المفهوم أو المصطلح أكثر وضوحا وتزيده سهولة في الفهم بغية الوصول إلى بناء تصوّرات صحيحة. فالتّبسيط إنّ تجاوز حدوده-مثلا يدفع نحوه نظام التّفاهة-صار خطرا، لأنّه يؤدّي إلى خفض لدرجة

1 (أنظر: محمد، عبد الله زرمان، المرجع السابق. ص 99.

2 (آلان، دونو، نظام التّفاهة. ترجمة: مشاعل عبد العزيز الهاجري. الجزائر: بيت الياسمين، ط1، 2023، ص 31.

الجودة...تسطيح الهامّ وتسخيف المعبر، من خلال الاستخدام المبالغ فيه للغة والخطاب الساذجين، بدعوى التّبسيط"¹.

إنّ التّسطيح المفرط والتّبسيط الزّائد قد ينعكس سلبيًا على الأمن الفكري؛ إنّ عدم التعمّق والغوص في أدقّ التفاصيل وتجاهلها أو التّقليل منها قد يؤدّي حتمًا إلى فهم سطحيّ وغير دقيق نتيجة نقص بعض المعلومات الهامّة، "يمكن أن يصل إلى درجة لا يُرتجى منها التّطوّر العقليّ المجتمعيّ الصّحيّ، بل يصير مهدّدًا له على حدّ قول آنشتاين أنّ كلّ شيء ينبغي أن يكون في أبسط أشكاله، لكن يجب أن لا يكون أبسط ممّا هو عليه"²، وبالتالي تبقى العقول صغيرة ضيّقة، ويبقى فكر الإنسان متخلّفًا محدود الأفق لا يمكنه التأمّل والاستشراق، لأنّ "مقاسات العقول هي ما يحدّد حجم تساؤلاتها الفكرية... فالأسئلة الكبيرة والعميقة تستثير العقول الكبيرة، أمّا الصّغيرة والمحدودة فهي تناسب ضيّقي الأفق، ممّن يرتضون، ويقبلون الإجابات الجاهزة والسريعة التي لا تكلفهم عناء التّفكير والتأمّل بعمق في واقع الحياة"³.

ففي مجال الأمن السيبراني على سبيل المثال، لا يمكن مواجهة الهجمات الالكترونية بفهم سطحيّ لمفهوم الثّغرات الأمنية⁴. وفي عملية تحليل الطّواهر أو المواقف واتّخاذ القرارات، خاصّة في المجال الأمني، ينبغي أن يكون فهم الظّاهرة فهمًا صحيحًا شاملًا ودقيقًا كي يكون التّحليل عميقًا، وتكون تقديرات المخاطر المحتملة والتّهديدات دقيقة إلى أبعد حدّ ممكن، وبالتالي تكون القرارات المتّخذة مستنيرة وصائبة.

في مجال الأمن الفكريّ على سبيل المثال، قد تنجم عن التّصورات الخاطئة للظّاهرة الإسلامية، أو لظاهرة اليمين المتطرّف في أوروبا انزلاقات وتجاوزات خطيرة تزيد من تفاقم المشكلة البسيطة. فعوض حلّها وتطويقها وتفادي مخاطرها وأضرارها، قد تتحوّل إلى معضلة وتتطوّر إلى ظاهرة أمنية معقّدة ترهق كاهل الدّولة وتؤرق صانع القرار بسبب تجاهل بعض التفاصيل والمعلومات الهامّة عن أية جماعة، وبالتالي سوء تقدير الموقف والانحراف في التعامل معه؛ فالفهم السّطحي للخلفيات الفكرية للجماعات الإسلامية-مثلا- يجعل صاحبه تائها بين أنماط سلوكياتها وخطاباتها المختلفة والمتباينة، وتركيباتها البشريّة، وطبيعة أنشطتها، وآليات عملها ووسائلها، وحدود وطبيعة أهدافها، بالإضافة إلى وحدة وصلابة صفوفها وإمكانية اختراقها، وغيرها من الفوارق الموجودة بين الجماعات أو المجموعات.

فغياب التفاصيل والمعلومات الدّقيقة حول أهمّ الخصائص التي تميّز بها كلّ جماعة من الجماعات الإسلامية المنتشرة عبر العالم وأبرز الفوارق الموجودة بينها دفع بعناصر الأجهزة الأمنية أن تجعل أغلبها في سلّة واحدة لمجرّد المظهر الخارجي، أو ممارسة الشّعائر التّعبدية، أو الامتناع عن المحظورات، دون التّدقيق في فهم الخلفية الفكرية والسلوك

(1) المرجع نفسه. ص 31.

(2) المرجع نفسه. ص 32.

(3) عبد الرحمن، طرفة، "العقيدة القلبية"، 2017/07/22، موقع جريدة اليوم، متاح على الرابط: <https://bit.ly/41lvmi8> بتاريخ 2023/04/22.

(4) لتفاصيل أكثر، راجع: عبدو، المسلماني، "الثغرات الأمنية..أنواعها وكيف يتم استغلالها"، 2018/03/21، موقع [Linked in](https://www.linkedin.com). متاح على الرابط: <https://bit.ly/4azGFgU>، بتاريخ 2024/03/11.

والأهداف، وبالتالي تعرّضت شرائح واسعة من الملتزمين بالمظاهر الإسلامية إلى ظلم الأجهزة الأمنية بسبب فهمها السطحي للظاهرة الإسلامية، فكانت قرارات جائرة في حقّ عديد الأبرياء؛ فمنهم من تعرّض للترحيل القسري إلى بلده الأصلي، ومنهم من سُجن في وطنه، وقسم آخر خصّصت لهم معتقلات لا تخضع لقوانين حقوق الإنسان، وبمواصفات غير إنسانية بدعوى تشكيل خطر إرهابي، مثل معتقل غوانتانامو الأمريكي في كوبا وأبوغريب في العراق.

كانت تقديرات أجهزة المخابرات الأمريكية غير دقيقة لحجم تهديدات الأمن القومي الأمريكي المحتملة، فنتج عنها قرارات خاطئة في حقّ أناس تمّت تبرئتهم بعد عشرين عاما من الاعتقال التعسفي في ظروف غير إنسانية ندّدت بها جميع المنظّمات الحقوقية الدولية. فهذا السلوك الأمريكي المتطرّف يعدّ من أخطر مظاهر الانحراف والتطرّف الفكري الناتج عن تبسيط الفهم وتسطيحه.

أمّا تسفيه الرأْي، فيقصد به تشويه صورة شخص ما، أو الإساءة إلى فكرة معيّنة وتقديمها بشكل غير لائق وسليبي بغية الانتقاص من قوّة دلالتها وحجّيتها صاحبها. ويتمّ تسفيه الرأْي أحيانا في الحوارات المباشرة، أو أثناء التعليقات على بعض الأفكار، أو ضمن الردود على بعض المسائل المثارة، والأمور المستشكلة التي تشغل البال، وذلك باستعمال الألفاظ المسيئة والانتقادات اللاذعة والاستخفاف بطروحات الآخرين وآرائهم وتسخيفها والانزعاج منها¹.

هناك عدّة عوامل تتسبّب في تسفيه الرأْي الآخر: فعدم قبول الرأْي المخالف والإعجاب بالنفس وبالأراء الشخصية والتحيز لها، يجعل الإنسان غير مستعدّ للنقاش العلمي والموضوعي والحوار البناء. كما تلعب البيئة الثقافية والاجتماعية التي يتربّى فيها الإنسان دورا محورياً في تكوين شخصيته؛ فإذا كان الرأْي الآخر غير محترم، وحرّيّة التعبير مُصادرة، وإذا كانت البيئة لا تشجّع على الاستماع إلى الرأْي المخالف واحترامه، ولا تدّعم الحوار الهادف وفهم وجهات النّظر المختلفة، فبالتالي يصعب بناء جسور التواصل مع الآخرين، ولا يمكن تعزيز ثقافة حوارية تكون رافعة قوّة لبناء أمن فكري قويّ ومعزّز².

وبعدّ تسفيه الرأْي من الأخلاق السيئة في المجتمع، والجميع يشجبه لأنّه يقلّل من فعالية التواصل، ينبغي توخّي الحذر في التعامل مع الآخر في أفكاره وآراءه، كما ينبغي ضبط الألسن والأقلام، ومراقبة الألفاظ والعبارات، وانتقاء الكلمات بعناية لتجنّب الإساءة للآخرين، والتّعبير بأسلوب مهذب راقٍ ومحترم، وبأناقة ولطف، بعيدا عن الإساءة والتّشويه والتّسفيه. فهذا الأدب والإحترام المتبادل بين الآراء المختلفة يعكس التّربية الحسنة والتّقدير للآخرين، ومن

1 (أنظر: هيئة التحرير، "آداب الحوار والنقاش مع الآخرين " 2023/05/08، موقع النّجاح. متاح على الرّابط: <https://ila.io/3d52ju>، بتاريخ 2024/03/11.

2 (أنظر: محمود، آل علي، "احترام الرأْي الآخر"، 2011/00/22، موقع الهيئة الاتحادية للهويّة والجنسيّة والجماهير وأمن المنافذ بالإمارات المتّحدة. متاح على الرّابط: <https://bit.ly/3TveMj6>، بتاريخ 2024/03/11.

وأنظر أيضا: إيمان، بطمة، "حرّيّة الرأْي والرأْي الآخر"، 2022/04/05، موقع موضوع. متاح على الرّابط: <https://bit.ly/3vouK6K>، بتاريخ 2023/01/10

جهة ثانية، يبنى جسور التّواصل بين الأفراد والمجتمعات ويدعم التعاون والتّفاهم بينها، ويحقّق التّقدّم الحضاريّ والسّلم العالميّ.

فإذا اجتمع تبسيط الفهم بتسفيه الرّأي، ظهرت مساحة للتّفاهة الفكرية أين ينظر المنحرفون فكراً للقضايا المختلفة بصورة مغايرة؛ فالجِدّ عندهم هزلٌ، والهزل عندهم جدٌّ، والأمور التّفاهة يعدّونها ذات أهميّة وألويّة يأخذونها بشكل جدّي وصارم، وعلى التّقيض من ذلك، يستهترون بعظائم المسائل والأحداث، ويستصغرون الأمور المصيرية وينظرون إليها بنوع من السّطحيّة وشيء من التّسفيه. فهذه النّظرة المتضاربة والمتناقضة وغير المتوازنة ينتج عنها تفكير ضيق وغياب تامّ عن مجريات القضايا والأحداث الوطنيّة والعالميّة، وتجعل أصحابها بعيدين عمّا هو موجود في واقع النّاس، وفي المجتمعات والدّول.

خلال جائحة كورونا (كوفيد 19) على سبيل المثال، ظهرت تيّارات فكرية وسياسية عبّرت صراحة عن موقفها الرّافض لتحويل الموقف، واعتبرته مَرَضاً عادياً تمّ استغلاله من طرف قوى دولية لإعادة صياغة خارطة العالم الاقتصاديّة، واستعان هذا التّيار بأطباء وخبراء في علم الأوبئة، وأطلقوا حملة إعلاميّة واسعة مناهضة لما يعيشه العالم من حجر صحيّ، وغلق للحدود، وارتفاع مهول في نسبة الوفيات، فأدّى هذا التّبسيط المخلّ لجائحة كورونا إلى رفض فئات واسعة من شعوب العالم للتّلقيح الخاصّ الذي أنتجته المخابر الدوليّة في ظرف قياسيّ، والذي تمّ التّشكيك في صِدْقِيته الطّبيّة ونجاعته الصّحيّة.

الفرع الرابع: النزوع إلى الخلاف والصّراع والتّكفير العام:

يستند الأمن الفكريّ إلى دعامة الاعتراف بالآخر والإقرار بحق الاختلاف الدّيني واللغوي والتّقافيّ، وتلك هي حكمة الله تعالى في خلقه للنّاس مختلفين في آرائهم وأفكارهم وأمزجتهم وميولاتهم ورغباتهم وفي باقي أمور حياتهم؛ وهذه حقيقة لا يدركها إلّا أصحاب العقول السّليمة. فالعقل السّليم والفكر السّويّ يعترف بتعدّد الرّؤى، ويعمل على التّواصل مع الفكر المخالف ومع الآخر والعمل على الانفتاح على العالم، والتّفاعل معه بغرض تبادل الخبرات والأفكار بعيداً عن الصّراع أو التّسفيه الذي يؤدّي إلى الخلاف والتّصادم مع الرّأي المخالف.

فالتمركز حول الذات وإقصاء الآخر هي "نظرة أحادية متطرّفة مبنية في أساسها على تقديس الذات والانتصار لهوى النّفس الذي يعمي بصيرة الإنسان فلا يرى حقّاً إلّا ما وافق هواه، وتقييم الآخر والأشياء من خلال الأنا التي ترفض أن يكون للمختلف وجوداً مستقلاً عنها، أو يكون ندّاً لها، وإتّما هو الاستتباع والطّاعة أو التّفي والإقصاء"¹.

أمّا علاج مظاهر النزوع إلى الخلاف والصّراع والفكر الإقصائيّ، فيتمثّل أساساً في الإقرار بحق الاختلاف والتّنوُّع، "والقبول بواقع التعدّدية يوجد في الوعي الإنسانيّ استعداداً نفسياً لقبول الآخر المختلف واحترامه ثقافياً

1 (محمد عبد الله زرمان، المرجع السابق، ص 103.

وفكريًا، والاعتقاد بأن اختلافه تنوع طبيعي يبعث على الغنى والتطور وليس تنوع تهديد أو عداء، وأن الخروج من الذات للالتقاء بالآخر سيفتح أمامها فضاءً واسعاً لاكتشاف المساحة المشتركة بين الطرفين وبلورتها، والانطلاق منها مجدداً للنظر إلى الأمور من زاوية أوسع، وب عقلية متفتحة أكثر، ووجهة نظر أغنى وأعمق¹.

أما التكفير العام أو الأعم فهو مفهوم يشير إلى فكرة اعتبار فرد أو جماعة تنتسب لتيار معين أو لفريق ما بأنهم كافرون بشكل عام، أو هو اتهام جماعي لمجموعات أو فئات كبيرة من الأشخاص بالكفر بدون تمييز، بغض النظر عن إتباعهم للديانة أو التزامهم بقوانين الدولة، وذلك بسبب اختلافات دينية أو عقائدية، أو في الآراء والأفكار، أو لأسباب ثقافية، سياسية، أيديولوجية، أو عرقية. ويرتبط هذا النوع من التكفير العام بقضايا التمييز العنصري والتحرّض على التفرقة والكراهية، والعداوة والبغضاء، وتعميق الانقسامات داخل المجتمع، مما يتعارض مع مبدأ العدالة والمساواة².

وقد ترجع بعض أسباب تبني الفكر التكفيري إلى حالات الإجحاف والظلم والاضطهاد الذي يتعرض له شخص أو جماعة من طرف الآخر الذي يكون في مركز قوة، أو تعتقد بعض الفئات أنها تتعرض لذلك، وترى نفسها ضحية للتمييز والتفرقة لأسباب غير إنسانية. فتكفر بالآخر وتصرّفاته وسلوكياته، فتعادي مؤسساته وهيئاته وتكفر كل من ينتمي إليها، وتعلن التمرد عليه ومحاربه بكل ما أوتيت من قوة؛ تحاربه عبر كل المنابر: إعلامية وغيرها، وذلك عن طريق التشهير به وكشف عيوبه وتجاوزاته، والكشف عن نوع الاضطهاد الذي تعرضت له. وقد تتطور تلك المعارضة الفكرية والمواجهة الإعلامية تدريجياً إلى أعمال تخريبية وإرهابية بأشكال مختلفة، مخلفة وراءها خسائر مادية، معنوية، وحتى بشرية: كالهجمات الإلكترونية على هيئات أو مؤسسات عبر العالم مثل شركات النقل الجوي وشركات الكهرباء، فتدمر قواعدها المعلوماتية وتخرب بياناتها لإحداث خلل في أنظمة التسيير الرقمية بغية تعطيلها، أو القيام بتفجيرات إرهابية لضرب البنى التحتية الاقتصادية.

الفرع الخامس: ظاهرة ازدواجية المعايير

تعدّ ظاهرة ازدواجية المعايير (Duality of standards) ظاهرة سلبية ومشكلة أخلاقية في العلاقات الإنسانية والممارسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتجارية، ومشكلة سياسية في العلاقات الدولية. ويتميز أصحاب العمل بالمعايير المزدوجة بالتناقض الأخلاقي والقانوني والسياسي، الذي قد تكون له تأثيراته السلبية في اهتزاز الثقة بين الأمر والمأمور، وبين الحاكم والمحكوم، وبين الدول أيضاً.

ويقصد بالمعايير المزدوجة (Double standards) تبني مواقف متباينة لنفس المسألة، أو لمسائل متشابهة، أو استخدام معايير مختلفة، أو تطبيق قوانين مزدوجة أثناء التعامل مع قضايا دولية متشابهة، أو متشابهة. ومثال

(1) المرجع نفسه. ص ص 118-119.

(2) (د.م)، ماذا نعني بالتكفير العام، موقع إجابة. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3VAyXyD>. بتاريخ 2024/02/01

ذلك، المواقف الدّوليّة بين ما يحدث في الأراضي الفلسطينيّة وما يحدث في أوكرانيا حول حقوق الإنسان، ومن جهة أخرى، المواقف المتحيّزة للكيان الإسرائيلي في حربه على الشعب الفلسطيني عموماً، وفي قطاع غزّة بشكل خاص.

أمّا في مجال التدخّل الخارجي أو لمعالجة النزاعات الإقليميّة، أحياناً تستخدم الدّول معايير مزدوجة لحماية مصالحها؛ قد تدعم دولة ما التدخّل الخارجي في بلد بعينه بينما تعارضه في حالات أخرى بناءً على مكاسب سياسيّة أو اقتصاديّة أو حتى ثقافيّة أيديولوجيّة.

فدول مثل إيران والعراق، وحزب الله اللبناني على سبيل المثال عارضوا وانتقدوا بشدّة التدخّل العسكريّ لدرع الجزيرة المدعوم أميركياً لحماية النّظام السّياسيّ في البحرين¹، بينما دّعمت وشاركت في التحالف العسكريّ الغربيّ لحماية النّظام السوري بقيادة بشار الأسد، وكلتا الحالتين متشابهتان تماماً؛ حراك شعبيّ يريد التّغيير وإصلاح النّظام السّياسيّ في الدّولتين. فهذه الازدواجيّة لم تحلّ المشاكل بقدر ما زادت من حدّة التوتّرات في البحرين وسوريا، واليمن وليبيا وغيرها من المناطق.

وخلال الحرب الإسرائيليّة على قطاع غزّة، وفي ظلّ الحصار المضروب عليها منذ 7 أكتوبر 2023، تكلمت وسائل الإعلام عن التّعامل بالمعايير المزدوجة في تقديم المساعدات؛ ففي الوقت الذي يجوّع فيه الشعب الفلسطيني بحجّة الصّعوبة في الإمداد نظراً للقصف الإسرائيلي، تمتدّ الجسور البريّة والبحريّة والجويّة لتموين جيش الاحتلال والسّوق الإسرائيليّة لسدّ العجز المسجّل خلال الحرب.

إذن، تعدّ ظاهرة ازدواجيّة المعايير انحرافاً فكريّاً خطيراً، ويشكّل تهديداً للأمن الفكريّ إنّ على المستوى المحلّي داخل الدّولة الواحدة فيتسبّب في تقويض الجهود للنّهوض بالتّنميّة وتطوير الاقتصاد وتعزيز الأمن القوميّ، أو على المستوى الدّوليّ فتفقد الدّول المعنيّة بالظلم ثققتها بالمجتمع الدّوليّ فتفسد العلاقات بين الدّول، ويتأرجح التّعاون الدّوليّ، ويتعسّر حلّ النزاعات بطرق سلميّة.

المطلب الثاني: الانحراف والتطرّف الفكريّ في السلوك السّياسيّ الغربيّ:

يعرف الفكر الغربيّ تناقضات وانحرافات تؤثّر سلباً على سلوكياته السّياسيّة ومواقفه الدّوليّة، مثل الاستعانة بالفكر الاشتراكي، وازدواجيّة المعايير في مواقفه السّياسيّة وتسييس الأنشطة الرياضيّة وغيرها؛

(1) (د.م)، " ردود الفعل الدّوليّة على الاحتجاجات البحرينيّة 2011 "، ديسمبر 2018، موقع موسوعة ويكيبيديا. متاح على الرابط: <https://bit.ly/4avXDN6> ، بتاريخ 2024/03/18.

الفرع الأوّل: الليبراليون والفكر الاشتراكي:

تبنّت النيوليبرالية فكرة الديمقراطية اللامركزية لإضعاف الدولة المركزية حيث فتحت في الوقت نفسه فرصاً جديدة للمشاركة الديمقراطية، لا سيما في البلدان التي ساعدت تشريعاتها على ضمان حقّ المشاركة في الحكم، واستجابة لهذه التوجّهات الكبرى، سعت عدة مبادرات تشاركية عبر العالم إلى ربط المواطنين بدولهم عبر طرق وابتكارات جديدة تندرج تحت مسمّيات مختلفة: كالديمقراطية التشاركية، الديمقراطية التداولية، أو الحكم التشاركي الممكن؛

” Democratic decentralization...while often driven by a neo-liberal agenda for weakening the central state, decentralisation has simultaneously opened up new opportunities for democratic engagement, especially in countries where strong legislation helped to guarantee participation in governance as a right...In response to these larger trends, a number of participatory initiatives around the world have sought to link citizens and states in new ways. Such innovations go under various labels, ranging from participatory democracy, to deliberative democracy, to 'empowered participatory governance ’”¹

فبعدما أدرك الفكر الغربي الليبرالي، الخصم المباشر للفكر الاشتراكي، أهمية إشراك الفرد في تدبير الشأن العام المحلي استناداً إلى دعوة الفيلسوف الفرنسي روسو (Jean Jack Rousseau) لزيادة قوّة الفرد وحماية حقوقه وحرّيته من خلال الديمقراطية المباشرة كبديل للديمقراطية التمثيلية، ومن هنا يتمكّن الفرد من المشاركة الفعّالة في تدبير الشأن العام، وإعطاء الأولوية للمصلحة العامة على حساب مصالحه الخاصة؛ فهذا النوع من المشاركة يسمح بالإدماج الفعليّ للفرد في السياسة العامة، ويحقّق التحوّل المجتمعيّ مثلما يشرحه الدكتور ساردار إيلاس باياركتار (Serdar Ulas Bayraktar) في قوله:

“From this perspective, the participation of citizens to public affairs is not only a political instrument of government, but a principle of social transformation; transformation of ‘will of all’ to ‘general will’ as well as of private persons to ‘citizens.’ In other words, participatory democracy represents more than a political order; rather, it is a new kind of society in which

1) John Gaventa , “Participatory development or participatory democracy? Linking participatory approaches to policy and governance”, **Participatory learning and action** 50. october 2004, p:150. Available at: <https://bityl.co/Mljm>. Visited on 30/04/2023.

*public affairs are integrated to the affairs of the ordinary citizens*¹

وبالرغم من التباين الفكري والأيدولوجي بين الليبرالية والاشتراكية، والرؤية الاستعلائية التي ينظر بها الغرب لغيره من بقية العوالم، غير أنّ هذا الفكر الغربي الليبرالي الذي وصفه فوكوياما (Fukuyama) بأنّه آخر ما أوجدت البشرية من أفكار، يستنجد في آخر المطاف بالفكر الاشتراكي ويستدعي ما يحتاجه من المبادئ والقيم الاشتراكية لتحريك عجلة التنمية المحلية، وتحقيق العدالة الاجتماعية وإيجاد حلول لمشاكله السياسية حيث "قامت الدول الاسكندنافية في القارة الأوروبية بتأسيس هذه التجربة القائمة على الديمقراطية التشاركية منذ عدّة عقود، إضافة إلى التجربة السويسرية المسماة الديمقراطية شبه المباشرة (Democratie Semi Directe) والتي أنشأت صندوقاً لدعم مشاركة السكان في لجان مجالس الأحياء والجمعيات أو تشكيل مجموعات موكّلة بتقديم العرائض (Petition Group) لإتاحة الفرصة لمشاركة أوسع للمواطن في تدبير الشأن المحلي العام، وتجربة السياسة المدينة في فرنسا بعد إقرار قانون سنة 2002 لمفهوم ديمقراطية القرب التي سميت بالديمقراطية الجوارية (Democratie de Proximité)، التي تتيح لسكان المدن أن يشكّلوا مجالس المدينة للتعبير عن آرائهم حول التنمية المحلية"².

ومن مظاهر التناقض في الفكر الغربي المسيحي أيضاً، تبني الفكر الاقتصادي الغربي جزءاً من النظام المالي الإسلامي واعتماده للصيرفة الإسلامية على غرار ما قامت به المجموعة البنكية الفرنسية العالمية باريبا (BNP Paribas) في فروعها المعتمدة في الخارج، وذلك من أجل إنقاذ أنظمتها المالية والاقتصادية. وتجدد الإشارة إلى أنّ بريطانيا أدرجت المعاملات الإسلامية في مصارفها منذ 2004 والتي أعطت انتعاشاً ملحوظاً لنموها السنوي*، مما دفع بالحكومة الفرنسية، خاصة بعد الأزمة المالية الدولية لسنة 2008، إلى رفع القيود التشريعية والضريبية التي تحظر إصدار الصكوك الإسلامية في فرنسا، وذلك تمهيداً لإدراج المعاملات الإسلامية في نظامها المصرفي الداخلي*.

1) Serdar Ulas Bayraktar, "Local Participatory Democracy The Local Agenda 21 Project in Turkish Cities", **Doctorat de Sociologie Politique**. Paris : Institut d'Etudes Politiques, Programme Doctorale de CEVIPOF, Soutenue le 15/12/2006, p 33. Sur : <https://bitly.co/lRin>, consulté le 30/04/2023.

2) عصام، بن الشيخ، الأمين سويقات، "إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي-حالة الجزائر والمغرب... دور المواطن، المجتمع المدني والقطاع الخاص في صياغة المشروع التنموي المحلي"، في بوحنية قوي (محزر)، الديمقراطية التشاركية: في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية. الأردن: عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2015، مدى الصفحات (43-83)، ص ص 58-59.

(*) يشير تقرير مالي قدّمه خبراء اقتصاديون فرنسيون في 2008 لوزيرة الاقتصاد الفرنسية كريستين لاغارد (Christine Lagarde) إلى أن حجم السوق المالية الإسلامية في بريطانيا قد بلغ 700 مليار دولار سنة 2008، وأن نموّها السنوي تجاوز 15%، وتوقع التقرير أن تبلغ هذه السوق بحلول 2020، ألف مليار يورو أي ما يعادل الأموال الخاصة بالمصارف الدولية في سنة 2007.

(*) أعلنت وزيرة الاقتصاد الفرنسية كريستين لاغارد خلال المنتدى الفرنسي الثاني حول المال الإسلامي الذي عقد بباريس في 2008/11/26 أنها ستشر، قبل نهاية شهر ديسمبر 2008، تعليمات تلغي الحواجز التشريعية والضريبية التي تحول دون إصدار صكوك إسلامية في البلاد مشددة على أن أرض فرنسا مستعدة لاستقبال المصارف التي تودّ إنجاز عمليات مطابقة للشرعية الإسلامية... كما أثبتت هذه الأخيرة على البعد الأخلاقي في النظام المالي الإسلامي وقدرته على مواجهة أسباب الأزمة المالية مشيدة بتحريم الغرر والميسر في المعاملات الإسلامية.

مما سبق يلاحظ أن الفكر الغربي يكيل بمكيالين فيما يتعلّق بموقفه من الفكر الإسلامي؛ فالإسلام يُعدّ الخطر الداهم الذي يهدّد الغرب المسيحيّ في وجوده إذا تعلّق الأمر بمسائل تتعلّق بالهويّة والثّقافة والفكر، وهذا الإسلام نفسه هو الحلّ الأنسب إذا تعلّق الأمر بحماية مصالحه الاقتصاديّة، حيث "قال أستاذ الاقتصاد بجامعة باريس أوليفيه باستري، إنّ النّظام الماليّ الإسلاميّ يمكن أن يلعب دوراً تاريخياً في العالم بالنّظر لقدرته على مواجهة التّحدّيات التي يطرحها الوضع الحاليّ [ه]... ورأى رئيس غرفة التّجارة الفرنسيّة العربيّة ووزير الخارجيّة الفرنسيّ السابق هيرفيه دوشاريت أنّ استيراد المعاملات الإسلاميّة يهدف لتمكين الاقتصاد المحليّ من الاستفادة من السيولة النّقديّة التي يملكها المستثمرون المسلمون... وأكّد أن النّظام الماليّ الإسلاميّ يمكن أن يكون عاملاً دمجاً لملايين المسلمين الفرنسيين الرّاغبين في الحصول على خدمات مصرفيّة تتّفك مع مبادئهم الدّينيّة"¹.

الفرع الثاني: ازدواجيّة المعايير في المواقف الدّوليّة

تفاقت ظاهرة ازدواجيّة المعايير (Duality of standards) في العلاقات الدّوليّة وأصبحت تقوم بها الدّول في سياقات متعدّدة، وقد تكون لها تأثيراتها في فقدان الثّقة بين الدّول وتقويض الجهود الدّوليّة للتّعاون وحلّ النزاعات الإقليميّة والدّوليّة بالطّرق السّلميّة ووفقاً للشرعيّة الدّوليّة.

تعرف مواقف الدّول الغربيّة تبايناً كبيراً حول القضايا المطروحة على السّاحة الدّوليّة؛ ففي مجال حقوق الإنسان قد تُوجّه بعض الدّول انتقادات لاذعة لحالات حقوقية في دولة معيّنة بينما تتجاهل وتغضّ الطّرف عن انتهاكات مماثلة أو أكثر خطورة منها تحدث في دول أخرى تربطها بها تحالفات اقتصاديّة أو تفاهات سياسيّة وتعدّها شأنًا داخليًّا.

فالولايات المتّحدة الأمريكيّة تدخلت عسكرياً في الصّومال وفي أفغانستان وفي العراق وسوريا بدعوى حماية أمنها القوميّ ومكافحة ما تعتبره إرهاباً، بينما عارضت وقاومت التّدخل العسكريّ الرّوس في أوكرانيا الذي يدّعي حماية أمنه القوميّ والتّصدّي لتهديدات النّاتو.

فسكوت المجتمع الدّولي على ما يجري في السّودان وفلسطين من عنف مذهل أغلب ضحاياه من النّساء والأطفال، لقد بلغ مستوى العنف ضدّ المرأة والطفّل شكلاً لا يصدّقه العقل، حيث تمّ تجريدهم من إنسانيّتهم، ويرافق ذلك الإجرام الممنهج إفلات تامّ لمجرميّ الحرب من العقاب². فالأحرى بالضمير والوعي الإنساني أن يستيقظ بعدما وصف وزير الكيان الصهيونيّ الشعب الفلسطينيّ أنّه مجرد حيوانات بشريّة، ونزع منهم صفة الإنسانيّة والأدميّة، وذلك

1 (عبد الله، بن عالي، "الأزمة الماليّة تدفع فرنسا لإدراج المعاملات الإسلاميّة"، 2008/12/06، موقع الجزيرة. متاح على الرابط: <https://bityl.co/liHa>، بتاريخ 2023/05/16.

2 (هيئة التحرير، "خبيرة أمميّة تنتقد ازدواجيّة المعايير عندما يتعلّق الأمر بحماية الفلسطينيين"، 2024/02/29، موقع أخبار الأمم المتّحدة. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3PGHts5>، بتاريخ 2024/03/17.

تمهيدا لممارسة عملية التطهير العرقي والإبادة الجماعية على مرأى ومسمع من دعاة الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان الذين اعتبروا الوحشية الإسرائيلية حقًا مشروعًا في الدفاع عن النفس¹.

وأبرز تجلّيات ازدواجية المعايير، هو التفوق القانوني الدائم للمحتلّ الإسرائيلي في مجلس الأمن بشكل خاصّ وفي باقي المحافل الدّولية على حساب الشعب الفلسطيني صاحب الحقّ المهدور والأرض المغتصبة، فرغم عدالة قضيته وكلّ تجاوزات الكيان الإسرائيلي وممارساته الوحشية، إلّا أنّ الكمّ الهائل من القوانين الدّولية والاتفاقات والمعاهدات الدّولية والمؤسّسات العالمية والإقليمية لم تفلح في إنصاف الشعب الفلسطيني، بل هي غالبًا ما تسوّي بين الضّحية والجلاّد، لأنّ الكيان الإسرائيلي يمثّل نواة الهيمنة الإقليمية للنظام العالمي المهيمن².

ومن مظاهر ازدواجية المعايير في مجلس الأمن الدّولي الذي تسيطر عليه القوى العظمى بحقّ الفيتو هو تباطؤه في الاجتماع واتّخاذ القرارات كلّما تعلّق الأمر بالدّول الضّعيفة. فرغم الاعتداءات الإسرائيلية المتتالية على لبنان في 1978 وتدمير المفاعل النوويّ العراقي في 1981، واجتياح لبنان واحتلال هضبة الجولان السوريّة عام 1982 وشرّ حرب مدمّرة على لبنان في 2006، لم يتحرّك مجلس الأمن بإنشاء أيّ قرار ضمن أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتّحدة لردع الاحتلال الإسرائيلي³، كما لم يتمكّن من إيقاف الحرب على غزّة بسبب الفيتو العنصري الظالم.

وهناك عدّة صور أخرى من ظاهرة التّعامل بالمعايير المزدوجة في الغرب والتي تمسّ بحقوق العرب والمسلمين الدّينية بشكل خاصّ؛ فعلى سبيل المثال، ارتفعت بعض الأصوات المتطرّفة تطالب بمنع استعمال مكبّرات الصّوت الخارجيّة في الأذان بدعوى ارتفاع الأصوات المزعجة التي تخترق السّكينة العامّة وهذا مخالف للنّظام العام، بينما نفس هذه الأطراف تسكت عن أصوات أجراس الكنائس والتي هي حالة مشابهة لأصوات المآذن.

وللتغلّب على مشكلة ازدواجية المعايير والاستثناءات والانتقائية، ينبغي على دول العالم أن تعمل بنزاهة وأنّ تسهر على تطبيق معايير موحّدة ومتّسقة ومتجانسة في جميع السياقات وفي كلّ الأوقات، بعيدًا عن المصالح السّياسيّة والاقتصاديّة الضيّقة.

الفرع الثالث: الازدواجية في تسييس الرياضات العالميّة

اعتاد رياضيو النّخبة الذين يساندون القضية الفلسطينيّة على مقاطعة منازل الرياضات القتاليّة ومقابلات الرياضات الجماعيّة التي يكون فيها الطّرف الثاني ممثلًا للكيان الإسرائيلي الصّهيوني، ناهيك عن باقي المنافسات

1 (يحيى، عالم، "ازدواجية معايير أم صراع حضارات.. كيف نفسر سلوك الغرب تجاه المشرق في ضوء الحرب؟"، 2023/12/14، موقع الجزيرة. متاح على الرّابط: <https://bit.ly/3vAnh4r>، بتاريخ 2024/03/17.

2 (أنظر: أحمد، شيخو، "ازدواجية المعايير والنفاق القانوني الدّولي في التفاعل مع شعوب وقضايا المنطقة"، 2022/12/09، ANFNEWS، متاح على الرّابط: <https://bit.ly/49b9AGY>، بتاريخ 2024/03/17.

3 (أنظر: ربيعة، سعادي، "ازدواجية المعايير في تطبيق الشرعيّة الدّولية"، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونيّة والسّياسيّة. ، المجلد 5، العدد 2، 2021/01/31، (مدى الصفحات: 436-450)، ص 443. تم الاسترداد من: <https://bit.ly/3PHwnDI>، بتاريخ 2024/03/17.

الرياضيّة التي تقام داخل الأراضي الفلسطينيّة المحتلة. وهنا تنور ثائرة الإعلام الدوليّ للتّحديد بهذا الامتناع غير المبرّر رياضياً، والذي يسيء إلى العائلة الرياضيّة التي تدعو إلى عدم الخلط بين المواقف السياسيّة والأنشطة الرياضيّة التي تسعى إلى التقارب بين شعوب العالم بعيداً عن المشاكسات السياسيّة والتشنّجات الدبلوماسية والخصومات العسكريّة، فتقوم الفدراليات الدوليّة المختصّة بمعاينة هؤلاء الرياضيين الممتنعين عن مواجهة نظرائهم من الكيان الإسرائيليّ والرافضين للتطبيع الرياضي مع الكيان الصّهيوني.

بعد الحراك الشّعبيّ الذي عرفته مملكة البحرين، تعرّض الاتحاد البحريني لكرة القدم في 23 يونيو 2011 إلى تجريد عضويته في الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) بخصوص إدخال شؤون سياسيّة في مسائل كرة القدم، وطلبت الفيفا تزويدها بمعلومات من لاعبي كرة القدم المعتقلين والمحكوم عليهم بالسّجن نظير مواقفهم السياسيّة¹.

ومع اندلاع الحرب الروسيّة الأوكرانيّة في 24 فبراير 2022، انقلب الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) على مبادئه القاضيّة بفصل الرياضة عن السياسة، فقرّر منع روسيا من المشاركة في نهائيات كأس العالم قطر 2022 تضامناً مع أوكرانيا، "فلطالما كان شعار الفيفا، أنّه لا يسمح بإدخال السياسة والدين في الرياضة. لكن، بمجرد أن وصلت الأمور إلى العمليّة العسكريّة الروسيّة الخاصّة، وأصبحت الأمور مرتبطة بحلف شمال الأطلسيّ وأوكرانيا ومحاربة روسيا، سقطت كلّ القواعد... وظهرت ازدواجيّة المعايير والتّمييز في وزن القضايا. قرّر الاتحاد الدوليّ، والاتحاد الأوروبيّ، (UEFA)، منع منتخب روسيا من المشاركة في التّصفيات المؤهّلة لكأس العالم، قطر 2022... [ومنع] سبارتاك موسكو أمام لايبزيغ في دور الـ 16 من الدّوري الأوروبي... ربّما كان يجدر بالفيفا اعتبار من يرفض اللّعب أمام روسيا وفريقها منسحباً، تحت شعاره، الذي لطالما عُوقب لاعبون ومجموعات من الجماهير على أساسه: فصل السياسيّة عن الرياضة... وسُحب تنظيم بطولة العالم للكرة الطائرة من روسيا"².

في المقابل، كانت الفيفا تضيق الخناق على من يحاول تمرير رسائل سياسيّة ووطنية، أو رسائل انتمائيّة، فمن يقف مع فلسطين في وجه الكيان الإسرائيليّ يُعاقب، ولم يقتصر الأمر على لاعبين مسلمين، عرب أو أفارقة، بل كان العقاب يطال كلّ رياضيّ مناهض للاحتلال الصّهيوني حيث عوقب فريق سلتيك الأسكتلندي سنة 2016 بسبب رفع جماهيره أعلام فلسطين، وبعض الشّعارات المنددة بالاحتلال، وذلك خلال مواجهته لفريق إسرائيليّ في دوري أبطال أوروبا وهو ما اعتبره اتّحاد الكرة، (UEFA) أمراً محظوراً. كما عوقب نجم إشبيلية السابق فردريك عمر كانوتي سنة 2008 بغرامة ماليّة بعد إظهار قميص يحمل كلمة فلسطين بعدّة لغات أثناء احتفاله بتسجيل هدف. أمّا لاعب الجودو الجزائريّ والبطل الإفريقيّ فتحي نورين، فقد عوقب بالإيقاف لمدة 10 سنوات بسبب امتناعه عن مواجهة لاعب يمثّل الكيان الإسرائيليّ.

(1) (د.م)، "ردود الفعل الدوليّة على الاحتجاجات البحرينيّة 2011"، المرجع السابق.

(2) حسن، عطية، "ازدواجيّة المعايير في فصل السياسة عن الرياضة.. الفيفا الأطلسي مع أوكرانيا ضدّ روسيا"، 2022/03/01، موقع الميادين، متاح على الرابط: <https://bityl.co/lnK7>، تم الاسترداد بتاريخ 2023/05/21.

وفي ذات السياق ومنذ فوز دولة قطر بتنظيم مونديال 2022 وإلى ساعة انطلاق فعالياته تعرّضت قطر إلى حملة إعلامية غربية ممنهجة على خلفية اشتراط احترام القيم والعادات والمبادئ الوطنية خلال المونديال، ممّا يعني التزام هذه الدولة العربية بالحفاظ على القيم العربية الإسلامية، منها منع تناول الخمر داخل الملاعب وفي الأماكن العمومية، وعدم السماح بالاختراق الفكري كنشر فكر المثليين في هذه المناسبة العالمية.

"وليس أيضاً هذه المرة الأولى التي تخوض فيها وسائل الإعلام الغربية حملة ممنهجة ضدّ الدول المنظّمة لأحداث رياضية كبرى والواقعة حسب رؤية المركزية الغربية لتقسيمات الجغرافيا الحضارية في (العالم الثالث)؛ مثل البرازيل، وجنوب أفريقيا، أو حتى تلك المصنّفة في ما يمكن أن يطلق عليه (العالم المنافس)؛ الصين وروسيا، إلّا أنّ غلّو الحملة ضدّ (قطر) يجعلها مثالا مناسباً لتسليط الضوء على الخطاب الإعلامي الاستشراقي، وجدلية (الأنا والغير) على شاشات الغرب، ولغة الاستعلاء العرقي وسياسات الهوية التي تُغلّف المعالجة الصحفية الغربية لهذه الأحداث الكبرى، في حين تُقدّم لنا أدبيات مدرسة ما بعد الاستعمار* (postcolonialism theory) التي تدرس بنيات الخطاب المتداول بين المستعمر والمستعمّر عدّة نظريات لتفحص الحملة الغربية ضدّ قطر وتفكيك أسسها الفلسفية والثقافية"¹.

المطلب الثالث: مظاهر من الانحراف والتطرّف في الفكر العربي الإسلامي

الفرع الأول: التناقض الفكري – السلوكي

اتّفق جمهور العلماء* على أغلب المسائل الفقهية والعقائدية التي يتعبّد بها المسلمون ربّهم على طريقة سيّد الخلق النبيّ الكريم محمد ﷺ، غير أنّ ذلك لم يمنع من ظهور بعض الأفكار المخالفة نظراً لعدم قناعة أصحابها بفهم هؤلاء العلماء، ويرون فيها تقصيراً أو تسامحاً كبيراً في الأحكام الفقهية أو الشرعية، فذهبوا إلى وجهة التشدّد والغلّو في الدين برؤية مغايرة لما ذهب إليه الجمهور بخلفية الغرور المعرفي: هم رجال ونحن رجال، لهم فهمهم ولنا فهمنا وتفسيراتنا

(*) خلافاً لما تصوّره وسائل الإعلام خلال الدعاية لنفسها من نقلها للواقع كما هو، إلا أن نظريات علوم الاجتماع تؤكد أنّ أدوارها أكثر تعقيداً من مجرد امتلاك جراءة "نقل الواقع"، بتعبير السوسيولوجي البريطاني ستيفارت هول؛ فوسائل الإعلام لا تعكس الواقع الصرف فقط، وإنّما هي صانعة تصوّرنا عن العالم وتصوّر لنا معناه، وتشكل تمثلاته في أذهاننا، بالارتكاز على قوتها الرمزية التي تمنحها سلطة اختيار الكيفية التي تظهر بها فئات عرقية أو اجتماعية أو ثقافات معينة، وهذا ما عبّر عنه ستيفارت هول بنظرية التمثيل (representation theory)؛ وهذه القدرة على "الإظهار" و"الإخفاء" أو آلية التمثيل يقوم بها المصوِّرون عبر عدساتهم والصحفيون بأقلامهم والمذيعون بأصواتهم وعبر سياسات التحرير.

1 (سارة، آيت خرسة، " حملة ضدّ مونديال قطر .. الإعلام الغربي حبيب خطاب الاستشراق"، 2022/11/09. موقع الجزيرة. متاح على الرابط: <https://bityl.co/lnOF>، بتاريخ 2023/05/22.

(*) إطلاق مصطلح الجمهور على اتّفاق أكثر الفقهاء من أصحاب المذاهب الأربعة، وعليه، فإذا قيل اتّفق جمهور العلماء على حكم شرعي في مسألة ما، فيعني ذلك اتّفاق أكثرهم عليه كاتّفاق ثلاثة من الأئمة أصحاب المذاهب الأربعة -المالكية والحنفية والشافعية والحنابلة- على حكم شرعي وانفراد الإمام الآخر عنهم بقول ونحو ذلك... فاجتماع عددهم مع توفر صفات العلم والتقوى والنزاهة مظنة الصواب والرأي السديد، وانفراد غيرهم عنهم مظنة الخطأ والشطط والجنوح البعيد. انظر: محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الأندلسي (520-595هـ)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد. تحقيق: أبو أوس يوسف بن أحمد البكري، الأردن: عمّان، بيت الأفكار الدولية، 2007، ص 213. متاح على الرابط: <https://bityl.co/lbDI> بتاريخ 2023/05/09.

للتّصوص الشّرعيّة؛ ومن هنا انطلق الفكر المتشدّد المعاصر، وبدأ الانحراف عن فهم الرّيعيل الأوّل من الصّحابة الكرام والتّابعين للتّصوص الشّرعيّة، وأخذ التنكّر لذلك الفهم يجد طريقه تدريجياً في أوساط هذا النّوع من الفكر الإسلامي، ثمّ شرع رواده في الإنكار على آراء ومواقف السّلف الصّالح من التّابعين* وتابعي التّابعين والعلماء القدامى الذين لم تخرج آراؤهم ومواقفهم عن رأي الجمهور في أغلبها.

بنى هذا التّيار فكره على الانتقائيّة في المواقف والسّطحيّة في الفهم، حيث عمد أصحابه إلى انتقاء ما يتوافق مع فكرهم وتوجّهاتهم من خلال فهمهم السّطحيّ للتّصوص الشّرعيّة لخدمة مصالح جهات معيّنة، فخلص هذا التّيار الفكريّ المتشدّد إلى الاستدلال بآراء بعض السّلف المعاصرين والقريبين زمنياً من جاهليّة القرن العشرين*، فأوجد هذا النّوع من الفكر الإسلامي مسوّغا شرعيّاً مفاده جواز الاستعانة بالكافر لمواجهة المسلم الظّالم، واستدلّوا به للاستعانة بالقوات العسكريّة الأمريكيّة والأوروبيّة لإسقاط نظام صدام حسين في العراق؛ حيث يقول الشيخ ابن باز: "إنّ هذا العمل الذي قام به صدام ضدّ الكويت هو عمل إجرامي يجب التّوبة منه... وقد صدر بيان من مجلس هيئة كبار العلماء في المملكة العربيّة السّعوديّة بيّن خطأ هذا العمل، وأنّه عدوان وجريمة... وأنّه لا مانع من الاستعانة ببعض الكفّار للجيوش الإسلاميّة والعربيّة ولا بأس من الاستعانة لصدّ عدوان المعتدي والدّفاع عن البلاد وعن حرمة الإسلام والمسلمين"¹.

تسبّبت فتوى جواز الاستعانة بالكافر على المسلم في انهيار دولة العراق مقابل أغراض سياسيّة خليجيّة وأخرى إسرائيليّة، ومصالح عرقيّة بقيام كيان كردي في الشّمال، ومصالح أخرى طائفية بسيطرة شيعة إيرانيّة على مفاصل الدّولة العراقيّة، وبنفس المنطق تمّ تحطيم سوريا واستباحة أراضيها من طرف القوات الرّوسيّة والغربيّة والإيرانيّة والتركيّة إلى جانب الانتهاكات الإسرائيليّة المتكرّرة للأجواء السّوريّة. وتجدد الإشارة إلى أنّه كان بإمكان النّظام السّوري أن يستفيد من التّجربة الجزائريّة لحلّ أزمتته مع الحراك الشعبي في بدايته قبل أن يتطوّر إلى معارضة مسلّحة بولاءات إقليميّة وخليجيّة حوّلت الدّولة السّوريّة إلى كيان سياسي فاشل وجغرافيته المدمّرة إلى مجموعة معسكرات أجنبيّة تخدم مصالحها على حساب الشّعب السّوري.

وعلى التّقيض من ذلك، صدرت فتاوى مناقضة تماماً بخصوص عدم جواز الخروج على الحاكم الظّالم ولو أخذ مالك وجلد ظهره، خاصّة بعد موجة الاعتقالات وأحكام الإعدام الجماعيّة التي تعرّضت لها شريحة واسعة من علماء وشخصيات بارزة من مصر ودول الخليج بعد معارضة الانقلاب العسكريّ على نظام الإخوان سنة 2013، وكذلك

(*) التّابعون هم الطبقة الثّانيّة من المسلمين الذين أخذوا علمهم ودينهم من صحابة رسول الله ﷺ وقاموا خلفهم بحمل الرسالة والدّعوة إليها وقد التفّ التّابعون حول الصحابة يأخذون عنهم القرآن والحديث وينهلون من علوم الشّرع على الصورة التي نقلوها لهم عن رسول الله وتتلّمذوا على يد الصحابة بإقبال وشغف ومحبة ثمّ كان لهم الشرف في حمل ذلك ونشره وكان الصحابة قد تفرّقوا في الأمصار وأشتهر في كلّ بلد عدد معيّن من التّابعين وكانوا حلقة مهمّة ومُحكّمة ومؤثّرة بين الصحابة وجيل أئمة المذاهب وتلاميذهم ومن جاء بعدهم.

(*) هذا النّوع من الفكر الإسلامي ينعت الاحتفال بالمولد النبوي الشريف بجاهليّة القرن العشرين، وينكره على المسلمين احتفالهم به.

1 (عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن بن باز، مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة: التّوحيد وما يلحق به. الجزء 6، المحرّر: محمد بن سعد الشّويعر، الرياض: دار القاسم للنشر، ط1، 1420هـ/ 2000م، ص150.

بسبب عدم تأييد الحصار العربي الخليجي لدولة قطر سنة 2017، إلى جانب تبرير بعض العلماء لقرارات التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، وسكوتهم عن تأييد أنظمتهم للتطهير العرقي لمسلمي الإيغور (تركستان الشرقية) من طرف السلطات الصينية بدعوى مكافحة التطرّف والإرهاب، ووصف بعض زعماء الغرب بأنهم صنّاع السلم والأمن في العالم رغم دعمهم المطلق للظلم الذي يتعرّض له المسلمون في أنحاء العالم، وذلك إرضاءً للنظام السياسي الحاكم فقط، وعلى النقيض من ذلك كان للعلامة الجزائري عبد الحميد بن باديس موقفا مغايرا من الأنظمة الكافرة المحتلة حين قال "لو قالت لي فرنسا قل لا إله إلا الله ما قتلها، عندما طلبت منه فرنسا أن يرسل لها ببرقية تأييد مناصرة لها في حربها ضدّ الألمان في الحرب العالمية الثانية سنة 1939"¹.

الفرع الثاني: الموقف السلبي من الفلسفة وبعض العلوم الأخرى

تعدّ الفلسفة في نظر بعض القائمين على شؤون التدريس في كليات الشريعة الإسلامية مادة غير مرغوب فيها لأنّها تزعم الإيمان لدى الطّلاب في نظرهم، ولأنّ "القراءات الناقصة المشوّشة البتراء، فإنّها شديدة الخطر على عقلك وإيمانك... إنّ أكابر علماء الدّين، قد خاضوا في هذا الجدل العقليّ، ردّاً على الشكّك والملحدّين، وألّفوا في ذلك المطوّلات، ولكنّهم يكرهون، من الطالب هذا الولع بالفلسفة، لأنّه، في نظرهم، يزعم الإيمان"².

وبالمقابل تجد باقي طلبة الكليات الأخرى يدرسون الفلسفة ويعدّونها علما أصيلا لا بد منه كي يتمكنوا من الإجابة على انشغالات وأسئلة طلبتهم عندما يصبحون أساتذة، فإبعاد طّلاب العلوم الإسلامية عن الخوض في الفلسفة، يجعل منهم أشخاصا عاجزين عن ردّ الشّبهات ومواجهة الفكر الإلحادي إذا ما توظّفوا في مراكز الوعظ والإرشاد والفتيا؛ فدراسة الفلسفة ضرورة واجبة على العلماء على الأقلّ إن كانوا يخشونها على طلبتهم، لأنّ التوسّع فيها يمكنهم من القيام بوظيفة الوعظ والإرشاد وواجب الدّعوة إلى الله. "وقد يكون اختيار الفلسفة والدّفاع عنها عاملا مساعدا لنهضة الفكر وإعمال العقل والتّظنر"³.

وفي هذا الإطار، يردّ أحد المشايخ على تلميذه بقوله: "أنتم المخضرمون بين مدرسة الإيمان من طريق النّقل، ومدرسة الإدراك من طريق العقل، تلوكون قشورا من الدّين، وقشورا من الفلسفة، فيقوم في عقولكم، أنّ الإيمان والفلسفة لا يجتمعان، وأنّ العقل والدّين لا يأتلفان، وإنّ الفلسفة سبيل الإلحاد... وماهي كذلك، بل هي سبيل

1 (علي الصلابي، "دعوة ابن باديس للثورة"، 2022/11/01، موقع عبد الحميد بن باديس. تمّ الاسترداد من: <https://bityl.co/Izsm>، بتاريخ 2023/05/08.

2 (عبد الله نديم بن الحسين الجسر، قصّة الإيمان بين الفلسفة والعلم والقرآن. لبنان: منشورات المكتب الإسلامي بيروت، ط3، 1969، ص18.

3 (حسن حنفي، "التراث والتجديد"، في عبد الجبار الرّفاعي (محرّر)، الفكر الإسلامي المعاصر: مراجعات تقويمية (سلسلة آفاق التجديد). دمشق: دار الفكر، ط1، 2000، ص228.

للإيمان بالله، من طريق العقل، الذي بُني عليه الإيمان كلّهُ، ولكن الفلسفة، بحر، على خلاف البحور، يجد راكمه الخطر والزيع في سواحله وشطآنه، والأمان والإيمان في لججه وأعماقه"¹.

من جهته، يبيّن المفكّر حسن حنفي كيف هيمن التّصوّر الأشعري على التفكير الإسلامي حيث كان له أثر تعطييلي شكّل عائقا كبيرا أمام بناء العلوم الإسلامية وتطوّرها، وذلك بقوله: "نشأت الحضارة الإسلامية تعدّدية الاتجاهات، فرقا كلاميّة، طرقا صوفيّة، مذاهب فقهيّة، تيارات فلسفيّة، مناهج تفسيريّة، حتّى كان القرن الرابع... العصر الدّهبي للحضارة الإسلاميّة. ثمّ جاء الغزالي وأحسن بأنّ هذه التعدّدية قد تؤدّي تكافؤ الأدلّة وتنتهي إلى الشكّ والنسبيّة واللاأدريّة... وكانت الحروب الصليبيّة على الأبواب مما يحتاج إلى دولة قويّة رآها في دولة نظام الملّك في بغداد. فأسّس له المدرسة النّظاميّة من أجل الدّعوة إلى فكر الدّولة... فأعطى الغزالي الحاكم أيديولوجيّة السّلطة... وأعطى النّاس أيديولوجيّة الطّاعة... وكفّر المعارضة السياسيّة في الدّاخل... مثل المعتزلة والفلاسفة"².

ومن جانب آخر، يفاضل بعض الفكر الإسلامي بين العلوم الشرعيّة وبقية العلوم الأخرى إذ يعطي الأولويّة لتعلّم العلوم الشرعيّة ويسمّيها ضروريّة، بينما لا يجبّد العلوم الطّبيّة والتّكنولوجيا والرياضيات وغيرها ويعتبرها علوما كفائيّة غير ذات أولويّة في حياة المسلم، أمّا العلوم القانونيّة فهي غير جائزة لكونها تعتمد على قواعد قانونيّة وضعيّة من صنع البشر ويحتكم إليها النّاس في المحاكم بدل الحكم بما أنزل الله.

وهناك فريق آخر يرفض التّعليم النّظامي الرّسمي في المدارس والمعاهد والجامعات بسبب الاختلاط بين الجنسين في الأقسام والقاعات والسّاحات، وعدم فرض الحجاب والاحتشام للطّالبات. مع العلم أنّ الدّين الإسلامي منع الاختلاط في الصّلاة وجعل النّساء يقمن بعد الأطفال الذكور داخل المساجد وبدون حاجز أو مكان مخصّص لهنّ كما هو عليه الحال الآن، بينما لم يمنع الاختلاط في الطّواف بالكعبة أثناء الحج والعمرة، ونهى ﷺ المرأة المحرّمة عن لبس القفّازين أو ارتداء النّقاب في قوله: ﴿وَلَا تَتَّقِبِ الْمَرْأَةُ الْمُحْرِمَةُ، وَلَا تَلْبَسِ الْقَفَّازِينَ﴾³، ومع ذلك بعض النّسوة من التّيارات المتشدّدة يطفّن بالكعبة بالنّقاب والقفّازين خلافا لما نصّ عليه الشّارع الحكيم.

وهناك من يقتصر بالمنع والحظر على الإناث فقط بدعوى وجوب مكوث المرأة في البيت وعدم خروجها إلّا للضرورة القصوى؛ فهذا الفكر المتشدّد المتناقض مع مبادئه يقبل بأنّ يكشف على المرأة طبيب ويعالجها ممرّض وتلد على يد طبيب أخصّائي أمراض النّساء والتّوليد، ولا يقبل بتعليم المرأة لتكون طبيبة وممرّضة وقابلة لرفع الحرج عن نساء المسلمين، وإن كانت الضرورات تبيح المحضورات حفاظا على النّفس البشريّة.

1 (عبد الله نديم بن الحسين الجسر، المرجع السابق، ص19.

2 (انظر: حسن، حنفي، المرجع السابق. ص ص 226-227.

3) محمد بن اسماعيل أبو عبد الله البخاري (194-256هـ/ 810-870م)، صحيح البخاري: المسمّى الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه. تحقيق: أبو عبد الله عبد السلام محمد بن عمر علّوش، الرياض: مكتبة الرشد ناشرون، ط2، 1427هـ/2006م، كتاب جزاء الصّيد (28)، باب ما ينهى من الطّيب للمُحْرَم والمُحْرِمَة (13)، الحديث (1838)، ص 245.

ختاماً، في الوقت الراهن ينبغي على المسلمين الولوع إلى كلّ التخصصات العلميّة دون استثناء لمواكبة التطوّر الرّهيب الّذي يشهده العالم المعاصر، كما ينبغي إشراك المرأة في جميع التّخصّصات الّتي لا تتعارض مع فطرتها وخصوصيتها الأنثويّة وتركيبتها المورفولوجيّة للحفاظ على كرامتها، ولتمكينها من أداء الوظيفة النّبيلة الّتي أخصّها الإسلام بها؛ أن تكون هي صاحبة الفضل في استمرار البشريّة، وتكون صانعةً للرّجال تربيّةً وتكويناً، دعماً وإسناداً في مجتمع لا يمكنه أن يتطوّر إلّا بتكاتف جهود الإثنتين: المرأة والرّجل على حدّ سواء.

الفرع الثالث: مظاهر أخرى متفرّقة للانحراف في الفكر الاسلامي

أولاً: ظاهرة تكفير المسلمين

بدأت ظاهرة تكفير المسلمين مع فرقة الخوارج في صدر الإسلام في ظلّ الخلاف السّياسي بين عليّ ومعاوية رضي الله عنهم حيث استمال الخوارج إليهم مجموعة من غوغاء الأعراب بشعارات سياسيّة حول طريقة الحكم وأحقّيته. لم يكتفوا بالطعن والنّيل من معاوية وعثمان وعليّ وتخطّطهم، بل بلغ بهم الأمر إلى تكفيرهم. وكان لجوؤهم إلى أمر التّكفير لتسويغ استباحة دماء مخالفينهم من أئمة المسلمين وعامّتهم، وجعلوا من ذلك ذريعة لقتل الأطفال والنّساء، وسببهم أيضاً، وقتل كلّ من يرفض قتل مخالفينهم¹.

لم تكن مجموعات الخوارج المتطرّفة من الصّحابة، إنّما من أعراب المناطق النّائية البعيدة عن عاصمة الدّولة الإسلاميّة والمدن المتميّزة بالعلم والعلماء؛ فالجهل بالدين من جهة، وسوء تقديرهم لمكانة وقيمة الصّحابة من جهة ثانية، أيّ انعدام الحصانة الفكرية لديهم، جعل منهم فريسة سهلة لأعداء الأمة الإسلاميّة والأصابع الحفيّة الّتي كانت تحرّك أحداث التمرد على الحاكم وتنتج نحو التّصعيد من حيث التّطرّف العقدي واستعمال العنف واستباحة دماء المسلمين²؛ فانعدام الأمن التّربوي والفكريّ وحثّ التّفاقيّ السّياسي كان سبباً في تدهور الأمن المجتمعيّ داخل الدّولة الإسلاميّة واهتزاز أمنها القوميّ وانطلاق النزاعات الداخليّة المسلّحة كواقعيّ الجمل وصقّين وغيرها*.

توارث المسلمون الفكر التّكفيري منذ حقبة الخوارج، ففضلاً عن ظاهرة التّكفير العام الّذي تمّت الإشارة إليه في الفرع الرابع من المطلب الأوّل لهذا المبحث، والمتعلّق بمظاهر الانحراف الفكريّ، سلكت المسلمون طريقاً تكفيرياً خاصاً

1 (رمضان محمد توفيق، "ظاهرة التكفير وأخطارها دراسة شرعيّة تاريخيّة تحليليّة"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونيّة والاقتصاديّة. المجلد 10، العدد 1، مدى الصّفحات: 51-71، 2021/02/27. ص 57. متاح على الرابط: ، بتاريخ 2024/03/23.

2 (رمضان محمد توفيق، "ظاهرة التكفير وأخطارها دراسة شرعيّة تاريخيّة تحليليّة"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونيّة والاقتصاديّة. المجلد 10، العدد 1، 2021/02/27، (مدى الصّفحات: 51-71)، ص 58. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3VEbo84>، بتاريخ 2024/03/23.

(* موقعة الجمل هي معركة وقعت في البصرة، سنة 656م/36هـ بين جيشي أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب من جهة وبين طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام وأم المؤمنين السيدة عائشة رضي الله عنهم أجمعين. وسُمّيت المعركة نسبة إلى الجمل الّذي كان يحمل هودج السيّد عائشة من المدينة المنوّرة باتجاه مركز الخليفة، الّذي اتّهم بتأخير القصاص من قتلة عثمان، فكان ذلك سبب هذه المعركة.

واقعة صقّين: هي معركة وقعت بين جيشي الخليفة علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان -رضي الله عنهما- سنة 657م/37هـ في منطقة صقّين الواقعة بين الشام والعراق، وهي امتداد لفتنة مقتل الخليفة عثمان بن عفان -رضي الله عنه- على الغوثاء من أعراب المناطق النّائية للدّولة الإسلاميّة. أمّا

بهم؛ فالتكفير أضحى متبادلاً بين السُّنة والشَّيعة، بين بعض الجماعات الإسلاميّة، بين شخصيات دعوويّة، فضلاً عن تكفير التيارات العلمانيّة والوطنيّة والديمقراطيّة وغيرها ممّن يختلفون مع الفكر الدّيني المتشدّد الذي يرى في تفكيره أنّه الأسلم، ورأيه هو الأصوب، وهو الأجدر بالاتباع والافتداء دون غيره من المذاهب أو التيارات أو الجماعات الإسلاميّة.

ويعدّ الفكر التّكفيري أمراً منبوذاً ومرفوضاً في الإسلام لأنّ مسألة الإيمان هي شأن فردي، وبالتالي لا يجوز ولا يحقّ لأيّ كان أن يكفّر أخاه المسلم من غير جريمة صريحة واضحة يرتكبها، أو كفر بواح ينطق به شخصياً. إنّ الدّين الإسلامي يحذّر من الإفراط في تكفير المسلمين، ويعده إنمّا ومعصيّة كبيرة ويشدّد على ذلك في قوله ﷺ: «يَمَّا رَجُلٌ قَالَ لِأَخِيهِ: يَا كَافِرُ، فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا»¹؛ فإن كان كافراً كما قال وإلّا يكون قد كفر بقولته تلك، أي ترجع عليه. كما أنّ قتال المسلمين أيضاً يعدّ كفراً لقوله ﷺ: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»².

وتجدر الإشارة إلى أنّ عاقبة العلماء منعوا تكفير المسلم، إلّا بناءً على دليل قاطع يثبت كفره، بأنّ ينكر أمراً ثابتاً بدليل قطعي من أمور الدّين، أو يتصرّف تصرّفاً يحمل دلالة قطعيّة على الكفر كسجود لصنم أو نحو ذلك. أمّا إنّ كان على سبيل السّب والشتم أو التّعيير بأصله فإنّ فاعل ذلك يعاقب بالتّعزير³.

يتغلّذى الفكر التّكفيري على الجهل بالدّين والغرور المعرفي، وعلى الأهواء والتّوازع البشريّة، وعلى قاعدة: من ليس معي فهو ضديّ، ويتجاهل أنّ تكفير أيّ إنسان وأتّهامه بالفسق والضلال والانحراف والتّفاق، يجرّده عملياً من حقوقه كإنسان ويعرّضه للإهانة والطرد من المجتمع وأحياناً الحكم عليه بالقتل، وإذا اتّخذت ظاهرة التّكفير طابعاً جماعياً وشملت طائفة معيّنة أو جماعة ما، فإنّها تعرض الأمن المجتمعي للخطر بحيث يعمّ الاختلاف والفرقة داخل المجتمع المسلم الواحد المتماسك بفضل الرّابطة الدّينيّة والتي إذا انهارت فلا تُعوّض بأيّ شيء آخر⁴.

وفي العالم المعاصر، استفحلت ظاهرة التّكفير والتكفير المضادّ—إن جاز التعبير—بين صفوف المسلمين بدعاوى سياسيّة وتحت غطاء حماية الدّين من التّشويه ومحاربة دعاة الضلال من العلماء الفقهاء والمحدّثين. فتتّظيم داعش على سبيل المثال، يدّعي اتّباع السلف الصالح وإعادة الخلافة الإسلاميّة في صورة دولة يحكمها زعيم سياسي وديني واحد وتطبيق أحكام الشريعة الإسلاميّة، وعناصر داعش "يرون أنّ بقيّة العالم يتكوّن من الكفّار الذين يسعون

1 (البخاري المرجع السابق، كتاب الأدب (78)، باب من كفر أخاه بغير تأويل، فهو كما قال (73)، الحديث (6104)، ص 850.

2 (المرجع نفسه. كتاب العلم (3)، باب الإنصاف للعلماء (43)، الحديث (121)، ص 25-26.

3 (رمضان محمد توفيق، المرجع السابق ص 56.

4 (أنظر: عبد الكامل، جويبة، "تاريخيّة ظاهرة التّكفير بين الغرب الأوربي والشرق الإسلامي"، مجلة العلوم الاجتماعيّة والانسانيّة. المجلد 5، العدد 8، (مدى الصّفحات: 90-107)، 2015/06/28، ص 91. متاح على الرابط: ، بتاريخ 2024/03/23.

لتدمير الإسلام وذلك لتبرير الهجمات ضدّ غيرهم من المسلمين وغير المسلمين على حدّ سواء¹. فالتكفير عندهم لتسويغ القتل الممّجى للمسلمين وتنفيذ الهجمات الإرهابية في البلاد الإسلامية.

أمّا الفكر المدخلي* فهو يتبنّى أسلوب تكفير المسلمين فقط ممّن يخالفونه الرّأي حتّى داخل التّيار السّلفي الوهابي الذي ينتمي إليه؛ ويركّز هذا النوع من الفكر السّلفي على تبرير كلّ سلوكيات الحاكم وتحريم انتقاده في العلن، أو ثنيه عن فسادهِ حتّى وإن زنا أمام الملأ على شاشة التلفزيون الرسمي² فلا يجوز الخروج عليه لأنّه وليّ أمر المسلمين، بغضّ النظر عن صلاحه أو فسادهِ، أو حتّى ولائهِ للكفّار والتّعاون معهم مثل التّطبيع مع الكيان الإسرائيلي، أو الاستعانة بالكافر ضدّ المسلم، وغيرها من الأفكار الشاذّة.

يعمل الفكر المدخلي على تكفير الجماعات الإسلامية التي تتبنّى العمل السّياسي كنهج ديمقراطي معاصر للتّغيير، كما يهاجم وينتقد حركات المقاومة الفلسطينية وحماس بشكل خاصّ في جهادها لدفع الاحتلال الصّهيوني، ويشترك مع فكر داعش في هذه المسألة حيث يعتبرون قتال حماس الضّالة المبتدعة أولى من قتال الصّهيانية في فلسطين. والفكر التكفيري المدخلي يتناقض مع رؤيته للعمل الإسلامي الدّاعيّة إلى الجهاد بالسّنن ورفض أيّ عمل سياسي أو جهاد مسلّح للدّفاع عن أراض الإسلام.

والتكفير عند المداخله انتقائي يخضع لمعيار مخالفة رأيهم في النّظام السّياسي السّعودي؛ فهم يناهضون الحكومات المنتخبة ديمقراطيّا التي ليست حليفة للمملكة السّعودية؛ ففي ليبيا مثلاً يقفون إلى جانب الانقلابي خليفة حفتر ويعتبرونه متعلّبا تحبّ طاعته ومناصرته حقناً للدّماء، مثلما وقفوا مع عبد الفتّاح السّيسي في انقلابه على رئيسه المنتخب، ونفس الموقف في اليمن تحالفوا مع الإمارات ضدّ الرئيس المنتخب عبد ربه منصور هادي³.

ومن جانب آخر يعتبر المداخله المطالبين بالشرعيّة الانتخابيّة ومناهضة الانقلابات في مصر وليبيا خروجاً على وليّ الأمر المتعلّب لذا، يجب محاربتهم حقناً للدّماء؛ فكيف يُفهم حقن دم المسلمين بقتالهم؟ إلّا إذا اعتبروا المخالفين لهم والمطالبين بالشرعيّة هم الفئة الباغية التي أمر الله بمقاتلتها حتّى تفيء لأمر الله! وهذا يعدّ من أبشع مظاهر الانحراف الفكريّ والتطرّف الفكريّ الذي يعطي صورة مشوّهة للفكر الإسلاميّ المعاصر.

1 (موسوعة وكبيديا، "أيدولوجيّة تنظيم الدولة الإسلامية"، متاح على الرابط: <https://bit.ly/3TLxl2O>، تاريخ الزيارة 2024/01/31.

(*) المداخله، أو الفكر المدخلي نسبة إلى الشيخ السّعودي ربيع المدخلي، كما يطلق عليهم أيضاً الجامعة نسبة إلى محمد أمان الجامي (1931-1996) الإثيوبي الأصل، وهو شيخ وأستاذ ربيع المدخلي والذي يعدّ امتداداً للفكر الوهابي المدعوم من طرف الأسرة الحاكمة في السّعودية، وله ممثّلين وموريدين في أغلب البلدان الإسلامية للدّفاع عن سلوكيات النّظام السّياسي السّعودي بوصفه وليّ أمر المسلمين، وتأييد الأنظمة السّياسيّة المناوئة للإسلام السّياسي والفكر الإخواني تحديداً بوصفها تابعة لوليّ الأمر كما يزعم المداخله.

2 (عبد العزيز الرئيس، "لا يجوز الخروج على الحاكم أو انتقاده إن زنا أو شرب الخمر". 2019، قناة المعتصم بالله. متاح على الرابط: <https://yhoo.it/4czPWY6>، بتاريخ 2024/03/26.

3 أنظر: (د.م)، "المداخله..ولاء للسلطة وحرب على التّيارات الإسلامية" 2017/11/26، موقع موسوعة الجزيرة. متاح على الرابط: <https://bit.ly/4cNd45A>، بتاريخ 2024/03/24.

ثانياً: انتقاص أحكام الإسلام:

مع انتشار الجامعات الإسلامية في البلاد غير الإسلامية والتي تعمل لحساب أجندات معادية للحضارة العربية الإسلامية، على غرار الجامعة الإسلامية بتل أبيب، وفضلاً عن المنحرفين فكرياً من المسلمين، برزت ظاهرة ضارّة* معاصرة من بعض الدعاة بأفكار غريبة على المجتمعات الإسلامية كإنكار السنة النبوية أو بعض الأحاديث الصحيحة بدعوى كفاية القرآن الكريم كمصدر للتشريع دون سواه من مصادر التشريع الأخرى، أو الاستهتار بالسنة النبوية الشريفة وبالحديث الشريف، ولا يعتبرونها وحياً بعد القرآن الكريم الذي يقول في حقّه ﷺ: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ. إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾¹؛ بمعنى: ما أضيف إليه ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، هي أحد قسمي الوحي الإلهي الذي أنزل على رسول الله ﷺ، والقسم الآخر من الوحي هو القرآن الكريم، حيث ﴿كان جبريل ينزل على النبي ﷺ بالسنة كما ينزل عليه بالقرآن﴾².

يقول الله تعالى في الآية 44 من سورة النحل: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾، ومعنى ذلك أنّ السنة النبوية الشريفة هي مبيّنة وشارحة لكتاب الله تعالى، وقد تزيد على ما في كتاب الله بعض الأحكام، منها بيان المجل في الكتاب العزيز، كالصلوات الخمس في مواقيتها وسجودها وركوعها وسائر الأحكام، ومنها زيادة حكم على حكم الكتاب، كتحريم نكاح المرأة على عمتها وخالتها. ويقول ﷺ في الآية 45 من سورة الأنبياء: ﴿قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعَاءَ إِذَا مَا يَدْعُونَ﴾، وهنا أخبر ﷺ أن كلام نبيه ﷺ كلّه وحي، والوحي بلا خلاف ذكر، والذكر حفظه الله ﷺ بنص القرآن الكريم، فهو منقول إلى الخلف بلا ضياع عن طريق الرواة الثقة من السلف، فهذا القسم من الوحي الإلهي ليس من كلام الله تعالى ولا لفظه، وإنما وحي بالمعنى والمضمون فقط³، وبالتالي فكلّ إنقاص من أهميّة السنة والحديث الشريف يعدّ انحرافاً خطيراً في الفكر الإسلامي.

أمّا التشكيك في ثوابت الدين والاستهزاء بها: ﴿قُلْ أَبِاسَةِ آيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ. لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾⁴ مثل نشر الأكاذيب حول الدين والترويج لها، والتقاط زلات العلماء والفرح بها بغرض نشرها بين الناس بغية

(* الظاهرة الضارّة نسبة إلى تلك الفئة التي بنت مسجداً ضارراً ببنية فاسدة والذي ذمّه الله ﷻ في القرآن الكريم وأمر رسول الله بهدمه؛ فهذا حال بعض المؤسسات الإسلامية التي تعمل على الدس للإسلام وشنّ حملات تشويه ضدّ رموزه والتشكيك في مبادئه وأحكامه.

1 (سورة النجم. الآية 3-4.

2 (صهيب عبد الجبار، الجامع الصحيح للسنن والمسانيد. المكتبة الشاملة. ج1، (4) الإيمان بالرسول، وجوب اتباع الرسل، الحديث 1926، 2014/04/15، ص290. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3TWKIOR>، بتاريخ 2024/03/22.

3 (محمد صالح المنجد، "السنة النبوية الصحيحة وحي من الله"، 2007/01/10، موقع الإسلام سؤال وجواب. متاح على الرابط <https://bit.ly/49aU8uo>، بتاريخ 2024/03/20.

4 (سورة التوبة. الآية 65-66.

التشهير بهم، وتخطيئهم ومهاجمتهم، كما يسعى البعض إلى التشكيك في أساسيات الدين الحنيف وقواعد الشرع الحكيم¹.

وجدير بالذكر أنّ ما يبثّ على بعض القنوات الرقمية لشخصيات إسلامية تصف نفسها بالفكر المعاصر المستنير، يمسّ بالأمن الفكري للمسلمين؛ فمنهم من ينفي وجوب ارتداء الحجاب للمرأة، أو يشكّك في حكم وجوب أداء الصلاة عموماً، أو في وجود صلاحيّ الظّهر والعصر، وآخر ينفي تعدّد الزوجات في القرآن الكريم، وكثيرون من يفسّرون الآيات حسب الأهواء والطلب بهدف تبرير تصرفات وسلوكيات الجهات التي يتبعونها وتُمَوِّل مشروعهم المضللّ، والترويج لإسلام على الطريقة الغربية التي تهدف إلى هدم الدين الإسلامي على غرار مشروع العائلة والديانة الإبراهيمية الذي تمّ تدشينه بدولة الإمارات العربية، أو مشروع مدونة الأسرة في المملكة المغربية والذي تسعى اللجنة المكلفة إلى تنقيتها من أحكام الشريعة الإسلامية وإعطائها صبغة حقوقية مدنية تعتمد على المساواة بين الجنسين وإغلاق باب الأعراف والتقاليد².

ثالثاً: اعتقاد أن الشريعة غير صالحة لكلّ زمان ومكان:

إنّ الاعتقاد أو القول إنّ الشريعة الإسلامية كانت تصلح للأزمة البدائية القديمة مع جيل الصحابة والتابعين وبقية الحقب الإسلامية المعتمدة في التأريخ الإسلامي، ولا يمكن للفكر الإسلامي أن يواكب العالم المعاصر، ولم تعد كذلك مع ظهور مفهوم الدولة الحديثة وتطوّر الأنظمة السياسية والاقتصادية والمالية، وظهور مفاهيم مستحدثة في حقل العلوم السياسية والدراسات الاجتماعية والإنسانية عموماً.

ففي الاقتصاد المعاصر على سبيل المثال، تسمح بعض الدول الإسلامية وغير الإسلامية بسوق الدعارة تحت غطاء السياحة والحريات الشخصية لأنّها تدرّ أموالاً طائلة على أصحابها وعلى خزينة الدولة أيضاً. فهذا الفعل تحرّمه وتجرّمه الشريعة الإسلامية قطعاً لأنّه تجتمع فيه كلّ مواصفات نكاح الجاهلية³ مثل الاستبضاع وغيره الذي هدمه الإسلام ولم يبق إلا على النكاح الشرعي الذي يحفظ للمرأة كرامتها ويحافظ على العرض ونقاء النسل.

فما تعدّه الشريعة الإسلامية حراماً يعتبره غيرها استثماراً، فالتعامل الربويّ، على سبيل المثال، يعدّ عائقاً في وجه التنمية الاقتصادية نظراً لعزوف المال الإسلامي على التعامل مع البنوك التقليدية، وبعد الأزمة الاقتصادية لسنة 2008، تفتّنت الدول الغربية إلى هذه المسألة فسمحت بحكوماتها بالتعامل المالي الإسلامي، بل منهم من نصّح بالرجوع إلى النظام المالي الإسلامي. وفي ظلّ العولمة الاقتصادية انتشرت الشبائيك الإسلامية داخل البنوك التقليدية

(1) عيسى بن سلمان الفيقي، برامج التواصل الاجتماعي. مكتبة نور، 1432هـ/2011م، ص 20. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3vBoRTF>، بتاريخ 2024/03/20.

(2) انظر: إيمان ملوك، "بعد عقدين عليها.. مغربيات يتطلعن لإصلاح جذري لمدونة الأسرة"، 2024/03/08، موقع DW. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3PHvL0G>، بتاريخ 2024/03/23.

(3) للاستزادة، أنظر: البخاري، المرجع السابق. كتاب النكاح (67)، باب من قال لا نكاح إلا بولي (37)، الحديث (5127)، ص 733.

وتأسّست بنوك إسلاميّة في جلّ الدّول العربيّة بغية كسر الحاجز الشرعيّ الذي كان يعوق تحقيق التّنميّة الاقتصاديّة في المنطقة العربيّة والإسلاميّة. اقتداءً بتجربة التعامل الماليّ الإسلاميّ الذي أثبت نجاعته في عديد الدّول الإسلاميّة الآسيويّة¹.

رابعاً: ردّ كلّ إبداع عربيّ إسلامي إلى الغرب وأوروبا:

عمل رواد الفكر العربيّ الإسلاميّ الحديث على نشر بعض القيم الإسلاميّة وإعادة بعث أخرى في المجتمعات العربيّة والإسلاميّة للنهوض بها، ولتحقيق التّنميّة الشّاملة والمستدامة بغرض تجسيد المشروع الحضاريّ العربيّ الإسلاميّ المنشود: كالعودة لاستعمال العقل ونشر مفهوم الحرّيّة والنضال من أجل الحقوق المشروعة المهدورة، والجهد لاسترجاع الأراضي المغتصبة وتحريرها. غير أن التّيار التّخوي المنبهر بالثقافة -وليست الحضارة- الغربيّة والمولع بها، ينسب كلّ تلك القيم الإنسانيّة الإيجابيّة إلى الغرب الأوروبي والأمريكي لأنّه يشعر بالدونيّة أمام الغرب ويرى في الثقافة الغربيّة مرجعه الأساسي؛ "نظراً لأن الغرب ما زال يعتبر نفسه هو المعيار والآخرين هم المقلّدون، هو المقياس والآخرين هم المقاسون، هو المنتج المبدع والآخرين هم المستهلكون الناقلون، العقل والعلم والطبيعة والحرّيّة والديمقراطيّة والإنسان والمجتمع والتقدّم والتاريخ والحضارة كلّ ذلك من خصائص الغرب وحده. هو المركز الذي يشعّ، والآخرين هم المحيط الذي يقبل إشعاع المركز"².

فالبعثات التّعليميّة العربيّة والإسلاميّة من دول العالم الثّالث إلى أوروبا وأمريكا تعود متشبّعة ومتأثّرة بالثقافة الغربيّة، وشعوراً منها بالكبر المعرفيّ وادّعاءً للتّفوّق العلميّ، تتعالى على ثقافة الدّولة الأم وتردّ كلّ إبداع إلى الغرب تملّقا له؛ "لذلك أصبح كلّ عقلائيّ ديكارتيّاً، وكلّ تجريبيّ من أنصار بيكون، وكلّ داعٍ إلى الحرّيّة ليبرالياً، وكلّ مناضل من أجل العدالة الاجتماعيّة ماركسيّاً"³. وتجدر الإشارة إلى أنّ الفكر الإسلاميّ سبق الفكر الغربيّ بقرون في بناء تلك المفاهيم المنسوبة للغرب حيث كان مفهوم العقل لصيقاً بالمعتزلة وابن رشد، وكان التجريب من إبداع ابن الهيثم وجابر ابن حيّان، أما العدالة الاجتماعيّة والحرّيّة والمواطنة وحقوق الإنسان فهي في صلب مقاصد الشريعة الإسلاميّة.

1 (بوداود محمد، بلعباس فاروق، "الأمن الفكريّ العربيّ: مقوماته، أبعاده، ومهدّاته"، مجلة السّياسة العالميّة، المجلد 7، العدد 2، 2023/06/04، (مدى الصفحات: 65-82)، ص 72. متاح على الرابط: <https://bitly.co/JAdQ>، بتاريخ 2023/06/09.

2 (حسن حنفي، المرجع السّابق ص ص 252-253.

3 (المرجع نفسه. ص 253.

المبحث الثاني: نماذج من الانحراف والتطرّف الفكريّ وتأثيراتها على الأمن القوميّ

تحاصر المجتمعات عبر العالم العديد من التّهديدات اللاّتمثاليّة والتي تتعلّق أساساً بالجانب الفكريّ، ويكون ذلك بتهديد ثقافات هذه المجتمعات وسلوكياتها وقيمها وأعرافها، وذلك عن طريق أفكار غريبة عنها ومعتقدات دخيلة عليها بغية تدميرها وانحلالها فكريّاً وسلوكيّاً. انتشر هذا النمط من الفكر المنحرف والمتطرّف في المجتمعات الغربيّة والعربيّة والإسلاميّة على حدّ سواء، ويحاول فرض رؤيته باستعمال العنف بأشكاله المختلفة بمسوّغات دينيّة، سياسيّة اجتماعيّة، عرقيّة وهويّاتيّة، فأصبح العالم يعجّ بالجماعات المتطرّفة من ديانات مختلفة وتيارات فكريّة متعدّدة؛ وهذا ما سيتمّ استعراضه في المطالب الآتيّة:

المطلب الأوّل: نماذج من التّنظيمات الغربيّة المتطرّفة

شهدت أوروبا قبل غيرها تهديدات إرهابيّة من طرف عدّة تنظيمات محليّة أبرزها إيتا* الباسكيّة في إسبانيا، وإيرا في إيرلندا، وحركة مواطنو الرايخ في ألمانيا؛ تميّزت هذه التّنظيمات بتبنيها أسلوب العنف المسلّح كخيار استراتيجي في نشاطاتها؛

أوّلاً: إيتا الباسكيّة الإسبانيّة¹:

ارتكزت منظمة إيتا في نشاطها الإرهابي على عقيدة قائمة على الدّفاع عن العرق الباسكي واللّغة المحليّة، وعلى مقاومة اللّغة الإسبانيّة ومعاداتها، بالإضافة إلى العمل على استقلال بلاد الباسك. قامت هذه المنظّمة بأنشطة مسلّحة واختطافات منذ 1961 باستهداف القطار الذي كان على متنه بعض أنصار الجنرال فرانثيسكو فرانكو، كما اغتالت مدير مكتب المخابرات الإسبانيّة سنة 1968، ثمّ رئيس الوزراء الإسباني لويس كاريرو بلانكو بسيارة ملغومة سنة 1973، كما نفّذت عدّة تفجيرات عام 1974 في مدينة مدريد، وتلتها عدة عمليات مسلّحة بداية الثّمانيّات والتي كانت أكثر السنوات دمويّة في تاريخ المنظّمة، وفي عام 1995 استهدفت الملك خوان كارلوس ولم

(*) إيتا هو الاسم المختصر لمنظمة وطن الباسك والحرية المعروفة، وهي منظمة إسبانيّة مسلحة تشكلت من طلبة غاضبين، وسعت منذ نهاية خمسينيات القرن العشرين إلى انفصال إقليم الباسك عن إسبانيا وتأسيس دولة مستقلة. تأسست في 31/07/1959 في منطقة الباسك الواقعة على الحدود بين إسبانيا وفرنسا. رسّخت أرضيتها في أول مؤتمر لها بدير ببيوك في بفرنسا، عرّفت نفسها بأنّها حركة ثوريّة باسكيّة للتحرير القومي، وتبنّت السريّة والعمل الثوري وأسلوب الكفاح المسلّح حيث قامت بالعديد من التفجيرات والاغتيالات قبل أن تقوم بتسليم أسلحتها وتعلن عن تخليها نهائياً عن العمل المسلّح في 2011.

1 (لمزيد من التفاصيل انظر: معماش هدى، "الأمن القوميّ وتحدي الهويات الفرعيّة: حالة الباسك في اسبانيا"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديميّة، المجلد 5، العدد1، 2018/01/15، (مدى الصفحات: 479-495)، متاح على الرابط: <https://bitly.co/loJs>، تم الاسترداد بتاريخ 2023/05/22.

تفعل. وبعد فشل المفاوضات بين إيتا والحكومة سنة 1999 صعدت المنظمة من عملها المسلح ضد مؤسسات الدولة. تم إدراجها على لائحة المنظمات الإرهابية من طرف الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي¹.

ثانيا: الجيش الجمهوري الأيرلندي

(إيرا) هو الاسم المختصر للجيش الجمهوري الأيرلندي*، والذي هو عبارة عن منظمة عسكرية بنت إيديولوجيتها الوطنية على تحقيق الاستقلال الكلي لجمهورية أيرلندا ذات الأغلبية الكاثوليكية عن المملكة البريطانية ذات الأغلبية البروتستانتية. اختارت منظمة إيرا أسلوب العنف المسلح وسيلة لتحقيق أهدافها حيث نفذت العديد من التفجيرات والعمليات العسكرية في نهاية ستينيات القرن العشرين والتي جلبت اهتمام وسائل الإعلام العالمية.

اختلفت قيادات جناحي المنظمة حول اتفاق الاستقلال الموقع مع الحكومة البريطانية فنشبت حرب أهلية دامية بين مؤيدي الاستقلال الجزئي والمعارضين له دامت حوالي ثلاث سنوات، وظلت فصائل الجيش الجمهوري الأيرلندي تتمسك بالعمل العسكري لتحقيق حلم الدولة الأيرلندية الذي تحول إلى نزعة انفصالية تقدم القطيعة الكاملة مع بريطانيا والانفصال التام عنها على الوحدة الأيرلندية نفسها، واستمر نشاط الجيش الجمهوري في شكل عمليات عسكرية وتفجيرات واغتيالات طيلة ثلاثينيات القرن العشرين².

ازدادت حدة الصراع بين منظمة إيرا وبريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية حيث سنت حكومتها تشريعا لمحاربة الجيش الجمهوري بتهمة الخيانة العظمى والتعاون مع العدو الألماني، وقامت بإعدام عددا من عناصره. ضعفت شوكة المنظمة خلال خمسينيات القرن العشرين خاصة بعد إعلان استقلال أيرلندا الجنوبية عن الكومنولث، غير أنها انتعشت من جديد مع نهاية ستينيات القرن العشرين بعد اندلاع مواجهات عنيفة بين المتطرفين من الكاثوليك والبروتستانت أين رفع الجيش الجمهوري شعار الدفاع عن كاثوليك الشمال في مواجهة بريطانيا والبروتستانت معتمدا أساليب التفجير والاغتيالات فتحوّلت مدينة بلفاست إلى ساحة حرب، ومع تنامي أنشطة الجيش الجمهوري وتفاقم العنف، فصلت القوات البريطانية بين الأحياء البروتستانتية والكاثوليكية في عدة مدن. واستمرت موجة العنف المسلح في بريطانيا وأيرلندا الشمالية خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين إلى أن بدأت اتصالات عديدة بين الأطراف المعنية بالصراع خلال فترة التسعينيات كللت باتفاق الأطراف حيث "في العام 2005 أعلن الجيش الجمهوري ترك

1 (انظر: (د.م)، "ماذا تعرف عن منظمة "إيتا" الباسكية؟"، 18/09/2014، موقع الجزيرة. متاح على الرابط: <https://bitly.co/IoLA>، بتاريخ 22/05/2023.

(*) تأسس الجيش الجمهوري الأيرلندي عام 1919 من المتطوعين الوطنيين مستلهما مرجعيته الإيديولوجية وعقيدته العسكرية من الحركات القومية الأيرلندية التي كانت تنشط منذ القرن التاسع عشر ضد الاحتلال البريطاني، وكان يهدف إلى تحقيق الدولة الأيرلندية المستقلة ذات النظام الجمهوري. خاضت منظمة إيرا حرب التحرير الأيرلندية (1919-1921) بغرض تحقيق حلم الدولة الأيرلندية الشاملة، لكن خابت آماله مع استبقاء بريطانيا لمنطقة (الستر) بأقاليمها الستة ذات الأغلبية البروتستانتية حيث وقعت الحكومة الأيرلندية سنة 1921 اتفاق الاستقلال مع المملكة البريطانية، مما جعل اهتمام المنظمة يقتصر على تحرير أيرلندا الشمالية فقط. ودارت حرب أهلية بين جناح "إيمون دي فاليرا" مؤسس (الشين فين) الراض لاقتراح الاستقلال المتمسك باستقلال كامل أيرلندا، وبين جناح "مايكل كولنز" الداعم لاتفاق الاستقلال.

2 ((د.م)، "الجيش الجمهوري الأيرلندي"، 19/01/2016، موقع الجزيرة. متاح على الرابط: <https://bitly.co/IoNL>، بتاريخ 22/05/2023.

السّلاح والانخراط في المسار السّياسي الديمقراطي سبيلا إلى تحقيق هدفه المرسوم بداية القرن الماضي، وهو توحيد أيرلندا كلّ أيرلندا في دولة واحدة مستقلة¹.

ثالثا: حركة مواطنو الرايخ الألمانية

تعدّ حركة (مواطنو الرايخ)* حركة سياسية يمينية تتبنّى فكرا متطرّفا، يجمع بين أنصارها الإيمان باستمرارية الإمبراطورية الألمانية ورفض الاعتراف بالدولة الحالية، ويريدون عودة الاشتراكية القومية، ويطمحون لتعيين ملك للرايخ الألماني ممّا يشكّل تهديدا للمجتمع الديمقراطي في ألمانيا، وهي تتكوّن من جناحين: مديّ لقيادة التنظيم وعسكريّ يسعى إلى إقامة جيش مواز للجيش الرسميّ الألمانيّ.

يقوم فكر وأيديولوجيا الحركة على "معاداتها للسّامية، وعنصريّتها تُجاه الأعراق والمعتقدات الدّينية...عدم الاعتراف بالدولة الألمانية الحديثة التي تأسّست بعد انهيار النّازية...عام 1949...بصورة غير قانونية، ولذلك لا تعدّ دولة ذات سيادة. ويعترف أغلب المنتسبين لهذه الحركة بحدود ألمانيا عام 1937، أي قبل الحرب العالميّة الثانية، والتي تضم أجزاء من بولندا وفرنسا حاليّا...لا يعترفون بالمؤسّسات الألمانية، مثل المحاكم والسلّطات الحكوميّة، ويرون أنّ ألمانيا حاليّا لا تزال محتلة من القوى الأجنبية، وأنّ البرلمان والحكومة وكذلك السلّطات الأمنيّة ليست إلا دميّ تتحكّم فيها تلك القوى...يرفض المنتسبون للحركة أداء الضّرائب أو الغرامات"².

تميّزت حركة (مواطنو الرايخ) بفكرها المنحرف ضمن تيّار اليمين المتطرّف في أوروبا عموما، فشكّلت لنفسها حكومة وأسّست ذراعا عسكريّة خاصّة بها كوسيلة لتنفيذ استراتيجيتها ولتحقيق أهدافها المتمثّلة أساسا في إسقاط الدّولة. ويحمل أغلب أفراد هذه الحركة وثائق غير رسميّة تُسمّى هويّة مواطني الرايخ ولا يحتفظون بهوياتهم أو جوازات سفرهم الرسميّة.

بدأت الحركة أنشطتها المتطرّفة منذ سنة 2010 بتوجيه انتقاداتها العنيفة لرموز الدّولة الألمانيّة وممثليها، ثمّ شرع أنصارها في ممارسة العنف بشكل متزايد من خلال القيام بعدة اعتداءات على رجال الأمن والقضاة وضدّ موظفيّ تنفيذ الأحكام، حيث "أحصى المكتب الفدراليّ للشرطة الجنائيّة ما يفوق ألف وخمسمائة (1500) جريمة ارتكبتها

(1) المرجع نفسه.

(*) بدأت حركة (مواطنو الرايخ) في الثّمانينيات بعدد قليل من الأعضاء وبدون قيادة، وتزايد عدد أفرادها إلى أن بلغ بداية 2017 نحو عشرة آلاف شخص، ليرتفع هذا العدد في مطلع عام 2018 إلى حوالي خمسة عشر ألفا وستمائة (15600)، أي بنسبة 56% خلال سنة واحدة فقط، وتتمركز غالبيتهم في ولايات بافاريا وجنوبي البلاد، بادن فورتمبيرغ المجاورة، وولاية شمال الرّين وستفاليا. ويفيد تقرير نشرته الاستخبارات الألمانيّة في جويليّة 2022 أن أعداد الحركة بقيت في تزايد مستمر حيث يقدّر عدد أفرادها بنحو واحد وعشرين ألفا (21000)؛ من بينهم حوالي 1150 شخصا ينتمون للجماعات اليمينيّة المتطرّفة، و يحوز ألف عنصر في الحركة على سلاح مرخّص.

(2) انظر: (د.م)، "مواطنو الرايخ.. حركة يمينيّة ألمانيّة تنكر الهولوكوست"، 2022/12/08، موقع موسوعة الجزيرة. متاح على الرابط: <https://bitly.co/G7NR> بتاريخ 2023/05/29.

منتسبو حركة مواطني الرايخ ما بين عامي 2015 و 2017¹، كما قام أفرادها باعتصام في العاصمة الألمانية برلين في نوفمبر 2019، وتمثّل نشاطها الأبرز في المحاولة الانقلابيّة الفاشلة في ديسمبر 2022 بقيادة الأمير هاينريش الثالث عشر*؛ الأمر الذي أثار حفيظة السّلطات الألمانيّة حيث "نفّذت الشّركة الألمانيّة عمليات دهم واسعة شملت 11 ولاية ألمانيّة وشارك فيها 3 [ثلاثة] آلاف من أفراد وحدات النّخبة في جهاز مكافحة الإرهاب استهدفت أعضاء في حركة مواطني الرايخ من بينهم جنديا نشطا في القوات الخاصّة وعددا من جنود الاحتياط، وقياديّة في حزب البديل الألماني ونائبة برلمانيّة سابقة... كانوا يخطّطون لاقتحام البرلمان والاستيلاء على السّلطة، وتنفيذ هجمات مسلّحة على مؤسّسات تشريعيّة ألمانيّة أخرى"².

المطلب الثاني: نماذج عربيّة وإسلاميّة من الانحراف والتطرّف الفكريّ

تؤدّي القراءة الحرفيّة الظاهريّة للنصوص والتأويل الخاطئ لنصوص الدّين إلى الفهم القاصر من الغرض المقصود بتلك النّصوص دون التعمّق في مغزاها وأهدافها البعيدة، فعدم الاعتداد بفقه العلماء المعترّبين والرجوع إلى مصادر العلم يوقع صاحبه في أخطاء جسيمة وجرائم عظيمة على غرار ما ذهب إليه الخوارج حينما أعرضوا عن فهم صحابة رسول الله ﷺ حينما انطلقوا من آيات نزلت في حقّ الكفار واستدلّوا بها على تكفير المسلمين وقتلهم، وهو نوع من الانحراف الفكريّ الذي يهدّد الاستقرار والأمن المجتمعي.

فعلى نفس المنوال والتوجّه الفكريّ تقريبا يمكن القول أنّه "في عصرنا هذا سلكت الجماعات التكفيريّة السّلوك ذاته حينما تناولت النّصوص المعصومة كما هي واقتطعتها من سياقها وطبقتها رأسا على الواقع... واستصدرت أحكاما غاية في الخطورة والتطرّف... منها تكفيرهم للعاصي... وللحكّام الذين لا يحكمون بما أنزل الله... وربّوا على هذا الحكم أحكاما في غاية الخطورة والغرابة منها تكفير المحكومين من الشّعوب أيضا بإطلاق ودون تفصيل لأنّهم رضوا بهم وتابعوهم على الحكم بغير ما أنزل الله، وتكفير علماء الدّين وغيرهم لأنّهم لم يكفروا بالحكام والمحكومين"³.

ويعاني الفكر الإسلامي من بعض الانحرافات الخطيرة والتي بلغت درجة التطرّف والإرهاب، والذي تمّ استغلاله من طرف جهات عديدة سواء لزعزعة أمن واستقرار بعض الدّول، أو لتحقيق مآرب سياسيّة واقتصاديّة أو لأهداف

(1) أنظر: نفس المرجع.

(*) هو الأمير هنري هاينريش الثالث عشر من مواليد عام 1951، ينحدر من عائلة أرستقراطيّة ألمانيّة قديمة تُعرف باسم بيت رويس، حكمت أجزاء من ولاية تورينغن الشرقيّة الحديثة حتى عام 1918. وهو رجل أعمال نشط في مجال العقارات، ومقيم في مدينة فرانكفورت وسط ألمانيا، ويتبنّى نظريّة المؤامرة من خلال أفكاره المتطرّفة المعاديّة للدستور الألماني وللدولة الألمانيّة بشكلها الحالي. انفصل عن أسرته الملكيّة منذ 2008، ويصفه رئيس العائلة الأمير هاينريش الرابع عشر الثالث عشر بأنه عجوز مرتبك وأخطاؤه كثيرة. بمّ اعتقاله ضمن حملة المداهمات التي نفّذتها الشرطة الألمانيّة في ديسمبر 2022.

(2) أنظر: (د.م)، "لديهم حكومة وزراع عسكريّة.. ألمانيا تعلن إحباط مخطط انقلاب للاستيلاء على السّلطة"، 2022/12/07، موقع الجزيرة. متاح على الرابط: <https://bityl.co/G7N8> بتاريخ 2023/05/29.

(3) محمد عبد الله زرمان، المرجع السابق. ص ص 93-94.

جيوسرراتيجية. وتعددت التنظيمات الإسلامية التي تبنت العنف المسلح كخيار استراتيجي في أنشطتها، فبلغ صداها الإعلامي مدى العالمية، حيث برز إعلامياً تنظيم القاعدة، حركة طالبان أفغانستان، جماعة بوكو حرام، وتنظيم داعش؛

أولاً: تنظيم القاعدة*

القاعدة هو تنظيم إسلامي متعدد الجنسيات، ويسمى أيضاً قاعدة الجهاد، يحمل هذا التنظيم فكرة جهادياً يدعو من خلاله إلى الجهاد الدولي. تبلورت فكرة تأسيسه في الفترة ما بين 1988 و1990 أثناء تواجد المتطوعين العرب ومن شباب المسلمين للجهاد في أفغانستان أين كانت تتركز نشاطات هذا التنظيم بشكل مكثف، إلى جانب انتشاره في بعض الدول العربية مثل سوريا، اليمن والصومال. وتشمل أهداف القاعدة إنهاء النفوذ الأجنبي في البلدان الإسلامية، وإعادة الخلافة الإسلامية، وتطبيق الشريعة الإسلامية. وتعتقد القاعدة أن هناك تحالفاً مسيحياً - يهودياً يتآمر لتدمير الإسلام¹.

ويشكل فكر السلفية الجهادية جزءاً أساسياً من التوجه الفكري والأيدولوجي لتنظيم القاعدة، أي: هو في عمومها، تنظيم سلفي العقيدة، قطبي-نسبة إلى سيد قطب- الطابع السياسي، حيث يبيح قتال الحكام المسلمين، مخالفاً في ذلك ما ورد في أبرز المراجع الفكرية والشرعية لتنظيم قاعدة الجهاد: فتاوى ابن تيمية، والذي لا يجوز الخروج على الحاكم المسلم إذ يقول: "أمر النبي ﷺ بالصبر على جور الأئمة؛ ونهى عن قتالهم ما أقاموا الصلاة وقال: ﴿إِنَّكُمْ سَتَرُونَ بُعْدِي أَثَرَةً وَأُمُورًا تُنْكِرُوهَا. قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: أَذُوا إِلَيْهِمْ حَقُّهُمْ، وَسَلُوا اللَّهَ حُقُوقَكُمْ﴾²...ولهذا كَانَ مِنْ أَصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ لُزُومُ الْجَمَاعَةِ وَتَرْكُ قِتَالِ الْأَئِمَّةِ وَتَرْكُ الْقِتَالِ فِي الْفِتْنَةِ"³.

انتشر النشاط المسلح لتنظيم القاعدة في عدة مناطق من المعمورة، حيث كانت تتبني أغلب التفجيرات الإرهابية التي كانت تضرب المصالح الأجنبية عبر العالم، كما كانت تعمل القاعدة على مواجهة التواجد الأجنبي وملاحقة كل المتعاونين معه في الأقطار الإسلامية، حيث لم تسلم باقي التنظيمات والطوائف الإسلامية في سوريا

(*) سُميت القاعدة بهذا الاسم لأنها بدأت كقاعدة بيانات بأسماء المجاهدين في أفغانستان وجنسياتهم والتدريبات التي يتلقونها.

1 (د.م)، "تنظيم القاعدة"، موسوعة ويكيبيديا. متاح على الرابط: <https://bit.ly/43Ff9wb>، بتاريخ 2024/01/24.

2 (البخاري، المرجع السابق. كتاب الفتن (92)، باب قول رسول الله ﷺ سَتَرُونَ بُعْدِي أَثَرَةً وَأُمُورًا تُنْكِرُوهَا (2)، الحديث (7052)، ص972.

3 (أحمد بن تيمية، مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية. تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 2004م/1425هـ، المجلد 28، فصل في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ص128.

(*) تشمل الأساليب والتقنيات التي يستخدمها تنظيم القاعدة العمليات الانتحارية (أو الاستشهادية)، والتفجيرات المتزامنة في أهداف مختلفة، توصف الفلسفة الإدارية للتنظيم بأن قراراتها مركزية أما التنفيذ فهو لامركزي. تلقت القاعدة ضربة قوية بعد أحداث الحادي عشر (11) من سبتمبر 2001 بدعى محاربة الإرهاب حيث تم عزل قيادة التنظيم جغرافياً، مما اضطرها إلى بعث قيادات إقليمية لغروها المنتشرة عبر العالم، وهي مصنفة على قوائم المنظمات الإرهابية من طرف مجلس الأمن الدولي، والأمانة العامة للنيقو، ومن قبل الاتحاد الأوروبي، إلى جانب دول أخرى. للاستزادة، أنظر: (د.م)، "تنظيم القاعدة"، المرجع السابق.

والعراق من هجمات القاعدة بقيادة أبي مصعب الزرقاوي بحجة أنها كانت تنسق وتتعاون مع الجيوش الأجنبية كالأمرىكان وإيران بشكل خاص¹.

وبعد انتشار القواعد العسكرية الأمريكية في عدة دول عربية، قرّر تنظيم القاعدة مقاومة هذا التواجد الأجنبي في البلاد الإسلامية والذي يدعم بشكل مباشر الاحتلال الصهيوني لفلسطين حيث "شارك أسامة بن لادن وأمين الظواهري زعيم الجهاد الإسلامي المصري، إلى جانب ثلاثة آخرين من الزعماء الإسلاميين في توقيع وإصدار فتوى تحت اسم الجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبيين أعلنوا فيها أنّ حكم قتل الأمريكيين وحلفائهم مدنيين وعسكريين، فرض عين على كلّ مسلم في كلّ بلد متى تيسّر له ذلك، حتّى يتحرّر المسجد الأقصى والمسجد الحرام من قبضتهم. وحتى تخرج جيوشهم من كلّ أرض الإسلام، مسلولة الحد كسيرة الجناح. عاجزة عن تهديد أيّ مسلم"².

ويستند تنظيم القاعدة في قتله لعموم المسلمين إلى قاعدة التترس* بدعوى أنّ الكافر يتترس بالمسلمين في عملياته العسكرية، فلم يكن هناك بدّ من الاضطرار لقتل الترس للوصول إلى العدو: أي قتل المسلم والكافر دون تمييز، غير أنّ الأخذ بهذا الحكم على إطلاقه هو ناتج عن فهم قاصر للنصوص الشرعية، ويعدّ انحرافاً في الفكر، وبالتالي فإنّ تطبيقاته والأفعال الناجمة عنه تُعدّ تطرفاً خطيراً، وتُشكل تهديداً واضحاً للأمن الإنسانيّ في المجتمعات الإسلامية خاصّة، ولذا لقي هذا التوجّه الفكريّ معارضة من قبل علماء الأمة حيث يرى أغلبهم أنّ هذا التبرير غير مقنع لكون التترس لا يكون إلّا في حالة الحرب أي أثناء الاشتباكات العسكرية المباشرة مع العدو، ثمّ من أباحه من العلماء المسلمين جعل له شروطاً لا تنطبق على أفعال التنظيمات الجهادية المعاصرة، وبهذا الخصوص يشترط الإمام القرطبيّ لقتل الترس أن تكون المصلحة منه ضرورية كلّية قطعية؛

- ضرورة بمعنى: ألاّ يحصل الوصول إلى الكفار إلا بقتل الترس؛

- كلّية، أي: أنّه قاطعة لكلّ الأمة، حتّى يحصل من قتل الترس مصلحة كلّ المسلمين؛ فإنّ لم يفعل، قتل الكفار الترس واستولوا على كلّ الأمة؛

- أمّا قطعية: أنّ تلك المصلحة حاصلة من قتل الترس قطعاً³. وخلاصة قول القرطبيّ أنّ عدم قتل الترس الذي يحتمي به العدو يتربّب عليه مفسدة كبرى وهي أنّ يستولي الكفار على كلّ الأمة.

1 (أنظر: أ.د.ب، "الزرقاوي يبرّر هجماته ضدّ الشيعة في العراق بالانتقام لتصفية كوادر أهل السنة وتشريدتهم واعتصاب مساجدهم"، لندن: جريدة القدس العربي. صحيفة يومية مستقلة، السنة 17، العدد 5017، 2005/07/13 الموافق 7 جمادى الثاني 1426هـ، ص3.

2 (صبري محمد خليل، "تنظيم القاعدة: أصوله الفكرية والمواقف المتعددة منها"، 2011/05/16. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3xknGss>، بتاريخ 2024/01/20.

(*) التترس هو أن يحتمي جيش العدو بالمسلمين وغيرهم ممن يحرم قتله ليمنع نفسه من سهام جيش المسلمين وصدّهم له. وهو أيضاً التوقي، والتستر بشيء يحمي من الخطر. وهو مأخوذ من الترس الذي يتوقّى به المحارب ضربات السيف من عدوه. ومثاله قولهم: تترسّ العدو بأَسَارَى المُسْلِمِينَ، وبالمدنيين من أفرادهم. للاستزادة، انظر: (د.م)، "التترس"، موقع الجُمهُورَةُ مَغْلَمَةُ مَفْرَدَاتِ المَحْتَوَى الإسلامي، على الرابط: <https://bit.ly/4aBjyme>، بتاريخ 2024/01/27.

3 (أنظر: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت671هـ)، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان. تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2006/1427م، ج19، ص333.

كما استفاد تنظيم القاعدة من التطور التكنولوجي والرقمي المتطور حيث استغلت شبكة الأنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي للترويج لأيديولوجيتها ونشاطاتها ولتجنيد العناصر بغرض تدعيم صفوفها عبر العالم¹.

ثانيا: حركة طالبان في أفغانستان:

حركة طالبان (الطلبة أو الطلاب باللغة العربية) هي عبارة عن حركة سياسية إسلامية سنية مسلحة، تأسست سنة 1994 في باكستان تحت قيادة الملا محمد عمر؛ كان ذلك بعد انتهاء الحرب الأهلية بين فصائل المجاهدين والتي تلت خروج السوفييت واستسلام الجيش الأفغاني وقيادته السياسية. تتشكل تركيبها البشرية أساسا من طلبة المدارس الدينية التقليدية من المجموعة العرقية للبهشتون المنتشرة في المناطق الواقعة في شرق وجنوب أفغانستان والذين لهم خبرة وتجربة في قتال ومواجهة الجيوش النظامية خلال الحرب الأفغانية السوفيتية. ويهدف هذا التنظيم الجهادي إلى تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية وإقامة إمارتهم الإسلامية في أفغانستان. بلغ عدد أفراد الجماعة في 2017 حوالي مائتي ألف (200.000) مقاتل، وكان هذا التنظيم يتعاون وينسق ميدانيا مع تنظيم القاعدة الذي يتقاسم معه نفس الأحاسيس والفكر والأيديولوجيا وأساليب النشاط أيضا، حيث كانت القاعدة تشارك في القتال إلى جانب طالبان بمجموعة قوامها ما يقارب ألفين وخمسمائة (2500) مقاتل بقيادة زعيمها أسامة بن لادن.

تأثر المكون الفكري والأيديولوجي لدى طالبان بمضمون المذهب الفقهي الحنفي من جهة، وبمحتوى المناهج الدراسية التي يغلب عليها الطابع الديني المحافظ والمتشدد، والخالق تقريبا من محتويات العلوم العصرية مما انعكس على أسلوبهم وطريقتهم في الحكم في المناطق التي كانوا يسيطرون عليها، وانعكس أيضا على تعاملهم مع الآخر سواء في الداخل أو الخارج، وعلى موقفهم من تعليم المرأة وعملها وتقلدها للمناصب السياسية والإدارية. وتعتمد الجماعة الأحادية في الرأي وعدم تنوع المراجع في إصدار الأحكام الشرعية، وعدم القبول بالرأي الشرعي المخالف من المذاهب الأخرى.

يتميز الفكر السياسي لطالبان بالرفض القاطع لمفهوم الديمقراطية، ولا تعترف بالعمل بالدستور واللوائح التنظيمية لإدارة البلاد، لأنها تأسست بناء على مبادئ الشريعة الإسلامية وتحذو حذو نهج الخلفاء الراشدين حيث استبدلت مصطلح الجمهورية بالإمارة الإسلامية. كما ترفض تشكيل الأحزاب السياسية ولا تقبل بتواجدها بحجة أنها تقوم على أسس عرقية وقبيلية ولغووية، وهي نوع من العصبية الجاهلية، الأمر الذي تسبب في مشاكل وعداء وفرقة بين الناس، أما خليفة المسلمين فينتخبه أهل الحل والعقد لأجل غير محدد. ومن جانب آخر وضعت الحركة في

1 (انظر: حسن أبوهنية ، "تنظيم القاعدة والجهاد الإلكتروني"، 2010/09/19، مركز الجزيرة للدراسات. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3IUe0aB> بتاريخ 2024/01/29.

(*) الملا هي رتبة علمية عند طالبان؛ فأثناء دراسة الطالب تتغير مرتبته العلمية عبر دراجل دراسته؛ يطلق لفظ (طالب)-وهي طالبان في لغة البشتو- على كل من يدخل المدرسة ويبدأ التحصيل العلمي، ثم لفظ (ملا) على كل طالب قطع شوطا في المنهج التعليمي ولم يتخرج بعد، أما لفظ (مولوي)، فيطلق على كل من أكمل المنهج وتخرج من الدورة الخاصة بالحديث وحصل على الإجازة في التدريس، وليس العمامة على رأسه.

أولوياتها محاربة الفساد الأخلاقي والاحاد والآفات الاجتماعية التي غزت المجتمع الأفغاني المحافظ، كما أولت اهتماما بالغاً للمظاهر الإسلامية حيث كانت تأمر الرجال بإعفاء اللحي ووضع العمامة، إلى جانب تحريم الغناء والموسيقى والصّور والتماثيل¹.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الولايات المتحدة الأمريكية لم تعترض على ظهور طالبان وتقدّمها في بداية الأمر نظراً لتقاطع المصالح بينهما، غير أنّها سرعان ما غيرت موقفها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ورفض طالبان تسليم زعيم القاعدة أسامة بن لادن، فأعلنت الولايات المتحدة والنيّو الحرب على طالبان دامت طويلاً وانتهت بانسحاب قوات التحالف كلياً من أفغانستان.

وبعد سيطرتها على القصر الرئاسي في كابل، وفي تحوّل فكري نوعي، أعلنت طالبان في الخامس عشر من شهر أوت سنة 2021، انتهاء الحرب على أفغانستان، ثمّ راسلت الحركة هيئة الأمم المتحدة لتعيين مندوب لـ "إمارة أفغانستان الإسلامية" لدى الأمم المتحدة، وطالبت بفتح سفارتها في العاصمة كابل. وفي 17 مارس 2022، صادق مجلس الأمن الدولي على قرار يقضي بإقامة علاقة رسمية مع أفغانستان بقيادة طالبان²، وشرعت القيادة السياسية الأفغانية الجديدة في الترويج لرغبتها الملحة في مراجعة بعض مواقفها وسلوكاتها السياسية على المستوى الداخلي والخارجي، وسعيها الجاد لنسج علاقات دبلوماسية واقتصادية مع دول الجوار، ومع باقي القوى الإقليمية والدولية دون الإخلال بمبادئها الإسلامية وثوابتها الوطنية.

تجدر الإشارة أنّ قيادة طالبان بمجرد استلامها الحكم في البلاد، قامت بحلّ التنظيم بحجة أنه لا مناص من بقائه بعدما أدى مهمته، والدولة ليست بحاجة إلى هكذا تنظيم يثقل كاهلها، فوظفت قسم من عناصر طالبان في الجيش والداخلية والمخابرات بعدما قامت بحلّها، وسرّحت البقية إلى وظائفهم الأصلية.

استفادت القيادة الأفغانية الجديدة من تجارب ثورات الربيع العربي، فلم تكرر أخطاءها مثل إجراء العزل السياسي وإعلان الخصومة لموظفي الأنظمة البائدة والتي زادت من قوة الثورات المضادة التي أعادت الكرة وانقلبت على القيادة الجديدة المنتخبة ديمقراطياً، مثلما حدث في مصر وليبيا على سبيل المثال. وأبقت القيادة الأفغانية الجديدة على كلّ الموظفين الحكوميين، كما سمحت للمرأة بالخروج للتعلّم والعمل بشروط معينة، وهذا يعدّ تطوراً إيجابياً في الفكر الإسلامي لدى قيادة طالبان.

ثالثاً: جماعة بوكو حرام في نيجيريا:

تأسست جماعة بوكو حرام (جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد) مع منتصف التسعينات في شمال نيجيريا بزعامة محمد يوسف، وبدأت عملياتها فعلياً عام 2004 ضدّ المؤسسات الأمنية والمدنية النيجيرية. تتكوّن الجماعة أساساً

1 (انظر: (د.م)، "حركة طالبان.. النشأة والفكر والتنظيم"، (2023/08/18)، موقع موسوعة الجزيرة. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3VDeTM>، بتاريخ 2023/09/20.

2 (انظر: المرجع نفسه.

من الطلبة الذين غادروا مقاعد الدراسة بسبب رفضهم المناهج التربوية الغربية، إلى جانب بعض الناشطين من خارج البلاد على غرار بعض المنتسبين التشاديين، وهناك أيضا أعضاء آخرون مثقفون كأستاذة الجامعات والسياسيين وأصحاب الثروة الذين يُعتبرون الممولين الأساسيين للجماعة. يتراوح عدد أفرادها ما بين أربعة آلاف وستة آلاف مقاتل. توصف أيديولوجياً بأنها جماعة سُنّية متشدّدة، تتبنّى العنف المسلّح أسلوباً لتحقيق أهدافها، وفكرياً ترفض التعليم والثقافة الغربية عموماً، وترى أنّها إفساد للمعتقدات الإسلامية، وتدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية بمجمل الأراضي النيجيرية بما فيها ولايات الجنوب ذات الأغلبية المسيحية. وفي 2012 صنّفتها الولايات المتحدة الأمريكية على أنّها منظمة إرهابية أجنبية، وذلك بعد ربط علاقات مع جماعات إرهابية عبر وطنية مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتبنيها هجمات ضدّ الغرب. وفي 7 مارس 2015 أعلنت جماعة بوكو حرام مبايعتها زعيم تنظيم داعش البغدادي والذي سمّته بخليفة المسلمين¹.

تشكّل جماعة بوكو حرام تهديداً أمنياً لاتماثلت خطيراً ليس على الأمن القوميّ النيجيري فقط، وإنما على أمن واستقرار كلّ المنطقة ذات الأهمية الجيوستراتيجية، حيث تعدّ نيجيريا أكبر دولة نفطية في إفريقيا. كما انعكس نشاط بوكو حرام الإرهابي على أمن واستقرار دول الجوار حيث شكّلت عملية اختطاف التلميذات منعطفا خطيراً في مسار وطبيعة نشاطات الجماعة ممّا جعل المجتمع الدولي يتحرّك خاصة بعد ضغط الرأي العام الشعبي حيث "أجبرت الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة، وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي، على التعاطي بشكل بناء مع التهديد الذي تشكّله بوكو حرام... في شهر مايو عام 2014، بعد شهر من اختطاف الفتيات، وبعد عشرة أيام من بلوغ القصّة ذروتها أخيراً على المستوى الدولي... فقد وافقت نيجيريا بالفعل على وحدة تتكوّن من فرق أميركية وفرنسية وبريطانية لمساعدة القوّات على الأرض؛ لتقديم الخبرة والمشورة والدعم الفني"².

رابعا: تنظيم داعش:

تأسّس تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش * ISIS) بداية على أنّه أحد فروع تنظيم القاعدة، حيث كان يتبنّى نفس الفكر السلفي الجهادي، وإيديولوجياً العنف المسلّح³، ويدّعي السلطة الدينية على كلّ المسلمين تحت راية الخلافة الإسلامية. تطوّر التنظيم بشكل مذهل، واستطاع أن يفرض نظاما متشدّداً على سكّان

1 (أنظر: (د.م)، "جماعة بوكو حرام"، 2013/11/23، موقع الجزيرة. متاح على الرابط: <https://bityl.co/lmAC> بتاريخ 2023/05/20.

2 (أنظر: آزاد عيسى، "التهديد الإقليمي لبوكو حرام واحتمال التدخل الغربي لاحتوائه"، 2014/08/17، مركز الجزيرة للدراسات. متاح على الرابط: <https://bit.ly/4aBK8LF>، بتاريخ 2024/01/24.

(*) أعلن أبو بكر البغدادي في أبريل 2013 عن تشكيل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في أول الأمر باندماج بين تنظيم دولة العراق الإسلامية التابع لتنظيم القاعدة وجبهة النصرة في سوريا التي رفضت هذا الاندماج كما ألغاه أيمن الظواهري، غير أن البغدادي تمسك بالتنظيم الذي هو عبارة عن تشكيل إسلامي مسلّح يتبع الأفكار السلفية الجهادية، يهدف إلى إعادة الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة الإسلامية، ينتشر أفرادها بشكل رئيسي في العراق وسوريا وجنوب اليمن وليبيا وسيناء والصومال وشمال شرق نيجيريا وباكستان.

3 (للاستزادة راجع: شفيق شقير، "الجذور الأيديولوجية لتنظيم الدولة الإسلامية"، 2014/11/23، موقع مركز الجزيرة للدراسات، متاح على الرابط: <https://bit.ly/4agxUbK>، تاريخ الزيارة 2024/01/31.

المناطق التي يسيطر عليها في سوريا والعراق. وتحوّلت داعش إلى منافس قويّ للفصائل المرتبطة بالقاعدة على السيطرة والتّفوذ في المنطقة حيث تمكّنت من احتواء عدّة مجموعات منها، واستقطاب وجذب الكثير من قياداتها العسكرية والشرعية خاصّة بعد إعلانها لدولة الخلافة الإسلامية¹، فاستطاعت أن تتميزّ بذلك عن تنظيم القاعدة من خلال مسارها العمليّ وعناوينها الدنيّة والجهاديّة، فنجحت في التوسّع وتدعيم صفوفها بتجنيد عشرات الآلاف من المقاتلين من جنسيّات مختلفة من العالم.

انتشر نفوذ تنظيم داعش جغرافياً في اليمن وليبيا وسيناء والصّومال ونيجيريا وباكستان، ومكّما هذا التّنظيم وتكاثر ديمغرافياً بسبب اعتماده العمل الشّعبيّ وليس التّخبيّيّ لكسب المقاتلين، كما يعتمد التّنظيم على استراتيجيّة إعلاميّة تهيبيّة عن طريق الجهاد الإعلامي عبر الأنترنت ووسائل التّواصل الاجتماعيّ مستعملاً عدّة لغات² لاستمالة الشّباب من دول مختلفة عبر العالم، "وقام هذا التّنظيم أيضاً بتجنيد الأطفال العراقيين في سنّ التاسعة [9]... ووفقاً لتقرير صادر عن مجلّة السياسة الخارجيّة فإن أطفال لا تتجاوز أعمارهم الست [06] سنوات حُطفوا وأُرسِلوا إلى معسكرات التّدريب العسكريّة والدنيّة حيث يتدربون على قطع الرّأس على الدّمي، ويُلقّنون وُجّهات النّظر الدنيّة وفقاً لأفكار داعش"³.

وتجدر الإشارة إلى أنّ أبرز وأخطر التّنظيمات الإرهابيّة المتطرّفة وجدت في الدّول العربيّة الفاشلة أو الضّعيفة أو الرّخوة بيئةً خصبة لتنامي نشاطها حيث فُسح المجال أمام القاعدة ومن بعدها داعش للعمل على تفتيت الوحدات السياسيّة وجرّ المنطقة العربيّة إلى مستنقع التوتّر والفوضى وضرب استقرارها وأمنها القومي⁴.

ففي ليبيا مثلاً، تمركز تنظيم داعش في مدينتي درنة وسرت حيث استمال السّكان المتعاطفين معه، كما مدّ يده لقبائل القذاذفة والفرجان المواليّة للنّظام السّابق والتي كانت تشعر بغضب شديد بُجّاه قبائل مصراتة منذ اندلاع الثّورة من جرّاء التّأثير المتزايد الذي تمارسه في حوض سرت، وكان هذا التّنظيم يتّبع نهج التّصفية الجسديّة بالقتل والذبح المروّع في حقّ خصومه من الجيش والصّحفيّين ونشطاء المجتمع المدني⁵.

استطاع تنظيم داعش أن ينشر الرّعب بين المواطنين الآمنين حيث تصاعدت الإقتتالات بين الأطراف وتزايد معها اغتيال الشّخصيات، ورفع أعلامه وشعاراته على المباني الحكوميّة وسيّارات الشّركة في ظلّ الفوضى التي كانت

1 (أنظر: شريفة كلاًع، "الامتدادات الجيوسياسية الناشئة لتنظيم داعش خارج حدود العراق وسوريا"، مجلّة مدارات سياسيّة، المجلّد 4، العدد 1، 2020/04/17، (مدى الصفحات: 63-83)، ص 67. متاح على الرابط: <https://bit.ly/43A9oQt>، بتاريخ 2024/01/31.

2 (أنظر: شاهنده عاطف عبد السلام، الصراعات المذهبيّة والعرقية: التغطية الإعلامية وتحليل المضمون. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2022، ص ص 57-61.

3 (شاهنده عاطف عبد السلام، الصراعات المذهبيّة والعرقية: التغطية الإعلامية وتحليل المضمون. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2022، ص 66.

4 (أنظر: ميلود، حاج عامر، الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية. الرياض: دار جامعة نايف للنشر، 2016، ص ص 300-301.

5 (أنظر: شهرزاد، فكري، "الدراسات الأمنية النقدية في ظلّ التهديدات اللاتماثلية - نموذج ليبيا-"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. الجزائر: جامعة الجزائر 3، كليّة العلوم السياسيّة والعلاقات الدوليّة، تخصّص دراسات استراتيجيّة، 2016/2017، ص 335.

تعرفها طرابلس وبنغازي، وكان ينقذ إعدامات المواطنين داخل ملعب كرة القدم، كما حظيت داعش بمبايعة تنظيم مجلس شورى المجاهدين الليبيّ لزعيمها أبو بكر البغدادي خليفة للمسلمين¹.

وفضلاً عن التّشاطات والتّواجد الكثيف لتنظيم داعش في سوريا والعراق وليبيا وغيرها من الدّول الضّعيفة، كان التّنظيم يتبنّى عديد الأعمال الإرهابيّة المتفرّقة التي كانت تنقّذها الخلايا التابعة له والمنتشرة عبر العالم. وبالتالي أصبحت داعش تشكّل تهديداً خطيراً ليس على أمن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقط، بل على دول العالم أجمع.

والغريب في الأمر أنّ كلّ الدّول تدين بشدّة الأعمال الإرهابيّة لداعش مع تبادل للتّهم حول دعم وتمويل هذا التّنظيم المحسوب على السّنة، بينما تُتهم إيران الشّيعيّة باستغلال بطش داعش في سوريا وتقوم باستقدام مرتزقة من باكستان وأفغانستان ولبنان والعراق ومنحهم الجنسيّة، وتجنيد آخرين من سنّة سوريا وتقدّم لهم رواتب بانتظام مقابل اعتناق المذهب الشّيعيّ بدعوى مواجهة تنظيم داعش الإرهابيّ. فالمواقف المتباينة للدّول والجماعات والمذاهب تجاه تنظيم داعش والتّهم المتبادلة بشأنه، تجعل الملاحظين يوجّهون أصابع الاتّهام إلى بعض الجهات الدّوليّة والإقليميّة بأنّها تستثمر في داعش وتستغلّها لأغراض جيوسياسيّة واستراتيجيّة وحتى مذهبيّة.

المطلب الثالث: نماذج متفرّقة من التطرّف الفكريّ في العالم

يتوزّع عبر العالم، إضافة إلى التنظيمات المتطرّفة المذكورة أعلاه، نماذج عديدة من الفكر المنحرف والذي يمارس أشكال أخرى مختلفة من الإرهاب؛

أولاً: الفكر الصّهيوني العالمي وإرهاب الدّولة:

نشأ الفكر الصّهيوني في بيئة غير يهوديّة على يد مفكرين غربيين يُكّنون عداً كبيراً لليهود، وأيد هذه الأيديولوجيا قيادات يهوديّة تنبذ العنصر اليهوديّ نظراً لسلوكيّات اليهود المشيئة في العالم؛ تكوّنت النّواة الأولى للصّهيونيّة في فكر الاستعمار الغربيّ عموماً، وفي الفكر المسيحيّ البروتستانتيّ بشكل خاصّ تحت مسمّى العقيدة الاسترجاعيّة القائمة على "عودة المسيح المخلّص في آخر الأيام ليحكم العالم، هو والقديسون، لمدة ألف عام يسود فيها العدل والسّلام... لن يتحقّق الخلاص ولن يتمّ إلّا باسترجاع اليهود لفلسطين (ليتمّ تنصيرهم)"²؛ وهذا ما تحرّمه اليهوديّة الحاخاميّة، وتعدّه فعلاً لا يغتفر لأنه يعجّل بالنهايّة، وتحثّ اليهود على الصّبر والأناة وانتظار العودة في الميعاد الإلهي.

(1) أنظر: نفس المرجع. ص 375.

(2) عبد الوهاب المسيري، الصهيونيّة والحضارة الغربيّة الحديثة. القاهرة: دار دُون للنشر والتوزيع، ط3، 2019، ص73.

انتعش الفكر الصهيوني وكثر أنصاره مع تطوّر مفهوم معاداة السامية بعد ظهوره كبرنامج سياسي في النّمسّا، حيث يفترض هذا المفهوم الجديد بأنّ "اليهودي ليس له وجود فرديّ مستقلّ عن أمّته، وأنّ اليهود كأمة يمثلون عنصراً غريباً عالمياً ليس له جذور محسوسة وليس له ولاء محدّد، وأنّهم لهذا السبب يمثلون خطراً حضارياً واقتصادياً على أيّ جماعة إنسانيّة يعيشون فيها"¹، فالفكر الصهيوني يتوافق مع مفهوم معاداة السامية في نظريته لليهودي حيث يرى هذا الفكر أنّ اليهود بقوا متماسكين وعلى تواصل دائم رغم تشتّتهم لآلاف السنين عبر أنحاء العالم، فهم يشكّلون أمة واحدة لا فروق جوهريّة فيها بين يهود أمريكا ويهود الحبشة، واليهوديّ الذي يشعر بالتمييز والانتماء لشعب الله المختار، لا تسمح له طبيعة شخصيته بالاندماج مع بقيّة الأمم، فهو يعيش طيلة حياته متخفياً وراء أقنعة مختلفة، فهو يشكّل خطراً محتملاً على الأمن القوميّ للوطن الذي يعيش فيه.

فبعدما ترسّخت القناعة لدى معتنقي الفكر الصهيونيّ بخطورة اليهود، أعدّوا العدة للتخلّص منهم وفق خطة ممنهجة مقنّعة، وقابلة للتطبيق على أرض الواقع، حيث انعقد مؤتمر للصهيونية سنة 1897 برئاسة هرتزل خطّط فيه المؤتمرون لتهجير اليهود من كلّ أصقاع العالم إلى فلسطين "باعتبارهم شعباً عضواً منبوذاً، ليس له مكان داخل التشكيل الحضاريّ الغربيّ"²، وذلك بغرض التخلّص من شرورهم من جهة، ولمواجهة الدولة العثمانية والقضاء عليها في الشرق الأوسط من جهة ثانية، ولزّرع كيان دائم يحرس المصالح الغربية في المنطقة وهو الأهمّ؛ فعمل أنصار الفكر الصهيونيّ، بما فيهم الروس، على التّهجير الطّوعي لليهود إلى فلسطين تحت غطاء دينيّ كما يدّعي بن جوريون ويشير إلى أنّ "التلموذ جاء فيه أنّ أيّ يهوديّ قادر على العودة لأرض الميعاد ويستمر في الحياة خارجها يعدّ كافراً ويكون كمن هجره الإله، كما أنّه يشير لحكماء اليهود القدامى الذين قالوا إنّ المكوث خارج أرض إسرائيل طواعية تعدّ خطيئة دينية"³. كما لجأوا إلى التّهجير القسري سواء أكان عن طريق التّهديد أو التّرهيب أو حتّى استعمال العنف* ضدّ اليهود الرافضين للهجرة من أوطانهم التي يعيشون فيها، مثلما حدث مع يهود العراق الذين تمّ ترعيبهم من طرف عملاء المنظّمة الصهيونية العالمية بإطلاق النّار بإيعاز من وزير خارجيّة الاحتلال الصهيوني بن جوريون⁴.

(1) المرجع نفسه. ص 93.

(2) المرجع نفسه. ص 166.

(*) قال بايدن سنة 1986: لو لم تكن هناك إسرائيل لكان على أمريكا خلق إسرائيل لحماية مصالحها في المنطقة...إسرائيل هي أفضل استثمار قمنا به بقيمة ثلاثة (3) مليار دولار. للاستزادة، انظر: (د.م)، "قال بايدن سنة 1986: لو لم تكن هناك إسرائيل لكان على أمريكا خلق إسرائيل"، 2023/10/11، موقع Euronews، متاح على الرابط: <https://bit.ly/49kwMme>، بتاريخ 2024/01/15.

(3) عبد الوهاب المسيري، المرجع السابق. ص 227.

(*) العنف (أي: الدم والنار) بالنسبة لبن جوريون ومناحم بيجين وبعض الفلاسفات الغربية يعدّ غاية في حدّ ذاته، ووسيلة بعث حضاري لقيام الدولة اليهودية إذ يؤكّد بن جوريون أن خير مفسّر ومعلّق على التّوراة هو الجيش، فهو الذي يساعد الشعب على الاستيطان على ضفاف نهر الأردن. للاستزادة، انظر: المرجع نفسه. ص 231.

(4) أنظر: المرجع نفسه. ص ص 227-228.

ويتميز الفكر الصهيوني منذ نشأته بالتناقض* في رؤيته للحرية والديمقراطية، وللليبرالية والثورة والاشتراكية؛ فهو لا يرى الأشياء إلا من خلال الزاوية التي تحقق له مصالحه، ويستغل الديانة اليهودية لتحقيق مآربه: فالليبرالية والديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان تصبح بدون معنى إذا تعلّق الأمر بشعوب الجنوب العالمي* عموماً، والشعب الفلسطيني بشكل خاص، حيث عجزت كلّ المؤسسات الدولية بما فيها تلك التابعة للأمم المتحدة أن تكون عادلة أو منصفة تجاه الجنوب العالمي، سواء كان مجلس الأمن، أو مجلس حقوق الإنسان الأممي، أو صندوق النقد الدولي؛ لأنّ الفكر الصهيوني الامبريالي يختطف أغلب تلك المؤسسات ويعمل على تعطيل كلّ القرارات التي تدين عدوان القوى العظمى كالعدوان الأمريكي على العراق وأفغانستان، والإبادة الجماعية التي يمارسها الاحتلال الصهيوني الإسرائيلي ضدّ الشعب الفلسطيني في غزة باستثناء القرارات التي تسوّي بين الضحية والجّالاد وتنحاز إلى الطّرف الإسرائيلي كالقرار 2712(2023)*، والقرار 2720(2023)* وفي المقابل، يمارس الفكر الصهيوني العالمي كلّ الضغوطات على مجلس الأمن لاستصدار قرارات فورية حفاظاً على مصالحه في مناطق النزاع، على غرار قرار وقف الحرب الروسية

(*) تجدر الإشارة إلى أنّ مشروع هرتزل الصهيوني العنصري الإقصائي كان يجمع بين كلّ المتناقضات؛ يجمع بين الأديولوجيتين الليبرالية والاشتراكية، وبين العلمانية والدينية حيث كان يتوافق إلى حدّ كبير مع المندمجين من اليهود الألمان الذين كانوا يتقاسمون نفس الأحاسيس مع الإنسان الغربي في خشيتهم من تدفّق يهود شرق أوروبا، كما لقي مشروعه قبولا لدى وزير الداخلية الروسي فياشلاف بليفيف بخصوص الهجرة لأنّه كان يبحث عن آلية لتخليص روسيا من اليهود حيث أبدى استعداد حكومته للدعم المادي والمعنوي للحركة الصهيونية، وتسهيل مهمة جمعيات الهجرة اليهودية.

(*) الجنوب العالمي هو مفهوم سياسي أكثر منه جغرافي؛ وهو يعبر عن موقف فكري وسياسي من سلوك المركز الشمالي حتى لو كان صاحبه يسكن العالم الشمالي، حيث تتقاسم شعوب الجنوب العالمي نفس الأحاسيس تجاه الامبريالية الغربية: والشمال العالمي يضمّ الدّول الأكثر ثراء -والذي كان على حساب الجنوب الفقير- هي تلك التي تقع غالباً في أوروبا وأميركا الشمالية، بالإضافة إلى بعض الأماكن من أوقيانوسيا ونيوزيلندا وأستراليا؛ فالولايات المتحدة الأمريكية استغلت مقدّرات دول أمريكا (اللاتينية) الجنوبية وتنتظر إليها باستعلاء كما أحكمت سيطرتها على عدة دول آسيوية كاليابان وكوريا الجنوبية والفلبين والهند أيضاً، إلى جانب الدّول العربية الخليجية، ونفس الفكر الامبريالي الاستعماري تحمله أوروبا ويتجلى ذلك في سلوكها تجاه الدّول الإفريقية وشعوبها.

للاستزادة، انظر: طارق الشامي، " كيف اكتسب "الجنوب العالمي" تسميته وقوّته واستقلاليته؟"، 2023/07/06، موقع INDEPENDENT عربية. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3TG0qN3>، تمّت زيارته بتاريخ 2024/01/23.

(*) تضمّن قرار مجلس الأمن 2712(2023) المتعلّق بالحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك القضية الفلسطينية، في جلسته 9479 المنعقدة في 2023/11/15 التذكير كلّ مرّة بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني، وحقوق الإنسان وخاصة الأطفال منهم، ثمّ ينتقل في البند 3 ليدعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط للرهائن الذين تحتجزهم حماس وغيرها من الجماعات، لا سيما الأطفال، ويتكلّم عن إصلاحات عاجلة في البنية التحتية التي دمرها الاحتلال وضرورة وإنقاذ الأطفال المفقودين من تحت المباني المدمرة والإجلاء الطبي للأطفال. وهذا القرار لم يتطرّق إلى المحتجزين المدنيين الفلسطينيين من ولا عن الجثث التي هي استولى عليها جيش الاحتلال، وإذ يقرّ بالأضرار البالغة للبنية التحتية الضرورية في غزة غير أنّه لم يندنا صراحة ناهيك عن توقيف الحرب على غزة.

(*) أما القرار 2720(2023) الذي اتّخذ مجلس الأمن يدعو فيه جميع الأطراف إلى التقيد بالقانون الدولي الإنساني ويشجب جميع الهجمات على المدنيين والأعيان المدنية، وكذلك جميع أعمال العنف وأعمال القتال الموجهة ضدّ المدنيين، وجميع أعمال الإرهاب، كما يؤكّد على احترام المدنيين وحمايتهم والحرص الدائم على تجنب إصابة الأعيان المدنية بما في ذلك الأعيان الضرورية لتقديم الخدمات الأساسية للسكان المدنيين، وفيما يخص الامتناع عن مهاجمة أو تدمير أو إزالة أو إتلاف الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة، وكذلك احترام وحماية العاملين في المجال الإنساني والشحنات المستخدمة في عمليات الإغاثة الإنسانية.

لتفاصيل أكثر، انظر: قرار مجلس الأمن رقم S/RES/2720(2023)، المتعلّق بالحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك القضية الفلسطينية، الجلسة 9520 المنعقدة في 2023/12/22، الوثيقة 23.26054، متاح على الرابط: <https://bit.ly/3Q4UED>، بتاريخ 2024/02/23.

الأوكرانية لحماية الشعب الأوكراني، وإدانة هجومات الحوثي في البحر الأحمر لتأثيرها على التّموينات والإمدادات الإسرائيلية، وعلى التجارة الدوليّة بشكل عام.

ولم يتوقّف السّاسة الأوروبيون عن مغازلة اللّوبي الصّهيونيّ وتقديم الدّعم له، بل لم يُخفِ الرّئيس الأمريكيّ جو بايدن (Joe Biden) انخيازه التّام للصّهيونية العالميّة حيث صرّح أثناء زيارته التضامنيّة لتل أبيب بعد انهيار جيش الاحتلال الإسرائيليّ أمام المقاومة الفلسطينيّة جرّاء طوفان الأقصى في السّابع من أكتوبر 2023 قائلاً: "إنّ إسرائيل يجب أن تعود مكاناً آمناً لليهود، وإنّه لو لم تكن هناك إسرائيل لعملنا على إقامتها"¹، كما حرص خلال خطابه على حلّ الدّولتين: أيّ قيام الكيان الإسرائيليّ إلى جانب الدّولة الفلسطينيّة وقدّم دعمه الكامل للكيان وضرورة إدماجه في محيطه؛ أيّ غرسه في قلب الشّرق الأوسط بغرض السيطرة على مقدّراته وموقعه الجيوستراتيجيّ.

ويشكّل تواجد الكيان الإسرائيليّ على الأراضي الفلسطينيّة ضرورة جيوسياسية لدول الغرب الامبرياليّ التي ترعى الفكر الصّهيونيّ المتطرّف، وعلى رأسها حكومات كلّ من الولايات المتّحدة وفرنسا وألمانيا وبريطانيا، وهذا ما يفسّره تداعي العديد منها لنصرة حكومة الاحتلال الاسرائيليّ من خلال الزّيارات المتتاليّة لتل أبيب بغرض تقديم الدّعم المعنوي للقيادات الاسرائيليّة لتفادي الانهيار التّام للكيان المحتلّ، وتحذير الجوار الإقليميّ وخاصّة دول الطوق الفلسطينيّ من التّعاون مع المقاومة الفلسطينيّة أو التّساهل معها حيث أُطبّق الحصار بشكل شبه كامل على قطاع غزّة مع استمرار الحرب التّدميريّة عليها، ومن جانب آخر كشفت بعض التقارير عن تقديم الدّعم اللّوجستيّ والبشريّ لجيش الاحتلال في هجوماته على قطاع غزّة، في تناقض صريح لكلّ المعاني الليبراليّة الغربيّة من حرّيّة وكرامة وحقوق الإنسان، وأقلّ ما يوصف به السّلوك الغربيّ الإسرائيليّ تجاه فلسطين من قتل ودمار وحصار وإبادة جماعيّة هو إرهاب الدّولة بامتياز.

كما استطاع الفكر الصّهيونيّ أن يتوغّل في أغلب المؤسّسات العلميّة والثّقافيّة والرياضيّة العالميّة، حيث أحكم سيطرته عليها مُشعراً فزاعة معاداة السّامية حيث تمّ معاقبة العديد من الرياضيين العالميين بتهمة دعم الإرهاب لمجرّد التّنديد بجرائم الاحتلال الإسرائيليّ ومؤازرة الشعب الفلسطينيّ، كما ساهم بشكل كبير في حرمان روسيا من المشاركة في المنافسات الرّياضيّة الدوليّة وأبرزها مونديال قطر 2022. ولم تتوانى الحركة الصّهيونيّة العالميّة في ضرب كلّ صوت يعارض الإرهاب الإسرائيليّ في فلسطين، وكلّ عالم ينتقد أو يعارض النظريّة الداروينيّة، وكلّ قائد سياسي أو خبير اقتصادي يعارض الهيمنة الغربيّة الامبرياليّة أو ينتقد الفكر الصّهيونيّ والنّمودج المعرفي الغربيّ الإفصائيّ؛ فكلّ من يفعل

1 (وكالات، "بايدن من تل أبيب: لو لم تكن هناك إسرائيل لعملنا على إقامتها"، 2023/10/18، موقع الجزيرة الإخبارية. متاح على الرابط: <https://bit.ly/4aduW7X>، بتاريخ 2024/01/15.

ذلك فجزاؤه الإقصاء والتهميش، أو العزل والإبعاد أو التصفية الجسدية، ذلك هو السلوك الحضاري الغربي القائم على الاستبعاد والاقصاء والاستعلاء.

ثانيا: اليمين المتطرف

تعرف أغلب الدول الغربية صعوداً ملحوظاً للأحزاب اليمينية المتطرفة والمشكلة أساساً من عناصر وافدة من تيارات فكرية متعددة استثمرت في الأوضاع المتقلبة للبيئة الداخلية حيث لم تفلح الأحزاب السياسية التقليدية في إيجاد الحلول للمشاكل المطروحة كالهجرة، ملف اللاجئين، البطالة، القضايا الاقتصادية، المسائل الثقافية وموضوع الهوية؛ هذه المشاكل وغيرها كانت المادة الأساسية التي جعلتها الأحزاب اليمينية المتطرفة ضمن أولوياتها في برامجها الانتخابية بغرض كسب التأييد الجماهيري وتوسيع وعائها الانتخابي، مما مكّنها بالفعل من تصدر المشهد السياسي في العالم الغربي عموماً.

ترتكز أيديولوجيا أحزاب اليمين المتطرف على مجموعة أفكار أهمها: القومية والفاشية، النازية ومعاداة السامية، مناهضة الأسلمة ومناهضة الهجرة؛

تتلخص فكرة القومية والفاشية عند اليمين المتطرف في كون "الوحدة السياسية والوطنية يجب أن تكون متطابقة... والقومية كعقيدة تنصّ على أن البشرية مقسّمة بشكل طبيعي إلى دول، وأنّ الدول معروفة بخصائص معينة يمكن التحقق منها، وأنّ النوع الشرعي الوحيد للحكومة هو الحكم الذاتي القومي"¹. فالفكر القومي والفاشي مبني على فكرة تطهير الدولة من الأمراض كالاشتراكية والشيوعية، كما يقوم على استدعاء العصر الذهبي الذي مرّفته الحداثة، ويؤكد على التقاليد الثقافية والعرقية وأهميتها في تحقيق الأمن والاستقرار والحفاظ على الأمة.

أما فيما يخصّ الفكر النازي ومعاداة السامية*، فقد بدأت كراهية العنصر البشري اليهودي مع ظهور المسيحية، وفي فترة النبوة المحمدية أجلاهم الرسول ﷺ من المدينة المنورة نظراً لنقضهم العهود والاتفاقيات وتآمرهم على المسلمين، وسلوك التآمر والخبث السياسي ملازم لليهود في كلّ مكان وزمان، وهذا ما اكتشفه الساسة الغربيون عموماً والألمان بشكل خاصّ في أواخر القرن التاسع عشر حيث شعروا بأنّ "اليهود يتآمرون لإدارة الدولة ويجب استبعادهم

1 (ركنية سهام، زقاق عادل، "أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا الغربية: من التهميش إلى الصعود (حزب الجبهة الوطنية الفرنسية)"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 15، العدد 3، 2022/12/31، (مدى الصفحات 46-61)، ص 50. متاح على الرابط: <https://bityl.co/lw4s> بتاريخ 2023/06/02.

(*) مفهوم معاداة السامية أو العداء للسامية هو مفهوم يهودي صهيوني من اختراع اليهود الأوروبيين، ويقصد به ضدّ السامية، وقد يترجم إلى العربية باللاسامية وكراهية السامية. تمّ استخدام مصطلح معاداة السامية لأول مرة سنة 1879، صاغه فيلهلم مار (Wilhelm Mar) في عمله انتصار اليهودية على النزعة الجرمانية. ظهر هذا المصطلح بشكل ملحوظ لأول مرة كبرنامج سياسي في فيينا (Vienna) عاصمة مملكة هابسبورغ (Hapsburg)، مهد الحركة الصهيونية وغيرها من الحركات القومية المتعددة والمتنوعة، حيث كان يلتقي اليهود الأوروبيون التقليديون والعلمانيون. وعلى الرغم من حداثة مصطلح معاداة السامية، غير أن كراهية اليهود التي يعبر عنها المصطلح هي قديمة جداً منذ عهد الديانة المسيحية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المفهوم استغلته الصهيونية العالمية من خلال قانون "تعقب الأعمال المعادية للسامية عالمياً" الذي أقره الكونجرس الأمريكي يوم 10-10-2004 وأقره الرئيس جورج بوش يوم 16-10-2004. لنفاصيل أكثر، أنظر: "نص القانون الأمريكي لتعقب معاداة السامية عالمياً"، 2004/11/26، موقع دنيا الوطن. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3VWbHeX>، تاريخ الزيارة 2024/01/23.

من الجنسيّة، ومع انتشار الصّور النمطيّة لليهود المتعاطشين للمال والجشع... يكتب هتلر عن أمراض الهيئات القوميّة والتسمّم الأخلاقي والمعنوي للأمة الألمانيّة، تطوّرت الاشتراكيّة القوميّة الألمانيّة، أو النازيّة كفرع من الفاشيّة التي استخدمت العنصريّة العلميّة* ومعاداة السامية لتنفيذ التطهير العرقي، فقد اكتسبت النّازيّة زخماً بين عامي 1882 - 1932 وسرعان ما أصبحت أقوى قوّة سياسيّة في ألمانيا¹.

تجدر الإشارة إلى أن الفكر المناهض لسلوكيّات اليهود في العالم عموماً وفي الغرب بشكل خاص، عجل بتشكيل جمعيّة أو جماعة معاداة السامية عام 1895 في التّمساً بقيادة كارل لويجر (Karl Lueger)، ثمّ انتقلت ظاهرة معاداة اليهود إلى فرنسا، وانتشرت بواسطة بول بونتو (Paul Ponto) وإدوارد درومونت (Edward Drumont) فتجددت في روسيا ووصلت إلى إيطاليا، إنجلترا، والولايات المتّحدة الأمريكيّة حيث طُلب من الحاضرين في أول مؤتمر دوليٍّ لمعاداة السامية تطبيق قيود عنصريّة تجاه اليهود الذين صنّفهم الفيلسوف الألمانيّ هوستون ستوارت تشامبرلان (Houston Stewart Chamberlain) في أدنى سلّم البشريّة، ووضع الألمان في قمتها²، حيث ذهب اليمين المتطرّف في ألمانيا إلى حدّ "حظر الزّواج من خارج العرق الآريّ هو جزء من القوانين التي سنّت في نورمبرغ على أيدي النّازيين في ألمانيا ضدّ الجاليّة اليهوديّة الألمانيّة خلال الثلاثينيّات من القرن العشرين. وقد كانت القوانين تحظر الزّواج بين اليهود والألمان الآريّة، التي صنّفت على أنّها أجناس مختلفة"³.

يركّز اليمين المتطرّف في أوروبا في موقفه من المهاجرين على ربط علاقة مباشرة بين التّواجد الأجنبيّ المقيم ومشكلة البطالة؛ حيث صرّح جون ماري لوبان (Jean-Marie le pen) في حملته الانتخابيّة سنة 1984 أنّ مليوني مهاجر سبّب بطالة مليوني فرنسيّ عن العمل، ودعا صراحة إلى ترحيل المهاجرين إلى أوطانهم لتكون الأسبقية في سوق العمل للفرنسيّين الأصليّين، كما رفع الجمهوريون في ألمانيا شعار (القضاء على البطالة: أوقفوا الهجرة)، وفي التّمساً قامت حملة (التّمساً أولاً) بقيادة يورج (Jörg Haider).

* ظهر مصطلح العنصريّة العلميّة مع أوائل القرن الثامن عشر، ويقصد به استخدام العلم لتبرير المعتقدات العنصريّة ودعمها، عرفت أيضاً باسم العنصريّة الأكاديميّة حيث اكتسبت نفوذاً كبيراً خلال فترة الإمبرياليّة الجديدة في منتصف القرن التاسع عشر. افترضت هذه النظريات العنصريّة تفوّق الحضارة الأوروبيّة على بقية العالم، كما اقترنت أيضاً مع نظريات أحاديّة الخط للتّقدم الاجتماعيّ والتي تستخدم فكرة أومصطلح «بقاء الأصلح» الذي صاغه هيربرت سبنسر سنة 1864م، وارتبط بأفكار المنافسة، التي سميت الداروينيّة الاجتماعيّة في الأربعينيّات، وعارض تشارلز داروين نفسه فكرة الاختلافات العرقية الجامدة في نزول الإنسان (1871م)، حيث جادل بأن البشر كانوا جميعاً من نوع واحد، يتقاسمون النسب المشترك. واعترف بالاختلافات العرقية على أنها أصناف من الإنسانيّة، وشدد على أوجه التشابه الوثيقة بين الناس من جميع الأعراق في القدرات العقليّة والأذواق والتصرفات والعادات، في حين لا يزال يتناقض مع ثقافة «أدنى الهرم» مع الحضارة الأوروبيّة.

لتفاصيل أكثر، أنظر: (د.م)، "عنصريّة"، ويكيبيديا الموسوعة الحرة. متاح على الرابط: <https://bityl.co/J2Po> بتاريخ 2023/05/03.

(1) ركنيّة سهام، زقاغ عادل، المرجع السابق. ص 52.

(2) أنظر: محمد خليفة حسن، "اليهود وفكرة العداء للساميّة"، موقع الجزيرة. 2004/12/22. متاح على الرابط: <https://bityl.co/J78u>، بتاريخ 2023/06/07.

(3) (د.م)، "عنصريّة"، المرجع السابق.

كما يجعل اليمين المتطرّف من فكرة خطر أسلمة* المجتمعات الأوروبيّة والغربيّة¹ وقوداً لتوجّهاته العنصريّة ضدّ المهاجرين المسلمين بدعوى تخوّفه من التّهديدات التي تشكّلها الهجرة على الهيكل الاجتماعيّ للدولة على المستوى الفكريّ، حيث يرى هذا التيار العنصريّ أنّ الهوية الوطنيّة تصبح مهدّدة بسبب الثقافات الوافدة من الدّول الإفريقيّة والعربيّة والإسلاميّة بشكل خاصّ، فهي حسب رأيهم تقوّض الأمن المجتمعيّ والتّماسك الوطنيّ ممّا يشكّل خطراً على الأمن القوميّ للدولة. وتتضمّن جلّ خطابات الفكر اليمينيّ المتطرّف دعماً واضحاً لاختزال مفهوم الهوية الوطنيّة في العرق القوميّ والتّراث المسيحيّ الأوروبيّ. وهذا يعدّ إقصاءً صريحاً لبقية مكوّنات المجتمعات الأوروبيّة الأخرى وتعريفها عنصرياً ناقصاً لمفهوم المواطنة. ومن جانب آخر يعتقد هذا التيار أنّه بإمكانه ممارسة التّأثير السياسيّ من خلال نفوذه إلى المؤسسات البرلمانيّة.

ثالثاً: الفكر الإقصائيّ الدّوليّ:

يشير مفهوم الفكر الإقصائيّ إلى اتّجاه أو نهج أو أيديولوجيا تستبعد أو تعزل مجموعة أو فئة معيّنة داخل المجتمع وتعاملهم معاملة جائرة غير متكافئة مبنية على أسس عرقية، دينيّة، طبقية اجتماعيّة، أيديولوجيّة فكريّة، أو على أساس الجنسيّة، أو اللّغة، أو الإعاقة، أو الجنس، أو لدوافع سياسيّة، اقتصاديّة، أو ثقافيّة، وغيرها من السّمات والمعايير العنصريّة. ويتميّز هذا الفكر بالتمييز السّلبّيّ ضدّ إحدى فئات المجتمع الواحد فيقصيها من الامتيازات والفرص المتاحة لبقية المجتمع.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الفكر الإقصائيّ ضارب في التّاريخ من خلال تقييد حقوق الفئات الاجتماعيّة الدّنيا في النّظام الطبقيّ، والتمييز السّلبّيّ ضدّ فئة الفلاحين مقارنة بفئة النّبلاء في الطبقات العليا، وهو يطبّق في عدّة سياقات كالهجرة واللّجوء والنّزاعات الإقليميّة وحقوق الإنسان، وفي مجالات مختلفة: سياسيّة، اقتصاديّة، تجاريّة، ثقافيّة وغيرها.

يعدّ الفكر الإقصائيّ انحرافاً فكريّاً خطيراً، ويعتبر مشكّلة اجتماعيّة وسياسيّة خطيرة وغير أخلاقيّة، ويتسبّب هذا النمط من الفكر في فقدان الثقة داخل المجتمع ممّا يدفع بالمنظّمات والجمعيات الأهليّة إلى التّضال لمكافحة هذه الظّاهرة العنصريّة والحدّ منها.

فالإقصاء الاجتماعيّ مثلاً، يهدف إلى منع بعض الفئات من المشاركة في الحياة السياسيّة وممارسة الأنشطة الاقتصاديّة والاجتماعيّة ممّا يقوّض من مشاركتهم ودورهم الفعّال في المجتمع، وتكون له تأثيراته السّلبيّة على حياتهم

(*) حسب استطلاع للرأي في عشر دول أوروبية تبين أنّ 55% ممّن شملهم الاستطلاع يعارضون هجرة المسلمين إلى أوروبا، وكانت معارضة كبار السنّ أكثر حدّة من غيرهم، بينما كانت المعارضة أقلّ ممّن تقلّ أعمارهم عن الثلاثين سنة. على العموم أنّ غالبيّة الأوروبيين يريدون وقف الهجرة المستقبلية من الدّول ذات الأغلبية المسلمة. وكانت خطابات حزب (FN) ترفع شعار محاربة التّهديد الإسلاميّ بدعوى أنّه بعد عشرين سنة، ستكون فرنسا جمهوريّة إسلاميّة بالتّأكيد، بعدما كانت المشاعر المعاديّة للمهاجرين موجودة منذ قرون وهي مرتبطة بأيديولوجيّة القوميّة خوفاً من تقويض عظمة الوطن الأمّ.

1 () للاستزادة، أنظر: ركنيّة سهام، زقاغ عادل، المرجع السابق، ص 53.

كحرمانهم من منافع التنمية وتعرّضهم للتّمييز والإضعاف. "ففي فترة السبعينيات في فرنسا، كانت عبارة الإقصاء الاجتماعيّ تعني تمزيق العقد الاجتماعيّ أو التّكافل، في الوقت الذي نشأت طبقة جديدة من الفقراء على هامش المجتمع الفرنسيّ لعجزها عن الانضمام إلى الاقتصاد المتغيّر والدّاخل في العولمة"¹.

وتنوّعت أهداف الفكر الإقصائيّ حيث امتدّ هذا التّوع من الفكر المنحرف إلى مجالات عديدة؛ ففي مجال التّجارة الدّوليّة مثلاً، تفرض الدّول العظمى عقوبات تجارية مختلفة على دول بعينها دون غيرها، وذلك بناءً على صراعات سياسيّة أو اقتصاديّة، أو بغرض إضعاف تلك الدّول بسلاح الحروب التجاريّة، ممّا يؤدي إلى ازدواجيّة في المعايير المطبّقة على التّجارة الدّوليّة بغرض المحافظة على امتيازات القوى العظمى المهيمنة.

أمّا في المجال الإعلاميّ، فالعالم يشهد إقصاءاً منهجاً لكلّ ما هو مخالف للخطّ العامّ الذي رسمته المؤسسات والشّركات الإعلاميّة الكبرى، أو يتعارض مع أيديولوجيتها الإعلاميّة؛ ففي القضية الدّوليّة الواحدة المتشابكة كالنزاعات الإقليمية، تنحاز هذه المؤسسات إلى طرف على حساب الطّرف الآخر؛ فشركة فايسبوك على سبيل المثال، قامت بالحظر المؤقت أو النهائي لأيّ حساب يساند القضية الفلسطينيّة، أو ينشر ويقوم بمشاركة محتوى يفصح جرائم الحرب الإسرائيليّة على غزّة، بل بلغ بها الأمر إلى حظر كلّ محتوى فلسطيني بدعوى التحريض ونشر الكراهيّة ضدّ الكيان الإسرائيليّ.

ولم يسلم أبرز علماء العالم من أفعال الفكر الإقصائيّ وممارساته التعسّفيّة لمجرّد إبداء رأي سياسيّ مخالف لتوجّهات القوى العظمى المهيمنة، أو اتّخاذ موقف إنسانيّ ضدّ حروب الإبادة، أو نقد علميّ مخالف للفطرة البشريّة؛ لقد تعرّض بعض العلماء الباحثين المناهضين للدّاروينيّة إلى ردّة فعل قويّة من قبل اللّوبي الدّاعم للدّاروينيّة حيث تمّ توقيف تمويل مشاريعهم البحثيّة والتضييق عليهم، بل وصل الحدّ بهذا اللّوبي المهيمن على البحث العلميّ حتى المساس بأقواتهم اليوميّة من خلال الطّرد من الوظيفة بمراكز البحث وإقصائهم من الحياة البحثيّة والأكاديميّة.

وفي ذات السّياق "تعرّض نظريّة التّصميم الذّكي منذ ظهورها إلى الهجوم من طرف الدّاروينيّين الذين استغلّوا نفوذهم ومراكزهم القياديّة لمراقبة المعارضين لهم، كما احتكروا تمويل الأبحاث ومناصب الكليّات، والنّشر في أرقى المجالات خاصّة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة"².

وتجدر الإشارة إلى أنّ مجموعة من الباحثين في معهد دسكفري (Discovery) بزعامة جونسون وديمبسكي تولّوا المعارضة العلميّة للدّاروينيّة في بيان لهم سنة 2001 يشيرون فيه إلى إعادة النّظر في نظريّة التطوّر، ويعملون على تدمير النّظريّة وغيرها من المذاهب التي يستخدمونها كمترادفات للتّطوّر لأنّها لا تستند إلى الدّعم العلميّ:

1 (الإسكوا، "الإقصاء الاجتماعي"، 2008/07/30، موقع الأمم المتّحدة الإسكوا ESCWA. متاح على الرّابط: <https://bit.ly/4axWq7V> بتاريخ 2024/03/20.

2 (وهيبه عمراني، "التصميم الذّكي: نظريّة علميّة تتحدّى الدّاروينيّة"، مجلّة المعيار. المجلد 26، العدد 4، 2022/05/10، ص 165. متاح على الرّابط: <https://bit.ly/3TVzeee> بتاريخ 2024/03/21.

*"Phillip Johnson, Dembski, and their associates have assumed the task of destroying 'Darwinism,' 'evolutionary naturalism,' 'scientific materialism,' 'methodological naturalism,' 'philosophical naturalism,' and other 'isms' they use as synonyms for evolution"*¹.

أخيراً، إنّ الفكر الإقصائي هو ليس مجرد مفهوم اجتماعي تاريخي فكري سياسي، وإنّما هو إحدى تحدّيات الأمن الفكري الذي يستوجب مواجهته باستمرار بغية تحقيق الأمن الاجتماعي والأمن المجتمعي ومنه دعم ركائز الأمن القومي للدولة.

رابعاً: اضطهاد المسلمين في العالم

يتعرّض مسلمو الإيغور للاضطهاد والظلم من طرف السلطات الصينية حيث تعمل هذه الأخيرة على تجريدهم من تاريخهم وتراثهم بدعوى مختلفة؛ قامت بتدمير عشرات المساجد والأضرحة وإزالة مدينة كشغر التاريخية والتابعة للإيغور، و"تقول دراسة صدرت عام 2018 عن مشروع الإيغور لحقوق الإنسان: تستغل الصين قوائم التراث الثقافي لليونسكو لكسب اعتراف دولي بثقافات الأقليات مثل الإيغور، باعتبارها جزءاً من التراث القومي الصيني... تُصوّر الحكومة الصينية تدخلها في ثقافة الإيغور باعتباره ضمن مساعي الحفاظ عليها، وتستغل هذا لتبرير السيطرة الشاملة على الإنتاج الثقافي للإيغور"².

كما استغلت الحكومة الهندية ملف ترشيح مدينة (جايبور) لقائمة اليونسكو، فقدّمت وصفاً للمدينة الشهيرة ينمّ على فكر عنصري وتنكّر للوجود الإسلامي، وذلك بقولها: "جرى تخطيط جايبور* وفقاً للمبادئ الهندوسية لتخطيط المدن، وهو ما نتج عنه نموذج يميل أكثر للعالمية وأكثر تقدماً وأكثر تطلّعا للمستقبل... من مدن الهند الإسلامية"³، كما تمّ حذف الشخصيات التاريخية المسلمة من كتب التاريخ المدرسية وشيطنتها خاصّة في المناطق التي يسيطر عليها اليمين الهندوسي.

1) Forbes, Barbara, "Understanding the Intelligent Design Creationist Movement: Its True Nature and Goals", A position paper from the Center for Inquiry office of public policy. Washington D.C, 2007, p , Available at: <https://bit.ly/4ako4Ww>, in 28/03/2029

2 (د.م)، "تقرير: الصين والهند وميانمار يحون الآثار الإسلامية" 2019/08/05، موقع الجزيرة. متاح على الرابط: <https://bityl.co/lw4Q> بتاريخ 2023/06/01.

(*) كان تاريخ مدينة جايبور في الواقع شهادة على التعددية الراسخة التي رعاها الحكام المغول المسلمون، والتي تعرضت للتدمير بشكل منهجي على أيدي القوميّين الهندوس.

3 (المرجع نفسه.

وبخصوص الحقوق المدنية والسياسية، أقدمت الحكومة الهندية في ولاية (آسام) على سحب الجنسية من حوالي أربعة ملايين هندي مسلم، كما تحوّل معلّم (تاج محلّ) التاريخي الشهير إلى ساحة صراع؛ إذ تزعم قيادة حزب (بهاراتيا جاناتا) اليميني الهندوسي أنّ أصل المعلّم لم يكن مقبرة أنشأها قائد مغولي مسلم كما ورد في كتب التاريخ، بل كان معبدًا هندوسياً، ودعّوا إلى تغيير اسمه التاريخي، ومنذ نوفمبر 2018 منع المسلمون من أداء الصلاة في مسجد (تاج محلّ) ما عدا صلاة الجمعة¹.

ولم يسلم مسلمو الروهينغيا بدورهم من الحملة العالمية ضدّ الأقليات المسلمة حيث تعمل سلطات ميانمار جاهدة لحو جميع آثارهم من منطقة باغان، متذرّعة بقبول اليونسكو في السادس (6) من جويلية 2019 طلب الاعتراف بمدينة باغان البوذية القديمة باعتبارها أحد مواقع التراث العالمي بدعوى المحافظة على بقايا وآثار أكبر إمبراطورية بوذية بالمنطقة، وتجدد الإشارة أنّ هذا البلد "أهمته بعثة تقصّي الحقائق التابعة للأمم المتحدة، بارتكاب جرائم إبادة جماعية وجرائم ضدّ الإنسانية بحق مسلمي الروهينغيا... وتسعى ميانمار لإدراج مدينة (مروك يو) على قائمة التراث العالمي... وهي العاصمة التاريخية لمملكة (راخين)* التي كانت مركز عمليات الإبادة الجماعية التي ارتكبتها النظام في ميانمار ضدّ مسلمي الروهينغيا، وضدّ البوذيين أيضا رغم تعاونهم مع جيش ميانمار في ارتكاب الفظائع ضدّ المسلمين هناك"².

خامسا: مجموعة المثليين والكلاب البشرية

(1) مجموعة المثليين

وجدت المثلية الجنسية* (Homosexuality) منذ القدم، وهي غير مرتبطة بدين أو عرق أو مجتمع بعينه، بل هي ظاهرة تتقاسمها كلّ الثقافات الإنسانية. تشكّل المثلية بمفهومها الحالي، أو ما يعرف بمجتمع الميم، تهديدا خطيرا للأمن الأسري بالدرجة الأولى والأمن المجتمعي للدول بشكل عام. وتجدد الإشارة إلى أنّ موضوع المثلية الجنسية لقي دعما مادياً ومعنوياً عالمياً لأجل عولمة هذا الفكر، حيث تأجج في السنوات الأخيرة وعمل أنصاره على نشره بشقّ الوسائل المتاحة في كلّ المناسبات والفعاليات الإقليمية والدولية، كما يسعى هذا الفكر إلى غزو كلّ الفئات العمرية من أطفال الروضة إلى غاية الماكثات في البيوت، وذلك من خلال الترويج لشعار المثلية الجنسية (ألوان قوس

(1) المرجع نفسه.

(*) مملكة راخين كانت قائمة بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر.

(2) المرجع نفسه.

(*) حسب الدكتور محمد حسن غانم تعني المثلية ممارسة الجنس بين ذات الجنس، حيث يشعر الممارس هنا بالفرق لممارستها لهذا الفعل بين المرأة والرجل حيث أن هذا الأخير هو الذي يوقظ أحاسيسه ويحرك عواطفه، لذا فقد لا ينفصل الطرفان وتتشأ بينهما رابطة قوية تصل إلى مشاعر الغيرة والرغبة في الزواج 5

قنح) عبر الأدوات المدرسيّة وألعاب الأطفال وعديد المنتجات والسّلع التجاريّة أو عبر الوسائط الإلكترونيّة والقنوات الفضائيّة ومواقع التّواصل الاجتماعيّ.

ولم يتوقّف نشاط مجتمع الميم عند التّرويج للفكر المثليّ، بل تعدّاه إلى أروقة المؤسّسات الدّوليّة حيث "غزا" موضوع المثليّة الجنسيّة وثائق الأمم المتّحدة، وتمّ تأييد إلغاء تجريم المثليّة الجنسيّة من لجان الأمم المتّحدة المعنية بحقوق الإنسان وتصدّت المحاكم في العديد من الدّول للقوانين التي تُجرّم المثليّة الجنسيّة وقضت بعدم دستوريّتها بزعم انتهاكها لحقوق الإنسان، وطرح موضوع المثليّة الجنسيّة بشكل صريح في المؤتمرات الدّوليّة والإقليميّة¹.

ولقد انحرف فكر أصحاب هذا التوجّه اللاأخلاقيّ الخطير إلى درجة اعتبار هذا السلوك المنحرف حرّيّة شخصيّة وحقّاً مكتسباً من حقوق الإنسان حيث يرى المثليون "أنّه من الطّبيعيّ أن يوجد رجل متأنّث أو يتوهّم أنّه امرأة، وبالتالي فإنّه يحقّ له الزّواج من رجل، أو امرأة ذكوريّة ترى نفسها ذكراً، وبالتالي فإنّه يحقّ لها الزّواج من امرأة، فبذلك يكون مفهوم الأسرة لدى المفهوم الجندريّ: أن تتكوّن من شخصين (رجلين) أو (امرأتين)، وأنّ تتكوّن من أبناء بطريق غير شرعيّ أو غير قانونيّ، كأبناء الرّزني، وأبناء بالتبني"².

إنّ انتشار المثليّة والفكر المثليّ غير من مفهوم الأسرة وجعلها مجرد مجموعة أفراد يعيشون مع بعضهم وبينهم روابط عاطفيّة. وهذا التّغيير في مفهوم الأسرة سينتج عنه تغيّر في وظائفها المختلفة، لا سيما في تربية الأولاد بشكل خاصّ؛ فإنّ بعض الدّول التي أباحت الزّواج المثليّ، ونظراً لاستحالة الحمل بين الزّوجين، سمحت لهم أيضاً بتبني أطفال لتربيّتهم؛ وهؤلاء الأطفال سيكتسبون حتماً نفس السلوكات المثليّة والتي سيمارسونها في المستقبل³. فانتقال الفكر المثليّ المنحرف من جيل إلى جيل بشكل ممنهج لا يعدّ خطراً على الأمن الفكريّ والأمن المجتمعيّ للدّولة المعنيّة فحسب، بل يشكّل تهديداً أيضاً للأمن الفكريّ لباقي المجتمعات في ظلّ المدّ الإعلاميّ والإلكترونيّ الهائل والعاور للحدود.

(2) الكلاب البشريّة

انتشرت ظاهرة الكلاب البشريّة* في أوروبا عموماً وفي بريطانيا بشكل خاصّ إذ يمارس عدد من البشر حياة الكلاب حيث يرتدون ملابس مصنوعة خصيصاً للكلاب وهم متحمّسون لهذه الفكرة الغريبة بدعوى العيش كحيوانات حياة مريحة بلا تعب ولا مشاكل إنسانيّة، ولا حتّى التّفكير في المستقبل حيث صرّح أحد المنخرطين في

1 (شريفة سوماتي، "ظاهرة المثليّة الجنسيّة التّهديد المحقق بكيان الأسرة واستقرارها"، مجلة صوت القانون. المجلد 9، العدد 2، 2023/04/25، (مدى الصفحات: 286-312)، ص 288-289. متاح على الرابط: <https://bit.ly/49aRHlg>، بتاريخ 2023/12/30.

2 (المرجع نفسه. ص 294.

3 (أنظر: المرجع نفسه. ص 294-295.

(*) بلغ عدد المنتسبين لظاهرة الكلاب البشريّة عشرة آلاف فرد في بريطانيا فقط، وتعرف الظاهرة انتشاراً لافتاً للانتباه خاصّة من فئة البشر الذين كانت تقّتهم بالنفس مهزوزة في صغرهم أو تعرّضوا لمشاكل التّنمّر، فوجدوا في هذه الظاهرة حياة جديدة وأصبحوا يعيشون حياة الكلاب التي ترتكز على الخضوع.

هذه الفئة لصحيفة الجارديان البريطانيّة قائلاً: "تعيش الكلاب حياة مريحة بشكل لا يصدّق... ليس عليهم أن يذهبوا إلى العمل أو يتألّمون بسبب كلّ أنواع المشاكل الإنسانيّة، ليس لديهم حتّى إحساس بالمستقبل... كلبي ينام 16 ساعة في اليوم... أنا محظوظ إذا تمكّنت من تجاوز بضع ساعات دون أن أكون مستيقظاً من بعض القلق الكامن"¹.

وتشكّل ظاهرة الكلاب البشريّة تهديداً صريحاً للأمن الفكريّ والأمن المجتمعيّ الغربيّ قبل غيره إذ تمثل هذه الظاهرة انحرافاً فكريّاً وتطرّفاً سلوكيّاً خطيراً بالنسبة لمعتنقيها ومؤيديها، وكلّ النّخب الساكنة عنها سواء أكان ذلك خوفاً أو طمعاً أو تواطؤاً. فهذا الأمر الخطير هو منافي للفطرة الإنسانيّة وللسلوك البشريّ السليم، فهو يهدّد الاستقرار النفسيّ لأفراد المجتمع.

فالفكر الغربيّ الذي يتغنّى بالتحضّر والتطوّر المادّيّ والرقيّ الثقافيّ، سلّم بالظاهرة وقبل بالنزول إلى درجة الحيوانيّة، واعتبرها حرية شخصيّة وحقاً من حقوق الإنسان، يعبر من خلاله عن خياراته الفكرية والثقافية والأخلاقية بالطريقة والكيفية التي يريدها، وفي المكان والزمان الذي يختاره، ومن دون أيّة ضوابط أخلاقية ولا موضوعية ولا إنسانية؛ فوجد السعادة المثالية في الحياة التي يعيشها الكلاب.

احتضن الغرب عموماً وأوروبا بشكل خاصّ ظاهرة الكلاب البشريّة، كما احتضن قبلها الفكر المثليّ، وكلاهما يعملان على ضرب الأسرة وتفكيك أواصر المجتمع، وبعدها انتشرت الظاهرة وأصبحت أمراً واقعاً، انعكس ذلك على الجوانب الاقتصاديّة والثقافيّة حيث سارع البعض إلى صناعة وبيع مستلزمات خاصّة بالكلاب البشريّة، كما تمّ تخصيص مدرّبين لهم يوفّرون لهم العيش كالكلاب... وتنظيم مسابقات للتّباح ومسابقة أوروبية على مستوى القارة ستكون تحت اسم (مِسْتَر أوروبا) لأفضل كلب بشريّ²؛ فالظاهرة في توسّع مستمرّ بسبب التّرويج الإعلاميّ والتّواصل الإلكترونيّ والتّبادل الثقافيّ، والتقليد الأعمى إلى جانب الحماية القانونيّة* التي توفّرها الحكومات الغربيّة لمنتسبي هذه المجموعات المنحرفة بأشكالها المختلفة.

وأخطر ما يُخشى من هذه الظاهرة التي تتنامى بشكل رهيب على مرأى ومسمع من صنّاع القرار والنّخب عبر العالم، هو أن تتحوّل أعداد هائلة من البشر ممّن يبحثون عن حياة رغيدة بديلة لحياتهم الطبيعيّة، إلى كلاب بشريّة تحمل هويّات حيوانيّة، وتفتح لها أسواق محليّة وعالمية، فتصبح قابلة للتصدير والاستيراد مثل باقي السلع، فتتحوّل المسألة من مجرد فكرة تسليّة بالكلاب البشريّة إلى جريمة الاتّجار بالبشر بشكل مقنّع، وتعود المجتمعات إلى عهد العبوديّة لكن في شكل مختلف، أي: عبوديّة اتّفاقيّة بين سيّد يملك إنساناً وآخر ارتضى طواعيّة أن يكون كلباً بشريّاً يمتلكه صاحبه "امتلاكاً لا يقصر على تضيق الحرية الشخصيّة... وإنما حذفها ليصير العبد آلة خضوع وعمل، تحصى

1 (وكالات، "ما سر ظاهرة الكلاب البشريّة في أوروبا؟"، 2020/12/29، موقع صحيفة البيان. تم الاسترداد من: <https://bit.ly/3TVsgpL>، بتاريخ 2024/01/06.

2 (نفس المرجع.

(*) تمّ طرد أحد حراس حديقة ألعاب في الولايات المتحدة الأمريكيّة بعد استفساره عن جنس أحد الكلاب البشريّة الذي كانت تصطحبانه مثلّيتين، وذلك بعد شكوى تقدّمت بها إلى مدير الحديقة الذي اعتبر ذلك تنمراً وقام بتوقيفه عن العمل.

من متاع المالك مع المواشي وما شاكلها"¹، وهذا تهديد صريح للأمن الإنسانيّ الذي ينشده الفكر الغربيّ لدرجة استعمال التّدخل العسكريّ والقوّة الصلبة من أجل حمايته؛ فالمجتمع الدوليّ يكفيه أن يستعمل القوّة الناعمة فقط لحماية الإنسان وصدّ عدوان المثليّة والكّلاب البشريّة على الفطرة الإنسانيّة.

1 (مي زيادة، المساواة. المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي للنشر، 2013، ص28. متاح على موقع: <https://bit.ly/3VDy9JB>، بتاريخ 2024/01/06.

المبحث الثالث: تحديات الأمن الفكري

يواجه الأمن الفكري تحديات عديدة ومتنوعة؛ اجتماعية اقتصادية، سياسية أمنية، تعليمية ثقافية، فكرية أيديولوجية، وأخرى تكنولوجية عبر وطنية إذ يمكن عرضها من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: تحديات اجتماعية اقتصادية:

تلعب الظروف الاجتماعية والعوامل الاقتصادية دوراً محورياً في تهديد الأمن الفكري، إذ يمكن للفقر والحرمان من متابعة الدراسة وعدم قدرة الأفراد على الحصول على التعليم الجيد للوصول إلى المعلومات والموارد أن يمنعهم من مشاركة المتعلمين والمتقنين في المناقشات الفكرية والتفاعل معهم. فضلاً عن ذلك، يمكن أن يؤدي الجهل والأمية والتعليم المحدود وعدم المساواة الاجتماعية إلى تفاقم مشكلة الأمن الفكري داخل المجتمع الواحد، حيث يتحول هذا الأمن الفكري إلى امتياز تتمتع به فئة قليلة ويحرم منه البقية، وبالتالي يشكل ذلك تهديداً للأمن المجتمعي.

وأحيانا تتسبب العوامل الاقتصادية سواء في حالة الشدة أو الرخاء في ظهور مشاكل عائلية قد تؤدي إلى التفكك الأسري بسبب انعدام الحوار العائلي، وهذا يعد عاملاً آخر يتغذى عليه الفكر المنحرف؛ فالإهمال الأسري واستقالة الوالدين من تربية الأبناء وعدم رعايتهم داخل الأسرة تجعل منهم فريسة سهلة المنال من طرف الجماعات المنحرفة، فتتم تنشئتهم على الأفكار الهدامة، والآراء الشاذة، والسلوكات المتطرفة لعناصر تلك الجماعات.

من جهته، يعد انعدام الحوار المجتمعي رافداً من روافد التطرف الفكري ويمنع من تحقيق الأمن الفكري في المجتمع؛ فالتعصب للأشخاص كالعلماء والمراجع الدينية، أو للمذاهب الفكرية والدينية، أو للقبيلة أو للفرق والتواهي الرياضية يسبب لصاحبه، بالدرجة الأولى، آثاراً نفسية كالقلق والتوتر والرغبة العامة في التدمير، وهذا غالباً ما يفضي إلى التباعد الاجتماعي* بين أفراد المجتمع، وإلى كثرة الشكوك وزيادة التوترات في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات، التي قد تؤدي إلى صدامات داخل المجتمع الواحد فيتفكك ويصبح عرضة للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها، والتي تؤثر بالنهاية على وحدة وقوة الدولة، وعلى علاقاتها الخارجية، وعليه يمكن القول إن التحجر الفكري والتعصب الفكري هو بمثابة المغول الذي يهدم الحوار المجتمعي والتقارب الاجتماعي، وقد يشكل خطراً وتهديداً للأمن المجتمعي¹.

كما تساعد الظروف الاجتماعية القاسية التي يعيشها سكان المناطق الفقيرة عبر العالم، وخاصة الشباب الذين نشأوا وترعرعوا في التجمعات السكنية العشوائية، على الانحراف المبكر والمصاحب للتطرف الخطير الذي يهدد أمن الأفراد والتجمعات والدول؛ فالفقر والحرمان والبطالة التي "كلما انتشرت في مجتمع، كلما زادت نسبة الانحراف الفكري

(*) يقصد بالتباعد الاجتماعي فشو الحقد والكراهية والأنانية بين الناس وقلة التعاون والتكافل بينهم، وليس التباعد الذي كان مطبقاً في فترة جائحة كورونا لتفادي انتقال العدوى وانتشار المرض داخل الأسرة والمجتمع.

1 (رضا كشان، المرجع السابق. ص ص 187-189.

الذي يؤدي بدوره إلى انتشار الإرهاب، والجريمة، والمخدرات، والاعتداء، والسرقة، وما إلى ذلك¹، وتدني مستوى المعيشة الناتج عن الظروف الاقتصادية الهشة كضعف مستوى الدخل الفردي الحقيقي الملموس أو انعدامه أحياناً، يكون سبباً في خلق بيئة نفسية تجعل من الفرد فريسة سهلة لتبني أفكار غريبة منحرفة.

فالإرهاب والتطرف يتغذى على الظلم والاستبداد السياسي، والفساد المالي والاقتصادي، والحرمان وانعدام العدالة الاجتماعية حيث تُقدم جهات داخلية معارضة للنظام السياسي، أو خارجية معادية له على إقناع هؤلاء السكان-من المواطنين والوافدين المقيمين-بالانضمام إلى صفوفها لمواجهة النظام السياسي الذي استأثر بالريع وبخيرات البلاد لنفسه ولقلة قليلة من مؤيديه ومناصريه، وحرمان البقية من العيش الكريم، وذلك عبر طرق ووسائل مختلفة، فيكتسب جزء من هؤلاء السكان أفكاراً متطرفة لأنهم كانوا يعيشون العزلة الاجتماعية حيث لم يتكوّن لديهم الشعور بحب الوطن وشعور الانتماء للمجتمع وللوطن الذي يعيشون فيه، فيكون من السهل عليهم تغيير ميولاتهم واتجاهاتهم إلى فكر منحرف غير سوي، يؤدي بهم في النهاية إلى التطرف وصولاً إلى القيام بأعمال العنف المادي كالقتل والتخريب.

وإذا افتقد الناس عموماً والشباب بشكل خاص الحصانة الفكرية، قد يجدون ضالّتهم في تبني الفكر المنحرف الذي ينشد الفساد الثقافي والأخلاقي، السياسي والإداري، المالي والاقتصادي، ويتجه صوب اتباع وتقليد "الجماعات المنحرفة فكرياً والمتطرفة سلوكاً وفكراً، حيث يغيب استعمال العقل بالشكل المنطقي والمعقول في طريقة التفكير، ويكتفي المعزول اجتماعياً بالاتباع والتقليد الأعمى"².

المطلب الثاني: تحديات سياسية أمنية

تتمثل التحديات السياسية التي تواجه الأمن الفكري في سلوك الحكومات وتحركاتها وفق أجنداتها وأيديولوجياتها الخاصة حيث تعمل على التلاعب بتدفق المعلومات وتقيّد الوصول إليها؛ فالحكومات قادرة على نشر أرقام وإحصائيات خاطئة حول تعداد السكان مثلاً، أو الهيئة الناحبة التي تعدّ رقمنة الميزان في العملية الانتخابية وذلك لتضليل أحزاب المعارضة. كما يمكنها أن تضخم أرقام حجم الواردات في المواد الأساسية، أو تعطي أرقاماً غير حقيقية حول الدخل القومي والميزانية العامة للدولة وحجم المديونية الخارجية ونسبة البطالة وغيرها من المعلومات التي تحتاجها قوى المعارضة السياسية الطامحة إلى الحكم، وذلك بهدف تضليلها وتشكيكها في قدرتها على تسيير شؤون الدولة بتلك المعطيات المخيفة. فهذا النوع من السلوك الذي تمارسه الحكومات تجاه شركائها السياسيين هو ناتج عن انحراف في الفكر لصانع القرار وفي ثقافته السياسية التي يحكم بها الدولة.

1 (ناصر بن مسفر الزهراني، حصاد الإرهاب، المملكة السعودية: الرياض، مكتبة العبيكان، ط1، 2004، ص111.

2 (بوداود محمد، بلعباس فاروق، "الأمن الفكري العربي: مقوماته، أبعاده، ومهدّاته"، مجلة السياسة العالمية، المجلد7، العدد2، 2023/06/04، (مدى الصفحات 65-82)، ص75. متاح على الرابط: <https://bityl.co/JAdQ>، بتاريخ 2023/06/09.

وفضلاً عن ذلك، تلجأ الحكومات إلى السيطرة على وسائل الإعلام بغرض خنق حريّة التعبير وقمع الصحافة، فتلجأ إلى امتلاك مؤسسات إعلاميّة لتكون اللسان الناطق باسمها والجندى الإعلامي الذي يدافع عن توجهاتها وخياراتها، أما المؤسسات الحرّة أو تلك التابعة للمعارضة، فتعمل على تقييد أنشطتها بتشريعات وقوانين تسهر عليها هيئات خاصّة بالعمل الصحفي والسّمي البصري وبالإعلام بشكل عام.

فاستراتيجيات الحكومات للتضييق على شركائها السياسيين في المعارضة كما في المولاة، تنتج عنها عواقب وخيمة؛ فمن جهة هي تقوم بخنق الحريّات الفكرية والثقافية، وقمع الرّأي الآخر، ومن جهة أخرى، هي تعرقل التطوير والإبداع ونشر المعرفة بصفة عامّة، فهذه السلوكيات المنحرفة للحكومات تشكّل تهديدا خطيرا للأمن الفكري، وقد تكون سببا في تأليب الطبقة المثقفة على نظام الحكم. فسياسة تسطيح الثقافة السياسيّة للمواطنين وتجهيلهم، وخنق حريّاتهم تمثّل انحرافا خطيرا في الفكر السياسيّ للنخبة الحاكمة. وفي هذا السياق يرى جمال الدين الأفغاني أنّ الحكم المستبدّ المطلق والمستمدّ من الفكر الدكتاتوري والاقصائي الذي يستفرد بالسلطة والصّلاحيات، يكون ويدوم ما دامت الأمة تتخبّط في دياجي الجهل، فإذا انتشر فيها العلم واستفاقت، فأول ما تقوم به مناهضة ذلك الشّكل من الحكم، وتسعى إلى التخلص منه لأنّه يمثّل تهديدا للمصلحة الوطنيّة¹.

كما يتجلّى الانحراف الفكريّ في شقّه السياسيّ والأمني في الفكر الإقصائي الذي يبرز بعد ظهور نتائج الاستحقاقات السياسيّة أو الانتخابات، وبخاصّة المحليّة والتشريعيّة حيث لا تقبل الأحزاب المهيمنة على السلطة والتّيّارات المعارضة للتحوّل الديمقراطي بالنتائج التي أظهرت صعود أحزاب المعارضة، أو العكس؛ أي: ترفض المعارضة بتشكيلاتها المختلفة النتائج الانتخابيّة التي تكرّس تجديد الثقة في الأحزاب الحاكمة وتتهمها بالتزوير؛ كأنّ تشكّك التّيّارات الليبراليّة أو العلمانيّة في فوز التّيّارات الإسلاميّة وتحذّر من عواقب القبول بها، أو العكس كأنّ تتهم الأحزاب الإسلاميّة غيرها بالتآمر السياسيّ والتلاعب بنتائج الانتخابات.

فهذا النوع من السلوك السياسيّ لبعض التّيّارات الفكرية والسياسيّة، وردود الأفعال السّلبية الرافضة لنتائج الانتخابات أو أيّة استحقاقات سياسيّة، فهي "تشكّل بداية الانحراف عن الفكر الديمقراطيّ من جهة، والتنافض الصّريح لمبدأ التّداول السّلمي على السلطة، ممّا ينعكس سلبا على الأمن المجتمعيّ في الدّولة المعنيّة"².

وتجدر الإشارة إلى أنّ الفكر المنحرف الإقصائي قد تنزّعه أحيانا بعض الشّخصيات الاعتباريّة الوطنيّة البارزة سواء من داخل النّظام السياسيّ أو من خارجه؛ فيكون بمثابة الشرارة الأولى لبداية التطرّف الفكريّ الذي يعطى دعما قويا للتّيّار الإقصائي الموجود داخل النّظام السياسيّ؛ مثلما جرى في الولايات المتّحدة الأمريكيّة بعد فوز جون بايدين

1 (انظر: علي عبد العزيز مرزّه نور الياسري، "الأبعاد الفكرية السياسيّة لإستراتيجية الأمن القوميّ في العراق"، رسالة ماجستير غير منشورة، العراق: جامعة بغداد، كليّة العلوم السياسيّة، قسم الفكر السياسيّ، 2009، ص 116-117.

2 (محمد، بوداود، "الأمن الفكريّ الجزائري: التحديات وآليات المواجهة"، مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسيّة. المجلد 2، العدد1، 2023/06/30، (مدى الصفحات: 120-145)، ص 133. متاح على الرابط: <https://bit.ly/4atSaHb>، بتاريخ 2024/01/15.

(John Biden) برئاسيات السادس جانفي 2021 حيث قام أنصار الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب (Donald Trump) باقتحام مبنى البرلمان للضغط والتأثير على نتائج تلك الانتخابات، أو كأنّ تتحمّس بعض القيادات العسكرية لوقف المسار الديمقراطي والاستيلاء على السلطة بدعوى حماية وجود الدولة من التهديدات الداخلية؛ فتأتي "بعض قيادات المؤسسة العسكرية لتمارس دور الوصاية والتدخل في الشأن السياسي من خلال استعمال حق الاعتراض أو النقض (veto)... لأنّ الجيش لا يمكنه أن يبقى مكتوف الأيدي أمام التهديدات الخطيرة للدولة... ومن واجبه أن يدافع عن مؤسسات الجمهورية في المراحل الانتقالية الخطيرة، وهذا تحدي آخر للفكر الديمقراطي والعملية السياسية بصفة عامة"¹، على غرار ظاهرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وتركيا. من جانب آخر، يشكّل اختراق أجهزة ومراكز صناعة القرار أمرا خطيرا قد تتداعى هذه الخطورة إلى كلّ مفاصل الدولة من القمة إلى القاعدة: قد يواجه الأمن السياسي عدم الاستقرار مما يهدّد الأمن القومي للدولة وذلك جرّاء المساس بمقومات الأمن الفكري من طرف سياسيين يعملون على هدم ثوابت الدولة وزعزعة الأمن والاستقرار داخل الدول من خلال اعتماد وسائل سياسية وتشريعية لنشر أفكار تخريبية قد تصل أحيانا إلى درجة التواطؤ مع الأعداء؛ فهذه الطائفة من المنحرفين فكرياً قد يكون أفرادها مندسّين داخل دواليب النظام السياسي باسم الإصلاح حيث "تجد كثيرا من دعاة الفتن يتلبّسون بلباس الوطنية، ويشغلون مناصب عليا في الدولة، ويحسبون على التيار الوطني وهم أخطر الناس على أمنها الفكري والقومي، وذلك بسبب أنّ لهم القدرة الكافية لإفساد المناهج التربوية والتعليمية الرسمية، والنظم الفكرية والثقافية لقرهم من السلطة ولمعرفتهم بأسرار الدولة... بعيدين عن أعين الرقابة والتشكيك في نواياهم، فيتحقّق لهم من الأهداف ما لا يتحقّق لغيرهم من أصحاب الانحرافات"².

المطلب الثالث: تحديات تربوية تعليمية وثقافية

تلعب التربية الحديثة وتطبيقاتها في مختلف الميادين العملية دورا مهما في تشكيل الوعي لدى الأفراد والجماعات، وذلك من خلال بناء مناهج تعليمية معاصرة تسمح للمعلّمين بإيصال الرسالة التربوية والتعليمية بطريقة يجذب إليها الطلاب وتمكّنهم من تحصيل علمي جيّد واكتساب معرفة وثقافة فعّالة. ويتأتّى ذلك بتوفير بيئة تربوية وتعليمية مناسبة للتّحصيل العلمي والبناء الفكري بغرض إيجاد أجيال تحمل في فكرها لواء بناء الدول والمجتمعات والأوطان.

بالمقابل، إنّ إهمال التربية الحديثة وتجاهل تطبيقاتها في مختلف الميادين العملية يعطي بالضرورة نتائج عكسية تماماً حيث "تتسبّب الظروف التعليمية المتدنيّة ومناهجها الضعيفة في تخريج جيل يحمل فكرا منحرفا غير متشبع

(1) أنظر: نفس المرجع. ص 133.

(*) خيانة الأوطان والتخابر مع العدو هي ظاهرة تعرفها العديد من الدول حيث يوجد بها جماعات من هذا القبيل مهما كانت قوة الاستخبارات فيها فسجّل الخيانات ضدّ الوطن الأم يثبت أن هذه الفئة لم يخل منها جيل ولا سلطة ولا نظام حكم، ولم يخل منهم حتى العهد النبوي تحت مسمى المنافقين.

(2) رضا كشان، المرجع السابق. ص 185

بالروح الوطنية لدولته خاصة بعد التسرب المدرسي المبكر الذي ترجع أسبابه أساساً إلى المناهج التعليمية التي لا تراعي الفروق بين الطلاب في كل سنة دراسية وبين الطالب نفسه في مراحل نموه المختلفة¹.

ويستوجب تحسين البيئة التعليمية الاعتناء بالجوانب المادية للمنظومة التربوية والتعليمية في جوانبها المادية والمعرفية والبيداغوجية، "ويتطلب ذلك تنوع التعليم وتنوع الوسائل التعليمية وأساليب التقويم وطرائق التدريس واستراتيجيات التعليم. كما يجب أن يستغل المنهج طاقته في مجالات متنوعة من النشاط يكون مؤداها مرور الطالب بخبرات مباشرة تؤثر في سلوكه ويتصف بها. كما أن إثارة اهتمام الطلاب وحملهم على التفكير بأسلوب علمي عند حل كل ما يواجهونه من مشكلات هي أحد وظائف المناهج التعليمية في بناء الجيل المتميز... وتنمي فيهم القدرة على التفكير الناقد... وتركيز المناهج التعليمية على بعض جوانب النمو وإهمالها لجوانب أخرى يؤدي إلى نتائج سيئة تمس شخصية الطالب وسلوكه وعلاقته بالآخرين"²؛ وبالتالي يؤدي هذا المستوى التعليمي والتكويني المتدني لفئة واسعة من الشباب إلى محدودية في الثقافة وسطحية في التفكير، ويصبح لدى الشباب قابلية لاستقبال أفكار جديدة عليه، ويكون "عرضة لتأثيرات الفكر المنحرف نظراً لمناعته الضعيفة ضد الاختراق الثقافي والفكري سواء أكان جوارياً عن طريق الأقران والجماعات الإرهابية، أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي وباقي الوسائط الالكترونية"³.

ومن التحديات التربوية أيضاً هناك القدوة⁴ كمتغير مستقل في صناعة الفكر، سواء أكانت دينية، مدنية، عسكرية، علمية، ثقافية، رياضية أو غيرها من القدوات الحية، والتي تعدّ من أنجع الآليات التربوية في البناء الفكري للأفراد حيث يقتدي الطفل بوالديه والمتعلم بمعلمه والمرؤوس برئيسه، ويقتدي المؤمنون بأنبيائهم مصداقاً لقوله ﷺ: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا»⁵، فبمفهوم المخالفة، إن ضعف القدوة أو قلّتها أو غيابها قد يكون أحد مسببات الانحراف الفكري، لأنّ الكلام النظري وحده لا يصنع فكراً مستثيراً منتجاً فاعلاً مساهماً في التنمية الشاملة ما لم يكن مصحوباً بالأفعال الإيجابية التي تجسدها القدوة ومتكاملاً معها؛ سواء أكان ذلك الكلام دروساً ومحاضرات، أو كتباً ومجلات، أو غيرها من الأدبيات، فالقول لا يستغني عن الفعل وذلك من خلال القدوات الحية سواء أكانوا ممن بعثهم الله من الأنبياء والمرسلين المبشرين والمنذرين، أو ممن معهم وحواريهم حيث يقول ﷺ: «قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ»⁶، أو كانوا من الأصحاب والتابعين والرجال الصالحين والعلماء الثقات في مختلف العلوم الدينية والدنيوية إذ ورد في ذات السياق، الحديث النبوي

1 (بوداود محمد، بلعباس فاروق، المرجع السابق. ص75.

2 (أنظر: عبد الحي بن أحمد السبحي، "دور المناهج التعليمية في بناء الجيل المميز"، موقع المنشاوي للدراسات والبحوث، (د.ت.ن)، ص13، متاح على الرابط: <https://bityl.co/GPSO>، بتاريخ 10، 06، 2023.

3 (بوداود محمد، بلعباس فاروق، المرجع السابق. ص75.

4 (للاستزادة أكثر راجع: مصطفى مشهور، القدوة على طريق الدعوة. دار التوزيع والنشر الإسلامية، 1986.

5 (سورة الأحزاب. الآية 21.

6 (سورة الممتحنة. الآية 4.

الشّريف: ﴿إِنَّمَا أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ، فَبِأَيِّهِمْ أَقْتَدَيْتُمْ أَهْتَدَيْتُمْ﴾¹؛ فالآيات والأحاديث هي تبيان للنّاس - كلّ النّاس - أن يتّخذوا الخيار من خلق الله قدوةً لهم يسلكون بها طريق الجدّ والصّلاح والتّطوّر الفكريّ بعيداً عن الهزل والانحراف والتّطرّف والتّخلف الفكريّ.

ومن جانب آخر، يحدث تغيير رهيب في محتويات المناهج التّربويّة والتعليميّة بما يتماشى والعولمة في شقّها التّربويّ والثّقافيّ خاصّة، والذي يشكّل تحدّياً كبيراً للأمن الفكريّ لأغلب المجتمعات المحافظة في العالم؛ فإدراج مادّة التّربيّة الجنسيّة - على سبيل المثال - في المناهج التّربويّة والتعليميّة الذي بادرت به عدّة دول غربيّة، أصبحت تطالب به أطراف داخلية عربيّة وإسلاميّة في بلدانها مستحسنة هذا المحتوى التّربويّ الذي يعدّ سلاحاً ذو حدّين بالنّسبة للطفل المتلقّي الذي يشبهه عجين التّشكيل في نشاطات الأشغال اليدويّة والفنيّة؛ فإذا كان المعلّم المرّيّ متمكناً معرفياً وبيداغوجياً، واعياً ومسؤولاً، تكون رسالته تهدف إلى بناء فكر سويّ من حيث الثّقافة الجنسيّة بما يدعم تكوين شخصيّة الطفل، والعكس صحيح؛ فالأوّل يجيبه على الأسئلة المحرّجة لإزالة الغموض والإبهام لديه. وللعلم فإنّ "الجنس هو جزء من طبيعة الإنسان البشريّة - ذكرًا كان أو أنثى -؛ فالأطفال يتعلّمون منذ نعومة أظفارهم الجنس بأساليب عديدة، إذ الطفل فضوليّ يحبّ استجلاء الغامض والتّزوّد بالمعرفة والإحاطة بكلّ ظواهر الطّبيعة التي تحيط به... هو دائماً ما يدفعهم للسّؤال عن الأمور المتعلّقة بالجنس؛ لذا ينبغي ألاّ نشعر بالقلق والضّجر أو أن يستبدّ بنا الضّيق من تكرار السّؤال. فتلقين أبنائنا بعض المعلومات في هذه النّاحية أمر يحتاج إلى حكمة وذكاء لإشباع الفضول لديهم؛ وفي الوقت نفسه نحافظ عليهم من الانحراف"²، وهذا ما يمكن التعبير عنه بالتّربيّة الجنسيّة الهادفة والمترّنة.

وهناك صنف آخر من المرّين، تجده يغتنم فرصة تدريس التّربيّة الجنسيّة فيدعم دروسه بوسائل إيضاح من صور وأفلام ووثائق، هي في حقيقتها إباحيّة أكثر منها تعليميّة، وذلك ما يثير الشّهوة والرّغبة في محاولة التّجريب لدى المراهقين والأطفال في المرحلة المتأخّرة، ممّا يشتّت تفكيرهم في سنّ مبكّرة، ويحجب عنهم الفهم السّليم للوظائف الجنسيّة على طبيعتها البشريّة، "فالتّربيّة الجنسيّة المترّنة تمهّد الطريق إلى فهم الوظائف الجنسيّة فهماً سليماً، أمّا التّكتّم فيؤدّي إلى سوء فهم مستمر"³، ممّا يجعل الأطفال والمراهقين يلهثون وراء المصادر الإباحيّة المختلفة لإشباع فضولهم ككُتب الجنس والمجلّات والأفلام والقنوات والمواقع الإلكترونيّة بعيداً عن الأسرة والمرّين. تلك هي التّربيّة الجنسيّة الفوضويّة الماكرة التي تهدف إلى صناعة فكرٍ إباحيّ وإنتاج أجيالٍ من المنحرفين جنسيّاً بغرض نشر الفساد وتهديد الأمن الأخلاقيّ والمجتمعيّ، والذي بدوره يقوّض الأمن القوميّ للدولة.

1 (أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطة العسكري الحنبلي (توفي سنة 387هـ)، الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة. تحقيق: رضا بن نعلان معطي. كتاب الإيمان، المجلّد الأوّل، باب التحذير من استماع كلام قوم يريدون نقض الإسلام ومحو شرائعه فيكونون عن ذلك بالطعن على فقهاء المسلمين وعيهم بالاختلاف، الحديث 702، الرياض: دار الرّأية للنشر والتّوزيع، ط2، 1415هـ/1994م، ص 564 - 565.

2 (نورة بنت مسفر سعد القرني، أبناؤنا والتّربيّة الجنسيّة. شبكة الأولوكة، 2016، ص 3. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3PJZPZn> استرداده بتاريخ: 2023/12/28.

3 (المرجع نفسه. ص 6.

أما بخصوص التحديات الثقافية، فهي متشعبة ومتنوعة حسب طبيعة وسيلة الإنتاج الثقافي؛ منه محتوى الإنتاج السمعي البصري الذي تمت الإشارة إليه أثناء الحديث عن تأثير محتوى وسائل الإعلام والاتصال المختلفة كالأفلام والمسلسلات والحصص الترفيهية والمسرحيات، والأغاني، والفكاهة وغيرها حيث بإمكان إنتاج فيلم أو رسم كاريكاتوري، أو تسجيل أغنية قد يحدث مشكلة مجتمعية ويتسبب في صدامات بين تيارات ثقافية مختلفة أو متناقضة داخل المجتمع كالرسومات المسيئة التي تزدري الأديان، أو الأفلام التي تشوه شخصيات دينية أو تاريخية.

وفضلاً عن محتوى السمعي البصري، هناك تحديات الإنتاج الأدبي كالرواية والقصة والقصائد الشعرية إلى جانب المسرح والفن التشكيلي والأعمال الصحفية وغيرها من الإنتاج الفكري الذي يلعب دوراً هاماً في تشكيل الوعي والتأثير على الرأي العام وبناء الفكر الجمعي. ولذا، فإن الكثير من هذا الإنتاج يتعرض للحظر والمنع بسبب المحتوى التي ينتقد أو يكشف سياسات معينة مثل مسلسل واد الذئاب التركي الذي يكشف مؤامرات الحركة الصهيونية، والذي امتنعت عن بثه جلّ الدول العربية بعد شرائه باستثناء بعضها ومنها الجزائر. وبعض الإنتاج يتعرض لعملية القص أو مصادرة بعض أجزائه مثل فيلم الرسالة التاريخي الذي لم يتعرض إلى مواقف اليهود من نبوة محمد ﷺ وسلوكاتهم المعادية والغادرة في المدينة المنورة. وكذلك يتم التضييق أو الامتناع عن نشر بعض من الإنتاج الأدبي والفكري كالقصائد أو الروايات التي تسعى لتنوير الرأي العام حول الأحداث الزاهنة مثل شعر أحمد مطر حول القضية الفلسطينية، أو بعض المقالات الصحفية، أو التحقيقات، أو الأعمال المسرحية التي تنقد السياسة العامة للحكومات، أو تكشف الانتهاكات الحقوقية، أو التجاوزات الاقتصادية والاختلاسات المالية وغيرها، فتمنع من النشر أو العرض وتصادر كلياً أو جزئياً لأنها تخالف ثقافة وسلوك التيار السائد أو الحاكم. فهذا الخلق للخطاب التقدي، والرفض للفكر المستنير والواعي، فضلاً عن الاشتباك الثقافي يمكن أن يعيق تطوير الأمن الفكري.

المطلب الرابع: تحديات فكرية وأيديولوجية

الفرع الأول: تحديات فكرية

يتميز المتخلف فكرياً بالعطل عن التفكير والابداع، والعجز عن التنقيب لإيجاد الحلول المناسبة لمشاكله اليومية، أو للظواهر والإشكالات التي تعترض مجتمعه، فهذا العطل الفكري يُبقي صاحبه منبهاً بالغير فيضلّ تابعا لفكر غيره سواء من المحتلين أو غيرهم من الحضارات الأخرى. فهذه التبعية الفكرية للغير الذي يختلف معه في الثقافة والقيم والمبادئ، قد تسبب له انحرافاً فكرياً بعيداً عن النموذج المعرفي السائد والخاص بحضارته أو دولته، والذي هو كفيل بإيجاد الحلول للمشاكل، وحلّ الإشكالات الجديدة بالاهتمام، وتفسير الظواهر الاجتماعية والسياسية بما يتوافق مع القيم والمبادئ الخاصة بحضارته ودولته.

اهتدت الحضارات الغازية أو قوى الاستعمار الأجنبي إلى استغلال نخب الدول المحتلة التي حادت عن فكر حضارتها وانخرقت في فهم أمنها واستقرارها، فاستعملت تلك النخب كأداة في عملية الغزو الثقافي والفكري الذي يشنه الاحتلال الغربي، وذلك بغرض تسهيل مهمته الاستيطانية الاحلالية حيث عمدت تلك النخب المتغربة

(Westernized) إلى ترويج ونشر الأفكار التي تحسّن صورة المحتلّ بين صفوف أفراد المجتمع، وتخدم مصالحه الامبريالية.

تتجلّى صور تبعيّة المهزوم والمنبهر فكرياً بالغالب المنتصر، فيما ذهب إليه أحد المثقّفين الجزائريّين الشريف بن حبيلس المتوفّي سنة 1959 الذي قال أنّ الجزائر كانت عبارة عن عُشّ حقيقيّ للأشّار وقُطّاع الطّرق والقراصنة، وتسودها الفوضى والعموض، والاضطراب، ولم تعرف استتباب الأمن إلّا منذ أنّ صارت أرضاً فرنسيّة، وفرض الأمن في الجزائر يعدّ إحدى أهمّ الإنجازات الفرنسيّة على الإطلاق، وعليه فالجزائريون مدينون لفرنسا، ويفرض عليهم الواجب حبّها والدّوبان في مجتمعتها، لذلك فخدمة الأمن والعمل على استتباب الأوضاع واستقرارها، هو عمل على إدماج إخواننا وتكثيفهم واستيعابهم¹.

كما اتخذت، من جهتها، نُخب المشرق العربيّ، في عقيد جهاز الاستخبارات الإنجليزي توماس ادورد لورنس (Thomas Edward Lawrence) المشهور بلورنس العرب الذي أوكلت له مهمة تأليب القبائل العربيّة ضدّ الدّولة العثمانيّة فيما عرف بالثّورة العربيّة عام 1916، لتسهيل عمليّة القضاء على الوحدة الإسلاميّة وتفتيتها تمهيداً للمؤامرة الغربيّة على البلاد العربيّة من خلال وعد بلفور لسنة 1917، ثمّ اتّفاقيّة سايكس بيكو من بعد ذلك. وقال لورنس يومها: "إذا عرفنا كيف نعامل العرب، وهم الأقلّ وعياً للاستقرار من الأتراك، فسيقون في دوامة من الفوضى السّياسيّة داخل دويلات صغيرة حاكمة ومتنافرة، غير قابلة للتّماسك، إلّا أنّها على استعداد دائم لتشكيل قوّة موحّدة ضدّ أي قوّة خارجيّة"².

لقد ساهم الفكر العربيّ أو العروبيّ، ممثلاً في بعض نخب القوميّة العربيّة من المسلمين والمسيحيّين، بشكل كبير في القضاء على الخلافة الإسلاميّة العثمانيّة بدعوى الانعتاق من الاستعمار العثمانيّ، والتي كانت-رغم ضعفها-تمثّل غطاءً رمزيّاً للمسلمين، ثمّ فوجئ بعد ذلك بتقاسم المشرق العربيّ بين بريطانيا وفرنسا، وبالتالي يكون قد ساهم ولو بشكل غير مباشر في نكسة 1948 العربيّة أمام جيش الاحتلال الصّهيونيّ.

ولا يزال هذا التّوع من الفكر العربيّ متوارثاً إلى اليوم، ووفيقاً لمحتلّ الأمس، وأبرز تجلّيات ذلك تتمثّل في جعل إقامة (لورنس العرب) مزاراً سياحيّاً، إلى جانب الهولة إلى التّطبيع مع الكيان الصّهيونيّ³، ومناهضة المقاومة الفلسطينيّة ووصفها بالإرهاب، وآخر ما توصّل إليه هذا الفكر العربيّ هو الدّعوة لتشكيل حلف عسكريّ خليجيّ

1 (أنظر: قاصري محمد السعيد، "النخبة الجزائريّة الفرانكوفونيّة بين التطرف والاعتدال: الشريف بن حبيلس أنموذجاً 1891-1959"، مجلة العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة، العدد 13، 2017/12/28، (مدى الصفحات 288-313)، ص 292. استرجع من: <https://bityl.co/CQEY>، بتاريخ 2022/05/28.

2 (مجد أبو ريا، "ولد من زواج غير شرعيّ وكان قصير القامة.. ماذا تعرف عن لورنس العرب الذي ساهم في تقسيم العالم العربي"، 2020/10/22، موقع عربي بوست. استرجع من: <https://bityl.co/Cvkm>، بتاريخ 2022/06/27.

3 (أنظر: محمد بوداود، فاروق بلعباس، المرجع السابق، ص 73.

إسرائيلي (ناتو عربي إسرائيلي)* في الشرق الأوسط لمواجهة التهديدات التي قد تتعرض لها المنطقة العربية، كما هُلت بعض النخب العربية والإسلامية لمشروع بيت العائلة الإبراهيمية الذي يضم مسجد وكنيسة وكنيس يهودي، أنجزته دولة الإمارات العربية في أبوظبي وافتتح سنة 2023 تحت شعار التقارب والتسامح بين الديانات والتعايش السلمي ونشر القيم الإنسانية.

وتمادى بعض الفكر العربي في انحرافه، خاصة في شقه السياسي، إلى درجة من التطرف حيث أقدمت بعض الدول العربية على قطع علاقاتها الثنائية، وارتدت دول أخرى في أحضان الكيان الإسرائيلي وطبعت معه في مواجهة المقاومة الفلسطينية، وبلغ الأمر ببعضها إلى أن أقامت حلفاً تأمرها ضد دولة قطر العربية، حيث أقدمت هذه الدول على عزل دولة عربية جارة ومحاصرتها جغرافياً براً وبحراً، وغلق أجوائها أمام الطيران القطري، وشن حرب إعلامية ضدها، والإساءة لرموزها الوطنية ومقاطعتها* سياسياً، اقتصادياً وديبلوماسياً¹.

وبرغم الحصار الخليجي العربي المطبق على دولة قطر غير أنّها لم تستسلم لذلك السلوك السياسي المنحرف والمعادي الذي مارسه ضدها شقيقاتها العربية لإسقاطها، بل نّفت في مخزونها الاستراتيجي اللامادي، وكشفت عن قوّتها الناعمة حيث حرّكت آلتها الدبلوماسية وطاقاتها العلمية والفكرية، وأطلقت لها العنان للبحث عن حلول بديلة آنية مستعجلة، وأخرى مستقبلية على المدى المتوسط أو المنظور لتجاوز أزمتها المركبة جرّاء الحصار الشامل الذي ضربته عليها دول الجوار العربي.

أثمرت الجهود العقلية والفكرية القطرية بنسج علاقات جديدة وتوسيع علاقاتها مع تركيا إلى المجال العسكري، وتعزيز تواجدتها ومواقعها التقليدية، وترتيب إعادة الانتشار على المستوى الإقليمي والدولي: دبلوماسياً، سياسياً واقتصادياً بشكل خاص، وذلك بالتوازي مع المحافظة على تماسك جبهتها الداخلية وتعزيزها.

(*) ناتو عربي إسرائيلي هو حلف دفاعي على غرار الناتو، على وشك أن يتشكل ومن المفترض أن يضم الولايات المتحدة الأمريكية وتسع دول عربية من أهمها: السعودية ومصر والإمارات، والأردن، وأكدت القناة الثانية عشر العبرية أن الكيان الصهيوني نشر فعلياً منظومات..... وإدارية في البحرين والإمارات، وكان الملك الأردني عبدالله قد أكد دعمه لتشكيل تحالف عسكري في الشرق الأوسط... كما سيعمل هذا الحلف على حماية الاحتلال الإسرائيلي من خلال منع وصول السلاح والتمويل إلى المقاومة الفلسطينية، وحرمانها من أي هامش تتحرك فيه، خاصة في ظل الحديث المتصاعد عن توحيد الجبهات الست، قطاع غزة والضفة الغربية والداخل المحتل ولبنان وسوريا وإيران في مواجهة الاحتلال الصهيوني... كما يهدف إلى حصار إيران وحلفائها.

(*) بدأت الأزمة الدبلوماسية مع قطر في يوم 5 جوان 2017 حيث قررت كلّ من السعودية، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، مصر، اليمن، وجزر المالديف، جزر القمر، قطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة قطر، ثم أعلن الأردن عن تخفيض التمثيل الدبلوماسي مع قطر، وإلغاء تصريح مكتب قناة الجزيرة. كما أعلنت سلطات موريتانيا عن قطع علاقاتها الدبلوماسية رسمياً مع دولة قطر. كما أعلنت جيبوتي هي الأخرى عن تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي مع قطر. أما فيما يخص أسباب الحصار، فزعموا أن قطر تدعم الإرهاب وانتهكت اتفاق 2014 مع أعضاء مجلس التعاون الخليجي، كما انتقدوا قناة الجزيرة وعلاقات قطر مع إيران، حيث كانت لهم مطالب منها: تقليص العلاقات الدبلوماسية مع إيران، ووقف التنسيق العسكري مع تركيا، وإغلاق قناة الجزيرة، لم توافق قطر على أي منها. لكن تلك القطيعة بدأت تشهد تغيرات إيجابية قبيل انعقاد القمة الخليجية الأربعين في الرياض ديسمبر 2019، وفي 4 يناير 2021 وافقت قطر والمملكة العربية السعودية على حل الأزمة بوساطة الكويت والولايات المتحدة، و صدر بيان عقب القمة يعلن انتهاء الأزمة وعودة العلاقات، وأعدت السعودية فتح حدودها مع قطر وبدأت عملية المصالحة.

(1) أنظر: المرجع نفسه. ص 74.

وتجدر الإشارة إلى أنّ فكرة محاصرة قطر ومقاطعتها قد انعكست إيجاباً على النظام السياسي القطري الذي استفاد كثيراً من الأفكار البديلة التي سمحت له بتجاوز تلك الأزمة التي امتدّت لأربع سنوات، وخرج منها منتصراً على المستوى السياسي، الاقتصادي، والأمني، وكانت دولة قطر هي المستفيد الأكبر من ذلك الحصار العربي؛ ويعود ذلك للأهمية الكبيرة التي توليها هذه الدولة العربية للفكر المستنير الواعي، المبدع والخالق لفرص النجاح والتطور من خلال فسح المجال أمام الباحثين والمفكرين من جنسيات مختلفة في مراكز بحث متخصصة في مجالات مختلفة. مثلها في ذلك مثل دولة إيران التي فرض عليها حصار دولي سياسي وديبلوماسي، وعقوبات اقتصادية ومالية منذ عام 2006، غير أنّها استثمرت في قوّتها الناعمة واستطاعت أن تجلب قوى عظمى إلى طاولة الحوار بسبب مشروعها النووي، وصناعتها العسكرية المتطورة، وباتت إيران فاعلاً إقليمياً لا يمكن تجاهله في منطقة الشرق الأوسط.

من جانب آخر، استطاعت إيران أن تروج وتنشر فكرها الثوري الداعي لمعاداة أمريكا والكيان الصهيونيّ لكسب الرأي العام العربي والإسلامي واستمالته، حيث نجحت في تأسيس أذرع عسكرية تابعة لها -علنا- في العراق وسوريا ولبنان واليمن، ممّا اضطرّ عدّة دول إلى مراجعة مواقفها من إيران، وإعادة نسج علاقات استراتيجية معها مثل المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا التي استعانت بالطائرات المسيّرة الإيرانية في حربها ضدّ أوكرانيا.

من جهته، استطاع الفكر أو النّمّذج القطري، ومعه السلوك السياسي الداخلي والخارجي لصانع القرار في دولة قطر أن يساهم في إعادة النظر أو تقديم تعريفات جديدة ومعاصرة لبعض المفاهيم والمصطلحات السياسية: كمفهوم الجغرافية السياسية حيث جغرافيا دول الحصار مجتمعةً من مساحة وموقع وديموغرافيا لم تفدها في شيء أمام دولة مجهرية جغرافياً؛ ومفهوم القوّة والقدرة حيث أصبحت القوّة الناعمة* أداة فعّالة للانتشار الاستراتيجي وتطوير المصالح الوطنية، والقدرة على تجاوز الحصار وكسره؛ ومفهوم الدول الكبرى والدول الصغيرة، حيث يمكن تصنيف قطر كدولة كبيرة اقتصادياً وإعلامياً حيث يتابع قنوات الجزيرة القطرية بمكاتبها المتعدّدة وتخصّصاتها المتنوّعة مئات الملايين من المشاهدين عبر العالم.

(*) يمكن اعتبار قوّة العقيدة والجوانب الروحية جزءاً من مفهوم القوّة الناعمة التي تعتمد على الاقناع والجاذبية الاكراه والقوّة الصلبة، ويمكن للعقيدة والروحانية أن تلعب دوراً رئيساً في تشكيل الصورة الإيجابية للدولة وتعزيز قدرتها على التأثير العالمي من خلال الأفكار والمبادئ والأخلاق. للاستزادة، أنظر: الشريف إبراهيم صالح الحسيني، "الإسلام في أفريقيا" لحصّة الشريعة والحياة، تنشيط ماهر عبد الله، موقع قناة الجزيرة. 2004/06/04. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3xr3qFe>، بتاريخ 2024/02/23.

ويمكن الاستدلال في هذا السياق بالحرب الإسرائيلية على غزة حيث انهار عناصر وضباط الجيش الإسرائيلي الأقوى تسليحاً في الشرق الأوسط أمام فئة قليلة من المقاومين الفلسطينيين في تضاريس مكشوفة في غزة يوم 2023/10/07، ثم صمودهم ومقارعتهم لقوّة العدو لأشهر عديدة تحت حصار عالمي مطبق وآلة عسكرية مدمرة، وهذا باعتراف حاخامات وقيادات سياسية وعسكرية إسرائيلية أمام شاشات التلفزيون، ويعود ذلك لنوعية التكوين الروحي والعقائدي لعناصر المقاومة فضلاً عن تكوينهم العسكري.

إنَّ تمكُّن قطر من إفشال الحصار خُلِّلَ نظريّة أمن الدّول الصّغيرة، وجعلها تراجع مسلماتها التي قامت على اعتبار صغر الحجم مرادفًا للضعف. وثبت أنّ قوّة الدّولة قد تُستمدّ من عوامل أخرى غير الموارد الماديّة¹. وبات اسم دولة قطر متداولًا بين مختلف شعوب العالم، وأنها استطاعت لوحدها، وعلى مساحتها الصّغيرة، وبقدراها الماديّة والبشريّة، أن تنجح بامتياز في تنظيم أكبر تظاهرة رياضيّة عالميّة لسنة 2022 دون أن تتنازل عن مبادئها العربيّة الإسلاميّة، وثوابتها الوطنيّة رغم محاولات الاختراق الفكريّ والثّقافيّ الذي تعرّضت لها في تلك الفترة. كلّ ذلك الإنجاز أتى بفضل الله ثمّ بمجهودات مفكرّيها ومنظرّيها في مراكز البحوث والدّراسات في المجالات المختلفة؛ وصنّفت (FIFA2022) كأحسن تظاهرة لكأس العالم في تاريخ الفيفا بشهادة العديد من أهل الاختصاص في العالم أجمع.

ومن أمثلة الحروب الفكريّة على الدّول والمجتمعات، يمكن ذكر الهجمات الإعلاميّة التي تشنّها جهات غير إسلاميّة وتيارات فكريّة منحرفة ضدّ الحضارة العربيّة الإسلاميّة بغية تشويه صورتها لدى الرّأي العام الغربي والدّولي، على غرار الحملة الغربيّة الشّرسة المثبّطة للعزائم والمنهجية ضدّ دولة قطر قبيل انطلاق فعاليات مونديال 2022، وذلك بغرض إفشال أكبر تظاهرة عالميّة رياضيّة تنظّمها دولة عربيّة لأول مرّة؛ وذلك من خلال نظرة غربيّة مسيحيّة استعلائيّة فوقيّة² نابعة من نسق معرفي غربي مغلق، وصفه المفكر الرّوسّي ألكسندر دوغين بأنّه (أي الغرب) ليس مثالا للتّطوّر، على عكس ما يدّعيه منظّره دائما أنّه النّمودج المثالي للنّجاح وللتطوّر وهو الجدير بالاعتداء، وينظرون للآخر بأنّه المتخلف فكريًا، والمخطئ دائما، والأضعف دائما. فهذا الآخر الذي ينتمي إلى حضارة عربيّة إسلاميّة أعادت للإنسان حرّيته وكرامته، ونشرت العدل والإنصاف والإحسان والتّسامح والتّعايش مع الغير، هذا الآخر قادر على منافسة الغرب والتّفوّق عليه في اختصاصه بتنظيم تظاهرة رياضيّة عالميّة، عملت من خلالها دولة قطر على تصحيح رؤى ومفاهيم وأفكار مضلّلة لدى الرّأي العام العالميّ عموما وشعوب المجتمعات الغربيّة بشكل خاصّ حول قيم ومبادئ وأخلاق الإنسان العربي والإسلامي عموما³.

الفرع الثاني: تحديات أيديولوجيّة

تعدّ الرّقابة الفكريّة، لدى عديد الدّول، أنجع وسيلة لتحسين الأفراد والمجتمعات ضدّ الأفكار الوافدة والتي تشكّل تهديدا للهويّة الوطنيّة للدّولة، وقد تتسبّب في الإخلال بأمنها الفكريّ من خلال المساس بمنظومتها القيميّة ومبادئها وثقافتها المجتمعيّة والسياسيّة وسياساتها الاجتماعيّة؛ فالأنظمة الملكيّة الوراثيّة-مثلا- تتحفّظ من الفكر السياسيّ في الأنظمة السياسيّة الجمهوريّة التي تنصّ دساتيرها على أنّ الشعب هو مصدر كلّ السّلطات بمستوياتها المختلفة.

1 (روري ميلر ، " النموذج القطري ومراجعة نظرية أمن الدّول الصغيرة"، 2018/04/01. مركز الجزيرة للدراسات، ترجمة: كريم الماجري، تم الاسترداد من موقع: <https://bit.ly/4ae8BXT>، بتاريخ 2024/02/26.

2 (انظر: فايز بن عبد الله الشهري، الخطاب الفكري على شبكة الأنترنت: رؤية تحليليّة لخصائص وسمات التطرف الإلكتروني. الرياض: جامعة الملك سعود، كرسي الأمير نايف بن عبد العزيز لدراسة الأمن الفكري، 1429هـ/2008م، ص 32 وما بعدها.

3 (أنظر: بوداود محمد، بلعباس فاروق، المرجع السابق. ص76.

كما أنّ الدّول الشيوعيّة مثل الصّين تحارب تسرّب الثّقافة الغربيّة إليها عبر شبكة الأنترنت حيث تفرض رقابة صارمة على المحتوى الرّقميّ المخالف لأيديولوجيتها وسيّاستها؛ فحفاظا على أمننا الفكريّ أقدمت الصّين على تأسيس عالم رقميّ خاصّ بها في مقابل الشّركات الكبرى المهيمنة مثل فوجل (google) وفيسبوك المهيمنة على العالم ومنعتها بشكل أو بآخر من النّشاط على أراضيها تحسّبا لأيّ اختراق فكريّ غربيّ يهدّد تماسك مجتمعتها واستقراره.

فالدّول العربيّة والإسلاميّة-على سبيل المثال-التي بنت حضارتها على قيم إنسانيّة راقية ومبادئ أخلاقيّة نابعة من أصولها التاريخيّة وديانها الإسلاميّة الكونيّة، أهملت الرّقابة الفكريّة في مجتمعاتها، فنتج عن ذلك اختراقا لأمنها الفكريّ بكلّ سهولة من خلال التّرويج لبعض المعتقدات الدّينيّة المنحرفة، كالجماعة الأحمدية والبهاية، وبعض الفرق الشّيعيّة المتشدّدة، كتلك التي تعمل على نشر فكرها بغرض كسب المزيد من الولاءات، وتوسيع الوعاء التّحصيليّ الماليّ لصالح فكر ولاية الفقيه*، وبعض الفرق الدّينيّة الصّوفيّة المنحرفة والمتطرّفة فكريّا، والحركات الجهاديّة التكفيريّة وغيرها من الفرق والجماعات المنحرفة داخل بعض التّيّارات الإسلاميّة، إلى جانب حركات التبشير أو التّنصير والإلحاد، وغيرها من الإيديولوجيات التي تحاول أن تمارس الإرهاب الفكريّ على كلّ شعوب العالم وفرض هيمنتها لأغراض ومصالح اقتصاديّة بالأساس.

أمّا الحركات الهدّامة بصورها المختلفة فهي تسعى دائما لهدم وضرب أيّة جماعة أو فكرة دينيّة إبداعيّة معاصرة، أو مجموعة اقتصاديّة، أو أيّ نظام، أو أيّ تشكيل سياسيّ تراه معارضا للأيديولوجيّة المهيمنة والمسيطرة على المؤسّسات الدّوليّة والهيئات العالميّة، وكلّ ما يشكّل خطرا على السّردية الامبرياليّة ويمثّل تهديداً لطبيعة النّظام العالميّ الرّاهن؛ فهي من جهة تحارب الدّول الاشتراكيّة أو الشيوعيّة بالتّحريض عليها بواسطة الفكر الرّأسماليّ والليبراليّ، ومن جهة أخرى تروّج للفكر الاشتراكيّ في عقر دار الليبراليّة المتوحّشة.

أما المجتمعات العربيّة والإسلاميّة فهي تتعرّض لحروب فكريّة شرسة من خلال التّرويج للفكر اللائكي والعلمانيّة المتطرّفة، والحركة الماسونيّة، والجماعات اللادينيّة، والأيديولوجيّات التي تراجعت في معاقبتها الأصليّة كالشيوعيّة، والرّأسماليّة والليبراليّة الغربيّة، وتلميع مفهوم العولمة الثّقافيّة التي هي عبارة عن غزو فكريّ وثقافيّ وتمهيد للاستعمار في طبعته الجديدة، إلى جانب التّرويج لمشروع بيت العائلة الإبراهيميّة¹ التي تضمّ الديانات اليهوديّة والمسيحيّة والإسلام

(* مثال جمع الخمس من أموال الطّائفة الإثني عشريّة في السعوديّة وإرسالها إلى إيران.

1 (كشف وزير الخارجيّة والتعاون الدّولي الإماراتي "الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان" خلال الاجتماع الثّاني للجنة العليا للأخوة الإنسانيّة في تجمّع دولي بنيويورك في عام 2019، عن تصميم مشروع بيت العائلة الإبراهيميّة الذي نفذه المصمم العالمي "ديفيد أدجاي" ويضمّ مسجداً وكنيسة وكنيساً يهوديّاً، عنواناً للقيم المشتركة بين الإسلام والمسيحيّة واليهوديّة، مع الاحتفاظ لكلّ دين خصوصيته، وتجسيدا لتواصل الحضارات الإنسانيّة والرسالات السماويّة، كما يتوفّر المشروع أيضاً على مركز ثقافيّ لإعلاء مشاعر الأخوة والتآزر والاحترام المتبادل والتفاهم والتعايش السلمي بين أتباع الديانات السماويّة -كما يزعم أصحاب المشروع-. وتمّ إطلاق اسم شيخ الأزهر "الإمام الطيّب" على المسجد، واسم "القديس فرنسيس" على الكنيسة، فيما فيحمل الكنيس اليهودي اسم "موسى بن ميمون". وعقدت لقاء لها في 2023.

للاستزادة، أنظر: (د.م)، "بيت العائلة الإبراهيميّة في أبو ظبي يفتح أبوابه خلال عام 2022"، 2021/06/15، العين الإخبارية. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3VLcEGu>، بتاريخ 2024/02/15.

في مقرّ واحد بأبو ظبي الإماراتية، بدعوى حوار وتقارب الأديان، والتعايش وتعزيز الأخوة الإنسانية، ولنشر التسامح والسلم في العالم، وذلك بمباركة شيخ الأزهر وبابا الفاتيكان.

ويبدو أنّ بيت العائلة الإبراهيمية هو تمهيد للتطبيع الشامل الذي يُعدّ مشروعاً سياسياً بخلفية أيديولوجية صهيونية وإمبريالية يهدف إلى تدجين الفكر العربي والإسلامي بغرض الهيمنة والسيطرة على مقدّرات العالم العربي والإفريقي؛ فأول اختبار لهذا المشروع الإنسانيّ المزعوم، كان فاشلاً بامتياز، حيث اصططت الدول المسيحية الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب الدولة اليهودية، وانحازت بشكل فاضح إلى الرواية الإسرائيلية في حربها الإبادية ضدّ المدنيين والعمران والتطهير العرقيّ للشعب الفلسطينيّ منذ السابع من أكتوبر 2023، وفي ظلّ صمت رهيب من الطّرف الإسلاميّ، ولم يقم زعماء هذا المشروع الإنسانيّ الإماراتيّ بأيّ تنديد بما تقوم به القوات اليهودية الإسرائيلية من جرائم ضدّ الإنسانية، ولم يضغطوا على حلفائهم لوقف الحرب على غزة والسّماح بإطعام شعبها، في الوقت الذي تنطلق فيه قوافل المساعدات إلى جيش الاحتلال من تركيا ودول الخليج، بالإضافة إلى الجسر الجويّ الإغاثي الخليجي إلى الشعب الأوكراني رغم أنف روسيا؛ فكلّ ذلك يكشف بوضوح زيف أهداف مشروع بيت العائلة الإبراهيمية ودعواه الكاذبة.

وتعمل بعض النّخب العربيّة المتشبّعة بالفكر المخالف لمبادئها وقيّمها العربيّة والإسلاميّة على نشر الأفكار والأيديولوجيات الغربية والدّخيلة في أوساط المجتمعات العربيّة والإسلاميّة بسبب انعدام الرقابة الفكرية في الدول العربيّة. كما تعمل جهات أجنبية معادية على تصدير الفكر المنحرف تحت غطاء التعاون الاقتصاديّ والثّقافيّ والأكاديميّ، أو بواسطة نشاطات خلايا من المفكرين الأجانب الذين يمارسون الغزو الفكريّ والثّقافيّ بتقنيّاته المختلفة المتطوّرة عبر الوسائط الإلكترونيّة الحديثة؛ كلّ هذا يغذّي الانحراف الفكريّ والتّطرّف بأنواعه، وفي مجالات مختلفة من خلال عمليّة الفعل وردّ الفعل، ويساهم بشكل كبير في انتشار ظاهرة الفساد الأخلاقيّ والسياسيّ والإداريّ والاقتصاديّ والماليّ في البلاد العربيّة والإسلاميّة ممّا يهدّد الأمن القوميّ لهذه الدول.

وتجدر الإشارة إلى أنّ القيم والمبادئ الإسلاميّة التي تعدّ ركيزة هامة ومقوم أساسي لبناء الحضارة العربيّة الإسلاميّة، هي غير مرغوب فيها في أغلب دول العالم الغربيّ الديمقراطيّ، ولا أدلّ على ذلك من إقدام هذه الدول على سنّ قوانين وتشريعات تمنع المظاهر الإسلاميّة في المؤسسات والأماكن العامة، كما تمّ حظر عديد الجمعيات الخيريّة والدينيّة وغلق مؤسساتها التعليميّة والتّضييق على أنشطتها الفكرية والثّقافية، ونفس الشيء بالنسبة للصّين والهند التي مارستا التّهجير القسريّ للمسلمين تحت ذريعة مكافحة الإرهاب.

فاعتماداً على المدخل الأيديولوجيّ يمكن القول إنّ العامل الأيديولوجيّ له دور محوريّ في نسج العلاقات الدوليّة كما يمكن أن تتلاشى بعض العلاقات بسبب تراجع أو انحسار الأيديولوجيا؛ "وإنّ التناقضات الأيديولوجيّة بين القوى العظمى الكائنة في المجتمع الدوليّ تمثّل الحقيقة الكبرى التي تنبع منها وتدور في خلفيتها كافّة أشكال

الصّراعات الدّوليّة المعاصرة... والصّراع الأيديولوجي أخطر في مضمونه وأكثر امتدادا في إطاره الزّمنيّ من أيّ صورة أخرى من صور الصّراع الدّوليّ¹.

وأبرز مثال على ذلك هو تخلّي روسيا عن العراق في الحربين الخليجيتين الثّانية والثالثة بعد سقوط الاتحاد السّوفيتيّ الشّيوعيّ وخروج الولايات المتّحدة الرّأسماليّة منتصرة من الحرب الباردة. وبعد ضرب العراق الاشتراكيّ الذي كان يشكّل عائقا أمام التّفوذ والمصالح الأميركيّة في منطقة الخليج والشرق الأوسط، كان لزاما على الإدارة الأميركيّة أن ترسم سياسة جديدة في المنطقة. وفي ذات السّياق لجأت جمهوريّة إيران الإسلاميّة إلى توطيد علاقاتها مع الجمهوريات الإسلاميّة بعد انحسار علاقة روسيا الشّيوعيّة بجمهوريات آسيا الوسطى لحماية مصالحها وتعزيز أمنها القوميّ².

أما التأثير الأيديولوجي على المستوى الدّاخليّ، فيظهر من خلال استراتيجيات الاستعمار في الصّراع الفكريّ في البلاد المستعمرة من أجل تجميد القوات المعاديّة، أين يتمّ تحويل فكرة الكفاح الشّاملة ضدّ الاستعمار إلى وحدات جزئيّة قائمة على تخطيط أيديولوجيّ يحوّل المعركة إلى ما بين الجماعات الجزئيّة المكافحة نفسها³.

المطلب الخامس: تحديّ الاستشراق والعملة

الفرع الأوّل: دور الاستشراق في تعزيز الفكر الامبرياليّ التّوسعيّ

ساهم المستشرقون بدورهم بشكل كبير في ضرب الأمن الفكريّ للبلاد العربيّة والإسلاميّة والإفريقيّة حيث كانت له علاقة وطيدة بكلّ من الاستعمار والتّبشير والصّهيوينة⁴ التي مزّقت أوصال الأمم الضّعيفة في آسيا وإفريقيا. ويقصد بمفهوم المستشرق ذلك العالم الغربيّ الذي يهتمّ بعلم الشرق اهتماماً كبيراً بدراسة الحضارة الشرقيّة أو بالأحرى الحضارة العربيّة الإسلاميّة كما يشغل بالعقليات الشرقيّة؛ يدرس لغاتها وآدابها ويحتكّ بشعوبها بشكل مباشر بغية التّعرف أكثر على كلّ ما يخصّ شأن ومقومات الأمم الشرقيّة؛ فيدرس تاريخها وعلومها، ويتقصّى عن ديانتها وعاداتها وأخلاقها.

تجدر الإشارة إلى أنّ ظاهرة الاستشراق ولدت قديما في ظلّ الصّراع القائم بين الشرق والغرب من أجل الهيمنة التّقانيّة والعقديّة بغرض السّيطرة العسكريّة والاقتصاديّة. فالعلاقة بين الشرق والغرب قبل الإسلام كانت ذات طابع صراعيّ عرفت حروبا شرسة بين الرّومان واليونان والفراعنة.

وبعد ظهور الإسلام في منطقة كان يسيطر عليها العرب الوثنيّون، وقيم حوالها اليهود في الجزيرة العربيّة، والمجوس على مقربة منه، والتّصارى شمالا وجنوبا وبين ظهرايه، وكلّهم يتربّصون به، أخذت تلك الصّراعات شكلاً جديداً، حيث عرف العالم ولادة حضارة جديدة آخذة في التّطوّر باضطرّاد، وانكشفت أمامها الحضارة اليونانيّة

1 (اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسيّة الدّوليّة: دراسة في النّظريات والأصول. الكويت: منشورات ذات السّلاسل، ط4، 1985، ص228.

2 (أنظر: ميلود حاج عامر، المرجع السّابق. ص ص 418-419.

3 (أنظر مالك بن نبي، مشكلات الحضارة: الصّراع الفكريّ في البلاد المستعمرة. دمشق: دار الفكر، 1981، ص ص 29 و43.

4 (أنظر: حسان حلاق، أحمد علم الدّين، الإسلام والغرب. لبنان: دار بيروت المحروسة للطباعة والنشر، 2007، ص 60.

والرُّومانيَّة والفارسيَّة، ووقفت أمامها الديانة المسيحيَّة خائفة تتربص الوافد الجديد، وأصبح بعد ذلك الصِّراع عقدياً أكثر منه عسكرياً¹.

اندفع العرب المسلمون خلال فترة ذلك الصِّراع نحو الغرب إلى أن سيطروا على حوض البحر الأبيض المتوسط، فأطاحوا بتأثير البورجوازيَّة التجاريَّة التي فرضتها السَّيطرة البيزنطيَّة وأضافوا إلى العلاقات الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة سموّاً أخلاقياً مبنياً على السَّماحة، وسموّاً عقلياً يعتمد على روح نقدية واعية. ولهذا ارتأى إنجلز (رفيق ماركس) أن المفكرين العرب هم السَّلف البعيد للإنسكلوبيديين الفرنسيين في القرن الثامن عشر لكن الغرب لم يكتف بما قدّم إليه المسلمون عبر التاريخ من خير كثير، بل ذهب يعدّ العدّة للانقضاض عليهم وإزالة وجودهم في الغرب والشرق معاً، فبدأت المرحلة الثَّانيَّة وهي محاولة الرّد الغربيّ بالعمليات العسكريَّة المشهورة²، والتي لعب فيها المستشرقون دوراً رئيساً للتَّمهيد لاحتلال البلاد العربيَّة والإفريقيَّة حيث كانوا يتنكَّرون وراء البحوث العلميَّة في مجالاتها المختلفة، ثم ترسل التَّقارير إلى سلطات بلادهم لاستثمارها واستغلالها في حملاتها الاستدماريَّة وإرسالياتها التَّنصيريَّة، وباقي أنشطة الحركة الصَّهيونيَّة العالميَّة.

الفرع الثَّاني: تأثيرات العولمة (أو الأمركة) على الأمن الفكري في العالم

يعرّف جورج لورج العولمة بأنّها "العملية التي من خلالها تصبح شعوب العالم متّصلة مع بعضها في كلّ أوجه حياتها، ثقافياً، واقتصاديّاً، وسياسيّاً، وبيئياً"³، فهي تختزل المسافات بين شعوب العالم بحيث يصبح انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والأفكار والمعلومات والقيم بشكل سريع جدّاً لتتمكّن هذه الظاهرة من تحقيق أبعادها المختلفة والمتنوّعة؛

يتمثّل بعدها السَّياسي في سقوط الأنظمة الشموليَّة والدكتاتوريَّة والقمعيَّة تزامناً مع ارتفاع سقف الحريّات السَّياسيَّة، الاجتماعيَّة، الثقافيَّة، وحرية الصحافة والتعبير الحرّ عن الرّأي المخالف، كما أدّت العولمة إلى تغيّر في مفهوم السَّلطة والحدود الوطنيَّة حيث تراجع دور الدَّولة السيادي بعد الثورة المعلوماتيَّة الرّهيبية واتّسع دور الشَّركات متعدّدة الجنسيّات التي فرضت نفسها وأصبحت تؤثّر في مراكز صناعة القرار في البلاد الناميَّة خاصّة. وعلى المستوى الاقتصاديّ، ساعد التطوّر التكنولوجي في سرعة حركة التجارة وإبرام الصّفقات، ونقل السِّلَع بأسرع وقت عبر العالم بسبب التجارة الإلكترونيَّة، والاعتماد على القوّة النّاعمة في اقتصاد المعرفة ورأس المال الفكريّ، إلى جانب ظهور التكتّلات الاقتصاديَّة العملاقة والتحالفات العالميَّة في سوق العمل العالمي⁴.

(1) أنظر: نفس المرجع، ص 61.

(2) نفس المرجع، ص 63.

(3) حازم، العقيد، الرجوع السابق. ص 54.

(4) أنظر: نفس المرجع. ص 54-55.

أما البعد الثقافي والاجتماعي للعولمة، فيكمن في محاولة تغييب البعد الوطني والقومي للثقافة، وإحلال البعد العالمي مكانه من خلال العمل على إضعاف ثقافات المجتمعات الأخرى لصالح الثقافة العالمية الغربية عموماً والثقافة الأمريكية بشكل خاص، حتى تحوّل مفهوم العولمة إلى مفهوم الأمركة.

وتتجلى خطورة البعد الثقافي للعولمة خاصة بالنسبة للدول النامية، في انتشار مظاهر الانقسام والتفكك الداخلي عبر تشكيل فرق دينية وطائفية ومذهبية، وبروز كيانات عرقية واثنية ولغوية، وظهور التصدعات الحضارية والاختلافات الثقافية، التي تساهم في تمزيق المجتمعات وتخطيطها بعد تحويلها إلى حقول تجارب تحت مسميات جذابة مثل الديمقراطية والحرية والرفاهية وحقوق الإنسان التي يدّعيها الفكر العولمي الدخيل.

لقد اجتاحت العولمة كلّ الحواجز الأخلاقية والقيمية للمجتمعات واخترقتها بشكل عجزت أمامها حتى الدول التي بمقدرتها الحفاظ على تقاليدها وهويتها، فاعترفت بصعوبة مواجهة العولمة الثقافية ومقاومتها وتعاملت مع الظاهرة كأمر واقع؛ فكلّ ما كان مشيناً بالأمس أضحى اليوم عادياً جداً، وما كان خادشاً للحياء ويُعدّ من خوارم المروءة أصبح موضحة جديدة ينبغي مواكبتها بغضّ النظر عن تعارضه مع الدين والأدب والمبادئ والأخلاق¹.

من جانب آخر، تقوم مخاطر العولمة بغزو فكريّ تعمل من خلاله على زرع القيم العالمية الجديدة في عقول شعوب المجتمعات المستهدفة بدلاً من ثقافتها الخاصة، وذلك بهدف "وضع الاستلاب الثقافي والاندماج في وعاء واحد...وقد أدّى ذلك إلى بروز تيارات وقوى اجتماعية مضادة للعولمة منها ما هو ديني أو قومي، ومنها ما هو سياسي واجتماعي، وتتّصف معظم هذه التيارات والقوى بالتشدد والتطرف"². ولذلك أضحى الأمن الفكري والأخلاقي يمثل بعداً استراتيجياً للحفاظ على الأمن الهوياتي وتعزيز الأمن القومي للدولة.

في الأخير، يجب التنويه بما ذهب إليه وارن كريستوفر (Warren Christopher) وزير الخارجية الأمريكي الأسبق الذي حذّر سلطات بلاده من الإمعان في تمزيق المجتمعات الأخرى وإضعافها، بتغذية الفكر الانفصالي والتشجيع على تقسيم الدول وخلق كيانات سياسية جديدة صغيرة بدون قيمة بغية تحقيق أهداف ومصالح أمريكية ضيقة على حساب مستقبل نظام دولي مستقر وآمن*.

المطلب السادس: تحديات تكنولوجيا عبر وطنية

تتعدّد تحديات الأمن الفكري التي يصعب التحكم فيها ولا توقفها الحدود الجغرافية والتي أصبحت تستغل فيما يعرف بالتهديدات اللاتماثلية، فمن أبرز هذه التحديات يمكن التّطرق إلى بعض الوسائل التكنولوجية المؤثرة على الأمن الفكري والتي لا يمكن مراقبتها أو التحكم فيها بسهولة؛

(1) رضا كشان، المرجع السابق. ص 176

(2) حازم العقدي، المرجع السابق. ص 56.

(*) يقول وارن كريستوفر: "إذا استمرّ هذا الوضع فسيكون لدينا أكثر من خمسة آلاف دولة، مشيراً إلى تقسيم وتجزئة الدول والمجتمعات وتقنينها إلى كيانات صغيرة لا قيمة لها تحت مظلة العولمة والنظام العلمي الجديد.

الفرع الأول: وسائل الإعلام والاتصال

"لقد أصبح من الثابت أن التلفزيون جزء هام وأساسي من بيئة أفراد المجتمع بشتى فئاته وخاصة فئة الأحداث والشباب... فهو يشارك في شتى العمليات التربوية داخل البيت وخارجه وداخل المدرسة وخارجها... وله تأثيره البالغ ووقعه الشديد على الأطفال والمراهقين والشباب"¹. والملاحظ أنه عوض أن يكون مردود التلفزيون والقنوات الفضائية إيجابياً من خلال جلب المصالح ودفع المفاسد بأنواعها، كحث الناشئة على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتقديم طريقة التفكير السليم، وتثبيت المبادئ الوطنية والإنسانية والقيم الأخلاقية، أصبحت بعض هذه الوسائل الإعلامية أدوات إفساد مقصود للأجيال عن طريق بث برامج تُدسّ فيها محتويات وأفكار مخالفة للأخلاق والأداب العامة، تزرع العنف وتنشر الحقد والكراهية والتفرقة العنصرية، كما تشجّع على الروح التنكالية وغيرها من السلوكيات السلبية الموجهة خاصة إلى الأطفال والشباب وذلك بغرض إفساد المجتمعات المستهدفة في إطار الحروب الفكرية.

في هذا السياق، أظهرت دراسة سعودية أقيمت بدار الملاحظة الاجتماعية حول أثر الأنترنت والقنوات الفضائية ودورها في الانحراف والجناح وذلك على شريحة من المجتمع وعلى الأحداث المنحرفين أن أكثر من سبعين بالمائة (70 %) من المبحوثين لديهم فكرة عن الأنترنت وأغلبهم يترددون على المواقع الفنية والمحادثات ومواقع الجنس، ونصفهم أي (50%) يفضلون المراسلة والتعارف والغزل، وأن نسبة التأثير السلبي بلغت (40 %) حيث يركّز أفراد عينة البحث على مشاهدة أفلام العنف والجريمة والجنس، وأظهرت النتائج أن (45.5 %) منهم لهم أنماط انحراف مثل اللواط، كيفية السطو، المخدرات والمسكرات، كما تشير البيانات أن ما نسبته (31.9 %) يرغبون في الدخول إلى المواقع الإجرامية، و(56.9%) يفضلون المراسلة المباشرة بالفيديو (live)، ويرغب (54.1 %) منهم المحادثة عبر الأنترنت مع الفتيات².

تجدر الإشارة إلى أنه في الآونة الأخيرة أصبح كثير من الأولياء منزعين وعاجزين أمام إدمان أطفالهم الصغار على استعمال الهواتف الذكية المزودة ببرامج خطيرة ومثبتة بطريقة ذكية يصعب على الأولياء مراقبتها والاطلاع على محتوياتها لأنها مصممة على الاختفاء التلقائي بمجرد استشعار بصمة الوجه للكبار. لقد أصبحت الوسيلة الفعالة لإسكات الطفل عن البكاء المزعج، وهذا في حد ذاته يشكل خطراً على عقله وشخصيته وبنائه الفكري.

كما تعدّ وسائل الإعلام والاتصال آلية ناجعة لنشر الأخبار الكاذبة والترويج للأفكار المنحرفة بغرض التضليل الإعلامي الذي يشكّل خطراً على المجتمعات والدول، حيث انتشرت في السنوات الأخيرة ظاهرة القنوات الشخصية أو الفردية على اليوتيوب، ينتمي أصحابها إلى جنسيات مختلفة، وتبثّ من خارج الوطن الأم إذ يعتمد هؤلاء على أسلوب

(1) عبد الكريم الحربي، الأنترنت والقنوات الفضائية ودورها في الانحراف والجناح. المملكة العربية السعودية: الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، 2003م/1424هـ، ص 27. متاح على الرابط: <https://bityl.co/JTH8>، بتاريخ 2023/06/25. وانظر أيضاً: جيهان أحمد رشتي، الأسس العلمية لنظريات الإعلام، مصر: دار الفكر العربي، 1978، ص ص 78-80.

(2) أنظر: عبد الكريم عبد الله الحربي، المرجع السابق. ص ص 20-21.

العنف اللَّفْظِيّ ومهاجمة الأنظمة السِّياسِيَّة والتَّحريض ضدها بدعوى المعارضة السِّياسِيَّة؛ وأغلب محتويات أو موضوعات تلك القنوات هو التَّشهير بسقطات إطارات الدَّولة والمسؤولين، أو الموظَّفين السَّامين، واقتناص سلبات بعض الأخبار الوطنيَّة الدَّاخِلِيَّة وتضخيمها وصياغتها بما يخدم أهداف الجهات المالكة أو الدَّاعمة لتلك القنوات ومصالحها الماديَّة والمعنويَّة.

تتعمَّد تلك القنوات في الغالب سياسة أو أسلوب التَّرويج لأفكار بعينها أو تنشر أخبارا سياسيَّة مبتورة للنَّيل من النَّظام السِّياسيِّ الحاكم، أو أخبار اجتماعيَّة، اقتصاديَّة، وأمنيَّة مشوَّهة بغية إحداث بلبلة داخل مجتمع الدَّولة المقصودة، وعادة ما تكون مصادرها غير موثوقة، كما يهدف هذا النَّوع من الإعلام غير الموثوق إلى النَّيل من القيادات السِّياسِيَّة والعسكريَّة، أو تشويه سمعة الشَّخصيات الاقتصاديَّة أو التَّاريخيَّة وحتى الرَّموز والقداوات الدِّينيَّة. فوسائل الإعلام والاتِّصال عموماً تعرف كيف تجعل المستهلك يتأثَّر بالرَّسالة الإعلاميَّة، ومن جانب آخر تعرف أيضاً كيف تصل إلى الأهداف الَّتِي أسَّست من أجلها؛ قد تكون أهدافاً ترفيهيَّة، أو تبليغ رسائل معيَّنة، وقد تكون لإلهاء المستهلك وقتل الوقت فقط، أو لأهداف مؤجَّلة¹، وهذا ما يشكِّل خطراً على الأمن الفكريِّ والمجتمعي. وفي إطار بناء الفكر لدى النَّاشئة، تعمل وسائل الإعلام والاتِّصال على تخصيص برامج ترفيهيَّة للأطفال بهدف زرع أفكار منحرفة منذ الصَّغر، كالتَّرويج للشَّذوذ الجنسيِّ والمثليَّة الَّذي تبنته منصة ديزني وأتاحت له مساحة كبيرة من أعمالها الموجهة للأطفال حيث أكدت كيري بورك (Kerry Burke) رئيسة المحتوى التَّرفيهيِّ لشركة ديزني، أنَّ لدى الشَّركة نيَّة لتحويل وإنتاج ما نسبته 50% من شخصيَّات أفلام ومسلسلات الكارتون إلى شخصيَّات مثليَّة الجنس مع أواخر عام 2022؛ لدعم المثليين ومزدوجيِّ الهويَّة الجنسيَّة والمتحوِّلين جنسيًّا².

وأهمُّ مظاهر هذه الخطورة هي ظاهرة تلويث بيئة الطِّفل الَّتِي تكمن في تلقينه مفاهيم جديدة مضادة، وربط النَّشئ بمفاهيم غريبة، ناهيك عن اللُّغات المختلفة الَّتِي تختلط عليه بشكل دائم فتهدِّد لغته، وبعض المحتويات الأخرى الَّتِي تشكِّل خطراً على عقيدة الطِّفل³، حيث أنَّ أغلب أفلام الرُّسوم المتحرِّكة الَّتِي تعرض على القنوات الفضائيَّة بدأت تخرج عن أهدافها النَّبيلة وتبتعد عن الغايات الجليَّة الَّتِي وُضِعَت من أجلها؛ "فلم تترك رذيلة إلاَّ أباحتها، ولا قبيحة إلاَّ نشرتها وأذاعتها؛ فصارت بذلك سلاحاً فتاكاً يستهدف عقيدة الأطفال وعقولهم ونفسيَّاتهم وممارساتهم"⁴؛ مثل تصديق السَّحرة والكهَّان وترسيم القيم الفاسدة وتعلِّم الأخلاق السيِّئة، والميل إلى العنف والتطبُّع على الفاحشة

1 (أنظر: جيهان أحمد رشتي، المرجع السابق. ص ص 68-69.

2 (أنظر: رقية عنتر، "المثلية الجنسية في أفلام ديزني.. طبيب نفسي يوضح مخاطرها على الأطفال"، 2022/07/24، موقع العين الإخبارية. متاح على الرابط: <https://bit.ly/49ep8cV>، بتاريخ 2024/03/14.

3 (هدى بنت محمد الغفيص، "أثر وسائل الاعلام المرئية على عقيدة الطفل"، أطروحة دكتوراه، المملكة السَّعودية: جامعة الأميرة نورة، 2011/10/24، ص 84، 89.

4 (عبد اللطيف خروبة، " الرُّسوم المتحرِّكة وأثرها في عقيدة الطفل المسلم وقيمه"، 2020/08/21، موقع طريق الإسلام. متاح على الزَّابط: <http://iswy.co/e2bdtj>، بتاريخ 2024/03/15.

وتقليص التّواصل الأسريّ، واضطراب المفاهيم والأفكار واستلاب التّفافة، والشّعور بالتّقصّ والخوف من الفشل، وكلّ ذلك يؤدّي إلى تدنيّ مستوى التّحصيل الدّراسيّ لدى الأطفال¹.

فهذا النّوع من المحتوى سواء أكان عن طريق البثّ الفضائيّ أو عن طريق اليوتيوب يرتبط ارتباطاً مباشراً بالطفّل، لأنّ استجابة الطّفل لعموم الأشياء ودرجة تأثره بها تبقى عالية، كما أنّ المعلومات التي يحصل عليها في المدرسة قليلة مقارنة بالمعلومات التي يحصل عليها من وسائل الإعلام عموماً والتلفزيون بشكل خاصّ².

وفي هذا الصّدّد، حدّر أستاذ الطّبّ النفسيّ في جامعة الأزهر الدكتور محمد المهدي من تأثير مشاهدة الأطفال لهذه الجرعة من المشاهد المثليّة والتي تؤثّر في أفكارهم وفي تحديد توجهاتهم الجنسيّة، لأنّ نفوسهم تكون في مرحلة التّشكّل، وهذا يوسّع من انتشار سلوك الجنسيّة المثليّة عند الصّغار. ويضيف أنّه رغم حذف هذا السلوك من تقسيمات الإضطرابات النفسيّة تحت ضغط اللّوبي المثليّ، غير أنّه ما زال يرتبط بمراضة [أي: أمراض إضافيّة] مصاحبة عالية مثل زيادة نسب الإصابة بالأمراض الجنسيّة، على رأسها الإيدز والاضطرابات النفسيّة كالقلق والاكتئاب، واضطراب العلاقات حتّى في البلدان التي لا تمارس أيّ تمييز ضدّ المثليّين. وحظر مثل هذا المحتوى الجنسيّ على الأطفال ليس عنصريّةً ضدّ مجتمع المثليّين بقدر ما هو حماية لصغار السنّ لأنّه غير مناسب لأعمارهم³.

وفي ذات السّياق، يمكن الإشارة إلى سطوة الغرب على مواقع "وكالات الأنباء العالميّة التي تركت إرثاً كبيراً من عدم التّقة لدى الشّعوب الضّعيفة، وظهر أنّ ما سمّاه البعض لبراليّة منفتحة وحضاريّة، ماهي إلا مكنة ماليّة ضخمة تضحّ آلاف الكلمات والأخبار يوميّاً من أجل الهيمنة التّقافيّة والاقتصاديّة على العالم، لتصبح مقولات الإعلام والحرية الإعلاميّة وحقوق الإنسان مجرد شعارات يمكن أن ترفع أو تنزل بحسب المصالح التي تحكم الامبراطوريات الضّخمة"⁴.

كما واكبت وكالات الأنباء العالميّة التّطوّر التّكنولوجيّ والرّقميّ حيث أوجدت لنفسها مواقع إلكترونيّة وصفحات على الفيسبوك، "وفي ظلّ تعدّد الخيارات الهائل وعدم تمكّن تلك الوكالات من اللّعب على حصريّة الخبر وانعدام المصادر، فالخبر بكلّ بساطة يمكن اكتشافه ما إنّ يتمّ نشره في الوسائل الإعلاميّة المختلفة لكن للأسف تطوّرت الأدوات أيضاً لدى تلك الوكالات بشكل بدأوا يعملون فيه بعمق وفق مبدأ التراكم والبرامج التي تكلف الملايين لقاء تسريب فكرة وتكوين قناعات"⁵ في أوساط المستهلكين للمادة الإعلاميّة عموماً، وبين المجتمعات التّامّة بشكل خاصّ، والتي "اعتادت على أن تستورد أغلب أفكارها من العالم الغربيّ المتقدّم- مادياً وليس روحياً- وقد ساد اعتقاد خاطئ في تلك المجتمعات مفاده أنّه في الدّول الغربيّة المتقدّمة فقط يتمّ انتاج وتصدير الفكر الذي يضيف

(1) أنظر: نفس المرجع.

(2) عبد الكريم الحربي، المرجع السابق. ص 274.

(3) أنظر: رقيّة عنتر، المرجع السابق.

(4) شاهنדה عاطف عبد السلام، المرجع السابق. ص 128.

(5) المرجع نفسه، ص 128.

جديدا إلى بنية الفكر المجتمعي، وما على مجتمعات الدول النامية الاستهلاكية إلا الوقوف عند حد استهلاك الفكر المنتج في العالم الغربي المتقدم¹، فهذا النوع من الفكر المنهزم والمنبهر بالفكر الغربي لا يبيّن الحضارات على حد قول ألكسندر دوغين الذي ينتقد النموذج الغربي انتقادا لاذعا ويقول عنه أنه ليس بتلك الدرجة والمثالية التي يروج له بها.

الفرع الثاني: الأنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي:

يعرف الأمن الفكري في ظل التطورات التكنولوجية الرهيبة تحديات خطيرة لا تعترف بالحدود الجغرافية حيث "إن منظومة المجتمع الفكرية والثقافية والاجتماعية قد تغيرت في عصر مواقع التواصل الاجتماعي، ووصل تأثير هذه الأخيرة إلى العديد من مناحي [الحياة] اليومية، وأصبحت جزءا لا يتجزأ من [الشخصية] الاجتماعية، ومكونا من مكونات [الهوية] الثقافية خاصة عند جيل الشباب"².

تستمدّ مواقع التواصل الاجتماعي ثقافتها من ثقافة مؤسسيها ومنشئها، وبالتالي ستكون هي الثقافة السائدة التي تؤثر على ثقافة رواد هذه المواقع من الشباب المُنقاد وراءها فيصبح تابعا لها ثقافيا؛ ويمكن القول إنّ "العولمة الثقافية هي من الآثار السلبية لمواقع التواصل الاجتماعي بنظر الكثيرين...وفق مبدأ طغيان ثقافة الأمة السائدة والمزدهرة في العالم...كلّ ذلك يساهم بشكل رئيسي عبر مواقع التواصل الاجتماعي إلى الضياع التدريجي للهوية الثقافية [الأصلية لروادها]"³، فإذا طغت ثقافة الأمة المزدهرة على باقي الثقافات، فيمكن التسليم بصحة قاعدة الغالب والمغلوب لابن خلدون، ومفهوم القابلية للاستعمار⁴ لمالك بن نبي، حيث يرى التابع أو المهزوم أو المغلوب نفسه دائما أقلّ مستوى وقدراً وأدنى درجةً وشأناً من الغالب أو المنتصر، ويرى في ثقافة وفكر الجهة المسيطرة مثله الأعلى، فينقاد وراءها ويكون مجبرا على التشبه بها والافتداء بها لأنها تمثل له رمز العظمة والكمال رافعا شعار: التاريخ تكتبه الجهة المنتصرة.

ساهم التطور العلمي والتكنولوجي الهائل في مجال الإعلام والاتصال خاصة بعد اكتشاف الأنترنت في تحويل العالم الواسع إلى قرية صغيرة تسمح بالتواصل بين الشعوب المختلفة بكل سهولة حيث يتم تبادل الأفكار ونشرها بكبسة زر على الجهاز، "ولم تعد الحدود الجغرافية تمثل عائقا أمام ذلك، حيث يعرف أمن الدول والمجتمعات تهديدات جديدة لاثمالية، كما انتشرت هذه التهديدات بسرعة فائقة يصعب معها المراقبة والمواجهة بالطرق التقليدية المعهودة في التهديدات الكلاسيكية"⁵.

1 (رضا كشان، المرجع السابق. ص ص 169-170.

2 (فتحة لعزاري، "أثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن الفكري لدى الشباب الجامعي: دراسة وصفية مسحية لعينة من طلبة السنة الأولى علوم اجتماعية البليدة 2 -المستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعي-"، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ. المجلد 17، العدد 1، 2021/07/01، (مدى الصفحات 14-38)، ص ص 20-21. متاح على الرابط: <https://bityl.co/F4pC>، بتاريخ: 2022/10/10.

3 (أنظر: فتحة لعزاري، المرجع نفسه. ص 22.

4 (راجع في ذلك: مالك بن نبي، شروط النهضة. ترجمة عبد الصبور شاهين، سورية: دمشق، دار الفكر، 1986، ص ص 152-155.

5 (محمد، بوداود، بلعباس فاروق، المرجع السابق. ص 75.

وتُعَدّ الوسائط الالكترونية المختلفة والمتنوعة أداة فعّالة لنشر الفكر المنحرف والترويج له، إلى جانب شبكة الأنترنت وخاصة مواقع التواصل الاجتماعي التي أصبحت تلعب دورا هاما في نشر الأفكار المضلّة والمنحرفة لكونها وسيلة متاحة للجميع وبدون أية قيود شخصية كالسن أو الجنس أو المستوى التعليمي، وبدون قيود حتى على المواضيع المنشورة والمحتويات المتداولة.

فكما أنّ لمواقع التواصل الاجتماعي المتنوعة كالفيسبوك والواتس آب (Whatsapp) والتويت (Twiter) وغيرها إيجابيات كثيرة، فإنّ لها سلبيات أيضا وهي تتمثل بتهديدا خطيرا للأمن الفكري من خلال استغلال هذه الوسائط الالكترونية والمواقع الالكترونية من طرف فئة من المنحرفين فكرياً من إرهابيين وعنصريين وإقصائيين حيث "تستغلّ التنظيمات الإرهابية هذه الوسائل لربط صداقات افتراضية بغرض نشر أفكار هدامة وقناعات مضلّة تتنافى مع المعايير والقيم الإنسانية، الأخلاقية والاجتماعية، ممّا يسمح لها بتجنيد عناصر جديدة لها تنفّذ مشاريعها التخريبية"¹. وتُستغلّ هذه المواقع أيضا من طرف دعاة الفساد الأخلاقي كمجموعة المثليين وجماعة الكلاب البشرية* للترويج لأفكارهم المتطرّفة والغريبة والمناقية للفترة الإنسانية، والتي تتناقض مع ثقافة أغلب الشعوب والمجتمعات الإنسانية ومع مبادئهم الأساسية العامة، وذلك السلوك الغريب يمارس تحت غطاء ممارسة الحريات الشخصية.

كما تحدّد مواقع التواصل الاجتماعي الأمن المجتمعي من خلال الدّعوة إلى بعض الأفكار التي تتعارض مع المكوّن الثقافي والهوياتي، والمبادئ والقيم الإنسانية التي تبنى عليها المجتمعات والدّول، كالانتقاص من مكانة أهل العلم والمعلّمين، والتشهير بالقدوات السياسية والدينية وغيرها، والاستخفاف بدور الأسرة والمرأة صانعة الأجيال في تطوير المجتمع؛ فتلك الأفكار الغريبة "من شأنها أن تشكّل خطرا واقعا أو مرتقبا، وتحاول زعزعة كيان الدّول والمساس بأمنها القومي"².

في ذات السياق وبخصوص هدم الأمم وتخريب المجتمعات، يستدلّ عالم الدّراسات المستقبلية المغربي مهدي المنجري بمقولة أحد المستشرقين: "إذا أردت أن تهدم حضارة أمة فهناك وسائل ثلاث هي: هدم الأسرة، هدم التعليم، وإسقاط القدوات والمرجعيات؛ لكي تهدم الأسرة: عليك بتغييب دور الأم واجعلها تخجل من وصفها برّة بيت، ولكي تهدم التعليم: عليك بالمعلّم، لا تجعل له أهميّة في المجتمع وقّل من مكانته حتى يحتقره طلابه، ولكي تسقط القدوات عليك بالعلماء، اطعن فيهم، شكّك فيهم، وقّل من شأنهم حتى لا يُسمع لهم ولا يقتدي بهم أحد، فإذا اختفت الأم الواعية، واختفى المعلّم المخلص، وسقطت القدوة والمرجعية، فمن يربّي النشء على القيم؟"³.

1 (أنظر: رقية أهجو، "وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها على زعزعة الأمن الفكري"، 2016/03/01)، شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات والأبحاث. ص14، متاح على الرابط: <https://bitly.co/FzIC>. تاريخ الاسترداد 2023/06/10.

(*) الكلاب البشرية ظاهرة غريبة ومخيفه انتشرت في الدول الغربية. تمت الإشارة إليها في المطلب الثالث من المبحث السابق، خامسا، (2) الكلاب البشرية.

2 (محمد، بوداود، بلعباس فاروق، المرجع السابق. ص76.

3 (أ.ر، "الدكتور المهدي المنجرة : إذا أردت أن تهدم حضارة أمة فهناك وسائل ثلاث"، 2016/02/09، موقع نون تقارير. تم الاسترداد من: <https://bitly.co/FzOg>. بتاريخ 2022 /12 /02.

ففي مجال التعليم على سبيل المثال، أصبحت بعض منشورات تلك المواقع الالكترونية تشكل تهديدا للأمن التربوي والتعليمي وذلك من خلال لجوء بعض الجهات أو بعض العناصر الإجرامية إلى نشر مواضيع الاختبارات الفصلية أو الامتحانات الرسمية وتسريبها وتداولها بين أصدقاء الأنترنت بغية التشويش على الطلبة والتلاميذ، وتشيت فكرهم، مثلما حدث في مصر وفي الجزائر في امتحان شهادة البكالوريا لعام 2016 حيث ألغيت الامتحانات وتأجلت لمدة شهر كامل. ومن جهة أخرى يلجأ أصدقاء الأنترنت إلى تبادل مختلف أساليب الغش الممكنة بتقنياتها المختلفة والترويج لهذا السلوك المخل بالعملية التعليمية في غياب سياسة تكنولوجية متطورة للحد من ظاهرة التهديدات السيبرانية التي توسعت وتنوعت جزاء الانتشار الرهيب للفكر الإجرامي المنحرف وتنوع نشاطه عبر شبكة الأنترنت.

وجدير بالذكر أنّ التيارات الفكرية المنحرفة تسعى دائما إلى تجسيد فكرة هدم الحضارة على أرض الواقع داخل المجتمعات المستهدفة وتنفق أموالا طائلة على نشر أفكارها وأيديولوجياتها بغرض السيطرة على المجتمعات فكريا وثقافيا تمهيدا للسيطرة السياسية والاقتصادية على الأمم والأوطان.

في ختام هذا المبحث وبعد استعراض أهم وأبرز تحديات الأمن الفكري المشار إليها أعلاه، "يمكن القول أنه إذا تمكّن الاختراق الفكري والتطرف من نفوس البشر، يكون وقتئذ الأمن المجتمعي للدول مهددا، والأمن الفكري مهتزا من خلال ارتفاع الأصوات في الدّاخل تدعو إلى مقاومة الوضع القائم، فيتداعى المجتمع للفوضى، والنظام السياسي للاهتزاز"¹، وعلى العكس من ذلك وبمفهوم المخالفة، "إذا كانت الموضوعات الكلية للمجتمع مستقرة ثابتة؛ من ثقافة وقيم سلوكية ومبادئ خلقية، وما يسود فيه من عقائد دينية، وما يحمله من تصوّر مشترك حيال قضايا الكبرى المصيرية، فإذا كانت تحظى بالاحترام الجماعي، محصنة برأي عام في الناس لا يسمح بالمساومة على شيء منها، فإنّ هذا المجتمع يكون آمنا آمنا فكريا"²، ممّا يعزّز الأمن القومي للدولة.

المبحث الرابع: دور التنشئة الاجتماعية السياسية في تعزيز الأمن الفكري

تعدّ التنشئة الاجتماعية السياسية أهم الطرق الوقائية لتجنّب الانحراف الفكري والتطرف الفكري، حيث تلعب دورا كبيرا وهاما في البناء الفكري للأفراد، وهذا ما يبرزه هذا المبحث الذي يتناول بداية مفهوم التنشئة الاجتماعية السياسية وأهميتها، أبعادها وعلاقتها بالثقافة السياسية، ثمّ يعرض أهم مؤسساتها الرسمية كالمدرسة، الجامعة، وسائل الإعلام والمؤسسات الدينية، وغير الرسمية كالأُسرة، الأحزاب السياسية، مؤسسات المجتمع المدني، جماعة الرفاق وأصدقاء الأنترنت؛

1 (محمد، بوداود، بلعباس فاروق، المرجع السابق. ص76.

2 (عبد الله بن عبد المحسن التركي. (2006). الأمن الفكري وعناية المملكة العربية السعودية به. مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية: مكتبة نور، ص58. تاريخ الاسترداد 26، 12، 2021، من <https://bit.ly/3qsh2sH>.

المطلب الأول: مفهوم التنشئة الاجتماعية السياسية

الفرع الأول: تعريف التنشئة الاجتماعية السياسية:

اهتمّ المفكرون والفلاسفة القدامى بالتنشئة السياسية مع بدايات التنظير السياسي، حيث أكد أفلاطون على "ضرورة تعليم الأطفال وألاّ يسمح لهم السماع لكل أنواع الأساطير، وأنه لابدّ من نبذ تعلّم القصص الخرافية التي رواها هوميروس سواء صيغت في قالب الحقيقة أو في قالب مجازي لأنّ الطفل لا يميّز بين الحقيقة والمجاز"¹.

وتعرّف التنشئة الاجتماعية على أنّها "عملية اجتماعية أساسية تعمل على تكامل الفرد في جماعة اجتماعية معينة، وذلك عن طريق اكسابه ثقافة الجماعة ودورا يؤديه في هذه الجماعة...ويكتسب منها الأفراد المعارف والقدرات التي تتيح لهم فرصة المشاركة في الحياة الاجتماعية بوصفهم أعضاء فعالين فيها...كما تمكّن الفرد على مدى حياته من تعلّم أو استنباط القيم الاجتماعية الثقافية السائدة في وسطه الاجتماعي"²، ومن جانب آخر، هي "تهدف بالدرجة الأولى إلى إعداد الأفراد لحياتهم الاجتماعية وتشكيل شخصياتهم وفق منظومات القيم والمعايير والأدوار الثقافية السائدة ضمن اطار مؤسّسات التنشئة الاجتماعية الموجودة بمجتمعهم"³.

أما التنشئة السياسية فهي تنفّرع عن التنشئة الاجتماعية، وهي عملية "تهدف إلى تلقين الفرد القيم والمعايير المستقرة في ضمير المجتمع بما يضمن ديمومتها في الزمن، وتنطوي على جميع أنماط التعليم السياسي وغير السياسي، الذي يتعرض له الفرد بصورة مقصودة أو غير مقصودة من خلال مؤسّسات رسمية وغير رسمية في مختلف مراحل حياته، وانعكاس ذلك على تفاعله مع النظام السياسي لمجتمعه فيقبله أو يرفضه"⁴.

وتجدر الإشارة إلى أن تربية الفرد مرتبطة بمفهوم التنشئة؛ فلكي يكون الفرد كائنا اجتماعيا وعنصرا فاعلا في مجتمعه، يجب أن يخضع إلى تمارين وعمليات نفسية واجتماعية، كما يتمرن من خلالها على السلوك الاجتماعي. وبالموازاة مع ذلك، يخضع أيضا إلى عملية تلقين أفكار وغرس قيم ومبادئ، والتدريب على أنماط السلوك السياسي والاجتماعي والثقافي.

كما يرتبط مصطلح التنشئة بالعملية التربوية حيث تشترك العديد من الجهات فيها، فالإنسان منذ ولادته، تشارك في تنشئته عدّة مصادر ليكون كائنا اجتماعيا وعضواً في مجتمع معيّن، كما تشير التنشئة الاجتماعية إلى العمليات النفسية والاجتماعية التي تكتنف عملية التنشئة الاجتماعية، "أي عملية مران الفرد على السلوك الاجتماعي وتمرنه على ذلك السلوك. أمّا مفهوم التنشئة السياسية فيعبّر عن عملية مستمرة تهدف إلى غرس قيم ومبادئ وأفكار والأنماط العديدة من السلوك السياسي والاجتماعي والسلوك الثقافي أيضا، وبالتالي يمكن أن ينتج عن

(1) حازم العقيدى، المرجع السابق. ص 31.

(2) زريبي نذير، "التنشئة السياسية"، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، المجلد 1، العدد 2، 2013/12/20، مدى الصفحات (44-78)، ص45، استرجع من <https://bityl.co/GpLK> بتاريخ 2023/01/24.

(3) المرجع نفسه. ص47.

(4) المرجع نفسه ص ص 50-51.

تلك العمليات التربوية مواطننا وفق اتجاهات فكرية وثقافة سياسية مختارة بعناية لخدمة دولته إن على مستوى النظام السياسي أو على مستوى المجتمع.

الفرع الثاني: أبعاد التنشئة السياسية:

تتميز التنشئة السياسية بأبعادها المتداخلة والتي تتمثل أساسا في البعد المعرفي، البعد القيمي الوجداني، والبعد المهاري؛

أولا. البعد المعرفي:

تتم التنشئة السياسية بتشكيل الوعي السياسي لدى الأفراد من خلال مهمة التنشئة المعرفية للمواطنين، هذه التنشئة تعزز من قدراتهم على فهم الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والأحداث السياسية، كي يتمكنوا من التعامل معها وفق رؤيتهم الخاصة بناءً على المعارف المكتسبة جراء تنشئتهم سياسياً، "كما أنّ عملية نقل وإكساب المعارف والمعلومات السياسية وغير السياسية للمواطنين تساهم في إيجاد علاقة بين الفرد والنظام السياسي القائم"¹.

وتجدر الإشارة إلى أنّ نوع وحجم تلك المعارف والثقافة المكتسبة تنعكس على طبيعة العلاقة مع النظام السياسي حيث "تعتمد على تقديم صورة مثالية عن النظام وأساليب تأييده، وكذلك تنمية مختلف المعارف حول بناء المجتمع وبالتالي تنمية مختلف المعلومات والمهارات لدى الفرد وتؤدي إلى فهم الأحداث السياسية وتقييمها أو تنمية الثقافة والوعي السياسيين"².

ثانياً. البعد القيمي الوجداني:

يعني البعد القيمي الوجداني بغرس القيم (Values) الاجتماعية والسياسية في نفوس المواطنين، والتي تدعم من خلالها الروابط والعلاقات الاجتماعية، هذه القيم هي عبارة عن "مجموعة من المعايير التي تحقق الاطمئنان للحاجات الإنسانية ويحكم عليها الناس بأنّها حسنة... فالقيم بعكس المعلومات من الصعب تغييرها من وقت لآخر، والتنشئة السياسية على هذا المستوى القيمي تعمل على خلق الشعور بالولاء والشعور بالإيجابية نحو النظام السياسي"³.

وتتميز القيم بمضامينها الدينية والاقتصادية والعلمية بالطابع الفكري، كما تعكس أهداف أفراد المجتمع واهتماماتهم وحاجاتهم، كما تعكس أيضاً الثقافة التي تنشأ فيها ونظامها الاجتماعي، "والقيم هي المادة الأساسية في عمليات التنشئة السياسية والاجتماعية، إذ تضمّ التنشئة السياسية مجموعة من العمليات التنموية التي يكتسب الفرد عن طريقها قيمه السياسية في معتقداته وميوله واتجاهاته، التي تؤهله ليكون مواطنًا فاعلاً في النظام السياسي"⁴.

(1) حازم العقيدى، المرجع السابق. ص 44.

(2) زربيي نذير، المرجع السابق. ص 59.

(3) المرجع نفسه. ص 60.

(4) حازم العقيدى، المرجع السابق. ص 45.

ومن جانب آخر، "تتضمّن القيم السياسيّة نوعاً من أنواع العلوّ والسّموّ، فهي تضفي الكرامة والقوّة، وتفرض الهيبة والارتقاء... وهي مرتبطة بقيم العدالة والمساواة والحرية والاكتفاء الذاتي والأمن والسلام والرفاهية... وهي تمثّل الحقل الذي يبحث الفكر السياسيّ فيه من أجل تحقيق الصّالح العامّ، وتمثّل تلك القيم السياسيّة العليا أساساً في الديمقراطيّة، السيادة، الانتماء، الوحدة الوطنيّة، والوطنية"¹.

ثالثاً. البعد المهاريّ (The skill dimension):

يعتمد البعد المهاريّ على تنمية مهارات الأفراد كالمشاركة السياسيّة² التي تسمح للفرد أن يكون ضمن مجتمع سياسيّ معيّن ليكتسب بعد ذلك مهارات أخرى ذات صلة. والمشاركة السياسيّة لها أنشطة متفاوتة، تتراوح بين تولّي مناصب سياسيّة، الترشّح للانتخابات أو التّصويت فيها، التّظاهر، والنّشاط ضمن جمعيات المجتمع المدنيّ. "لقد اهتمّ علماء النّفس وعلماء الاجتماع السياسيّ بهذا البعد من التّشعّش الاجتماعيّة والمتمثّل في المشاركة السياسيّة التي يلعب من خلالها المواطن دوراً في الحياة السياسيّة لبلاده، وتكون هذه المشاركة من خلال عدّة صور، كأن يتولّى منصباً سياسياً وهو أقصاها أو ينخرط في عضويّة حزب سياسيّ أو يترشّح للانتخابات، وأبسطها هو القيام بالتّصويت"³.

الفرع الثالث: أهميّة التّشعّش الاجتماعيّة السياسيّة وعلاقتها بالثقافة السياسيّة

تساهم التّشعّش الاجتماعيّة السياسيّة في تفسير سلوك المواطنين السياسيّ إلى جانب تحديد طبيعة العلاقة التي تربطهم بالحكم وبالنّظام السياسيّ، والذي يستغلّها لترويج أيديولوجيته على غرار الأنظمة الشموليّة الأحاديّة التي تستثمر في التّشعّش السياسيّة حيث توظّف كلّ وسائل الدولة لتنمية الشّعور الوطنيّ ودعمه وذلك بغرض السيطرة والبقاء، كما تستغلّها لإضعاف تأثيرات المعارضة على أفراد المجتمع.

ومن جانب آخر، تكمن أهميّة التّشعّش السياسيّة في الدور الذي تلعبه "في عمليات التّجنيد السياسيّ ومدّ الحياة السياسيّة بالقادة والناشطين من التّخب لتقلّد المناصب السياسيّة والحزبيّة وتولّي أدوار حيويّة في تنظيم المجتمع سياسياً ورفده بالأفكار والكفاءات... وعادة ينتمي شاغلو المراكز السياسيّة إلى ثقافات ومستويات ثقافيّة مختلفة. لذا يصبح للتّشعّش السياسيّة دورٌ فعّالٌ في تزويدهم بالمعارف والمهارات السياسيّة، فضلاً عمّا اكتسبوه في بيئتهم الاجتماعيّة من قيم وثقافة سياسيّة سيستمرّ تأثيرها فيهم حتّى بعد تجنيدهم في أيّ موقع سياسيّ"⁴.

ترتبط التّشعّش السياسيّة بالثقافة السياسيّة عبر مفاهيم ذات صلة وطيدة بالثقافة مثل الغزو الثقافيّ، الأيديولوجيا، العولمة والهويّة. وتعدّ الثقافة السياسيّة إحدى مكوّنات "ثقافة المجتمع المتراكمة عبر العصور ويكون جزءاً

(1) انظر: نفس المرجع. ص 47-49.

(2) تجدر الإشارة أن الفرد الذي يجد نفسه مشتركاً في مظاهرة بشكل عفوي دون الاطلاع على أسباب وأهداف هذه التظاهرة، أو حضوره اجتماعاً سياسياً حزبياً أو غير حزبي، دون أن يكون له انتماء حزبي أو دون معرفة مسبقة بموضوع الاجتماع وأهدافه، أو أن يذهب للدلاء بصوته بدون إرادته وبغير اقتناع تام بالمرشّح بل إرضاء لشخص معيّن فإن الفرد لا يعتبر سلوكه ذلك مشاركة سياسيّة.

(3) زربيي نذير، "المرجع السابق. ص 60.

(4) حازم العقيد، المرجع السابق. ص 41.

منها بسبب التلاقح بين ثقافات الأمم عبر وسائل الاتصال والتواصل الواسعة والتي جعلت من العالم قرية صغيرة تتصل فيها الشعوب بعضها البعض في جميع أوجه حياتها، وهذه الحالة أصبحت ظاهرة عامة أطلق عليها اسم العولمة¹. ويقصد علماء الانثروبولوجيا والاجتماع بثقافة شعب ما أنها "طرائق المعيشة وأنماط الحياة وقواعد العرف والتقاليد والفنون السائدة في ذلك المجتمع والتي يكتسبها أعضاؤه ويلتزمون بها في سلوكهم الحيائي". فالثقافة هي جماع وحصيلة النشاط الاجتماعي في المجتمع وأساليب الحياة وأنماط القيم، وما يتخذه الإنسان من أدوات ومعدات تسهل له سبل المعيشة. ولا تخلو ثقافة من نسق للقيم خاص بها... والثقافة هي المفهوم الواسع... الذي يغطي معظم جوانب العلاقات والتعامل في الحياة الاجتماعية... لا يقيم حواجز بين الثقافات، وإنما يلحظ في التراث الثقافي الإنساني، تمييزات خاصة، ولكنها متكاملة، ويرى في عصر العلم والتكنولوجيا ميلا واضحا إلى التقارب الثقافي وتقليصا للمسافات الشاسعة التي كانت تفصل بين المناطق والشعوب².

ولم تغب التنشئة الاجتماعية السياسية عن تفكير صنّاع القرار في جلّ دول العالم نظراً لأهميتها، حيث كان الاهتمام بها بشكل جدي ومتواصل؛ اهتمّ صانع القرار "بمشاكل التربية السياسية، [التي] تنطوي على دراسة الوسط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في المجتمع وتأثير ذلك على الفرد وعلى مواقفه وقيمه السياسية ومن هذه الناحية تعدّ التنشئة الاجتماعية السياسية أهمّ رابطة بين النظم الاجتماعية وبين النظم السياسية، فهي مهمة للغاية لكونها قد تدفع بالأفراد إلى الانخراط بمستويات متباينة في النظام السياسي القائم وفي المساهمة السياسية"³.

المطلب الثاني: المؤسسات الحكومية للتنشئة الاجتماعية السياسية

تتجسّد مصادر التنشئة الاجتماعية السياسية في عدّة مؤسسات تعرف بأدوات ووسائل التنشئة السياسية، المتداخلة والمتكاملة والمتعاونة فيما بينها من خلال التنسيق بينها، وهي تعمل على غرس القيم والاتجاهات والمعايير المرغوب فيها بالنسبة للمواطنين، ويمكن عرض أهمّ هذه المؤسسات والأدوات في الآتي:

الفرع الأول: المدارس ورياض الأطفال

قال بسمارك مُبرزاً دور التعليم في بناء الإنسان: "أنّ الذي يدير المدرسة يدير المستقبل... وقال جون ديوي: بإمكان المدرسة أن تغبّر نظام المجتمع إلى حدّ معين، وهذا عمل تعجز عنه سائر المؤسسات التربوية الأخرى... فهذا يعني أنّ التربية المدرسية خاصّة في سنّ الطفولة لها دور محوريّ وأساسيّ في بناء الإنسان وتوفير الأمن التربويّ له في

(1) المرجع نفسه. ص 53.

(2) المرجع نفسه. ص ص 52-53.

(3) علي عبد العزيز الياسري، التنشئة الاجتماعية السياسية: مفهومها- جذورها، مجلة دراسات دولية، العدد 40، 2009/04/01، (مدى الصفحات: 147-156)، ص 150، مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد، تم الاسترداد من <https://bityl.co/GqP0> بتاريخ 2023/01/25.

الحاضر والمستقبل، ليس فقط على المستوى التعليمي، بل يتعداه لكافة المجالات التي يركز عليها بناء الحاضر والمستقبل لأي مجتمع¹.

وتجدر الإشارة إلى أنّ المسلمون الأوائل أولوا اهتماما بالغاً لتربية النشء وتعليمه ولم يكتفوا بتشديد الكتابات والمدارس وتوظيف المعلمين، بل حرصوا على توفير البيئة المناسبة والملائمة للتربية الحسنة والتحصيل العلمي الجيد، والتكوين المهني الممتاز في كلّ أطوار التعليم. كانوا يختارون المعلم من أهل القرآن والصّلاح والعفة والأمانة، ويعدّون المنهج التربوي بعناية، ويمنع الصّبيان من حفظ بعض الأنواع من الشعر. كان المعلم يسهر على تربيتهم بعناية ولا يجوز له تعنيفهم أو ضربهم ضرباً مبرحاً، كما لا يحقّ له استخدامهم في حوائجه وأشغاله المبتذلة، أو يرسلهم إلى البيوت. وكانوا يُحدّثون معلّمي العلوم من التّغريب بأولاد النّاس، ويوقفون سيّء المعاملة وينهونه بالزّرع والأدب. وكانوا يشترطون في السّائق الذي يوصل الصّبيان إلى بيوتهم الصّدق والأمانة والثّقة، وكانت الدّولة تراقب وتتابع المدارس والكتاتيب عن طريق نظام حِسبة خاصّ بالتعليم، كما عرف المجتمع الإسلاميّ النقابات في مراكز تجمّع مهنيّ بهدف إلحاق كلّ طالب بأستاذ للإشراف عليه، حتّى قيل أنّه كان للتّعليم دستور يلتزم به المعلّمون²، وهكذا استطاعت الدّولة العربيّة الإسلاميّة أن تستغلّ الأمن التربويّ والتعليميّ لتحقيق أمنها الفكريّ وبالتالي الحفاظ على وجودها لقرون طويلة، والأمة الإسلاميّة اليوم مدينة لتلك الحقبة العبّاسيّة التي خرّجت علماء أفذاذاً تركوا لها إرثاً عظيماً في مختلف العلوم وفنونها.

وللحصول على نتائج إيجابيّة في عمليّة بناء شخصيّة الإنسان، يجب الابتعاد عن ممارسة فكرة التسلّط عند الأب والمعلّم وغياب الحوار لأنّ ذلك يدفع بالطفّل إلى اللّجوء للجهة التي تستمع إليه وتبادله أطراف الحديث، فيقع فريسة سهلة في يد الجماعات المتطرّفة تشحنه بالأفكار المعاديّة لمجتمعه ووطنه، ومن هنا وجب "على المدرسة أن تقوم بدورها التربويّ والعلميّ في هذا المجال، فالعلم هو الحصن المنيع من الغزو الفكريّ، فكلّما ارتفع مستواه التعليميّ ارتفعت قدرته على التّمييز بين الضّار والنّافع... ولا يمكن الوصول إلى أمن فكريّ إلّا إذا كانت المنظومة التربويّة والتعليميّة على درجة عالية من التّخطيط والإتقان"³.

تعتمد أغلب دول العالم إلزاميّة ومجانيّة التعليم، وبشكل خاصّ في الطّور الابتدائيّ، بل يذهب بعضها إلى محاسبة ومتابعة الأولياء المخالفين أو المسؤولين عن التّسرّب المدرسيّ لأبنائهم القصر، مثلما هو الحال في الجزائر⁴، وما يميّزها عن باقي مؤسّسات التّنشئة، هو ارتباط الفرد بها منذ بدايات حياته حيث "تسعى الحكومات من خلال ذلك إلى مراقبة وإعداد مناهج التّعليم المرغوبة والتّحكم في نوع المعرفة التي يتلقّاها التّلاميذ في مدارسهم، وضمان دعم عمليّة

1 (انظر: بركات العبادي، "الأمن التعليمي 3"، 2014/06/10، موقع عُنون. متاح على الرابط: <https://bitly.co/JFuJ>، بتاريخ 2023/06/14.

2 (أنظر: محمد منير سعد الدين، دراسات في تاريخ التربية عند المسلمين. لبنان: دار بيروت المحروسة، ط3، 2008، ص ص 292-300.

3 (رقيّة عوارية، حياة عمراوي، "الحرّيات العامة ودورها في تعزيز الأمن الفكريّ"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديميّة. المجلد 1، العدد 3، 2014/09/05، (مدى الصفحات: 6-27)، ص 14. متاح على الرابط: <https://bitly.co/EguD>. بتاريخ: 2022/08/22.

4 (قانون منع التسرب المدرسي في الجزائر قبل بلوغ سن 16 سنة.

التعليم لتوجّهات النظام السياسي القائم من خلال الإيحاء بشرعيته وسلامة نهجه السياسي ومركزاته الأيديولوجية والفكرية والتأكد من توافقه مع خطه للتنشئة السياسية لضمان ولاء الشباب والأجيال المتعاقبة"¹.

ومن جانب آخر، تؤدّي المدرسة دوراً كبيراً في غرس منظومة القيم الأخلاقية والوطنية الصحيحة بعيداً عن تأثير رغبات القادة السياسيين وميزاجية الحكّام، كما يمكنها أن تصحّح أو ترأب الصدع الحاصل في نسق القيم الأساسية، كالحبّة والتسامح والصدق والأمانة والاعتناق من التبعية للغير. فبالتوازي مع المقررات والمناهج والكتب المدرسية الرسمية، تشكّل النشاطات المكملّة للأعمال المدرسية: كالتدوات العلمية، الأنشطة الثقافية والرياضية، الرحلات الترفيهية والاستطلاعية، التوأمة المدرسية لتبادل المعلومات، المعارض والمجالات الجدارية والحفلات المدرسية الموسمية والمناسباتية عناصر أساسية للتنشئة الاجتماعية والسياسية المرتبطة بالمحيط المدرسي.

إنّ المفاهيم الأساسية والقيم الأخلاقية والوطنية التي تغرسها المدرسة في نفوس الأجيال الصاعدة لها أهميتها القصوى في تحقيق الأمن الفكري، وتزويد الناشئة بجهاز مناعة قويّ يعزّز الارتباط الوجداني بالوطن والانتماء إليه بغية الوقوف في وجه الانحراف الفكري الذي قد يدفع صاحبه إلى الخيانة والعمالة للعدو والتواطؤ معه، أو يدفعه إلى الانضمام إلى مجموعات التطرف والإرهاب وترويع الأمنين² وزعزعة الاستقرار الوطني وتهديد الأمن القومي.

ومن هنا وجب إحاطة الأسرة والجماعة التربوية بالعناية اللازمة وتوعيتها "بمؤشرات الانحراف الفكري والتطرف مثل تكفير المجتمعات والأنظمة والحكومات، وترويج الإشاعات عن الرموز السياسية والشخصيات الوطنية، ومعاداة الوطنية، والإدمان على مواقع الجماعات المتطرفة... إلى غير ذلك من المؤشرات التي ربما تدلّ على بوادر الانحراف الفكري"³، فتلك المؤشرات تساعد على الاكتشاف المبكر للتطرف والانحراف الفكري لدى الأفراد، فتدفع بهم باتجاه منهج الوسطية والاعتدال وسلوك طريق الحوار.

تعمل المدرسة بالإضافة إلى التنشئة الاجتماعية على تنشئة التلاميذ سياسياً كونها تعدّ تنظيمًا تربوياً رسمياً يقوم بعمليات التدريب المدني للطلاب فيكتسبون أولى عمليات التنشئة السياسية الرسمية، "وهذا ما يتّضح من خلال الكتب والمناهج الدراسية، ولكن أيضاً من خلال الأنشطة اليومية أو النظم الحياتية داخل هذه المؤسسات، فنشاطات كتحية العلم والأناشيد الوطنية وإحياء المناسبات الدينية والوطنية، واحترام رموز الأمة والوطن كلّها لها دور غير هيّن في

(1) حازم العقيد، المرجع السابق. ص 69.

(2) أنظر: محمد عبد الله زمران، المرجع السابق. ص 54-55.

(3) عبد العزيز بن عبد الرحمن الهلال، الأمن الفكري ودور الأسرة في تحقيقه. العربية السعودية، مدينة بريدة بمنطقة القصيم، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة تعزيز قيم المواطنة ودورها في مكافحة الإرهاب المنعقدة بتاريخ 17-19/11/2015، ص 12.

تنشئة التلاميذ اجتماعياً وسياسياً، كما أنها تقوم بعملية اعداد وخلق طبيعة وشكل المواطنة ship Citizin لدى التلاميذ¹.

وبالكلام عن الأمن التعليمي أو الأمن التربوي*، تجدر الإشارة إلى ضرورة صياغة مناهج تعليمية وفكرية ضامنة للاستقرار، ومتلافية احتمال حدوث أي انفجار أو تفكك أو صراع اجتماعي، وبالتالي تتمكن العملية التربوية والتعليمية من المساهمة في تحقيق الأمن من خلال جهود المفكرين والباحثين التربويين، حيث "يساعد استخدام البحث التربوي في التعرف على أنماط الربط بين نظم التعليم والمجتمعات في التجارب التربوية المختلفة، ومناقشة رهان تحكم العملية التربوية والتعليمية في بناء وعي الأجيال، والسيطرة على الاتجاهات التي تصنع هوية النشء وانتماءه... كما تطرح مهمة صياغة مناهج تعليمية متطابقة مع مقتضيات تشكيل الهوية* والانتماء، توفر إرادة واضحة لتحديث نظم التعليم، وإصلاح طرائق التدريس، ودمجها ضمن مخططات السياسة العامة، وتنسيق جهودها إلى بقية جهود المؤسسات العامة للدولة"²، حتى تتمكن المؤسسات التعليمية من القيام بدورها الحضاري³.

الفرع الثاني: الجامعات والمعاهد

تعتمد كل دول العالم على المؤسسات الجامعية لتخريج إطاراتها في مختلف التخصصات؛ سواء في الإدارة والتسيير، أو في المجالات الطبية، العلمية، التكنولوجية، الاقتصادية والسياسية وغيرها، وذلك بغرض بناء دولة عصرية بما يتوافق وقيمتها ومبادئها الوطنية أو القومية.

بالإضافة إلى كون الجامعة "مؤسسة علمية ذات هيكل تنظيمي وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة... تعرف بأنها مؤسسة مجتمعية تفاعلية تمارس التأثير في مجتمعها وتتأثر بكل ما يواجهه من تحديات محلية وإقليمية وعالمية"⁴.

وتعد الجامعة من أهم مؤسسات التنشئة السياسية نظراً لأهمية دورها ووظيفتها في تثقيف الطلبة والشباب عموماً، حيث يقع على عاتقها مهمة عملية التنشئة السياسية التي تمثل أهم مصادر الثقافة الاجتماعية السياسية

1 (فاطمي فريد فؤاد، أثر الوضعية الاجتماعية للشباب الجزائري على المشاركة السياسية، دراسة ميدانية حول المشاركة السياسية للشباب بمدينة وهران"، رسالة ماجستير. جامعة الجزائر، قسم علم الاجتماع، 2007/ 2008، ص 137.

(*) يقصد بالمفهوم الشامل للأمن التربوي والتعليمي في المدارس والجامعات هو تحديد الأبعاد الأمنية للمضامين والمناهج التعليمية على مختلف المستويات الدراسية والجامعية، وكذلك الأمن المرتبط بالأطر التعليمية وترسيخ مفهوم الأمن الأخلاقي باعتباره أحد الأبعاد الأساسية للأمن التربوي بشكل خاص والأمن القومي بصفة عامة، إضافة إلى علاقته الوثيقة بنشر مفهوم التنشئة الاجتماعية. ولمزيد من التفاصيل، انظر: بركات العبادي، المرجع السابق.

(*) الهوية هي مصدر رئيسي من مصادر القوة التي تسعى الشعوب لامتلاكها، والهوية القوية هي القدرة على تفعيل القواعد التي يتفق عليها أصحابها، فأقصى درجات القوة هي التي تأتي من قانون يدعمها. ومكونات الهوية أمور متعددة منها: اللغة، اقتصاد مشترك، العمال السياسي، الانتماء والتحضّر، وحقوق وواجبات مشتركة، وجغرافيا، وتاريخ ووطن مشترك، وثقافة، ودين.

2 (بوحنية قوي، عصام بن الشيخ، "هل يوفر البحث التربوي فرص المساهمة في الحفاظ على الأمن التعليمي، وبصورة تشاركية؟"، الديمقراطية التشاركية: في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية. المرجع السابق. ص 211.

3 (أنظر: محمد عبد الله زمران، المرجع السابق. ص 53-56.

4) حازم العقيد، المرجع السابق. ص 70.

للمجتمع، "لكونها مؤسسة علمية تعنى بالإنتاج الفكري وإعداد الأجيال والكوادر التي تتولى قيادة المجتمع في المستقبل في كافة المجالات ومنها المجالات السياسية... تظهر آثارها بوضوح على السلوك السياسي للطلبة في المرحلة الجامعية، إذ يكون طلبة الجامعات محملين بتراكم معرفي* حصيلة ما سمعوه وقرأوه في المدارس وخارجها، وما تم تلقيهم من معلومات ومهارات سياسية محدودة، مما يشكل قاعدة مناسبة لممارسة عمل سياسي هادف"¹.

وتهدف أغلب النشاطات الاجتماعية السياسية الطلابية إلى بعث رسائل وخطابات سياسية خاصة بهم، بغرض تحقيق مطالبهم الاجتماعية لتحسين ظروف حياتهم الجامعية، أو للتعبير عن بعض المطالب السياسية كالديمقراطية وحرية الرأي، ومساندة قضايا الشعوب العادلة أو التعبير عن بعض الموافق السياسية الدولية.

ينشط طلاب الجامعات ضمن تنظيمات طلابية معتمدة بصورة قانونية، أو من خلال مشاركتهم في مختلف المهرجانات السياسية أو المساهمة في التجمعات الطلابية لبحث بعض المشاكل السياسية، كما تتمثل نشاطات طلاب الجامعات في التظاهر والاعتصامات والإضرابات، أو الانضمام إلى الجمعيات والأحزاب السياسية حيث تسعى هذه الأخيرة إلى استقطاب وجذب فئة الشباب الجامعي وضمهم إلى صفوفها للمنافسة الحزبية والسياسية أو لممارسة المعارضة السياسية.

وتجدر الإشارة إلى أن أغلب الدول والحكومات تحرص على دعم دور الجامعات في عملية التنشئة السياسية وإعطائها أدواراً مهمة، وذلك من خلال محتوى المقررات والمناهج الدراسية*، إلى جانب الأنشطة التثقيفية والرياضية المختلفة، والتي تصب كلها في خانة إيجاد الطالب المثقف الواعي المزود بقسط وافر من المعارف السياسية وغيرها، والتي يحتاج إليها لممارسة مواظنته بشكل إيجابي وفعال.

أما الاتجاه غير الرسمي للتنشئة السياسية الجامعية، فيتمثل في نشاطات الطلبة الجامعيين خارج إطار المقررات الدراسية الرسمية، وتزداد أهمية هذا الاتجاه "كلما ازداد اهتمام الشباب بالشؤون السياسية، إذ يكون للقاءاتهم دوراً مهماً في تبادل المعلومات السياسية وبرز تكتلات فكرية وثقافية ومواقف موحدة تجاه بعض القضايا السياسية التي همهم. ويلاحظ أن معظم نشاطات الطلاب السياسية تأتي من تأثير بعضهم ببعض بشكل عفوي ثم تأخذ هذه النشاطات أشكالاً منظّمة بمرور الوقت، إذ يتبنى بعضهم آراء معينة يسعى إلى نشرها من خلال النشاطات غير الرسمية، وسرعان ما تنتشر هذه الآراء في صفوف الطلبة لتشكّل اتجاهاً سياسياً محدداً له عدد من الأتباع والمؤيدين"².

(*) تتمثل معارف الطلبة السياسية أساساً في معلومات عن الدستور والبرلمان والأحزاب والانتخابات وقوانينها ومختلف القنوات التي تسمح بالمشاركة السياسية.

1 (المرجع نفسه. ص 71.

(*) يسعى النظام السياسي دائماً إلى السيطرة على الاتجاه الرسمي كي لا تتغلغل الأفكار السياسية الدخيلة، التي يعتبرها مساساً بالنظام العام والثقافة السياسية للمجتمع.

2 (المرجع نفسه. ص 70

فهذه المهام الحيويّة التي تضطلع بها الجامعة تهَيء لها بيئة خصبة وميدانا فسيحا لتوجيه عقول الشّباب وتصحيح تصوّراتهم وتقييم مفاهيمهم، وربطهم بمقوّمات شخصيّتهم الحضاريّة وبرموز ومكوّنات هويّتهم، وتعزيز انتماءهم الوطنيّ، وكلّ هذا لتجعل من الطّالب الجامعيّ مؤمّنا فكريّاً قادراً على فهم العالم من حوله ومؤهّلاً لتغييره أيضاً¹.

الفرع الثالث: المؤسّسات الإعلاميّة الحكوميّة

يساهم الإعلام مساهمة فعّالة في بناء المواقف السياسيّة وتوجيه سلوك المواطنين السياسيّ، وذلك من خلال تسليط الضّوء على أحداث معيّنة والتّعتيم على أخرى؛ لقد أصبح قادرا على حشد الرّأي العام لدعم قضيّة بعينها والوقوف معها، ومنعه من مؤازرة قضايا أخرى، فالإعلام أضحت له سلطة توجيه الرّأي العام وصناعة المواقف السياسيّة من خلال التّأثير على عقل الفرد وفكره بواسطة الكلمة والصّورة فيتحوّل إلى إنسان مستقبل طيّع لكلّ ما يُملّى عليه من أفكار ومواقف، حيث "تركّز الأنظمة السياسيّة على توجيه الإعلام في حالات الأزمات والكوارث والحروب بما يحدّ من ردود فعل المواطنين تجاه هذه الأحداث وتشكيل مواقفهم بالشّكل الذي يرغب به النّظام الحاكم"²، على غرار ما قام به الإعلام الرّوسيّ والأوكرانيّ والغربيّ حول مجريات الحرب الرّوسيّة الأوكرانيّة، والطريقة التي عاجلت بها وسائل الإعلام الدّوليّة جائحة كورونا.

لقد قويت سلطة الإعلام واشتدّت شوكتها وأصبح ورقة رابحة لمن يحسن الاستثمار فيه واستغلاله لتحقيق المصالح الماديّة والمعنويّة؛ ولصناعة المواقف المحليّة والدّوليّة وتوجيهها؛ "لقد تنامي تأثير وسائل الإعلام في توجيه الجماهير وتحشيد الرّأي العام والاهتمام بأدقّ تفاصيل حياة الفرد... فدخلت إلى المنازل والمدارس والمكاتب والأماكن العامّة... استباحّت أذهان النّاس وتغلّغت في عقولهم ووعيهم وأذواقهم وأنجّاهاتهم الثّقافيّة والسياسيّة والدينيّة، ممّا دفع الحكومات والأنظمة السياسيّة كافة لاستثمار القدرة الهائلة لوسائل الإعلام في التّرويج لسيّاستها وأيديولوجيتها المختلفة، وبثّ قيمها وأفكارها للاستثمار بولاء مواطنيها"³، وتحصينهم فكريّاً ضدّ كلّ غزو فكريّ أو ثقافيّ معاديّ أو خارجيّ من شأنه أن يززع أمنها الفكريّ والاجتمعيّ ويهدّد أمنها القوميّ على غرار ما تقوم به الصّين من خلال تشديد حراستها على المحتوى الإعلاميّ وفلترته كي لا تتسرّب أفكار دخيلة إلى عقول المواطنين فتتمسّ بأمن المجتمع الصّينيّ وتهدّد استقرار نظامه السياسيّ ممّا قد ينعكس سلباً على الأمن القوميّ للدّولة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ وسائل الإعلام والاتّصال الحديثة أصبحت تستهدف فئة الأطفال والشّباب لكونهم يتحكّمون بمهارة في تقنيّة الإعلام الآليّ واستخدام الوسائط الإلكترونيّة الحديثة والأنترنت بشكل خاصّ، "ومن ثمّ يمكن القول أنّ الشّباب ممّن هم في سنّ التّعليم الجامعيّ وقبل الجامعيّ، يتعرّضون بدرجة أكبر لتأثيرات وسائط الإعلام

1 (أنظر: محمد عبد الله زرمان، المرجع السابق. ص 53-55.

2) حازم العقيدي، المرجع السابق. ص 73.

3) المرجع نفسه. ص 72.

والاتصالات الحديثة الهادفة إلى غرس قيم سياسة معينة، أو تعديل قيم أخرى... وهي غالباً ما تستعمل لغة مبسطة وخطاباً في تناول قطاعات واسعة من الجمهور، بالإضافة إلى تميزها بعناصر الإثارة والتشويق أثناء نقل المعلومات والأفكار، الأمر الذي يكسبها قبولاً واسعاً، خاصة لدى فئة الشباب وتلاميذ المدارس¹.

ومن هنا، يمكن القول إنّ قطاع الإعلام والاتصال له دور فعال في البناء الفكري للأفراد. ولذا، ينبغي تجنيد وسائل الإعلام والاتصال المتنوعة في القطاعين العام والخاص على حدّ السواء ضمن استراتيجية إعلامية شاملة، تسعى من خلالها كلّ دولة إلى بناء فكري سليم لمواطنيها، ولأجل التصدي لأيّ غزو فكري خارجي، ومواجهة كلّ تهديد لأمنها الفكري في ظلّ مسلسل الحروب الفكرية الشرسة التي تشنّها بعض التيارات الفكرية على الدول والمجتمعات بغرض التأثير على شعوبها ثقافياً وسياسياً واقتصادياً وحتى عسكرياً، على غرار الحرب الإعلامية التي عرفتتها معركة طوفان الأقصى التي اندلعت في السابع من أكتوبر سنة 2023 بين حركة حماس وبقية فصائل المقاومة الفلسطينية من جهة وبين الكيان الصهيوني المحتلّ والولايات المتحدة وحلفائها في الجهة المقابلة، ونفس الدور لعبته وسائل الإعلام والاتصال خلال الحرب الدائرة رحاها على الأراضي الأوكرانية بين روسيا ودول حلف الناتو.

يعدّ قطاع الاعلام والاتصال بمثابة سلطة رابعة في الأنظمة السياسية نظراً لأهميته البالغة ولما له من تأثير سياسي كبير على الجماهير، حيث تؤثر مضامين وسائل الاعلام والاتصال من تصريحات ومقررات بشكل كبير في تنشئة الأشخاص الاجتماعيين والسياسيين، وصنع الرأي العام وتوجيهه أيضاً، "وتشكيل الآراء والاتجاهات والقيم والمعتقدات السياسية والايديولوجية عند الأطفال أو الراشدين"². وتساهم وسائل الإعلام بشكل إيجابي في تحقيق الأمن الفكري، فلا يمكن للإنسان المعاصر أن يستغني عنها إذ تعدّ مصدراً رئيسياً في تحصيل معارفه، وتوسيع آفاق فكره، وتزويده بمستجدات الأخبار والأحداث العالمية. كما يقع على عاتقها أيضاً تحمّل مسؤولية الدفاع عن ثوابت الأمة وترسيخ مقوماتها، وسدّ الثغرات لمنع أيّ تسلل للغزو الفكري الخارجي عن طريق تنمية الاعتزاز بالأمة ومؤسساتها ومبادئها ثوابتها ومقوماتها³.

وفي ذات السياق، كشفت دراسات أمريكية أنّ وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري كانت وراء أحداث الشغب والعنف ذات الطابع العرقي بين البروتستانت والكاثوليك نتيجة لتبّعهم الأخبار عن أحداث أيرلندا الشمالية خلال سنوات التسعينات. كما كانت تتسبّب الأخبار التي تنقلها هذه الوسائل عن الأحداث التي تجري في فلسطين في حدوث مظاهرات واضطرابات بين المسلمين واليهود في الشوارع الأمريكية. وساهمت وسائل الإعلام والاتصال بشكل كبير في امتداد احتجاجات الشعوب العربية من دولة إلى أخرى للمطالبة بإسقاط أنظمتها السياسية.

(1) المرجع نفسه. ص 73.

(2) زريبي نذير، المرجع السابق. ص 72.

(3) أنظر: محمد عبد الله زمران، المرجع السابق. ص 56-57.

على العموم، يمكن اختصار دور وسائل الاعلام والاتّصال في التّنشئة الاجتماعية والسياسية في كونها تنقل التّراث من جيل إلى جيل، وهي تعكس تنوع الثقافة العامّة للمجتمع، وتتميّز بذلك عن بقيّة مؤسسات التّنشئة الأخرى بفضل تأثيرات الصّورة والصّوت على كلّ شرائح المجتمع، بالإضافة إلى تنوّعها وانتشارها واستغلالها المكثّف والمستمرّ. فهي تنشئ ثقافة جماهيرية يكون الولاء فيها للوطن بدل مجموعة ثقافات فرعية، كما توفّر وسائل الإعلام والاتّصال المعلومات السياسية وأخبار السّاسة والسياسيين للناخبين وتنقل الرّسائل السياسية وتمارس عملية التّوعية والتّعليم لكلّ فئات المجتمع من المتعلّمين والأُميّين بغية التأثير على سلوك الناخبين¹.

الفرع الرابع: المؤسسات الدّينية الحكوميّة

إنّ نقص الوازع الدّينيّ وضعفه في نفوس البشر، وبُعد النّاس عن دينهم وعن أحكامه الشّريّة يكون سبباً في معظم الانحرافات الفكرية؛ فتقويّة الوازع الدّينيّ له أهميّة كبيرة في تعديل سلوكيات وتصرفات النّاس وتعليمهم مبادئ التّفكير السّليمة والطّريقة الصّحيحة في التأمّل والنّقاش مع الآخرين ومحاورتهم².

كما يعدّ الدّين مرجعاً هاماً في توجيه سلوك الأفراد وترشيده من خلال زرع القيم والتّعاليم الدّينية، وتعليم النّاس المعايير السّماوية التي تحكم سلوك الأفراد والمجتمعات وتكون ضامناً لسعادتهم، وتنمي فيهم الضّمير الذي يجسّد تلك القيم والتّعاليم السّامية على أرض الواقع في شكل سلوك عمليّ يحقّق وحدة السلوك الاجتماعيّ، ويقرب بين مختلف فئات المجتمع وطبقاته، ويزيل الفوارق الاجتماعيّة. وبالتالي فإنّ الدّين لا يتجلّى في العبادة فقط، وإنّما يتعدّاه إلى أبعد من ذلك من خلال ما تقوم به المؤسسات الدّينية بأشكالها المختلفة ووظائفها المتنوّعة.

وتدخل في إطار المؤسسات الدّينية الحكوميّة كلّ المؤسسات والهيئات الدّينية التي تشرف على تسييرها الحكومة بشكل مباشر من حيث التّوظيف والتأطير والإشراف، مثل مؤسسة المسجد الأعظم بالجزائر، ومسجد الحسن الثاني بالمغرب والحرمين الشّريفيين بالمملكة العربيّة السّعودية والمسجد الأقصى الشّريف الذي تشرف على مقدّساته وتعيين حراسه المملكة الأردنيّة، بينما تتدخل دولة الاحتلال في شؤون تسييره بدعوى السّيادة وحرية العبادة والأمن. كما تشمل أيضاً المؤسسات الجامعيّة الدّينية ودور الإفتاء وهيئات الوقف وغيرها من المؤسسات التي لها طابع ديني في المذاهب وباقي المجموعات التوحيدية المختلفة³.

يكون هذا النوع من المؤسسات الدّينية تابعاً للسلطة وخاضعاً لها من حيث البرامج والأنشطة الاجتماعيّة، حيث تستغلّها السلطة في دعم توجّهاتها وترسيخ قيمها، مستعينة في ذلك بالنصوص الدّينية وتوظيفها لتكريس الوضع القائم والحفاظ على استقرار النّظام السّياسي الحاكم.

1 (أنظر: زربي نذير، المرجع السابق. ص 72.

2 (أنظر: رضا كشان، المرجع السابق. ص 206.

3 (أنظر: حازم العقدي، المرجع السابق. ص 76.

تشمل المؤسّسات الدّينيّة الحكوميّة كلّ من المعاهد كمعاهد تكوين الأئمة والجامعات الدّينيّة مثل الجامعة الإسلاميّة في تل أبيب والمعاهد الدّينيّة المسيحيّة، ودور الإفتاء ودواوين الوقف لمختلف المذاهب والأديان، والقنوات الإعلاميّة الدّينيّة الحكوميّة مثل قنوات القرآن الكريم والقنوات التّصويريّة، أو تلك التي تروّج للجماعة الأحمدية أو للطائفة الشّيعيّة، كما تشمل أيضاً المطبوعات والمنشورات الدّينيّة من كتب، وصحف، ومجلاّت، وغيرها¹.

تكون هذه المؤسّسات منوطة بدحض الشّبهات والتّأويلات القائمة على الأراجيف والتكهّنات والأكاذيب، والتي ينقلها النّاس والهيئات والدّول بغرض تخريب عقول الكثيرين وخاصة حدّثاء الأسنان وسفهاء الأحلام، وذلك بغية إفساد العلاقات الاجتماعيّة والأخويّة داخل المجتمع، وزعزعة استقرار الدّولة والعمل على إضعافها. لذا، ينبغي على جهابذة العلم في المؤسّسات الدّينيّة الرسميّة خاصّة أن يفتندوا الافتراءات ويردّوا على الشّبهات والتّأويلات².

المطلب الثالث: مؤسّسات التّنشئة السياسيّة والاجتماعيّة غير الحكوميّة

الفرع الأوّل: الأسرة

تعدّ الأسرة المؤسّسة الأولى والأساسيّة لتنشئة الفرد، فهي الخليّة الاجتماعيّة الأولى التي يعيش فيها، حيث يدرك الطفل أهميّة السّلطة في داخلها متجليّة في الحكم الأبويّ، تمهيداً للتعرف على سلطة الدّولة الحقيقيّة مستقبلاً. "ويجمع علماء النّفس على أنّ الخبرات الاجتماعيّة والعلاقات الكثيرة التي تتوفّر داخل الأسرة في السّنوات الأولى من حياته [أي الطّفل]، تقوم بدور هامّ في تكوين وبناء شخصيّة وتشكيل سلوكه وتوافقه النّفسيّ، وتنبؤاً مكانه فريدة بالنّسبة لسنوات الطّفولة المبكّرة، حيث أنّ بعض القيم والأساليب السلوكيّة السّليمة والاتّجاهات الأساسيّة في تكوين الشّخصيّة ترسي جذورها في هذه الفترة المبكّرة من العمر، وفي هذا السياق يمكن القول أن الثّقافة السياسيّة للفرد تزداد كلّما ارتفع المستوى الاجتماعيّ للأسرة"³. ولذا، تكون استجابة الطّفل لتلقائيّة لاهتمامات أبويه الثّقافيّة والسياسيّة خاصّة، حيث يقوم بتقليد مواقفهم السياسيّة الإيجابيّة بشكل خاصّ دون أن يُولي أيّ اعتبار لمعتقداتهم الدّينيّة أو السياسيّة، وللقّيم التي تجعلهم يميلون إلى اتّجاه أو تيار سياسيّ بعينه دون باقي التّيارات أو الجماعات الأخرى في السّاحة السياسيّة.

تعتمد تنشئة الأفراد أساساً على الأسرة لسببين اثنين: "لكونها المصدر الوحيد الذي يشبع حاجات الطّفل الماديّة والمعنويّة كالمأكل والملبس والحبّ والحنان، ممّا يجعلها تُسهم بامتياز في تنشئة وتكوين شخصيته وتحديد هويّته الاجتماعيّة والنّفسيّة... ولقوّة الروابط التي تربط بين أفراد الأسرة الواحدة وتعمل على زيادة تأثير الأسرة في عمليّة

(1) أنظر: المرجع نفسه. ص 76.

(2) رضا كشّان، المرجع السّابق. ص 210-211.

(3) حازم العقّيدي، المرجع السّابق. ص 68.

التنشئة، فالأسرة تعكس نطاقاً لقيم يستوعبها الطفل ويحتزنها في ذاكرته، ويتعزز الدور للأسرة من الاتصالات والارتباطات العاطفية القوية بين أفراد الأسرة التي لا تتوقف بل تستمر بعد سنوات الطفولة والشباب¹.

وتعدّ الأسرة من أبرز مؤسسات التنشئة الاجتماعية، فهي "تلك المؤسسة التربوية الإنمائية التي تعتبر اللبنة الأولى في بناء وتكوين المجتمعات، وهي الركن الأقوى والأهم في المجتمع؛ متى ما قامت بأدوارها التربوية على الوجه المرضي تجاه أفرادها... ومارست مسؤولياتها بإشعارهم بقيمة الأمن قولاً وعملاً... ليكسبوا تقديراً لقيمه وأهميته التربوية، وتضمن سلامة أفكارهم، وتحصينهم فكرياً في مواجهة تيارات الغلو والتشدد والتطرف"².

فالأسرة تربي الفرد على قيم التسامح، والحوار، وتقبل الانتقاد، والانفتاح على الرأي الآخر، وتكسبه مجموعة من المعارف، والمهارات تُسهم في تكوين شخصية متزنة ومستقلة، ونفسية موسومة بالثقة والاستقرار، تجعل منه فرداً قادراً على النقد البناء، والحوار الإيجابي، والتحليل الموضوعي، بعيداً عن التبعية الفكرية غير الواعية، وبالتالي يكون محصناً فكرياً ضد أية أطماع سواء أكانت للجماعات المنحرفة والمتطرفة، أو لأية جهة خارجية.

وفي المجتمعات الغربية، تعتمد بعض التشريعات على التكفل بالأطفال الذين تزعم أنهم لا يتلقون رعاية كافية في أسرهم، وذلك بإسناد كفالتهم إلى أسر أخرى أئمن لهم ومستقبلهم، غير أنّ هذا الإجراء لاقى انتقادات كثيرة خاصة بين عوائل وأسر الجالية المسلمة التي يتنزع منها أبناؤها بدعوى مختلفة، وتوكل تربيتهم لأسر تختلف عنها في العادات والتقاليد، فيأخذون تلقائياً قيم ومبادئ تلك الأسر، والتي قد تكون في بعض الحالات أسراً مثلية³، وقد يكون الهدف من وراء ذلك هو نشر فكر المثلية بين أوساط المجتمعات المحافظة ولذا، وجب على حكومات بلدانهم الأصلية الاهتمام بجالياتها المهاجرة من خلال "حماية الأسرة من مختلف الظواهر السلبية التي أصبحت تفتك بالمجتمعات يوماً بعد يوم، كارتفاع نسب الطلاق والانفصال، وانحراف الوالدين... وما نجم عنه من إهمال لوظيفة الأسرة الأساسية المتمثلة في الرعاية الاجتماعية للطفل خاصة في المراحل الأولى لحياته"⁴.

الفرع الثاني: دور الأحزاب السياسية في تحقيق الأمن الثقافي السياسي:

تلعب الأحزاب السياسية* دوراً مزدوجاً في عملية التنشئة السياسية سواء بدعم ثقافة سياسية سائدة، أو بخلق ثقافة سياسية جديدة، كما تعمل على تنظيم أهم حقوق المواطنة والمتمثلة في المشاركة السياسية، ومن جانب آخر

(1) المرجع نفسه. ص 69.

(2) عبد العزيز بن عبد الرحمن الهليل، المرجع السابق. ص 4.

(3) انظر: خالد الأحمد، "السوميل السوداني يمنح أطفال المسلمين لعائلات من المثليين جنسيا"، 2022/11/9، موقع وطن. استرجع من <https://bityl.co/Go5T> بتاريخ 2023/01/23. وانظر أيضاً: نصر الدين الديباجي، "احتجاج بعد تبني شاذتين طفلاً مسلماً بهولندا"، موقع الجزيرة، استرجع من <https://bityl.co/Go66> بتاريخ 2023/01/23.

(4) مريم رمضان، المرجع السابق. ص 329.

(*) تؤدي الأحزاب السياسية كتنظيمات سياسية دوراً هاماً في الحياة السياسية والاجتماعية وكذلك في الثقافة والتنشئة السياسية، وتعرف الأحزاب السياسية حسب توم بوتومور Bottomore.T بأنها "بناءات سياسية على أوجه عالية من التنظيم تحرص على تطوير حياة خاصة لها ومستقلة نسبياً عن مجموعة المصالح الاجتماعية التي أدت إلى نشأتها أساساً وعن طبيعتها بنائها المتغيرة، وقد تكسب هذه التنظيمات طابع أو سمة على الأقل من

تسعى الأحزاب السياسيّة إلى كسب تأييد الجماهير لبرامجها السياسيّة بغرض كسب أصوات الناخبين أو لجلب مناضلين جدد وضمّهم إلى صفوفها، وذلك من خلال "نشر الأفكار التي تؤمن بها أو أيديولوجياتها السياسيّة في أوساط الجماهير بمختلف الوسائل... وتبرز أهميّة دور الأحزاب السياسيّة وتأثيرها على اتّجاهات الأفراد في عمليّة التنشئة السياسيّة على فئة عمرية معيّنة، ولعلّ الأفراد في سنّ الشّباب يكونون خاضعين أكثر لأساليب التنشئة النّاجمة عن تأثيرات الأحزاب السياسيّة"¹.

تسعى الأحزاب السياسيّة إلى دفع المواطنين للمشاركة مباشرة في ممارسة السّلطة السياسيّة سعياً منها إلى كسب التّجارب والخبرات السياسيّة حيث "هذا الشّكل يركّز على مشاركة الفرد في عملية التنشئة وذلك بأنّ يكون نشيطاً ومشاركاً في جميع التّظاهرات والمناسبات، وذلك كأنّ يرشّح نفسه لمنصب سياسيّ أو غيرها من التّشاطات. وحسب ألكسيس دو توكفيل (Detoquerville.A)، فإنّ هذا النمط هو الذي يوفّر للفرد معظم ما يعتقد ويعلّمه من السياسة والذي يأتي من خلال ملاحظاته وخبراته في العملية السياسيّة"²، ويأتي ذلك بفضل التنشئة السياسيّة التي تقوم بها الأحزاب السياسيّة "من خلال غرس قيم ومفاهيم ومعتقدات سياسيّة نابعة من أيديولوجياتها لأعضائها أو المؤيدين لها، وبغض النظر عن طبيعة النّظام الحزبيّ السائد (أحادية حزبيّة، ثنائية حزبيّة، تعدّدية حزبيّة)، وبغض النظر عن أيديولوجياتها، فإنّها تساهم في صياغة الثقافة السياسيّة للمجتمع من خلال برامجها ومبادئها وعمليات التّوعية السياسيّة التي تقوم بها... حتى يكون للمواطن والعضو المنتمي للحزب دراية ثقافيّة ومعرفة سياسيّة عن برنامج الحزب وأهدافه واستراتيجيّته السياسيّة، كما تهدف الثقافة والتنشئة السياسيّة إلى المشاركة في عمليات التّصويت أو تكوين الرّأي العام المؤيّد لسياسات الحزب"³.

تتمثّل وسائل تنمية الثقافة السياسيّة لدى الأحزاب السياسيّة أساساً في خطوط الاتّصال الشّخصيّة غير الرسميّة^{*}، والمشاركة في نشاطات الحزب التي يمكنها أن تغيّر وجهات نظر الأفراد السابقة والمأخوذة من مؤسسات أخرى للتنشئة السياسيّة كالأُسرة والمدرسة بخصوص تشكيل ردود أفعال تجاه النّظام السياسيّ، "إذن فإنّ الصّلات المباشرة بالنّظام السياسيّ تميل إلى التّرسّخ والحفاظ على نوع أو نمط معيّن من التّوجّه السياسيّ"⁴، الذي قد يحقّق

=الناحية الشّكلية العناصر المستمرة في النّظام السياسي. ويعرفها فيليب برو Braud.P بأنها "تنظيمات ثابتة نسبياً تعبئ دعماً بهدف المشاركة مباشرة في ممارسة السلطة السياسيّة على المستوى المركزي والمحلي.

1 (حازم العقيد، المرجع السابق. ص74. وأنظر أيضاً: مولود زايد الخطيب، دور التنشئة السياسيّة في تنمية المجتمع. الأردن: عمان، المؤسّسة العربيّة الدوليّة للنشر، ط1، 2001، ص82. متاح على الزّابط: <https://bit.ly/49crY28>، بتاريخ 2023/01/22.

2 (فاطمي فريد فؤاد: المرجع السابق. ص 111. وأنظر أيضاً: صونية العيدي، "المشاركة السياسيّة والتّحول الديمقراطيّ"، رسالة ماجستير. الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005، ص160.

3 (زريبي نذير، المرجع السابق. ص ص 73-74.

(*) الخطوط الاتّصاليّة غير الرسميّة تكون ناتجة عن نشاط الحزب والقدرة المتزايدة على الحصول بشكل مستمر على منتجات وسائل الاعلام بمختلف أشكالها كمصادر هامة للمعلومات عن القضايا والمشاكل القوميّة وعن النخب السياسيّة وسلوكها وعن قنوات رفع الشكاوى او المطالب وطريقة حل هذه المشاكل وعن الأساليب التي يمكن للفرد بها أن يرتبط بفعالية بنظامه السياسي.

4 (زريبي نذير، المرجع نفسه. ص 74.

الأمن السّياسي: الذي هو عبارة عن ظروف تستطيع الأُمّة من خلالها على توزيع ثرواتها وقيمها بشكل أمثل، وتكون قادرة على تحديد السياسات التي تحتاجها، وعلى اتّخاذ قراراتها اللاّزمة التي تهدف إلى الحصول على الفضيلة والكمال لمنع أيّ تحوّل أو تغيير في هويتها"¹.

الفرع الثالث: مؤسّسات المجتمع المدنيّ:

يقصد بالمجتمع المدنيّ "مجموعة كبيرة من المنظّمات غير الحكوميّة، والمنظّمات التي لا تهدف إلى الربح، وتلك المنظّمات وجود في الحياة العامّة، وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين، استناداً إلى اعتبارات أخلاقيّة، أو ثقافيّة، أو سياسيّة، أو علميّة، أو دينيّة، أو خيريّة"².

تعمل هذه المنظّمات أو المؤسّسات على إيصال رأي المواطنين إلى الحكّام والمسؤولين، ومن جانب آخر، "وظيفتها التعبير عن مصالحها سواء أكانت نقابات أو جمعيات أو أندية أو غير ذلك، وهي تمثّل ما يسمّى بجماعات المصالح في المجتمع، وتشارك في بناء القرار بالدولة من خلال مؤسّسات تعبّر عن فئات اجتماعيّة يضمّها المجتمع"³، وهذه المشاركة هي ثمرة تنشئة سياسيّة يتلقّاها المواطنون داخل مؤسّسات المجتمع المدنيّ في ظلّ الأنظمة السياسيّة الديمقراطيّة، وتعدّ هذه المؤسّسات بيئة خصبة لتحقيق الفاعليّة الاجتماعيّة للمواطن حتّى يتمكّن من نسج "علاقات اجتماعيّة ناجحة، يحقق بها هويّته الاجتماعيّة بشكل عام ومصلحه الفئويّة على وجه الخصوص... وفق معايير وقيم التعدديّة الثقافيّة والفكريّة ويمكن القول باطمئنان أنّ هذا التّمسك يساعد على الانتقال بمستوى المشاركة العامّة إلى الجانب السّياسي... وتشجيع أبناء المجتمع على المشاركة السياسيّة بكثافة"⁴.

كما تسهر مؤسّسات المجتمع المدنيّ على تدريب وتكوين قيادات سياسيّة جديدة وبمستويات مختلفة وذلك عن طريق عمليات التنشئة السياسيّة مع مراعاة معايير المواطنة الحقّة، وتمثّل هذه التنشئة أساساً في عمليّة تأهيل الشّباب والنّاشئة وتعليمهم وتنقيتهم وتوجيههم بغرض تفعيل أدوارهم الثقافيّة، الاجتماعيّة والسياسيّة داخل المجتمع للرفع من مستوى المواطنة وتوطيد العلاقة بالدولة، لأنّها إذا ضعفت هذه العلاقة سوف تترتّب عليها آثار سلبية خطيرة، وقد تشكّل تهديداً للأمن القوميّ"⁵.

1 (أنظر: محمد تولاوي، "قراءة في الأمن الثقافيّ السّياسي"، 2015/07/10، مركز المعارف للدراسات الثقافيّة. ص5. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/GoDJ>، بتاريخ: 2023/01/23.

2 (لخضر رابحي، خاليدة بن بعلاش، "دور مؤسّسات المجتمع المدني على الصعيدين الوطني والدولي في ترفيّة وحماية حقوق الإنسان في ظل مبادئ الحكم الراشد"، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامّة، المجلد2، العدد1، 2017/01/01، (مدى الصفحات: 203-222)، ص210. استرجع من: <https://bityl.co/GvwU> بتاريخ 2023/01/31.

3) حازم العقيد، المرجع السابق. ص 74.

4) المرجع نفسه. ص 74.

5 (أنظر: علي عبد العزيز مرزّه نور الياسري، المرجع السابق. ص155 وما بعدها.

ويتشكّل المجتمع المدنيّ من مؤسسات* تنشط في مجالات مختلفة وعلى جميع المستويات، "وتتميّز مؤسسات المجتمع المدنيّ عن المؤسسات الأخرى بمقدرتها على التعامل بكفاءة مع مفردات التّشعّبة السّياسيّة، يساعدها في ذلك قابليّتها على فتح قنوات للعلاقة مع الدّولة من جهة ومع المجتمع من جهة أخرى"¹، وبعض هذه المؤسسات يرتبط بشكل مباشر بالفكر والعلم والفن والثقافة، "فالكمّ الهائل من وحدات التّجمع البشريّة ذات التّوعيّة العاليّة في التّحافة والحسّ السّياسيّ الرّفيع، لا بدّ أن يكون لها تأثير حاسم على تنشئة الأجيال تنشئةً سياسيّةً مستمّدة من المستوى المتّقدم لهذه المجموعات التّوعيّة الرّاقية"².

في الأخير، يمكن القول إنّّه يتعيّن على المسؤولين تنشيط المجتمع المدنيّ وفق خطة مدروسة واستراتيجيّة وطنيّة واضحة لامتصاص الطّاقات الهائلة وملء الفراغ الدّهنيّ لدى الشّباب بتأطير من العلماء والمفكرين والمدريّين وأساتذة الفنّ والتّحافة والرياضة؛ كتوجيههم إلى النّشاطات النّافعة والأعمال الجادّة والمفيدة؛ مثل ممارسة الرياضة للمحافظة على الجسم، وتشجيع الدّهن، والتّعارف بين الشّباب، وتحفيزهم على المشاركة في المنافسات الرياضيّة والمسابقات التّحافيّة والعلميّة المفيدة، في الاختراعات والابتكارات التي تطوّر الإنسان بإثبات الدّات، وتمنحه الثّقة بالنّفس، وتحصّنه ضدّ الأفكار التي تخدم الدّين والأخلاق والقيّم والسّياسة والاقتصاد³، وتصنع منه إنسانا نافعا بمستوى المواطن الصّالح.

كما يتعيّن عليّ المسؤولين أيضا استغلال العمل الأهليّ بإشغال الفئات الشّبابيّة بالمشاريع الخيريّة ذات النّفع الجماعيّ والتكافل الاجتماعيّ، والتوغّل في عمق المجتمع من خلال الاحتكاك والتّواصل مع الفئات السّكانيّة الهشّة بالأرياف ومناطق الظّل، والمرضى وذوي الهمم للتّخفيف عنهم؛ إنّ الأنشطة المفيدة سواء أكانت رياضيّة أم إنسانيّة أم اجتماعيّة، فهي تنمي لدى الشّباب الشّعور بالمسؤوليّة تجاه أبناء وطنهم، ويقدمون بواسطتها خدمات جليّة لمجتمعهم، والأهمّ من ذلك تبعدهم عن التّيارات المنحرفة وعن مواطن الفساد⁴، وتحمي عقولهم من الشّوائب وتحقّق لهم أمنهم الفكريّ.

(*) يضم المجتمع المدنيّ مكونات عديدة أهمها النقابات المهنيّة والعماليّة والجمعيات التعاونيّة والزراعيّة والحرفيّة والغرف التجاريّة والصناعيّة واتحادات رجال الأعمال والحركات الاجتماعيّة والنوادي الرياضيّة والاجتماعيّة وأنصار البيئة والهيئات التدريسيّة والاتحادات الطلّابيّة والمراكز الشّبابيّة والمنظمات غير الحكوميّة، مثل مراكز حقوق الإنسان ومنظمات المرأة، وكذلك المؤسسات الصحفيّة المستقلة وأجهزة الإعلام والنشر غير الحكوميّة ومراكز البحوث والدراسات والهيئات والمراكز التّحافيّة والفنيّة واتحاد الأدباء والشعراء والشبيبة والكشافة وجميع التّجمعات التخصصيّة الأخرى كالمؤرخين والخطاطين وغيرهم.

(1) حازم العقيدّي، المرجع السّابق. ص 74.

(2) المرجع نفسه. ص 74.

(3) أنظر: الشيخ هارون خليف جيلي، "كيفية مكافحة المفاصد الأخلاقيّة"، مجلة مجمع الفقه الإسلاميّ. المجلّد 4، ص 1962. تمّ الاسترداد من موقع جامع الكتب الإسلاميّة، متاح على الزّابط: <https://bit.ly/3VFQ9mC>، 2024/03/28.

(4) محمد عبد الله زمران، المرجع السّابق. ص 57.

الفرع الرابع: جماعة الرفاق وأصدقاء الإنترنت

يقصد بجماعة الرفاق تلك الجماعة المتكوّنة من أطفال أصدقاء أقران في السن، يشتركون في هواياتهم وميولاتهم، كما يقصد بها أيضا "الجماعة التي ينسب إليها الفرد سلوكه الاجتماعي ويقيمه في إطار معاييرها وقيّمها واتّجاهاتها وأنماط سلوكياتها المختلفة"¹.

تساهم جماعة الرفاق بشكل كبير في التّنشئة الاجتماعية السياسيّة حيث يقضي الأطفال الأصدقاء فترات طويلة من أوقاتهم مع بعضهم سواء في اللّعب أو في المدرسة مقارنة بالمدة التي يمكثونها مع أفراد أسرهم في البيت. وهذا الوقت يكون كافياً للطلّ للطلّ لتلقّي تنشئة سياسيّة اجتماعيّة وفكريّة، واكتساب تعاليم ومهارات قبل أن يبلغ سنّ الرّشد، حيث يُنمّي لديه الشّعور بالقيّم الاجتماعية السّائدة، وتعطى له فرصة المشاركة في بعض الأدوار الاجتماعية، ويكتسب قيمة الاعتماد على النفس، وتنوّع لديه مصادر المعرفة والثّقافة، كما تكسبه جماعة الرفاق القدرة على تحديد مستوى طموحاته المستقبلية.

وتقوم جماعة الرفاق بدور إيجابي في تكوين النّسق العام للمعتقدات والاتّجاهات السياسيّة لدى الأفراد بشكل عام، وهذا ما أسفرت عنه الدّراسات التي قام بها الباحث الأمريكي تيودور نيوكومب (Theodore Newcombe) المختصّ في علم النفس الاجتماعيّ حيث "توصّل إلى أنّ طلاب المدارس والجامعات يكوّنون اتّجاهاتهم السياسيّة من خلال اكتسابهم نفس اتّجاهات زملائهم وأصدقائهم في المدارس أو الجامعات أو المؤسسات الثّقافية الأخرى"².

وفي ظل المدّ الإلكتروني والثورة الرّقمية الهائلة في العالم المعاصر، ظهر نوع جديد من العلاقة بين الشباب، أو الصّدّاق، ألقت بظلالها على كافّة المجتمعات عبر العالم حيث تلتقي شعوب من حضارات مختلفة افتراضياً عبر منصّات التّواصل الاجتماعيّ بشكل واسع ومستمرّ، نظراً لما تتميّز به هذه المواقع الإلكترونيّة من تشاركيّة وتفاعل بين مستخدمي الإنترنت بصفة عامّة. تختلف هذه الشعوب فيما بينها عرقيّاً وعقائديّاً وقيميّاً، كما تختلف من حيث حضاراتها وثقافتها في الحياة ونمط العيش والعمران، وفي المستوى المعيشي والاجتماعي، وغير ذلك من الفروقات الاجتماعية والاختلافات الثّقافية.

يتميّز هذا النمط الجديد من العلاقات بالتنوّع والجديّة والتّوجّه المباشر نحو الأهداف المشتركة بين المستخدمين، بالإضافة إلى تمتّعها بخاصيّة اختصار المسافات وتقليص الزّمن، بحيث يستطيع المستخدم تأمين الاتّصال بمئات الأصدقاء في أيّ مكان من العالم في نفس اللّحظة، كما يمكنه حشد آلاف الأصوات في اتّجاه معيّن، وفي توقيت

(1) زريبي نذير، المرجع، ص 69.

(2) زريبي نذير، المرجع، ص 69.

واحد، سواء أكان ذلك لمنصرة قضية بعينها، أو لمناهضتها، أو لإجراء سبر للآراء، أو استطلاعات للرأي في قضايا سياسية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، أو غيرها من القضايا التي تهم مستخدمي الإنترنت وغيرهم¹.

وتعدّ صداقة الإنترنت وسيلة مهمة من وسائل التنشئة السياسية الاجتماعية، وهي تنفلت بشكل كبير من الرقابة الأبوية والأمنية، وبالتالي هي تساهم في تشكيل وعي واقعي لدى الشباب وتخلق لهم ثقافة ذاتية وتفتح أمامهم خطوطا للتواصل. وتنتشر عبر شبكة الإنترنت عدّة أنواع من الأنشطة والعلاقات الشبائية حيث باتت نوادي الإنترنت ومواقع التواصل مثل الفيسبوك (Facebook) والتيك توك (Tiktok) منابر هامة للتعبير عن الرأي الحر، ووسيلة هامة لتبادل الأفكار والآراء، بعيداً عن ضغوطات المشاعر والعواطف وعن باقي المؤثرات الشخصية التي تتدخل في توجيه المواقف الجمعية جزاء اللقاءات والمقابلات. فهذه الوسيلة العصرية لها قدرة هائلة على تنشئة الشباب سياسياً عبر تبادل الأفكار السياسية واستقطابهم حول قيم مشتركة متمثلة بالديمقراطية الحقيقية والحرية وحكم الشعب، فضلاً عن أهميتها في نشر الثقافة السياسية بينهم في لقاءاتهم عبر شبكة الإنترنت².

ومن زاوية مقابلة، إنّ جماعة الرفاق أو الأصدقاء حتى وإن كانت افتراضية، فهي تلعب دوراً مهماً في التنشئة السياسية الاجتماعية وذلك عن طريق التواصل وتبادل الآراء وعملية التثاقف. فالشعوب تتأثر ببعضها البعض، وقد تكون بعض التأثيرات سلبية وخطيرة على عقول وتفكير الناشئة من الأطفال والشباب عموماً، والمدمنين على الإنترنت بشكل خاص، عن طريق "استغلال الفكر المتطرف لشبكة الإنترنت لنشر أفكار متطرفة وللتغريب بمتصفحي مواقع التواصل الاجتماعي وجذبهم إلى ملعب الجماعات المتطرفة³ التي ترى في نفسها الحق والصواب، وترى في الآخر الضلالة والانحراف، وهذا ما يشكل تهديداً مباشراً للأمن الفكري، والذي ينعكس بدوره على الأمن الأسري وعلى الأمن المجتمعي، ومنه على الأمن القومي للدولة.

الفرع الخامس: المؤسسات الدينية غير الحكومية:

تدخل في إطار المؤسسات الدينية غير الحكومية "المساجد والزوايا والكتاتيب والكنائس ومختلف دور العبادة وما يرتبط بها من مؤسسات أو أشخاص يوظفون الدين لتلقين أفكار سياسية عامة لأفراد المجتمع، وهي تتخذ لنفسها شكل منظمات سياسية مباشرة كأحزاب سياسية، أو شكل جمعيات خيرية للوعظ والارشاد"⁴. كما ينضوي تحت هذا النوع من المؤسسات الدينية الحوزات العلمية، والمرجعيات الدينية الإسلامية والمسيحية، وبقية الطوائف التوحيدية الأخرى، وكذا القنوات الفضائية الدينية غير الخاضعة لإدارة الدولة، بالإضافة إلى الجمعيات الدينية ذات الطابع

(1) أنظر: حازم العقيد، المرجع السابق. ص ص 75-76.

(2) أنظر: نفس المرجع. ص 75.

(3) راجع في ذلك: فايز بن عبد الله الشهري، المرجع السابق. ص 32 وما يليها.

(4) زريبي نذير، المرجع السابق. ص ص 70-71.

الخيري والثقافي والمذهبي¹. وتشرف على هذه المؤسسات الدينية من حيث الإدارة والتسيير مؤسسات المجتمع المدني كاللجان الدينية والجمعيات الدينية، ومجالس الكنائس، والتنسيقيات، وغيرها.

تتميز المؤسسات الدينية غير الحكومية بطبيعة أنشطتها التي لا تخضع في الغالب لتوجيهات السلطة الحاكمة إذ تتبنى هذه المؤسسات قيماً جديدة غير تلك التي يتبنّاها النظام السياسي الحاكم الرسمي للدولة، وهي تدعو صراحة إلى أفكار تتناقض مع أفكار السلطة وطروحاتها التقليدية الداعية إلى المحافظة على الوضع القائم. فهذه المؤسسات الدينية غير الرسمية تحاول تنشئة أفراد المجتمع على المطالبة المستمرة بالديناميكية والتغيير، والانعقاد من الفكر الرائد الجاثم على عقول الشعوب، والذي هو مطلب مهم ومحوري في تطوّر المجتمعات.

"المؤسسات الدينية [غير الحكومية] ليست فقط منبراً لنشر القيم الاجتماعية والسياسية، وإنما كانت ومازالت مصدراً لإلهام منظمات المقاومة وحركات التحرر الوطني في مجال التوظيف السياسي للدين وبناء التعبئة الشعبية ومقاومة الاحتلال"². فإذا كان الفكر البشري محدوداً، والعقول محصورة في نمط تفكير ثابت، فإنها لا تتمكن من الاستفادة من التغيير والتطور، مما ينعكس سلباً على التقدم والابتكار. في العالم المعاصر، تعتبر الأفكار الجديدة والتحلي بالمرونة العقلية أمراً ضرورياً من أجل التقدم والتطور والازدهار.

فإذا تمسك الناس بالأفكار القديمة وترسخت لديهم المعتقدات السلبية، يصعب تحقيق التغيير والتطور الذي يصبو إليه المجتمع. لذا، ينبغي على مؤسسات التنشئة الاجتماعية السياسية عموماً، والدينية غير الحكومية منها بشكل خاص، أن تشجع على الانفتاح الفكري والتفكير المبتكر، والتحرر من القيود العقلية والأفكار الرائدة، وعليها أن تدعم عملية التفكير خارج الصندوق، والبحث عن حلول جديدة للتحديات التي تعوق تطوّر المجتمعات. وعلى هذه المؤسسات أن تدعو الأفراد إلى الانعقاد من الفكر الرائد والسعي دائماً نحو الابتكار والتطور في جميع جوانب الحياة من أجل مستقبل أفضل، ومن أبرز المؤسسات الدينية غير الحكومية: المساجد، الكنائس والمعابد؛

أولاً: المساجد:

يعدّ المسجد أعظم محضن للتربية وأهم مؤسسة في أداء وظيفة التنشئة الاجتماعية، فهو المركز الذي يشدّ قلوب المسلمين عاقمة والشباب بشكل خاص حيث يعدّ مكاناً مناسباً لتوجيه النشء "بدءاً بتعليم القرآن الكريم تلاوةً وحفظاً وتفسيراً وتدبراً وفهماً، ثم بتعليم السنة المشرفة وأهدافها ومراميتها وبيان ما دلّت عليه من العلم والهدى والخير. وبعد ذلك تأتي بقية العلوم في مختلف فنون المعرفة الإسلامية ومجالات الحياة المختلفة... المسجد مدرسة لتعليم الجاهل وتنبيه الغافل"³.

(1) أنظر: حازم العقيد، المرجع السابق، ص 77.

(2) المرجع نفسه، ص 77.

(3) أحمد بن سيف الدين، "المؤسسات الدينية ودورها في تعميق الوعي الأمني"، في مجموعة مؤلفين (محرر)، تعميق الوعي الأمني لدى المواطن العربي. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2014، (مدى الصفحات: 55-79)، ص 67.

فرسالة المسجد لا تقتصر على أداء الصلوات فقط، بل تؤدّي خطب الجمعة والعديد من دورا بارزا في تشكيل الرأى العام وتوجيهه وبثّ الأفكار الإيجابية وتنقية الوافدة منها وتصحيح المفاهيم المغلوطة عن الدين الإسلاميّ، وذلك بغرض "العناية بسلامة المعتقد من الخرافات وسلامة العبادة من المبتدعات وسلامة الأخلاق من الغلو والتفريط... معالجة الأوضاع القائمة في واقع الناس وتقديم الرؤية الإسلامية حولها والحلول لمشكلاتها، ومن ذلك التعامل مع الجريمة والفوضى الفكرية والأمنية وعلاجها علاجا راشدا يتسق مع هدي الدين الحنيف ويحقق المصالح المعتبرة شرعا... إبراز معاني الأخوة الإسلامية ووحدة الأمة بعيدا عن التّعرات والعصبيات التي تفرّقها وتضعف قوّتها وهبتها"¹.

ومن هنا يمكن القول إنّ للمسجد دور رئيس في تعزيز الأمن الفكريّ وتقوية الأمن المجتمعيّ وحماية الأمن القوميّ للدولة؛ فالأمر بالمعروف كي لا يتركه المسلمون، والنهي عن المنكر لإلّا يفعلونه تُعدّ وظيفة أساسية للحفاظ على الأمن من خلال التوعية الأمنية والتربية النفسية على الوقاية من الجريمة، والابتعاد عن الفساد والمحرمات والاعتداءات والتعدي على الحرمات، كي لا تنتشر تلك الجرائم والآفات ويتحقّق أمن المجتمع وتتوطّد علاقات أفرادها وتتعزّز الثقة بينهم ويشعرون بالطمأنينة على النفس والدين والعرض والمال ويكون مصيرهم الفلاح مصداقاً لقواه تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾².

كما يؤدّي المسجد دوراً محورياً في تقوية عوامل الضبط الاجتماعيّ حتّى يتمكّن المجتمع الإسلاميّ من الحفاظ على مقوماته، ومحاربة كلّ أشكال الانحراف التي يمكن أن يتعرّض لها أفراد المجتمع، لأنّ الإسلام نظام ضابط بكلّ ما يحتويه من عبادات ومعاملات، وقيم ومبادئ، وأخلاق وآداب، خاصّة إذا زاد عليها ما يمنحها المسجد بقداسته. فالمسلم يلجّ المسجد وكلّه استعداد مادّي وروحيّ من أجل استقبال الرسائل أو المحرّكات التي تجعل منه رجلا صالحا لنفسه وأسرته ومجتمعه وفق المعايير الإسلامية³. لذا، ينبغي على الدولة تعزيز رسالة المسجد الخالدة⁴ من خلال دعم دور الأئمة والخطباء⁵ وتشجيعهم على أداء تلك الرسالة النبيلة التي تصبّ في خانة الاهتمام بالأمن الفكريّ، وتطوّراته والعمل لأجل تعزيزه.

(1) المرجع نفسه. ص 69.

(2) سورة آل عمران. الآية: 104.

(3) حسان بوسرسوب، " دور المؤسسات الدينية في الوقاية من ظاهرة العنف داخل المجتمع الجزائري قراءة تحليلية سوسيولوجية -مؤسسة المسجد أنموذجا"، مجلة التمكن الاجتماعي، المجلد 2، العدد 1، 2020/03/31، (مدى الصفحات: 68-87)، ص 83. تم الاسترجاع من: <https://bityl.co/L8mR>، بتاريخ 2023/09/15.

(4) راجع في ذلك: محمد عبد الله زرمان، المرجع السابق. ص 52

(5) راجع في ذلك: محمد بن صالح بن عبد الله عاطف، "تأثير الأئمة والخطباء في تحقيق الأمن الفكري والانتماء الوطني"، بحث مقدّم للملتقى العلمي الأول للأئمة والخطباء، المملكة السعودية: جامعة طيبة، المعهد العالي للأئمة والخطباء، 17-18 شوال 1430هـ/06-07 أكتوبر 2008م.

ثانياً: الكنائس والمعابد:

ساهمت الكنائس كغيرها من دور العبادة منذ ظهورها في البناء الفكريّ حيث كانت تتخذ كمراكز للتعليم والفكر والثقافة، كما كانت تشجّع على النقاشات الفكرية والفلسفية واللاهوتية، إلى جانب تشجيعها ودعمها للعلم والفنون والموسيقى والعمل على تطويرها خاصة في القرون الوسطى.

اهتمّت الكنائس باحتضان المؤسسات التعليمية كالمدارس والجامعات حيث كان رجال الدين من قساوسة وراهبان يعتنون بالمخطوطات ويحافظون عليها، ويقومون بنسخ الكتب أيضاً. ولم ينقطع نشاط الكنائس في ظلّ الحكم الإسلاميّ حيث كانت المسألة ينظر لها من منظور تاريخيّ ثقافيّ وتحسيدا لموضوع التعددية الفكرية والتنوع الثقافيّ.

لعبت الكنيسة دوراً مهماً في تطوير الفكر الغربيّ حيث كانت تركز على القيم والأخلاق، وتشجّع على التفكير النقديّ كما كانت مراكز للتعليم والتثقيف في اللاهوت والفلسفة والعلوم الإنسانية. وعملت الكنيسة أيضاً على تشكيل الهوية الثقافية والاجتماعية للمجتمعات الغربية وفي المشرق العربيّ أيضاً، حيث كان لها تأثير اجتماعيّ وسياسيّ قويّ، تجلّى ذلك في تدخلها في الشؤون الحكومية وتأثيرها على صناعة القرار.

ففي المشرق العربيّ، تلعب الكنيسة دوراً مهماً في العملية السياسية حيث تنصّ اتفاقية الطائف على أن يكون رئيس الجمهورية في لبنان مسيحياً مارونياً، وفي مصر يعدّ المسيحيّون الأقباط مكوّناً رئيسياً للمجتمع المصريّ، ويشكلون ثقلًا سياسياً وازناً حيث يستشار البابا ويساهم في صناعة القرارات المصرية للدولة.

وتتميّز كنيسة الروم الأرثوذكس في المشرق العربيّ بتقديم قداسها باللغة العربية، إلى جانب إحساسها بالاستمرارية مع كنيسة المسيح والرسل القديمة وعدم تغييرها حيث تُرجع وجودها عبر رسامة* (أو سيامة) الأساقفة مباشرة إلى الرسل ومن خلاهم إلى يسوع:

“The distinctive characteristics of the Greek Orthodox Church are its sense of continuity with the ancient Church of Christ and the Apostles and its changelessness. The Orthodox church traces its existence, through the ordination of Bishops, directly back to the Apostles and through them to Jesus”¹.

فالحفاظ على هذا التراث الدينيّ المسيحيّ دون تغيير يساهم في تعزيز الأمن الفكريّ للمجتمعات المسيحية عبر العصور. حيث تواجه تحدّيات مثل التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية والعلمانية، ممّا يستوجب على الكنيسة التكيف معها كي تصمد وتبقى مرجعاً للتفكير الروحيّ والأخلاقيّ.

(* الرسامة أو السيامة هي صلوات وضع اليد على أيّ من الآباء الرهبان بعد اختياره لرتبة الأسقفية، وبعدها بفترة يكون التجلّيس على الإبرشية.

1) Janet Saltzman Chafetz; Helen Rose Ebaugh (30 Mai 2000). Religion and the New Immigrants: Continuities and Adaptations in Immigrant Congregations. USA: Lanham, AltaMira Press, 2000. p 155. Retrieved from: <https://bit.ly/3vJDX9A>, in: 26/03/2024.

من جهته، يؤدّي الفاتيكان بصفته مقرّاً للكنيسة الكاثوليكية دوراً محورياً في الحوار الثقافي والديني داخل أوروبا خاصة، كما يسعى إلى تعزيز الأمن الفكري عن طريق دعوته إلى السلام والتّفاهم والحوار بين الديانات والثقافات المختلفة، والتركيز على القيم المشتركة واحترام التنوّع، والتّعاون بغية مواجهة التّطرّف والأفكار التي تحدّد التعايش السّلمي، إلى جانب الحفاظ على التّراث الديني والثقافي ودعم حقوق الإنسان. فهذه الأساليب يعتبرها الفاتيكان رئيسية للمساهمة في الأمن الفكري وتعزيزه.

وبدورها المعابد اليهودية، يمكنها أن تؤدّي دورها في تعزيز الأمن الفكري من خلال توفير مساحة للتّعلّم والتّفاعل الثقافي والديني. كما يمكنها أن تساهم في تعزيز التفاهم المتبادل واحترام التنوّع الفكري والثقافي، والحفاظ على الهوية الثقافيّة والدينيّة وكذلك تعزيز الحوار والتّعايش بين مختلف الجماعات الدينيّة والثقافيّة.

ومن جهة أخرى، لعب حاخامات اليمين المتطرّف دوراً رئيسياً في صناعة دولتهم على حساب حقّ الشعب الفلسطينيّ في العيش في أمان؛ ساهم حاخامات اليهود بشكل كبير في صناعة الفكر الاستيطانيّ من خلال فتاوى توراتيّة عبر منصّة المؤتمرات لإقناع اليهود بالهجرة إلى أرض فلسطين. لقد حرّفوا التّوراة كعادتهم، وجّهوا فتاوى تتوافق مع الوضع الجديد فأجازوا قتل الفلسطينيين وأباحوا تهجيرهم من أرضهم وتدنيس مقدّساتهم. كانت لهم اليد الطّولى في سنّ تشريعات وقوانين دولة الاحتلال الإسرائيليّ وإقامة مراقبها.

لم يكتف هؤلاء الحاخامات بتثبيت قواعد موطنهم الجديد، بل واصلوا تدخّلهم في مفاصل صناعة القرار وسيطروا عليه دينياً وسياسياً لحماية الملك الإسرائيليّ الذي صنعوه من يهود الشتات. ولم يتوقّف دورهم عند هذا الحدّ، بل أصبحوا يتحكّمون في مصير الحكومات المتواليّة. ومع مرور الوقت وبالتّسيق مع الصّهيونيّة الدينيّة العالميّة، قاموا بتوطيد دعائم الدّولة العبريّة من خلال شرعنة اغتصاب الأراضي الفلسطينيّة والاستيطان فيها، وأضحت لهم كلمتهم في القرار السّياسي والعسكري. كما أصبح تأثير الحاخامات واضحاً على سلوك الجيش من خلال علاقاتهم الشخصيّة المباشرة مع عناصره وقياداته والمتعاونين معه من المستوطنين، ومن خلال مواعظ الحاخامات والفكر المتأصّل الذي يتلقّونه في المؤسّسات الدينيّة اليهوديّة بالقدس والضفة الغربيّة. وفضلاً عن دورهم الكبير في تشكيل دولتهم وحماية وجودها، يُسجّل للحاخامات دورهم المحوريّ وتأثيرهم في عمليات التّطبيع العربي¹.

وعلى عكس توجّهات حاخامات اليمين المتطرّف، تسلك التّيارات الدينيّة اليهوديّة الأخرى التي ترى أنّ قيام إسرائيل اليهوديّة يتحقّق فقط بمجيء المخلّص، مساراً منتقداً ومعارضاً للسلوك السّياسي والعسكريّ الإسرائيليّ سواء داخل أو خارج الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة. ومن مظاهر تلك المعارضة، يجب التّنويه بالاعتصام الذي نظّمه عشرات الحاخامات اليهود داخل قاعة مجلس الأمن الدّولي في نيويورك، إلى جانب احتجاجات عدّة مجموعات يهوديّة أمريكيّة على غرار مجموعة حاخامات من أجل وقف إطلاق النّار، ويهود من أجل العدالة العرقية والاقتصاديّة، و الصوت

1 (مها شهوان، "الحاخامات.. صانعو الملك في إسرائيل"، 2022/12/27، موقع نون post، متاح على الزابط: <https://bit.ly/3TYDSIK>، بتاريخ 2024/03/26.

اليهودي من أجل السّلام، وذلك من أجل المطالبة بالوقف الفوريّ والدّائم للحرب الوحشيّة التي يشنّها جيش الاحتلال الإسرائيليّ على الشّعب الفلسطينيّ في قطاع غزّة، وحثّوا الإدارة الأمريكيّة على عدم استخدام حقّ الفيتو لعرقلة مسعى المجلس والتحركات الراميّة لوقف فوريّ ودائم لإطلاق النّار¹.

في ذات السّياق، حول دور المؤسسات الدّينيّة في البناء الفكريّ، لوحظ أنّ معظم الأنظمة السّياسيّة للبلدان النّاميّة بشكل خاصّ، تلجأ إلى توظيف المؤسسات الدّينيّة واستغلالها في كسب ولاء الأفراد، إذ يميل الأفراد إلى التدين، فتستخدم دور العبادة من مساجد وكنائس ومعابد وما يرتبط بها من هيئات ومؤسسات كأماكن للتّنشئة الاجتماعيّة والتّربيّة السّياسيّة للأفراد، وتتمّ تنشئتهم بالطريقة المتناسبة مع احتياجات النّظام السّياسيّ².

1 (أنظر: (د.م)، "حاخامات يهود يعتصمون في مجلس الأمن مطالبين بوقف الحرب على غزّة"، موقع الجزيرة الإخبارية. 2024/01/10. متاح على الرّابط: <https://bit.ly/3J0cunq>، بتاريخ 2024/03/26.

2 أنظر: حازم العقيدى، المرجع السابق. ص77.

المبحث الخامس: آليات وإجراءات تعزيز الأمن الفكري

فضلا عن التّشعُّب الاجتماعيّة السياسيّة المشار إليها في المبحث السّابق، يحتاج الأمن الفكريّ إلى آليات أخرى لتعزيزه، سيتمّ التفصيل فيها في أربعة مطالب؛ يخصّص الأول لشرح الآليات السياسيّة والاجتماعيّة، والثّاني للحديث عن الإجراءات القانونيّة والأمنيّة، بينما ينصرف المطلب الثّالث إلى الآليات العلميّة والفكريّة والقوّة النّاعمة، أما المطلب الرّابع والأخير فيتكلّم عن الآليات التكنولوجيّة والأنشطة السيبرانيّة لمواجهة الحروب الفكريّة عبر الوسائط الإلكترونيّة.

المطلب الأول: الآليات السياسيّة والاجتماعيّة

الفرع الأوّل: الفكر الديمقراطيّ والممارسة الديمقراطيّة:

تبنّى النّخب الحاكمة في الأنظمة السياسيّة الشّموليّة والدّكتاتوريّة فكراً أو فلسفةً مناهضةً للفكر الديمقراطيّ وللديمقراطيّة التي تعمل على ترقية طبقات المجتمع من خلال تلبية رغبات المواطنين وإشباع حاجياتهم الاقتصاديّة، الثقافيّة وحتى السياسيّة؛ حجّتهم في تلك المعارضة-دفاعاً عن أمنهم الفكريّ-هي أنّ فكرة الديمقراطيّة والمشاركة الشّعبيّة والسّلطة الشّعبيّة هو أمر سخيّف لا تبنى به عظمة الشّعوب، إذ يرى الفيلسوف الألمانيّ نيتشه (Nietzsche) أنّ "الديمقراطيّة تُدلل الشّعوب وتربّيها على التّخنث والميوعة، وتبعدها عن البأس والحروب وتحمل الشّدائد، وتبني حكمها على ما تسمّيه بالمساواة بين القويّ والضعيف، والذكيّ والغبيّ، والمقتدر والعاجز، والعسكريّ والأبله. ومن ثمّ تعرقل سير الأقوياء القادرين"¹. ويؤيّد في هذا الرّأي مواطنه الفيلسوف شبنجلر (Spengler) الذي يرى أنّ الأفكار الديمقراطيّة والاشتراكيّة تسبّبت في انحطاط العالم الغربيّ حيث تقع المسؤوليّة كاملة على عاتق الدّولة من دون الشّعوب التي أنساها الرّقيّ والتطوّر خشونة الحياة وتخلّت عن تحمّل المسؤوليّة المنوطة بها واكتفت بما تقدّمه لها الدّولة، كما "علّقت كلّ مسؤوليات وجودها على من انتخبته ليحكمها"².

أما موسيليني (Mussolini)، فتعجّمه على الديمقراطيّة مبنيّ على عدم نجاعة التّمثيل النّيابي: أين ينوب أشخاص عن الشّعوب في تحمّل المسؤوليّة مكانه من خلال اتّخاذ القرارات والتّعبير عن المواقف، وهو يفضّل حمل وإكراه الشّعوب على الإيمان ببعض المبادئ بالقوّة، خاصّة في أوقات الخطر، بينما يمكن أن يكون لها الحقّ في السّيادة في حالات الأمن³.

وتجدر الإشارة أنّ هذا النّوع من الفكر السياسيّ تجسّده أحيانا بعض الأنظمة السياسيّة التي انتهجت طريق الديمقراطيّة كخيار سياسيّ للتّداول على السّلطة، وذلك من خلال إعلانها حالة الطّوارئ أو تمديدتها بغرض استغلال

1 (عبد الله شريط، مع الفكر السياسيّ الحديث: والمجهود الأيديولوجي في الجزائر. الجزائر: المؤسّسة الوطنيّة للكتاب، 1986، ص 59.

2 (المرجع نفسه. ص 60.

3 (انظر: المرجع نفسه. ص ص 60-61.

تلك الفترة للاستفادة من وراءها والظفر بأية استحقاقات مصيريّة على حساب المعارضة: كالتصويت في المجالس النيابيّة أو انتخابات أو استفتاءات، وذلك بشكل تضليلي في غياب حرية التعبير؛ أي في جوّ من الخوف والدّعر والاضطراب وغياب الأمن، وهنا تفقد الاستشارة السياسيّة الشّعبيّة فائدتها، ويفقد مفهوم الرّأي العام مدلوله وأحكامه. فيفسح المجال أمام قوى المعارضة للمطالبة بضرورة حماية الفكر الديمقراطيّ بعيداً عن التحايل والتلاعب بمفهوم الديمقراطيّة والالتفاف حولها، وعدم التّشويش على فكر النّاس وما فهموه وما رسخ في عقولهم حول الديمقراطيّة، كي لا يكفروا بها ويختارون غيرها.

بالمقابل، يمكن للأنظمة السياسيّة الحاكمة أن تستفيد من نتائج الاستحقاقات السياسيّة، مهما كانت نتائجها، إذا جرت في ظروف طبيعيّة بكلّ حرّيّة وبشكل ديمقراطيّ، وذلك من خلال تحليل تلك النتائج؛ فالفكر السياسيّ الواعيّ لأيّ نظام سياسيّ راشد تجده يستثمر في نوازع الرّأي العام التي تفرزها تلك الاستحقاقات: مدى إقبال المواطنين على العمليّة الانتخابيّة والتّفاعل معها، أو العزوف عنها بسبب الملل واليأس من السياسة واحتقارها، نسبة المشاركة، الميولات السياسيّة للنّخبين، الحماسة لقضيّة أو سياسة معيّنة دون غيرها، التصويت العقابيّ ضدّ النّظام الحاكم، وكذلك تعبير الشّعب عن طموحاته ورغباته.

فكلّ الأمور المذكورة سابقاً والمستوحاة من نتائج الاستحقاقات السياسيّة أو الاستشارات الشّعبيّة أو من خلال تشريك الشّعب في اتّخاذ القرار، قد تعود بالفائدة على الحاكم في تصويب أخطائه والتّنقيص منها، وإعادة النظر في قراراته وفي توجّهاته السياسيّة. ولا يمكن أن تتحقّق الفائدة من تشريك الجماهير الواسعة في اتّخاذ القرارات السياسيّة إلاّ إذا كان الشّعب مطّلعاً اطلاً كافياً على ما يستشار فيه، بحيث لا يُقدّم السّؤال أو الموضوع الذي يستشار فيه بشكل تضليليّ، أو ينطوي على مغالطة أو غموض، وذلك حتى تكون إجابة الشّعب عن يقين ومعرفة وتبصّر¹.

تعترف كلّ الأنظمة السياسيّة الحديثة بأهميّة الديمقراطيّة وتنادي بها في خطاباتها، وتدرجها في دساتيرها وكلّ وثائقها الرسميّة وأدبياتها المختلفة، غير أنّ ذلك ليس بغرض تشريك الشّعب في الحكم، بل لتواجه الانتقادات الدّاخلية من طرف المعارضة السياسيّة أو النّخب الوطنيّة، ولتواجه بها، أيضاً وهو الأهمّ، انتقادات المجتمع الدّولي ومختلف المؤسّسات والهيئات العالميّة فيما يتعلّق بحقوق الإنسان والحريّات السياسيّة. وفي غالب الأحيان تعتمد الأنظمة السياسيّة التّعقيم الإعلاميّ والتّضليل السياسيّ للموضوعات المطروحة سواء للتّصويت النّيابيّ أو للاستشارات الشّعبيّة وذلك خشية معارضتها ولو نسبياً أو رفضها رفضاً تاماً.

ومن جانب آخر، دعا البنك العالميّ في هذا الصّد إلى مقارنة الديمقراطيّة التّشاركيّة التي تقضي باعتماد الإدارة التّنمويّة الجيدة عبر تبني مطالب هيئات المجتمع المدنيّ على المستوى المحليّ، من خلال تحقيق التّرابط بين عالميّة حقوق

الإنسان، ومقاربة الديمقراطية المشاركة باعتبارها تصوراً اقتصادياً قائماً على حرية المبادرة الفردية، وكذا مبادئ الشفافية والنزاهة والحكم الرشيد، التي تكفل تحقيق أكبر قدر من الحاجات المجتمعية ومطالب الواقع المحلي، في أقصر مدة ممكنة وبأقل تكلفة مقدرة¹.

الفرع الثاني: المؤتمرات الدولية التنصيرية وردود الأفعال الإسلامية

تلجأ بعض الدول والهيئات إلى المؤتمرات كآلية سياسية للدعاية والترويج لفكر معين أو لتوجيه الرأي العام العالمي لاعتناق ديانة بعينها أو التحوّل إليها، على غرار ما جرى في عديد المؤتمرات التنصيرية: كمؤتمر القاهرة (1906) للإرساليات التنصيرية من مختلف الدول والطوائف، وهي مخصصة للأراضي العثمانية والعربية، ومؤتمر لوكنهو (1911) لدراسة عوامل القوة في الإسلام والصعوبات التي تعترض الإرساليات، والمواقف الحكومية والرسمية منها. وتواصل هذا السلوك الدولي الذي يعدّ تهديداً مباشراً للأمن الفكري في المجتمعات المسلمة، حيث تقرّر في مؤتمر كولورادو الأمريكية عام 1978 اتفاق جميع الأطراف على اتخاذ قرارات عنصرية ترمي إلى شنّ حرب فكرية لتنصير كل المسلمين عبر العالم، واقتلاع الدين الإسلامي من جذوره وطي صفحته نهائياً من الوجود².

ولا يزال هذا الفكر المسيحي الإقصائي والعنصري ينشط في البلاد المسلمة وغير المسلمة بصور متجددة وأشكال مختلفة ومتطورة؛ يتمثل تطوّر النشاط التنصيري في تعديل الأهداف وفي توسيع الوسائل تبعاً لذلك، واتخاذ الأساليب العصرية والحديثة في تحقيق تلك الأهداف حسب البيئات المعنية بالتنصير والانتماءات المفصودة به، حتى أضحت ظاهرة التنصير عند أصحابها علماء قائماً بمؤسّساته ومناهجه التعليمية، له نظرياته ودراساته الخاصة به³.

أصبحت حركات التنصير في المجتمعات الإسلامية تنشط تحت مظلة حقوق الإنسان وحرية الأديان التي تترعّمها المنظّمات الحقوقية العالمية والإقليمية، وبحماية دولية رسمية من مؤسّسات هيئة الأمم المتحدة. أمّا إذا تعلّق الأمر بحقوق الأقليات المسلمة، فتزعم هذه الهيئات أنّ ذلك شأن داخلي للدولة، فتكتفي بالشجب وإبداء القلق، وتتحجج بعدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول. وتزعم الجهات المسؤولة عن ظاهرة التنصير أنّ فحوى هذه العملية إنّما هو حماية للأمن الفكري للمجتمعات الغربية من الزحف الإسلامي الذي أصبح يشكل خطراً وجودياً على الهويّات غير الإسلامية، حيث تغلغل المسلمون في عمق المجتمعات التي هاجروا إليها، فأصبح منهم المعلم والمهندس والطبيب والبرلماني والوزير والشرطي والعسكري، كما تميّزوا بين رجال الأعمال والعلماء والباحثين وغيرها من الوظائف المرموقة، فساهموها بشكل كبير في انتشار الفكر الإسلامي المتحضّر والواعي في المجتمعات غير الإسلامية على مستوى

1 (عصام بن الشيخ، الأمين سويقات، المرجع السابق. ص 46.

2 (أنظر: عبد الكريم عسور، "الآليات السياسية والقانونية لمواجهة ظاهرة التنصير في الجزائر"، مجلة الدراسات العقدية ومقارنة الأديان. المجلد 5، العدد 10، 2011/12/15، (مدى الصفحات: 484-498)، ص ص 486-487. متاح على الرابط: <https://bit.ly/4ae8DPw>، بتاريخ 2024/02/05.

3 (أنظر: المرجع نفسه. ص 485.

العالم، مما أثار حفيظة المنصرين واعتبروا المدّ الإسلاميّ تهديداً مباشراً لأمنهم الفكريّ وخطراً على الأمن الهويّاتيّ لبلادهم.

بالمقابل، تتعامل حكومات الدول الإسلامية مع ظاهرة التنصير بنوع من التّخوّف وبشيء من التّحفّظ، بالرغم من أنّ ظاهرة التنصير تُعدّ أمراً خطيراً وموضوعاً حسّاساً جدّاً، كونه يمسّ جانباً من نسيج الهوية الدّينيّة والاجتماعيّة للمسلمين¹، فتجدها تتعامل معها أحيانا بالتساهل والتّغافل نظراً للضّغوطات السّياسيّة الدّوليّة، وخوفاً من الانتقادات الدّاخلية والخارجية.

ففي ذات السّياق، اكتشفت السّلطات المغربيّة خلية تنصيرية تستغل بعض المواطنين لتردّهم عن الإسلام مقابل إغراءات ماليّة مستغلّة احتياجاّهم الماديّة، فقامت بطرد أربعين منصرّاً أمريكياً يعملون لصالح الكنائس الإنجيليّة الأمريكيّة، وثلاثة وعشرين آخرين من جنسيّات فرنسيّة، إسبانيّة، كنديّة وبريطانيّة كانوا ينشطون داخل المجتمع المغربيّ المسلم. ممّا أغضب الأمريكيّين حيث طالب عضو بالكونجرس الأمريكيّ حكومة بلاده بتعليق المعونات الموجهة للمملكة المغربيّة كردّ على طردها للمنصرين². وهذه التدابير التي اتّخذتها المملكة تدخل في إطار حماية أمنها الفكريّ كي لا تتشكل في المجتمع طوائف متعددة الولاء، والمدعومة خارجيّاً مما يشكل خطراً على أمنها القوميّ.

إجمالاً، تتضمّن الآليات السّياسيّة لمواجهة تحديات الأمن الفكريّ كلّ الإجراءات والسياسات والتّشريعات اللازمة التي تساعد على حماية الأمن الفكريّ، والتعامل مع كلّ الانتهاكات المتعلّقة بهذا الموضوع، والعمل على تحديد الجهات أو الأشخاص المسؤولين عن تهديد الأمن الفكريّ، كما تشمل البرامج المختلفة التي تحترم التّنوع الثّقافيّ واللّغويّ، والاختلاف الدّينيّ، والاستراتيجيّات التي تدعمه وتعزّز ثقافة الحوار الحضاريّ والتّعاون والتّعايش السّلميّ، وتحوّل دون أيّ شكل من أشكال التّعصّب أو التّطرّف الفكريّ أو التّمييز العنصريّ وتمنعه، كما تشمل كلّ المبادرات الوطنيّة التي تسعى إلى تعزيز الهوية الوطنيّة وتوثيق الرّوابط المجتمعيّة بين مختلف التّيارات الفكريّة والجماعات الدّينيّة.

ولتفعيل تلك الآليات ينبغي إنشاء هيئات وطنيّة وإقليميّة ودوليّة موسّعة لتتولّى مسؤوليّة الأمن الفكريّ: فتكون على شكل مؤسّسات علميّة، مراكز بحثيّة، منظمات أو منطديات فكريّة، تتكفّل بصياغة الخطط والمشاريع، ووضع المناهج والبرامج وإطلاق المبادرات، ونسج العلاقات والشّراكات وإبرام الاتّفاقيات، وتنظيم الملتقيات والخروج بتوصيّات وقرارات تتعلّق بالأمن الفكريّ وتنسيق سياّساته ومتابعة كلّ حيثياته، كما تتكفّل برصد الميزانيّات ومختلف الموارد الماديّة والبشريّة الدّاعمة لتطوير الأمن الفكريّ، والمشجّعة على حمايته وتعزيزه. وتندرج نشاطات مؤسّسات

1 (أنظر: محمد السروتي، "الموقف الإسلامي المطلوب تجاه ظاهرة التنصير"، 2008/06/04، موقع الألوكة. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3IXfaSv>، بتاريخ 2024/02/05.

2 (د.م)، "الولايات المتحدة: الكونجرس يطالب بتعليق معونات المغرب لطردها 23 منصرّاً"، شبكة الألوكة. 2010/05/27. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3VF5nll>، تاريخ الزيارة 2024/02/09.

التنشئة الاجتماعية والسياسية المشار إليها في المبحث الثالث أعلاه ضمن سياسة الدولة عموماً، أو ضمن البرنامج السياسي للنظام الحاكم داخل الدولة لتعزيز أمنها الفكري وترقية المواطن والمجتمع ثقافياً وفكرياً وحمايته من أيّ اختراق أو غزو فكري خارجي.

المطلب الثاني: الآليات القانونية والإجراءات الأمنية

الفرع الأول: الآليات القانونية

تمت الإشارة في المبحث السابق إلى العديد من التحديات التي يواجهها الأمن الفكري في ظلّ التحولات السياسية والاجتماعية، وفي ظلّ التغيرات الثقافية والتطورات التكنولوجية والثورة الرقمية التي يعرفها العالم المعاصر وتشهدها الساحة الدولية في مختلف المجالات والقطاعات، خاصة التحديات الالكترونية والرقمية التي انعكست على كلّ مناحي حياة البشر لما لها من تأثير سريع وواسع وفعال. وهذا ما يستدعي المواجهة القانونية لتلك التحديات بشكل عام، والالكترونية منها بشكل خاص، وذلك بضبطها سواء بالتّرخيص مع التوجيه، أو المنع والحظر وتوقيع الجزاء، وذلك بغرض تعزيز وتطوير الأمن الفكري وتحصينه من الخطر.

من الآليات القانونية المساعدة على تحصين الأمن الفكري، تلك القواعد القانونية الدستورية التي تكفل للفرد حرية المعتقد وممارسة الشّعائر التّعبديّة والنشاطات الثقافية والسياسية وغيرها، وحرية التعبير وتأسيس الأحزاب والجمعيات والتنظيمات وغيرها من الفضاءات التي تسمح للفرد بالتعبير عن آرائه بما لا يتعارض مع أمن وسلامة المواطن، ولا يمسّ باستقرار الدولة وأمنها القومي.

كما يعدّ التّرخيص المسبق لأيّ نشاط جمعيّ أو حزبيّ بمثابة رقابة سابقة للحيلولة دون نشر أيّ أفكار منحرفة ومتطرفة، أو الترويج لمعلومات غير دقيقة أو كاذبة أو مضلّة، باعتبارها تشكّل خطراً على الأمن الفكري للأفراد والجماعات، وقد تؤثر على الرأي العام وتوجيهه، أو قد تتسبّب تلك الأنشطة وما حوّته من أفكار في انزلاقات أمنية خطيرة تشكّل تهديدا لاستقرار المجتمع والدولة على حدّ سواء.

فإذا استشعرت السلطات المعنية - بالتّرخيص أو المنع - احتمال الخطر من أيّ نشاط: سواء أكانت تجمّعات سياسية، أو أنشطة فكرية، أو تظاهرات ثقافية، أو معارض الكتاب، أو ملتقيات وندوات علمية، أو مهرجانات فنية ورياضية، أو مسيرات طلابية، ستتدخل لتقييد تلك الأنشطة بتحديد المكان والزّمان والمتدخلين الرئيسيين أو فرز المحتوى، وطبيعة المنشورات والشعارات المرفوعة، وغيرها من التّحقّظات التي تثير شكوك السلطات المعنية وذلك لتحديد بعض الأفكار والأيدولوجيات التي تعتبرها السلطة تشكّل خطراً على الأمن بشكل عام، وقد تطلب تأجيل ذلك النشاط إلى وقت لاحق، أو تمنعه مطلقاً.

وتماشيا مع المدّ الإلكتروني والرقمي الذي غزا حياة الناس على مستوى العالم وحوله إلى قرية مصغرة، أصبحت المسافة الزمنية فيها تقاس بالجزء من الثانية أو بكثبة الزر، والتأثير والتأثر فيها أصبح بشكل رهيب ويصعب التحكم فيه، فكان لزاما على الدول وعلى ذوي الشأن سنّ تشريعات خاصة لتنظيم التعاملات الإلكترونية في مجالاتها المختلفة من جهة، ومن جهة أخرى لمواكبة مستجداتها وتأثيراتها وانعكاساتها على الحياة اليومية للأفراد والجماعات والمؤسسات، لأنّ تلك الحياة أصبحت مقترنة بوسيلة الأنترنت بشكل لا يتصوّر الاستغناء عنه في الوقت الراهن. وارتبطت سلوكيات الإنسان وتصرفاته بتطبيقات الأنترنت ومواقعها المختلفة ارتباطا وثيقا حولته إلى كائن حيّ مدمن على الأنترنت، تستحيل حياته من دون التجوّل عبر الشبكة الرقمية لزيارة مواقع إخبارية، تجارية، ترفيهية، تعليمية أو الانخراط ضمن مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعيّ لربط علاقات وصدقات افتراضية عالمية، أو للاطلاع على ثقافات وعادات وتقاليد شعوب أخرى والتبادل معها، أو لمتابعة بعض المؤثرين البارزين بمنّ فيهم هؤلاء أصحاب المشاهدات والمتابعات المليونية والتي حقّقوها من خلال الإغواءات والإغراءات المادية والمعنوية.

وأصبح لبعض المواقع الإلكترونية الضارة والتي انتشرت على شبكة الأنترنت تأثير مباشر على عقول المستخدمين وعلى توجهاتهم الفكرية بسبب انسياق المستخدمين وراء محتواها المبتذل والحادش للذوق والحياء وبسبب شهرة صانعيه، والانصياع لهم؛ فذلك النوع من محتوى ومضمون تلك المواقع أضحى يهدّد بشكل مباشر الأمن الفكريّ للأفراد والجماعات بما يتضمّنه من محتوى تخريبي خاصة على مستوى الأخلاق والأفكار¹. ونظرا للقواسم المشتركة بين تلك المواقع الإلكترونية وتطبيقات الأنترنت على اختلاف جنسياتها، يمكن الاكتفاء بالإشارة إلى إحداها فقط، وذلك من خلال التطرّق إلى تطبيق تيك توك (Tik Tok) الأكثر استعمالا ومتابعة من طرف فئة الشباب خاصّة.

انتشر على تطبيق تيك توك كمّ هائل من المحتوى الإغوائي والإغرائي الذي يُعدّ من تحديات الأمن الثقافيّ والفكريّ والتي تشكل تهديدا خطيرا للمجتمعات بتأثيرات ذلك المحتوى على فكر الأفراد والجماعات، وعلى الرأي العام وتوجهاته أيضاً. وفي هذا الإطار ينبغي سنّ تشريعات قانونية تتماشى وهذا التطوّر التكنولوجيّ الذي أصبح سلاحا ذو حدين؛ بداية ينبغي على الجهات القضائية والأمنية حراسة ومراقبة هذا التطبيق جيّدا نظرا لما يميّز به عن باقي المواقع والوسائط الإلكترونية والرقمية الأخرى، كما ينبغي مساءلة صانعيّ المحتوى قانونيّاً سواء على طبيعة ومحتوى المادة المقدّمة والمنشورة، أو على قانونية النشاط وطرق الكسب غير المشروعة، أو حتى قانونية العلاقة بين صانع المحتوى والغير، الذي قد يكون أجنبيا، وخضوعه لرغبته، وبالتالي تلبية رغبات وطلبات وتوجيهات الجهة المانحة أو تلك التي تدفع أكثر، وهذا يعدّ شراءاً للذمّ بغرض الاختراق الفكريّ أو لشنّ حربٍ فكرية ضدّ مجتمع أو طائفة أو دولة معينة.

1 (للاستزادة أكثر، راجع: رقية أهجو، المرجع السابق. ص14.

يكون المحتوى الأكثر إثارة للجدل عبر تطبيق تيك توك والذي يستوجب المساءلة القانونية لصاحبه، هو ذلك المحتوى الذي يتضمّن عبارات السّب والشتم والقذف، أو الكلام الفاحش والبذيء، أو الخوض في الحياة الخاصّة والشخصيّة لبعض المشاهير المعروفين محلياً أو دولياً من فنّانين ورياضيّين وسياسيّين وعسكريّين، وذلك بنية الإساءة إليهم، أو نشر العُري والخلاعة والجنس، أو التّرويج للأفكار المحيطة للمعنويات والمثبّطة للعزائم، أو الخطابات العنصريّة المتطرّفة الداعيّة للعنف والإرهاب، أو يتمّ تسريب بعض الأسرار الأمنيّة الخطيرة، فكلّ تلك المحتويات هي تمسّ بالأمن الفكريّ بشكل مباشر، أو بشكل غير مباشر حيث يتمّ استثمارها واستغلالها من طرف الذكاء الاصطناعيّ الذي ينتقي ذلك المحتوى التّخريبيّ ويعرضه باستمرار على مستخدميّ التيك توك، فينتشر على نطاق واسع ممّا يشكل خطراً ليس على هؤلاء المستخدمين فقط، بل يتعدّاه إلى بقيّة المجتمع الرقميّ الافتراضيّ عن طريق الإرسال والتّوزيع (share/partager)، وإلى العالم الحقيقيّ أيضاً، ممّا يؤثّر سلباً على الرّأي العام وعلى توجّهاته، ويشكّل خطراً على الأمن القوميّ للدّولة بصفة عامّة، الأمر الذي يستوجب التّكليف الجنائيّ لتلك الأفعال لأنّها عبارة عن سلوكات غير قانونيّة تختلف درجة خطورتها من دولة لأخرى، ومن مجتمع لآخر.

كما تتمثّل خطورة تطبيق تيك توك في الإغراءات* الماديّة والماليّة الخرافيّة التي يتحصّل عليها بعض صانعي المحتوى والتي تجعل التنافس شديداً من أجل الكسب أكثر، دون مراعاة العواقب الوخيمة المترتبة على نشر المحتوى المخالف لقواعد قانون الأخلاق والأداب العامّة، والتي تكون على حساب الأمن الأخلاقيّ، الأمن المجتمعيّ والهوياتيّ، الأمن الثقافيّ والتربويّ وغيره، كما تكون على حساب المبادئ العامة وأمن الوطن والمواطن؛ وفي الغالب يكون المحتوى الأكثر مشاهدة والأكثر إدراة للمال لشركة تيك توك بالتساوي مع صاحب المحتوى، هو محتوى هؤلاء المؤثّرين السّلبين الذين يتعمّدون نشر الرّداءة والتّفاهة، أو التّشهير والكذب لتضليل الرّأي العام، أو المساس بأمن وسلامة البلاد وبخصوصيّة الأشخاص الطبيعيّين، والتّرويج لأفكار متطرّفة وسلوكيات مشينة وغريبة قد تصبح في يوم ما عاديّة ويألفها المجتمع مع مرور الوقت، فتزعزع الأمن الفكريّ والأمن المجتمعيّ، وتشكّل تهديداً للأمن القوميّ، وهنا وجب على الدّولة المبادرة بالمساءلة القانونيّة الاستباقية لهؤلاء المؤثّرين السّلبين المخالفين للتّشريعات الوطنيّة والدّوليّة للحدّ من ظاهرة الانحراف الأخلاقي والإرهاب الفكريّ الرقميّ.

عموماً، ينبغي على مستخدميّ المواقع والمنصّات الإلكترونيّة أن يكونوا على دراية كافية بالقوانين المحليّة والدّوليّة، والسياسات المتعلّقة بأنشطتهم الرّقميّة؛ عليهم مراعاة عدم التّشهير والإساءة للآخرين وتجنّب نشر معلومات كاذبة أو مسيئة عن الأفراد أو المؤسّسات والشّركات، وضرورة الالتزام بعدم نشر المحتوى الجنسيّ والعنف، والتّحريض على الكراهيّة، والتّشهير بالأديان والقوميّات والإساءة لها.

(* تكسب شركة تيك توك وصانع المحتوى وبعض المتواظنين معه في التفاعل أموالاً طائلة يدفعها الممّونون والمعجبون بالمحتوى من خلال الهدايا الرّقميّة التي تتراوح من حوالي دولار إلى 400 دولار.

وفي ذات السياق، قام مجموعة محامين مصريين استناداً إلى القانون بتقديم بلاغ ضدّ البلوجر (Blogger) سوزي الأردنية لنشرها على تيك توك محتوى مخالف للأداب العامة والأخلاق وقيم المجتمع والأسرة، والذي يعاقب عليه القانون المصري لا سيما المواد 25 و 26 و 27 من قانون مكافحة الجرائم المعلوماتية من خلال إنشاء حساب على الإنترنت بقصد تسهيل ارتكاب جريمة لهدم القيم الأسرية بمحتوى إباحي¹. فتحرّيك الدّعوى القضائية ضدّ هذه المؤثّرة-إن صحّ التعبير-يعدّ آلية قانونية لتعزيز الأمن الفكريّ وحماية الأمن الأخلاقيّ والمجتمعيّ والأمن القوميّ للدولة. ومن جهتها، لجأت المجموعة العربية إلى سنّ قواعد قانونية وتشريعات إقليمية ذات طابع دولي، تهدف من خلالها إلى محاصرة الجرائم الإلكترونية والمخالفات المرتكبة عبر وسائل الإعلام والاتّصال وكلّ الوسائط الإلكترونية، وذلك جرّاء ما لحقها من أضرار ناجمة عن الجرائم الإلكترونية والحرب الفكرية خاصّة عن طريق القنوات الرقمية والمواقع الإلكترونية عبر شبكة الأنترنت. فبادرت بتقنين ما سُمّي بالقانون العربيّ التّمودجيّ الموحّد سنة 2004 الذي عدّل في 2008 ليتضمّن تنظيم الإعلام الإلكترونيّ تحسّباً لما قد يُرتكب من جرائم مختلفة عبر الوسائط الإلكترونية المتنوّعة، وتماشياً مع الهبة الرقمية القويّة، سارعت عديد الدّول إلى وضع قواعد خاصّة بالإعلام الإلكترونيّ المهنيّ حيث تمّت دسّرة الإعلام الإلكترونيّ من خلال الإشارة إليه صراحة في صلب الدّساتير الجديدة أو المعدّلة في الربع الأوّل من القرن الواحد والعشرين².

عموماً، تستوجب حماية وتعزيز الأمن الفكريّ، ومواجهة تحدياته المختلفة تطبيق القوانين واللوائح بشكل صارم وفعل على الأفراد والهيئات والمؤسّسات مع مراعاة مبدأ العدالة وحقوق الإنسان، وتنفيذ المواثيق والاتفاقيات الدوليّة الخاصّة بهذا الموضوع، وذلك لمحاسبة مروجي الأفكار المنحرفة والمتطرّفة، والمحرّضين على العنف والكراهية وكلّ الأفكار المتناقضة مع القيم الأسرية والمجتمعية، وذلك للحيلولة دون كلّ أشكال العنف والحدّ منها أو منعها، وحماية الأمن الهويّاتيّ والسيادة الوطنية.

الفرع الثاني: الآليات والإجراءات الأمنية

تنوّع الآليات الأمنية لتعزيز الأمن الفكريّ حسب الزّمان والمكان وطبيعة الأهداف المرجوة حيث تشمل هذه الآليات تكوين جميع عناصر القوّات الأمنية على اختلاف تخصّصاتها: شرطية، استعلامية، عسكرية، استخباراتية، شبه عسكرية، وحتى المدنية، وذلك بغرض التصدّي لمختلف التّحديات التي يواجهها الأمن الفكريّ الذي يعدّ صمّام

(*) بثّت البلوجر (Blogger) الأردنية سوزي أيمن محتوى على تيك توك يتضمّن السّبّاب والتحقير لوالديها في الشارع وعلى المباشر؛ تتّهمهم فيه بمساعدها على ممارسة الدعارة، ممّا أثار ردود أفعال مصريّة وعربيّة غاضبة من هذه الفضيحة الخارجة عن الأداب العامة والقيم الأخلاقية، والتي تمثّل تعدياً صارخاً على القيم الأسرية وهدماً للأسرة بشكل عام.

(1) انظر: نور أحمد، "قالت لوالدها في الشارع اللي وراه..التحقّق مع فتاة التّيك توك سوزي الأردنية"، 2024/02/16، جريدة الأسبوع. متاح على الرابط: <https://bit.ly/4cyxmzr> ، بتاريخ 2024/02/16.

(2) أنظر: علي كريمة، "التنظيم القانوني للصحافة الإلكترونية العربية: سياقاته وأهدافه"، 2016/05/15، مركز الجزيرة للدراسات. ص ص 7-8، متاح على الرابط: <https://bit.ly/43GssMS> ، تاريخ الزيارة: 2024/02/13.

أمان للأمن القوميّ للدولة. وكي يتمكنّ جميع الأفراد المساهمين في حماية الأمن الفكريّ من مواجهة الفكر المنحرف والمتطرّف، وجب تحصين تلك العناصر الأمنية أولاً ضدّ الأفكار التخريبية والمضلّلة للأفراد والجماعات، والهدامة للمبادئ والقيمّ الأسريّة والمجتمعيّة، ثمّ بعد ذلك ينبغي الرّفْع من مستواهم المعرفيّ في شقّه الثقافيّ والفكريّ وتلقينهم الأفكار السليمة والبناء التي تخدم البشريّة قاطبة والإنسانيّة جمعاء من غير تمييز عنصريّ؛ لا في عرق ولا في دين، لا في جنس ولا في لون، لا في جنسيّة ولا في انتماء أيديولوجيّ أو سياسيّ، ويتوقّف كلّ ذلك على مدى اهتمام الدّول برفع مستوى الوعي المعرفيّ الأمنيّ للأفراد والجماعات والمؤسّسات.

ويتمثّل الوعي المعرفيّ الأمنيّ في كلّ ما تقوم به الجهات ذات العلاقة من أنشطة توعويّة، إعلاميّة ودعويّة، والتي تهدف إلى المحافظة على أمن الأفراد والجماعات، وأمن ومكتسبات الوطن، ويتوقف وجود وعي معرفيّ أمنيّ ناجح وفعل على مدى اهتمام الأجهزة الأمنيّة وقناعتها بهذا النوع من الأمن الذي يعتمد في تغذيته على مدى القوّة التي تتمتع بها الجهات الأمنيّة للعمل على تنمية الوعي الأمنيّ لدى الفرد أو الجماعة أو المؤسّسة، والذي يرتبط بالإحساس، بالانتباه، وبالإدراك أيضاً¹، كي يكون لديه القدرة على استخدام رصيده المعرفيّ بكفاءة وفاعليّة في مواجهة الفكر المنحرف والمتطرّف المضرّ بالمجتمع.

ويُعَدّ الجانب الثقافيّ والمعرفيّ في المجال الفكريّ أمراً مهمّاً جدّاً بالنسبة للأشخاص الذين يواجهون الانحراف الفكريّ ويحاربونه، إن كان على مستوى الأفراد أو الجماعات؛ فلا يمكن لأيّ مقاوم أن يدخل معركة فكريّة خطيرة من غير سلاح معرفيّ ولا زاد علميّ كافٍ وغزير يمكنه من النّجاح في مواجهة الانحراف الفكريّ، الذي إن تُرك وأهمل، أو تمّ تجاهله، فهو يتطوّر تدريجيّاً ليصل إلى أقصى درجات الانحراف، فيصير تطرفاً خطيراً وبأشكال مختلفة تمثّل تهديداً مباشراً لكلّ شعب الأمن ومجالاته المختلفة؛ الأمن المجتمعيّ، الهويّاتيّ، البيئيّ، الاقتصاديّ، السياسيّ، والأمن العسكريّ وغيرها من المجالات المؤمنة، والتي تندرج كلّها تحت عنوان الأمن القوميّ الشّامل للدولة، وبالتالي فهذا التطرّف الفكريّ ومآلاته أصبح يشكل تهديداً خطيراً على الأمن القوميّ، وقد يتعدّاه إلى الأمن الإقليميّ وحتىّ الأمن الدّوليّ، وذلك في صورة الإرهاب بأنواعه وأشكاله ودرجة خطورته على الأفراد والمجتمعات، لذا وجب مواجهته فكريّاً بالمراجعة والتصويب والإصلاح، أو محاربته أمنيّاً في إطار القوانين الوطنيّة والدّوليّة.

كما يمثّل التعاون السياسيّ والدبلوماسيّ والعمل الجماعيّ الدّوليّ في شقّه الأمنيّ خطوة هامّة لتطويق الانحراف الفكريّ والتطرّف والإرهاب، ويتجسّد ذلك من خلال إنشاء مراكز للدراسات والبحوث بهدف تنظيم ملتقيات وندوات للاستفادة من الخبرات ولتبادل المعلومات المرتبطة بالخلفيّات الفكريّة للظاهرة الإرهابيّة عموماً، وتفعيل

1 (أنظر: ناهض أبوحمد، "ملامح ثورات جديدة في الوعي المعرفيّ الأمنيّ"، في نسيم بهلول (محرّر)، الدراسات الأمنيّة المتقدّمة: المفاهيم والمقاربات. المرجع السابق. (مدى الصفحات: 147-164)، ص 148.

الاتصال والتنسيق البيني بغرض الوصول إلى حلول ناجعة للحد من هذه الظاهرة أو للتقليل من خطورتها، إن كان على المستوى المحلي، الإقليمي أو الدولي.

وفي سياق متصل، يؤدي جهاز المخابرات دوراً هاماً في تعزيز الأمن الفكري الذي يعدّ مكوناً أساسياً لاستقرار المجتمعات وحمايتها من الأفكار الدخيلة المنحرفة والهدامة. وذلك من خلال عملية جمع المعلومات وفحصها وتحليلها لمعرفة درجة التهديدات المحتملة والعمل على تحييدها أو مواجهتها. كما يسهم هذا الجهاز الحساس في الدولة في تعزيز الوعي الأمني والفكري بين أفراد المجتمع لتحصينهم ضد الأفكار الهدامة التي تضرّ بالأمن القومي بشكل عام، وذلك بالتعاون مع باقي مؤسسات الدولة في التعليم والثقافة والإعلام وغيرها من القطاعات الحيوية التي يرتادها أو يتابعها الجمهور.

كما يبذل جهاز المخابرات جهوداً حثيثة مع شركائه من مؤسسات الدولة لتعزيز ثقافة الأمن الفكري والتي تساعد على بناء مجتمع متماسك قائم على الوسطية والاعتدال، واحترام التنوع الفكري والثقافي والديني. ويستعين هذا الجهاز بآليات وتقنيات تستخدم بشكل استراتيجي، وتتوافق وطبيعة عمله مهما اختلفت بيئة نشاطه، حيث يقوم بمراقبة التيارات الفكرية التي تشكل تهديداً لأمن واستقرار الدولة، وذلك من خلال التحليل الاستخباراتي لفهم مختلف التوجهات والأنماط وتقييم المخاطر المحتملة والعمل على تحييدها.

تعمل المؤسسات الأمنية وأجهزة المخابرات على التنسيق والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، ومع المؤسسات الثقافية والتعليمية والدينية، خاصة فيما يتعلق بالأمن التربوي والتعليمي بشكل عام، حيث تمثل هذه المؤسسات صمام أمان لحماية المجتمع من ضربات الثقافات الوافدة، فهي تحميه من العزلة عن العالم الخارجي، وتسعى إلى الحفاظ على الهوية الوطنية ومواجهة الأمية والجهل والتخلف. فدور المؤسسات التعليمية والأمنية، من خلال علاقتهما الوطيدة والمتبادلة، يوفر الضمانات الكافية لحفظ العقل، ولحماية خصوصية المجتمع المميزة في هويته وثقافته ومنظومته القيمية. وتقوم المؤسسات التربوية والتعليمية بتنمية الوعي الأمني كي يصبح أسلوب وقاية من خلال غرس أساليب التعليم والأخلاق والقيم الوطنية والسلوك، والحفاظ على ثقافة المجتمع التي تشكل وجدان الإنسان وفكره ونظرته للآخر، وللكون أيضاً¹.

تعتمد المؤسسات الأمنية وأجهزة الاستخبارات على أساليب وتقنيات لنشر الوعي وتعزيز القيم الإيجابية، وحماية المجتمع من التأثيرات السلبية، ولتثبيت القيم الوطنية والهوية الجماعية، وذلك من خلال الآتي²:

1 (أنظر: خالد ابراهيم حسن الكردي، "دور المؤسسات العلمية والأمنية في مواجهة التحديات الراهنة"، مجلة الصراط. المجلد 16، العدد 10، 2014/01/1، (مدى الصفحات: 139-168)، ص ص 159-160. متاح على الرابط: <https://bit.ly/49fsZqk>، بتاريخ: 2024/02/27.

2 (محمد بوبوش، "دور الاستخبارات في مواجهة التحديات الأمنية الراهنة"، موقع هسبرس. متاح على الرابط: <https://bit.ly/4cyxEGx>، بتاريخ 2021/01/02.

- ✓ تعزيز التعاون مع المدارس والثانويات، والمعاهد والمراكز والجامعات لإدراج مواضيع الأمن الفكري وتضمينها في محتوى البرامج والمناهج التعليمية.
 - ✓ تنظيم حملات وورشات للتوعية والتثقيف لدعم وتشجيع الطلبة والتلاميذ على التفكير النقدي لتمييز المعلومات الصحيحة من المضللة، والتعبير عن أفكارهم بحرية.
 - ✓ تشجيع المبادرات الإبداعية وتعزيز المهارات وتطوير المواهب الشبانية ودعمها.
 - ✓ تدريب النشء على تنظيم الوقت على الإنترنت وحسن استخدامه بالشكل الصحيح لتجنب إدمان الألعاب والمواقع الضارة.
 - ✓ تعزيز الوعي بين المواطنين حول أخطار الخطاب الفكري المنحرف وكيفية التعرف عليه ومراقبته والإبلاغ عنه لحماية عقول الشباب وأمنهم الفكري.
 - ✓ تقديم برامج توعوية وتدريب للجمهور وللمؤسسات حول أهمية حماية الأمن الفكري والهوية الوطنية، وتحسين قدرات الأفراد في التعرف على الأفكار المنحرفة والضارة وكيفية مواجهتها والتصدي للتهديدات الفكرية الضارة.
 - ✓ المساهمة في تطوير السياسات والتشريعات التي تحمي الأمن الفكري وتعاقب على الانتهاكات التي تمس به.
- أما بخصوص العمليات السيبرانية، تعمل الأجهزة الاستخباراتية على مكافحة الدعاية المتطرفة على الإنترنت ومحاربة الخطاب الإلكتروني المغرض، من خلال استخدام التقنيات الحديثة لرصد التهديدات والتصدي لها بفعالية¹، وتدريب الشباب حول السلوكيات الآمنة عبر شبكة الإنترنت وكيفية تفادي الوقوع في أفخاخ الاحتيال والاختراقات، وتؤمن لهم التفاعل مع المصادر الموثوقة بعد التحقق والتأكد من الهوية الرقمية للموقع، وذلك عن طريق التعاون مع أجهزة الاستخبارات للدول الصديقة من خلال تبادل المعلومات وتكامل الجهود وتضافرها في مكافحة الأخطار والتهديدات الفكرية لاتخاذ التدابير الوقائية الضرورية.
- بشكل عام، تؤدي أجهزة الاستخبارات دوراً حيوياً في حماية الأمن الفكري والأمن والهوياتي من خلال رصد كل الأنشطة المشبوهة التي تشكل تهديدا للهوية التاريخية والثقافية، ورصد كل التهديدات التي تستهدف الهوية ومكوناتها الأساسية كاللغة والدين والتاريخ والحضارة، والتي قد تؤثر على الهوية الوطنية للدولة، وذلك بغرض الوصول إلى بناء مجتمع آمن ومتماسك².

المطلب الثالث: الآليات العلمية والفكرية (القوة الناعمة)

الفكر، لا ينبغي أن يواجه إلا بالفكر، فهي أنجع وسيلة لمواجهة الفكر المنحرف والمتطرف والتصدي له لتعزيز الأمن الفكري، سواء لتحصين الأفراد ضد الأفكار المعادية أو المنحرفة أو الدخيلة على المجتمع، أو لتصحيح بعض

(1) أنظر: نفس المرجع.

(2) أنظر: فتحي أوهيب، بن عمر عواج، "الأمن الهوياتي: دراسة في جدلية العلاقة بين مفهومي الأمن والهوية"، مجلة الفكر المتوسطي. المجلد 11، العدد 1، 2022/06/15، مدى الصفحات (156-174)، متاح على الرابط: <https://bit.ly/4CZW8E9>، بتاريخ 2024/02/22.

المفاهيم وتكوين الأفكار المنحرفة، أو لمواجهة أيديولوجيات وعقائد يرى أصحابها أنها الأصلح للأفراد والأنسب لترقية المجتمعات وتطويرها.

أقدمت في هذا الإطار المجموعات النصارائية المختلفة لتعزيز أمنها الفكري، وبشكل رسمي، على توجيه إرسالياتها التنصيرية من مختلف الطوائف المسيحية إلى الآخرين عبر العالم، وإلى المجتمعات المسلمة بشكل خاص، بغرض تحويلهم إلى الديانة النصارائية التي ترى فيها خلاص البشرية من البؤس المادي والمعنوي، حيث أقامت لها الندوات والمؤتمرات، ورصدت لتلك الأنشطة التنصيرية صناديق مالية خاصة ممولة من طرف الحكومات والمؤسسات والخواص أيضا.

وبالتوازي مع الحملات التنصيرية ونشر التدين وتشجيعه في الغرب خاصة، وكرّد فعل غير مباشر على المنصرين، تحركت التيارات اللا دينية، وبطريقة ناعمة، لمواجهة ما تعتبره انحرافاً فكرياً وتحلفاً حضارياً، حيث أقدم كبار رواد الماركسية أمثال جرامسكي ولوكاكس عام 1919م على اشتراط التخلص نهائياً من الديانة النصارائية ومن الفكر المسيحي، والتحرر من الثقافة الغربية بشكل عام، وتخطي حاجز الحضارة الأوروبية، كي يكتب النجاح للنظرية الماركسية بعد فشل العمال في إحداث التغيير، "وقد أُنشئت الفرصة للمجري جورجى لوكاكس [Georgi Lukacs] لتفعيل نظريته، عندما عُيّن وزيراً للثقافة في المجر، فقام بفرض تدريس الجنس في المدارس المجرية، مما يُعدُّ ثورة على التقاليد والثقافة الأوروبية النصارائية"¹.

ومن جهته، يتعرّض المفكر الإسلامي مالك بن نبي بالنقد للفكر الاستشراقي ولل فكر الديني الغربي، ويفند شبهاتهم وفرضياتهم للحيلولة دون تبني تفسيراتهم المنحرفة حول العقائد والعبادات إذ "يقدم مفكرون غربيون معارضون للدين [عموماً] تفسيرات إحدائية تحطّ من قيمة الدين... إنّ الدين [عندهم] مثل سجل الأعمال العقلية ليس إلاّ نشاطاً ذهنياً، ولا شيء أكثر من ذلك... يرى دوركايم أنّ الدين شيء اجتماعي... وهو من صنع المجتمع وإنتاجه... أنّ الدين الذي يقصده دوركايم ليس الدين الموحى به من عند الله، ولكن الدين أو بالأصح المعتقدات التي تنشأ عن الحالات الفكرية والتصورات العقلية للجماعة"².

كما تعدّ القوة الناعمة* من الآليات الفكرية التابعة للتصدي للغزو الفكري وللحروب الفكرية، ولمواجهة الانحراف الفكري والفكر المتطرف. ويهدف مفهوم القوة الناعمة إلى سيطرة الأقلية على الأغلبية دون الدخول في حرب، وذلك من خلال الآليات الثقافية سواء في العيش واللباس، وطريقة العيش والحياة عموماً، فتحصل الجهة المؤثرة

1 (د.م)، "تاريخ التصحيح السياسي في الولايات المتحدة (الماركسية الثقافية)"، شبكة الألوكة. 2015/05/17. متاح على الرابط: <https://bit.ly/49n2clp>، تاريخ الزيارة 2024/02/09.

2 (أنظر: يوسف محمد حسين، موقف مالك بن نبي من الفكر الغربي الحديث. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص ص 299-301.

(*) القوة الناعمة هي فكرة إيطالية شيوعية لغرامشي، التقطها الأمريكي جوزيف ناي في التسعينات، وأصبحت مفهوماً جديداً متداولاً بشكل واسع في حقل العلوم السياسية.

على ما تريده من غيرها وتجنّبه إليها من دون مواجهة عسكرية أو عقوبات اقتصادية. فصناعة القوة الناعمة تنبني على الدبلوماسية الثقافية في البلدان المقصودة من خلال تنظيم الأنشطة الثقافية، كالمسرح، الندوات العلمية والفكرية. كما تعتمد صناعة القوة الناعمة على التعليم، الخدمات الصحية، حقوق الإنسان، الإعلام وغيرها من الوسائل التي تدخل في بناء هذا النوع من القوة؛ فالتواجد الصيني في الشرق الأوسط وإفريقيا أكبر بكثير من التواجد الأمريكي دون أن يتواجد بالمنطقة أيّ جنديّ صينيّ لفرض تواجدها التجاري والاقتصادي الملحوظ في المنطقة.

ومن جانب آخر، تعدّ النخب المثقفة الواعية بمثابة المادة الأولية التي تصنع منها القوة الناعمة، ويرتبط دورها في البناء الفكري وتعزيز الأمن الفكري بحجم نشاطاتها الفكرية، ويمدّ مساهمتها في التنشئة الاجتماعية والممارسة السياسية أيضاً، حيث يقول الكاتب جان جينيه: إنك حين تنشر مقالات في مجتمع ما تدخل في التّوّ واللحظة دنيا السياسة؛ ومن ثمّ فإذا أردت ألا تكون سياسياً فلا تكتب مقالات ولا تتحدّث علناً¹. فرأي المثقف في المسألة السياسية يعدّ فتوى سياسية أو موقفاً سياسياً يستنير به الممارسون للسياسة والمجتمع عموماً.

أمّا نسبة مساهمة تلك النخب المثقفة، ومستوى مشاركتها العلمية، وحجم إنتاجها الفكري وتأثيراته على الوعي المجتمعي، فهو يختلف من مثقف لآخر بحسب بيئته السياسية والاجتماعية، قدراته العقلية والفكرية، جدّية اهتماماته البحثية، واستشعار المسؤولية الأخلاقية في توليد أفكار جديدة وتطويرها بما يتماشى مع الظروف الطارئة ومستجدات العالم المعاصر، في إطار الأخلاق الأساسية والمبادئ العامة والقيم الإنسانية والثوابت الوطنية للدولة.

ولا يُستساغ بناء أمن فكريّ لمجتمع معاصر بتفكير سطحيّ، وبأفكار تقليدية تجاوزتها الأحداث ولا تجيب على التساؤلات الكبرى التي يطرحها الجيل الجديد: جيل الأنترنت. وفي هذا الصدد، تربط الإعلامية السعودية (طرفة عبد الرحمن) حجم التساؤلات الفكرية بمقاسات العقول، إذ تقول إنّ الأسئلة التي تستثير العقول الكبيرة هي تلك الأسئلة العميقة والكبيرة، أمّا المحدودة منها أو الصغيرة فهي تتناسب مع ذوي الأفق الضيق، ممّن يقبلون الإجابات السريعة والجاهزة، ويرتضون بها، لأنّها لا تكلفهم عناء التفكير والتأمل بعمق في واقع الحياة، فبالرغم من أنّ الفئة الأولى تشقى وتتعب أكثر من الثانية أحياناً؛ غير أنّ هذا النوع من التماذج العقلية هو الذي يحرك المنطق والاستقراء ويثري العلم والفلسفة، أمّا الفئة الثانية فإنّها تقتل الإبداع وينتهي على أعتابها، أما كارتيتها الكبرى فتتمثّل في تقديسها للمعارف عليه والأخذ به كمسلّمات يجب التقيّد بها وعدم الخروج عنها، وهذا الصراع بين المجدّدين والتقليديين بقي مستمراً إلى الأبد² في غياب ثقافة الحوار داخل المجتمع الواحد، أو بين مجتمعات مختلفة.

وتعدّ ثقافة الحوار المفتوح بين مختلف الأطياف الفكرية، من أنجع الآليات المساعدة على تعزيز الأمن الفكريّ لمواجهة التحديات الثقافية والفكرية والإيديولوجية داخل المجتمع الواحد، والذي يتطلّب تطوير المهارات الحياتية للأفراد

1 (ادورد سعيد، المثقف والسلطة. ترجمة: محمد عناني، القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، ط1، 2006، ص182.

2 (أنظر: طرفة عبد الرحمن، "العقيدة القلبية"، 2017/07/22، جريدة اليوم، متاح على الرابط: <https://bit.ly/41lvmi8> بتاريخ 2023/04/22.

بالتركيز على تعزيز التفاهم والاحترام المتبادل بين مختلف الثقافات والأديان والقوميات، وذلك من خلال تعزيز فنّ التواصل الفعال مع الآخر، وفنّ حلّ الخلافات والنزاعات عن طريق إتاحة فرص لتبادل الآراء والأفكار ومناقشتها دون أيّ تحفظ، في إطار حوار فكريّ هادئ وبنّاء، عنوانه التفكير بشكل إيجابي وإبداعيّ لتفادي التأويلات المتطرفة لبعض المفاهيم الدينيّة أو الفكريّة وغيرها، بغية التفاهم والاتّفاق على تبني الأفكار السليمة والمعتدلة، والوصول إلى اتّخاذ القرارات السليمة لحلّ المشكلات، ونشر القيم الإنسانية، والقبول بالتنوع الثقافيّ والفكريّ، وتحقيق التقدّم للمجتمع، والاستقرار الداخليّ للدولة وتعزيز أمنها القوميّ.

في الجانب الرسميّ، ينبغي على الدولة إنشاء هيئات دائمة مكلفة بمتابعة قضايا الأمن الفكريّ وتطوّراته بغية تعزيزه، لتفادي الأزمات الأمنيّة والاضطرابات الاجتماعيّة والسياسيّة حيث تكون النزاعات الداخليّة والتصدّعات مرشحة للتصاعد والتنامي. ولاستئصال شأفة المنحرفين والمجرمين على الأمد البعيد، يتطلّب ذلك وجود رجال أكفاء وأصحاب خبرة ودراية في مواجهة الانحرافات الفكرية¹.

المطلب الرابع: الآليات التكنولوجيّة والنشاطات السيبرانيّة

تتجسّد الآليات التكنولوجيّة لمواجهة تحديات الأمن الفكريّ في استخدام الوسائل والأدوات الإلكترونيّة التي تساعد على نشر وتبادل الأفكار والآراء والمواقف وكلّ المعارف والمبادرات المتعلقة بالأمن الفكريّ، كما تشمل ابتكار وتطوير تقنيات لتحليل وتقييم وتأمين المعلومات، كما تعمل التقنيات الحديثة على تحسين العمليّة الاتّصاليّة وتعزيز التفاعل والتواصل، بالإضافة إلى دورها الفعّال في تطوير التعليم ونشر الثقافة والوعي والإبداع، وكسر الاحتكار الإعلاميّ أيضاً، حيث "رغم أنّ وكالات الأنباء العالميّة مازالت حاضرة في مصادر معلوماتها فهي تمتلك مئات المراسلين في جميع أنحاء العالم، [لكنّها] اليوم [تُعامل] النّد للنّد وبالتالي فإنّ إمكانيّة التّخطّي وإيصال الصّوت الذي لم يكن متاحاً في السّابق نظراً لتخلّف الأدوات، أصبح متاحاً اليوم ليس للمؤسّسات الإعلاميّة الإقليميّة أو الوطنيّة فقط، بل للمواطن العاديّ نفسه بعد ظهور ما يسمّى بصحافة المواطن"².

أصبحت شبكة الأنترنت في هذا العالم المعاصر متاحة للجميع، وباتت معها الجهات المعاديّة لأية دولة: مخبرات أجنبيّة، تنظيمات إقليميّة، شبكات دوليّة، أفراد مؤثّرين أو جماعات تخريبيّة، تعتمد على الوسائط التكنولوجيّة المتطوّرة لشنّ هجوماتها الممنهجة باضطراد واستمراريّة بغرض التأثير على الرّأي العام وتوجيهه؛ فالجماعات الإرهابيّة المتشدّدة والمنحرفة-على سبيل المثال-تعتمد في خطابها الإلكترونيّ على تحريف بعض المفاهيم بمفردات لغة تحريضيّة قويّة لتضمن استمراريّة التّعبيّة النفسيّة لأنصارها وللمتعاطفين معها، بهدف خدمة قضاياها، مستغلّة في ذلك الحيويّة التي تتميّز بها شبكة الأنترنت، وانعتاقها من الرّقابة الرسميّة، إلى جانب قدرة نشطاء تلك الجماعات على التّخفي وراء

1 (رضا كشان، المرجع السابق. ص213.

2 (شاهنדה عاطف عبد السلام، المرجع السابق. ص 129.

أسماء مستعارة، فتتخذ من فضاء الأنترنت ملاذاً آمناً لفكرها المتطرّف، حيث يوفّر لها المكان المناسب للتواصل مع المستخدمين، والقناة المثلى لنشر الأفكار المنحرفة والمتطرّفة من غير قيود رقابية¹.

وفي هذا الإطار، ينبغي على الجهات الرّسميّة مواجهة الخطاب الفكريّ على شبكة الأنترنت من خلال برامج رقميّة أو إلكترونيّة متطورة وتحيينها باستمرار، كما يجب الاستعانة بالذكاء الاصطناعيّ لاكتشاف الخطاب الفكريّ المنحرف ومراقبة محتوى المواقع الالكترونية ومحركات البحث، وتحليل البيانات للكشف عن المحتوى الذي يكون مضمونه مشبوهاً. وكلّ ذلك بهدف حجب كلّ محتوى من شأنه تهديد الأمن الفكريّ أو المساس بالأمن الثقافيّ والهويّاتيّ، والأمن القوميّ بشكل عام.

لم يقتصر الأمر في الحروب الفكرية على الأنترنت فقط، بل تلعب أيضاً بعض الإذاعات المتنقلة التابعة للجهات المعارضة للنظام السياسيّ، أو إذاعات الدّول المجاورة، دوراً كبيراً في التأثير على الرّأي العام من خلال استهداف سكّان المناطق الحدوديّة، حيث تعتمد إلى بثّ بعض الأفكار المغرضة والمضلّلة، وتحريض السّكان ضدّ بلدهم لتأليبهم على نظام الحكم، كما تعتمد إلى التشهير بالشّخصيات الوطنيّة والاعتباريّة الوازنة في المجتمع بغرض تشويه سمعتها أمام الآخرين، وبالتالي ضرب القدوات بالتشكيك في سمعتها ومصادقيتها للتقليل من فعاليتها داخل المجتمع المدنيّ للبلد المجاور.

وفي نفس الاتجاه وبنفس الأجندة التخريبية، سلباً أو إيجاباً، تقوم بعض القنوات الفضائية بشنّ هجماتها ضدّ دول بعينها للمسّاس بمصادقية أنظمتها السياسيّة، أو للتأثير على الرّأي العام المحليّ والدوليّ وتوجيهه. وهذه الوسائل هي أكثر قوّة من حيث التأثير لأنّها تدعّم ادّعاءاتها بالصّوت والصّورة التي لها تأثير كبير على المتابعين، ولأنّها في غالب الأحيان لا تجعل سقفاً لحرية التعبير لجميع المتدخّلين، ولا تمنع أيّ محتوى سواء أكانت آراء مناهضة، تسريبات أمنيّة، أسرار سياسيّة واقتصاديّة وغيرها، ممّا قد يكسبها قدراً من الجاذبيّة للمتابعين في الدّاخل والخارج، وهذا ما يزعج الأنظمة السياسيّة المقصودة بتلك الهجمات وذلك المحتوى الإعلاميّ.

وللتصدّي للحروب الفكرية في شقّها الإعلاميّ، ينبغي على الدّولة إنشاء قنوات فضائية حامية للردّ على الشّبهات والتّضليل، وتعليم النّاس أسس التفكير الصّحيح، ومواجهة كلّ الافتراءات والتّأويلات المنحرفة والأراجيف الكاذبة التي توقد نار الفتنة داخل الأسرة الواحدة وبين أفراد المجتمع الواحد². كما ينبغي لها إعادة النّظر في الانتشار الإعلاميّ الاستراتيجيّ، وتكثيف برامجها الإعلاميّة وتطويرها كمّاً ونوعاً، وتشجيع المهارات الإبداعية الإعلاميّة، ودعم الحصص والبرامج التّوعويّة والتّثقيفيّة التي تعمل على تغذية العقل البشريّ بمحتوى ثقافيّ فكريّ منوّع وهادف، يرتقي بصاحبه إلى مصفّ المواطن الواعي الصّالح المدافع عن بلده وعن أمته، بعيداً عن التّفاهة والابتذال؛ مواطن مقاوم لا

1 (أنظر: فايز بن عبد الله الشهري، المرجع السابق. ص ص 57-59.

2 (رضا كشان، المرجع السابق. ص 216.

تَهْزِمُهُ الحروب الفكرية، ولا تغزوه الأفكار الدخيلة ولا الثقافات الأجنبية المشوّهة، ولا يتأثر بها، وإنما تجده بفضل فطنته ووعيه ومهارته ينتقي ما يراه مفيداً لنفسه ولمجتمعه، وللحفاظ على أمن وطنه؛ مثل التجارب السياسية والاقتصادية والتعليمية الناجحة والمفيدة للوطن والمواطن. وبالتالي فإنّ الدولة بأجندتها الإعلامية الرشيّدة تكون قد تمكّنت بشكل أو بآخر من مواجهة الحروب الفكرية والثقافية التي تشنّها عليها بعض وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية للنيل منها وزعزعة استقرارها؛ إنّ بناء الفكر يعدّ رافعة قويّة لصناعة أيّة قوة ناعمة تعتمد عليها الدولة في تعزيز أمنها القومي.

فإعلام الكيان الإسرائيليّ على سبيل المثال، يتعمّد دائماً نشر الأكاذيب وتضليل الرّأي العام الدّوليّ لكسب تعاطف شعوب العالم، كما قام جزء وازن من الإعلام الغربيّ الثقيل ومن سار على شاكلته من إعلام التّطبيع العربيّ بإعادة نشر المحتوى الإعلاميّ الإسرائيليّ للتأثير على الرّأي العام العربيّ والإسلامي، لتبرير المواقف الرسميّة الإسلاميّة والعربيّة السّلبية ممّا يتعرّض له الشعب الفلسطينيّ من مجازر وإبادة وتجويع وجرائم ضدّ الإنسانية، ولتثبيت الرّواية الإسرائيليّة في أذهان المتابعين. غير أنّ نشطاء مواقع التّواصل الاجتماعيّ في غزّة، إضافة إلى ما كانت تبثّه قناة الجزيرة القطريّة، استطاعوا أن ينقلوا جزءاً من حقيقة ما كان يجري في قطاع غزّة من استهداف متعمّد للأطفال والنساء والشيوخ، واستهداف للطواقم الطّبيّة والإغاثيّة والإعلاميّة، إلى جانب الحصار* العربيّ المضروب بإحكام على القطاع لمنع دخول كلّ مستلزمات العيش لسكّان غزّة.

إلتقط نشطاء الأنترنت عموماً ورواد مواقع التّواصل الاجتماعيّ عبر العالم بشكل خاصّ، ذلك المحتوى الفلسطينيّ الخالي من أيّ تركيب أو تعديل تقنيّ، فأحدثت انتفاضة إلكترونيّة عالميّة لرواد الفايسبوك والتّيك توك والتي غيّرت الرّواية الإسرائيليّة، وقلبت كلّ الموازين لحساب الشعب الفلسطينيّ بعدما كان يدور في أذهان الكثير من شعوب العالم أنّ المقاومة الفلسطينيّة تقوم بأعمال إرهابيّة وتخريبية داخل الأراضي المحتلّة؛ فبفضل الاستثمار الجيّد للتطوّر التكنولوجيّ والثّورة الالكترونية والرّقمية، أصبحت قضية غزّة شائعة (trend) والعالم كلّه يطلّع على حرب الإبادة التي يتعرّض لها سكّان غزّة، وعلى التدمير المنهجيّ للسكّانات والمستشفيات والمدارس ودور العبادة على يد القوات الإسرائيليّة المدعومة عسكرياً ولوجيستياً وبشكل صريح من الحركة الصهيونيّة العالميّة بقيادة الولايات المتّحدة الأمريكيّة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا تحت ذريعة الدّفاع عن النّفس ردّاً على طوفان الأقصى وما قامت به المقاومة الفلسطينيّة في السّابع من أكتوبر 2023.

غير النّشاط الإلكترونيّ المكثّف الدّاعم للشّعب الفلسطينيّ قناعات الملايين من المتابعين للحرب الإجراميّة على قطاع غزّة، حيث تحرّكت أغلب شعوب العالم في مسيرات ومظاهرات مطالبة الهيئات الأمميّة والمجتمع الدّوليّ بوقف

(*) في الوقت الذي يُطبّق فيه الحصار على شعب غزّة وتمنع فيه كلّ المساعدات الإنسانية من دخول القطاع لإغاثة سكانه بدعوى عدم موافقة الكيان الصهيوني كي لا يستفيد عناصر المقاومة من تلك المساعدات، تسمح الأردنّ بدخول قوافل عربيّة لتموين جيش الاحتلال والسوق الإسرائيليّة، وترسل المملكة السعوديّة طائرات محمّلة بمساعدات إغاثيّة إلى أوكرانيا عبر بولونيا دون إذن من روسيا

حرب الإبادة التي يتعرض لها سكان غزة. ومن جانب آخر، تحولت مواقف وسلوكيات بعض الأطفال والأمهات والأباء من ضحايا الدمار الإسرائيلي إلى مثال عالمي يقتدى به في الصبر والتضحية والجُلْد؛ حيث أصبح الأطفال والشباب وكل الفئات العمرية تتابع باهتمام تطورات أحداث هذه الحرب القذرة، ويشاركون في الفعاليات الخاصة بغزة من خلال رفع العلم الفلسطيني ولبس الكوفية الفلسطينية وترديد الشعارات المناهضة لجرائم الاحتلال الإسرائيلي.

وفي سياق متصل، يمكن القول إنَّ النشاط الإلكتروني والرقمي الداعم لغزة وشعبها، والذي فضح جرائم المحتل، قد تسبب - بشكل غير مباشر - في انهيار قوة وهيبة مفهوم معاداة السامية وسقوطه من أذهان ومخيل المنتقدين للفكر الصهيوني عموماً وللسلوك الإسرائيلي بشكل خاص؛ لم يبق لمفهوم معاداة السامية تلك القوة الرادعة لكل من سؤلت له نفسه انتقاد السلوك الإسرائيلي الإجرامي، أو لمجرد التضامن مع القضية الفلسطينية. فالبعض كان بإمكانه سب الذات الإلهية أو سب الحاكم وشمته، والتشهير بأية حكومة، أو بأي نظام سياسي، أو شخص، أو مؤسسة باستثناء التعرض أو المساس بالكيان الإسرائيلي المحمي بقانون معاداة السامية.

فبفضل الاستغلال الجيد للآليات الإلكترونية والرقمية المتاحة، استطاع نشطاء الأنترنت إزالة ذلك الرعب والخوف من المساس أو الاقتراب من كل ما هو إسرائيلي؛ فأصبحت دولة الاحتلال الإسرائيلي توصف بالإرهاب، وعلمها - رمز سيادتها - تتقاذفه الأرجل وتدوسه الأقدام في المظاهرات والمسيرات التي قامت بها شعوب العالم، وباتت شخصيات صهيونية بارزة في حكومة الاحتلال محل انتقاد وسخرية وتشهير وسخط جماهير العالم دونما خوف من عواقب قانون معاداة السامية العنصري والجائر. عموماً، إنَّ ما فعلته التكنولوجيا من إنصاف للشعب الفلسطيني، ومن تصحيح للمصطلحات والمفاهيم والأفكار المضللة والمسيئة والجائرة في حقّه، عجزت عن فعله دول العالم وباقي المنظّمات والهيئات والمؤسسات الدولية، وانتصرت التكنولوجيا للقضية الفلسطينية، وأبرزت سرديتها وروايتها على حساب الرواية الإسرائيلية.

ومن الآليات التكنولوجية الناجعة لمواجهة تحديات الأمن الفكري، توجد بعض التطبيقات الرقمية لحجب بعض المواقع الإلكترونية نهائياً، أو حظر بعض التوافذ المنبثقة عنها لأنها تشكل خطراً على الأمن الفكري وتحدد أمن واستقرار الدولة بصفة عامة. يمكن للدولة، كما الأولياء والأسر أيضاً، استخدام برنامج (Web Titan) مثلاً لحجب المواقع غير المرغوب فيها للحفاظ على تركيز الموظفين أثناء العمل، والطلبة أثناء دراستهم. كما يمكن تصفية المحتوى الرقمي غير المرغوب فيه باستعمال برنامج (Barracuda Web Security)، الذي يتيح خاصية التنبيه والمراقبة لأي محتوى يتضمن كلمات أو عبارات تعتبر منافية للأخلاق والقيم والمبادئ، وكل ما يتعلق بالإرهاب ويمسّ بسلامة الأمن الفكري والأمن القومي؛ تكون منتقاة بعناية ومضافة لقاموس التطبيق الإلكتروني قبل استعماله. كما

يساعد برنامج InterGuard على مراقبة وتتبع نشاط مستخدمي الشبكة العنكبوتية وتسجيل المواقع التي يزورها مع التنبيه على أية محاولة ولوج للمواقع المحظورة¹.

كما تلعب الرسائل النصية القصيرة (SMS) عبر الهواتف النقالة دوراً مهماً في التنبيه على كل ما يمسّ بالأمن الفكري والأمن القومي للدولة، والتحذير من الاقتراب منه أو الخوض فيه؛ كإشعار المستهلكين والتجار بالكتابات والملصقات المسيئة التي تكون على المنتجات والسلع مثل الأدوات المدرسية، الألبسة والأفرشة، أو في محتوى الإعلانات الإشهارية، أو تلك التي تحرض على العنف والكراهية، أو بعض الشعارات المناهضة للقيم الإنسانية كالمساوية والمثلية وازدراء الأديان، أو الترويج لصور فاضحة، أو إباحية، أو صور لشخصيات إجرامية، إباحية، إرهابية، وكل ما من شأنه التشويش على العقل. حيث تأخذ الدولة على عاتقها تنبيه مستخدمي الهواتف النقالة عن طريق الرسائل النصية القصيرة، لنشر الوعي لدى المواطنين وتوعيتهم بتلك التهديدات الفكرية والثقافية للتصدي لها ومحاربتها لحماية للأمن الفكري وتعزيزه.

خلاصة الفصل الثاني:

عرف الأمن الفكري تحديات مختلفة: اجتماعية سياسية أمنية ثقافية تكنولوجية وغيرها، تجلّت في مظاهر متنوعة وأشكال مختلفة من الانحراف الفكري والتطرف الفكري التي غزت كل المجتمعات البشرية عبر العالم. لقد مسّ هذا الانحراف والتطرف الفكر الغربي والفكر العربي الإسلامي على حدّ سواء، حيث ظهرت موجة من اليمين المتطرف وغيره من التنظيمات المتشدّدة في الغرب المسيحي، والتي كانت تعبّر عن قناعاتها ورؤاها السياسية بسلوكات مخالفة للقوانين والأعراف الغربية والقيم الإنسانية كالتمييز العنصري ضدّ المهاجرين والإقصاء الثقافي والاجتماعي للجاليات المسلمة، ومقارعة الأنظمة السياسية الديمقراطية المعتدلة، ممّا شكّل تهديداً لأمن واستقرار المجتمعات الغربية. كما عرفت المجتمعات الإسلامية هي الأخرى أشكالاً متنوعة من الانحراف والتطرف الفكري، جسّدته على أرض الواقع تنظيمات متطرّفة مختلفة المشارب: كالقاعدة وداعش، والتي اتخذت من العنف أسلوباً لنشاطاتها الإجرامية.

ولتحقيق الأمن الفكري ومواجهة تحدياته المختلفة، كان لزاماً على الدولة والمجتمع القيام بنشاطات واتخاذ تدابير مشتركة لتجنيب الأفراد والجماعات من الوقوع في الانحراف الفكري والسلوكي، وتمكينهم من تحصين الهوية الوطنية وحماية الأمن القومي للدولة، وذلك عن طريق تفعيل آلية التنشئة الاجتماعية السياسية، ومختلف الإجراءات القانونية والأمنية، والآليات السياسية، الاجتماعية، الثقافية، التكنولوجية وغيرها من التدابير المساعدة على تعزيز الأمن الفكري؛ هذا بشكل عام، أمّا بخصوص حالة الجزائر، فسيتناول الباحث في الفصل الموالي استراتيجية تعزيز الأمن الفكري كأساس للأمن القومي الجزائري الشامل.

1 (سارة كفاقي، " أفضل برامج لحجب المواقع غير المرغوبة"، 2021/11/28، موقع موضوع. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3VBU1Vy>، بتاريخ 2024/02/28.

الفصل الثالث:

استراتيجية تعزيز الأمن الفكري

كأساس للأمن القومي الجزائري الشامل

الفصل الثالث: استراتيجية تعزيز الأمن الفكري كأساس للأمن القومي الجزائري الشامل

من خلال المبحث الأول من هذا الفصل يتم استعراض واقع الأمن الفكري في الجزائر قبل الاستقلال؛ ثمّ يتمّ الحديث عن الأمن الفكري في ظلّ نظام الحزب الواحد في مبحث ثانٍ؛ وينصرف المبحث الثالث إلى إبراز سياسة بناء الأمن الفكري بعد إقرار التعدّدية الحزبية في دستور 1989؛ بينما يخلص المبحث الرابع إلى تحليل تطوير الأمن الفكري وانعكاساته على مكوّنات الأمن القومي الجزائري.

المبحث الأول: واقع الأمن الفكري في الجزائر قبل الاستقلال

المطلب الأول: الغزو الفكري الفرنسي ومحاولات طمس الهوية الجزائرية

مرّت بالجزائر قبل الاحتلال الفرنسي عدّة حضارات حيث سكنتها عدة أمم؛ منهم القرطاجيون والفينيقيون، كما عرف سكّان الجزائر كلّ الديانات السماوية: اليهودية وبعدها المسيحية أيام الرومان والوندال والبيزنطيين، ثمّ جاءت الفتوحات الإسلامية إلى شمال إفريقيا، والتي أتت بنمط حياتي جديد ونظام اجتماعي بسيط يتلاءم مع طبيعة وشخصية سكّان الجزائر حيث وجدوا فيه تقارباً كبيراً إلى درجة التّطابق مع هويّتهم ومبتغاهم، فاعتنقوا هذا الدّين الجديد الذي قدّم لهم وحدة اللّغة والعقيدة، التي "دعّمت وحدتها العرقية والجغرافية والتاريخية، وبفضل وحدة العقيدة هذه، انكبّ شعب الأقاليم على البناء والإبداع الحضاريّ في أوسع مجالاتهما، في جوّ من الحرية السياسية والحبّوة الاقتصادية، فقامت بالأقاليم مراكز حضارية هامة، لا تقل مكانة ورقياً عن مراكز الشّرق الإسلامي... وقد أخصب فيها الفكر وتطوّرت الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وأبدعوا في مجالات الحضارة"¹.

سمحت تلك الظروف في ذلك العصر ببدائية تشكل نواة أولى للنّخبة الجزائرية التي كانت عبارة عن "نخب تقليدية لعبت دوراً مهماً ضدّ الاحتلال الإسباني وكانت ترى فيه أنّه احتلال ديني صليبي أكثر منه سياسي، فكانت وظيفتها الأساسية بالدرجة الأولى في ذلك العصر هو الحفاظ على الإسلام"².

وبعد غزو الجيش الفرنسي للدولة الجزائرية، عملت قوات الاحتلال على تدمير كلّ ما يمتّ بصلّة للشّخصية الجزائرية حيث عمدت السلطات الفرنسية إلى طمس معالم الهوية والشّخصية الوطنية، متّبعة في ذلك آليات ووسائل مختلفة كمحاولتها القضاء النهائي على الدّين الإسلامي واستبداله أو استعاضته بالدّين المسيحي عبر سياسة التّنصير، كما عملت على القضاء على اللّغة والثّقافة العربية وإحلال لغة المحتلّ مكانها ونشر ثقافته الغربية أيضاً، وذلك في إطار سياسة الفرّنجة والفرنسة بغرض تغريب المجتمع الجزائري.

كان الاحتلال الفرنسي للجزائر احتلالاً عسكرياً، اقتصادياً، ثقافياً، ودينياً في حملة واحدة؛ فمنذ أن تمكّنت القوّات الفرنسية من دخول الأراضي الجزائرية، انتهج جيشها سياسة مصادرة الأملاك الوقفية خاصّة، حيث حوّل المساجد إلى كنائس واسطبلات للحيوانات، في محاربة ممنهجة للدّين الإسلامي. ثمّ انتقل إلى محاربة فئة العلماء الذين هم عقل الأمة الجزائرية؛ مدبّر شؤونها وفكرها الذي تستنير به، وذلك عن طريق ممارسة إرهاب الدولة الوحشيّ بالقتل والتّنكيل، والسّجن والتّقي، والمنع من الحركة وحظر كلّ أشكال النّشاطات الثّقافية والدينية وكلّ عمل أو نشاط له صلة بالعملية التّوعوية للشّعب الجزائري وتنوير فكره.

يعدّ الاحتلال الفرنسي الاستيطانيّ بسلوكياته العدوانية تهديداً مباشراً للوجود الجزائري عموماً ولأمنه الفكريّ بشكل خاصّ؛ إذ يمثّل التعليم الجزائريّ من بين ضحايا أعمال الاحتلال حيث كان المحتلّ يظنّ أنّ الثّقافة العربية

1 (نورالدين، جفال، المرجع السابق. ص 61.

2 (طارق، مخنان، "أزمة غياب دور النخبة المثقفة الجزائرية في التغيير"، رسالة ماجستير في علم الاجتماع غير منشورة. الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، قسم العلوم الاجتماعية، 2012/2011، ص 152. متاح على الرابط: <https://rb.gy/xcy7fg>، بتاريخ 2022/06/01.

الفصل الثالث: استراتيجية تعزيز الأمن الفكري كأساس للأمن القومي الجزائري الشامل

الإسلامية تشكل عائقاً أمام رسالته الحضارية ولذا، قام بعملية واسعة ضدّ دور العبادة الإسلامية وملحقاتها من التعليم الجزائري:

« Parmi les victimes des agissements coloniaux, l'enseignement algérien. Le colonisateur pensait que la culture Arabo-musulmane constituait un obstacle pour sa mission civilisatrice...il s'était engagé dans une vaste opération contre les édifices de culte islamique et ses annexes d'enseignement algérien »¹.

وبعد صدور قانون 9 ديسمبر 1905، الذي استبدل الدولة الثيوقراطية بالنظام العلمي، كان الأمل في وضع حدّ للتمييز الديني، أو الثقافي، أو العنصري، أو أي شكل من أشكال التمييز، غير أنّ هذا القانون لم يغيّر أي شيء ولم يصحح الأوضاع وممارسات المحتل الفرنسي في الجزائر حيث كان التعليم الجزائري يخضع لقانون الأهالي الذي كانت تطبّقه الإمبراطورية الفرنسية على السكان الأصليين في كلّ مستعمراتها. فاغتنم المحتل هذا الوضع في الجزائر ومارس سيطرته الإدارية التي أدّت إلى اعتقال المعلمين ومنع التعليم الأصلي الجزائري:

:

Depuis la loi du 9 décembre 1905, qui mettait fin à l'état théocratique et le remplaçait par le régime laïc, il y a eu une possibilité de mettre fin à la discrimination culturelle, raciale ou toute autre forme de discrimination, la loi citée n'a pas corrigé la pratique coloniale en Algérie...l'enseignement algérien a été soumis aux mêmes règles que les autochtones dits indigènes. En vertu de ce statut, le colonisateur en Algérie a exercé un contrôle administratif qui aboutissait purement et simplement à l'arrestation des enseignants et à l'interdiction de l'enseignement indigène².

فعلى عكس النخب الجزائرية التقليدية: دينية إصلاحية، سياسية ثورية، أو مقاومة، ظهر نوع آخر من النخب البورجوازية، والتي تشبعت بالثقافة والحضارة الغربية وتأثرت بفكرها التحرريّ الامبريالي؛ لقد لجأ المحتلّ في ظلّ الواقع الاحتلاليّ إلى اختطاف فئة من صغار الجزائريين بغية اصطناعهم على عينه، حيث تمّ تكوينهم في مدارس مجهولة بعيدة عن أنظار ذويهم؛ فتخرجت فئة من المثقفين من أساتذة ومعلمين وكتاب ومترجمين، وتمّ استغلالهم واستغلالهم في استمالة جزء من أبناء الشعب الجزائري؛ فتشكلت منهم النواة الأولى للتيار الاندماجيّ إلى جانب النخبة المعاصرة*؛ وكان يعتقد هؤلاء الاندماجيون أنّهم دعاة لثقافة الأنوار؛ فانجذبت هذه النخبة إلى سلطات المحتلّ الفرنسي، ومنهم من نصّب نفسه مدافعاً عن الاحتلال بوصفه أنّه السبيل الوحيد للتخلّص من التخلف، وللنهوض والتطور¹.

1) Ali, Becheriret, **Les droits de l'homme en Algérie de 1830 à 1962. Algérie** : Casbah édition, 2013, pp 17-18.

2) ibid. p 18.

(*) النخبة المعاصرة: هي نخبة مكونة أساساً إما في المدارس الفرنسية أو في المعاهد العربية الإسلامية، لها رؤية مختلفة وذات مطالب جديدة، فمنهم الإداري والامام والمحامي، والمحاسب والأستاذ المكونين للنخبة المفرنسة، ومنهم المعلمين في المدارس العربية الحرة الخاصة ومن بين أهم النخب الشبان الجزائريين (les jeunes Algériens) التي برزت في ذلك الوقت. وأهم ما ميز هذه النخبة هي مطالبها الوطنية كتحسين أوضاع المجتمع

كان الاحتلال الفرنسي يستعمل النخبة المناهضة للتغريب والاندماج كأداة من أدواته في حروبه الفكرية وعملية الغزو الفكري؛ كانت تسهل عليه تلك المهمة عن طريق بثها وترويجها للأفكار التي تخدم مصالحه. وقعت بعض تلك النخب المصنوعة بأيدي المحتل في انحراف خطير في فهم فحوى الأمن القومي الجزائري عموماً والأمن المجتمعي بشكل خاص.

فبالنسبة للقاضي الشريف بن حبيلس، وهو أحد الأهالي المثقفين، يُعدُّ فرض الأمن والاستقرار في الجزائر إحدى أهم الإنجازات الفرنسية على الإطلاق، لذا، وجب على الجزائريين حب فرنسا والدّوبان في مجتمعاتها، فهم مدينون لها بذلك. ويضيف: أنّ خدمة الأمن والعمل على استتباب الأوضاع واستقرارها يستدعي منّا العمل على إدماج إخواننا وتكثيفهم واستيعابهم².

كان يرى الشريف بن حبيلس أنّ الجزائر لم تعرف أمنًا ولا استقرارًا إلا في ظلّ إدارة السلطات الفرنسية وصارت أرضاً فرنسية، حيث كانت تسودها الفوضى والاضطرابات والغموض، ويسيطر عليها الأشرار والقراصنة وقطاع الطّرق، وكانت تشكل عشًا وبؤرة حقيقية لهؤلاء الأشرار:

«Véritables nid de pirates et de brigands sous la plupart des dominations antérieures, l'Algérie n'a connu une trêve pillage que du jour où cette terre est devenue française»³.

فهذا النوع من التفكير الانهزامي والفكر المنحرف القابل للاحتلال والدّاعم له، غير مقبول لدى عموم الشعب الجزائري، ويعتبرونه مساساً بكرامتهم وبهويتهم العربية الإسلامية. وبعدّ تهديدا صريحا لأمنهم الفكري، ويشكّل خطراً على مقوّمات الشخصية الجزائرية، وهذا ما دفع ببعض القُدوات من رجالات الجزائر وقادتها إلى إعلان المقاومات الشعبية للاحتلال الفرنسي المسيحي، والتي انطلقت منذ البداية وكانت بشكل منفصل زماناً ومكاناً؛ فكانت تلك المقاومات ملهمة للأجيال الذين قاموا بثورة نوفمبر 1954.

المطلب الثاني: دور الحركة الوطنية في تعزيز الأمن الفكري الجزائري

كانت ردود الأفعال الجزائرية قوية على أفعال الاحتلال عموماً وعلى الفكر التغريبي والاندماجي أيضاً، حيث استنفرت أغلب النخب الجزائرية المخلصة لدينها ولوطنها، وباقي الجمعيات الوطنية والأحزاب السياسية؛ "فنخبة الجواد مثلاً، والتي تنتمي إليها شخصيات ثورية كالأمير عبدالقادر والمقراني وبوعمامة، تميّزت بالجانب

=الجزائري، وتحقيق المساواة مع الفرنسيين وحرية المعتقد؛ وعليه كانت هذه النخبة، لها بعد سياسي لكنه اجتماعي وثقافي، وأهم ما ميزها كذلك أنها جاءت بأفكار جديدة، أما عن تأثيرها ونجاحها داخل المجتمع، لم يكن يتسنى لها ذلك، لأن غالبية أعضائها متجنسين بالجنسية الفرنسية ودرسوا في المدارس الفرنسية أو متزوجين بأجنبيات حاملين للثقافة الغربية داعين للاندماج والمناذات بالاستغراب؛ وكانت إدارة الاحتلال تنظم رحلات إلى باريس للأعيان ولبعض الأطفال للتأثير على اتجاهاتهم وأفكارهم، ساهم ذلك في ظهور أدب الرحلات ذي الأهداف الدعائية، أبرزها "الرحلة القاضية في مدح فرنسا وتبشير البادية".

1 (أنظر: طارق، مخنان، المرجع السابق، ص 156.

2 (أنظر: محمد السعيد قاصري، "النخبة الجزائرية الفرانكوفونية بين التطرف والاعتدال: الشريف بن حبيلس نموذجاً 1891-1959"، مجلة العلوم

الاجتماعية والإنسانية. المجلد 7، العدد 13، 2017/12/28، (مدى الصفحات: 288 - 313)، ص 292. متاح على الرابط:

https://bit.ly/3rPwlsz، بتاريخ 2021/12/04.

3 (Chérif, Benhabiles, L'Algérie française vue par un indigène. Alger : imprimerie orientale pontana frères, 1914,

p7. Disponible sur : https://bit.ly/45eAjSx, le 11/01/2023.

الفصل الثالث: استراتيجية تعزيز الأمن الفكري كأساس للأمن القومي الجزائري الشامل

العسكري... واتبعت استراتيجية الحفاظ على قوّتها ومكانتها الاجتماعية عن طريق توجيه أبنائها للتعليم في المدارس الفرنسية آنذاك وذلك لإعادة انتاج نفسها، وقد كان (الشبان الجزائريون) النخبة المثقفة الناتجة عن هذه الاستراتيجية... وهم الذين تكوّنت وتشكّلت منهم النخبة المعاصرة¹؛ أثمرت تلك الردود مقاومة على المستوى الفكري والسياسي، كما كانت ردود الشخصيات الثورية ردوداً عسكرية بامتياز توجت بسلسلة المقاومات الوطنية المسلحة.

تعزّزت أنشطة حركات المقاومة السياسية بفضل الوعي السياسي والنضج الثقافي الذي كان سائداً في المجتمع الجزائري قبل مجيء المحتل الفرنسي، وهذا ما جعل الحركة الوطنية ترتّب أولوياتها لدى إدارة الاحتلال حيث "طالب حزب نجم شمال إفريقيا بوجوب فرض التعليم الإلزامي باللغة العربية، وكذا حقّ التّمدّس في جميع المستويات؛ ونفس التّهج سار عليه حزب الشعب مطالباً بإلزاميّة اللّغة العربيّة في التّعليم العالي من خلال تأسيس كلّية الآداب وجامعة إسلاميّة"²، حيث رضخت سلطات الاحتلال الفرنسي إلى جزء من المطالب* التي تقدّمت بها تلك الحركات.

وجاء تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كأبرز ردّ فعل على الغزو الفكري والثقافي الغربي الذي رافق الاحتلال العسكري الاستيطاني؛ ركّزت فيه الجمعية في بدايّة نشاطاتها على تعزيز الأمن الفكري والسلوكي للمجتمع الجزائري، وذلك من خلال المحافظة على العقيدة الإسلامية والقيم الصحيحة والمبادئ الثابتة التي تعدّ صمّام الأمان للمجتمع الجزائري في مواجهة الأفكار الغريبة الهدامة الوافدة.

بادرت الجمعية إلى رسم سياسة بناء فكري ناجع وفعل لمواجهة تهديدات الغزو الفكري الغربي عموماً والفكر الفرنسي الإمبريالي بشكل خاص، وذلك من خلال وضع سياسة تعليميّة للأجيال: تعليمهم تعليماً نوعياً، وتربيتهم تربية متنوّعة متكاملة: دينيّة روحية، عقلية فكرية، وسلوكية، بغية التّصدي للأفكار والسلوكيات والممارسات الدخيلة والمنافية لخصائص المجتمع الجزائري. ومن جانب آخر، ركّزت الجمعية على الدّعوة إلى العقيدة الإسلامية الصحيحة والعمل على نشرها في أوساط النّاشئة لأنّها هي السّبيل الأمثل "الذي يمكن الفرد الجزائري من تصحيح ذاته وحمايتها من الدّوبان في ثقافة الآخر، أي: الثقافات الأجنبية، وبالتحديد الثقافة الفرنسيّة التي لا تنسجم مع مرجعيته الأصلية ولا تخدم حضارته"³.

واجهت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كحركة إصلاحية مقاومة حملات التّنصير وسياسة التّغريب والفرنسة بما يتناسب مع جنس ذلك العمل وصنّفه، وفي الزّمان المناسب والمكان المناسب؛ حيث اعتمدت الجمعية على تفعيل وسائل التّنشئة الاجتماعية وتكوين الرّأي العام مثل الصحّافة والإعلام، كما عمدت إلى إقامة وإنشاء النوادي لنشر اللّغة العربيّة وللتّهوض بالمجتمع الجزائري وترقيته؛ الأمر الذي جعل هذا المجتمع يقاوم السياسة الاستعماريّة بشدّة وحزم،

(1) المرجع نفسه، ص 153.

(2) سفيان لوصيف، "الهوية الوطنية في النصوص والمواثيق الجزائرية"، مجلة دراسات. المجلد 9، العدد 8، 2018/07/12، (مدى الصفحات: 91-115)، ص 94. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3pHqw3d>، بتاريخ 2021/12/09.

(*) تأكدت مطالب حزب نجم شمال إفريقيا على أرض الواقع من خلال إقامة سبعة عشر (17) مدرسة موزعة على عدة مناطق عبر التراب الوطني الجزائري.

(3) نورالدين جفال، المرجع السابق، ص 62.

الفصل الثالث: استراتيجية تعزيز الأمن الفكري كأساس للأمن القومي الجزائري الشامل

ويتمكّن في الأخير من المحافظة على هويته العربية الإسلامية ويواجه كلّ الأعمال الإرهابية التي كان يمارسها الاحتلال الفرنسي ضدّ الشعب الجزائري.

ساهمت الكشافة الإسلامية الجزائرية هي الأخرى في تنشئة وإعداد مواطن الغد القادر على صدّ ومواجهة كلّ أنواع الغزو والاحتلال، ولم تتأخّر عن أداء الدور المنوط بها، والقيام بواجبها التربوي والثقافي؛ عمدت هذه المؤسسة التربوية إلى تأطير الأجيال والناشئة من أبناء الجزائر رغم ظروف الاحتلال القاسية، فكانت تركز على بناء شخصية متوازنة للمواطن الجزائري وإعداد رجال قادرين على مقاومة الاحتلال حيث "الكشافة الإسلامية الجزائرية تجسّد الموقف الإسلامي البارز الذي يسعى لبحث دائم عن التوازن والانسجام: بين الجسد والعقل، العلم والأخلاق، الفرد والمجتمع":

*"Le scoutisme musulman algérien fait sienne l'attitude éminemment islamique qui consiste à entreprendre une recherche permanente de l'équilibre et de l'harmonie: entre le corps et l'esprit, la science et la morale, l'individu et la communauté"*¹.

لم يقتصر النشاط الفكري للمثقفين الجزائريين من علماء ومقاومين وغيرهم على الحيز الجغرافي للجزائر فقط، وإنما امتدّ إلى خارجها في البلاد العربية؛ لقد قام أمازيغ الجزائر الذين هاجروا إلى بلاد الشام بتوجيه المجتمع الشامي ضدّ الاحتلال الغربي عموماً، والفرنسي منه بشكل خاصّ، وضدّ الاستبداد التركيّ أيضاً، كما كانوا يثيرون روح القومية العربية والثقافة العربية الإسلامية داخل المجتمع الشامي، ويحيون أمجادها، فافتتح المجتمع الشامي بفكرهم المقاوم واستجاب لهم وقبل بالعمل تحت رايتهم. وقد أثّرت جهود وتحركات تلك النخب الجزائرية في بلاد الشام حيث تأسست على إثرها عام 1904 (جمعية النهضة العربية) بقيادة الشيخ طاهر السمعونيّ الجزائري².

لم ينبهر الشيخ السمعوني بالنموذج الغربي أو الفرنسي، وإنما كان يرى فيه محتلاً إمبريالياً توسعياً، دخل الجزائر ليطمس هويتها العربية الإسلامية، وليأخذ خيراتهم ويستعبد شعبها. كانت فرنسا بالنسبة له شيطان في صورة دولة تدّعي التحضر ولذا، "لم ترد كلمة فرنسا على لسانه أو قلمه إلّا وأردفها بـ(لعنّها الله)"³.

المطلب الرابع: الأمن الفكري في المواثيق الرسمية للثورة الجزائرية

لم تغفل المواثيق الرسمية لثورة نوفمبر الجزائرية الجوانب الفكرية والثقافية والإيديولوجية الخاصة بالثورة وبالمجتمع الجزائري رغم طابعها السياسي والعسكري. فكانت تلك الالتفاتة جدّ هامة بالنسبة للأمن الفكري الجزائري؛ فبعض تلك الجوانب كان مُصَرّحاً به بشكل علنيّ في هذه المواثيق، ومنها ما يمكن استخلاصه من الممارسات الفعلية على

1) Mohamed, Tayeb ILLOUL, **Le groupe scout Emir khaled de Belcourt: un maillon des scouts musulmans Algériens 1946-1962**. Algérie: ENAG Reghaïa, 2009, p 34.

2) أنظر: أبو يعلى، الزواوي، تاريخ الزواوة. تعليق وتقديم: سهيل الخالدي، الجزائر: شركة الأصالة للنشر، ط2، 2017، ص26.

3) المرجع نفسه، ص29.

أرض الواقع ويستشف من خلالها؛ فعلى سبيل المثال تمّ تحديد كلمة السرّ لليلة أول نوفمبر 1954 ب: (خالد وعقبة)¹، وفي الليلة الموالية كانت: (الله-محمد)؛ وإطلاق صفة (مجاهد) على كلّ من التحق بالثورة للمشاركة في محاربة الاحتلال، وأطلق لفظ (شهيد) على كلّ من سقط في ميدان الشرف من المجاهدين؛ فتلك المصطلحات المستخدمة في الثورة الجزائرية وبعض الألفاظ التي كانت متداولة في أوساط المجتمع الجزائري تعدّ قرائن فاطحة على أن التوجّه العام لثورة نوفمبر المجيدة كان ذا بُعدٍ إسلامي، على الأقلّ، في سنواتها الأولى لأنّ "المعتقدات عموماً لها تأثير كبير في أحوال الشعوب والأمم، وتتجلّى أهميتها في كونها مصدر القوة للدول أو ضعفها، وتحقيق أمنها الفكري والسلوكي، والتحرّر من أيّ نوع من الغزو في حال استخدامها بطريقة إيجابية"².

أشار بيان أول نوفمبر 1954 إلى العديد من المظاهر الفكرية والثقافية من خلال حثّه للشعب الجزائري على مواجهة الاحتلال مستخدماً مصطلح النضال والاتحاد، وذلك ليس بمجديد على أمة متشبّعة بعقيدة إسلامية صحيحة، وشعب تغلب عليه الروح الوطنية؛ كما هدف البيان أيضاً إلى "إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية"³.

ورغم التباين الفكري الذي كان جلياً بين قيادات الثورة قبل اندلاعها، غير أنّ ذلك لم يمنع منجزّي البيان من تضمينه تبنيّ المبادئ الإسلامية لأنّ الجميع اتفق على جعل المصلحة العليا للبلاد فوق الاعتبارات السياسية والثقافية والأيدولوجية. فكان منطقياً جدّاً تبنيّ المبادئ الإسلامية لاعتبارات حضارية تاريخية يصعب تجاوزها، أو تجاهلها، فلا يمكن توجيهها غير اتّجاهها الصحيح أو توظيفها غير وظيفتها الطبيعية التي تخدم المصلحة الوطنية؛ فلا يمكن التعامل مع عقيدة شعب بأكمله وهو صاحب الأرض بنفس مستوى أو درجة العقائد الأخرى الموجودة في البلاد؛ حيث أنّ "التأكيد على تبنيّ المبادئ الإسلامية يندرج كتصدّي لذلك الادّعاء القائل بأنّ المسألة الدينية عويصة، بحكم تواجد المعمرين، وأنّ سكّان الجزائر متعدّدو الديانات والطوائف: مسلمون، مسيحيون، ويهود"⁴.

يعدّ تجاهل مسألة الدين الإسلامي أو التغافل عنها في المواثيق الرسمية الجزائرية تنكراً لإسلامية الشعب الجزائري وتمهيداً لطمس شخصيته وهويته ودينه، وعلى هذا الأساس، فإنّ تكريس ذلك وترسيمه في بيان أول نوفمبر يعدّ حماية للشخصية الوطنية وتعزيزها، كما يعدّ أيضاً ضماناً للحريات الفردية لكلّ الجزائريين بعيداً عن التمييز الديني والعرقي؛ "كما استهدف صنّاع الثورة في البيان وحدة شمال إفريقيا في إطارها الطبيعي العربي الإسلامي... مع الإشارة

1 (المركز الوطني للدراسة والبحث، "اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية 01 نوفمبر 1954"، Eddirasa - موقع الدراسة الجزائري. 2026/12/31.

متاح على الرابط: <https://bit.ly/3RI2J7H>، بتاريخ 2023/02/15.

2 (نورالدين جفال، المرجع السابق، ص56.

3 (وزارة الاتصال، "بيان أول نوفمبر 1954"، موقع وزارة الاتصال. 2018/10/31. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3yQGFvf>، بتاريخ

2023/02/10

4 (سفيان لوصيف، المرجع السابق، ص95.

الفصل الثالث: استراتيجية تعزيز الأمن الفكري كأساس للأمن القومي الجزائري الشامل

إلى السند والدعم العربي والإسلامي من خلال إقرار الجنسية الجزائرية رغم ادعاءات سلطات الاحتلال بفرنسية إقليم الجزائر رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات"¹.

تجدر الإشارة إلى أنّ عدم الإعلان بصريح العبارة عن المسلمات من مقومات الهوية الجزائرية، كان تكتيكاً من قيادة الثورة لجلب الدعم الخارجي وكسب الرأي العام الدوليّ عموماً، سكّان الجزائر الأوروبيين بشكل خاصّ بُعية إنجاح الثورة المسلحة، وهذا ما أقرّه المؤرّخ الجزائريّ أبو القاسم سعد الله بخصوص هذه النقطة بقوله: "لو أُعلن قد تعزل الأقليات الأوروبية عن دعم الثورة، كما يرى البعض أن محرري البيان أنفسهم كانوا متردّدين في موضوع اللغة والإسلام والتاريخ لأنّ تكوينهم لم يكن يتضمّن هذه المقومات، وهم كوطنيين يساريين ربّما يريدون تفادي التمسك بمبادئ كانت تعدّ رجعية في حينها"².

لم يمنع تحرير بيان أول نوفمبر الأصليّ بلغة المحتلّ الفرنسيّ من أن يتضمّن عدّة قيم فكرية التي تدعو إلى التحرّر والانعتاق، ومناهضة الاحتلال وثقافته؛ فلا يُعدّ ذلك انتقاصاً من قيمة اللغة العربية، وإنّما استعملت لغة العدو لكون الشعب الجزائريّ كان متعوداً عليها ومتأقّليماً معها، فاستخدمت بغرض الدفاع عن اللغة العربية.

وبعد مرور حواليّ سنتين عن اندلاع الثورة الجزائرية المسلحة، وبعد التحوّلات الكبرى التي طرأت على الساحتين الداخلية والدولية، وبعد فحص شامل للوضع العام للثورة وتقييم العمل المسلّح، ارتأت فئة من النخبة الثورية في القيادة وضع استراتيجية ذات أبعاد مختلفة تشمل الجوانب التنظيمية، والسياسية والعسكرية، لتقوم العمل من جهة، ومن جهة ثانية، لأجل ضمان ديمومة الثورة إلى أن تحقّق أهدافها المسطرة الواردة في بيان أول نوفمبر؛ فتمّ عقد مؤتمر الصّومام في 20 أوت 1956.

نصّت وثيقة مؤتمر الصّومام صراحة على أنّ الجزائريين لم يقبلوا أبداً الفرنجة أو الفرنسية، خاصّة وأنّ آداب السلوك لم يمنحهم أبداً أن يكونوا أقلّ حرية واعتباراً من الأجانب... واللغة العربية، اللغة الوطنية التي تتكلّمها الغالبية العظمى من المواطنين، تمّ خنقها بشكل منهجيّ وقد اختفى تعليمها العالي منذ بداية الغزو بتشتيت الأساتذة والتلاميذ وإغلاق الجامعات وهدم المكتبات وسرقة أموال التبرّعات.

« Les Algériens n'ont jamais accepté la francisation, d'autant plus que cette étiquette ne les a jamais empêchés d'être dans leur patrie moins libres et moins considérés que les étrangers... La langue arabe, langue nationale de l'immense majorité, a été systématiquement étouffée. Son enseignement supérieur a disparu dès la conquête par la dispersion des maîtres et des élèves, la fermeture des universités, la destruction des bibliothèques, le vol des donations pieuses »³.

(1) المرجع نفسه. ص 95.

(2) أبو القاسم، سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزائر: دار البصائر، 2007، طبعة خاصة، ج 10، ص 77.

3) " Plateforme de la soummam pour assurer le triomphe de la révolution algérienne, dans la lutte pour

l'indépendance nationale", Disponible sur : <https://rb.gy/7aq8bg>. visité le 15/02/2022.

وبرغم تركيزها على الجوانب السياسية والعسكرية بحسب طبيعة المرحلة، لم يتجاهل محررو وثيقة الصّومام الجوانب الفكرية والثقافية- فعلى غرار بيان أول نوفمبر- سواء تصريحاً أو تلميحاً إلى مدى تمسك الشعب الجزائري بلغة وهويته العربية الإسلامية، وتنديدهم بسياسة الاحتلال الرامية إلى طمس الهوية الوطنية من خلال فرض لغته وثقافته، إضافة إلى محاربة اللغة العربية ومنع الشعب الجزائري من مزاوله التعليم في مؤسساته المختلفة.

كما أشارت وثيقة الصّومام إلى سعي سلطات الاحتلال لهدم مقومات الشخصية الوطنية بقولها أنه "تم الاستهزاء بالديانة الإسلامية، وإخضاع موظفيها الذين اختارتهم الإدارة الاستعمارية ودفعت رواتبهم ومكافآتهم، وقد حاربت الامبريالية الفرنسية الحركة التقدمية لجمعية العلماء المسلمين، وقدمت كل دعمها لحزبات الأولياء المرابطين المدجنين الذين تمّ تسخيرهم بإرشاء بعض قادة الطوائف":

« La religion islamique est bafouée, son personnel est domestiqué, choisi et payé par l'administration colonialiste. L'impérialisme français a combattu le mouvement progressiste des Oulémas pour donner son appui total au maraboutisme, domestiqué par la corruption de certains chefs de confréries ».¹

جاءت وثيقة الصّومام بردّ قويّ وصريح، حيث أقرت بتأسيس هيئة إدارية للشؤون الإسلامية والأوقاف تغطي كافة المناطق والولايات، وتضطلع بتسيير شؤون موظفي القطاع من أئمة ومدرسين، وإعداد المناهج التعليمية، حيث تعدّ التربية والتعليم من أفضل الوسائل لبناء أمن فكري لأيّ مجتمع يطمح إلى الرقي والتطور والازدهار؛ وبناء فكر الأفراد والمجتمعات، هي مرحلة أساسية وقاعدة علمية لترقية العقل البشري، وتطوير الأمن الفكري للمجتمع. عمدت وثيقة الصّومام إلى توضيح معالم وطبيعة الثورة الجزائرية كي تُنور الرأي العام الفرنسي والأجنبي، وتُطمئن بقية الجزائريين من ذوي الأصل الأوروبي وتطرد عنهم الخوف؛ فأوضحت الوثيقة أنّ هذه الثورة ليست حرباً دينية ولا أهلية، وإنما هي ثورة موجهة ضدّ قوات الاحتلال وإدارته؛ كما ردّت الوثيقة أيضاً على التّضليل الذي ينتهجه الاحتلال ودعايته المغرضة التي يصف فيها الثورة على أنّها حركة دينية متطرّفة معادية لسكان الجزائر من مسلمين ويهود ومسيحيين؛ وذكرت الوثيقة أنّ هذه الثورة قام بها أنصار الحرية والكرامة الإنسانية.

أمّا ميثاق طرابلس لعام 1962 فكان عبارة عن مشروع برنامج لإنجاز الثورة الديمقراطية الشعبية، تطرّق إلى تحديد طبيعة الثورة التحريرية كما تضمّن مشروع بناء الحزب. وأمّا طبيعة التركيبة البشرية التي تكفّلت بصياغة مشروع المجتمع الجديد، عرفت تبايناً في الأفكار والقناعات، وتميّزت بعدم الانسجام الفكري والأيديولوجي بين اليساريين والوطنيين والمحافظين ممّا انعكس سلباً ذلك على الصياغة النهائية لميثاق طرابلس.

وبعدّ برنامج طرابلس تصوّراً مستقبلياً لبناء الدولة والمجتمع من حيث الهوية الوطنية والإيديولوجيا السياسية والاجتماعية؛ تضمّن في جانبه الثقافي ما يوحي بتطابقه مع وثيقتي أول نوفمبر وأرضية مؤتمر الصّومام حيث جاء فيه:

1) Plateforme de la soummam, op.cit.

" أن تكون الثقافة الجزائرية ثقافة وطنية وثورية وعلمية... وضرورة إعادة الاعتبار للغة العربية نظراً لكونها المعبر الحقيقي عن القيم الثقافية، وكذلك لغة الحضارة والعلم وإدخالها في الحياة الفكرية وتربية الشعور الوطني، فهي ستحارب هكذا الهيمنة الثقافية والتأثير الغربي الذين ساهما في تلقين الكثير من الجزائريين احتقار لغتهم وقيمتهم الوطنية"¹.

المبحث الثاني: الأمن الفكري في ظل نظام الحزب الواحد

المطلب الأول: حظر التعددية السياسية وإقرار الحزب الواحد غداة الاستقلال

لم يقتصر الانحراف الفكري على المجال الديني والإسلامي فقط كما يعتقد البعض، وإنما يعد الإقصاء السياسي والأيدولوجي -أيضا- شكلاً من أشكال الانحراف والتطرف الفكري والذي تمارسه بعض النخب الحاكمة لمنع الآخرين من معارضة سياسيين وغيرهم من حقهم في التعبير عن آرائهم وأفكارهم في المناسبات الانتخابية وعبر برامج سياسية في إطار "الأحزاب السياسية التي تعد من أهم متغيرات النظام السياسي، كونها تؤدي له مجموعة من الوظائف الأساسية؛ فهي توفر قنوات للمشاركة والتعبير عن الرأي، وهي تجمع المصالح وتعبئها، وهي أداة للتنشئة والتجديد السياسيين، وتساهم في إسباغ الشرعية على نظم الحكم"².

فالانحراف الفكري لبعض النخب الحاكمة وتطرفها، يدفعها إلى فرض وصايتها على الشعب فتمارس عليه الإقصاء السياسي والأيدولوجي لأنها ترى فيه إما قصوراً سياسياً أو عجزاً في التسيير، لذا، تلجأ إلى حرمانه من حقوقه السياسية والفكرية المكفولة دستورياً، وذلك بدعوى توحيد الرؤى والأفكار لتأمين المجتمع من الانزلاقات السياسية والأمنية، ولحماية المصلحة العليا للبلاد، فتختار تلك النخب طريق الشمولية في التسيير مثلما قامت به النخبة الحاكمة في الجزائر غداة الاستقلال.

ويجد الباحث في موضوع ميلاد جبهة التحرير الوطني وخلفية نشأتها إبان الثورة التحريرية، مبرراً لتوحيد القيادات السياسية يومها كان بغرض إنهاء الخلاف والتفرغ للعمل المسلح: فتأسست الجبهة وكان جيش التحرير الوطني هو جناحها العسكري؛ "وغيرت جبهة التحرير الحقل السياسي حيث أرغمت كل الأحزاب على تحديد موقفها بالنظر إليها، وهذا ما دفع تدريجياً إلى التحاق التشكيلات الأخرى بالجبهة كأفراد... وأصبحت بذلك التنظيم السياسي الوحيد المتمتع بالمصداقية والمشروعية الشعبية... وبهذا وسعت نفوذها في مختلف الشرائح الاجتماعية... غير أن مناضلي الأحزاب الأخرى ظلوا متمسكين بأفكارهم ومبادئهم، وهذا ما خلق نوعاً من الانشقاق داخل الجبهة، ظل كامناً

(1) سفيان، لوصيف، المرجع السابق، ص102.

"ميثاق طرابلس 1962"، النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54. الجزائر: منشورات ANEP، ص ص 80-83؛ متاح على الزايط:

<https://bit.ly/4c9h3lv>، بتاريخ 2023/01/20.

(2) مها، عبد اللطيف الحديثي، محمد عدنان الخفاجي، النظام السياسي والسياسة العامة. العراق: مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، 2006، ص29.

الفصل الثالث: استراتيجية تعزيز الأمن الفكري كأساس للأمن القومي الجزائري الشامل

نسبياً...والجبهة كانت بداية لوضع أسس الدولة الجزائرية المستقلة بإعلان الثورة على المستعمر كأولوية، ولجمع شمل الجزائريين على فكرة الاستقلال"¹.

لم ينته الاختلاف السياسي ولم يختف التباين الفكري القديم من الساحة السياسية في الجزائر المستقلة رغم أن "كل الشعب الجزائري كان جبهوياً طالما استمرت الحرب حسب تعبير محمد بجاوي"²؛ وهذا ما كان يشكل دائما هاجسا للأمن الفكري لدى بعض النخب الوطنية التي كلفت بالتحضير والإعداد لمشروع برنامج طرابلس. أما أيديولوجية الأحادية في التفكير وإقصاء الفكر السياسي المخالف والدعوة إلى فكرة الحزب الواحد في الجزائر، فقد تقررت في مؤتمر طرابلس لعام 1962، حيث كلف المؤتمر السيد (عبد المالك تمام) عضو المجلس الوطني للثورة بمشروع بناء الحزب: ويفهم منه التخلي نهائياً عن التعددية السياسية والحزبية التي عرفتها الحركة الوطنية قبل الثورة؛ وهذا النمط من التفكير يعد اعتداءً صارخاً على الحريات الفكرية والسياسية للمواطنين بصفة عامة وعلى النخب المثقفة والمتعلمة بصفة خاصة؛ "فكان هذا البرنامج أول إعلان إيديولوجي لجبهة التحرير الوطني بقصد تزويد الجزائر بتوجيه سياسي"³.

ترسخت فكرة الحزب الواحد لدى المجتمع الجزائري تدريجياً وتم حظر التعددية الحزبية في كل القرارات والمواثيق الجزائرية التي صدرت بعد الاستقلال، وكان ذلك إفراطاً في التخوف من الفكر السياسي المخالف ومن الأحزاب السياسية المعارضة للنظام السياسي الحاكم خوفاً من أن تساهم هذه الأخيرة في زعزعة الوحدة الوطنية بدعوى التنافس وبث روح الانقسام بين المواطنين من خلال أنشطتها السياسية وتدخلاتها ومعارضتها للنظام السياسي وبما تقدمه من انتقادات لسلوكه السياسي على المستويين الداخلي والخارجي.

ويتحجج الفكر الأحادي بخطورة المعارضة السياسية التي قد تؤثر سلباً على الرأي العام الوطني فتتحرف به بعيداً عن ولائه للسلطة الحاكمة فيثور ضدها مما يتسبب في زعزعة كيانها السياسي والمساس باستقراره، كما تتحجج أيضاً بالاختراق الفكري واعتناق بعض الأحزاب لإيديولوجيات معينة أو فكر دخيل وتصبح متأثرة بغيرها من الأحزاب الأجنبية التي دعمتها في كفاحها إبان ثورة نوفمبر على غرار الحزب الشيوعي الفرنسي*، الأحزاب القومية العربية مثل حزب البعث، أو تكون مرتبطة بها تنظيمياً تتلقى منها التوجيهات والتمويل -مثل الأُممية الاشتراكية التي ينتمي إليها

(1) خالد، توازي، "الظاهرة الحزبية في الجزائر: التاريخ-المكانة-الممارسة-المستقبل"، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، 2006/2005، ص 83. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3VsOQXE>، بتاريخ 2022/01/05.

(2) المرجع نفسه. ص 83.

(3) سفيان، لوصيف، المرجع السابق، ص 102.

(*) الحزب الشيوعي الفرنسي (Parti communiste français)، هو حزب سياسي تأسس في فرنسا سنة 1920، يعد أكبر حزب في فرنسا ينادي بوجهة النظر الشيوعية وبمبادئها، وله تأثير ملحوظ في السياسة الفرنسية، عرفت قاعدته الانتخابية انكماشاً بشكل كبير في العقود الأخيرة، إلا أنه يبقى يحتفظ بعضوية كبيرة، وهو عضو في مجموعة اليسار الأوروبي.

الفصل الثالث: استراتيجية تعزيز الأمن الفكري كأساس للأمن القومي الجزائري الشامل

الكيان الصهيوني* - وحتى بعض التعليمات التي تجعل منها تنظيمات سياسية عميلة تخدم مصالح وأجندات أجنبية وتشكل تهديدا للأمن القومي الجزائري.

وتجدر الإشارة أنّ كلّ النّخب الحاكمة في دول العالم الثالث والتي كانت محتلة من طرف الامبريالية الغربية-أي حديثة الاستقلال- تمارس على شعوبها ومجتمعاتها القمع الفكري كمنع التعددية وحظر المعارضة السياسية من العمل والنشاط الحزبي، وذلك إما تخوفاً من الاختراق الفكري وانتشار الفكر التحرري والمطالبة بالانعتاق؛ إما خوفاً من تحول أحزاب المعارضة التي تنشأ الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة إلى نخب ديكتاتورية إقصائية في حالة وصولها إلى السلطة وتمكّنها من الحكم*.

المطلب الثاني: الأمن الفكري في المواثيق الرسمية والبرامج التعليمية والاجتماعية الجزائرية

الفرع الأول: البناء الفكري في دستور 1963 و1976

لم تتفق القيادات السياسية المشاركة في الحكم بعد الاستقلال على طبيعة الهوية الوطنية، حيث ثار جدال سياسي واسع حول هوية المجتمع الجزائري؛ بالنسبة لرئيس البلاد يومها (أحمد بن بلة) فكان من الفريق المتشدد للغة العربية والمحافظة على المبادئ الإسلامية، غير أنّه لم يستطع الصمود في وجه الضغوطات السياسية الداخلية من التيارات الفرنكوفونية والعلمانية والشيوعية، والبنود الثقافية في اتفاقيات إيفيان المكّلة للانعتاق الفكري والثقافي، إلى جانب الضغوطات الدولية من جانب أصدقاء الثورة في شكل نصائح أخوية من فيدل كاسترو (Fidel Castro) رئيس كوبا، والرئيس المصري عبد الناصر، وأسباب أخرى، "دفع كلّ ذلك بالحكومة إلى التراخي والتهاون في تأكيد وترسيخ هوية المجتمع الجزائري العربية الإسلامية... ويرى بعض المؤرخين أنّها ارتكبت بعض الأخطاء منها التضيق على رجال جمعية العلماء، وفرض الإقامة الجبرية على الشيخ البشير الإبراهيمي*... وإهمال بعض المفكرين مثل مالك بن نبي... والتغاضي عن تسرب بعض القيم المادية الوافدة، كالفنون والعادات الغربية، وانتشار تعاطي الخمر والتدخين وغيرها"¹.

تضمّنت ديباجة أول دستور جزائري لسنة 1963 مسألة الهوية الوطنية بصفة صريحة وقطعت الشكّ باليقين حيث ورد فيها أنّ الدين الإسلامي واللغة العربية قد كانا ولايزالا قوّة فعالة في الصمود ضدّ المحاولة التي قام بها الاحتلال الفرنسي لتجريد الجزائريين من شخصيتهم. فيتعيّن على الدولة الجزائرية التأكيد بأنّ اللغة العربية هي اللغة

(* طلب رئيس الألفافاس حسين آيت أحمد من منشط حصة لقاء الصحافة حمراوي حبيب شوقي في التلفزيون الجزائري قبل البث المباشر أن لا يجرجه بملف القضية الفلسطينية، يقول شوقي: فتقديت الأسئلة المتعلقة بفلسطين والاحتلال الصهيوني احتراماً له ونزولاً عند رغبته؛ لأنّ أيّا كان موقف آيت أحمد من القضية الفلسطينية فهو إما يخسر وعاءه الانتخابي والشعب الجزائري عموماً أو يخسر موقعه في الأممية الاشتراكية الداعمة للكيان الصهيوني.

(* بعد فوز جون بايدين بالرئاسيات الأمريكية اقترح أنصار الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب مقر

(* فرض نظام الرئيس الراحل أحمد بن بلة الإقامة الجبرية على الشيخ البشير الإبراهيمي بسبب البيان الذي أصدره بمناسبة افتتاح المؤتمر الأول

لحزب جبهة التحرير الوطني في 16 أبريل 1964، حذر فيه من إن وطننا يتدحرج نحو حرب عليه أهلية طاحنة ويتخبط في أزمة روحية لا نظير لها، ويواجه مشاكل اقتصادية عسيرة الحل.

(1) رايح، لونيبي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر. الجزء 2. الجزائر: دار المعرفة، 2010، ص 60.

الوطنية الرسمية لها، وأنها تستمد طاقتها الروحية الأساسية من الإسلام، بيد أن الجمهورية تضمن لكل فرد حرية الرأي والمعتقد وممارسة الشعائر الدينية:

« *L'Islam et la langue arabe ont été des forces de résistance efficaces contre la tentative de dépersonnalisation des Algériens mené par le régime colonial. L'Algérie se doit d'affirmer que la langue arabe est la langue nationale et officielle et qu'elle tient sa force spirituelle essentielle de l'Islam ; toutefois, la République garantit à chacun le respect de ses opinions, de ses croyances et le libre exercice des cultes* »¹.

كانت القيادة السياسية والعسكرية غداة استقلال الجزائر تنظر بعين العقل إلى ما آلت إليه المنظومة اللغوية في البلاد جرّاء الجرعات المتتالية التي حققت في جسم الشخصية الوطنية لطمس الهوية العربية الإسلامية منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر، فتفطنت القيادة الجزائرية لتلك المؤامرة وأدركت أن الخطر الذي يحقد بالدولة ويهدد كيائها يبدأ بتشويه الهوية الوطنية؛ فجاء الرد صريحا في دستور 1963 بأن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد وأن الإسلام هو دين الدولة؛ وكان ذلك أول قرار سياسي جزائري لتعزيز الأمن الفكري في البلاد بدءا بالأمن اللغوي** والمعتقدي. تعرضت اللغة العربية لعدة ضربات متتالية منذ أيام الاحتلال الفرنسي: من طرف العدو من جهة، ومن طرف الصديق المتشبع بالثقافة الفرنسية، كما تعرضت أيضا للتهديد* والتهميش، من خلال الاستعمال الواسع للغة الفرنسية في المعاملات الإدارية المركزية والمحلية منذ الاستقلال؛ وبعد استعمال اللغة الفرنسية في المراسلات الرسمية، مخالفة للقانون لكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية للجمهورية الجزائرية، غير أن العديد من الإدارات والمصالح لازالت تتبادل المراسلات الإدارية باللغة الفرنسية بسبب طبيعة تكوين إطاراتها وتعتهم الفكري والأيدولوجي والتجاهل التام لإجبارية استعمال اللغة العربية في الجزائر*.

وعلى النقيض من ذلك، عمل النظام السياسي الجزائري على قمع الحريات السياسية ومنع التعددية الحزبية، من خلال إعلان حزب جبهة التحرير الوطني حزبا وحيدا في الحياة السياسية الجزائرية إقرارا بنظام الحزب الواحد وتكريسا للأحادية السياسية والفكرية، وذلك في المواد من 23 إلى 26 من دستور 1963 تطبيقا لما ورد في وثيقة

1) « Préambule », Constitution Algérienne 1963, du 21 rabia el thani 1383 correspondant à 10/09/1963, **Journal officiel de la république Algérienne démocratique et populaire**. N° 64, 1963, p :888. Disponible sur : <https://bit.ly/45g3PHE>, le 19/10/2023.

** يقول الباحث الأمازيغي صالح بلعيد أن هناك تلازما بين القرار السياسي والأمن اللغوي المفوضي إلى الأمن الحضاري والثقافي والفكري... والإشكال يكمن في غياب قرار سياسي يعطي دفعا لتعميم استعمال العربية على مراحل... والمسألة الأمازيغية باعتبارها مكونا أساسيا- إلى جنب العقيدة الإسلامية واللغة العربية- للهوية الوطنية، هي في تكامل ضمن وعاء الحضارة الإسلامية التي تحترم التنوع الثقافي والحضاري واللغوي، وتعتبر تعدد الألسن آية من آيات الله، وهذا خلافا للمقاربات الأيديولوجية الأحادية المتطرفة التي زرعت البغضاء والتنافر بين اللغتين. [يضاف إلى مطلب مسألة الأمازيغية ويهمل من المصدر]

(* أجمع أهل اللسان أن لغة شعب ما تعتبر آيلة للانقراض إذا تكلم 30% من أهلها بغيرها.

(* راجع: أمر رقم 96 - 30 مؤرخ في 100 شعبان عام 1417 الموافق 21 ديسمبر سنة 1996 أن يعدل ويتم القانون رقم 91 - 05 المؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991، والمتضمن تعميم استعمال اللغة العربية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. العدد 81، بتاريخ 11 شعبان 1417 هـ الموافق 1996/12/22، ص 5. المواد: 11؛ 12؛ 18؛ 20.

الفصل الثالث: استراتيجية تعزيز الأمن الفكري كأساس للأمن القومي الجزائري الشامل

طرابلس لسنة 1962، والتي تنص صراحة على أنّ جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الوحيد في الجزائر، تحدّد سياسة الأمة، وتوحي بعمل الدولة وتراقب عمل المجلس الوطني والحكومة، تشخّص المطامح العميقة للجماهير وتهدّجها وتنظّمها، وهي رائدها في تحقيق مطامحها، تنجز أهداف الثورة الديمقراطية الشعبوية، وتشيّد الاشتراكية في الجزائر¹.

يرى هذا الصنف من الفكر الأحادي الذي لا يقبل بالرأي المخالف، "أن النّظامين التقليديين الرئاسي والبرلماني لا يضمنان الاستقرار للبلاد... وقيام حزب الطليعة الواحد هو ضرورة لإعداد ومراقبة سياسة الأمة، واختيار شتى الحلول لمعالجة المشاكل الدستورية التي تواجه الدولة الجزائرية وعن طريق الحزب يتم ضمان السير المنسجم والفعال للنّظم السياسية المقررة في الدستور من خلال تعبئة وتنظيم الجماهير الشعبوية، وتهذيبها لتحقيق الاشتراكية... وعلى الشعب أن يسهر على استقرار الأنظمة السياسية للبلاد، لأنّه ضرورة حيوية بالنسبة لمهام التشييد الاشتراكي التي تواجهها الجمهورية"².

اهتمّ النّظام السياسي الحاكم بسياسة البناء الفكري للمجتمع الجزائري ورافقته تلك السياسة في أنشطته المختلفة، وذلك من خلال محتويات موائيقه الرسمية وبقية برامجها، وفي خطاباته السياسية وفي أدبياته أيضا؛ فهو نظام قائم على قاعدة الشعب هو صاحب السيادة، وعلى فكرة الحزب الطلائعي الواحد، وعلى القوة الثورية لجبهة التحرير الوطني كهيئة ضامنة للاستقرار، وأن سياسة البلاد المتبعة تتجاوب مع مطامح الشعب العميقة، وتجاهل النّظام الحاكم بقية الآراء المخالفة وكلّ الأصوات التي كانت مصرة على عودة الحياة السياسية التعددية التي سبقت نشأة جبهة التحرير الوطني قبيل ثورة نوفمبر، حيث طالبت بعض النّخب* السياسية الجزائرية بإعادة بعث الأحزاب السياسية إلى سابق عهدها من جديد بعيداً عن الوصاية الأيديولوجية والفكرية، وتفاديا لغلق الحياة السياسية التعددية لفائدة توجه فكري معيّن أو تيار سياسي وحيد.

في التاسع عشر (19) من جوان عام 1965، تمكّن فريق سياسي ذو خلفية عسكرية بقيادة وزير الدفاع العقيد (محمد بوخروبة المدعو هوارى بومدين) من حكم البلاد إثر انقلاب عسكري على نظام الرئيس المدني (أحمد بن بلة)؛ سميّ يومها بالتصحيح الثوري تبريراً لذلك السلوك الذي يعدّ وسيلة غير ديمقراطية للوصول إلى السلطة؛ وكانت تلك هي النتيجة الطبيعية للصراعات الفكرية والأيديولوجية بين نخب أجنحة السلطة وفي الوسط السياسي عموماً، حيث "بسط الرئيس الراحل هوارى بومدين يده على الحكم بقوة، وألغى العمل بدستور عام 1963 والبرلمان وأسس مجلس الثورة؛ وبحسب ما ذكر قائد أركان الجيش حينها الطاهر الزبيري، فإنّ الاتفاق بين الانقلابيين كان على أساس العودة إلى الشرعية الدستورية في غضون سنة، لكن بومدين رفض الوفاء بالتعهد السياسي؛ ما عرضه لمحاولة اغتيال ثمّ محاولة انقلاب بعد سنتين من إطاحته بن بلة، بفعل قيام الزبيري بانقلاب فاشل، ما دفعه إلى

(1) للاستزادة أنظر: وثيقة طرابلس 1962

(2) للاستزادة أنظر: "الديباجة" دستور الجزائر لسنة 1963.

(*) يشير الدكتور أحمد رواجعية، أستاذ التاريخ والعلوم السياسية بجامعة مسيلة، رواجعية إلى أن إسقاط مفهوم النخبة في الجزائر على حاملي الشهادات العليا، ينطوي على مغالطة كبيرة، فالشهادة الجامعية لا تعبر تماماً عن القيمة الفكرية لصاحبها، ولا يمكنها أن تجعل منه مثقفاً بالمفهوم الصحيح للكلمة.

الفصل الثالث: استراتيجية تعزيز الأمن الفكري كأساس للأمن القومي الجزائري الشامل

الهروب إلى تونس ومنها إلى سويسرا¹؛ ومن هنا يمكن القول إنّ هذا النوع من السلوك السياسي للرئيس (هوارى بومدين) يعدّ تعبيراً عن فكر لتيار إقصائي آخر لا يقبل بالآراء المعارضة والأفكار التي تخالفه الرأي ولا تؤيده في خياره السياسي.

كما كرّس الدستور الجزائري لسنة 1976 هو الآخر السياسة الوطنية لحماية الأمن الفكري فيما يتعلق باللغة العربية والدين الإسلامي بغرض الحفاظ على هوية المجتمع الجزائري لاسيما في المواد 2 و3 منه؛ حدث ذلك في بيئة سياسية متشنّجة بسبب الاختلافات السياسية والايديولوجية والصراعات الفكرية التقليدية التي لازمت الحياة السياسية الجزائرية منذ الاحتلال الفرنسي إلى ما بعد الاستقلال*، فكان لها الأثر السلبي الواضح حيث ساهمت تلك الخلافات في تعطيل أو إبطاء عجلة التنمية الوطنية في قطاعاتها ومجالاتها المتعددة: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والبشرية، سواء أكان على المستوى الوطني، الجهوي أو المحلي؛ فلتلك الأسباب وغيرها، لجأت السلطات الجزائرية إلى الاهتمام أكثر بالبناء الفكري للمجتمع بما يخدم مصالحها ويضمن استقرارها ويؤمن وجودها، فسنت قوانين وتشريعات، ورسمت سياسة تعليمية وثقافية بغرض دعم وتعزيز الأمن الفكري الذي يعدّ مكوناً أساسياً للأمن القومي الجزائري.

كانت السلطات الجزائرية تتخوّف من الاختراق الفكري للمجتمع الجزائري ومن التأثير على الرأي العام الوطني وعلى قناعات غالبية الشعب الجزائري الذي التفّ حول قيادته التاريخية منذ ثورة نوفمبر 1954، حيث كان متفهماً للنقص الحاصل في التنمية المحلية لدولة فتية حديثة عهد بالاستقلال عن احتلال امبريالي صليبي مدمر، واختارت التوجّه الاقتصادي الاشتراكي ببعده الاجتماعي، حيث كان التوظيف مضموناً لكلّ خرجي الجامعات والمعاهد، كما اعتمدت سياسة المجانية في التعليم والصحة والسكن، والدعم المادي والمالي لعدّة أنشطة اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وغيرها بغرض تقوية الجبهة الداخلية وتعزيز الأمن الاجتماعي الذي يعدّ صمام أمان للأمن الفكري. أمّا فيما يتعلق بالأمن اللغوي* فقد كان سطحياً فقط، لأنّ التعريب الذي انتهجته السلطات الجزائرية لم يكن عميقاً ولا شاملاً للمجالات التقنية والعلمية؛ بل اقتصر على بعض المواد كالتاريخ والجغرافيا والفلسفة، والأكثر من ذلك، حتّى علوم اللغة العربية لم تدرس بشكل معمّق وأكثفي فيها بمحو أمية الحرف العربي في الطّور الابتدائي، وسبب

1 (عثمان لحياني، "جدل انقلاب 1965 الجزائري: بيليه ودبابات السينما وبوتليقة"، العربي الجديد. متاح على الرابط: <https://rb.gy/dytxz0>، بتاريخ 2019/04/01.

(*) صرّح وزير التربية الأسبق علي بن محمد أنّ سبب إقصاء المعربين من طرف التيار الفرنكفوني من الهيئة الإدارية في اتحاد الطلبة الجزائريين كان بدعوى ضعف المستوى والتكوين. أنظر: "حصة الحلقة المفقودة"، قناة الشروق الجزائرية. الحلقة 2، تقديم: محمد يعقوبي، 2013/03/16. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3XcYbE8>، بتاريخ 2024/04/12. كما صرّح أيضاً أنّ التيار الفرنكفوني والتغربي كان يسعى إلى الحفاظ على اللغة الفرنسية وتكريسها أكثر في المجتمع الجزائري، بحجة أن العربية لا تصلح لأن تكون لغة علم وحداثة. أنظر: "حصة بلا حدود"، قناة الجزيرة. تقديم جلال شهدا، 2019/11/07. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3Rj7Bdl>، بتاريخ 2024/04/12.

(*) يُعرّف الأمن اللغوي على أنّه حماية اللغة والحفاظ عليها، على المستوى الداخلي من حيث بناؤها وخصائصها وثوابتها، وعلى المستوى الخارجي من حيث الاستعمال من كلّ التهديدات التي تترصّب بها؛ ويكون ذلك بلغة القانون الذي يؤمّن مكانتها، لغة أولى لا تعلّى عليها أيّ لغة داخل حدود الناطقين بها، فتكون لغة العلم والإعلام والإدارة والمحيط واللغة التي تعكس هوية الفرد والجماعة. ولمزيد من التفاصيل، راجع: يمينه، زيغام، الأمن اللغوي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة. الجزائر: جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية الأدب والفنون، قسم الدراسات اللغوية، 2018/2017، ص ص 14-18؛ 37-54. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3x0gDFw>، بتاريخ 2024/02/15.

هذا الإخفاق في مشروع التعريب يعود إلى الصراع الثقافي الذي كانت تديره السلطات الجزائرية نظرياً على الورق، وكانت الطبقة الفرنكوفونية المرتبطة فكرياً بفرنسا والمتشبعة بالثقافة الغربية هي التي تتحكم في ملف التعريب وتنقذه بطريقتها على أرض الواقع حيث مُنعت اللغة العربية الرسمية بطرق ملتوية من الولوج إلى عالم الطب والهندسة والتقنية الحديثة، ولم تسمح للغة العربية بتنوير العقل والتعمق في الفكر وتركت لها الأمور السطحية فقط تتحرك فيها؛ لأن التفكير السليم والمعمق يوقظ العقل البشري ويجعله متفتناً؛ فيسعى جاهداً إلى طلب الحرية والانعقاد من الاستعمار الفكري والثقافي الذي لم يتمكن الشعب الجزائري من التحرر منه لأسباب موضوعية وأخرى تاريخية، ولازمه ذلك حتى بعد الاستقلال السياسي، ولا زالت آثاره جليلة على فكر بعض النخب الجزائرية إلى اليوم.

الفرع الثاني: البناء الفكري في الميثاق الوطني لعام 1964 وفي سياسة الحزب الحاكم

عقد حزب جبهة التحرير الوطني في الفترة الممتدة من 16 إلى 21 أبريل 1964 مؤتمره الأول حيث صادق الحاضرون على وثيقة هذا المؤتمر التي عُرفت فيما بعد بالميثاق الوطني، الذي لم يختلف عموماً في توجيهاته الإيديولوجية عن ميثاق طرابلس، باستثناء الاختلافات حول الإسلام والاشتراكية بعد الاستقلال، تم تقديم مفهوم شامل للثقافة الوطنية. حدّد الميثاق الوطني الثقافة الوطنية في عناصر رئيسية: منها، تجسيد الثقافة الجزائرية بصورة قومية بدلاً من وطنية من خلال إعادة الاعتبار للغة العربية؛ وتعريف الثقافة بوصفها ثقافة ثورية تُسهم في تنمية الشعب عقلياً وفكرياً وتحريره من آثار الاستعمار والإقطاع والخرافات والتخلف والتأخر الفكري¹. والشيء الملاحظ هنا هو تبني الفكر العروبي الذي بدأ يناهض بعض القوى الإسلامية الإقليمية المجاورة للمنطقة العربية وهي تركيا وإيران تحديداً؛ عوض التعاون معها والاستفادة من بعض تجاربها التنموية.

تضمن الميثاق الوطني الجزائري مقاطع وفقرات واضحة الدلالة على الحفاظ على الهوية الوطنية في بُعديها العربي والإسلامي، ومثال ذله ما نصّه: "فبدورها كثافة قومية يتمثل بالدرجة الأولى في أن تعيد للغة العربية بوصفها اللسان المعبر عن القيم الثقافية لبلادنا كرامتها وفعاليتها كلغة حضارة، ومن أجل ذلك ستعمل على إحياء وإعادة تقييم التراث الوطني... وبصفتها ثورية، ستساهم في ترقية الشعب التي تتمثل في تصفية رواسب الاقطاع والخرافات المناهضة للمجتمع، وعادات التفكير التأخرية، وهي ألا تكون ثقافة طائفة مغلقة بوجه التقدم ولا ترفاً فكرياً"².

حرصت الجزائر -نظرياً على الأقل- من خلال ما ورد في نصّ الميثاق الوطني على حماية فكر الأفراد وتأمين المجتمع الجزائري من التأثيرات الداخلية المناوئة للنظام الحاكم، والاختراقات الخارجية التي تهدد استقراره؛ وظهر ذلك جلياً في هذه الوثيقة التي لا تعدو إلا أن تكون في حقيقة الأمر البرنامج السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني (FLN)؛ غير أن كل تلك الحماية والتأمين للفكر من التأثير الداخلي والخارجي الذي كان يهدد النظام السياسي في وجوده، لم تُجد نفعاً حيث تعرّض الحزب برمته لتقزيم دوره بعدما كان حزباً طلائعياً حاكماً للبلاد، وذلك بعد الإطاحة برئيس الجمهورية الأمين العام للحزب أحمد بن بلة على يد وزير دفاعه بومدين سنة 1965؛ وتبين بعد ذلك أن "الحركة الانقلابية، كانت ضدّ الحزب أكثر منها ضدّ شخص أحمد بن بلة: لأنه وفي نفس المسار تمّ إلغاء الهيئات

(1) أنظر: سفيان، لوصيف، المرجع السابق. ص 104.

(2) ميثاق الجزائر 1964. ص 43.

المركزية للحزب، واستخلافها بهيئة جديدة في هرم السلطة؛ هي مجلس الثورة الذي كان في الواقع جهازاً تنفيذياً وتشريعياً مهيمناً على كل شيء بما في ذلك الحزب¹.

تواصل الصراع على السلطة الناتج عن وثيقة الصومام والذي كان بين العسكريين والمدنيين من السياسيين إلى ما بعد استقلال الجزائر، ولزم ذلك الصراع النخب الوطنية التي شكلت فيما بعد جماعات ضغط على صناع القرار منذ فجر الاستقلال، أما سياسة الإقصاء التي انتهجها الرئيس بومدين ضد مخالفيه وخصومه السياسيين، كانت تحت غطاء تقليص دور الحزب وتهميش إدارته؛ وهذا النوع من السلوك الإقصائي يعدّ نوعاً آخر من التطرف الفكري الذي يرفض التعايش والتعاون مع الفكر الآخر؛ وهذا ما تحشاه النخب المثقفة لأنها لا تأمنه على نفسها ولا على أفكارها وآرائها ولا حتى على نشاطاتها السياسية والثقافية التي يعتبرها النظام السياسي الحاكم تهديداً لاستقراره واستمراريته وبقائه في سدة الحكم.

الفرع الثالث: البناء الفكري في المناهج التعليمية والمؤسسات الاجتماعية

تعرض دول الجنوب عموماً والدول العربية بشكل خاص إلى ضغوطات رهيبية وتدخلات سافرة في رسم سياستها التربوية والتعليمية؛ لأن القوى الكبرى العالمية ترى أنّ أمنها القومي يمتدّ إلى ما وراء حدودها الجغرافية؛ فهي لا تكتفي بتأمين نفسها داخلياً من مختلف التهديدات سواء أكانت داخلية أم خارجية ممثلة في الهجرة الوافدة بما فيها الشرعية؛ كالبعثات الطلابية والرحلات السياحية والوفود الرياضية وغيرها؛ فالدول الغربية العظمى تفكر في إطار نسق معرفي مغلق: ترى أنّ كل ما هو خارج إطار ونمط تفكيرها، يعدّ تفكيراً غير سويّ، يمسّ بأمنها الفكري ويشكل تهديداً لأمنها القومي، سواء تعلّق هذا التفكير بالسياسة أو الاقتصاد أو الرياضة، ناهيك عن المجال الثقافي والديني؛ فمادام هذا النوع من الفكر يمسّ مصالحها في الداخل أو في الخارج، فهو فكر منحرف متطرف يجب تقويمه بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول المستهدفة لاسيما فيما يتعلّق بمحتوى المناهج التربوية والتعليمية^{*}، أو محاربه باستخدام القوة المادية والعسكرية وحتى خارج إطار القانون الدولي إن اقتضى الأمر على غرار الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 تأديباً للفكر العراقي المناهض للهيمنة الغربية، ومثلما حدث مع سوريا والسودان والصومال واليمن وليبيا^{*} منذ سنة 2011، أو ما يحدث مع فلسطين من دعم أمريكي وغربي غير مشروط للكيان الإسرائيلي^{*} في سياسة الأرض المحروقة لقطاع غزة بدولة فلسطين المحتلة بدعوى الدفاع عن النفس والقضاء على حركة حماس المصنفة لدى الغرب منظمة إرهابية.

(1) خالد، توازي، المرجع السابق. 91.

(*) انتقد الرئيس التونسي شروط صندوق النقد الدولي لتقديم تمويل لبلاده، معتبراً أنها بمثابة عود ثقاب يشتعل إلى جانب مواد شديدة الانفجار، وهي إملاءات غير مقبولة لأنها لو طبقت كما جُزيت سنة 1984 ستؤدي إلى تهديد السلم الاجتماعي. أنظر: حمدي يلماز، "الرئيس التونسي: شروط وإملاءات صندوق النقد غير مقبولة"، وكالة الأناضول للأنباء. 2023/06/14.

(*) من أسباب تأجيج الاقتتال في الوطن العربي أن سوريا حققت قسم كبير من أمنها الغذائي، السودان تعدّ سلة الغذاء العربية ومن أجل النفط والذهب في دارفور، ليبيا لأجل بترولها، والصومال فيها ثروة حيوانية هائلة ولموقعها الاستراتيجي وكذلك اليمن يطلّ على ممرات مائية استراتيجية.

(*) وبصفة خاصة تأييدهم وتغطيتهم للعدوان الصهيوني على قطاع غزة بعد اجتياح كتائب القسام لمستوطنات غلاف غزة في 7 أكتوبر 2023 كرد فعل طبيعي لما يقوم به جيش الاحتلال في الضفة الغربية وفي المسجد الأقصى، بالإضافة إلى المعارضة الشرسة التي تنتهجها حركات المقاومة الفلسطينية للفكر التفاوضي المهادن للاحتلال والداعي للتطبيع.

الفصل الثالث: استراتيجية تعزيز الأمن الفكري كأساس للأمن القومي الجزائري الشامل

فالصراع الفكري والايديولوجي بين الشيوعية بزعماء الاتحاد السوفيتي سابقا وبين الليبرالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الباردة ، هو صراع مصالح بغرض الهيمنة وبسط المزيد من النفوذ؛ ولا يزال هذا الصراع متواصلاً، لكن في ظلّ نظام دولي متعدّد الأقطاب مع نشأة البريكس*، وبوسائل حديثة مختلفة، وآليات متنوّعة ومتطوّرة؛ "فالمجتمعات عرفت مؤسسات تتخصّص في إنتاج الأفكار وتطويرها وصياغتها، قد تكون هذه المؤسسة: مدرسة، أو مركز، أو معهد، أو جمعية، أو غيرها؛ ويطلق علينا اسم (think tanks) وهي عبارة عن خزانات الأفكار، أو صوامع التفكير أو مختبرات لصنع الأدمغة استعداداً لحرب الأفكار"¹؛ فكثرت الإملاءات والتدخلات في شؤون الدول النامية المستقلة حديثاً عن الاستعمار الإمبريالي؛ كذلك التدخلات الفاضحة في الشأن التربوي والثقافي من خلال إعادة تشكيل المكوّن الهويّاتي والثقافي وإعادة هندسة منظومتها القيمية بشكل عام، وذلك عن طريق توجيهات مركزة وأمرة تتعلق أساساً بالمناهج التربوية والبرامج التعليمية الخاصة بالمؤسسات التعليمية والثقافية والاجتماعية.

كان الكم التربوي للجزائريين ضئيلاً في فترة الاحتلال الفرنسي، حيث "ظلت كمية وطبيعة التعليم المقدم للنشء الجزائري تابعة لحاجات المحتلّ أساساً... وكان مقتصرًا على فئات اجتماعية محدّدة كالملاك والتجار والقادة والأغوات والبشوات... على حساب الغالبية العظمى من أطفال فقراء الفلاحين الجزائريين... كما كان المضمون التربوي خاضعاً لمقتضيات التنمية الرأسمالية لإدارة الاحتلال الفرنسي"²؛ تسبّب ذلك في انتشار الأمية بين الجزائريين حيث عرفت الجزائر نقصاً فادحاً في قطاع التعليم و فراغاً ثقافياً رهيباً غداة الاستقلال، مما تسبّب في الارتفاع المحسوس في نسبة الأمية (80 %) ككلّ الدول الضعيفة المستقلة حديثاً، وذلك ناتج عن سياسة الاحتلال الفرنسي الرامية إلى تدمير كلّ ما هو مرتبط بالتأهيل العلمي، الفكري، الثقافي والديني للشعب الجزائري؛ فمن هذا المنطلق، بادرت الحكومة الجزائرية برسم سياسة تعليمية تربوية وفقاً للإمكانيات المادية والمعنوية والبشرية المتاحة في تلك الفترة، وذلك إيماناً منها بمدى أهمية التربية والتعليم ودور العلم في التنمية الوطنية الشاملة.

قامت الدولة الجزائرية الفتية بتجديد وتعبئة كلّ إمكانياتها ووسائلها وتحّدّت كلّ الظروف والصعاب واستطاعت الحكومة وقتها أن توفرّ عدداً لا يستهان به من المقاعد البيداغوجية لتلبية احتياجات الطلبة والتلاميذ المسجلين الذين فاق عددهم قدراتها المادية والبشرية ممّا اضطرّها إلى الاستعانة بالأساتذة المتعاونين الفرنسيين تنفيذاً لما ورد في اتفاقيات إيفيان خاصة في التعليم المزدوج (Bilingue): العامّ منه والتقني.

(*) البريكس (BRICS) هو تكتّل اقتصادي عالمي تأسّس في سبتمبر 2006 يسعى لكسر هيمنة الغرب على الاقتصاد العالمي، ويضم خمس دول تعدّ صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم وهي: البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب إفريقيا، توسّع في يناير 2024 بانضمام ست دول جديدة: السعودية، مصر، الامارات، الأرجنتين، إيران، اثيوبيا ليصبح عدد دول البريكس إحدى عشر دولة. وتوقع الخبير الاقتصادي أونيل أن اقتصاديات هذه الدول ستهيمن مجتمعة على الاقتصاد العالمي بحلول 2050.

1 (فتحى، حسن ملكاوي، البناء الفكري: مفهومه ومستوياته وخرائطه. الولايات المتحدة الأمريكية: فرجينيا، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، 2015، ص249.

2 (أنظر: مصطفى، زايد، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر (1962-1980): مدخل سوسيولوجي جديد لدراسة التعليم والتنمية في المجتمعات السائرة في طريق النمو. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص ص 131-133.

الفصل الثالث: استراتيجية تعزيز الأمن الفكري كأساس للأمن القومي الجزائري الشامل

كانت المؤسسات التعليمية منتشرة في المناطق الحضرية بشكل خاص والتي كانت آهلة بالسكان الأوروبيين، أما الأرياف فكان سكانها محرومون من التعليم باستثناء قلة من المواطنين ممن شملهم برنامج وسياسة المحتل الذي استغل اتفاقية إيفيان* وعمل على إيجاد نواة من المثقفين الفرنكوفونيين وتكوينهم تكويناً غربياً وعزّهم عن أصولهم العربية الإسلامية وعن البيئة الوطنية بمكوناتها الثقافية والفكرية والأيدولوجية والقيمية، وذلك بغرض تكريس مشروع الهيمنة الفرنسية.

كان التعليم في الجزائر غداة الاستقلال يمارس بطريقة تقليدية جزاء التبعية الثقافية للدولة الفرنسية، وفي عام 1963 طرحت فكرة التعريب في قطاع التربية والتعليم، والتي كان يهدف أصحابها إلى التصدي للاختراق الفكري والغزو الثقافي الذي باشره التيار التغريبي من النخب الجزائرية المتشعبة بالثقافة الفرنسية ذات البعد الصليبي الامبريالي؛ "كما طرحت فكرة إدخال الأمازيغية في التعليم وتدريسها، ولكن المسؤولين رفضوا الفكرة يومها بحجة أنها عبارة عن لهجات محلية ولا يمكن أن تنافس اللغة العربية في التعليم"¹.

طبقت الحكومة الجزائرية إلى غاية سنة 1965 سياسة تعليمية تجسّد من خلالها استراتيجية حماية الأمن الفكري للمجتمع تعزيزاً للأمن القومي الجزائري، وذلك بإدراج مواد كالتاريخ والجغرافيا في المنهج التربوي لمختلف مستويات التعليم والتي كانت تدرّس باللغة العربية؛ من جانب المضمون فقد "تضمنت تاريخ شمال إفريقيا: الفتوحات الإسلامية، الاكتشافات الكبرى، الاحتلال الفرنسي والمقاومة الجزائرية، ثورة نوفمبر الجزائرية، إلى جانب دراسة جغرافيا هذه الدول والمناطق"².

واختارت الحكومة الجزائرية تدريس مادّي التاريخ والجغرافيا بعد الاستقلال مباشرة لأنها تعدّ آلية جدّ فعالة في تكوين شخصية المتدربين وتنمية الحس الوطني لديهم، وكذا بناء الشخصية الوطنية الجزائرية التي تتعرّض للابتزاز الفرنسي منذ أيام الاحتلال؛ "إن إرساء وترسيخ دعائم الشخصية الوطنية عن طريق تقديم المادة العلمية اللازمة للنشء، والتي تساهم في دعم المقومات الأساسية لهذه الشخصية، تعتبر وظيفة حيوية من الوظائف التي يجب أن تضطلع بها المدرسة الابتدائية على مستواها الخاص... يجب أن تكون مجمل فعاليات التعليم الابتدائي كافية لضمان تربية جيل يعتز بقيمه وشخصيته الوطنية... وأن يكون المضمون التاريخي كافياً لأن يجعل الطفل معتزّاً بتاريخ بلاده"³.

(*) نصت اتفاقية إيفيان (مارس 1962) في المحور الخاص بالتربية والتعليم على أن تضع الحكومة الفرنسية في متناول الحكومة الجزائرية المستقلة جميع الوسائل الضرورية التي تحتاجها في مجال تنمية التعليم وتكوين الإطارات وممارسة البحث العلمي على أن تسمح الحكومة الجزائرية لفرنسا بالاحتفاظ بمؤسسات تعليمية خاصة بالفرنسيين والأوروبيين، تشرف عليها السفارة الفرنسية بالجزائر من خلال المكتب الجامعي الثقافي الفرنسي: 2000 قسم ابتدائي، 60 متوسطة تعليم عام، 09 مؤسسات تعليم تقني، 16 ثانوية كلاسيكية وحديثة، و05 معاهد للتعليم العالي أهمها تلك المتعلقة بالتجارب العلمية.

1 (مخلوف، بلحسين، "تطور التعليم في الجزائر من خلال مختلف الإصلاحات التربوية"، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية. المجلد 2، العدد 3، 2014/01/01، (مدى الصفحات: 182-201)، ص 183. متاح على الزايط: <https://rb.gy/ucv2sb>، بتاريخ 2024/03/28.

2 (المرجع نفسه.

3 (مصطفى، زايد، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر (1962-1980): مدخل سوسيولوجي جديد لدراسة التعليم والتنمية في المجتمعات السائرة في طريق النمو. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص ص 244-245. بتصرف.

الفصل الثالث: استراتيجية تعزيز الأمن الفكري كأساس للأمن القومي الجزائري الشامل

تهدف السياسة التعليمية في الجزائر إلى تحسين مستوى الوعي لدى المواطنين عموماً، كما تسعى أيضاً إلى الحفاظ المنظومة القيمية وتكريسها داخل المجتمع، وإلى تشكيل ثقافة جزائرية ببعديها العربي والإسلامي لمواجهة تحديات الغزو الثقافي والحرب الفكرية التي تتعرض لها الجزائر. وكل تلك الجهود الوطنية تصب في خانة الحفاظ على استقلال البلاد واستقرارها، وعلى سيادتها الداخلية والخارجية، والتصدي لكل ما يهدد أمنها القومي.

واصلت حكومة الرئيس هواري بومدين النهج الاشتراكي بعد انقلاب 19 جوان 1965، حيث باشرت سياسة الإصلاحات في التعليم عمودياً من الناحية الهيكلية، كما ركزت على الجانب الكمي من خلال الانتشار الأفقي، دون إهمال المقاربة النوعية بالتركيز على جودة التعليم والتحصيil العلمي، وذلك في إطار مبادئ رئيسية لوزارة التربية الوطنية والتي تتمثل أساساً في: لا مركزية وديموقراطية التعليم، التنوع في التكوين التقني والعلمي، التعليم المعرب والمزدوج، وسياسة جزارة الهياكل التعليمية والمناهج التربوية والإطارات البيداغوجية بناءً على ما جاء في تصريح للوزارة الوصية في نوفمبر 1968.

وجدير بالذكر أن "التعليم الابتدائي في الجزائر قد أسهم بشكل تام في مجاله الخاص في تحقيق التعريب والجزارة، وإن وُجد بعض المعلمين من غير الإطار الجزائري، فإن ذلك لا يرجع وبشكل عام لعدم قدرة سلك التعليم الابتدائي على الجزارة الكاملة، وإنما يرجع ذلك في أغلب الأحيان لظروف استثنائية تتعلق بالإطار الأجنبي في حد ذاته، وهي حالات فردية لا يعتد بها"¹.

في 31 ديسمبر 1971 تقرر إنشاء تعليم ذي طابع إسلامي يطبق منهاج وزارة التربية، لكنه معرب، وذلك بمقتضى مرسوم وزاري، يتضمن التوسع أكثر في علوم اللغة العربية وتنوع مواد الشريعة الإسلامية. وتمت الاستعانة بالأساتذة المتعاونين من الدول العربية؛ عُرف هذا النوع من التعليم باسم (التعليم الأصلي) تحت إشراف وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية بقيادة المفكر الجزائري الأمازيغي (مولود قاسم نيت بلقاسم)*.

تشكل الإدارة المركزية لوزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية من عدة مديريات: أبرزها تلك الخاصة بالتعليم الأصلي التي تشرف على تسيير ملف التعليم القرآني والمسائل ذات العلاقة، وذلك في جوانبه المادية والبشرية، وملف التعليم الأصلي المتوسط والثانوي والعالي، إلى جانب التعليم بالمراسلة* ومديرية خاصة بالشؤون الدينية تقوم بالإشراف على التوجيه الديني وتسيير ملف الحج وباقي المواسم الدينية، كما تسهر على تأطير مسألة الوعظ والإرشاد، وعلى تنظيم الحملات الخاصة بحو الأمية في المساجد، وتهتم أيضاً بملف مساعدة الجاليات المسلمة الموجودة في الخارج.

كما تضم هذه الوزارة مديرية مكلفة بالأبحاث الإسلامية والملتقيات الفكرية، تسعى من خلالها إلى إنعاش الثروة الثقافية الوطنية والإسلامية، وذلك عن طريق الاهتمام بالمخطوطات والاعتناء بها والتشجيع على استغلالها

1 (المرجع نفسه. ص ص 243-244.

(*) مولود، قاسم هو مفكر جزائري أمازيغي، دافع باستماتة عن اللغة العربية وعن الدين الإسلامي؛ أسس للتعليم الأصلي في الجزائر بعد الاستقلال كشرط أساسي لتولى وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية في حكومة الرئيس بومدين الذي لم يمانع المشروع التربوي.

(*) التعليم عن بعد في الجزائر في الطور المتوسط والثاني يكون عن طريق الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد (ONEFD)، أما التعليم العالي فتتكفل به جامعة التكوين المتواصل (UFC). راجع: بوعشور كريمة، "التجربة الجزائرية في مجال التعليم عن بعد: جامعة التكوين المتواصل كنموذج"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية. المجلد 7، العدد 1، 2018/10/21، (343-358)، على الرابط:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/69248>، بتاريخ 2024/01/15.

الفصل الثالث: استراتيجية تعزيز الأمن الفكري كأساس للأمن القومي الجزائري الشامل

واستعمالها؛ وتشرف هذه المديرية أيضا على تنظيم الملتقيات العلمية والفكرية والمهرجانات الثقافية لنشر الفكر الإسلامي السليم وتعزيزه، ولتوسيعه وتعميمه ولتنقية الثقافة الإسلامية وتطهيرها من الشوائب الفكرية والانحرافات الدينية وترقيتها إلى مستوى يضمن تعزيز الأمن الفكري الجزائري، وينتأى ذلك بإنشاء النوادي والمراكز الثقافية والمكتبات والعمل على نشر الدراسات والمؤلفات الثقافية الإسلامية¹.

وبالمقابل، ألغت السلطات الجزائرية سنة 1976 كل التعليم ذا الطابع التجاري، وألغت أيضا التعليم الذي كان تابعا للأباء البيض (Pères blancs) المعادي للدين الإسلامي، وذلك بموجب أمرية 16 أفريل 1976 التي جعلت التربية والتكوين في الجزائر من اختصاص الدولة لا غير². وتعد هذه الوثيقة أرضية للتشريع المدرسي لتنظيم التربية والتكوين في الجزائر، كما يستمد هذا النظام التربوي والتعليمي الجديد رسالته من منظومة القيم العربية والإسلامية، دون إهمال المبادئ الاشتراكية ذات الأبعاد الاجتماعية، ويلج على تعميم استخدام اللغة العربية، ويؤكد هذا التشريع الجديد على التعليم الإلزامي والمجاني لكل أبناء الشعب الجزائري، مع توفير كل ظروف التمدرس لأبناء القرى والأرياف من خلال فتح النظام الداخلي ونصف الداخلي وتوفير الإيواء للكثير من التلاميذ في الطورين الثانوي والمتوسط، وكذا إنشاء مدارس ابتدائية ذات نظام داخلي لفائدة أبناء الرُّحل؛ وتجدر الإشارة إلى تحمل خزينة الدولة كل الأعباء المالية لتسيير النظام الداخلي حيث استفاد العديد من الطلبة والتلاميذ من المنح والمطاعم المدرسية.

ولم تتردد السلطات الجزائرية في الانفاق على التعليم بمستوياته المختلفة، فكانت تلك "خطوة حاسمة لوضع المؤسسات التعليمية والجامعية في مسارها الطبيعي، وهو خدمة التنمية الوطنية والتكيف مع متطلبات التغيير السريع الذي عرفته الجزائر منذ الاستقلال، فقد كان الإصلاح ضرورة ملحة لإخراج الجامعة من غربتها وعزلتها وتجديد هياكلها التي صممتها [الاحتلال الفرنسي] منذ حوالي خمسين عاما لتلبي أغراضه وتخدم مصالح قلة من المستوطنين فيما كان يسمى ب: ممتلكات ما وراء البحر"³.

من خلال ما سبق ذكره حول السياسة الجزائرية المتبعة في البناء الفكري منذ الاستقلال، يمكن القول إن السلطات في الجزائر اجتهدت كثيرا لحماية أمنها الفكري في مواجهة المعارضة الداخلية القوية من طرف التيارات اليسارية ومن الحداثيين والعلمانيين الذين كانوا يعدون التمسك بالتأويلات والقيم الوطنية؛ كاللغة العربية والدين الإسلامي والعادات والتقاليد في المجتمع، نوعا من التخلف الفكري والثقافي والرجعية، فكانت تلك التيارات تضغط على النظام الحاكم وتدعوه إلى التخلص منها، وضرورة الانفتاح على الثقافات الغربية عموماً، وعلى الثقافة الفرنسية تحديدا لمواكبة العصرنة والنهوض بالبلاد نحو التقدم.

1 (أنظر: المرسوم التنفيذي 299/71 المؤرخ في 1971/12/31 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. العدد 6، 1972/01/21، ص58.

2 ("الأمر 35/76 المؤرخ في 1976/04/16 المتضمن تنظيم التربية والتكوين"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. العدد 33، 1976/04/23، ص534.

3 (نوال، نمور، "كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي: دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة"، رسالة ماجستير غير منشورة تخصص إدارة الموارد البشرية. الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة، قسم علوم التسيير، 2012/2011، ص114. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3V5k9X7>، بتاريخ 2024/01/20.

أما أنصار اللغة الفرنسية فكانوا يدافعون عن وجودها كلغة رئيسية في التعليم بحيث لم تختف من المناهج التربوية التعليمية، وبقيت مهيمنة على المنظومة التربوية تنافس مشروع التعريب الذي كان في عز أ أيامه، بل كانت تزاخم مادة اللغة العربية في التوزيع البيداغوجي الأسبوعي من حيث الحجم الساعي والمعاملات التي كانت متقاربة، بل كانت لها الأفضلية نظرا للمواد العلمية والتقنية في التعليم المزدوج والتي كانت تدرس بالفرنسية؛ ورغم ذلك ظلت جماعات الضغط تعارض مشروع التعريب وتدفع باتجاه التخلي والابتعاد عن الموروث الثقافي العربي الإسلامي الذي يعدّ مقوماً أساسياً في تكوين الشخصية الجزائرية.

واصل التيار التغريبي في الجزائر نشاطاته المعادية للمحتوى العربي الإسلامي، ولم يتوقف عن انتقاداته للمنظومة التربوية الجزائرية والتشهير بها عبر منابر المتاحة داخلياً ودولياً حيث يقول أحدهم: "لم تكن المادة المقدمة للتلاميذ سوى سلسلة من المعلومات تتخللها رسائل عنف ونداءات إلى الانشقاق؛ مقدّمة في نصوص قراءة مدعّمة بقيم ومبادئ دينية في خدمة أيديولوجيا تنشر الكراهية بين الناس، وتقسم البشر إلى مؤمنين وكفار... المجتمع الجزائري قايض المستقبل بالماضي؛ حرية التعبير والتنوع بلغة الحشْب والبلاغة الفقهية؛ والحسن المدني بالتعصب"¹.

في أكتوبر 1977، تقرر إلحاق التعليم الأصلي بوزارة التربية الوطنية والذي نفذ سنة 1980 حيث ألغي ذلك النمط من التعليم² بدعوى توحيد التعليم، وتم إلحاقه بوزارة التربية حيث عهدت إليها كلّ صلاحيات وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية فيما يخص ملفّ التعليم الأصلي؛ ويمكن القول إنّ التيار التغريبي الذي كان وما زال قوياً في دوايب الحكم حقق مبتغاه ليفسح المجال واسعاً أمام الأفكار والأيديولوجيات الغربية والشرقية الوافدة والتي تشكل تهديداً خطيراً للأمن الفكري الجزائري ومساساً بالأمن القومي للبلاد.

تميّزت هذه الفترة بانتشار المظاهر الإسلامية في البلاد العربية، ففتح المجال أمام الغير لاستقطاب الشباب الجزائري المتعطش لتعلم أمور دينه حيث اتجه إلى مصادر غير جزائرية، وبعيدا عن أعين الأسرة والمجتمع والدولة التي أغلقت مدارس التعليم الأصلي، ومن ثمّ تمّ اختراق الموروث الاجتماعي والمذهبي الذي تتميز به الجزائر، وذلك من طرف عدّة تيارات إسلامية مشرقية كالفكر السلفي والفكر الإخواني، أو آسيوية كجماعة الدعوة والتبليغ، والمذهب الشيعي الإمامي؛ وتحول المجتمع الجزائري عموماً والحرم الجامعي بشكل خاصّ إلى حلبة صراع فكري حادّ حيث عرفت فترة الثمانينات مداً إسلامياً مميّزا غير أنّه لم يكن مؤطراً بسبب إلغاء التعليم الأصلي-خاصّة في الجامعات والمعاهد-الذي كان بمثابة الإطار الضامن لتوجيه جزء من النشء نحو الإرشاد السليم، وهذا الغياب كان بفعل الأفكار اليسارية، المهولة من خطر ما كان يُدعى بالرجعية على الثورة آنذاك، ثمّ تلاه ما بات يُعرف بالأفكار الحديثة³؛ وعجز بعد ذلك النظام السياسي ومن ورائه المنظومات التربوية المتعاقبة على المدرسة الجزائرية والأسرة الجامعية عن

1 (حميد، زنار، "الفكر الأصولي ينخر المدارس الجزائرية بتواطؤ مع أطراف حكومية". صحيفة العرب. متاح على الرابط:

<https://bit.ly/3Vs9LtW>، بتاريخ 2024/03/27.

2 (بموجب "مرسوم رقم 77-139 مؤرخ في 24 شوال 1397 الموافق 08 أكتوبر 1977 المتضمن إلحاق التعليم الأصلي بوزارة التربية"، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 71، 1977/10/09، ص 1062.

3 (أنظر: الفضيل، بن عمر، "العودة إلى التعليم الأصلي"، **جريدة الحوار في موقع جزائريّس**. 2010/01/18. متاح على الرابط:

<https://bit.ly/3lvRcMK>، بتاريخ 2024/03/27.

الفصل الثالث: استراتيجية تعزيز الأمن الفكري كأساس للأمن القومي الجزائري الشامل

قيادة وتوجيه الحركة الثقافية في الجزائر ومواجهة خطر الاختراق الفكري الذي أثر سلباً على الأمن الفكري الجزائري، وكان حراك الخامس من أكتوبر 1988 من أبرز تجليات ذلك التأثير.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الأمن الفكري هي مسؤولية جماعية حيث " لا يتوقف البناء الفكري على الأفراد، بل يمكن أن يطال الجماعة والمجتمع والأمة، وأنّ هذا التفاوت يمكن أن يوصف بين حدي الغنى الفكري والإفلاس الفكري. والتفاوت لا يقتصر على مستوى البناء الفكري، بل يكون أيضاً في مدى الاهتمام بعالم الأفكار، بالمقارنة بالاهتمام بعالم الأشياء أو عالم الأشخاص¹؛ ولهذه الأسباب اهتمت السلطات الجزائرية بتنظيم ملتقى الفكر الإسلامي كلّ سنة في طبعات متعدّدة بإشراف مباشر لوزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية. وكان يشارك في هذا الملتقى شخصيات علمية وثقافية علمية بارزة ومن تخصصات متكاملة: في العلوم الإسلامية والاقتصاد الإسلامي، والدراسات المستقبلية بقيادة المفكر المغربي مهدي المنجى وغيره من رواد الفكر العربي والإسلامي وحتى المسيحي. وتلك الملتقيات الدولية سمحت للجزائر بأن "تحتلّ الصدارة الفكرية في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، على مستوى العالم الإسلامي والدولي وكانت حينها مبتدعة حوار الحضارات والأفكار حيث فسحت المجال لغير المسلمين ودعتهم لحضور ملتقيات الفكر الإسلامي والمشاركة بمحاضراتهم وأفكارهم وحواراتهم"².

تساهم المساجد وملحقاتها كمؤسسات اجتماعية في تكوين وتوجيه الرأي العام الوطني؛ لذلك أنشأت مباشرة بعد الاستقلال وزارة مكلفة بكلّ ماله علاقة بالمسائل الدينية، ثمّ عرفت هذه الدائرة الوزارية تسميات عديدة، وهي تعدّ من أقدم الوزارات في الحكومة الجزائرية، "ولا غرابة في ذلك فهي أداة الدولة ووسيلتها في خدمة الحياة الروحية للمواطن، المجسّدة في دساتيرها وقوانينها ومواثيقها التاريخية...لقد اكتسبت هذه الوزارة أهميتها وجدوى وجودها من هذا الجانب...إنّ وجودها ضمن مختلف التشكيلات الحكومية منذ الاستقلال قد جعلها تتميز بخصوصيات وتنفرد بمهام كبرى أبرزها المجال الوقفي، الثقافة الإسلامية والإرشاد الديني إلى جانب نشاطات أخرى لا تقل أهمية، كالتعليم القرآني والتكوين والمحافظة على التراث...وهذه المعالم الكبرى جسّدتها النصوص التنظيمية الخاصة بتنظيم الإدارة المركزية للوزارة منذ صدور أول مرسوم في هذا الشأن عام 1963م"³.

1 (فتحي، حسن ملكاوي، المرجع السابق. ص ص73-74.

2 (ابن تريعة، "ملتقيات الفكر الإسلامي بالجزائر: الحرب الإعلامية بيننا وبين الآخر"، جريدة المساء في موقع جزييرس. 2008/03/22. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3dDQP4v>، بتاريخ 2024/03/27.

(*) وزارة الأوقاف بموجب أحكام المرسوم رقم 65-207 الصادر عام 1965 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الأوقاف.

- وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية بموجب أحكام المرسوم رقم 71-299 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 1971.

- وزارة الشؤون الدينية وذلك بموجب أحكام المرسوم رقم 80-31 الصادر في 09 فيراي عام 1980، والمتعلق بتنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية.

- وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بموجب أحكام المرسوم رقم 2000-200 الصادر في 26 جويلية 2000.

3 (دم) "نبذة تاريخية عن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف"، موقع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف. متاح على الرابط: <https://bit.ly/4bKZhpv>. بتاريخ: 2024/03/10.

المطلب الثالث: انعكاسات الأحادية الحزبية على الأمن الفكري والمجتمعي.

الفرع الأول: المسألة الثقافية الأمازيغية الجزائرية

تعدّ اللغة إحدى الأسس الضرورية والمقومات الهامة في تكوين الوحدة القومية للدولة. والجزائر تضمّ حوالي خمسة (5) ملايين من يتكلمون اللغة الأمازيغية، فضلا عن اللغة العربية، أي ما يقارب 14% من عدد السكان. فأمازيغ الجزائر رغم عقيدتهم الإسلامية، باستثناء قلة قليلة، غير أنهم تجدهم متحفّظين من التعريب خاصة في منطقة القبائل حيث انتقدوا القانون 05/91 المتعلّق بتعميم استعمال اللغة العربية^{*}، واعتبروه إحدى أشكال العنصرية، وإنكاراً للتنوّع الثقافي في الجزائر، وبالتالي فهو انتهاك لحقوق فئة من المواطنين للتعبير عن أنفسهم باللغة التي يختارونها¹.

ويرجع بعض المؤرخين سبب استفحال المسألة الأمازيغية في الجزائر المعاصرة إلى محتوى مذكرة حركة انتصار الحريات الديمقراطية للأمم المتحدة في نهاية 1948، "حينما وجّه رئيسها (مصالي الحاج) مذكرة إلى هيئة الأمم المتحدة، حدّد من خلالها مرجعية الأمة الجزائرية استناداً إلى البعد العربي الإسلامي فقط، دون أن يأخذ من خلاله بعين الاعتبار تاريخ مرحلة ما قبل الفتح الإسلامي"²؛ وهذا ما دفع بنخبة من مناضلي الحزب للاحتجاج على محتوى المذكرة ومعارضتها بشدّة حيث أعدّ بعض المثقّفين وثيقة موقّعة باسم مستعار يُدعى (إيدير الوطني)، ردّوا بها على زعيمهم (مصالي الحاج)، و"اعتبروا من خلالها أنّ الجزائر جزائرية وليست عربية إسلامية فقط... وتحديد الهوية الجزائرية يكون على أسس تقوم على المواطنة، وليس على الانتماء العرقي والديني، انطلاقاً من التعددية الثقافية والدينية للبلاد... والأمة لا تستند على العرق، ولا على الدين، ولا على اللغة، بل على المواطنة... ولم يؤمنوا بأمة نقيّة، بل بأمة تحتوي على جماعات إثنية مختلفة"³.

ومن وجهة نظر أمازيغية أخرى، اعتبر الباحث الجزائري (عمار محمد عامر) خيار الإسلام والعروبة من طرف التيار الوطني بمثابة تسوية ضمنية مؤقتة، وكانت تسوية موضوعية مقبولة حيث جاءت دفاعاً وحماية للهوية الوطنية في سياق تاريخي محدّد؛ فكانت ردّاً على الحرب الفكرية والغزو الثقافي الفرنسي الذي فرض اللغة الفرنسية على الشعب الجزائري، وشرع في نشر الديانة المسيحية على الأراضي الإسلامية الجزائرية؛ "ولم يكن هذا الخيار البتّة كنتاج مسار الاعتراف وتوحيد هوية وطنية قوّتها تكمن في البعد العربي الإسلامي... وكردّ على الهجمة السياسية الفرنسية الكولونيالية العنيفة"⁴.

(* "قانون رقم 91 - 05 مؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991 يتضمن تعميم استعمال اللغة العربية"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. العدد 3، ص 38.

(1) انظر: صالح زياني، آمال حبيج، "الأمن الثقافي والاجتماعي الجزائري: التهديدات، السياسات والآفاق"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية. المجلد 1، العدد 1، (مدى الصفحات: 1-27)، 01/07/2011، ص 4. متاح على الرابط: <https://bit.ly/4aL0AJq>، بتاريخ: 2023/11/11.

(2) عبد القادر، حميد، "المسألة الأمازيغية في الجزائر: مصالحة مع ذات متعددة"، ضفة ثالثة في موقع العربي الجديد. 2018/02/03. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3yMXM18> بتاريخ 10 فبراير 2024.

(3) انظر: المرجع نفسه. بتصرّف.

(4) المرجع نفسه.

يمكن القول أنّ الجزائر ورثت مشكلة الهوية منذ أيام الاحتلال، واستمرّ ذلك الوضع إلى ما بعد الاستقلال، واستمرّ معه أسلوب الإقصاء عن طريق التّحيّز إلى الفكر العروبيّ والقوميّة العربيّة، وإهمال البعد الأمازيغيّ على الرغم من تأكيد الوطنيّين من رواد المسألة الأمازيغيّة وقتها على أنّ الجزائر ليست أمازيغيّة بربريّة أو عربيّة، وإتّما الجزائر جزائريّة؛ خلافاً للتّصوّر الأحاديّ الإقصائيّ الذي لا يضمن التّنوّع العرقيّ ولا الاختلاف الأيديولوجيّ؛ "وهذا الطّلب حسب المجاهد (الصّادق حجّرس)، لم يكن يعادي الانتماء العربيّ الإسلاميّ للجزائر إطلاقاً، بقدر ما كان يرمي إلى ضمّ كلّ مكوّنات هذا المجتمع، بما في ذلك الانتماء الأمازيغيّ وقد تعايش مع الانتماء العربيّ على مرّ العصور"¹.

وبعد الاستقلال، قرّرت السّلطات الجزائريّة تنفيذ مشروع التّعريب فكان من إحدى أولويّاتها، ومن مهامها المستعجلة؛ "تجلى ذلك في خطاب بن بلة بتاريخ 5 جويليّة 1963 أن التّعريب ضروريّ... ولا اشتراكية بدون تعريب ولا مستقبل لهذا البلد إلّا في العروبة. وهذا ما رسخته القوانين الأساسيّة: دستور 1963، ميثاق الجزائر 1964، الميثاق الوطنيّ سنة 1976 ودستور 1976؛ أنّ الإسلام دين الدولة، والعربيّة هي اللّغة الوطنيّة والرّسميّة، فالإسلام والعروبة ثابتين أساسيين متلازمين وغير قابلين للنّقاش، فأعطى اللّغة العربيّة مكانة الصّدارة، وتمّ تشكيل اللّجنة الوطنيّة للتّعريب تحت وصاية جبهة التّحرير الوطنيّ، كما ألغى كرسيّ* الأمازيغيّة بجامعة الجزائر الذي كان يشرف عليه (مولود معمري)، وهو ما كان وراء بروز تجمّعات فكريّة وثقافيّة ومهنيّة عديدة خارج وداخل الجزائر كردّ فعل، والتي رفضت طمس هويّتها ومميزاتها اللّغويّة والحضاريّة أو التّقليل منها"².

عرفت فترة حكم الرّئيس هواري بومدين (1965-1978) إسرعاً بعملية التّعريب، حيث وقّع الرّئيس مرسوماً بتاريخ 26 أبريل 1968 يكرّس إلزاميّة الدّراسة باللّغة العربيّة على كلّ الموظّفين الجزائريّين وأنّ يكونوا على معرفة كافية باللّغة الوطنيّة العربيّة عند توظيفهم، كما أنّ في سنة 1971 بدأت اللّغة العربيّة تأخذ الطّابع الرّسميّ في الجزائر، فقد أصدرت الدولة قراراً بأنّ تكون كافّة الرّسائل الرّسميّة السّياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة، وكذلك الاتّصالات والمباحثات باللّغة العربيّة، وإنّ اللّغة العربيّة هي الرّسميّة في كلّ المعاملات، وتمّ تعريب اللّافئات وأسماء المدن الأمازيغيّة، وكانت السّلطات تمنع الأنشطة الثقافيّة بالأمازيغيّة لطلّاب الثّانويّات وترغمهم على التّعبير حتّى في المسرح المدرسيّ باللّغة العربيّة التي لا يتقنونها، ومنعت أيضاً مشاركات أمازيغيّة في المهرجانات الثقافيّة الإفريقيّة؛ كما منعت السّلطات الجزائريّة التّسمّي بأسماء غير عربيّة؛ حتّى أعمال العدالة تمّ تعريبها، مما صعب على النّاطقين بالأمازيغيّة مهمّة الشّهادة أو المرافعة والدّفاع عن حقوقهم أمام الجهات القضائيّة³.

(1) المرجع نفسه.

(*) وُجد كرسي الأمازيغيّة في جامعة الجزائر قبل الاستقلال، وكان يشرف عليه المفكر الجزائري مولود معمري، وألغى بعد الاستقلال ورحل معمري إلى فرنسا، ولم يكن بإمكانه أن يحاضر في الجزائر إلا بعد سنوات من مظاهرات الربيع الأمازيغي، ويعدّ مولود معمري من أهم الشخصيات المدافعة عن الهوية الثقافيّة الأمازيغيّة في الجزائر، إلى جانب كلّ من الأديب مولود فرعون، والأديب كاتب ياسين، والفنان أيت منقلات، وإيدير، وغيرهم.

(2) عيبر، شليغم، "اليات المواجهة: الأمازيغيّة والعنف الهويّاتي في الجزائر"، المركز العربي للبحوث والدراسات. متاح على الرابط:

<https://bit.ly/4c1203o>، بتاريخ 2024/03/22.

3) TAMAZGHA, L'Etat algérien et la question amazighe : **Rapport alternatif de Tamazgha à la 82ème session du Comité pour l'élimination de la discrimination raciale**. Nations Unies : Conseil Economique et Social, Genève, du 11 février au 1er mars 2013, p p 9-11. Disponible sur : <https://bit.ly/3VbOiUw>, le 15/01/2024.

فمن خلال مضمون تقرير تامزغة (TAMAZGHA) حول مسألة تعميم استعمال اللغة العربية، يبدو أنّ السلطات الجزائرية بالغت كثيرا في إقصاء وتهميش اللسان الأمازيغي: فأُنْ تمّنع الأنشطة الثقافية في المسرح المدرسي باللغة الأمازيغية، فهو أمر قد يكون مستساغا، وإنما لا ينبغي إرغام التلاميذ على تمثيل أدوار مسرحية باللغة العربية التي لا يتقنونها لأنّ زملاءهم في باقي مناطق الوطن يستعملون لهجاتهم العامية الدارجة العربية في المسرح وفي التمثيل بصفة عامة. ومن جانب آخر، عوض أن تعمل السلطة على إبراز الثراء الثقافي وتنوّعه في الجزائر، لم تسمح بالمشاركة في الملتقيات الدولية والإفريقية بشكل خاصّ بدعوى الخوف من التأثير على الأمن الفكري الجزائري.

وتجدر الإشارة إلى أنّ مقارنة التعريب في الجزائر سواء من حيث التعلّم الجماعي أو حتى الاجتماعي للغة العربية الفصحى تسمح بالخروج من الغموض والارتباك الثلاثي الذي يحاصر المسألة اللغوية: الخلط بين اللغة الفرنسية والفرنكوفونية، والخلط بين التعريب والجزارة، وأخيرا الخلط بين التعريب والأسلمة، أو إعادة الأسلمة:

« Une approche de « l'arabisation » en termes d'apprentissage collectif voire social, de la langue arabe conventionnelle, permet de quitter le terrain nébuleux de la triple confusion, dont procède généralement le traitement de la question linguistique en Algérie : confusion entre langue française et francophonie, confusion entre arabisation et algérianisation, et enfin confusion entre arabisation et islamisation, ou réislamisation »¹.

فالسّلاط الجزائرية من جانبها تعتبر كلّ تلك الإجراءات القانونية والقرارات السياسية التي اتخذتها، بما فيها تلك المرتبطة بالمسألة الأمازيغية، إنما هي إجراءات وقائية تندرج في إطار حماية الأمن الفكري الجزائري والحفاظ على الهوية الوطنية في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية الناجمة عن آثار الحرب الفكرية* والغزو الثقافي للغزاة الفرنسيين والذي لم ينته بمغادرة القوات المسلحة الفرنسية للتّراب الوطني، غير أنّ أنصار القضية الأمازيغية رأوا أنّ ذلك السلوك من طرف سلطات بلادهم كان عبارة عن عقوبة معنوية لإحدى المكونات الثقافية الوطنية المشاركة والفاعلة بشكل أساسي في مقاومة الاحتلال الفرنسي وفي ثورة نوفمبر 1954 الجزائرية؛ وأدركوا أنّ ذلك التصرّف كان مقصودا بدعوى التعريب، وشعروا بالإقصاء المتعمّد للغة الأمازيغية التي أصبح وجودها مهدّدا في وطنها.

1) Rabeh, Sebaa, « L'Algérie et la langue française: l'altérité partagée », **Les formes de reconnaissance de l'autre en question**. Direction de Ahmed Ben Naoum, Alain Girard, Jean-Louis Olive, Jean Pavageau et Philippe Schaffhauser, France : Collections Etudes, Presses universitaires de Perpignan, pp: 519-526 . disponible sur : <https://bit.ly/4574Em5>, le : 22/02/2024.

(*) الحرب الفكرية مصطلح حديث يعني مجموعة الجهود التي تقوم بها أمة من الأمم للاستيلاء على أمة أخرى، أو التأثير عليها حتى تتجه وجهة معينة، وهو أخطر من الغزو العسكري، لأنّه ينحو إلى السرية، وسلوك المأرب الخفية في بادئ الأمر، فلا تحسّ به الأمة المغرّوة ولا تستعدّ لصدّه والوقوف في وجهه حتى تقع فريسة له، وتكون نتيجته أن هذه الأمة تصبح مريضة الفكر والإحساس تحب ما يريدها عدوها أن تحبه، وتكره ما يريد منها أن تكرهه. محاولة التأثير على المواطن العادي عن طريق الإعلام (التلفاز)، ووسائل الأنباء، حيث إنّها تقوم بإدخال فكرة معينة إلى عقل المواطن تجعله يصدقها بشكل من الأشكال. للاستزادة أنظر: إبراهيم، القعير، "الحرب الفكرية أخطر من الغزو العسكري وأقلّ تكلفة"، القدس العربي.

2013/04/16، متاح على الرابط: <https://bit.ly/co/HSrg> بتاريخ 2023/03/04.

لم يسكت أنصار الأمازيغية عن عدالة قضيتهم، ففي سلوك موازي لما قامت به السلطة في الجزائر، "قام رواد المسألة الأمازيغية بانتهاج سياسة قضت بإبراز هويتهم القومية وخصوصياتهم الأدبية واللغوية عبر تنظيم عدد من التظاهرات والأنشطة المختلفة بهدف خلق وعي حقيقي بأزمة الهوية البربرية، واتسمت تلك الأنشطة بمعاداتها للسلطة المحلية والمركزية"¹، حيث كان يرى هؤلاء أنّ النظام الحاكم كان يعتقد أنّ اللغة الأمازيغية تشكل خطراً على الأمن القومي الجزائري، فكانت تحاربها في إطار مشروع الوحدة العربية. وتذكر الباحثة (شليغم عبير) أنّه: "إلى غاية 1983 لا زال بن بلّة يعبر عن ارتياحه تجاه التّقدّم الحاصل في تعريب القبائل، في حين أنّ التعريب عند قادة آخرين كان موجّهاً أساساً ضدّ الوضع المهيمن للغة الفرنسية"².

كرّس التيار الإقصائي المهيمن على السلطة في الجزائر بعد الاستقلال فكره الأحاديّ بإقرار نظام الحزب الواحد، ولم يأخذ لا بالتّصوّر التعدّديّ للفكر السياسيّ، ولا بكافة عناصر الهوية الوطنية ذات الأبعاد الثلاثة الأساسية: البعد الأمازيغيّ*، البعد العربيّ والبعد الإسلاميّ.

يرى أنصار الأمازيغية في الجزائر أنّه إذا كانت السلطة قد تبنت الأحادية حمايةً للأمن الفكريّ الجزائريّ من كلّ الاختراقات الأجنبية، فهي غصّت الطرف عن "أيديولوجيات مشرقية كانت بدورها متأثرةً باليعقوبية* الفرنسية والأيديولوجيات الفاشية التي عرفت أوروبا في ثلاثينيات القرن العشرين، والتي تتبنّى الأحادية في كلّ شيء... وأما الأبعاد الثلاثة للهوية الوطنية حسب المؤرخ (رابح لونيسي) فقد تعايشت في كلّ جزائريّ طيلة قرون، أي منذ اعتناق أجدادنا الأمازيغ الإسلام، وتبنّيتهم للعربية بصفتها لغة الإسلام، فكانوا يعتزّون بالعربية مثلما يعتزّون أيضاً بالأمازيغية... مثلهم في ذلك مثل الإسلام الذي يعدّ إسمنت هذه الهوية"³.

ويجب التنويه بالمجهودات الجبارة التي بذلها أمازيغ الجزائر من أجل الدفاع عن اللغة العربية والإسلام في بلاد الشّام، حيث احتضنهم المجتمع الشّاميّ الذي كان هو الآخر يتعرّض لطمس هويته من طرف قوى الاحتلال

(1) عبد الجليل، التميمي، "التكامل والتفاعل الفكري بين الهويتين الأمازيغية والعربية بالمغرب الكبير"، ندوة المغرب العربيّ والتحوّلات الإقليمية الزاهنة. قطر: الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 17-18 فبراير 2013، ص 4.

(2) عبير، شليغم، المرجع السابق.

(*) يتحدث أمازيغ الجزائر عدّة لهجات، تختلف من منطقة إلى أخرى، وينتشرون في دول لم تعترف كلّها بحقوقهم، غير أنهم أصبحوا أكثر نشاطاً في المطالبة بما يعتبرونه حقوقهم السياسية والثقافية. علاوة على ذلك؛ فأمازيغ الجزائر ينقسمون إلى عدة مجموعات منفصلة جغرافياً: القبائل في بلاد القبائل (شرق العاصمة)، الشاوية في منطقة الأوراس (جنوب شرق العاصمة)، المزاب (المجموعة الأمازيغية الوحيدة ذات المذهب الإباضي) في منطقة غرداية (500 كلم جنوب العاصمة)، الطوارق (أقصى جنوب البلاد)، الشناوة في منطقة شرشال (90 كلم غرب العاصمة)، وهناك مجموعة بربرية أخرى قرب مدينة ندرومة على الحدود مع المغرب، وتتميز لغتها أو لهجتها الأمازيغية بقربها الكبير من الشلحية وهي أمازيغية الشلوح (بربر) في المغرب.

(*) اليعقوبية هم أتباع يعقوب البرادعي، وهم الذين يقولون بأن المسيح ذو طبيعة واحدة، قد امتزج فيه عنصر الإله بعنصر الإنسان، وتكون من الاتحاد طبيعة واحدة جامعة بين اللاهوت والناسوت، ونسبة ذلك المذهب إلى يعقوب البرادعي لأنه من أنشط الدعاة إليه، لا لأنه مبتدعه ومنشئه، فإن ذلك المذهب أسبق من يعقوب هذا، فإن أول من أعلنه بطريك الاسكندرية في منتصف القرن الخامس عشر.

(3) محمد، بن ساعو، "قراءة في المسألة الأمازيغية الجزائرية"، CNN Arabi. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3yJ9HNw>. بتاريخ 02/20/2024.

الغربي، فأسسوا له جمعية النهضة العربية، بقيادة الشيخ (طاهر السمعوني الجزائري) للمحافظة عن قيم الحضارة العربية الإسلامية والاعتزاز بأمجادها¹.

ولا يمكن الحديث عن المسألة الأمازيغية دون التطرق إلى موضوع الربيع الأمازيغي* حيث أدت سياسة الإقصاء والتهميش التي تعرضت لها اللغة الأمازيغية إلى تهديد الأمن المجتمعي الجزائري؛ حيث تسبب تجاهل الحكومات المتعاقبة لمطالب أنصار القضية الأمازيغية الذين شعروا بالظلم في وطنهم إلى "زرع الشقاق والشرخ في المجتمع الجزائري على أساس ثقافي وهوياتي... وكرد فعل على التجاهل للبعد الأمازيغي والسعي لطمس، ظهرت معارضة سياسية ثقافية جهوية متمثلة في الحركة الأمازيغية التي أصبحت تتطور وتحرك حسب سياسات الدولة ومواقفها تجاه اللغة الأمازيغية"²؛ فجاء الربيع الأمازيغي ليضاف إلى الرصيد التضالي من أجل نصرته القضية الأمازيغية في مواجهة سياسة الإقصاء والتهميش، والتي تعدّ تطرفاً فكرياً لا يولد إلا العنف المجتمعي والتطرف المضاد الذي يهدد الأمن والاستقرار في المجتمع، وقد يتعداه إلى المساس بالأمن القومي الجزائري.

وجدير بالذكر أنّ الربيع الأمازيغي الذي بدأت أحداثه يوم 20 أبريل 1980 كان بعد الانفتاح النسبي الذي سمحت به سلطات الرئيس (الشاذلي بن جديد) الذي تسلم مقاليد الحكم عام 1979 بعد وفاة الرئيس هواري بومدين حيث استغلّ نشطاء المسألة الأمازيغية حادثة منع الكاتب مولود معمري، أحد منظري القضية الأمازيغية من تقديم محاضرة حول الشعر القبائلي القديم وذلك في جامعة تيزي وزو، وقاموا بالاحتجاج ضد ذلك السلوك، فاستغلّوه ولأول مرة لإخراج القضية الأمازيغية إلى الشارع غير أنّها سلكت منعرجاً خطيراً مختلفاً، فأخذت بعداً آخر، وكان علنياً ومميزاً حيث بدأت الحركة الاحتجاجية بخروج طلبة جامعة تيزي وزو في مظاهرات، ثم توسعت إلى كبريات المدن في منطقة القبائل وكانت مطالب المتظاهرين ثقافية فقط؛ ركّزوا من خلالها على الاعتراف بالأمازيغية (لغة وثقافة) كجزء أصيل من الهوية الوطنية الجزائرية، أمّا المطالب السياسية وحرية الرأي والتعبير الحر وغيرها، فلم تكن من أولويات المحتجين المتظاهرين يومها لأنّها أفكار لم تكن قد نضجت لديهم بعد.

كان ردّ فعل السلطات الأمنية على تلك الأحداث قاسياً جداً حيث تعامل رجال الأمن مع المتظاهرين بنوع من القمع والعنف مما أدى إلى تفاقم الأوضاع في الشارع القبائلي متجلباً في العنف والعنف المضاد بين الطرفين كان ضحيته شباب جزائري قبل أن يكونوا رجال أمن أو من مناضلي القضية الأمازيغية.

تعدّ أحداث منطقة القبائل الدامية تطوّراً أمنياً خطيراً، شكّلت تهديداً صريحاً للأمن المجتمعي، والذي كانت له انعكاسات سلبية خطيرة على الأمن القومي الجزائري، ألقت تلك الأحداث بظلالها على ملف القضية الأمازيغية على المستوى الوطني والدولي، حيث لم تتردّد فرنسا في تقديم الدعم المعنوي السياسي الكامل لنشطاء القضية الأمازيغية لمواجهة السلطة الجزائرية.

1 (أنظر: أبو يعلى، الزواوي، المرجع السابق. ص 26.

(*) الربيع الأمازيغي هو ما اصطلح عليه إعلامياً على الأحداث الدامية التي وقعت في أبريل 1980 بين المتظاهرين من أمازيغ منطقة القبائل وبين قوات الأمن وكانت الخسائر البشرية من الطرفين.

2 (محمد، بن ساعو، المرجع السابق.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الاهتمام الفرنسي بالقضية الأمازيغية بدأ مباشرة بعد الاستقلال؛ تدعمها كشكل من أشكال المعارضة السياسية للنظام الحاكم في الجزائر، والذي يعدّ في العرف الدوليّ تدخلاً سافراً في الشأن الداخليّ الجزائريّ، ويتمثّل ذلك الدّعم بشكل واضح في السّماح بتأسيس عدّة مؤسسات أمازيغية على أراضيها على غرار "الأكاديمية البربرية في باريس بمباركة وتمويل فرنسيّين سنة 1967؛ ثمّ في سنة 1973 تأسّست جماعة الدّراسات البربرية في جامعة باريس، والتي اتّهمها رئيس الأكاديمية بالولاء للصّين؛ وفي عام 1978 تكوّن اتّحاد الشّعب الأمازيغيّ الذي نشر مجلّة سياسية تحت عنوان الرّابطة، وكان من أهمّ مطالبه معارضة التّعريب، والاعتراف باللهجة القبائلية لغة رسميّة للجزائر، ثمّ أسّس مولود معمريّ عام 1982 مركز الدّراسات والبحوث الأمازيغية بباريس ومجلة أوّل الكلمة"¹.

ورغم الرّخم الشّعبيّ والإعلاميّ القبائليّ والدّعم الفرنسيّ للقضية الأمازيغية، غير أنّها لم تجتاز أوّل اختبار لها حيث أثبتت التجارب الإعلاميّة الأمازيغية فشلها بعد التحوّل الديمقراطيّ في الجزائر الذي أقرّه دستور 1989 وبعد إطلاق الحريّات الإعلاميّة وذلك راجع لضآلة نسبة مقروئية اللّغة الأمازيغية بسبب الإقبال المحتشم على الكتب والمجلّات والجرائد الصّادرة بالأمازيغية، ممّا اضطرّ نشطاء وأنصار هذه اللّغة إلى الاكتفاء بتخصيص صفحة للأمازيغية في بعض الجرائد الوطنيّة والجهويّة، وهذا ما يؤكّده ليونال جون (Lionel Jean) في مقال له:

« Depuis 1989, il est possible d'éditer des livres en tamazight sans se faire poursuivre par la police. Mais les incertitudes de la vie politique algérienne n'ont pas vraiment permis à l'édition berbère de prendre son essor. En ce qui a trait à la presse, plusieurs tentatives de création de périodiques ont échoué. Dans le passé, des militants berbérophones ont tenté de fonder des journaux ou des revues (Agraw Adelsan Amazig, Izuran, L'hebdo n Tmurt, etc.), mais sans succès notable. Ces résultats décevants s'expliquent en partie par un lectorat berbérophone insuffisant ... Au mieux, quelques journaux régionaux et nationaux font l'expérience d'une «page berbère» dans leur édition régulière »².

والجريدة الوحيدة لسان حال الأمازيغ هي صادرة باللّغة الفرنسيّة وعدد محدود من النّسخ الذي لا يتجاوز عشرة آلاف (10000):

« La Dépêche de Kabylie est le seul quotidien berbère et il est publié en français avec un tirage limité à 10 000 exemplaires »³.

في الأخير، يمكن القول إنّ الأمن الفكريّ يعدّ ركيزة أساسية للأمن القوميّ الجزائريّ وحمايته مسألة ضروريّة وذات أولويّة، وفي ذات السّياق يرى بعض الملاحظين أنّ "أزمة الهوية في الجزائر هي نتاج الأوضاع والمشاكل

1) عبير، شليغم، المرجع السابق.

2) Lionel Jean, « Les droits linguistiques des berbérophones en Algérie », 27/06/2021. Disponible sur : <https://bitly.co/MF1Z>. Visité le 10/11/2023.

3) ibid.

الاجتماعية والصراعات الإيديولوجية والثقافية، والتمايز الذي يملك بعض الأمازيغ من سكان منطقة القبائل كشعور، ليس تمايزاً عن الهوية الجزائرية بمختلف أبعادها، إنما هو شعور بالتميز عن المنظومة الهوياتية الرسمية في الدساتير والمواثيق، وبذلك فإن إبراز وترقية البعد الأمازيغي يسهم في بناء مجتمع تسوده ثقافة التعاون والتآزر¹؛ وهذا ما قامت به السلطات الجزائرية لاحقاً كدسترة اللغة الأمازيغية ومؤسسات تطويرها، ورسمتها وترسيم عيد يناير وغيرها من الامتيازات التي تصب في خدمة المسألة الأمازيغية.

الفرع الثاني: التباين الفكري وصراع النخب الجزائرية

ورثت الجزائر من الحقبة الاستعمارية تركة ثقافية وأيديولوجية مفحخة حيث عرفت الطبقة المثقفة صراعاً فكرياً بين أجنحتها؛ بين فئة معربة محافظة، وأخرى مفرنسة حداثة متشعبة بالفكر الفرونكوفوني؛ تشكلت تلك النخبة الفرنكوفونية في أحضان الاحتلال الفرنسي، ومثلت النواة الأولى التي بنى عليها مشروعه الاستيطاني؛ تكونت تلك النخبة في المدارس والجامعات الفرنسية، وسموا بالمطورين أو المثقفين لكونهم تأثروا بالثقافة الغربية الأوروبية وكانوا منبهرين بها، ومقتنعين بقوة فرنسا وبِعظمتها، مما جعلهم يدافعون بشراسة عن التواجد الفرنسي بالجزائر، ويتحمسون لفكرة الاندماج مقابل تخليهم طوعية عن تاريخهم الحضاري. طالب هؤلاء الفرنكوفونيون بالجنسية الفرنسية ليتساووا مع الفرنسيين الأصليين بهدف تحسين أوضاعهم الاجتماعية مثل الأوروبيين المتواجدين على أرض الجزائر، وليتمتعوا بكامل حقوقهم المدنية والسياسية.

وبعد تأسيس رابطة أحباب فرنسا في الجزائر عام 1937 من طرف التيار الفرنكوفوني من أبرز تجليات الغزو الفكري الفرنسي للطبقة المثقفة وللمجتمع الجزائري عموماً؛ وكان هذا الانحراف الفكري يرافقه أحياناً اعتدال من بعض تلك النخب حيث كانت تطالب بحقوق المسلمين وتدافع عنهم في البرلمان الفرنسي من خلال المطالبة بضرورة تحسين أوضاعهم المادية، ومساواتهم بالفرنسيين في الخدمة العسكرية، وقيام العدالة، الأخوة والمساواة التي تنعني بها فرنسا؛ هذه القيم ضمنها الشريف بن حبيلس في كتابه الموسوم بعنوان: الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي (L'Algérie française vue par un indigène)*؛ وبالمقابل أثنى هذا المثقف الفرنكوفوني الجزائري المتشبع بالثقافة الفرنسية على كل أعمال وأنشطة الشيخ عبد الحميد بن باديس في مواجهة الأفكار والمعتقدات المنحرفة، كان ذلك بعد وفاته التي اعتبرها خسارة للعالم الإسلامي².

فهذا التناقض الواضح في تفكير مثقف جزائري معروف، هو نتيجة طبيعية لاستراتيجية فرنسا في اختراق الثقافة العربية الإسلامية بغية ضرب الشخصية الجزائرية، وطمس معالم هويتها الوطنية؛ فالاستراتيجية الثقافية والفكرية

1 (محمد، بن ساعو، المرجع السابق.

(*) الطبعة الأولى والوحيدة لكتاب (L'Algérie française vue par un indigène) هي مجلد من 195 صفحة صدرت عن المطبعة الشرقية للإخوة فونتانا بالجزائر العاصمة سنة 1914، كتب تقديم الكتاب صديقه مدير مدرسة تلمسان جورجي مارسي () وتضمن التقديم موضوعات الكتاب كما أشاد بالمؤلف وبأفكاره.

2 (لتفاصيل أكثر حول تأثير الفكر الغربي الفرنسي على النخب الجزائرية، راجع: نفيسة دويده، "الشريف بن حبيلس: آراؤه واهتماماته الفكرية"، مجلة إنسانيات الإلكترونية، المجلد 20، العدد 3، (مدى الصفحات: 69-90)، 2016/09/30. متاح على الرابط: <https://bit.ly/45cvDfO>، بتاريخ 2023/05/18.

الفصل الثالث: استراتيجية تعزيز الأمن الفكري كأساس للأمن القومي الجزائري الشامل

الفرنسية جعلت من نفس الانسان الذي انبهر بثقافتها الغربية، يُعجب أيضا بمواطن جزائريّ نزيه كرّس كلّ حياته لمكافحة سياسة التغريب الفرنسية ويثني عليه؛ فرغم شهرته يومها إلاّ أنّه تحوّل إلى مثقّف يعيش اضطراباً فكريّاً حيث أعجب وأشاد بفكر لطالما كان يدعو إلى العكس منه كفكر أو كتقافة.

لم ينته الغزو الثقافيّ الفرنسيّ، وهذا النمط من التفكير بعد استقلال الجزائر وخروج قوّات الاحتلال في 1962، بل استمرّت آثاره وهي ضاربة بجذورها عبر الأجيال المتلاحقة إلى اليوم؛ وتتجلّى معالمه في الصّراع التقليديّ داخل المجتمع الجزائريّ: العروبيّ الفرنكوفونيّ من جهة، والإسلاميّ العلمانيّ اليساريّ من جهة ثانية.

ويرجع التباين الفكريّ بين النّخب الجزائرية إلى أيّام ثورة نوفمبر، ورغم ذلك، قام مثقّفوها ومفجّروها بتقديم المصلحة العليا للثّورة للوطن؛ وبرغم تحرير البيان الأصليّ باللّغة الفرنسية-لغة المحتلّ- فإنّه تضمّن القيم الوطنيّة والفكرية التي تدعو إلى التحرّر من قبضة العدو المحتلّ ومناهضة سياسته الامبرياليّة، وإلى الانعتاق من ثقافته المسيحية العنصرية؛ فتحريّر البيان بالفرنسية من دون اللّغة العربيّة أمّلتها الظروف الاجتماعيّة والثقافيّة، ومراعاة المصلحة الوطنيّة، وكان موجّهاً بالأساس إلى الجزائريّ الذي كان متعوّداً على لغة المحتلّ ويتكلّم بها غالبية، فأستعملت اللّغة الفرنسية للدّفاع عن الإسلام واللّغة العربيّة على عكس ما كانت تدعو إليه النّخبة الفرنكوفونية المشبّعة بالثقافة الغربيّة والتي كانت تعتبر الحفاظ على مقوّمات الشّخصيّة الوطنيّة فكراً رجعيّاً، ويُعدّ استدعاءً لمظاهر الانحطاط والتّخلف.

إنّ الصّراع الثقافيّ بين الفرنسية و العربيّة على أرض الجزائر ليس جديداً، بل "بدأ مع اللّويّ الفرنكوفونيّ؛ نخب كانت تعيش في صمت تحت ظلّ المستبدّ، وبعد الاستقلال هبّ هؤلاء المسلّحون فكريّاً عن أصولهم الثقافيّة والدينيّة والتّاريخيّة، والمتشبهون بفكر التغريب ونسف التغريب، لتجسيد المسار الذي رسمه وخطّط له الغزاة، وضرب مقوّمات الأمة في الصّميم...ضغطوا بكلّ الوسائل، فصارت اللّغة العربيّة غريبة بين أهلها"¹؛ فالإسلام عندهم رجعيّة وتخلّف، ولازالت مسألة هويّة المجتمع الجزائريّ تطرح بإلحاح رغم اتّفاق الجميع على الرّجوع إلى مبادئ بيان أوّل نوفمبر الاحتكام إليه ؛ فهذا الإصرار المبيّت في حدّ ذاته يعدّ تهديداً للأمن الفكريّ والأمن المجتمعيّ، وللأمن القوميّ الجزائريّ بصفة عامّة.

تضاربت آراء بعض النّخب حول مسألة الهوية في الجزائر حيث "رأى فريق أنّ طريق الخلاص يتمثّل في الرّجوع إلى المنابع الأولى للحضارة الإسلاميّة التي يرى فيها أسس التّهضة وغاياتها، وهذه الثقافة قائمة بذاتها مكنفيّة بتراتها؛ بينما موقف الفريق المتعصّر والذي يدعو إلى شطب التّراث جملة وتفصيلاً، كان يرى أنّ نقطة البداية في التّاريخ الحيّ هي عصر التّنوير والتّهضة الأوروبيّة...وهناك مواقف أخرى كثيرة فهي تارة تنصح بمزج التّراث بمعطيات العصر الحديث، وتارة أخرى تدعو إلى منهج انتقائيّ يغربل الماضي ويأخذ من ثقافة العصر"².

وجاءت الإجابة على تلك الانشغالات في أوّل دستور جزائريّ لسنة 1963 سواء في ديباجته أو في موادّه 4 و 5 حول المكوّن الثقافيّ والهويّاتيّ للمجتمع الجزائريّ حيث فصل في الموضوع بالقول "أنّ الإسلام واللّغة العربيّة هما

1 (يوسف، زكرياء، "سياسة التغريب نسفٌ للتغريب ودكٌ لحصون الثوابت"، *منتديات الجلفة لكلّ الجزائريين والعرب*. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3V9GYcg>، بتاريخ: 2023/03/28.

2 (أنظر: الهواري بوزيدي، "الأنلجنسيا الجزائرية بين الجماعة الوطنيّة والكائن الثقافيّ"، *مجلة العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة*. المجلد 7، العدد 04، 2012/01/01، (مدى الصفحات: 285-303)، ص 286. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3Xb4CaN>، بتاريخ 2023/01/15.

الفصل الثالث: استراتيجية تعزيز الأمن الفكري كأساس للأمن القومي الجزائري الشامل

صنّام الأمان ضدّ النظام الاستعماريّ في محاولته لتجريد الجزائريين من شخصيّتهم. بيد أنّ الجمهورية تضمن حرية ممارسة الأديان لكلّ فرد واحترام آرائه معتقداته¹. ورغم الاختلاف الايديولوجي والصراع الثقافي والفكري التقليدي داخل المجتمع الجزائري غير أنّ نفس الشيء تأكّد في دستور 1976 لاسيّما في مادّتيه 2 و3 فيما يتعلّق بعناصر الهوية الوطنيّة.

شكّل التباين في الفكر والاختلاف الحادّ في الرأى، تهديدا للأمن المجتمعي والأمن القومي من خلال الشّرخ الذي عرفه المجتمع الجزائريّ جرّاء بعض الأحداث البارزة التي وقعت في البلاد؛ فبعد إعدام العقيد شعباني في 1964 بسبب انتقاداته الشّديدة لقيادة الجيش فيما يتعلّق بتقريب الضّباط الفارين من الجيش الفرنسي (DAF)، وتمكينهم من مناصب حسّاسة داخل الجيش من طرف وزير الدفاع هواري بومدين، ورفض شعباني الامتثال لأوامر القيادة العسكريّة والسياسيّة، حيث وجّهت له تهمة التّمرد وخلق الفتنة في صفوف الجيش. تمّ إعدامه في فجر اليوم الموالي لمحاكمته من طرف حكومة الرئيس أحمد بن بلة بناءً على تقرير وزير دفاعه هواري بومدين الذي كان يخالف رأي شعباني القاضي بتطهير الجيش من الضّباط الفارين من الجيش الفرنسي وضباط آخرون تمّ الاستعانة بهم بعد الاستقلال رغم عدم استجابتهم لنداء الثورة².

فهذا التباين الفكريّ بين العقيد بومدين وشعباني حول مسألة مصيريّة تتعلّق بتكوين جيش نظامي لدولة حديثة عهد بالاستقلال طغت عليه الأنانيّة والحقد بين رفقاء السّلاح، فتمكّن الأوّل من تصفية الثاني وإعدامه في أسرع محاكمة صوريّة عرفتها الجزائر المستقلّة لقطع الطريق أمام وساطة قدماء المجاهدين الذين تحرّكوا لثني بن بلة وبومدين عن قرارهما الخطير، والذي يتعلّق بتصفيّة أصغر عقيد في الثورة الجزائريّة لمخالفته رأي قيادته.

خلقت هذه الحادثة استياءً في المجتمع ورعباً بين صفوف القيادة السياسيّة والعسكريّة من الصّف الأوّل والثاني خاصّة، والتي كانت تكفي بالصّمت وتلتزم بتنفيذ أوامر القيادة خوفاً وطمعا على رأي بن بلة عندما رفض شفاعة زيري لشعباني بقوله: "انتهى الأمر، حكمت المحكمة ونقّذ الحكم، ولا بدّ أن نعطي المثال في الصّرامة، فالتّاس تنتقد غياب الطّاعة والنّظام"³.

وتكرّرت ظاهرة تمرد القادة البارزين من مجاهدي ثورة التحرير على النّظام الحاكم لعدم التّوافق في الرّؤى السياسيّة من جهة، ولأسباب ذاتيّة تتعلّق بالخلفيّة الثّوريّة والأولويّة في الأحقيّة بتوليّ المناصب العليا من جهة ثانية؛ لقد تمرد المجاهد حسين آيت أحمد في جويليّة 1963، والتحق بمحمد أولحاج في جبال القبائل، وبقية القادة المعارضين لنظام بن بلة وجيش الحدود منهم كريم بلقاسم ومحمد بوضياف وغيرهم.

وجدير بالذكر أنّ أولحاج وعناصره التحقوا بالجيش الجزائريّ لصدّ العدوان المغربيّ على الحدود الجزائريّة الغربيّة في أكتوبر 1963، على عكس آيت أحمد الذي لم يتراجع عن معارضته المسلّحة وبقي يقارع الجيش الجزائريّ ممّا

1 (دستور الجزائر لسنة 1963. المرجع السابق.

2 (انظر: الطاهر، زيري، نصف قرن من الكفاح: مذكرات قائد أركان جزائري. تحرير: مصطفى دالع، الجزائر: الشرق للإعلام النشر، 2011، ص51 وما بعدها.

3 (المرجع نفسه. ص67.

تسبب في العديد من القتلى من الجانبين. وبعد اعتقاله والحكم عليه بالإعدام، لم ينفذ الحكم كي لا يتكرر سيناريو شعباني.

إنّ أغلب قادة الثورة سواء داخل صفوف الجيش الوطني أو خارجه كانوا يؤيدون رأي شعباني حول اقتصار مهام ضباط (DAF) على الجوانب التقنية فقط من دون المناصب الحساسة؛ يقول قائد أركان الجيش الطاهر الزبيري (1963-1967) الذي كان في خلاف متزايد مع وزير الدفاع بومدين بأنهم كانوا يحاولون إدخال الضباط الفارين من الجيش الفرنسي إلى نظام الثورة، لكن بعد الاستقلال هم من أدخلوا قادة الثورة في نظامهم¹؛ فصارت مقاليد الجيش بأيديهم نظرا لتكوينهم الأكاديمي الجيد وثقافتهم العسكرية، فقرّبهم بومدين وبدأ يتخلّى عن فئة المجاهدين تدريجياً، حتّى أنّه لم يكن جاداً في حلّ المشاكل الاجتماعية للمجاهدين وذوي الحقوق من سجناء ومعطوبين وعوائل الشّهداء رغم احتجاجاتهم المتكررة أمام المقرّ الرسمي².

وبعدّ الفكر الدّكتاتوريّ الإقصائي والاستفراد بالحكم سبباً رئيسياً في الانقلاب على الرئيس بن بلة في جوان 1965 من طرف الفريق الانقلابي بقيادة وزيره للدّفاع بومدين والذي نصّبته جماعته فيما بعد حاكماً للبلاد؛ ولقي ذلك السلوك معارضة خافتة ورفضاً صامتاً بسبب طبيعة النظام الحاكم آنذاك*. كان الجميع يأمل في التّغيير والشّروع في بناء دولة المؤسسات، غير أنّ شيئاً من ذلك لم يحدث، وانتهج الرئيس الجديد نفس أسلوب سلفه في التّفرد بالقرارات المصيرية للدولة.

بدأ الفكر الإقصائي يطال أعضاء مجلس الثورة من مجاهدي ثورة التحرير الذين نصّبوه رئيساً بعد الانقلاب على بن بلة، ممّا أثار حفيظة العديد منهم حيث قاد الطاهر زبيري قائد أركان الجيش ومجموعة من الضباط حركة عسكرية لتغيير الأوضاع في ديسمبر 1967 باءت بالفشل وتمكّن زبيري من الفرار إلى خارج البلاد³. خلقت تلك الحادثة اضطراباً داخل الجيش وشكّلت تهديداً للأمن واستقرار النظام السياسي الذي أطلق حملة مطاردات واسعة للمعارضة في الدّاخل والخارج، كما أُتهم بتدبير وتنفيذ سلسلة الاغتيالات التي طالت العديد من قيادات الثورة البارزين أمثال السعيد عبيد، خيضر، كريم بلقاسم، قايد أحمد.

لعب ضباط (DAF) دوراً كبيراً في التأثير على الرئيس بغرض إقصاء قدماء المجاهدين بطرق وإجراءات مختلفة للتخلّص من الفكر الثوري داخل صفوف الجيش الوطني الشعبي؛ كان هذا الفكر التّوفميريّ-إنّ صحّ التعبير- يطالب بإنصاف المجاهدين في تولّي المناصب العليا والحساسة للمحافظة على استمرارية الثورة بغية بناء الدولة عن طريق العودة إلى الشّريعة من خلال آليّة الانتخابات لاستكمال المؤسسات الدّستورية، غير أنّ هذه الرّؤية السياسية

(1) انظر: نفس المرجع. ص 171.

(2) انظر: نفس المرجع. ص ص 175-179.

(*) لم تحدث أية ردود فعل شعبية أو سياسية لافتة ضدّ الانقلاب، عدا بعض المواقف التي أبداهّا مثقّفون، مثل المؤرخ محمد حربي، الذي اعتقل بسبب اعتراضه على الانقلاب ونفي لاحقاً، فضلاً عن احتجاجات شعبية عدة كانت أعنفها تلك التي شهدتها مدينة عنابة، شرقي الجزائر، حيث خرج السكان والطلاب في تظاهرات صاخبة للاعتراض على الانقلاب وتأييداً لبن بلة، وتعرّض المحتجّون لإطلاق نار من قبل قوات الجيش التي كانت بقيادة الجنرال الراحل محمد عطايّة، ما أدّى إلى مقتل عدد من المحتجّين، ظلّت عائلاتهم تطالب بحقوقهم بعد الانفتاح السياسي الذي شهدته البلاد عام 1989. للاستزادة انظر: عثمان لحياني، المرجع السابق.

(3) انظر: الطاهر زبيري، المرجع السابق. ص 231 وما بعدها.

كانت غير محدّدة لدى رئيس الدولة ووزيره للداخلية مدّغري حسب ملاحظات قائد أركان الجيش زيري، والذي كان يلحّ أيضا على التوزيع العادل للثروة والاهتمام بأوضاع الشعب الاجتماعية المزريّة.

لم يكن الصراع الفكري والأيدولوجي خافياً على الطبقة المثقفة والقيادات العسكرية والمدنية، أو بعيدا عنها، لقد تخندق كلّ فريق مع الجهة التي تخدم مصالحه أو تُبقي له منصبه وتحمي له حرّيته. واستفحلت سياسة الإقصاء بعد وفاة بومدين سنة 1978؛ فحسب شهادة العقيد الطاهر الزبيري التي أوردها في مذكراته، استفرد ضباط (DAF) بالمناصب الحساسة وحصّنوا أنفسهم جيّدا بتيار فكري فرنكوفونيّ مناوئ لفكر قدماء المجاهدين والذين كانوا يعتبرونهم حاجزا أمامهم لطموحاتهم السياسيّة، فعملوا على تهميش دورهم في القرارات المصيريّة للدولة وتوليّتهم مناصب غير مؤثّرة على مراكز صنع القرار وعلى مقاليد الحكم بصفة عامّة.

الفرع الثالث: الاحتقان السياسي والاجتماعي وإفرازات أحداث أكتوبر 1988

تميّز النظام الحاكم في الجزائر منذ الاستقلال بسيطرة الجيش الذي كان يمثّل التجسيد الحقيقي للدولة. فكان مفهوم الدولة الثكنة* مجسّدا على أرض الواقع رغم المظاهر المدنية السائدة؛ كانت الدولة تسيّر بالأوامر التي لا تقبل النقاش أو المعارضة والرأي المخالف، إذ كان يرى الساسة الجزائريون أنفسهم أوصياء على الشعب الجزائري الذي لا زال قاصرا سياسيا، وغير راشد أو ناضج فكريا ولا سياسيا للاعتماد على نفسه في تدبير أموره وشؤون بلاده، رغم مغالته في بيان أول نوفمبر والمواثيق الرسميّة والدساتير المتتالية، والتي كانت تصفه بأنّه بالسيد في الخيارات الكبرى للدولة تكريسا للخيار الديمقراطيّ.

ولم تعرف الأمة الجزائرية الانعتاق السياسي ولا الفكري الثقافي في فترة الأحادية رغم اعتناقها من الفكر الفرنسي الغربي الصليبي لأنّ "الأمة هي جماعة سياسيّة وأخلاقيّة، وأنّ الدولة الوطنية الحديثة هي الحياة الأخلاقيّة للشعب، تحمل الخصائص الجوهرية للأمة، أي: إنّها كيان سياسي وأخلاقي... ومخاطر تسييس القومية أو الإثنية، وتسييس الفكر، لا تقلّ عن مخاطر تسييس الدين... وانطلاقاً من بديهيّة الفرق بين الشخص الطبيعي والشخص الاعتباري، فالدولة شخص اعتباري لا يجوز أن يوصف بأيّ من صفات الفرد الطبيعي، ولا يحقّ لأحد -بالمقابل- أن يطالب الأفراد بالتخلّي عن شروطهم الثقافيّة، ولا سيما الدينيّة والمذهبيّة والإثنية، أو عن انخيازاتهم وتفضيلاتهم الأيدولوجيّة"¹. وكلّ طلب من هذا النوع يعدّ كبتا للحريّات الشخصيّة وتعديا صارخا على حقوق الأفراد، وهذا ما حصل في الجزائر المستقلّة من إقصاء أيدولوجي وتهميش للكفاءات السياسيّة والاقتصاديّة والعلميّة وغيرها في العديد من المجالات، وعلى مستويات مختلفة بسبب فكرها أو رأيها المخالف أو المعارض لرأي السّلطة.

وظلّ خيار أو توجّه الأحادية في التفكير والرأي والأيدولوجيا هو المهيمن على الساحة السياسيّة والإعلاميّة؛ معارضة سياسيّة أو مولودة، طيلة فترة الأحادية، إضافة إلى تسييس بعض الملفات الحساسة مثل قضيّة الأمازيغيّة،

(*) يقول المفكر الفلسطيني عزمي بشارة أنّه إذا كان خطر الدولة الثكنة، أي عسكرة المجتمع، قائما في الدول المتطورة، فإن الخطر في الدول ذات البنية المتخلّفة نسبيا معكوس، ويتجلّى في رأيي بضعف المؤسسات وعدم تمكّن المجتمع من إنتاج وحدته بالتفاعل الجدلي مع مؤسسات الدولة، إلى درجة فرض النظام عليه من خارجه، إذ يرى أن التماسك الوطني ليس بنويّا داخل المؤسسات، ولا ينبع منها، والجيش يمثّل التجسيد الحقيقي للدولة .

1 (جاد الكريم، الجباعي، " في الانعتاق السياسي". موقع الأوان. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3V3TSZa> ، بتاريخ 2023/04/03.

الفصل الثالث: استراتيجية تعزيز الأمن الفكري كأساس للأمن القومي الجزائري الشامل

والخيار الاشتراكي؛ وذلك رغم وجود تعددية فكرية مكبوتة، وقناعات مختلفة سواء على مستوى المكون الثقافي العربي الأمازيغي، أو التوجهات الليبرالية لدى بعض النخب في دواليب النظام الحاكم وخارجه؛ فكان أيّ اعتراض أو نقد لسياسية السلطة وخياراتها يعدّ تأمراً ضدّ البلاد وتشويشاً على النظام السياسي لعرقلة مسيرته الثورية، بل ذهب الفكر الأحاديّ الإقصائيّ إلى درجة وصف معارضيه من قدماء المجاهدين بالخيانة للثورة التحريرية والعمالة للغير؛ فظهرت ملامح صراع فكريّ وأيديولوجي بين أجنحة السلطة في مؤسساتها السيادية: الرئاسة والحزب.

طفت تلك المشاكل السياسية إلى السطح وامتزجت بالاحتقان السياسي، والضغط الاجتماعي ممّا شكّل خطراً وتهديداً للثوابت الوطنية والأمن القومي الجزائري؛ فالضرورة الملحة للتغيير ورغبة النظام السياسي في الاستمرارية وعدم المساس برموزه شكّلت معادلة صعبة؛ "أفرزت صراعاً نشب في هرم السلطة بين الإصلاحيين من جهة، وبين المحافظين ورايكياليّ الجيش وحزب جبهة التحرير [FLN]، الحزب الشرعيّ آنذاك من جهة ثانية؛ ما أدى بالطرف الأخير إلى مقاومة تلك الإصلاحات معتبرين إيّاها حرباً عليهم"¹.

فالإقصاء الثقافي والفكري؛ فضلاً عن الصراع السياسي والأيديولوجي داخل السلطة في الجزائر، "دفع بأطرافه إلى اللجوء لتصفية بعض الحسابات السياسية، عن طريق توفير أسباب اجتماعية واقتصادية موضوعية، وإيجاد مبررات للدفع بالمواطنين إلى الشارع في احتجاجات على شكل مظاهرات شعبية واسعة عبر شوارع كبريات المدن والتي هاجمت رموز النظام ومؤسساته الإدارية والاقتصادية ومقرات الحزب الواحد؛ فكان ردّ السلطات العسكرية والأمنية قاسياً وعنيفاً جداً"²، حيث ترك ذلك السلوك الأممي القمعي استياءً كبيراً لدى الشعب الجزائري عموماً وبين المتظاهرين بشكل خاص.

أدّى قمع السلطة لانتفاضة الخامس من أكتوبر 1988 إلى سخط كبير في أوساط الشعب الجزائري، تجاه مؤسسة الجيش وباقي الأسلاك الأمنية، وكلّ ما له صلة برموز النظام الحاكم؛ لقد نجح الطرف الثاني المحافظ في تمرير انفتاح سياسي مضبوط ومتحكّم فيه، يخدم مصالحه السياسية، المادية والمعنوية. وأوشكت أحداث أكتوبر أن تهدم كلّ البناء الفكري المعنوي الذي أنجزته السلطة منذ الاستقلال والتمثّل أساساً في الأحادية الحزبية والأيديولوجية الاشتراكية التي كانت خياراً وحيداً لحزب جبهة التحرير الوطني، والتي مثلت عائقاً كبيراً أمام اعتناق دعاة الإصلاح السياسي والتطوير الاقتصادي للوصول إلى تنمية حقيقية في البلاد.

استجاب النظام الحاكم لمطالب النخب المثقفة التي قادت حراك أكتوبر، حيث تعهّد رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد بتنفيذ إصلاحات سياسية؛ توجت بدستور 23 فبراير 1989 الذي فسح المجال السياسي بشكل واسع وبدون قيود أمام كافة أفراد المجتمع الجزائري بدون استثناء، ممّا أعطى الحقّ لأكبر عدد ممكن من الآراء والأفكار السياسية للظهور إلى العلن، وتلك كانت رغبة السلطة الحاكمة في الاطلاع على مختلف التوجهات الفكرية في البلاد، في شكل تنظيمات سياسية، اجتماعية، ثقافية ومهنية؛ ممثلة في أحزاب وجمعيات ذات طابع ديني، أحزاب تدعم

1 (علاوة، مزباني، "أحداث أكتوبر 1988 ثورة عربية قبل الأوان: حقيقة أم خيال"، موقع: france24، 2012/10/05، متاح على الرابط: <https://bit.ly/3Va12uP>، بتاريخ 2023/04/04.

2 (محمد، سمرابي، الإسلاميون والعسكر: سنوات الدم في الجزائر. القاهرة: تنور للنشر والإعلام، ط1، 2015، ص42.

مطالب القضية الأمازيغية، وأحزاب ذات أبعاد أيديولوجية مختلفة: شيوعية، علمانية، ليبرالية وغيرها. فكانت النهاية القانونية للأحادية السياسية في الجزائر دون التخلص من الحزب الواحد الذي تولدت عنه أغلب الأحزاب الجديدة بعد انشقاق بعض قياداته ومناضليه. وبدأ عهد جديد من التعددية السياسية والإعلامية؛ تأسست على إثرها صحف مستقلة وجرائد ومجلات باللغتين العربية والفرنسية.

ساهم حراك أكتوبر 1988 ودستور 1989 في فتح باب الحياة الديمقراطية في الجزائر حيث برز على الساحة الوطنية خلال شهور قليلة العديد من الهيئات السياسية والإعلامية والنقابية والجمعية، وانفجرت في مشهد تعددي ديمقراطي تجاوز كل توقعات الملاحظين، كما تجاوز الضوابط القانونية والأخلاقية أيضاً، حيث تمكنت الحساسيات السياسية والاختلافات الفكرية في جمعيات وأحزاب متصارعة، وعرفت الساحة الإعلامية العشرات من العناوين الصحفية، كما فتحت القناة التلفزيونية الرسمية الوحيدة منبرها لنقاشات وحوارات بين مختلف القناعات والآراء والحساسيات. وفي الجانب السياسي، فتح المجال لأول مرة منذ الاستقلال أمام مسار انتخابي تعددي؛ أفرزت نتائجه سيطرة التيار الإسلامي على المشهد السياسي الجزائري ممثلاً في الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS)¹.

بدأ الامتعاض من نتائج التحول الديمقراطي والتعددية الحزبية والسياسية بعد صعود التيار الإسلامي بقيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي حازت على أغلبية الأصوات في أول انتخابات تعددية سنة 1990. بدأت أصوات الفكر الإقصائي من داخل بعض أحزاب المعارضة تعلن معارضتها لتلك النتائج؛ وهي التي كانت تعاني وتقاوم سياسة الإقصاء من النظام السياسي؛ فدعت صراحة وبشكل علني الوقوف لإنقاذ الجمهورية من مشروع الدولة الدينية أو التيقراطية.

فهذا التناقض في المبادئ والاضطراب الفكري لدى بعض نخب المعارضة جاء متوافقاً مع نظرائهم في السلطة، وشكل نوعاً من الفكر السياسي المنحرف الذي يكفر بالديمقراطية إذا هي أنصفت الخصوم السياسيين؛ فهذا النوع من الفكر المتطرف سياسياً هو نتيجة طبيعية للغزو الفكري والثقافي الفرنسي المستمر رغم تطهير البلاد من التواجد العسكري الفرنسي، غير أن اختراقه المتواصل للمجتمع الجزائري أوجد نخبة من الجزائريين من المدنيين والعسكريين، يتميزون بفكر وثقافة متعالية مغلقة، لا يقبلون بالرأي المخالف سواء أكان داخل السلطة أو من صفوف المعارضة؛ وتجلت سلوكيات التيار الإقصائي بعدما تحصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على غالبية الأصوات في تشريعات ديسمبر 1991، حيث ساهمت تلك النخب في عملية توقيف المسار الانتخابي الديمقراطي.

افتقد المشاركون في تعطيل المسار الانتخابي لأي مبرر قانوني أو سياسي، سوى الشعور بالخوف من سطوة الإسلاميين على السلطة وتمسكهم بها، واعتبروا ذلك تهديداً للنظام الجمهوري. فأطلقوا لأنفسهم العنان لقمع الحريات السياسية والفكرية والتعددي على خيارات الشعب؛ وكان ذلك تطرفاً من جانب السلطة المدعومة ببعض دعاة الديمقراطية العلمانية من المعارضة الذين انقلبوا على مبادئهم التي لطالما ناضلوا لأجلها، ودعوا أفراد المجتمع الجزائري التحلي عن شروطهم الثقافية، وانتماءاتهم الدينية، والتخلي أيضاً عن ميولاتهم الأيديولوجية.

(1) أنظر: عبد الحميد، عبدوس، "لماذا فشلت انتفاضة أكتوبر 1988 في تحقيق التحول الديمقراطي"، جريدة البصائر. في موقع:

<http://elbassair.org/942/> . بتاريخ 2019/03/24.

الفصل الثالث: استراتيجية تعزيز الأمن الفكري كأساس للأمن القومي الجزائري الشامل

لم يستسغ الفائزون بالانتخابات-التي كانت وفق شروط السلطة وبمباركة من المعارضة-إقصاءهم بهذه الطريقة الميزاجية لبعض المنتقذين من النخبة السياسية والعسكرية، واعتبروا ذلك تعدياً صارخاً على الدستور، وحرمانهم من حقهم القانوني والمشروع في تولي الحكم؛ فلقِيَ هذا النوع من الإرهاب الفكري ردة فعل قوية من طرف قيادة ومناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ، تولد عنها فيما بعد انزلاق أمني خطير على مستوى أغلب ولايات الوطن مما شكّل خطراً على أمن واستقرار البلاد، وكادت أن تنهار الدولة الجزائرية لولا غلبة الفكر المعتدل وجهود الوطنيين المخلصين في هذه البلاد.

ويُستخلص مما سبق أنّ السلطة الحاكمة نجحت بصورة شكلية في تنفيذ سياسة التغيير الذي كان يطالب به الشارع الجزائري والمعارضة السياسية، واستطاعت أن تحافظ على استمرارية النظام السياسي وحماية رموزه؛ "وذلك بعد نجاحها في تطويع الكثير من أفراد النخب المثقفة التي أصبحت غير قادرة على المبادرة والنصح، ولذلك غاب حسنها التقدي أثناء إطلاق التجربة الديمقراطية في جويلية 1989 ؛ وبعد إلغاء المسار الانتخابي في يناير 1992 ، لم تعد قادرة على الاضطلاع بمسؤولياتها الفكرية والثقافية داخل المجتمع، ولم تملك حتى القدرة على الدعوة إلى الحوار الفكري، والنقاش الواسع أثناء انقطاع سبل الحوار، فضلا عن تخوفها في أوقات معينة، كانت فيها الغلبة للتأثير الأمني"¹.

في الأخير، يمكن القول أنّ المرحلة التي سبقت التعددية في الجزائر، أي: فترة الأحادية الحزبية، استغلها النظام الحاكم في التشنئة الاجتماعية السياسية لأفراد المجتمع وفق الطرح والرؤية الأحادية حيث تمكّن من تحقيق أمن فكري جزائري يتماشى وطبيعة المرحلة؛ كان النظام السياسي حريصاً على استمرارية وجوده والحفاظ على أيديولوجيته السياسية والاجتماعية من خلال التمسك بنظام حكم الحزب الواحد فيما يتعلق بالخيارات الكبرى في التسيير، والرؤية الأحادية في التنمية بمجالاتها المختلفة: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، وغيرها من الأبعاد التنموية. وكانت النخب الحاكمة متمسكة بخيارات النظام الشمولي منذ الاستقلال ولم تقبل بغيره رغم الأصوات العديدة المناهضة لهذا التوجه السياسي المغلق الذي كبت الحريات السياسية والفكرية وتحفّظ من التنوع الثقافي الذي تزخر به الجزائر. وبمجرد الإعلان عن دستور جديد سنة 1989، طرأت بعض التغييرات على نمط أحادية التفكير وشمولية التسيير، فتقرّر فتح المجال السياسي للتعددية الحزبية والسياسية؛ وهذا ما سيتم تفصيله في المبحث الثالث.

(1) طارق، مخنان، المرجع السابق. ص 161.

المبحث الثالث: سياسة بناء الأمن الفكري بعد إقرار التعددية الحزبية في دستور 1989

يدرس هذا المبحث انعكاسات التحوّل الديمقراطي على مسألة الهوية والحرّيات الفكرية والسياسية في مطلب أول؛ ويتطرق المطلب الثاني إلى واقع الأمن الفكري بعد أول انتخابات تعددية في الجزائر؛ فيما ينصرف المطلب الثالث للحديث عن الحلول الأمنية والسياسية لمواجهة تنامي الظاهرة الإرهابية في الجزائر خلال فترة التسعينيات؛ أمّا المطلب الرابع والأخير فخصّص لإبراز المقاربة التنموية الجزائرية لمعالجة ظاهرة الإرهاب.

المطلب الأول: انعكاسات التحوّل الديمقراطي على مسألة الهوية والحرّيات الفكرية والسياسية

الفرع الأول: المتغيرات المؤثرة في عملية الانتقال إلى التعددية الحزبية في الجزائر

عرف النظام الدوليّ زخما كبيرا من التحوّلات الجذرية والعميقة أواخر الثمانينيات بعد نهاية الحرب الباردة؛ كما عرف أيضا تداخلا وتشابكا لقوى التغيير، فضلا عن تفكك الاتحاد السوفييتي واختيار القطب الشيوعي الموازي والمنافس للقطب الليبرالي (أو الرأسمالي) في النظام العالمي القديم؛ وأخذت هذه التحوّلات المستجدة في العالم تؤسّس لنظام عالمي جديد، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تعمل وتنسق بغية الاستفراد به وتكريس هيمنتها الدولية من خلاله؛ وترسخ الانطباع بأنّ الولايات المتحدة الأمريكية انتصرت في معركتها السياسية والعقائدية ضدّ الاتحاد السوفييتي، وفي ذات السياق بدأت تروج عبر ترسانتها الإعلامية والدعائية أنّ هزيمة الاتحاد السوفييتي تعدّ بالضرورة انتصاراً حقيقياً للفكر الليبرالي الغربي وللديمقراطية وحقوق الإنسان، بما يعنى ذلك من نهاية للتاريخ* أو الأيديولوجيا¹. بدأت إرهابات التغيير السياسي تظهر منذ نهاية ثمانينيات القرن العشرين²، وبرزت ملامح التطور أو التحوّل السياسي على الصعيد العالمي؛ فأصبحت الديمقراطية وحقوق الإنسان مطلباً شعبياً عالمياً، ينبغي أنّ تسود كلّ الدول؛ ومنها الدول النامية، ودول العالم العربي بشكل خاص، وذلك رغم الجدل الفكري الذي أثاره اختيار الأيديولوجية الشيوعية وبداية تلاشي الفكر الاشتراكي.

لم تقف الدول الأوروبية الغربية، ومنها فرنسا، مكتوفة الأيدي حيال ما يدور حولها، بل سارعت هي الأخرى إلى دعم التكتلات والقوى الفرنكوفونية من مستعمراتها القديمة ومساعدتها على عملية الانتقال الديمقراطي بشقّي الوسائل في سباق* واضح مع الإدارة الأمريكية على خلافة التواجد السوفييتي في إفريقيا عموماً وفي مستعمراتها القديمة

(*) أوضح فرانسيس فوكوياما في مقال له صدر عام 1989 بعنوان نهاية التاريخ؛ بأن العالم انقسم في نهاية القرن إلى قسمين: قسم تمثله دول ما بعد التاريخ التي تشرف على النظام العالمي المبني على ليبرالية اقتصادية وسياسية قصوى، وقسم تمثله دول تاريخية تتجه إلى الانكماش كلما ابتعدت عن التحرر الكامل لاقتصادياتها ومؤسساتها السياسية (الديمقراطية الليبرالية) ولن تسمح دول ما بعد التاريخ بأي تهديد أو بظهور أية إزعاجات للنظام العالمي، وينبغي أن لا يتردد هذا النظام الدولي في استعمال القوة لإقرار النظام .

1 (أنظر: بشير، مخلوف، المرجع السابق. ص140.

2 (جمال الدين، بن عمير، " الإصلاح الحزبي في الجزائر أثناء فترة التعددية السياسية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، 2015/2014، ص ص 159-163. متاح على الرابط: <https://bit.ly/4bNaLyq>، بتاريخ 2023/11/10.

(*) الاهتمام الأمريكي بالجزائر لا ينصرف على دورها الإقليمي فحسب بل مشدود أيضا إلى قوتها الاقتصادية كبلد منتج للطاقة وإلى سياستها المزعجة ناهيك بان واشنطن المهووسة بمسألة التمدد السوفياتي لم تكن تنظر بعين الارتياح إلى العلاقة السياسية والعسكرية الجزائرية - السوفيتية.

بشكل خاصّ مثل الجزائر، وذلك تحت ستار دعم التّحوّل الديمقراطيّ وحقوق الانسان في هذه الدّول حيث "استطاعت فرنسا أن تؤثر على بعض صنّاع القرار في السّلطة الجزائريّة من أجل إحداث نوع من الانفراج السّياسيّ نحو الديمقراطيّة علاوة على احتضانها للمعارضة السّياسيّة الجزائريّة ذات القاعدة الإثنو ثقافيّة البربريّة، ومساندتها لها باسم الحقّ في التعدديّة الثقافيّة واسترجاع حقوق الأقليّات المغتصبة"¹، وأخذ هذا الاحتضان المشبوه منعرجاً خطيراً فيما بعد إلى أن بلغ درجة المساس بالوحدة الترابيّة للدّولة الموحّدة من خلال مطالبة حركة الماك الأمازيغيّة بانفصال منطقة القبائل عن الدّولة الجزائريّة.

وتعدّ عمليّة التّحوّل الديمقراطيّ في الجزائر قضيّة أمن قوميّ بالنّسبة لفرنسا؛ إذ تعتبر دورها في هذه العمليّة امتداداً لاستراتيجيّتها الامبرياليّة، فضلاً عن الآثار المترتبة عن الغزو الثقافيّ والفكريّ الذي تمارسه منذ حقبة الاحتلال على الشّعب الجزائريّ عموماً وعلى النّخب المثقّفة بصفة خاصّة، وذلك فضلاً عن المصالح المشتركة بين البلدين، وهذا ما جعل فرنسا تعتبر قضيّة الانتقال الديمقراطيّ في الجزائر قضيّة أمن قوميّ فرنسيّ؛ تهمّها مخرجاته السّياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة.

وأثّرت التّغيّرات التي حدثت في النّظام العالميّ على مجمل التّفاعلات الدّوليّة، وشكّلت ضغوطات قويّة على مراكز صناعة القرار في دول العالم الثالث، ومنها الجزائر التي لم تكن بمنأى عن تلك التّغيّرات الدّوليّة نظراً للعوامل والظّروف الدّوليّة الإقليميّة المحيطة بها "التي جاءت بنسقين متناقضين: أعباء الهوية الأصليّة والتعبير عنها سياسيّاً، الانجذاب نحو القيم الليبراليّة الغربيّة نتيجة تأثرها السّريع بمنطق العولمة... والتّمودج الجزائريّ في التّحوّل، يعكس بوضوح جدليّة العالميّة والخصوصيّة التي يثيرها مفهوم الديمقراطيّة، حيث ترتبط عالميّة هذا المفهوم بممارسات الديمقراطيّة، وما تفرضه من تعدديّة حزبيّة كأحد أبعادها"².

أمّا على المستوى الإقليميّ، فإنّ الخصوصيّة الجيوبوليتيكيّة للجزائر، وموقعها الاستراتيجيّ في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسّط، فضلاً عن وزنها السّياسيّ كمحور أساسيّ لأمن واستقرار منطقة المغرب العربيّ، زاد من تأثرها بالتّطوّرات التي شهدتها العالم من جهة، ومن جهة أخرى، لا يمكن أن تُترك الجزائر بعيدة عن أعين الفواعل الرّئيسيّة في النّظام العالميّ الجديد، لا سيّما الدّول الأوروبيّة صاحبة المصلحة والتي كانت "بحاجة ملحة إلى توفير وفاق جزائريّ مغاربيّ متوسّطيّ في جميع المجالات؛ وذلك لا يتمّ بدون إصلاحات داخليّة تتماثل لدى الجميع، هذا إضافة إلى الضّغوط التي تلقتها الجزائر على بعض مراكز القرار من طرف أوروبا وفرنسا على وجه الخصوص للتأثير على شكل وتأثير العمليّة الانتقاليّة المعقّدة"³.

أمّا فيما يتعلّق بالعوامل الدّاخليّة المؤثّرة في عمليّة الانتقال الديمقراطيّ، فالجزائر كبقية الدّول الناميّة ودول العالم العربيّ، عرفت هي الأخرى أزمة اقتصاديّة تمثّلت أساساً في تراجع نموّها الاقتصاديّ، وانخفاض محسوس للدّخل الفرديّ الذي انعكس على مستوى المعيشة، بالإضافة إلى انعكاسات التّحوّل الاقتصاديّ على البنية الاجتماعيّة عموماً،

1 (بشير، مخلوف، المرجع السابق، ص142.

2 (المرجع نفسه، ص143.

3 (المرجع نفسه. ص143.

وعلى الطّبقة الوسطى بشكل خاصّ حيث لم تعد الأزمة الاقتصاديّة تسمح للدولة بالاستمرار في احتكار الاقتصاد، ولم يعد القطاع العامّ قادراً على مواصلة احتضانه للطّبقة الوسطى، وبالتالي أصبحت هذه الأخيرة مهدّدة بالتدحرج نحو الطبقات الاجتماعيّة الدنيا الّتي كانت تعاني الفقر والحرمان وسوء المعيشة؛ فكانت الاحتجاجات الشعبيّة نتيجة طبيعيّة للأوضاع الاجتماعيّة والاقتصاديّة المتدهورة.

ومن المتغيّرات الداخليّة أيضاً الّتي ساعدت على الانتقال الديمقراطيّ في الجزائر، هو الاحتقان السياسيّ والاجتماعيّ بسبب تعسّف النّظام السياسيّ وخنقه للحريّات الفرديّة والجماعيّة ومصادرة الرّأي المخالف والتّمايز بين الفئات الاجتماعيّة والعماليّة، وسيطرة الفكر الأحاديّ المتعسّف في كلّ شيء؛ وذلك بسبب تحجّر النّسق السياسيّ وانغلاقه، وجمود مؤسسات النّظام السياسيّ الّتي لم تكن في مستوى تطلّعات الشعب، ولم تسير التطوّر الّذي كان حاصلًا في أبنية النّسق الاجتماعيّ لمختلف القوى الاجتماعيّة.

ظلّ النّظام السياسيّ الحاكم متمسكًا بثقافته السياسيّة وأيديولوجيته الاقتصاديّة والاجتماعيّة دون أيّ تحوّل حقيقيّ في التّغيير، وواصل الحزب الحاكم احتكاره للتمثيل السياسيّ وللمناصب القياديّة في الدولة، واستمرّ في سيطرته على التّقابات العماليّة والاتّحادات المهنيّة. كما كان الحزب يحكم قبضته على العمليّة الانتخابيّة سواء في التشريعيّات أو المحليّات، ويسيطر على المؤسّسات الاقتصاديّة أيضاً؛ لقد استطاع النّظام السياسيّ أن يصنع بيروقراطيّة قويّة تمكّنت من بسط سيطرتها على الحزب وقواعده حيث أصبح عبارة عن معبر لتحقيق المكاسب والمآرب الشّخصيّة، بينما كانت الجبهة الاجتماعيّة في تغيّر وتطوّر مستمرّين.

وفضلاً عن الأسباب السياسيّة والاجتماعيّة، هناك المعطى الثقافيّ الّذي لا يقلّ أهميّة عن المعطيات الأخرى؛ ترجع أسباب التّوترات الثقافيّة ومشكلة الهوية في الجزائر إلى عهد حكومة الرّئيس أحمد بن بلة، حيث خلقت التّركة الّتي ورثتها الجزائر عن الاحتلال الفرنسيّ شروخاً عميقة في بنية المجتمع؛ فبعض النّخب المثقّفة غير المحصّنة فكريّاً قد اخترقها التقسيمات سواء اللّغويّة أو الثقافيّة، وهي متجاوزة مع مزدوجيّ اللّغة من الأمّيين، وبعد الاستقلال أعادت الدّولة إنتاج اللّاتوازن الثقافيّ واللّغويّ حيث اعتمدت الجزائر الحديثة مشروع الثّورة الثقافيّة الّتي تمثّلت أساساً في فكرة توطين* اللّغة العربيّة¹. وهذا ما أثار حفيظة شركاء الكفاح من أنصار الثقافة الأمازيغيّة.

في ذات السّياق، يرى المفكر الجزائريّ محمد أركون وغيره من المهتمّين بالشّأن الجزائريّ، أنّه بدلاً من أن تعمل السّلطات الجزائريّة على تطوير الثقافات المحليّة وازدهارها وتشجيع دراسة الثقافة الأمازيغيّة وتنميتها، وأنّ توفر مجالات ملائمة ومتكافئة لكلّ الأطراف المشاركة في ثورة التّحرير؛ سواء في النّضال السياسيّ أو في الجهاد المسلّح ضدّ الاحتلال الفرنسيّ. فبدلاً من ذلك، توجّه النّظام الحاكم إلى فرض خطابات رسميّة أحاديّة الفكر والتّوجّه السياسيّ

(*) فمن المفارقات العجيبة أن مهمة تعريب المدرسة الجزائريّة، الّتي تمت بطريقة بيروقراطيّة من أعلى، أوكلت إلى طبقات ذات إيديولوجيّة بورجوازيّة متحيزة إلى الثقافة الفرنسيّة إن لم تكن معاديّة للثقافة العربيّة الإسلاميّة، هذه الفئات وجدت نفسها بالصدفة أو بالتخطيط على مراكز السّلطة والتّوجيه وراحت تخطط من مصادر التشريع والسّلطة لمستقبلها ومصالحها على حساب المبادئ والاختيارات الوطنيّة فكان من نتائجها الافتقار إلى الأطر العلميّة الصحيحة للتعريب، فعوض أن يتم توطين اللّغة تدريجياً، وحسب اعتبارات تسودها الرّؤية الأكاديميّة العقلانيّة والرّصينة، تم توطينها على أساس بعث مجتمع جديد وفق أطر ثقافيّة جديدة، بوسائل تقتصر على الشروط الكافية للمهمة المخولة لها.

(1) أنظر: بشير، مخلوف، المرجع السابق. ص 166.

لخدمة مصالحه الضيّقة بدعوى المحافظة على الأمن الفكريّ للمجتمع. وكانت بعض النّخب المصلحيّة والمنفعة تدعم السّلطة في خياراتها وتوجّعاتها؛ كلّ ذلك أفرز تناقضات اجتماعيّة وثقافيّة، انعكست سلباً على الأمن الثقافيّ والأمن المجتمعيّ، كما ترتّب عن ذلك أيضاً بعض التّوترات حول مشكلة الهوية في الجزائر، والتي عادت إلى الواجهة من جديد لتطرح نفسها بمسمّيات وخلفيات مختلفة: ثقافيّة، لغويّة، إثنيّة، ودينيّة أيضاً. ومّا زاد من توتّر الموقف في الجزائر، هو الدّور الذي بدأت تلعبه بعض الحركات الإثنوثقافيّة الأمازيغيّة في بداية الثّمانينيات مطالبةً بالاعتراف الصّريح بوجودها، وبكيانها الثقافيّ داخل إطار الدّولة¹.

إنّ الظروف والعوامل والأسباب المختلفة المذكورة آنفاً وغيرها كانت كافية لظهور موجة التّغيير، فلمّا وجدت السّلطة في الجزائر أنّها في مأزق على غرار دول أمريكا اللّاتينيّة، قبلت بتغيير نظام الحكم، وأعلنت البدء فوراً في عمليّة التّحوّل الديمقراطيّ²؛ فبدأت الحياة السياسيّة تتشكّل في ثوب تعدّديّ جديد وفي ظلّ دستور جديد يقرّ بالتعدّديّة السياسيّة والحزبيّة، ويضمن الحريّات الفرديّة والجماعيّة في التعبير والرّأي والمعتقد، وكلّ ما يرتبط بالتّحوّلات الاجتماعيّة، والثقافيّة وغيرها.

الفرع الثاني: قراءة في دستور 1989 وإقرار التعدّديّة الحزبيّة والسياسيّة

كرّست ديباجة دستور 1989 تعزيز الأمن الفكريّ للمجتمع الجزائريّ وحمايته وتحصينه من خلال التّأكيد على قيمه الرّوحيّة الرّاسخة، وتقاليد العريقة في العدل والتّضامن، كما أشادت بقدرة الشّعب الجزائريّ على المساهمة الفعّالة من أجل الرّقيّ والتّقدّم في كلّ المجالات: الثقافيّة، الاجتماعيّة، والاقتصاديّة في الحاضر والمستقبل. أمّا فيما يتعلّق بعناصر وأبعاد الهوية الوطنيّة، جاء في الدّيباجة أنّ الجزائر أرض عربيّة إسلاميّة ذات بعد مغاربيّ، متوسّطيّ، إفريقيّ؛ وتعتزّ بإشعاع ثورة أول نوفمبر المجيدة؛ وهذا الشّعب العريق هو متمسك بقيم الحريّة والعدالة الاجتماعيّة لضمان نقل هذه المبادئ للأجيال القادمة ورثة رواد الحريّة، ونباة المجتمع الحرّ.

وتوّالت مواد دستور 1989 لا سيّما باب الحقوق والحريّات بإقرارها للعديد منها والتي كان بعضها غائبا في الدّساتير والسياسات السابقة؛ وضع هذا الدّستور جميع المواطنين في نفس درجة المواطنة وجعلهم سواسيّة أمام القانون دون تمييز لا بمولد أو جنس، ولا بعرق أو رأي، ولا أيّ شرط أو ظرف شخصيّ أو اجتماعيّ؛ فالمواطنون متساوون في الحقوق وأداء الواجبات، ولهم الحريّة في المشاركة الفعليّة في الحياة السياسيّة، الاجتماعيّة، والاقتصاديّة، والثقافيّة.

من جانب آخر، تضمن الدّولة الحريّات الأساسيّة وحقوق الإنسان والمواطن وعدم انتهاك حرّمته، وتسهر على حمايته من أيّ عنف بدنيّ أو معنويّ، أو أيّ انتهاك لحرمة شرفه ومسكنه وحياته الخاصّة أيضاً: مثل سرّيّة المراسلات والاتّصالات الخاصّة بكلّ أشكالها؛ كما تكفل المادّة 35 من هذا الدّستور للمواطن حريّة المعتقد وحريّة الرّأي.

1 (للاستزادة انظر: محمد أركون، الإسلام أوروبا الغرب: رهانات المعنى وإرادات الهيمنة. ترجمة هشام صالح، بيروت: دار الساقي، ط2، 2001، ص129 وما بعدها.

2 (المرجع نفسه. ص 155.

وبعد المعاناة الكبيرة للمعارضة السياسيّة التي كانت تتعرّض للمضايقات والإجراءات التعسفيّة، وتضييق الحريّات ومصادرة الرّأي السياسيّ المخالف، فبعدما كانت تنشط في السّر منذ الاستقلال، جاءت المواد 39 و40 من دستور 1989 لتلبي رغباتها ومطالبها السياسيّة حيث نصّت صراحة على أنّ حريّات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن، إضافةً إلى الاعتراف بحقه في إنشاء الجمعيات ذات الطّابع السياسيّ، وهو أهمّ مطلب لدى المعارضة؛ ولا يمكن التّدرّع بهذا الحقّ لضرب الحريّات الأساسيّة، والوحدة الوطنيّة، والسّلامة التّرابيّة، واستقلال البلاد، وسيادة الشّعب¹.

كما تمّ تعزيز ودعم البناء الفكريّ للشّعب الجزائريّ حيث أدرج المؤسّس الدّستوري المادة 50 من ذات الدّستور والتي تضمن الحقّ في التّعليم المجانيّ مع إجباريّة التّعليم الأساسيّ: حيث يتحمّل وليّ الأمر المسؤوليّة كاملة في حالة عدم تسجيل طفله للتّمدّرس؛ أو في حالة التّسرّب المدرسيّ المبكر للتّلميذ قبل بلوغه سن 16 سنة كاملة. وحفاظاً على وحدة المشروع التّربويّ والتّعليميّ، نصّت نفس المادة في فقرتها الثّانيّة (2) على أنّ تنظيم المنظومة التّعليميّة هو من صلاحيّات الدّولة التي تسهر على التّساوي في الالتحاق بالتّعليم والتّكوين المهنيّ؛ وذلك تفاديّاً لأيّ اختراق فكريّ، عن طريق مناهج تعليميّة معاديّة قد تشكّل تهديداً للأمن الفكريّ للمجتمع الجزائريّ.

وجاءت المادة 58 من دستور 1989 لتبرز مساهمة المواطنين في الأمن المجتمعيّ حيث أوجبت على كلّ مواطن أن يحمي ويصون استقلال الوطن، وسيادته، وسلامة ترابه، وعدم تسامح القانون مع الخيانة والتجسس والولاء للعدو؛ وجميع الجرائم المرتكبة ضدّ أمن الدّولة؛ أمّا المادة 59 قد أمرت كلّ مواطن بأنّ يؤدّي بإخلاص واجباته تجاه المجموعة الوطنيّة.

وتكرّست الحريّات السياسيّة في هذا الدّستور الجديد، إذ انبثقت من جديد كلّ التّيارات السياسيّة التي كانت تنشط في السّريّة في فترة الأحاديّة وذلك بمجرّد المصادقة عليه، حيث تمّ اعتماد عدّة جمعيات وأحزاب جديدة والتي ظهرت على السّاحة السياسيّة لتنافس حزب السّلطة العتيد. وكانت تلك الأحزاب تمثّل أبرز التوجّهات الفكريّة والأيدولوجيّة في الجزائر: التّيار الدّينيّ الإسلاميّ، القوميّ العروبيّ، الشّيعيّ، العلمانيّ، الديمقراطيّ، والأمازيغيّ؛ وأغلبها قامت على أساس دينيّ، عرقيّ أو جهويّ؛ غير أنّ "من أبجديات الحزب السياسيّ، قبل أن يكون مجموعة أفراد يسعون للوصول إلى السّلطة، هو مؤسّسة ثقافيّة لها منظرها سواء في اليمين أو اليسار أو الوسط، حسب المفهوم المتداول لهذا الثّالث في البيئة السياسيّة التي انبثق منها، وهذا هو المعمول به في الجغرافيا التي أفرزت ثقافة الأحزاب السياسيّة"².

الفرع الثالث: عودة التّيارات الفكريّة والأيدولوجيّة بعد إقرار التعدديّة الحزبيّة

تضمّن دستور 1989 مبادئ سياسيّة جديدة لم تكن في دستور 1976 الذي كرسّ الأحاديّة في الفكر والتّوجّه والحزب، وإقصاء والرّأي المخالف؛ جاء هذا الدّستور ليكرّس عهداً سياسياً جديداً في تاريخ الجزائر؛ لقد

1 (أنظر: المواد 39 و40 من دستور 1989/02/23، الجريدة الرسميّة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. العدد9، 1989/03/01، ص239.

2 (عبد الرزاق، بوكبة، "الأحزاب السياسيّة: عدم ثقافي"، في موقع: <https://www.ultrasawt.com/>، بتاريخ 2019/04/15 على 22 سا 45.

أعطى الطبقة السياسية نفساً جديداً وأملاً كبيراً في التغيير المنشود، وأدخلها في حقبة التعددية والانفتاح السياسي بعدما كانت تعاني العزلة والاقصاء منذ الاستقلال.

جاء هذا الانتقال أو التحول الديمقراطي دفعة واحدة ليكرس الحريات العامة والسياسية وحقوق الإنسان؛ وسمح هذا الدستور الجديد بظهور أكبر عدد ممكن من الأحزاب والجمعيات ذات الطابع السياسي، والتي كانت تعبر بأي شكل من الأشكال عن أيديولوجية أو فكر أو ثقافة معينة كانت مكبوتة، أو محظورة في ظل النظام الشمولي السابق؛ فبلغ عدد الأحزاب المعتمدة أكثر من خمسين حزباً كدفعة أولى، عبرت من خلال عناوينها أو أسمائها عن توجهاتها الفكرية والأيدولوجية والثقافية؛ خلقت فيما بعد مشكلاً أخلاقياً على المستوى السياسي؛ لأنها لم تقم على أساس برامج سياسية تتنافس فيما بينها في كل الاستحقاقات الوطنية، وإنما خلقت لنفسها زاوية معينة أو عنواناً استقطبت من خلاله مناضليها ومحبيها، وأوجدت لها وعاءاً انتخابياً.

لم يعرف عموم الشعب الجزائري العمل الديمقراطي من قبل؛ فالديمقراطية كمفهوم سياسي هي شيء جديد في الحياة السياسية والحزبية "غير أنّ الممارسة الواقعية أثبتت غير ذلك تماماً، فبعد ستة أشهر تقريباً وبالضبط في 15/12/1989 اعتمدت الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) على أساس ديني، في اليوم نفسه اعتمد حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD)؛ وهو حزب يستند إلى قاعدة إثنية ثقافية فرنكوفونية، واعتمدت بعدها عدّة أحزاب طعّى عليها الطرح العددي [الكمّي] أكثر من العمق الاجتماعي والسياسي"¹؛ وتجاوز عدد الأحزاب التي تحصّلت على اعتماداتها القانونية الخمسين حزباً في بداية التجربة الديمقراطية الجزائرية.

لم تشدّ التوجهات الفكرية والأيدولوجية، التي تناولتها وسائل الإعلام آنذاك، والتي كانت رائجة في أوساط المجتمع الجزائري عن باقي المجتمعات؛ فظهر اليسار الذي يمثله الفكر الاشتراكي والشيوعي والتروتسكي، وكان اليمين ممثلاً في التيار الديني بأفكاره المتنوعة والمتباينة إلى جانب بعض الأفكار الليبرالية العلمانية، أمّا الوسط فيتقاسمه التيار القومي العروبي مع بقية المحافظين.

أولاً: التيارات اليسارية:

"كان اليسار في الجزائر قوياً نتيجة انتهاج الدولة الخيار الاشتراكي، الذي يعاكس توجهات الدولة الفرنسية المستعمرة السابقة، إضافة إلى تشبّع القادة الثوريين بالفكر اليساري التحرري... ناهيك عن أنّه كان من باب ردّ الجميل لدول المعسكر الاشتراكي"². وبعد إقرار التعددية الحزبية في دستور 1989، ظهرت العديد من الأحزاب اليسارية بمختلف أطيافها: التروتسكية بقيادة حزب العمال (PT)، والاشتراكية ممثلة خاصة في جبهة القوى الاشتراكية (FFS) بقيادة زعيمه التاريخي حسين آيت أحمد القريب من الأممية الاشتراكية والمدافع التقليدي عن الهوية الأمازيغية؛ والفكر الشيوعي يمثله الحزب الاشتراكي للعمال (PST)، وحزب الطليعة الاشتراكية (PAGS).

(1) بشير، مخلوف، المرجع السابق. ص 194.

(2) انظر حمزة، عتبي، "أحزاب اليسار في الجزائر أزمة وجود تعكس تراجع الاشتراكية العربية"، CNN بالعربية. 2016/07/25، متاح على الرابط: <https://bit.ly/4aRVr24>، بتاريخ 2023/04/15.

تراجع التيار اليساري كثيرا بعد سقوط الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفييتي، وانحيار المعسكر الشرقي بأكمله بسبب الإصلاحات السياسية التي عرفها النظام العالمي الجديد؛ فسرعان ما تلاشت أغلب الأحزاب اليسارية في الجزائر، ولم يبق منها سوى حزب العمال وجبهة القوى الاشتراكية اللذان لازالا موجودان ويناضلان من أجل بعض المبادئ اليسارية في الساحة السياسية الجزائرية إلى اليوم.

ورغم تبني الجزائر لخيار اقتصاد السوق، وتحليلها - إلى حد ما - عن الذهنية الاشتراكية في ظل تنامي وانتشار الفكر الليبرالي، لازالت آثار هذا التيار باقية ومتجلية في محافظة الحكومات الجزائرية المتتالية، على مستوى سياستها الاجتماعية، على بعض الأفكار الاشتراكية كمجانية التعليم ومجانية العلاج، وسياسة الدعم الاجتماعي والاستهلاكي والعقاري وغيرها؛ وذلك يندرج ضمن مكاسب الفكر اليساري أو الاشتراكي الذي سجل حضوره حتى في أعرق الدول الليبرالية تحت مسمى الديمقراطية التشاركية.

كان التيار اليساري في الجزائر في مواجهة فكرية مباشرة مع التيارات الإسلامية على غرار بقية الدول العربية؛^{*} فإن أبرز المواقف البرلمانية لليساريين هو معارضتهم لقانون الأسرة الجزائري حيث يعتبرونه قانونا رجعيًا ولذا، كانوا يطالبون بتغييره كليًا وتنقيته من أحكام الشريعة الإسلامية¹؛ كان اليسار عموما مواقف عدائية تجاه الأديان كلها، وللدّين الإسلامي بشكل خاص نظرا لتعارضه الصريح مع الإلحاد والأفكار الشيوعية، ومع مبادئ العلمانية المتطرفة.

لم يغيّر اليسار عموما نظره التقليدية إلى دور الدّين في حياة الشعوب العربية؛ فتوجّهاته نحو العلمانية جعلت الاعتقاد السائد لدى أغلب اليساريين أنّ للدّين دوراً محورياً في السيطرة أذهان وثقافات غالبية الشعوب العربية، وعلى الجانب الروحي من حياتهم أيضا. ويرى بعض الدّارسين أنّ احترام اليساريين لمشاعر ومعتقدات وثقافات الجماهير العربية الدّينية، وعدم التّعالي أو التّكبر على مناسباتها الدّينية، ومحاولتهم التّقرب من مشاعر وأمزجة النّاس الدّينية، جعل بعض التّيارات اليسارية تنجح في اكتساب شعبية بين الجماهير العربية على غرار الحزب الشيوعي العراقي في الخمسينيات والستينيات والحزب الشيوعي السوداني²؛ تلك هي حالات النّجاح النّادرة لليسار في العالم العربي وتجربته مع شعبيته السابقة.

(*) تراجع اليسار بتراجع على المستوى العربي والعالمي: ففي فترة الستينات والسبعينات كانت هناك حركات التحرر الوطني وكان المعسكر الاشتراكي تنضوي تحته حوالي 70 دولة في العالم والتي كانت تتلقى الدعم من هذا المعسكر بزعامة الاتحاد السوفييتي... ويعود ذلك لعدم تمكن العرب عامة والجزائر تحديدا، من إنتاج فكر اشتراكي عربي أو بتمايز فكري اشتراكي عربي يعكس واقع وتطلعات المجتمعات العربية، وهي الفكرة التي اختصرها سمير أمين حين قال بدل أن نلغي كارل ماركس كان يجب أن نعربه... هناك من يرى أن "السعودية أخذت دور الوكالة عن الولايات المتحدة الأمريكية في محاصرة منابع الشيوعية والشيوعيين بمقاربة دينية إسلامية، واليوم نجد أنفسنا ندفع ثمن الحرب على الشيوعيين في أفغانستان التي برهنت على عجز اليسار العربي أمام الحرب الدينية الإسلامية وهو ما ينسحب على حال الجزائر.

1 (أنظر: سهير، عبد الحميد، "يسار الجزائر يتراجع"، بوابة الأهرام. متاح على الرابط: <http://arabi.ahram.org.eg/>، بتاريخ 2019/04/15.

2 (أنظر: "يسارية"، موسوعة ويكيبيديا. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3yLRcYx>، بتاريخ 2023/04/16.

ثانيا: التيارات اليمينية:

ظهر تيّار الإسلام السياسيّ في الجزائر بعد إقرار التعدديّة في دستور 1989؛ انتشر بقوة وكثرت المظاهر الإسلاميّة في المجتمع من حيث ممارسة الشّعائر التّعبدية؛ إقامة صلاّتيّ العيدين في السّاحات العموميّة، وتنظيم التّجمّعات والمهرجانات الخطابيّة في القاعات الكبرى وملاعب كرة القدم؛ إلى جانب الخطابات الدينيّة الموجهة لعموم الشّعب، واللافتات والعناوين والشّعارات الإسلاميّة في الشّوارع وعلى المحلّات وبعض المؤسّسات؛ وبلغ الأمر بمنتهيّ جبهة الإنقاذ (FIS) إلى استبدال شعار (من الشّعب وإلى الشّعب) الذي كان مكتوبا على واجهات مقرّات البلديات وكتابة (لا إله إلاّ الله محمد رسول الله) مكانه، وإطلاق عبارة البلديّة الإسلاميّة، على المجالس التي فازت بها الجبهة الإسلاميّة للإنقاذ في الانتخابات المحليّة عام 1990.

لم تكن بنية التّيار الإسلاميّ متجانسة وموحّدة على نفس النّهج أو الفكر؛ بل كانت تضمّ مجموعات فكريّة مختلفة وباراء متضاربة أحيانا؛ كانت تحمل أفكارا متنوّعة ومختلفة من حيث نظرتها إلى طريقة ومنهجية العمل العامّ من جهة، كما كانت تختلف أيضا حول طرق وآليات التّغيير السياسيّ؛ حيث اتّفق مجموعة من العلماء والدّعاة الجزائريّين بتوجّهاهم المختلفة على تأسيس الرّابطة الإسلاميّة بقيادة الشّيخ المجاهد أحمد سحنون الذي يحظى باحترام وتوافق الجميع. وكانت تهدف هذه الرّابطة إلى تحقيق الأمن الفكريّ للمجتمع الجزائريّ، وذلك بإعادته إلى أحضان دينه الإسلاميّ وإعادة بعث منظومته القيمية وتغيير الأوضاع في البلاد عن طريق العمل الدّعويّ والاجتماعيّ والتّربويّ.

وبنفس الأهداف تقريبا، قام الجناح المحسوب على جماعة الإخوان المسلمين العالميّة في بدايّة الانفتاح بتأسيس جمعيات وطنيّة ذات طابع ثقافيّ خيريّ؛ أسّس الشّيخ محفوظ نّحاح جمعية الإرشاد والإصلاح التي اكتسحت السّاحة الوطنيّة بأنشطتها الثقافيّة والاجتماعيّة المتميّزة، وأسّس الشّيخ عبد الله جاب الله جمعية التّهضة التي اقتصر محيط نشاطها على ولايات الشّرق الجزائريّ خاصّة. كما تأسّست جمعيات أخرى ولائيّة وبلديّة بأهداف ثقافيّة ورياضيّة واجتماعيّة والتي كانت أغلبها مرتبطة فكريّا بالأحزاب السياسيّة والجمعيات الوطنيّة. أمّا تيّار الجزّارة الذي كان يقوده الشّيخ محمد السعيد، فكان منضويا في البدايّة تحت قبة الرّابطة الإسلاميّة التي كان يرأسها الشّيخ أحمد سحنون قبل أن يلتحق بصفوف الجبهة الإسلاميّة للإنقاذ بعد ذلك.

أمّا تيّار الإسلام السياسيّ بتوجّهاهم الفكريّة المختلفة، فقد اختاروا الأحزاب السياسيّة كآلية لتغيير الأوضاع في الجزائر عن طريق العمليّة الانتخابيّة؛ فتأسّس حزب الجبهة الإسلاميّة للإنقاذ برئاسة الشّيخ عباسي مدني، عضو جيش وجبهة التحرير الوطنيّ، وكان الشّيخ علي بلحاج ذو التّوجّه السّلفيّ نائبا؛ وضّم هذا الحزب المليونيّ بين صفوفه كلّ أطراف المجتمع، وحمل أفكارا مختلفة ومتناقضة أحيانا، كالفكر السّلفيّ والفكر الشيعيّ على سبيل المثال؛ كما كان حزب التّجديد الجزائريّ (PRA) بقيادة الأستاذ نورالدين بوكروح محسوبا أيضا على التّيار الإسلاميّ رغم ميولاته الليبراليّة في جوانبها الاقتصاديّة.

وإلى جانب تلك الأحزاب الإسلامية التي كانت تنشط على الساحة السياسية، وبعد إجراء الانتخابات المحلية سنة 1990، ونظراً للمضايقات الإدارية والسياسية التي كانت تعاني منها تلك الجمعيات الوطنية، قررت قيادات هذه الجمعيات الانتقال إلى العمل السياسي المباشر؛ حيث أسس الشيخ نحاح حركة المجتمع الإسلامي (حماس) سنة 1992 والتي أصبحت تسمى حركة مجتمع السلم (حمس) فيما بعد: تم استبدال كلمة (الإسلامي) بـ(السلم) كي لا تتعارض تسمية الحزب مع القانون الجديد الذي أصبح يمنع الأحزاب على أساس ديني، وأسس الشيخ جاب الله هو الآخر حزب النهضة بعد ذلك، وأما جماعة الجزائر فقد التحقوا بشكل جماعي بصفوف الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

كانت العلاقة بين الأحزاب الإسلامية متوترة جداً إلى درجة التنافر؛ لم تقبل الجبهة الإسلامية للإنقاذ التحالف السياسي مع بقية القوى الإسلامية، وطلبت من الجميع الانخراط في صفوفها كأفراد مثلما حدث مع جبهة التحرير أيام ثورة نوفمبر التحريرية؛ وهذا ما زاد من تفاقم الانقسامات داخل التيار الإسلامي الذي دخل معترك الديمقراطية برصيد سياسي قليل وتجربة شبه منعدمة، فضلاً عن خصومته السياسية مع الاتجاهات الفكرية والسياسية الأخرى كالتيارات العلمانية واللائكية والفرنكوفونية وغيرها.

ومن جهة أخرى، لم يتفق حزبي النهضة وحمس حول المشاركة السياسية في الحكومة: ففي الوقت الذي شاركت فيه حماس في الحكومة، كانت قيادات النهضة تنتقد بشدة تلك المشاركة واعتبرت ذلك شذوذاً في السلوك السياسي، وتناقضا فكرياً لقيادات حماس إذ كيف يستساغ أن يشارك حزب معارض في حكومة نظام سياسي هو بالأساس يعارض برامجه وسياسته؟! غير أنه وبعد تجربة سلبية في المعارضة تبين للجميع -إسلاميين وغيرهم- ضرورة الاستفادة من تجربة حزب حماس وفكرة رئيسه نحاح الشهيرة: نحن نشارك في الحكومة وليس في الحكم، فالتحقت النهضة وغيرها للمشاركة في تشكيلات الحكومات المتعاقبة.

كان ذلك التطور والتحول في الفكر السياسي لأحزاب المعارضة أمراً إيجابياً استفادت منه إداراتها فيما يتعلق بالتسيير الإداري على أعلى مستوى، ومن جانب آخر كانت تلك المشاركة تمثل مصدراً رئيسياً وموثوقاً لمعلوماتها حول تسيير شؤون البلاد في جل القطاعات وعلى مختلف المستويات، أكسبها ذلك تجربة في شؤون الحكم، وطور معارفها وثقافتها في السياسة والإدارة وفي التسيير والاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أن التجربة الديمقراطية في الجزائر أكدت أمراً غاية في الأهمية، وقد ينسحب ذلك على كل أحزاب التيار الإسلامي والتي كانت أغلبها تشترك في التصور والوسيلة والغايات المنشودة؛ لقد جازفت الأحزاب الدينية بمقوم جوهري في المجتمع الجزائري والذي يعد أهم مكون للهوية الوطنية: الدين الإسلامي، وأقحمت في العمل السياسي بحيشاته وأخلاقياته وتناقضاته بدل أن تُبقية بمنأى عن التلاعبات التي تزخر بها الساحة السياسية. لقد استغلّت أغلب الأحزاب الإسلامية الدين -كشيء مقدس- ضد التيارات الأخرى؛ العلمانية والوطنية وغيرها، ولعل ذلك ما ضربها في مقتل؛ ففي الانتخابات مثلاً، كانت تركز على الشخصيات الدينية من أئمة ودعاة وخطباء ممن كانت لهم شعبية كبيرة دون مراعاة التخصص أو التكوين، كما كانت تعطي الأولوية في الترشيحات للأقدمية في

التّصال الحزبيّ على حساب الكفاءة والمستوى التّعليمي والثقافيّ، كانت تلك هي المعايير المتّبعة بصفة عامّة؛ لم تفتح على الفئة الواعيّة من غير مناضليها إلّا في بعض الحالات الاستثنائيّة القليلة، وذلك كان في أغلب الأحيان بتدخّل وتزكيّة من قياداتها المركزيّة؛ فتلّك كانت نقطة البداية لانتشار حمّى انشقاق قيادات الصّف الأوّل فاسحة المجال للتّفريخ الحزبيّ (أي: حزب جديد لكلّ جماعة منشقة) وتراجعها التدريجيّ على السّاحة السياسيّة.

وهذه الأحزاب الدّينيّة كانت منذ البداية قاصرة عن إدراك مجال السياسة، وما يقتضيه من طبيعة العمل والنّشاط، أي: استقلال السياسة-كعلم-بحقلها الخاصّ الذي يحكمه منطق اختيار البدائل الممكنة؛ ولعلّ هذا العجز عن إدراك المجال السياسيّ هو الذي أدّى الى التّشردم داخل التّيار الإسلاميّ ذاته، وتقلّص النّمودج الإسلاميّ وتراجع فكرة الدّيموقراطية الإسلاميّة، أو الحكم الإسلاميّ الرّاشد؛ وكان شعار (الاسلام هو الحل)، شعاراً فارغاً من مضمونه، أي: يفتقد إلى برنامج سياسيّ واقتصاديّ واجتماعيّ قابل للتّطبيق على أرض الواقع في ظلّ الظروف المحليّة والدّوليّة ولذا، كان لا يعني عند التجربة أيّ معنى؛ ولا يحمل أيّ مضمون لأنّه لم يستخلص من الواقع والتّاريخ¹.

أمّا الجناح الثّاني من الاتجاه اليمينيّ، فكان مجسّداً في التّيار الليبراليّ العلمانيّ الذي تنضوي تحت لواءه كلّ من التّجمّع من أجل الثّقافة والديمقراطيّة (RCD)؛ وهو حزب يتقاطع ثقافيّاً مع جبهة القوى الاشتراكيّة (FFS) اليساريّة في مسألة الأمازيغيّة فقط. كان نشاط التّجمّع جهويّاً في منطقة القبائل، وكانت خصومته صريحة وقويّة للتّيّارات الإسلاميّة والعروبيّة، وكان يركّز كثيراً على مسألة الهوية الوطنيّة والثّقافة الأمازيغيّة، واللامركزيّة أو النّظام الفدرالي. تميّزت بعض قيادات هذا الحزب بالتّطرّف الفكريّ الدّاعي إلى الأحقيّة التاريخيّة في حكم الجزائر؛ أبرزها، التّصريح الشّهير للقيادي أمقران آيت العربيّ: *rendez-nous l'Algérie*، والذي تمّت إقالته على إثر ذلك التّصريح الخطير الذي أساء كثيراً إلى مستقبل الحزب؛ وفي ذات السّياق، طالبت بعض الأصوات بانفصال منطقة القبائل عن الدّولة الجزائريّة، وكان ذلك أخطر انحراف فكريّ وسلوك سياسيّ لأنصار القضية الأمازيغيّة، تجلّى ذلك فيما بعد في إعلان حكومة المنفى من طرف فرحات مهني، وبمباركة فرنسيّة إسرائيليّة مغربيّة.

تميّز التّيار العلمانيّ الليبراليّ-والأرسيدي تحديداً- طيلة مشواره في المعارضة بمقاطعة العديد من الاستحقاقات والانتخابات مع أنّه شارك بمرشّح له في رئاسيات 1995. تتمثّل أهمّ خياراته في توجّهه الاقتصاديّ الليبراليّ، كان يطالب بإعادة الاعتبار للغة الأمازيغيّة ويدافع عنها، كما كان برنامجها السياسيّ يتضمّن إصلاحات جذريّة سواء في الاقتصاد أو بناء دولة لامركزيّة عن طريق إنشاء أقاليم لها استقلاليّة محليّة في التّسيير، وكانت له رؤية حول إعادة النّظر في عمل الأجهزة الأمنيّة المختلفة، من خلال بناء دولة عصريّة تتميّز باحترام حقوق الإنسان². فرغم طروحات هذا الحزب المتّسقة مع الفكر السياسيّ لغالبية قياداته ومناضليه إلّا أنّ شعبيّته، التي توسّعت إلى أغلب ولايات الوطن بعدما كانت جهويّة فقط، عرفت تراجعاً كبيراً نظراً لأفكاره الرّاديكاليّة التي كان يطرحها خاصّة عبر المنابر الإعلاميّة

1 (للمزيد من التفاصيل حول تجربة الأحزاب الإسلاميّة انظر: نور الدين، ثنيو، "الأحزاب السياسيّة في الجزائر والتجربة الديمقراطيّة"، الجزيرة نت.

2004/10/03. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3DJy4qU>، بتاريخ 2024/02/15.

2 (أنظر: المرجع نفسه.

الفرنسية التي تعتبرها الجماهير الجزائرية خصما تقليديا وتاريخيا لازال يشن حروبه الفكرية وغزوه الثقافي لتشويه هوية الشعب الجزائري.

أما "التيار العلماني، الديمقراطي باتجاهاته المتعددة على الساحة السياسية: الليبرالية، الشيوعية... الخ، كانت الغلبة الحقيقية فيه للدور الذي لعبته الاتجاهات ذات البعد الثقافي، التي اتخذت من التراث والثقافة الأمازيغية وسيلة لتغذية مشاريعها السياسية الحزبية الضيقة؛ والتي يغلب عليها الطابع الثقافي* (Culturalisme): قضية الهوية، اللغة، نوعية النظام السياسي؛ هذا بالإضافة إلى بعض الأحزاب المجهرية التي تبنت شعار الديمقراطية كعنوان لأحزابها، وبقيت بدون تأثير فعلي على المجتمع، وبدون قواعد اجتماعية حقيقية"¹.

ثالثا: تيارات الوسط:

يتشكل الوسط في الجزائر أساسا من حزب جبهة التحرير الوطني (FLN) والأحزاب الصغيرة التي تدور في فلكها؛ استوعب هذا الحزب العتيد بين صفوفه أغلب العناصر التي لها علاقة بثورة نوفمبر التحريرية بأية صورة من الصور. قد عرفت الأقاليم التعددية الفكرية منذ البداية وكان الاختلاف في الرأي موجودا أيضا، لكن كل ذلك كان يمارس داخل إطار الحزب أثناء الجلسات والمؤتمرات فقط. كان هذا الحزب يستوعب كل التناقضات الفكرية والثقافية الموجودة على الساحة السياسية الوطنية، والموروثة أصلا عن جبهة التحرير التاريخية حيث بقي مناضلوها أوفياء للحزب مع المحافظة على توجهاتهم الفكرية والأيديولوجية رغم الانفتاح والتعددية؛ تجلّى هذا الاختلاف والتعدد في تواجد التوجه الإسلامي الذي يختلف مع التيار الوطني والذي بدوره مناهض للفرنكو-لائكي المرتبط ثقافيا بالنموذج الفرنسي، والذي هو الآخر يتناقض مع التيار الإسلامي، وكذلك مع الاتجاه العروبي الذي يولي اهتماما كبير للقومية العربية والتيارات البعثية في المشرق العربي².

كما يضم تيار الوسط مجموعة الأحزاب السياسية الناشئة التي انشطرت عن الحزب العتيد (FLN) بعد إقرار التعددية سنة 1989، وتدور في فلكه بمؤازرته والوقوف إلى جنبه في خياراته السياسية؛ تلك الأحزاب تمثل مختلف الأفكار التي كانت تعارض بعضها البعض من داخل الحزب، وأبرز هذه الأحزاب على سبيل المثال: الجبهة الوطنية الجزائرية المحسوبة على تيار المحافظين بقيادة الأمين العام السابق لمنظمة أبناء الشهداء؛ وجبهة المستقبل التي كان رئيسها نائبا برلمانيا عن حزب جبهة التحرير وأحد قياداتها الوطنية.

في الأخير، يمكن القول إنّ الدستور الجديد لسنة 1989 سمح للطبقة السياسية وللشعب الجزائري عموما بالتعددية الحزبية والإعلامية إلى جانب التعددية النقابية والمهنية؛ لقد تأسست الأحزاب السياسية والجمعيات وظهرت العديد من الصحف والجرائد والمجلات بتوجهاتها الأيديولوجية والثقافية المختلفة، غير أنه قيدها القانون ووضع لها شرطا يتمشى وأبعاد الهوية الوطنية؛ هو أن تلتزم وتتقيد المؤسسات الإعلامية باللغة العربية كلغة رسمية للبلاد لإصدار صحفها وجرائدها، مع لها السماح باستخدام اللغات الأجنبية.

(* الثقافة هو إعطاء دور رئيسي للعامل الثقافي في برامج الاتجاهات الحزبية، بحيث يصبح هو المسيطر في تفسيرها للواقع الاجتماعي السياسي.

1 (بشير، مخلوف، المرجع السابق. ص204.

2 (أنظر: نور الدين، ثنيو، المرجع السابق.

المطلب الثاني: واقع الأمن الفكري بعد انتخابات التّسعينات التعدّدية

يتعرّض هذا المطلب إلى أهمّ المواقف الدّاخلية والدّولية من صعود التّيار الإسلاميّ في الانتخابات، ثمّ يلي الحديث عن إفرازات توقيف المسار الانتخابي وواقع الأمن الفكريّ، وفي الفرع الثالث يتمّ تحليل تطوّر المسألة الأمازيغية وعلاقتها بالأمن الفكريّ والوطنيّ، ويخصّص الفرع الرابع للحديث عن انعكاسات التطرّف الفكريّ على الأمن المجتمعي وتنامي الظاهرة الإرهابية في الجزائر

الفرع الأول: المواقف الدّاخلية والدّولية من صعود التّيار الإسلاميّ في الانتخابات التعدّدية

تزامن تراجع الفكر الشيوعي وانحيار الاتحاد السوفييتي، واستفراد الفكر الليبرالي الغربي بالسّاحة الدّولية مع تنامي تيار الإسلام السياسيّ* غير أنّ ذلك لم يعمر طويلا بسبب "اتفاق الغرب والنّظم العربيّة الاستبدادية على قمع الظّاهرة الإسلاميّة بكلّ الوسائل والطّرق الأمنيّة والسياسيّة والإعلاميّة في مقابل دعمها سياسياً وعسكرياً وأمنياً... فحقّق كلا الطّرفين مصالح آتية، لكن أضربهما ذلك على المدى الاستراتيجي، وأصبح الغرب الذي يدعم النّظم القمعيّة هو العدوّ الأكبر في وعي الشّعوب العربيّة"¹. فظهر ما يعرف بالتّصويت العقابي ضدّ الأنظمة السياسيّة الحاكمة؛ وصوّتت الشّعوب العربيّة لصالح تيار الإسلام السياسيّ.

في الجزائر، لم تتأثّر النّخبة السياسيّة الممثّلة في البرلمان كثيراً بالتحوّل الحاصل في الحياة السياسيّة الجزائريّة، ولم تغبّر من ذهنيّاتها وطريقة تفكيرها؛ فالتطرّف في التفكير بغرض إقصاء الغير كان ظاهراً وجليّاً للعيان من خلال نشاطات تلك النخبة على مستوى مؤسسات الدولة وعلى رأسها البرلمان المخوّل له دستوريا سنّ التشريعات التي من المفروض تكون تتماشى مع طبيعة المرحلة.

ومع ذلك، وحسب آراء بعض فقهاء القانون الدّستوري، إنّ الفكر الأحادي (الإقصائي) للحزب الواحد، دفع بالسلطة التشريعيّة إلى وضع قوانين يتمّ من خلالها "تضييق مجال ونفوذ التعدّدية لينحصر دورها في المعارضة دون المشاركة الفعّالة والمؤثّرة، مع نيّة استبعاد انتعاش أو قيام أحزاب معيّنة مثل تلك التي كانت موجودة منذ أيام الثّورة؛ كما استصغر منظرو الحزب العتيد [FLN] الفكر الدّاعي للتعدّدية، وافترضوا عدم قيام أحزاب مؤهّلة وقادرة على خوض معركة المنافسات الانتخابيّة والسياسيّة"².

(* ظهرت -ما عرف إعلاميا وشعبيا- صحوة إسلاميّة عالميّة تسعى لإعادة بناء المجتمعات العربيّة عقائدياً، فكرياً وثقافياً وفق منظومة قيمية إسلاميّة، ومبادئ أساسيّة مستمدة من النّموذج الإسلامي على عهد النّبوة والخلافة الرّاشدة من بعده.

(1) وليد، عبد الله الهويّري، عصر الإسلاميين الجدد: رؤية لأبعاد المعركة الفكرية والسياسية في حقبة الثورات العربية. الرياض: البيان للأبحاث والدراسات، 2012، ص18.

(2) أحمد، سويقات، "التجربة الحزبية في الجزائر 1962 - 2004"، مجلة الباحث. المجلد4، العدد4، (مدى الصفحات: 123 -

128)، 2006/06/01، ص124. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3KzvTMF>، بتاريخ 2024/02/11.

كان الاعتقاد السائد عند نواب حزب جبهة التحرير في البرلمان الأحادي، بأنها ستفوز بنسبة 80 % من المقاعد أو بأغليبيتها*، نظرا لما كانت تتمتع به من هيكلية وتنظيم إن على المستوى المحلي أو الوطني. لكن بعد مطالبة وإلحاح أغلب أحزاب المعارضة بتأجيل الانتخابات، ومطالبتها أيضا بضرورة تعديل قانون الانتخابات حيث لم يمانع رئيس الجمهورية آنذاك ووافق على تلك المطالب التي كانت مشروعة وموضوعية. ورغم الإبقاء على القاعدة التي تقضي بتمكين القائمة الحاصلة على أغلبية الأصوات من الحصول على الأغلبية المطلقة للمقاعد إلا أن أول انتخابات تعددية محلية في 12 جوان 1990 أسفرت نتائجها على حصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ على 54.6 % من المجالس البلدية، و 55 % من المجالس الولائية¹، في حين تحصل حزب جبهة التحرير الوطني على نسبة 31.64 % من مجموع الأصوات.

وجدير بالذكر أنّ السلطة سمحت أيضا للأحرار من غير الأحزاب السياسية بالترشح للانتخابات المحلية عن طريق القوائم الحرة مثل جمعيتي النهضة والإرشاد وغيرها؛ وكان ذلك بهدف تشتيت أصوات تيار الإسلام السياسي، وتحجيم الوعاء الانتخابي للجبهة الإسلامية للإنقاذ، غير أنّها تحسّلت غالبية الأصوات والمجالس البلدية والولائية. لم تتوقف أحزاب المعارضة عن ضغوطها السياسية على السلطة واستمرت في ذلك مطالبة بالمزيد من الحقوق والحريات، إلى أن تم الإعلان عن رفع حالة الحصار، والإعلان عن تنظيم الانتخابات التشريعية حيث تم تحديد تاريخ إجرائها في 26 ديسمبر 1991؛ كانت الأجواء السياسية متشنجة، والأوضاع الأمنية غير مستقرة، ومع ذلك، أعاد الشعب الجزائري الكرة مرة أخرى، وبتصويت عقابي للسلطة الحاكمة، صوت لصالح مرشحي الفيس (FIS) حيث أسفرت نتائج الانتخابات التشريعية على "فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بـ 188 مقعدا، وجبهة القوى الاشتراكية بـ 25 مقعدا، وجبهة التحرير الوطني 16 مقعدا وحصل الأحرار على 3 مقاعد"²؛ وأُرجئت 199 مقعدا المتبقية لتتنافس عليها الأحزاب المعنية في دور ثانٍ، لم يعلن عن تاريخه نظرا لتوقيف المسار الانتخابي.

وإن كانت نتائج تلك الانتخابات شكّلت مفاجأة للسلطة الحاكمة، غير أنّها لقيت إقبالا كبيرا عند أغلبية من شاركوا فيها من الأحزاب والمستقلين؛ ورفضوا مقترح النظام السياسي الذي دعاهم إلى الانسحاب من الدور الثاني، و من ثم وضع الجبهة الإسلامية للإنقاذ في وضع حرج ينتهي بإلغاء الانتخابات؛ وطالب كل من رئيس جبهة القوى الاشتراكية حسين آيت أحمد، والأمين العام لجبهة التحرير الوطني عبد الحميد مهري بمواصلة المسار الانتخابي لأن هذا المسعى لا يخدم المسار الديمقراطي، ويجب إعطاء الفرصة للديمقراطية حتى تلعب دورها بإسناد الحكم للأغلبية الممثلة للشعب³.

(*) تعمّدت المندوبية العامة للتوثيق والأمن بإعداد تقرير مغلوطة عن النتائج المحتملة للاقتراع، والذي يرفع لرئيس الجمهورية بغرض الإطاحة برئيس الحكومة مولود حمروش صاحب مشروع الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي أضرت بالمصالح الشخصية لكبار المسؤولين في الحزب والسلطة.

لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد، سمراري، المرجع السابق. ص 58 وما بعدها

(1) أنظر: المرجع نفسه. ص 60.

(2) إعلان مؤرخ في 23 جمادى الثانية 1412 هـ الموافق 1991/12/30 يتضمن النتائج الرسمية للانتخابات التشريعية بتاريخ 1991/12/26 الدور الأول، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. العدد 01، 1992/01/04، ص 2.

(3) انظر: خالد، توازي، المرجع السابق. ص 119 و 126.

بالمقابل، شعرت الأحزاب التي خرجت من تلك الانتخابات في الدور الأول بقرب نهايتها السياسية، وارتأت أن مستقبلها السياسي مرهون بمدى قدرة النظام الحاكم على إجهاض التجربة الديمقراطية وتوقيف العملية الانتخابية التعددية بأية طريقة؛ فسعت تلك الأحزاب الديمقراطية العلمانية واللائيكية، الخصم السياسي التقليدي للتيار الإسلامي، إلى مساندة وتشجيع التيار الإقصائي في هرم السلطة ودعمه في مسعاه الرامي إلى إجهاض العملية الديمقراطية.

داست تلك الأحزاب التي كانت تتغنى بالديمقراطية على مبادئها وقيّمها، ولم تمنعها ديمقراطيتها من السعي الحثيث-وبكل الطرق الممكنة-لتوقيف المسار الانتخابي؛ وتزعّم حزب التّجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD) هذا الخيار المنحرف سياسياً، و"لم يدرك أن الديمقراطية التعددية هي التنافس على السلطة عبر الانتخابات، التي يحدّد بها المواطن خياراته في عملية سياسية تحوي مختلف الأفكار والتّوجّهات...ومسار الدّيمقراطية في الجزائر سجين مثل هذه الأفكار أو الأحكام المسبقة...وأنّ الثقافة السياسية للمعارضة غير ناضجة بقدر كافٍ يسمح بتبلور الديمقراطية"¹.

كانت الاستراتيجية التي وضعها التّجمع (RCD) ومن سار على نهجه كحزب الطليعة الاشتراكية (PAGS)، حزب التحدي لاحقاً، أنّها طرحت نفسها بديلاً للمعارضة من خلال مغالبة السلطة الحاكمة، ولعب دور في الوضع الجديد والتّقرّب من بعض التّخب والأطراف النّافذة في الحكم ومن مراكز صناعة القرار، ورأت تلك التيارات أنّ مصلحتها تكون مع الحاكم الفعلي للبلاد الذي أزاح الجبهة الإسلامية من المشهد السياسي. وتجدد الإشارة إلى أنّ ما كان يطرحه حزب التّجمع من أجل الثقافة والديمقراطية من أفكار إقصائية واستتصالية، على لسان رئيسه من خلال خرجاته الإعلامية، أو في مشاوراته مع النظام، كان بداية للتّطرف الفكري الذي أعطى دعماً قوياً للتيار الإقصائي داخل النظام، ومبرّراً له للمضي قدماً في مشروع وقف المسار الانتخابي؛ وما يُستغرب، هو سلوك من سار على نهجه من تلك "الحركة اليسارية التي لم تتعلّم الدّرس سواء في العهد الاستعماري، أو في العهد الأحادي [حيث تمّ استغلالها] من طرف الرّئيس هواري بومدين لدعم التّوجّه الاشتراكيّ بداية من 1969 فيما يسمّى بالدّعم النّقدي"². ولم تقبض المكافأة السياسية مقابل دعمها سواء للاحتلال أو لنظام بومدين؛ تعرّض اليسار في الجزائر كبقية المعارضة السياسية إلى السّجن، والنّفي، والمطاردة، والإقصاء.

الفرع الثاني: إفرازات توقيف المسار الانتخابي وواقع الأمن الفكري والأمن السياسي

بعد الفوز الساحق الذي حقّقته الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات المحليّة سنة 1990 وفي الدور الأول من تشريعات ديسمبر 1991، والصّعود الملحوظ للتيار الإسلام السياسي، وفي خضمّ تحضير الأحزاب المعنّية لخوض غمار الدّور الثّاني لتلك الانتخابات، أقدمت السّلطات الحاكمة على توقيف المسار الانتخابي تمهيداً لإلغاء التجربة الديمقراطية التي أفرزت نتائجها فكرياً وتوجّهاً إسلامياً لم تطمئن له الكثير من الجهات الفاعلة في السّاحة السياسية

(1) المرجع نفسه. ص126.

(2) المرجع نفسه. ص127.

والأمنية إن كان على المستوى الوطني الداخلي أو على المستوى الإقليمي: العربي والإفريقي، أو على المستوى الدولي بشكل عام.

فعلى المستوى الوطني، لقيت نتائج تلك الانتخابات استياءً كبيراً ومعارضة قوية من طرف بعض النخب الإقصائية الفاعلة والنافذة في النظام الحاكم، وبعض الأحزاب العلمانية كالتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وحزب الطليعة الاشتراكية الذي صرح زعيمه الهاشمي شريف بقوله: "إذا أصبحت الجزائر تحت الحكم الأصولي* فلن تخرج منه، والمثال على ذلك إيران... كما دعا صراحة إلى القطيعة النهائية مع التيار الإسلامي... وأنهم بعض أطراف النظام الجزائري بالتواطؤ مع الأصوليين"¹؛ و بحجة حماية الأمن الفكري للمجتمع الجزائري، تحركت عدة أطراف في حملة إعلامية داخلية وخارجية ممنهجة، إلى جانب التحرك السياسي متعدد الأقطاب، وكل ذلك قاد في النهاية إلى توقيف المسار الانتخابي.

أما على الصعيد الدولي، فإن وقوف الجبهة الإسلامية للإنقاذ كبقية الشعب الجزائري إلى جانب العراق وقيادته السياسية في حرب الخليج الثانية سنة 1990 ضد الولايات الأمريكية وحلفائها قد انعكس سلباً على التيار الإسلامي عموماً، وعلى الدولة الجزائرية أيضاً لرفضها المشاركة في ذلك الحلف الغربي العربي ضد العراق. فسلوك قيادة الجبهة وتحركاتها لنصرة العراق استجابة لقاعدتها الشعبية، ونزولها إلى الشارع بعد الغزو الأمريكي للعراق، ومسيرات التضامن التي نظمتها لدعم نظام الرئيس الراحل صدام حسين، كان له دور كبير في إعادة النظر الدولية حول مسألة وصول هذا الحزب إلى السلطة؛ وهكذا أصبح هذا الحزب في خانة الأحزاب المعادية للنظم الغربية، كما ساهمت هذه المظاهرات في إبراز عداؤه لنظم إسلامية موالية ومؤيدة للغزو الأمريكي، ونتج عن ذلك فقدان الدعم السعودي أو الخليجي عموماً².

فبناءً على ما ذكر سابقاً وبعد ضغوطات كثيرة من طرف قيادة الجيش³، تم الإعلان عن استقالة رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد في 11 جانفي 1992، والذي لم يعارض نتائج الانتخابات المحلية والتشريعية لأنها لا تؤثر على صلاحياته الدستورية. واقرنت استقالته "بشغور البرلمان-الذي لم يعلم رئيسه إلا من خلال التلفزيون حسب تصريحاته- مما استدعى تشكيل المجلس الأعلى للدولة برئاسة محمد بوضياف*، وإنشاء مجلس استشاري⁴ في 04 فبراير

(* الأصولية (Fundamentalism) مفهوم تم بناؤه في النسق المعرفي الغربي المغلق، هو اصطلاح سياسي فكري مستحدث يحاول توصيف سلوكيات متنوعة بوصفها تمتلك نظرة متكاملة للحياة بكافة جوانبها: السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهي ناجمة عن قناعة متأصلة نابعة عن إيمان بفكرة أو منظومة قناعات، تكون في الغالب تصوراً دينياً أو عقيدة دينية. انظر: عامر عبد زيد كاظم الوائلي، "الأصولية"، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية. متاح على الرابط: bit.ly/3KwwyhN، بتاريخ 2023/02/10.

(1) فيصل، جلول، "حوار خاص مع زعيم حزب التحدي الهاشمي شريف"، موقع الحياة. متاح على الرابط:

<http://www.alhayat.com/article/1872941>. بتاريخ 2019/04/20.

(2) خالد، توازي، المرجع السابق. ص 125.

(3) للمزيد من التفاصيل حول ظروف استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد انظر محمد، سمرابي: المرجع السابق. ص 155 وما بعدها.

(* المجاهد محمد بوضياف هو أحد القادة الستة التاريخيين الذين فجروا ثورة نوفمبر 54 الجزائرية.

(4) مرسوم رئاسي رقم 92-39 ماضي في 04 فبراير 1992، يتعلق بصلاحيات المجلس الاستشاري الوطني، وطرق تنظيمه وعمله، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. العدد 10، مؤرخة في 09 فبراير 1992، ص 282.

1992... ثم صدر قرار حلّ الجبهة الإسلامية للإنقاذ في 04 مارس من نفس السنة؛ ترتّب على ذلك حلّ كلّ المجالس البلدية والولائية التابعة للجبهة الإسلامية للإنقاذ¹.

كانت التركيبة البشرية للجنة إنقاذ الجمهورية، والمجلس الاستشاري للرئيس بوضياف أغلبها من التيار اليساري والعلماني المناهض للتيار الإسلامي، وكان من بينهم مثقفون كُتاب وإعلاميون استغلّوا الوضع لخدمة فكرهم وتوجّهاتهم الأيديولوجية فقط، خاصة بعد إبعاد شريحة واسعة من مناضلي وإطارات الجبهة الإسلامية للإنقاذ ونشطاء آخرين من التيار الإسلامي إلى الحبس الإداري بالصّحراء الجزائرية؛ و" بعدما أطاحت حركة 11 يناير بالرئيس الشاذلي بن جديد، عملت على عزل [الرئيس] محمد بوضياف عن الأغلبية الصّامتة وعن الحركة الجموعية لتقتصر مهمته على تزكية قرارات كانت جاهزة: حالة الطوارئ، نقل الإسلاميين إلى الحبس الإداري بالصّحراء، وحلّ الجبهة الإسلامية للإنقاذ².

في خضمّ كلّ تلك الأحداث السياسية والقانونية المتتالية والاستقرار، ومع بداية ظهور الملامح الأولى للعنف من خلال سلوكيات مناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ كردّ فعل على الإقصاء السياسي الذي تعرض له حزبهم، والحبس التعسفي الذي طال قياداتهم، والإبعاد الإداري الذي مارسه السلطة ضدّ مناضلي الحزب، وبعد شعوره بالتلاعبات السياسية من مقربيّه؛ "جاءت فكرة بوضياف لتأسيس التّجمع الديمقراطي القومي كشكيلة تضمّ مختلف القوى السياسية الوطنية الفعّالة، وكان يبحث عن قاعدة شعبية هروبا ممّن نصّبوه على رأس المجلس الأعلى للدولة... وفكرة الحزب الجديد كانت تستهدف القضاء التدريجي على التعددية، باسم الوحدة الوطنية، لكن واقع الحال أبرز شيئين أساسيين؛ فمن جهة، رغبة الأحزاب في البقاء مستقلة عن خيارات النظام وأهدافه، ومن جهة ثانية محاولة البحث عن حلّ سلمي للأزمة وللوضع الأمني الذي بدأ يطرح نفسه بحدة، بعد اتّساع دائرة العنف³.

لوحظ في فترة الفلتان أو الازلاق الأمني مع بداية أزمة التسعينيات، مواجهة ما اعتُبر تطرفاً إسلامياً وتهديداً لأمن الوطن بتطرف مضادّ من طرف التيارات اليسارية والعلمانية، تمثّل أساسا في التّغيب شبه التام والمتعمّد للتيار الإسلامي، ولكلّ رأي مخالف لتوجّهات عناصر لجنة إنقاذ الجمهورية والمجلس الاستشاري، كما عرفت هذه الفترة محاربة المظاهر الإسلامية واعتبارها رمزاً للإرهاب. لقد تطوّر التطرف الفكري للجنح الموالي للسلطة حتّى بلغ به الأمر إلصاق تهمة الإرهاب لأيّ شخص يكون بمظهر إسلامي؛ كالنّقاب والجلباب بالنّسبة للمرأة، أو اللّحية والقميص بالنّسبة للرّجال، أو حمل أيّ شيء له ارتباط بالتدين كعطر المسك والسّواك، أو مصحف، أو أيّ مطبوع ذو محتوى

(1) انظر أحمد، سويقات، المرجع السابق. ص 125.

(2) أحسن، خلاص، "بين الثورة والدولة: هكذا قاد محمد بوضياف البلاد"، متاح على الرابط: <https://www.eldjazaironline.net>. بتاريخ 2019/04/22.

(*) يقول الصادق طماش-وهو أحد المقربين من بوضياف-أن الرجل كان قد بعث برسائل توجي باستعداده لمراجعة تلك القرارات-غير الشعبية وغير الديمقراطية-حينما يستتب الأمن وترجع الطمأنينة. ثمّ أنه ومنذ تنصيب المجلس الوطني الاستشاري في مارس 1992 والمتكوّن في أغليبيته من أعضاء لجنة إنقاذ الجمهورية، قرّر أن يحتك بجموع الشعب والخروج إلى وسائل الإعلام بكثافة فأدلى بحوارات لوسائل إعلام وطنية وأجنبية بين فيها أنه يحمل أفكارا سياسية ومشروعا... وقال بوضياف عبارته بالعامية: "جابوا لي 60 باندي [bandits] نصبتهم"، (لقد أتوني بستين (60) من قطاع الطّرق نصبتهم في المجلس الاستشاري)؛ مما يعني أن أعضاء هذا المجلس لم تكن لديه علاقة بهم لأنّه كان محاصرا.

(3) انظر خالد توازي، المرجع السابق. ص 130 - 131.

دينيّ، حيث كان ذلك يسبّب مضايقات لصاحبه في الحواجز الأمنية، وبعض الجهات كانت تعتبره معياراً لنعت حامله بالإرهاب، ناهيك عن مراقبة التّردّد على المساجد والتي أُغلق بعضها لذات التّهمة، ولم يتمّ إعادتها للخدمة إلاّ بعد إقرار قانون المصالحة الوطنيّة.

استفحل التّيار الإقصائيّ وأصبح لا يقبل إلاّ بتنقيّة البلاد وتطهيرها من الأصوليّين ومن الفكر الإسلاميّ عموماً وبدون تمييز، ولم يعد يُسمع صوت لتيّار الوسطيّة والاعتدال من داخل السّلطة وخارجها، خاصّة بعدما انتشرت المظاهر المسلّحة وكثرت الاغتيالات والأعمال الإرهابيّة؛ "فهذا الرّأي الرّافض للحلّ السّلميّ والسّياسيّ ولأيّ حوار مع رافضيّ توقيف المسار الانتخابيّ... وكانت تدعو هذه التّيّارات إلى القطيعة التّهابيّة مع عناصر التّيار الإسلاميّ على كلّ المستويّات، وفي مختلف مؤسّسات الدّولة حتّى الاقتصاديّة منها... وكان أنصار الحلّ السّلميّ والسّياسيّ من أمثال آيت أحمد وعبد الحميد مهري، ينتظرون في خطوة من جانب السّلطة للعودة إلى الحياة السّياسيّة العاديّة، ومن ثمّ إلى الشّرعيّة، لكن اغتيال بوضياف وضع حدّاً لفرضيّة إيجاد حلّ سّياسيّ للأزمة، وكانت بداية لعهد شهد تقلّصاً محسوساً للحريّات العامّة والفرديّة، وللنشاط السّياسيّ الحزبيّ"¹.

وفي ظلّ الأزمة الأمنيّة، فُسح المجال واسعاً أمام جزء كبير من عناصر التّيار اليساريّ والعلمانيّ لتسيير بعض المنابر الإعلاميّة لخدمة مصالحهم الفكرية والثّقافيّة فقط، متجاهلين أولويّة المسألة الأمنيّة للوطن، مما جعل مظاهر التّطرّف والعنف والإرهاب تستفحل وتزايد بشكل مستمرّ، فعصفت بأمن واستقرار المجتمع الجزائريّ جرّاء السّياسة الإعلاميّة الفاشلة؛ فعجزت السّلطة والنّظام الحاكم آنذاك عن المحافظة على سير الحياة اليوميّة للمواطنين بشكل صحيح، ممّا تسبّب في وقوع أزمات أضرت بمكوّنات المجتمع البشريّة والماديّة والمعنويّة.

ومما زاد من تفاقم الأزمة الأمنيّة ومن تأزم الوضع في الجزائر، هو "خلوّ السّاحة من قادة [التّيار الإسلاميّ] المعتدلين بسبب السّجن أو المطاردة الأمنيّة، ممّا جعلها مفتوحة لتيّار العنف، وللتجنيد والتأثير على شريحة غير قليلة من الشّباب... واعتناق منهج العنف لم تكن الحطة الأخيرة، بل كانت لبعضهم قنطرة للارتداد في الجهة المعاكسة إمّا بالتوجّه إلى الفكر الليبراليّ، أو الابتعاد عن التّدين ومحاضنه نهائياً"²؛ وهذا في حدّ ذاته يعدّ انحرافاً فكريّاً وتطرّفاً من نوع آخر.

الفرع الثالث: تطوّر المسألة الأمازيغيّة وعلاقتها بالأمن الفكريّ والأمن القوميّ

شكّل توقيف المسار الانتخابيّ-أو الانقلاب على الشّرعيّة-وما تلاه من انزلاق أمنيّ وعنف سياسيّ، بداية تأزم الحياة السّياسيّة في الجزائر واهتزاز الأمن المجتمعيّ بشكل عامّ، والحياة الحزبيّة بشكل خاصّ؛ بدأ التّضييق على الأنشطة الحزبيّة وعلى العمل السّياسيّ في جوّ مشحون بالأحداث السّياسيّة والأمنيّة الحرجة. ففي ظلّ تلك البيئة الأمنيّة غير المستقرّة، وتلك الطّروف السّياسيّة الصّعبة التي كانت تمرّ بها السّلطة الحاكمة في البلاد، انتهز أنصار القضية الأمازيغيّة، وعلى رأسهم التّيار العلمانيّ الليبراليّ ممثلاً في التّجمّع من أجل الثّقافة والديمقراطيّة (RCD)

(1) المرجع نفسه. ص 131 - 133.

(2) وليد، عبد الله الهويّري، تحولات الإسلاميين من لهيب سبتمبر إلى ربيع الثورات. الرياض: البيان للأبحاث والدراسات، ط2، 2011، ص20.

الفرصة ليرفعوا من سقف مطالبهم السياسية بصفتهم شركاء في مشروع توقيف المسار الانتخابي التعددي الديمقراطي وداعمين للفريق السياسي المترجم لهذا المشروع.

فبالإضافة إلى بلوغ التيار الليبرالي العلماني أحد أهدافه والمتمثل -حسب تصريح¹ رئيس الأرسدي- في إقصاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ كأكبر قوة سياسية في التيار الإسلامي، وإزاحتها من المشهد السياسي، شدد على مشروعية مطلب توطين اللغة الأمازيغية وترسيمها، لكونها عنصراً أساسياً من الهوية الوطنية الجزائرية. مع العلم أنه لا يوجد تاريخ أمازيغي مكتوب باللغة الأمازيغية، فكل ما كتب عن البربر والأمازيغ كان باللغة العربية، باستثناء ما كتب باللغة الفرنسية خلال فترة الاحتلال الفرنسي².

إنّ الحقوق المعقولة والمشروعة التي افتكها أنصار المسألة الأمازيغية والامتيازات التي تحصلوا عليها خلال السنوات الأولى من فترة التسعينيات، هو إنشاء محافظة عليا رسمية ملحقة برئاسة الجمهورية سنة 1995؛ مكلفة برّد الاعتبار للغة الأمازيغية وبترقيتها بكونها أحد أسس ومكونات الهوية الوطنية؛ وتعمل أيضا على إدخال اللغة الأمازيغية في منظومتَي التعليم والاتصال³؛ وعقد أعضاء المحافظة في 16 أوت 1995 ندوة صحفية أعلنوا من خلالها عن برنامج عملهم الذي يتضمن فتح أقسام تجريبية عبر 16 ولاية مع الدخول المدرسي لعام 1996/1995.

لم يأت دستور 1996 بأي جديد فيما يتعلق بمطالب القضية الأمازيغية ولم يضاف شيئا إلى الدساتير السابقة، لا في ديباجته ولا في فصوله ومواده التي تتعلق بموضوع الهوية⁴؛ غير أنه وبعد نضال طويل وتعزيزاً للأمن الفكري الجزائري قامت السلطات الجزائرية بدسترة اللغة الأمازيغية في أبريل 2002 بموجب القانون 03/02، بناءً على أمر رئاسي وتم إدراجها بإضافة المادة 3 مكرّر من دستور 1996 كلغة وطنية. وبعد تحقيق هذا المطلب الأمازيغي الهام "لم يُخفِ مناضلو القضية الأمازيغية تخوفهم من صعوبة تطبيق هذا القانون كون معظم هؤلاء الناشطين هم في الأصل فرنكوفونيين"⁵.

لم يكن ذلك كافياً بالنسبة لأصحاب القضية؛ فجاء التعديل الدستوري في 2016، لتصبح اللغة الأمازيغية لغة وطنية ورسمية، كما قام المؤسس الدستوري بإدخال تعديلات على الديباجة حيث تم تغيير عبارة الشخصية الجزائرية، أو الوطنية التي تضمنتها الدساتير السابقة واستبدالها بعبارة الهوية الجزائرية⁶؛ فقد جاء في الديباجة لأول مرة

1 (مراد شبين، حصّة (لقاء الصحافة) بين رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ عباسي مدني ورئيس التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية سعيد سعدي، التلفزيون الجزائري. 1990

2 (أنظر: أبو يعلى الزواوي، المرجع السابق. ص 43-44.

3 ("مرسوم رئاسي رقم 95-147 ممضي في 27 مايو 1995 يتضمن إنشاء محافظة عليا مكلفة برّد الاعتبار للأمازيغية وبترقية اللغة الأمازيغية". الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 29، مؤرخة في 28 مايو 1995، الصفحة 5.

4 (انظر علي، الإدريسي، "مسار الهوية الأمازيغية بالجزائر: موانع دستورية وحدود جغرافية"، جريدة هسبريس. 2018/01/12، متاح على الرابط: <https://bit.ly/3VwpOqG>، بتاريخ 2022/04/03.

5) Rabah Sebaa, « Culture et plurilinguisme en Algérie », TRANS INST. N°13. 06/08/2002. Disponible sur : <https://bit.ly/3VvPLXa>, le : 15/11/2023.

6) قانون رقم 01/16 ممضي في 06 مارس 2016 يتضمن التعديل الدستوري. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، مؤرخة في 07 مارس 2016، الصفحة 4.

في متن الدّستور الجزائريّ: إنّ المكونات الأساسيّة للهويّة الجزائريّة هي الإسلام والعروبة والأمازيغيّة، التي تعمل الدّولة دوماً لترقيّة وتطوير كلّ واحدة منها؛ ونصّت المادّة 4 من جانبها على أنّ تمازيغت هي كذلك لغة وطنيّة ورسميّة، تعمل الدّولة لترقيتها وتطويرها بكلّ تنوّعاتها اللّسانية المستعملة عبر التّراب الوطنيّ؛ وتمّ إنشاء مجمّع جزائريّ للغة الأمازيغيّة على غرار المجلس الأعلى للغة العربيّة.

واصلت السّلطات الجزائريّة سياستها الرّاميّة إلى تطوير الأمن الفكريّ بغية تعزيز الأمن المجتمعيّ؛ ففي خطوة إيجابيّة جريئة لردّ الاعتبار للأمازيغيّة، تمّ الإعلان عن ترسيم الاحتفال بالسّنة الأمازيغيّة في 12 من شهر يناير من كلّ عام ، واعتباره عيداً وطنياً مدفوع الأجر ابتداء من سنة 2017 ؛ وحرصت الدّولة على هذا الموضوع من خلال إصدار تعليماتها الصّارمة للمؤسّسات التّربويّة والثّقافيّة عبر كامل التّراب الوطنيّ، ملحّة على مسؤوليها بضرورة السّهر ومتابعة إحياء هذا العيد الوطنيّ على مستوى مؤسّساتهم، كما حتّت باقي القطاعات الأخرى على المستوى الوطنيّ والمحليّ أيضاً على المشاركة في الاحتفال بالسّنة الأمازيغيّة.

وتهدف سياسة الدّولة الجزائريّة من وراء دعم وتطوير اللّغة والثّقافة الأمازيغيّة، إلى حماية الأمن الفكريّ، وتحصين المجتمع الجزائريّ وأفراده من محاولات الاختراق الفكريّ والثّقافيّ وضرب أمن واستقرار منطقة القبائل بصفة خاصّة والأمن القوميّ للدّولة الجزائريّة بشكل عامّ، على غرار ما تقوم به بعض الأصوات المحسوبة على القضيّة الأمازيغيّة، وذلك من خلال المطالبة بحقوق الهوية والمواطنة عبر بعض المنابر السّياسيّة والثّقافيّة الأجنبيّة "المدعومة خارجياً خاصّة من طرف فرنسا، المغرب، ودولة الاحتلال الإسرائيليّ"¹.

لم تتوقّف مطالب بعض الجهات المحسوبة على أنصار المسألة الأمازيغيّة عند ترسيم اللّغة الأمازيغيّة، بل تصاعدت خطورة تلك المطالب والسلوكيّات، وأخذت تنحرف إلى منعرج خطير أصبح يشكّل تهديداً واضحاً للأمن القوميّ الجزائريّ في نظر السّلطات الجزائريّة والرّأي العامّ الوطنيّ ، متجلباً في إذكاء نار الفتنة بين مكّونات المجتمع الجزائريّ، والتي بلغ بها الأمر إلى حدّ المساس بوحدة التّراب الوطنيّ؛ حيث أقدمت حركة تقرير مصير منطقة القبائل المعروفة اختصاراً بالماك (Mouvement pour l'Autodétermination de la Kabylie : MAK) بقيادة فرحات مهنّي، على الإعلان في جوان 2010 من فرنسا عن حكومة انتقاليّة لمنطقة القبائل، والمطالبة باستقلالها عن الدّولة الجزائريّة.

وأصبح هذا التوجّه الفكريّ أكثر تطرّفًا في دفاعه عن القضيّة الأمازيغيّة حيث يدعو إلى الانفصال، ويدعمه في طرحه ومطالبه كلّ من فرنسا ودولة الاحتلال الإسرائيليّ²، والمملكة المغربيّة التي ساعدت على طرح قضيّة تقرير مصير

(1) انظر : عمار، قردود، "فرحات مهنّي يستقرّ الجزائر بملف القبائل أمام الأمم المتحدة"، موقع: [aljazair1](https://bit.ly/4e8Nvwl). متاح على الرابط: <https://bit.ly/4e8Nvwl>، بتاريخ 2019/04/03.

(2) للمزيد من التفاصيل أنظر : بوبكر، بلقاسم، "فرحات مهنّي.. من الحراك الثّقافيّ إلى التطبيع الانفصالي"، صوت **ULTRA**. 2017/10/31. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3yMI8nE>، بتاريخ 2024/04/03.

منطقة القبائل أمام الأمم المتحدة حسب تصريح رئيس الحركة في حوار أجراه مع قناة i24 الإسرائيلية¹؛ فهذا الانحراف الفكري لنشطاء حركة الماك الانفصالية الذي بلغ حد التطرف، واستقواءهم بالخارج يعدّ تهديداً صريحاً للأمن القومي الجزائري، وعلى حدّ قول أبو يعلى الزاوي: "إذا اعتبرنا أنّ البربر قومية أخرى غير القومية العربية، فإنهم يرتبطون مع العرب بالوحدة الفكرية، فضلاً عن الاتصال الجغرافي، وهذا ما أقلق ويقلق [الاحتلال الفرنسي]، لذلك كان ولا يزال يسعى لخلق قومية بربرية مسيحية"².

كما تقدّمت الحركة إلى العديد من المنظّمات الدوليّة كلجنة القضاء على التمييز العنصريّ بهيئة الأمم المتحدة، والتي سلّمتهام ملقاً للاعتراف بحقّ الشعب القبائليّ في تقرير مصيره والانفصال عن الدولة الجزائرية، وإنشاء مقاطعة فرنسيّة لما وراء البحار متعاونة مع فرنسا بغية تحقيق حلم دولة القبائل الموعودة، وذلك تزامناً مع حمى الانفصال والحركات المناهضة بالانقسام الداخليّ التي اجتاحت عدّة دول عبر العالم على غرار إقليم كاتالونيا الإسباني، وإقليم كردستان العراق³، وآخر خرجة لزعيم الماك هو إعلانه في 20 أبريل 2024 من أمام مقرّ الأمم المتحدة عن استقلال منطقة (القبائل) عن الجزائر، كما صرّح لقناة i24news الإسرائيلية: أنّه نظراً للتّعقيدات الخاصة بمصالح دولتنا، فإنّ الاعتراف بالقبائل قد يتطلّب بعض الوقت⁴، وكانت تصريحاته باللغة الفرنسيّة عوض اللغة الأمازيغيّة الوطنيّة والرسميّة التي هي في أمسّ الحاجة إلى الدعاية الإعلامية والتعريف بها خارج منطقة القبائل وخارج الوطن أيضاً. وفي ذات السياق، تحظى منظّمة تامزغة الدوليّة غير الحكوميّة باهتمام ودعم فرنسيّ وإسرائيليّ، وهي منظّمة تدّعي الدفاع عن حقوق الأمازيغ المنتشرين عبر عدّة دول عربيّة شمال إفريقيّة، والتي تتخذ من باريس الفرنسيّة مقراً لها. قامت هذه المنظّمة بتقديم عدّة تقارير ضدّ الدولة الجزائرية تركز فيها بالخصوص على "إلغاء قانون تعميم اللغة العربيّة؛ حذف شرط الإسلام في عقود الزواج من قانون الأسرة؛ إلغاء المادة 2 من الدّستور التي تجعل الإسلام ديناً للدولة، لأنّ هذه المادة هي تمييزيّة ضدّ الطوائف الأخرى، والمفكرين الأحرار، يجب أن تكون الدولة لجميع الجزائريين أيّاً كانت خياراتهم الدينيّة أو الفلسفيّة"⁵.

وجدير بالذكر، أنّ مهندس الأكاديميّة البربريّة بباريس الفرنسيّة هو اليهوديّ الصهيونيّ جاك بينيت (Jacques Benet) الذي أسّسها سنة 1967، وذلك بشهادة صديقه محمد أعراب من خلال رسالة شكر أوصى فيها إخوانه البربر بإقران اسمه باسم صديقه جاك* والذي قام أيضاً بتصميم علم تامزغة الكبرى

1 (أنظر: "مهني: المغرب لا يؤمّل الماك وكلّ علاقتنا به أنه نقل قضيتنا للأمم المتحدة. والجزائر تقوم بتطهير عرقي في حق القبائل"، جريدة الصحافة. 6 فبراير 2023، متاح على الرابط: <https://bit.ly/4bKQuJK>، بتاريخ 2023/10/27.

2 (أبو يعلى، الزاوي، المرجع السابق، ص 62.

3 (أنظر: عمار، قردود، المرجع السابق. وانظر أيضاً: محمد، ناصر، "فرحات مهني يكشف صراحة عن مشروعه الانفصالي"، صوت الأحرار في موقع جزائرس. 2010/06/02. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3V5arDS>، بتاريخ 2024/05/03.

4 (أنظر: عبد الرحمن عمار، "بعد إعلان استقلال منطقة القبائل، فرحات مهني: كلّ الدّول التي تربطها بنا مصالح ستعترف بنا"، قناة i24news. 2024/04/29. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3X63nd0>، بتاريخ 2024/04/30.

5 (TAMAZGHA, op.cit. p p 30-31.

*) Si les Berbères, mes frères, devaient un jour se souvenir de moi au point de vouloir honorer mon nom, je leur demanderais instamment de lui associer celui de Jacques Bénét, car sans l'aide de ce grand ami des Berbères, mon action en faveur de notre identité n'aurait peut-être pas connu le succès qui est le sien. Ce serait donc faire preuve de justice que de dire: Mohand Arab-Jacques Bénét comme on dit Erckmann-Chatrian. 145 انظر: المرجع نفسه، ص

(Achenial) وأعطوه الصبغة العالمية تحت شعار: اليوم العالمي للعلم الأمازيغي؛ فهذا العلم لا يمت للهوية الأمازيغية بأية صلة، وإنما هو عنوان لمرحلة خراب قادم في مخطط تنزعه قوى الاحتلال والحركة الصهيونية العالمية¹.

وتسعى الحركة الصهيونية في إطار مشروعها التخريبي الذي يعمل على الانشطار القبلي والعشائري ويرتكز بالأساس على الاعتبار الثقافي وتنوعه، الذي أغنى الهوية الوطنية في عدة دول عربية وإفريقية، وفي دول المغرب العربي بشكل خاص، فالمخطط الخطير ومشروعه التخريبي يعتمد على وعاء مشبوه يتكون من جمعيات وظيفية ظاهرها الاهتمام بالثقافة الأمازيغية، وحقيقتها تنفيذ أجندة الموساد والصهيونية العالمية²؛ ففي المغرب مثلاً، تعمل بعض الجمعيات على صهيينة الأمازيغ لا سيما فئة الشباب حيث تعمل على تخلية وعيهم وعقولهم من كل ما يربطهم بمجتمعهم من وشائج وجدانية وروابط ثقافية روحية ضاربة في تاريخ الأمتين العربية والإسلامية، وملء ما تم إخلاؤه في وعي الأمازيغ بما يربطهم بهويات جديدة تم انتاجها في مختبرات الأنثروبولوجيا الامبريالية والأيدولوجيا الصهيونية³.

إن مطالب منظمة تامزغة هي حالة شاذة ومرفوضة اجتماعياً، وتعتبر نتيجة طبيعية لاختراق الفكر الغربي المنحرف للحركة الأمازيغية، وذلك من خلال الغزو الفكري والثقافي الفرنسي وتأثيراته على المجتمعات المغاربية ثقافياً وسياسياً، حيث لاتزال آثاره تهدد الأمن الهوياتي والأمن المجتمعي في الجزائر خاصة، وفي بقية الدول المغاربية والشمال إفريقية بصفة عامة؛ فهذه المنظمة تطمح إلى قيام دولة الأمازيغ الكبرى المزعومة والتي تمتد جغرافياً من المغرب الأقصى غرباً إلى ليبيا ومصر شرقاً، ومالي والتيجر والسينغال جنوباً⁴؛ وهذا يعدّ تهديداً مباشراً للأمن القومي للدول المعنية.

الفرع الرابع: انعكاسات التطرف الفكري على الأمن المجتمعي في الجزائر

إن ردود الأفعال والمواقف السلبية والمعتضة على نتائج الانتخابات المحلية لعام 1990 وعلى نتائج الدور الأول من تشريعات سنة 1991 التي كانت لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ، شكّلت نقطة بداية الانحراف عن الفكر الديمقراطي والتراجع عنه، وكان ذلك تناقضاً صريحاً مع مبدأ التداول السلمي على السلطة من بعض الأحزاب الليبرالية والديمقراطية والعلمانية كالتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وحزب الطليعة الاشتراكية؛ وكان ذلك السلوك الحزبي العنصري يمثل مؤشراً خطيراً للتطرف الفكري الذي أعطى دعماً للتيار الإقصائي داخل السلطة، ومبرراً لها للمضي قدماً باتجاه مشروع وقف المسار الانتخابي من طرف المجلس الأعلى للأمن⁵، الذي كانت تسيطر عليه بعض قيادات الجيش الشعبي الوطني، حيث "أوقف المسار الانتخابي لأنهم كانوا يعتبرون الجبهة الإسلامية للإنقاذ تهديداً جدياً، وليست مجرد حزب سياسي، وبذريعة إنقاذ الجزائر والحفاظ على الطابع الجمهوري للدولة"⁶.

(1) أنظر: أحمد، ويحمان، بيبويو!!! والخراب على الباب. المملكة المغربية: سلا، شمس برينت، ط2، 2020، ص138 وما بعدها.
- بيبويو: كلمة أمازيغية تعني الصرخة في حالة خطر داهم ومحاق، جذي ومائل يشكل تهديداً للفرد أو الجماعة فيستجد للإغاثة قبل وقوع الكارثة الوشيكة، حيث الأمر يتطلب الاستنفار والتدخل الفوري للحيلولة دون وقوعه. المرجع نفسه. ص5.
(2) أنظر: المرجع نفسه، ص54.
(3) أنظر: المرجع نفسه، ص209 وما بعدها.
(4) لتفاصيل أكثر حول جمهورية أسامر الأمازيغية، أنظر: المرجع نفسه، ص53 وما بعدها.
(5) أنظر: محمد، سمرابي، المرجع السابق. ص162.
(6) المرجع نفسه، ص159.

كان الاعتقاد السائد لدى بعض النخب المدنية والعسكرية الحاكمة، أنّ التيار الدينيّ أو الإسلاميين يشكّلون تهديداً للأسس الجمهورية للدولة؛ وأنّ فكرهم ومشروعهم هو إقامة دولة ثيوقراطية واستنساخ النموذج الإيراني الذي يهدف منظّره إلى تصدير ثورهم الإسلامية والتوسّع في النطاق الجغرافيّ لدول العالم العربيّ. وبسبب هذا الهاجس والتخوّف المبالغ فيه تُجاه التيار الإسلاميّ عموماً ونشاط الجبهة الإسلامية للإنقاذ بشكل خاصّ، ومن هذا المنطلق كان فريق في السلطة يحذّر دائماً من خطر الإسلاميين الذي يهدّد الدولة الجزائرية في أمنها واستقرارها، وفي وجودها أيضاً.

كانت تلك القناعة منتشرة وراسخة بين قسم كبير من المجتمع الجزائريّ الذي كانت ثقافته جدّ محدودة أو منعدمة حول ما كان يدور في العالم الإسلاميّ من تنوّع في الفكر الإسلاميّ وتعدّد المذاهب العقائدية، والتّباين الفكريّ للجماعات الإسلامية، والاختلافات والتناقضات التي كانت بين التيارات الإسلامية، بل وبداخل التيار الواحد نفسه، والانقسامات المستمرة وتبادل التّهم وتكفير بعضها البعض أيضاً؛ فغياب تلك الثقافة وعدم الاطّلاع والدراية الكافية بالملف المعقّد للتيارات الإسلامية؛ كلّ ذلك كوّن صورة نمطيّة للإسلاميين لدى غالبية المجتمع الجزائريّ قيادةً وشعباً، ومنهم القوّات الأمنية المشتركة: شرطة، جيش، درك وطني، حرس بلدي، وعناصر الدّفاع الذاتي أيضاً، فضلاً عن باقي الفاعلين في المجتمع المدنيّ من الطبقة المثقّفة خاصّة؛ فكانت حملات التّحذير من الإسلاميين تتمّ من خلال الإعلام الجوّاريّ بالاتّصال المباشر بالمواطنين، أو عبر وسائل الإعلام: كصفحات الجرائد، الإذاعة، وشاشة التلفزيون؛ فهذا التّوع من البناء الفكريّ الذي انتهجته السلطة، قسّم المجتمع الجزائريّ إلى قسمين وفق قاعدة إنّ لم تكن معي حاملاً للسلاح، فأنت ضديّ داعماً للإرهاب، ولا مجال للحياة أو الحلول الوسط؛ وهذا هو التهديد بعينه للأمن المجتمعيّ في الجزائر.

فعلى المستوى الإعلاميّ، كانت جريدة المنقذ-لسان حال الجبهة الإسلامية للإنقاذ- في عددها الأوّل الصادر في أكتوبر 1989، قد تبرّأت من بعض البيانات والملصقات التي كانت تصدر باسمها: كتلك التي تكفّر مناضليّ جبهة التحرير الوطنيّ؛ كانت تخاطب الشعب الجزائريّ، وتدعوه باستمرار إلى الالتفاف حول الحزب في مشروعها الإسلاميّ الوطنيّ لمواجهة خصوم الدّاخل وأعداء الخارج.

كان خطاب الجبهة الإسلامية للإنقاذ يربط بين شهداء أكتوبر 1988 وشهداء فلسطين وأفغانستان؛ في توجيه فكريّ خطير لمناضليها ولعموم الشعب؛ كانت تنتقد معارضيّ توجّهاها الفكريّ، وخصوم الحزب السياسيّ وتعدّهم أعداءً للمشروع الإسلاميّ؛ وأنّ من يموت في مواجهة النظام الجزائريّ، كمن مات في مواجهة الاحتلال السّوفيّتيّ الشّيعيّ في أفغانستان، أو كمن أسّشهد في سبيل الله دفاعاً عن الأقصى ومقاومة دولة الاحتلال الإسرائيليّ؛ وخاصّة إذا علمنا أنّ رئيس تحرير جريدة المنقذ سعيد مخلوفي، هو مؤلّف كراسة العصيان المدنيّ* الذي بدأ

(* كتب القيادي في الجبهة الإسلامية للإنقاذ سعيد مخلوفي كراسة عن العصيان المدني، ووزّعها ودعا فيها للعصيان المدني ورفض الديمقراطية باعتبارها كفراً، ليبدأ الاضراب العام الذي شلّ قطاعات واسعة بالبلاد يوم 25 ماي 1991، مرفوقاً باعتصامات عامة بساحتي الشهداء وأول ماي بقلب العاصمة الجزائرية، شهدت خلالها أحداثاً جساماً ومسيرات ضخمة مطالبة بإسقاط الرئيس وحكومة حمروش... في 4 جوان 1991 تدخل الدرك لإخلاء الساحات بالقوة وبدأ مسلسل الدم واستقال حمروش وأعلنت حالة الحصار وانتشر الجش وفرضت حظر التجوال وبدأت المواجهات والاعتقالات وانتهت

تطبيقه في ماي 1991 بعد حبس رئيس الحزب ونائبه وبعض قياداته، وذلك رغم المعارضة الشديدة لرئيس الحزب بالنّسبة يومها عبد القادر حشّاني؛ لأنّ ذلك السلوك أعطى الدّريّة للرّد القاسي والعنيف من طرف السّلطات العسكريّة التي كانت تدير المشهد الأمنيّ والسياسيّ بالموازاة مع سلطة رئيس المجلس الأعلى للدولة محمد بوضياف؛ فهذه التّوجّهات الفكرية المتناقضة والمتنافرة سواء في السّلطة أو داخل جبهة الإنقاذ، أدخلت البلاد في فوضى سياسيّة وتجاوزات قانونيّة وانزلاقات أمنيّة خطيرة عصفت بالأمن المجتمعيّ ومستت بمكوّنات الأمن الفكريّ الجزائريّ أيضاً.

أمّا الأعداد الأخيرة من جريدة المنقذ، فكانت تغطّي الأحداث التي سبقت توقيف المسار الانتخابيّ، و تنقل أجواء الانقلاب على الشّريّة الديمقراطيّة وآراء الملاحظين؛ حيث ركّز العدد 71 الصادر بتاريخ 05 يناير 1992 على دعوة السّلطات للكفّ عن الإجراءات التعسّفيّة، وعن الظّلم الذي يتعرّض له الحزب، إلى جانب المطالبة بالإفراج الفوريّ عن المشايخ الذين تمّ اعتقالهم في مبنى التّلفزيون أثناء عمليّة التسجيل للحملة الانتخابيّة؛ ثمّ واصلت بقيّة أعداد المنقذ دعوتها إلى التّمسك بالانتخابات وبالتّجربة الديمقراطيّة من جهة، وبعدم التّراجع عن مشروع الدولة الإسلاميّة¹، كما كانت تحدّر من الوقوع في فخّ استفزازات السّلطة والأحزاب الدّاعمة والمواليّة لها، والإيقاع بمناضليها لدخول معترك العنف المفتعل.

وفي خضمّ فوضى التّصريحات المتناقضة، والفوضى السياسيّة والأزمة المفتعلة، والانفلات الأمنيّ الذي بدأ يهدّد أمن واستقرار المجتمع الجزائريّ، أصدر علماء الرّابطة الإسلاميّة الجزائريّة وعلى رأسهم: الشّيخ أحمد سحنون، الشّيخ الطّاهر آيت علجت، والشّيخ الأخضر الزّاوي نداء الواجب²، الذي تضمّن دعوة موجهة إلى كلّ الجزائريّين أفراداً وجماعات؛ مؤسسات وهيئات؛ وكافة الأطياف؛ مدنيّين، عسكريّين وشرطة؛ دعوهم إلى مراعاة المصلحة العليا للوطن، وضرورة المحافظة على أمن البلاد والعباد؛ وحقن دماء الجزائريّين، والكفّ عن التعسّف والظّلم والأذى؛ ونبّه البيان إلى وجوب تفويت الفرصة على أعداء الشّعب الجزائريّ.

كانت الشّعارات المرفوعة في اعتصامات ومظاهرات مناضليّ جبهة الإنقاذ الإسلاميّة تدلّ على جهل أصحابها بالثقافة السياسيّة والحزبيّة، مثل شعار: (لا ميثاق لا دستور، قال الله قال الرّسول)، (لا نخضة لا حماس، الجبهة هي الأساس)، وغيرها من اللّافتات والعناوين، التي توحى بوجود فكر متشدّد ومتعصّب لتطبيق الشّريعة الإسلاميّة بالطّريقة التي تناسبه وتخدم مصالحه وتوجّهاته الفكرية والسياسيّة، وإقصاء باقي الفصائل الإسلاميّة من المشهد السياسيّ. كما كان يرى بعض شيوخ التّوجّه السلفيّ من داخل الحزب أنّ الديمقراطيّة كُفّر؛ قال نائب رئيس حزب الجبهة الإسلاميّة للإنقاذ الشّيخ علي بلحاج: "قد يظنّ ظانّ أنّي حين أحمل على الديمقراطيّة هذه الحملة العنيفة أنّي أجدّ الدكتاتوريّة والاستبداد، والحقّ أنّي كافر بهما، كافر بالاستبداد كما أكفر بالديمقراطيّة"³، لأنّها نتاج فكريّ غربيّ لا يتماشى مع الدّين الإسلاميّ؛ وتعليقاً على ذلك، يجب التذكير بأنّ الدّستور الجديد هو الذي سمح

¹ =الانقلاب على الشّريّة في 12 يناير 1992. لتفاصيل أكثر، انظر: حسان، زهار، دعوة العصيان المدني في الجزائر..ضغط أم انحراف عن السّلميّة؟" موقع عربيّ 21. 2019/08/09، متاح على الرابط: <https://bit.ly/3VvT8NX>، بتاريخ 2024/04/16.

(1) عبد القادر حشّاني، "لن نتنازل عن المشروع الإسلامي"، جريدة المنقذ. الجزائر: العدد 72، بتاريخ 1992/01/12، ص 01.

(2) أنظر: أحمد سحنون وآخرون، "نداء الواجب"، المرجع نفسه. الصفحة الأخيرة.

(3) أحميدة عياشي، الحركة الإسلاميّة في الجزائر: الجذور-الرموز-المسار. الدّار البيضاء: عيون المقالات، ط2، 1993، ص 46.

باعتقاد جبهة الإنقاذ وغيرها من الأحزاب، وهو الذي سمح بالاجتماع والتجمع دون المساس بالنظام العام، والفوز الساحق الذي حققه الحزب في الانتخابات كان في إطار الديمقراطية؛ فلا يُعقل أن يُنبذ فكر الوسائل القانونية والآليات السياسية التي عرفت به للرأي العام المحلي والأجنبي وأنصفته في العملية الانتخابية لولا انقلاب الفكر الإقصائي على الشرعية الانتخابية.

فبناءً على كرونولوجيا الأحداث المذكورة سابقاً وحيثياتها المختلفة، تزايدت مخاوف التيارات المناوئة للإسلاميين يوماً بعد يوم؛ وكانوا يخشون من تمسكهم بالسلطة في حالة ما تمكنوا منها؛ فيقومون بإلغاء كل الأعراف والقوانين التي تضمن التداول السلمي على السلطة بالطرق الديمقراطية المعروفة؛ فتتحول البلاد إلى إمارة أو خلافة إسلامية لا تقبل بغير الإسلاميين في سدة الحكم؛ وهذا ما دفع بخصوم تيار الإسلام السياسي إلى التكتل والاستعانة ببعض القيادات السامية للجيش لإلغاء الانتخابات التشريعية، وإزاحة هذا التيار من الساحة السياسية بأي شكل من الأشكال، ولو بطريقة غير مشروعة؛ فشرعت السلطات الأمنية والعسكرية في حملة اعتقالات¹ واسعة لقيادات الجبهة الإسلامية للإنقاذ وغالبية نشاطها البارزين، وتوسعت هذه الحملة إلى بعض الشخصيات من الأحزاب الإسلامية الأخرى؛ فهذا السلوك الصادر عن السلطة يعدّ تطرفاً أيضاً من نوع آخر، لأنه تعسف في استعمال الحق من جانب السلطة.

وعرف المجتمع الجزائري تشنّاتاً وتشردماً بعد توقيف المسار الانتخابي، بين مؤيد ومعارض ومحيد وحائر، وذلك بسبب تدهور الأوضاع بعد فترة قصيرة من الحرية في الحركة والتعبير والرأي. وفي خضم تلك الصراعات والأوضاع المتأزمة، فتحت جبهة الإنقاذ جبهات عديدة من الخصومة مع الكثير من القوى الاجتماعية الأخرى من خلال خطابات وسلوكيات إقصائية عنيفة متزامنة مع الحركات الاحتجاجية والتي قادتها إلى مواجهات عنيفة مع الدولة بأجهزتها المختلفة؛ فتولّد عن ذلك حالة من العنف والعنف المضاد، والذي ساهم في تنامي ظاهرة التطرف، وظهور بؤر إرهابية انتشرت بقوة بين صفوف شباب الفئات الشعبية.

وتلك الفئات الشبابية التي تتميز بحيوية ونشاط كبيرين، لم تكن محصنة فكرياً، ولم تكن تمتلك القدرة على التمييز بين الأفكار المتضاربة والمنحرفة داخل التيار الإسلامي؛ كانت تلك الفئات العمرية في بداية الأزمة مضطربة الذهن والفكر في وسط الكم الهائل من التناقضات السياسية والفكرية؛ لقد طالها الفراغ النفسي والذهني والاجتماعي، وتُركت لشأها بسبب التهاون في البناء الفكري من طرف السلطة والمجتمع؛ فلم يجد الشباب الجزائري ما يعصمه من الانحراف والتطرف المؤدي إلى الإرهاب؛ فساهم طوعاً وكرهاً، اقتناعاً واتباعاً في إذكاء نار فتنة الظاهرة الإرهابية التي ضربت المجتمع الجزائري في جوانبه المعنوية، المادية، والبشرية.

أما النخب المثقفة الجزائرية التي رفضت الالتحاق بركب مؤيدي الانقلاب، وتوقيف المسار الانتخابي، كما رفضت أيضاً وبشكل قاطع كل الأعمال الإرهابية وعنّف السلطة أيضاً؛ كانت تخشى على حياتها من إبداء رأيها فيما

1 (تقرّر اعتقال أعضاء مجلس شورى الحزب، ورؤساء المجالس الشعبية البلدية والولائية، ومرشحي الجبهة في الانتخابات التشريعية بما فيهم الفائزون في الدور الأول، ومسؤولي المكاتب البلدية والطلبة وأعضاء النقابة الإسلامية للعمل، والأئمة والخطباء. انظر: محمد سمراري، المرجع السابق، ص163.

يجري من أحداث؛ وعزفت عن اقتراح الحلول غير الأمنية، لأنّ أطراف الصراع في الأزمة الأمنية قسّموا المجتمع إلى فئتين: إما إرهاب أو مقاومة إرهاب، ولا ثالث لهما؛ وهذا ما ساهم في تفكيك أواصر العلاقة المجتمعية في القرية الواحدة وفي العائلة الواحدة بل طال هذا النوع من الانقسام الأسرة الواحدة أيضا.

وجدير بالذكر، أنّ في داخل هذا الحزب، الذي كان يُوسَم بالتطرف والعنف والإرهاب، كانت هناك أطراف مثقفة من قياداته وقواعده رافضة للعنف، وتعتبره طريقا غير مجدي، وكانت تبحث عن حلول توفيقية للأزمة السياسية والفوضى التي بدأت تنتشر في البلاد؛ والتي كانت تُنسب كلّها إلى عناصر الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي وقع عليها ظلم سياسي كبير.

فمن باب الإنصاف، أنّ تُنسب الفوضى والأزمة التي عرفتها البلاد إلى كلّ من مارس العنف والعنف المضاد، والفعل وردّ الفعل؛ لأنّ الأزمة كانت معقدة ومتشابكة في ظروفها وأطرافها وأسبابها وأهدافها ونتائجها، وآليات مواجهتها.

المطلب الثالث: الحلول الأمنية والسياسية لمواجهة الظاهرة الإرهابية في الجزائر خلال فترة التسعينات

الفرع الأول: المقاربة الأمنية لمعالجة الظاهرة الإرهابية في الجزائر

بعد استفحال الظاهرة الإرهابية في الجزائر، وانفلات زمام الأمور، ودخول البلاد في دوامة من العنف المسلح؛ شرعت بعض قيادات* الجبهة الإسلامية للإنقاذ المتواجدة خارج البلاد، في تبني العمليات الإرهابية وتعدّها انتصارا للجبهة، وتروج لمثل تلك العمليات المسلحة والتفجيرات على أنّها جهاد مبارك؛ وذلك بغية تلقي المساعدات المالية من الجاليات المسلمة بالمهجر.

في تلك الظروف المضطربة والمشحونة، والأجواء الرهيبة، بدأت بعض الأعمال التخريبية تطال المرافق العمومية، وشرعت بعض الخلايا في عمليات مسلحة ضد رموز النظام السياسي، وبدأت تتشكل وتتهيكّل المجموعات المسلحة تباعا: الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA)، الجيش الإسلامي للإنقاذ (AIS)، الحركة الإسلامية المسلحة (MIA)، جماعة الدعوة والقتال، الباقون على العهد، الجماعات الإسلامية المسلحة؛ تركزت أغلب أنشطة تلك المجموعات المسلحة في الجزائر العاصمة خاصة، وذلك للفت انتباه وسائل الإعلام المحلية والدولية، ثم انتشرت عبر باقي مناطق الوطن في المدن الكبرى، القرى النائية، وصولا إلى المداشر الصغيرة.

كان التنافس الإعلامي محتدّا بين تلك الجماعات المسلحة في تبني العمليات الإرهابية؛ كان بينها تضارب كبير وتباين واضح في الفكر الإجرامي من ناحية القساوة والرّافة بضحاياهم، وحول الآليات والأساليب الإجرامية؛ كان بعضها يُخضع ضحاياه للمحاكمة قبل صدور الأحكام التي كانت تتراوح بين الإعدام والتعزير والبراءة المربعة؛ بينما كانت مجموعات أخرى تتبني فكرا إجراميا مغلقا يرى في الإعدامات العشوائية والمجازر الجماعية أسلوبا لإثبات وجوده ولترويع الآخر سلطة وشعبا؛ فلا فرق عنده في القتل والتنكيل بين ذكر وأنثى، ولا بين صبي وبالغ، ولا بين

(* كان القيادي في حزب الفيس أنور هدام متواجدا في الولايات المتحدة الأمريكية في فترة التسعينات، وكان يتبنّى الأعمال الإرهابية في الجزائر. وكانت الهيئة التنفيذية بالخارج (خلال مؤتمرها ببلجيكا في 2002/08/05) ترفض العنف العشوائي وتتمسك بالمبدأ الجهادي في حالة الدفاع عن النفس فقط.

شاب وشيخ، ولا بين مدني وعسكري؛ كان ذلك القتل الوحشي المنهج يوحى بوجود أجنادات غير محددة لمعاقبة الشعب الجزائري؛ إقما بسبب دعمه للتيارات الإسلامية، أو بسبب عدم احتضانه للعمل المسلح ضد النظام الحاكم، أو لتأزيم الأوضاع في مناطق محددة لتحقيق مصالح شخصية ضيقة، أو بغرض زعزعة الأمن المجتمعي وضرب الأمن القومي الجزائري وإسقاط الدولة.

ففي ظل تلك الظروف الأمنية الخطيرة، انتهجت السلطات الجزائرية مقاربة أمنية لعلاج الظاهرة الإرهابية، وكانت تجربة صعبة خاضتها الجزائر في مكافحة الإرهاب¹، غير أنّ تلك الحلول الأمنية رافقتها بعض التجاوزات في حق الأبرياء من المواطنين على مختلف المستويات، كالحبس غير المبرر لأقرباء عناصر الجماعات المسلحة، أو الانتقام من عوائلهم، والطرد التعسفي من الوظائف لبعض المحسوبين على التيار الإسلامي، والمصادرة غير القانونية لبعض الممتلكات، وغيرها من التجاوزات التي ساهمت في تعميق الأزمة، وساهمت أيضاً في تدعيم صفوف الجماعات وتغذيتها بعناصر جديدة جزاء المطاردات الأمنية العشوائية للمواطنين؛ فتلك السلوكيات الخطيرة للقوات المشتركة لمكافحة الإرهاب تُجاه عموم الشعب لمجرد القرابة أو الشبهة، والتي لقيت سخطاً كبيراً داخل المجتمع، كانت ناتجة عن فكر منحرف وتفكير متطرف ونظرة أمنية أحادية لمعالجة الأزمة؛ ممّا زاد من تفاقم الأوضاع من التدمير والظلم إلى حدّ أصبح لا يطاق مجتمعياً.

كان عنف الجماعات الإرهابية والعنف المضاد من طرف السلطة الحاكمة، هو السمة البارزة في السنوات الأولى للأزمة: أغلب المناطق والقرى النائية التي تركت فريسة للمجازر الجماعية؛ كانت معزولة جغرافياً، وتعيش بين نارين: بين سطو الجماعات المسلحة على أبسط مقدّرات العيش فيها، وإخضاعها لسيطرتها وتجنيد سكّانها عنوة وتحت التهديد في الرصد والاستطلاع والتّموين، من دون قناعة منهم بالفكر الجهادي المتطرف ولا تعاطف معها. وبالمقابل كانت قوّات مكافحة الإرهاب تعاقب هؤلاء المواطنين وتعدّ استجابتهم لمطالب تلك الجماعات المسلحة نوعاً من الدّعم لها، وتعتبرهم قواعد خلفيّة داعمة ومنابع يتغذى منها الإرهاب للقيام بالعمل المسلح ضدّ الدولة؛ فذلك الموقف السلبي من تلك الفئات الهشّة من الشعب التي كانت تعاني الفقر والحرمان والتّهميش منذ الاستقلال، ولّد لديها عنفا مضاداً يُجاه رموز النظام، ممّا ضاعف من القدرات البشرية للجماعات الإرهابية، وزاد الأزمة تعقيداً، التّبست فيها الكثير من الأمور على الملاحظين والمتّبعين في الدّاخل والخارج، كما استشكل الأمر—أيضاً—على بعض الفواعل الأساسية في الأزمة*.

1 (أنظر: قوي، بوحنية، الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة: من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2017، ص 49.

(*) أورد الكاتب الصحفي فهمي هويدي في إحدى مقالاته بالشروق المصرية أن عقيد المخابرات السابق محمد طاهر عبد السلام أدلى بتصريح لقناة الخبر الجزائرية KBC حول صراع العسكر والمخابرات مع الإسلاميين بعد فوزهم في انتخابات 1991، حيث انقلب العسكر على المسار الديمقراطي من خلال قطع الطريق على الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي أظهرت تقدماً واضحاً، تم إقصاء الرئيس الشاذلي بن جديد وتسلم العسكر الاستصاليون مقاليد الدولة، وقد شرع هؤلاء في تنفيذ مخططهم لإفشال الإسلاميين عبر إغراق البلاد بشكل متعمد في العنف والإرهاب... كما أوضح أن سبب تصفية الجنرال فضيل سعيد المسؤول عن العمليات الخارجية في جهاز المخابرات في عام 1996، راجع إلى أن الرئيس السابق اليمين زروال كان قد قرّر تعيين

أما المؤسسة العسكرية بما تحتويه من خصوصيات: انضباط، عقيدة قتالية، نظام، وتراتبية في الرتب والوظائف، فقد أخلفت بوعودها التي وعدت بها بموجب تعليمات¹ لرئيس الأركان، بدعم مسار إصلاحات دستور 1989، والتزامها بحياد أفرادها إزاء العمل السياسي، حيث "عادت لتمارس دور الوصاية والتدخل في الشأن السياسي من خلال استعمال حق الاعتراض أو النقض (veto)؛ فأوقفت المسار الانتخابي، لأن الجيش حسب اللواء تواتي، لا يمكنه أن يبقى مكتوف الأيدي أمام التهديدات الخطيرة للدولة...ومن واجبه أن يدافع عن مؤسسات الجمهورية في المراحل الانتقالية الخطيرة"².

فلم تنجح السلطة في مقاربتها الأمنية لمواجهة التطرف الفكري والعمل الإرهابي للجماعات المسلحة؛ بل زادت من وتيرة العنف المسلح ولم تعالج الأزمة كما كان يتصور أصحاب الخيار الأمني؛ لقد أدخل ذلك الخيار البلاد في دوامة إرهاب أوشكت أن تضعف مؤسسات الدولة ونظامها السياسي، بحيث لو "تم إضعاف السلطة المركزية إلى الحد الكافي حسب برنارد لويس، فليس هناك مجتمع مدني حقيقي يضمن تماسك الكيان السياسي للدولة، ولا شعور حقيقي بالهوية الوطنية المشتركة، أو ولاء للدولة الأمة، وفي هذه الحالة تتفكك الدولة مثلما حصل في لبنان"³؛ وتتحوّل البلاد إلى فوضى و صراعات جهوية مناطقية وحزبية.

وبعد تجربة أليمة غير موفقة، أدركت السلطات الجزائرية المسؤولة على معالجة الأزمة الأمنية، أنّ التدخلات الأمنية والعسكرية، وخيار العلاج الأمني لمواجهة الرأي المخالف والفكر المتطرف، لا يولّد إلا المزيد من العنف والتطرف والإرهاب الذي استنزف قدرات الدولة وأوشكت على الإفيار؛ كانت الحصيلة البشرية والاقتصادية كارثية: حوالي مائتي (200) ألف قتيل، والخسائر الاقتصادية قدرّت بما يقارب ثلاثين (30) مليار دولار⁴. وتفاقم الوضع الأمني بعد "الخروج الإقليمي المسلح ل: (عبد الرزاق البار، عبد المالك درودكال، ومختار بلمختار) النشطين في تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي بمنطقة الساحل الإفريقي انطلاقاً من الصحراء الجزائرية"⁵؛ لذا، تراجعت تيارات داخل السلطة عن نزعتها الاستثنائية للإسلاميين، وعن خيارها الأمني وانفتحت مبكراً على الحلول البديلة المقترحة من داخل السلطة ومن خارجها كالمقاربات السياسية والتنموية لحلّ الأزمات الأمنية.

الفرع الثاني: الحلول السياسية لمكافحة الإرهاب في الجزائر

كانت الظاهرة الإرهابية في الجزائر في تطوّر مستمرّ، والجماعات المسلحة تتنامى بشكل رهيب كمّاً ونوعاً ومساحة نتيجة فشل الحلول الأمنية التي انتهجتها سلطات الفترة الانتقالية؛ لكن بعد انتخاب الجنرال المتقاعد اليمين

=الجنرال فضيل على رأس جهاز المخابرات، وهو ما رفضه الجنرال توفيق ومساعدوه. لتفاصيل أكثر، راجع: محمود، فهمي عبد الرزاق هويدي، "من أسرار العشرة السوداء"، الشروق المصرية. 2016/01/25، متاح على الرابط: <https://bit.ly/4aPCdKI>، بتاريخ 2024/05/15.

1 (وزارة الدفاع الوطني ، تعليمات رقم 89/51/ق.أ.ج.و.ش. الجزائر : وزارة الدفاع الوطني، بتاريخ 1989/04/04.

2 (انظر: ميلود، ولد الصديق، "فينومولوجيا علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة في الجزائر"، في نسيم بهلول (محرر)، فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني. المرجع السابق، (مدى الصفحات: 161-184)، ص ص 172-174.

3 (وليد، عبد الله الهويثري، عصر الإسلاميين الجدد: رؤية لأبعاد المعركة الفكرية والسياسية في حقبة الثورات العربية، المرجع السابق. ص 27.

4 (أنظر: قوي، بوحنية، المرجع السابق، ص 49.

5 (المرجع نفسه. ص 51.

زروال رئيسا للجمهورية في 1995، فضلا عن ضغوطات المنظّمات الحقوقية الدوليّة؛ بدأ التّفكير بصورة جادّة في البحث عن حلول سياسيّة واجتماعيّة للأزمة؛ فتضافرت جهود جهات رسميّة من داخل الجيش، وعلى مستوى مؤسّسة رئاسة الجمهورية، وبعض الشّخصيّات من المجتمع المدنيّ، حيث كانت شخصيّات من علماء مصر والسّعودية قد زارت مشايخ الجبهة في مقرّ الإقامة الجبريّة لذات الغرض برعاية مباشرة من رئيس الجمهورية* والتي مهّدت للمحادثات والتّفاؤوس مع قيادات الجبهة الإسلاميّة للإنقاذ التي بدأت بشكل جدّي برعاية رئاسة الجمهورية، ثمّ انتقلت إلى معاقل الجماعات المسلّحة في مفاوضات مباشرة مع الجيش الإسلاميّ للإنقاذ وبعض المجموعات الأخرى التي أبدت استعدادها للعدول عن المواجهة المسلّحة مع النّظام الحاكم والبحث عن حلول حقيقيّة للأزمة.

لقد أثمرت تلك المشاورات المتعدّدة الأطراف وأعطت بوادر لانفراج الأزمة، فكان مشروع قانوني¹ تدابير الرّحمة وضحايا فترة التّسعينيات، الذي "بيّن موقف العدالة من الأشخاص المتابعين بجرائم الارهاب أو التّخريب الذين أعلنوا توبتهم وتوقّفهم عن كلّ نشاط إرهابيّ أو تخريبيّ، بتخفيف العقوبات قد تصل إلى إلغاء المتابعة القضائيّة باستثناء جرائم القتل... أمّا قانون شروط التّكفّل بالعائلات المحرومة ضحيّة المأساة الذي صدر في ديسمبر 1998، وتمّ تجميده بعد ارتفاع موجة الأصوات المندّدة به على اعتبار أنّه يسوّي بين ضحايا الإرهاب وعائلات الإرهابيّين²؛ غير أنّ هذا القانون نفسه يُعدّ القاعدة الصّلبة لقانون المصالحة الوطنيّة الذي تبنته الدّولة فيما بعد.

بعد انتخاب السيّد عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجمهورية سنة 1999، قام باستفتاء شعبيّ حول قانون الوثام المدنيّ؛ وطوّره بعد ذلك إلى مشروع للمصالحة الوطنيّة؛ كان تفكيراً صائباً حيث تمّت مراجعة قانون الرّحمة، وانطلق الحوار الجادّ مع جمعيّات ضحايا الإرهاب التي كانت تعارض المصالحة وتطالب بالقصاص من القتلة. كانت الإرادة السّياسيّة لدى رئاسة الجمهورية صادقة مع شركائها بخصوص حلّ الأزمة الأمنيّة بغية وضع حدّ لمعاناة الشّعب الجزائريّ حيث "أصدرت الدّولة قوانين التّكفّل الاجتماعيّ بضحايا المأساة الوطنيّة من طرفي الأزمة، وإيقاف المتابعات القضائيّة ورفعها نهائيّاً عن المفرج عنهم في إطار العفو الشّامل، ويفرض إعادة دمجهم في عملهم، أو تقديم تعويضات لهم"³.

(*) صرّح حسن لعربي نائِب برلماني عن حزب العدالة والتنمية لبرنامج الحلقة المفقودة في قناة الشروق الجزائرية بتاريخ 2014/03/04، أن اختيار جاب الله لوساطة العالمين توفيق الشاوي ومحمد عمر الزبير وزيارتهما للشيخين في الإقامة الجبريّة-بجنان المفتي في 1994، كان قائما على أسس الكفاءة العلميّة والخبرة بالجماعات الإسلاميّة، ومن جهة أخرى تأييدهما لعمل جبهة الإنقاذ السّياسي، وقربهما من الشيخ عباسي تحديدا.

1 (أمر رقم 95-12 ممضي في 25 فبراير 1995 يتضمن تدابير الرحمة، الجريدة الرسميّة للجمهورية الجزائرية الديمقراطيّة الشعبيّة. العدد 11، 1995/03/01، ص 10.

2 (أحمد، فاضل، "الجزائر: مشروع الوثام المدني صياغة جديدة لقانوني تدابير الرحمة وضحايا المأساة"، جريدة الحياة. متاح على الرابط: <http://www.alhayat.com/article/1006411>. بتاريخ 2019/04/29.

(*) تعرّف موسوعة لاروس (Larousse) المصالحة الوطنيّة على أنّها: "سيرورة من الوفاق وطمأننة الرأْي العامّ في أمة أو بلد ما، بعد حدث أليم يكون قد أصاب تاريخهما الحديث، ويتبنّى مسعى المصالحة في مظهر مزدوج، يتمثّل في السّماح للضّحايا بالتعبير الصّريح وحثّ الفاعلين الآخرين على الاعتراف بأفعالهم، بهدف تحقيق الشّعور بالانتماء إلى كيان واحد، والقبول تالياً بمنطق العيش المشترك، وفي الحصيّة، تجنّب تكرار المأساة الوطنيّة. وللمزيد من التّفصيل، راجع: الطاهر، سعود، "المصالحة الوطنيّة في الجزائر: التجربة والمكاسب"، مجلة سياسات عربيّة. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 34، (مدى الصفحات: 40-54)، سبتمبر 2018، ص 42. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3RfkyVE>، بتاريخ 2024/01/15

3 (انظر: أحمد، فاضل، المرجع السابق.

والمصالحة الوطنية هي عملية تهدف إلى إعادة الوحدة والسلام الداخلي في الدولة وتسعى إلى تحقيق التوافق والاستقرار في المجتمع بعد فترة التسعينيات المؤلمة. فمن خلال المصالحة يتمكن الضحايا من التعبير عن تجاربهم بصراحة، وتشجع الأطراف الأخرى على الاعتراف بأفعالها؛ وتصبح الحياة المشتركة قاعدة أساسية، ويتم تفادي الصدمات العنيفة في المستقبل.

وفي ذات السياق، تمحورت سياسة المصالحة الوطنية في الجزائر عموماً حول أولوية الحفاظ على انسجام المجتمع الجزائري وتماسكه، مع ضرورة التمسك بالقيم الروحية والأخلاقية التي تشجع على احترام قداسة الحياة البشرية والتسامح والإنسانية وحقوق الإنسان، فهذا النهج يؤكد على أنّ مبادئ الدين الإسلامي، التي تمّ استغلالها من طرف الجماعات الإرهابية ومن كان يدعمها، تشكل ركيزة للوحدة وتعدّ مصدراً للسلام والحرية والتسامح. ومن جانب آخر، إنّ السياسات القمعية والحلول الأمنية لا تكفي بمفردها لمواجهة الظاهرة الإرهابية ولذا، ينبغي التركيز على إحلال السلام في القلوب والطمأنينة في النفوس كأمر أساسي لإعادة بناء النسيج الاجتماعي، الذي تأثر كثيراً بجراح وآلام فترة التسعينات¹؛ وكانت المصالحة الوطنية من ضمن مقاربة شاملة وضعتها الدولة الجزائرية لمواجهة التطرف ومكافحة الإرهاب، سيتمّ التفصيل فيها من خلال المطلب الموالي.

المطلب الرابع: المقاربة الجزائرية التنموية لمعالجة ظاهرة الإرهاب

بعد فشل المقاربة الأمنية لحل أزمة التسعينيات، وبعد تشخيص دقيق لأهم أسبابها، والعوامل التي ساعدت على ظهور التطرف بأنواعه، وانتشار الإرهاب المسلح الذي واجهته الجزائر بمفردها، من دون دعم إقليمي ولا دولي، اهتمت السلطات الجزائرية إلى مقاربة تنموية شاملة لمواجهة الظاهرة الإرهابية بغية تعزيز أمنها القومي الذي يشمل مراعاة توازن المصالح الوطنية الحيوية والمهمة والعدالة لجميع المواضيع كالفرد والمجتمع والدولة، ومسؤوليتها المتبادلة لضمان الأمن²؛ تمثلت المقاربة أساساً في بعث عدّة مشاريع إصلاحية وتنموية في مجالات مختلفة؛

الفرع الأول: المؤسسات التعليمية والدينية

بعدما تعرّضت المدرسة الجزائرية إلى حملة شرسة بتهمة تخريج إرهابيين إسلاميين من خلال المنهاج التربوي المعتمد منذ الاستقلال، أطلقت الجزائر عدّة مشاريع لإصلاح المنظومة التربوية حيث أقدمت وزارة التربية الوطنية على إدخال إصلاحات في المناهج التعليمية في الأطوار الثلاثة: الابتدائي، المتوسط، والثانوي. وكان ذلك بناءً على استشارة خبراء دوليين من كندا وفرنسا بشكل خاص في إطار ميدان 1 وميدان 2؛ تجلّت أبرز تلك التعديلات في إلغاء شعبة العلوم الإسلامية من التعليم الثانوي، بالإضافة إلى تنقيح المقررات الدراسية، وحذف بعض المحتويات الدينية كالبسملة، استبعاد بعض الشخصيات الدينية الجزائرية والتاريخية.

كان يتعيّن على المدرسة الاضطلاع بدور رئيسي في تكوين القيم كالمواطنة، وفي التنشئة الاجتماعية والثقافية؛ فمن خلال ذلك تمثل المنظومة التربوية إحدى الدعامات الرئيسية للمجتمع؛ كما تعدّ المحيط الاجتماعي الثاني بعد

(1) انظر: عبد القادر مساهل، "المرجع السابق"، ص 13.

(2) أنظر: ميثاق، بيات الضيفي، المرجع السابق. ص ص 74-75.

العائلة؛ "وفي حالة فشلها [أي: المدرسة] في الاضطلاع بهذه المهمة، يفقد المجتمع خط دفاعه الثاني في مقاومة الجرائم [الإرهابية]"¹؛ كما تلعب المدرسة دورا رئيسا في ردع الإرهاب ومحاربه والحد من خطورته، وذلك عن طريق التربية التي تعدّ محورا أساسيا تدور حوله جميع الأنشطة التي تعمل على تعزيز قيم السلم والتسامح والمساواة والعدالة الاجتماعية والرقى والمعاصرة واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية²؛ وتضطلع أيضا بوظيفة تنمية الحس المدني لدى التلاميذ، وتساهم في وضع وتطبيق استراتيجيات تهدف إلى الوقاية من الإرهاب ومكافحته، من خلال تلقين التلاميذ وإكسابهم مبادئ النقاش والحوار وقبول رأي الأغلبية وحقوق الأقلية ونبذ التمييز والعنف³.

أعدت الوزارة الوصية برامج التعليم وفقاً للأغراض والأهداف التي حددها القانون التوجيهي للتربية الوطنية، وتهدف هذه البرامج إلى إرساء القيم الإسلامية والانسانية والوطنية والعلمية، وتساهم في محاربة الآفات الاجتماعية وتحسين العلاقات الاجتماعية وتقوية التماسك الاجتماعي وتنمية الفكر العلمي والقدرة على التفكير والنقد واتقان أدوات الحداثة والحفاظ على البيئة والانفتاح على ثقافات وحضارات العالم.

وتماشياً مع السياسة التعليمية في الجزائر التي تنبئ إلزامية التعليم ومجانيته، قامت الدولة بإنجاز العديد من الابتدائيات في المداشر والتجمعات السكانية الريفية، والمتوسّطات في القرى الكبرى، والثانويات في البلديات بغرض تقريب المؤسسة التعليمية من مقار إقامة التلاميذ، ممّا عززّ ارتفاع عدد المتدربين ونسبة النجاح أيضاً*.

أمّا التعليم عن بعد، فقد خطى خطوات كبيرة في الجزائر، حيث كثف الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد (ONEFD) من نشاطاته نظراً للإقبال الكبير الذي عرفته مراكزه الجهوية؛ تهدف هذه السياسة إلى تعميم الانتفاع بالتعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي لكل تلميذ-دون شرط السن- تعسّر عليه الالتحاق بالمدرسة لمزاولة دراسته؛ وتتّوج كل مرحلة تعليمية بنفس قيمة ومستوى شهادات التعليم الوطنية المعتمدة. وينتقل التاجحون في شهادة البكالوريا إلى التعليم الجامعي جنباً إلى جنب مع نظرائهم الوافدين من التعليم النظامي، ومن المترشحين الأحرار أيضاً؛ وكل ذلك تجسيدا للديمقراطية التعليم كحق دستوري لكافة الجزائريين.

من جهته، يقوم الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار (ONAEA) بمجهودات جبارة لتأهيل فئة الأميين وتعليمهم أساسيات القراءة والكتابة بغرض التقليل من حجم الأمية نظراً لتأثيراتها السلبية على التنمية الشاملة؛ تجدر الإشارة إلى أنّ أقسام محو الأمية في الجزائر-على بساطتها- قد ساهمت بقسط كبير في فكّ العزلة الثقافية والفكرية على شريحة واسعة من المواطنين لكلاً الجنسين ومن أعمار مختلفة؛ لقد أضحت هذه الفئة قادرة على قراءة الجرائد والوثائق الخاصة والافتات في الشوارع والأدوية ومتابعة أبناءهم في الدراسة، وكتابة الرسائل والنصوص، ومتابعة

1 (عبد القادر، مساهل، المرجع السابق. ص 27

2 (انظر: المادة 3 من "القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04/08"، المؤرخ في 2008/01/23، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. العدد 4، 2008/01/27، ص7.

3 (المرجع نفسه، المادة 5.

(*) ارتفعت نسبة التمدريس في موسم 2011/2010 إلى 98.16 %: 98.40% ذكور، و 97.91% إناث، بعد أن كانت 94.03 % في موسم 2001/2000. وارتفعت نسبة النجاح في البكالوريا لتصل 63.99 % خلال العام الدراسي 2013/2012. توسّع التعليم التحصيلي ابتداء 2008 ليصل إلى 75 % سنوياً في المدارس العمومية، ووصلت نسبة الفتيات 48.88 % في الموسم 2014/2013.

الأخبار، وغير ذلك مما يستوجب معرفة أبجديات القراءة والكتابة، وبرزت هذه الفئة من المتعلمين في التعليم القرآني للكبار بشكل خاص. وأغلب الملتحقين بمراكز محو الأمية يرغبون في مواصلة تعليمهم وتحسين مستواهم¹.

في ذات السياق أيضا، وبغية تطوير التعليم في الجزائر، تم فتح المجال أمام التعليم الخاص في إطار الإصلاح التربوي دائما، وذلك تحت إشراف وزارة التربية الوطنية "حيث يعد إنشاء مؤسسات تربوية وتعليمية خاصة، أحد أهم إجراءات إصلاح المنظومة التربوية؛ وأضحت ضرورة لا رجعة فيها، لأنها بدأت تفرض نفسها بطريقة طبيعية في ظل التحوّلات التي يعرفها المجتمع الجزائري، وخاصة القطاع الخاص في التنمية السوسيو-اقتصادية":

L'institutionnalisation d'établissements privés d'éducation et d'enseignement constitue l'une des mesures importantes de la réforme du système éducatif. Elle est devenue une nécessité incontournable car elle vient s'inscrire naturellement dans l'évolution de société algérienne qui est caractérisée, notamment du secteur privé dans le développement socio-économique².

لقد ارتفع عدد المؤسسات التعليمية الخاصة، وارتفع معه عدد التلاميذ المتدربين بها بشكل ملحوظ، حيث تطوّر عددها على مستوى الوطن من أربعة عشر (14) مؤسسة في الموسم الدراسي 2004/2005 إلى مائة وواحد وأربعين (141) مؤسسة في السنة الدراسية 2008 / 2009³؛ وتجدر الإشارة إلى أنّ ورشة إصلاح النظام التربوي، تعدّ ثالث أكبر ورشة من نوعها التي عرفتها الجزائر منذ استقلالها في 1962:

« Il faut tout de même signaler qu'en matière de réforme du système éducatif, c'est la troisième grande entreprise du genre que notre pays entreprend depuis son indépendance en 1962 »⁴.

ومع ذلك صرح الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في سبتمبر 2008 قائلا: " وبقى أنّ هذا التطوّر الذي حصل في النظام التربوي، واستدرك نقائص سنوات الأزمة، يستدعي المزيد من الجهود، لأنّ المدرسة هي حيز الزاوية في التنمية وفي مستقبل البلاد".

« Il reste que tous ces progrès-sur la voie de la réforme de l'éducation nationale qui ont rattrapé les retards des années de crise-en appellent nécessairement d'autres, car l'école demeure la pierre angulaire de développement et de l'avenir du pays »⁵.

1) أنظر: زهرة، فضلون، "واقع محو الأمية وتعليم الكبار في الجزائر: دراسة ميدانية بملحقة محو الأمية بولاية قسنطينة"، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 3، العدد 1، (مدى الصفحات: 159-177)، 2016/06/01، ص ص 173-174. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3KyyHJV>، بتاريخ 2024/05/02.

2)Boubekeur Benbouzid, La réforme de l'éducation en Algérie : enjeux et réalisations. Algérie : casbah édition, 2009, p 200.

3)Ibid. P 202.

4)Ibid. p 307.

5)Ibid. p 313.

وبالتوازي مع الإصلاح التربوي، اهتمت الجزائر أيضا بإصلاح الجامعات: وأبرز الإصلاحات التي عرفها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، تمثلت أساسا في انتشار المراكز الجامعية في أغلب المدن الكبرى من الوطن، وترقية بعض المراكز إلى جامعات؛ وذلك تجسيدا لمبدأ العدالة الاجتماعية والتعليمية من جهة، ولتقريب الجامعة من الطالب بهدف تحقيق المقاربة الكمية والتنوعية في تخريج الإطارات الجامعية المتعلمة من جهة ثانية، وتم إنشاء مدارس وطنية عليا متخصصة.

كما أبرمت الجامعات الكبرى اتفاقيات شراكة وتعاون مع بعض المراكز الجامعية والجامعات الفتية لدعمها ومساعدتها في بعض التخصصات من خلال تقنية التعليم أو التواجد عن بعد، والورشات الميدانية أيضا؛ ومثال ذلك، الاتفاقيات التي أبرمت بين بعض الجامعات في مجال العلوم الطبية، إلى جانب افتتاح الجامعة الجزائرية على محيطها الخارجي سواء في القطاع العام أو الخاص بغرض دعم المشاريع الابتكارية للطلبة وتنفيذها على أرض الواقع. من جانب آخر، حرصت الجزائر على ضمان الخدمات الجامعية من نقل وإيواء وغيرها بهدف توفير البيئة المناسبة لمزاولة الدراسة بشكل طبيعي؛ كما تم تطوير نظام التدريس من التقليدي الكلاسيكي إلى نظام LMD (ليسانس-ماستر-دكتوراه) مع فتح تخصصات جديدة لمواكبة الجامعات العالمية، وتم فسح المجال أمام المتخرجين لتنويع معارفهم من خلال متابعة تخصصات أخرى في إطار ليسانس ثانية، وإدماج الحاصلين على ليسانس النظام الكلاسيكي مباشرة في السنة الثانية ماستر في تخصصات مختلفة؛ كما أدخل التعديل الدستوري لسنة 2016 في المادة 44 منه عنصرا جديدا تمثل في ضمان الحريات الأكاديمية وحرية البحث العلمي وإقرار ممارستها في إطار القانون.

فكل تلك الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية في مجال التربية والتعليم بأطواره المختلفة، والتعليم العالي والبحث العلمي، إنما يدخل ضمن سياسة البناء الفكري لأفراد المجتمع وانتشالهم من برائين الجهل والامية والتخلف الفكري، والارتقاء بهم إلى مستوى ثقافي مرتفع يسمح لهم بالتفوق إلى عالم الفكر؛ لمواجهة الأفكار المنحرفة وصدّها لحماية الأمن الفكري الجزائري، أو لخلق أفكار جديدة، وتطوير أخرى تقليدية، أو والولوج في مجال التفكير والإبداع والاختراع لتطوير التنمية الشاملة وتعزيز الأمن القومي الجزائري بمفهومه الشامل.

وتكتمل العملية التربوية والتعليمية بالدور الذي تؤديه مؤسسة المسجد حيث رسمت الجزائر سياسة مسجدية تمثلت أساسا في تكثيف تكوين الأئمة والخطباء والمرشدين الدينيين وباقي الموظفين، وتحسين مستواهم المعرفي والثقافي والمهني من أجل ضمان تأطير يلائم متطلبات المجتمع وانشغالاته ويجيب على تساؤلاته. كما أنشأت الدولة معهدين في جنوب البلاد لاستقبال الطلاب الأفارقة، ومدرسة وطنية مخصصة لتكوين وتأهيل الإطارات الإدارية للشؤون الدينية والأوقاف، كما تم فتح تخصص جامعي للإمامة والإرشاد الديني في إطار نظام (ل.م.د-LMD).

ومن جهة أخرى، حرصت الجزائر على استعادة المسجد كمؤسسة دينية تابعة حصرياً للدولة، وتعزيز دوره الفعلي في المجال الروحي والتربوي والعلمي والاجتماعي، وتعزيز المرجعية الدينية الوطنية الأصيلة لردع الأفكار المتطرفة وجميع التصرفات الراديكالية التي من شأنها أن تلحق الضرر بالمجتمع¹.

(1) أنظر: عبد القادر، مساهل، المرجع السابق. ص 25 وما بعدها.

كما عرف التعليم القرآني رعاية غير مسبقة من طرف الدولة، تجلّت في انتشار المدارس القرآنية العصرية، وتنظيم مسابقات ولائية ووطنية ودولية في حفظ وترتيل القرآن الكريم مع أحكام التلاوة، وحفظ الحديث الشريف ومتون القراءة أيضاً، وذلك طيلة السنة؛ وعمدت الجزائر إلى "إعادة تنظيم هيئة الفتوى وتكوين وتأطير الأئمة المدعوين لممارسة مهماتهم في وسط الجالية الجزائرية المقيمة في الخارج، كما وضعت مشروع إنشاء مرصد وطني لمكافحة التطرف الديني"¹.

الفرع الثاني: الثقافة والإعلام

تهدف المحاور الرئيسية للسياسة الثقافية إلى الحفاظ على الهوية والذاكرة الجماعية، ويتأتى ذلك من خلال إحياء العمل الثقافي الجوّاري من جديد عبر المؤسسات الثقافية والحركة الجمعوية، ومأسسة التظاهرات والمهرجانات الثقافية وتعزيزها بنصوص قانونية لتنظيم الساحة الثقافية وحمايتها؛ وحرصت الدولة على دعم الإنتاج الثقافي باللغتين الوطنيتين: العربية والأمازيغية؛ وقامت الجزائر بتنظيم ندوة عن القدس أغسطس 2001، حيث كان موعداً هاماً طبع الاحتفال بالسنة الدولية للحوار بين الثقافات².

أما قطاع الإعلام، فدوره فعال في البناء الفكري؛ لذا، كان ينبغي "تجديد وسائل الإعلام الوطنية بأنواعها، عمومية وخاصة، لتبني سياسة إعلامية تهدف إلى بناء فكري سليم، ولمواجهة الغزو الفكري، وكل ما يهدد الأمن الفكري الجزائري... ومحاربة الجهل من خلال البرامج التعليمية الموضوعية، ونشر الوعي والحس الوطني عبر الإعلام الهادف والمسؤول، ووضع استراتيجية وطنية للأمن السبراني لمواجهة مغالطات المحتوى الإلكتروني في شقه الفكري والثقافي"³.

من جانب آخر، تعدّ حرية الرأي والتعبير في الجزائر آلية لمراقبة وحماية حقوق الإنسان ودولة القانون، حيث فتح المجال أمام ظهور صحافة مستقلة إلى جانب الصحافة العمومية؛ وألغي تجريم جنح الصحافة منذ عام 2012؛ كما سعت الدولة إلى ضمان حقّ المواطنين في الإعلام، وحقّ الصحفيين في الوصول إلى مصادر المعلومة؛ وتمّ اعتماد القانون المتعلق بالقطاع السمعي البصري في عام 2014، مجسّداً بذلك انفتاحه على الاستثمار الخاص الوطني؛ وحرصت الدولة على مبدأ الحقّ في الإعلام وواجب المسؤولية، وذلك حفاظاً على أمن الأشخاص والمؤسسات، والموازنة بين الحقّ في حرية التعبير ومقتضيات حفظ النظام العام واستقرار المجتمع وأمن البلاد، والالتزام بالأداب وأخلاقيات المهنة؛ وهذا الحقّ الأساسي يساهم في إقامة بيئة من السلم والحوار السلمي⁴.

الفرع الثالث: الأسرة والمجال الاجتماعي

أثار تعديل المادة 11 من قانون الأسرة لسنة 2005 والمتعلقة بالولي في الزواج ضجة إعلامية، وذلك بعدما أضيفت لهذه المادة بخصوص الولي عبارة: (أو أي شخص تختاره)، فأصبح ولي المرأة بدون معنى؛ ومن جهة أخرى

(1) الطاهر، سعود، المرجع السابق، ص 50.

(2) أنظر: عبد القادر، مساهل، المرجع السابق، ص 21.

(3) محمد، بوداود، بونوار، بن صايم، "مشكلة الأمن الفكري في الجزائر"، مجلة السّاور للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 8، العدد 1، (مدى الصفحات: 649-675)، 2022/06/11، ص 671. متاح على الرابط: <https://bityl.co/ChdB>. بتاريخ 2022/06/12.

(4) أنظر: عبد القادر، مساهل، المرجع السابق، ص 24.

أتاحت المواد 6 و9 مكرر من تعديل قانون الجنسية لسنة 2005 للمرأة منح جنسيّتها لأطفالها، ولزوجها، كما قام بموازنة العلاقات بين الأزواج من خلال إلغاء الزواج بالوكالة، وتوحيد سنّ الزواج بـ 19 سنة؛ وجعل إبرام عقد الزواج وتعدّد الزوجات بيد المرأة، وحفظ لها ولأطفالها كلّ الحقوق في حالة الطّلاق؛ كما استفادت المرأة المحبوسة الحامل والمرضعة من ظروف احتجاز انسانيّة خاصّة والتكفل بطفلها، لاسيما من حيث التّغذية والجوانب الصحيّة والزّيّارات المباشرة، وذلك بالتّسيق مع المصالح المختصّة بالشّؤون الاجتماعيّة.

وفي المجال الاجتماعيّ والاقتصاديّ، اتّخذت إجراءات لمحاربة تمهيش المرأة ولاسيما في إطار الاستراتيجية الوطنيّة لتعزيز الأسرة وحمايتها بصفقتها مؤسّسة اجتماعيّة؛ وتوفير التّعليم والرّعاية الصحيّة للأسرة الرّيفيّة؛ ودعمها بمشاريع اقتصاديّة عائليّة مصغّرة.

وفيما يتعلّق بتعزيز دور المرأة في المجتمع ودعم إدماجها في الحياة السياسيّة، فقد اعتمدت الدّولة نهجاً مكّنها وأشركها في إدارة شؤون المجتمع على جميع مستويات المسؤوليّة، كما عزّز التّعديل الدّستوريّ لسنة 2016 من زيادة فرصها في التّمثيل السياسيّ في مختلف المجالس المنتخبة.

أمّا بخصوص تشجيع التّشغيل ومكافحة البطالة في أوساط الشّباب، رسمت الدّولة الجزائريّة خطّة عمل من أجل تشجيع تشغيل الشّباب ومكافحة البطالة في أوساط هذه الفئة الحيويّة وإدماجهم مهنيّاً، ووُضعت أجهزة عموميّة وأدوات وآليات حقيقيّة لتنفيذ ذلك عبر برامج (ANEM)، و (ANSEJ)، و (CNAC)؛ وساهم القطاع الخاصّ بدوره في التّوظيف التّقليديّ في القطاع الاقتصاديّ؛ كما تمّ تطبيق برنامج إصلاح النّظام الوطنيّ للضمان الاجتماعيّ و عصرنته.

ولإعطاء ديناميكيّة أكثر للمجتمع المدنيّ للمساهمة في تطوير الأنشطة الاجتماعيّة، عملت الدّولة على تشجيع ازدهار الحركة الجمعيّة عن طريق تفعيل قانون الجمعيات المشار إليه في الدستور الجزائريّ لا سيّما المادة 54 منه والتي تضمّن الحقّ في إنشاء الجمعيات، كما يهدف القانون المعدل في 2012 إلى إعادة بعث النّشاط الجمعيّ لكي يتسوّى له نسج شراكة مع السّلطات العموميّة، والمضيّ في مسار التّنميّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة. ويشمل نطاق عمل الحركة الجمعيّة في الجزائر كافة مجالات الحياة الاجتماعيّة وحقوق الإنسان تقريباً: المجال المهنيّ، المجال الدّينيّ، الصّدقة والتّبادل والتّعاون، الرّياضة والتّربيّة البدنيّة وغيرها من الأنشطة التي تساهم في تطوّر المجتمع وتنمي القدرات البشريّة والفكريّة للأفراد.

الفرع الرّابع: قطاع العدالة ومرفق الشّرطة

وضعت الدّولة الجزائريّة من خلال التّعديل الدّستوريّ لسنة 2016، لاسيما في موادّه من 156 إلى 177، آليات تستند إلى مبادئ الشّرعية والمساواة لتضمن حماية المجتمع والحريّات، ويضمن رئيس الجمهوريّة استقلاليّة السّلطة القضائيّة؛ وتمّ تنظيم المحكمة العليا، ومجلس الدّولة، ومحكمة التّنازع، وعملهم، واختصاصاتهم الأخرى، كما يتمتّع المجلس الأعلى للقضاء بدوره بالاستقلاليّة الإداريّة والماليّة؛ وأدرج هذا التّعديل أحكاماً تعطي للقاضي والمحامي الضّمّانات القانونيّة التي تكفل له الحماية من كلّ أشكال الضّغوط والتّدخّلات والمناورات التي قد تضرّ بأداء مهمّتهما، أو تمسّ بنزاهة الأحكام القضائيّة.

وفي مجال تعليم نزلاء السّجون وتحسين مستواهم، تسهر الدّولة على توفير كلّ الشّروط الصّوريّة والإمكانيات الماديّة والبشريّة لإنجاح هذا المشروع الثّقافيّ الفكريّ الإنسانيّ؛ ويستفيد السّجناء رجالاً كانوا أم نساءً، من دروس تعليميّة عامة وتقنيّة، ومن التّكوين المهنيّ والتّدريب والتّربيّة البدنيّة، وذلك وفقاً للبرامج الرّسميّة المعتمدة، مع إتاحة الإمكانيات اللاّزمة لذلك؛ وفتحت مراكز امتحان شهادة التّعليم المتوسّط والبيكالوريا داخل هذه المؤسّسات تزامناً مع الامتحانات الرّسميّة، يؤطّرها ويشرف عليها إدارات وموظفي وزارة التّربيّة الوطنيّة لضمان المصداقيّة.

أمّا بخصوص احترام حقوق الأشخاص المحتجزين قيد التّحقيق، حرصت الدّولة الجزائريّة على تحسين ظروف احتجازهم طبقاً للقانون، وإضفاء الطّابع الإنسانيّ على بيئة الاحتجاز، وضمان الاتّصالات الهاتفية والزّيارات الطّبيّة وتقديم الوجبات ولوازم النّظافة*، والفصل بين الرّجال والنّساء والقصر، والسّماح لأعضاء الاتحاد الدّوليّ للصّليب الأحمر والهلال الأحمر بزيارة أماكن الاحتجاز؛ وتمّ تنصيب نظام ذكيّ للمراقبة على مستوى أمن بعض الولايات بهدف الحفاظ على حقّ المحتجزين قيد التّحقيق¹.

وفي مجال توطيد العلاقة بين الشّركة والمواطن، ظهر مفهوم الشّركة الجوّاريّة الذي يهدف إلى إرساء بيئة من الثّقة بين المواطنين وعناصر الشّركة، وذلك عن طريق الاستماع إلى المواطنين والتّواصل معهم، وتحسين آليّة الاستقبال من أجل التّكفّل الفعّال والسّريع بمشاكلهم في المجال الأمنيّ، إضافة إلى تعزيز الحسّ المدنيّ لدى المجتمع من خلال إذكاء الوعي لدى المواطن بشأن تطوير الأمن الوقائيّ لبيئته تُجاه فئة الشّباب بشكل خاصّ؛ وإسهام الجمهور في الجهد الأمنيّ الذي يعدّ مسؤوليّة جماعيّة تقع على عاتق كلّ أفراد المجتمع تكريساً لمفهوم الأمن المجتمعيّ والاجتماعيّ. وبرغم الإيجابيات الكثيرة للمقاربة التّنمويّة لتجسيد مشروع المصالحة الوطنيّة والحدّ من الظّاهرة الإرهابيّة في الجزائر، لم ينبُج ميثاق المصالحة من الانتقاد من طرف المهتمّين بالمصالحة والعفو الشّامل، حيث "يرى الباحث فاليري أرنولد (Valerie Arnold) أنّ فيه خروقات قانونيّة مخالفة للدّستور والقانون الدّوليّ، منها: حجر النّشاط السّياسيّ على المتورّطين والمساهمين في المأساة الوطنيّة... وبالمقابل التّنصيب على منح الحصانة لقوّات الأمن والجيش من المتابعة القضائيّة داخل الوطن وخارجه... رغم الدّعاوى المرفوعة ضدّ بعض الأفراد في المحاكم الأوروبيّة².

كما تعرّضت هذه المقاربة إلى العديد من الانتقادات على المستوى الوطنيّ نظراً لما شابها من فساد أثناء عمليّة التّنفيذ والتّجسيد الميدانيّ، خاصّة في شقّها الاقتصاديّ والسّياسيّ، وفي مجال القضاء أيضاً؛ وبدأ الاحتقان السّياسيّ والاجتماعيّ يتراكم تدريجيّاً ويضغط بقوة على الجهة الدّاخلية ممّا دفع بالجماهير الشّعبية بمختلف أطرافها للخروج إلى الشّارع في حراك شعبيّ سلميّ عبر كامل التّراب الوطنيّ، دام قرابة السّنة لمطالبة الفكر الانتهازيّ

(*) تكفّلت الدّولة منذ عام 2011 بالوجبات ووسائل النّظافة الصحيّة للأشخاص المحتجزين قيد التّحقيق بمقتضى قرار وزاريّ مشترك بين وزير الدّاخلية والجماعات المحليّة ووزير الماليّة.

1 (أنظر: عبد القادر، مساهل، المرجع السابق. ص 21.

2 (الطاهر، سعود، المرجع السابق، ص53. بتصرّف.

(*) خرج الشّعب الجزائريّ يوم الجمعة 22 فبراير 2019 إلى الشّارع في حراك شعبيّ سلميّ عبر كامل التّراب الوطنيّ، تعبيرا عن رفضه للواقع المزريّ الذي وصلت إليه البلاد، كان ذلك الحراك في كلّ يوم جمعة، عرفت إعلامياً بأرقام أسبوعيّها، ودام بشكل منظم إلى غاية إعلان حظر التّجوال بسبب جائحة كورونا في مارس 2020. تميّز الحراك الشّعبيّ بالسّلميّة التي تشبه الخرجات التّأييدية. كان سقف المطالب السّياسيّة مرتفعاً جداً، أسفرت نتائجه عن إلغاء العهدة الخامسة للرّشّح عبد العزيز بوتفليقة وأجلّت الانتخابات الرّئاسيّة. كما تمّت الإطاحة ببعض المشتبه بهم في قضايا فساد من رؤوس

المصلحيّ بالعدول عن سياسة الاستخفاف بالشّعب الجزائريّ وبطموحاته المشروعة، وضرورة القيام بإصلاحات عميقة بغية الوصول بالبلاد إلى نهضة تنمويّة شاملة تعكس حجم القدرات الماديّة والبشريّة والمعنويّة التي تمتلكها الجزائر. وفي ظلّ زخم هائل من الأفكار المختلفة والآراء المتضاربة والمبادرات السياسيّة المتتاليّة، ظلّ شباب الحراك الشّعبيّ متمسكاً بالمطالبة بإصلاحات حقيقيّة على مختلف المستويّات، وفي جميع المجالات؛ إصلاحات تعبّر بحقّ عن طموحات فكر الشّعب الجزائريّ النّاضج الواعيّ والمسؤول الذي فكّك خيوط شبكة الفساد داخل النّظام السياسيّ دون أن يسقطه؛ فحافظ بسلوكه الاحتجاجيّ الرّاقّي على وجود الدّولة واستمراريتها في سلميّة أبهرت الدّاخل والخارج على حدّ سواء؛ طالب بإصلاحات تليق بمقام الدّولة الجزائريّة وبشعبها الثّائر الذي يسعى للانعتاق بشكل كامل ونهائي من التّبعية الفرنسيّة*، والطّامح للعيش في رفاهيّة وتقدّم وازدهار.

النّظام ورجال الأعمال؛ تكفّلت العدالة بملفّاتهم حيث صدرت أحكام متفاوتة في حقّ رؤساء حكومات ووزراء ومسؤولين كبار من المدنيين والعسكريين ورجال الأعمال، وهم يقبعون في السّجون الجزائريّة لأداء محكوميتهم، كما تمّ إصدار مذكرات توقيف دوليّة في حقّ الهاربين منهم. ومن جانب آخر تعهّد النّظام الجديد بأولويّة استرجاع الأموال المنهوبة وإطلاق عجلة التّميّة الوطنيّة بشكل شامل وتوزيع جغرافي عادل.

(*) يدّعي الرّئيس الفرنسي شارل ديغول أنّه منح الجزائر الاستقلال لكنّها ستبقى تحت أعين فرنسا. وفي السنوات الأخيرة أقلق مشروع المسجد الأعظم الفرنسيين حيث كنّف الإعلام الفرنسي انتقاداته للمشروع؛ توالى مقالات وتقارير عديدة حول جدوى وميزانيّة هذا المشروع الضّخم خاصّة في جريدة Le Monde و Le Parisien في 2016، مجلة Le Point في 2018، و Le Jeune Afrique في 2021، وأخيرا Le Figaro، وغيرها من المقالات والتقارير تصف فيه مشروع جامع الجزائر الأعظم على أنه تبذير للمال العام.

المبحث الرابع: تطوير الأمن الفكري وانعكاساته على مكونات الأمن القومي الجزائري

بذلت الدولة الجزائرية جهودا كبيرة لتطوير الأمن الفكري بمفهومه الشامل لما له من علاقة وطيدة بسلوكات الأفراد وسلوكيات الهيئات والمؤسسات والجماعات، ولعلاقته بفروع الأمن، ولما له من انعكاسات على مكونات الأمن القومي الجزائري الذي لم يعد مقتصرًا على الجوانب العسكرية فقط، وإنما أصبحت الجوانب الثقافية والفكرية والروحية للفرد والمجتمع والدولة من صلب اهتماماته أيضا¹.

المطلب الأول: انعكاسات الأمن الفكري على الأمن السياسي والاجتماعي

لا يمكن الاستهانة بتأثير الأمن الفكري على الأمن السياسي والاجتماعي؛ إذ تعدّ حرية التعبير والمشاركة في العملية الديمقراطية ركيزة أساسية لاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي؛ فالمجتمع الذي يضمن لأفراده التعبير عن الأفكار بكلّ حرية ويمكّنهم من المشاركة في حوار هادف؛ سيجعل منهم مواطنين أكثر استنارة ووعياً وإحساساً بالمسؤولية تجاه أمن واستقرار بلدهم.

ففي هذا الإطار، اهتدى المؤسس الدستوري إلى تعزيز قواعد الجمهورية ومبادئ الديمقراطية؛ وعمل على بناء فكر المواطن وإنضاجه من خلال احترام الدستور وقوانين الجمهورية كي لا يتم الانقلاب عليها أو إنكارها، كما أوجب صون وحماية استقلال البلاد وسيادتها وسلامة ترابها الوطني الذي لا يقبل التقسيم أو التنازل عن أيّ شبر منه بأية حجة كانت، وتعزيز وحدة شعبها في هويته بأبعادها الثلاثة: الإسلام، العربية، الأمازيغية، كما أوجب حماية جميع رموز الدولة المادية والبشرية والمعنوية، وهدد بالعقوبة الصارمة وعدم التسامح مع أيّ سلوك منحرف يمسّ بأمن الدولة كالحيانة والتجسس والولاء للعدوّ، وعلى جميع الجرائم المرتكبة ضدّ الأمن القومي للدولة².

فالمواد الدستورية المتعلقة بالحياة السياسية جاءت واضحة ومطمئنة للنفوس، خاصة فيما يتعلق بمواصفات رئيس أعلى سلطة سياسية في البلاد، إذ ما يهمّ الشعب الجزائري والطبقة السياسية على حدّ سواء هو هوية رأس السلطة الذي يعدّ الواجهة السياسية للدولة إنّ على المستوى الداخلي أو الخارجي؛ فليس عبثاً أن تضع المادة 87 من دستور 2020 جملة من الشروط الواجب توفّرها في المترشّح لرئاسة الجمهورية؛ فلا يحقّ أن يتّأسّس الجمهورية الجزائرية إلّا مَنْ كان يتمتّع هو وزوجه وأبويه بالجنسية الجزائرية الأصلية فقط، ولم يتجنّس بجنسية أجنبية، وأن يكون مسلماً، وأن يُثبت مشاركته في ثورة أوّل نوفمبر 1954، أو ألا يكون أبويه متورّطين في أعمال معادية للثورة التحريرية، وأن تكون إقامته الدائمة بالجزائر دون سواها، وذلك فضلاً عن محتوى وطبيعة نصّ اليمين الدستورية التي يؤدّيها رئيس الجمهورية طبقاً للمادة 90 من ذات الدستور.

1 (لمزيد من التفاصيل، أنظر: ميثاق، بيات الضيفي، المرجع السابق، ص ص 76؛ 80 - 81.

2 (راجع: "الدستور الجزائري لسنة 2020"، المؤرخ في 15 جمادى الأولى 1442هـ الموافق 2020/12/30، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. العدد 82، 2020. المواد 74-75.

فهذا النوع من الفكر السياسي والقانوني المستنير الراسخ في ذهن المشرع الجزائري عموما والمؤسس الدستوري بشكل خاص، يبعث على الاطمئنان على حماية الأمن السياسي الذي يهدف إلى توفير الظروف المناسبة لممارسة الحقوق السياسية بعيدا عن الضغوطات والمضايقات، كما يحول دون الخلافات التي تفتت عضد الدولة، وتعرقل مواصلة قيامها بمختلف الأنشطة السياسية المنوطة بها؛ ولذا، ينبغي الاهتمام بالتنشئة السياسية السليمة بعيدا عن الغلو والتطرف السياسي ونبد تعصب الفكر المتحجر والإقصائي، الذي لا يقبل الرأي الآخر ولو كان صائبا بالدليل والحجة؛ فتلك التنشئة هي التي تعزز الأمن الفكري والملازم للأمن السياسي الذي سيتحقق ويتجسد حتما على أرض الواقع¹.

وعلى العكس من ذلك، إن بعض القوانين التي هي في حد ذاتها غامضة، ستكون مفرقة للآراء ومشتتة للمواقف السياسية، ينتج عنها صراعا فكريا بين الأحزاب السياسية مما يؤدي إلى خلل فكري في المنظومة السياسية؛ "إذا كانت الديمقراطية [المنصوص عليها في الدستور] تضمن حرية الرأي والتعبير لجميع الأطياف السياسية دونما قيد، فإنها تكون بذلك حملت تناقضات كثيرة، إذ من المحال في هذه الحالة أن يتحقق وئام واتفاق داخل الحزب الواحد مما قد يحدث انشقاقات وتصدعات كبيرة داخل ذلك الحزب، وهذا كفيل أن يخلق مشاكل كبيرة في التسيير والإدارة"²؛ فذلك الغموض قد يكون عفويا بريئا بسبب قصور أو تخلف في التفكير، أو يكون مقصودا متعمدا بسبب انحراف وتطرف في الفكر وبنية مبيتة؛ في كل الحالات، تكثر التفسيرات والتأويلات، وتتشتت الآراء والمواقف السياسية داخل الدولة الواحدة.

وفي ذات السياق، يمكن الإشارة إلى أنه هذا الأمن السياسي الذي تحقق وذلك الاستقرار السياسي الذي استتب للنظام الحاكم قد لا يعمّر طويلا إذا ما انخرقت مجموعة القيادة عن المبادئ الأساسية لدعم صفوفها: كالعدالة في التوظيف، والكفاءة في اختيار الشركاء وتكافؤ الفرص، وانحرقت باتجاه المحسوبية والعشائرية والجهوية؛ لأنه "عندما يتحوّل الاهتمام من البحث عن الكفاءات إلى البحث عن الولاءات فإنّ الأمانة التي هي أعظم مسؤولية في القيادة تكون قد ضاعت، حتّى لو كان ذلك بحجة أنّ الولاءات بها يتمّ اتخاذ القرارات بسهولة ويسر...وتتحقق التّجاحات"³؛ وهنا تكون قد تغيّرت كثير من المفاهيم التي كان ينادي بها الجمهور والتي كانت سببا في حبه لتلك المجموعة وفي رفعها إلى السلطة؛ فسلبيات هذا النمط من الفكر السياسي هو اختيار أفراد القيادات بمعيار الموالاتة، والبحث عن الصّوت المؤيّد فقط الذي يصبح مرجّحا عند التّصويت، من أجل تحقيق الأغلبية عند اتخاذ القرارات.

1 (أنظر: رضا، كشان، المرجع السابق. 63-65.

2 (المرجع نفسه. 63.

3 (محمد أمين، محمد الحامد، أوراق في السياسة: الديمقراطية في ميزان الفكر السياسي الإسلامي (مناقشة في نتائجها السياسي وصياغتها

للعلاقات السياسية). تركيا: إسطنبول، مركز الثقافة العربية، الجزء 2، ط1، 2023، ص 177.

فالنّاس قد اختاروا قائدهم الذي يأملون فيه أن يحقّق أحلامهم وآمالهم لما يميّز به في شخصه ورأيه وكفاءته وخصاله، وغيرها من خصائص القيادة؛ فإذا ألغي دوره بسبب سلوك منحرف لمجموعته، ستخيّب آمالهم وما يترتّب على ذلك من مشكلات سياسيّة واجتماعيّة، وفقدان للدّعم والإسناد المعنويّ من طرف الجبهة الدّاخلية التي تعدّ العمود الفقريّ للأمن السّياسيّ.

أمّا الأمن الاجتماعيّ، فأهمّيته من أهميّة الأمن القوميّ للدولة؛ فهو يعدّ ركيزة أساسيّة لبناء المجتمعات وتحقيق الطّمانينة للأفراد والمجتمعات ويكون سببا في استمرارها وازدهارها ورفقيّتها، وعاملا رئيسيّاً في ديمومة الحياة واستقرارها¹. ويهدف الأمن الاجتماعيّ إلى توفير الحماية للمجتمع من المخاطر الاجتماعيّة كال فقر والبطالة من خلال توفير الاكتفاء المعيشيّ والاقتصاديّ، ومحاربة المرض بتوفير الرّعاية الصّحيّة والضّمان الاجتماعيّ، والقضاء على الجهل والأميّة بسياسة تعليميّة راشدة، وحماية الأسرة من التفكّك عن طريق الدّعم التّفسيّ والاجتماعيّ، وتوفير الحماية القانونيّة لأفراد الأسرة. كما يضمن أيضا حماية أفراد المجتمع من انتشار المخدرات والجرائم المختلفة وباقي الآفات والمشكلات الاجتماعيّة.

والجدير بالذّكر، أنّ السّلطة الجزائريّة اهتمّت بالأمن الاجتماعيّ بعد الاستقلال مباشرة؛ فذلك السّلك نابع عن تفكير عميق من المسؤولين -يومها- لحماية الطّبقات الاجتماعيّة الهشّة من احتلال جديد لذوي القرى لأنّه أشدّ مضاضة من احتلال الأجنبيّ الكافر؛ فمنعت السّلطة كلّ الصّفقات العقاريّة مع الأوروبيين حتّى لا يستوليّ أغنياء الجزائر وأرباب الأموال على الممتلكات الأوروبيّة ويحلّوا محلّ الأوروبيين في التّمكّك، وبقيت تلك الثّروة للشّعب الذي افتكّها بنفسه، وبعد ذلك تمّ تقنين ذلك الاستيلاء في صورة التسيير الذاتي²؛ فذلك النّظام الزراعيّ العموميّ الذي أوجد مئات الآلاف من مناصب العمل، استفادت منها شرائح واسعة من الجزائريّين في القرى والأرياف بشكل خاصّ، فضمّن لهم الاكتفاء الغذائيّ والاقتصاديّ.

ومن جانب آخر، استطاعت النّخب الحاكمة غداة الاستقلال من تمرير أفكارها السياسيّة والاقتصاديّة تحت غطاء سياسة اجتماعيّة مضبوطة؛ ولتشكيل الوعي الطّبقيّ لدى المستفيدين من تلك السياسة الاجتماعيّة من عمال وفلاحين حول ضرورة النّظام الاشتراكيّ لحياهم، فكان لزاماً على السّلطة أن تقدّم لهم تربيّة سياسيّة وتكويناً أيديولوجياً بوصفهم أداة بناء هذا النّظام واسمته المسلّح، وعليهم المحافظة على هذا الصّرح الاجتماعيّ من خلال مواجهة خصوم هذا الخيار في الدّاخل والخارج؛ و"الانسان الجزائريّ في أغلبيته العظمى... هو يطمح إلى تغيير جذريّ في حياته الاجتماعيّة والخروج من العيشة التي عرفها تحت الاحتلال، ومن أجل ذلك فهو يؤيّد بقوة كلّ التّدابير

1 (انظر: عودة، ميس خليل، " الأمن المجتمعي ودوره في الحد من ظاهرة المخدرات قراءة في رواية (لا تنس الهدد) - فؤاد حجازي"، مجلّة لغة كلام. المجلد6، العدد1، (مدى الصفحات: 64-77)، 2020/01/05، ص 66. متاح على الرابط: <https://bit.ly/4bN9GXb>، بتاريخ 2024/05/08.

2 (أنظر: عبد الله، شريط، المرجع السابق. ص 226 وما بعدها.

والسياسات التي تتجه به إلى هذا الاتجاه. وليست هذه الرغبة مجرد شهوة نفسية أو نظرة أيديولوجية، وإنما هي اندفاع إلى العمل المباشر¹؛ لقد تحقق الأمن الاجتماعي ولو نسبياً، وذلك بفضل البناء الفكري لأفراد المجتمع الجزائري، وإن كان أمناً فكرياً غير شامل ولا مكتمل*.

فالأمن الاجتماعي يعدّ عنصراً أساسياً في بناء مجتمع عادل ومستدام، وهو بدوره يتأثر سلباً وإيجاباً بحالة الأمن الفكري للأفراد والمجتمعات؛ لذا، ينبغي تعزيزه لدى أفراد المجتمع من خلال تأمينهم من الأفكار المنحرفة وصرفهم عن الآفات الاجتماعية الخطيرة التي تتصادم مع مصالح المجتمع ومع قيمه الإيجابية²، وتحفيزهم على أداء الواجبات وعدم الاكتفاء بمطالبة السياسيين أو المسؤولين بالحقوق فقط؛ وبدلاً من أن تكون البلاد ورشة للعمل المثمر والقيام بالواجبات الباعثة إلى الحياة، تصبح سوقاً للانتخابات للمطالبة بالحقوق الخالصة والمغرية التي يستسهلها الناس، فلا يعمدون إلى طريق الواجبات لأنه طريق أصعب من طريق الحقوق³؛ وهذا خلل فكري وقصور في فهم مفهوم المواطنة ومفهوم الحقوق والواجبات ولذا، ينبغي تصويبه وتصحيحه لتطوير الأمن الفكري للمواطن الجزائري، وتقع مسؤولية ذلك على الدولة والفرد والمجتمع على حدّ سواء، وذلك من خلال تفعيل وإشراك مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تمت الإشارة إليها في المبحث الرابع من الفصل الثاني.

وفي سياق متصل بعلاقة الأمن الفكري بالأمن الاجتماعي، تجدر الإشارة إلى أنّ الفكر الداعي إلى المحبة والتآزر، والتفاني في الشغل والابداع في العمل، والأخلاق الفاضلة، وإن كانت هي الركيزة الأساسية لبناء المجتمع الآمن إلا أنّها غير كافية لضمان أمن اجتماعي دائم ولذا، ينبغي على الدولة التي بيدها سلطة الضبط والردع والإكراه أن تسنّ تشريعات لتنظيم وضبط المجتمع، لا سيما فيما يتعلق بالجرائم على اختلاف خطورتها.

فالعقوبة تحمي الأفراد من النزعة الإجرامية داخل المجتمع، كما تحمي أمن المجتمع وتضمن استقراره؛ فلو ترك الأمر لصاحب الحق أن يقتصر لنفسه سوف تعمّ الفوضى داخل المجتمع، وينتشر القصاص الفردي الذي ترفضه كلّ الشرائع الوضعية مما يؤثّر سلباً على الأمن الاجتماعي؛ فالتفكير في وضع تشريعات عقابية مناسبة للجرائم المنتشرة في المجتمع، أو تلك المرتقبة والتي يحتمل أن تنتقل من مجتمعات أخرى، وتطبق بصورة عادلة، فتكون لها أهميتها في تعزيز

(1) المرجع نفسه، ص ص 225-226.

(*) إن الفكر السياسي الحديث عادة ما يهمل الجوانب المعنوية عند تبنّيه نظام ما، ويركّز كلّ جهوده على قواعد البناء المادي بوجه خاصّ مثلما فعلت الجزائر حيث نظمت وأطرت مزارع التسيير الذاتي، وشيّدت المصانع الكبرى وفتحت المدارس والجامعات بغرض تجسيد أيديولوجيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على أرض الواقع، في حين أن قضية الاشتراكية في البلدان المتخلّفة هي قبل كلّ شيء قضية تكوين الإنسان ورفع مستواه الثقافي والمدني والسياسي والقضاء على الأمية بشكل حقيقي؛ لقد تمكّنت كلّ من فيتنام وكوبا وإثيوبيا وأنغولا واليمن الشعبية من القضاء الحقيقي على الأمية بشهادة منظمة اليونسكو. وفقد فشلت مصر والجزائر في القضاء على الأمية لأنّها لم توضع هذه المشكلة في موضعها الصحيح ولم تدرج ضمن سياق السياسات التي سطرته الدولة.

(2) انظر: رضا، كشان، المرجع السابق، ص 80.

(3) انظر: مالك، بن نبي، شروط النهضة، المرجع السابق، ص ص 34-35.

الأمن الاجتماعيّ، ويتقبّلها المجتمع لأنّها أشدّ وقعاً في نفوس المجرمين من خطابات الوعظ والإرشاد والنّصح، كما "قال عثمان بن عفّان رضي الله عنه: إنّ الله يزغ بالسلطان ما لا يزع بالقرآن"¹.

وتعزيزاً للأمن الفكريّ لأفراد المجتمع خاصّة فيما يتعلّق بالجانب الأخلاقي وما له من انعكاسات على سلوك الأفراد داخل المجتمع وعلى الأمن الاجتماعيّ، تمّ تدعيم قانون الآداب والأخلاق بتشريع خاصّ ضمن قانون العقوبات للحدّ من ظاهرة الفعل الخادش للحياء، والتلقّظ بالكلام الفاحش والبذيء في الشّوارع والأماكن العموميّة* التي تلوّث البيئة الاجتماعيّة وتشوّش على الأمن الاجتماعيّ.

في نهاية هذا المطلب، ينبغي التّنويه بالفكر الثّوريّ والسّياسيّ الجزائريّ الذي حرّر البلاد من قبضة الاحتلال الفرنسيّ وسطوة الفكر الغربيّ الامبرياليّ، وبنيّ دولةً وجعلها مستقلّة غير تابعة ثقافياً ولا فكرياً، ولا منحازة أيديولوجياً؛ فالفكر السّياسيّ الثّوريّ الجزائريّ عموماً كان مثالا لثقافة تحرير الشّعوب وتقرير مصيرها، والفكر الدّينيّ الواعيّ والتّاضج قد بلغ الأفاق بفضل جهود رجالات جمعيّة العلماء المسلمين الجزائريّين أمثال ابن باديس والابراهيم ومالك بن نبي وغيرهم، وأصبح المنهج الدّينيّ الجزائريّ -عند الكثيرين- نموذجاً للثقافة الإسلاميّة الواعيّة والمستنيرة التي أسّست لتعليم المرأة المسلمة، والتي تُشجّع على التّنوع الثّقافيّ والتّعبير الإبداعيّ والحوار والتّفاهم بين مختلف الثّقافات، وتعزيز الوعي الثّقافيّ والفكريّ وحماية الهوية الثّقافيّة للمجتمع الجزائريّ².

المطلب الثاني: انعكاسات الأمن الفكريّ على الأمن الاقتصاديّ والأمن الغذائيّ والصّحيّ

إنّ علاقة الأمن الفكريّ بالجوانب الأخرى من حياة النّاس مثل الصّحة والغذاء والاقتصاد قد تبدو غير ذات صلة، غير أنّها في الواقع هي علاقة وثيقة ومرتبطة بالأمن الفكريّ ارتباطاً وثيقاً ومتلازماً لا يمكن أن ينفك أيّ طرف عن الآخر؛ إذ يعمل الأمن الفكريّ على بعث روح البحث العلميّ ويضمن حماية المساعي الفكريّة في مجالات علوم الاقتصاد والتّسيير والماليّة، والصّحة والعلوم الطّبيّة والتّربيّة الغذائيّة.

1 (رضا، كشان، المرجع السابق. ص 81.

(*) تنصّ المادة 333 مكرر 8 (جديدة) من قانون العقوبات على أنّه: "يعاقب بالحبس من شهرين (2) إلى ستة (6) أشهر وبغرامة ماليّة من 50000 دج إلى 100000 دج، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كلّ من قام بفعل أو تلقّظ بقول خادشين للحياء في مكان عموميّ". أنظر: قانون رقم 06-24 مؤرخ في 19 شوال عام 1445 الموافق 28 أبريل سنة 2024، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات. الجريدة الرّسميّة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. العدد 30، بتاريخ 21 شوال عام 1445 الموافق 30 أبريل سنة 2024، ص 17.

2 (محمد، بوداود، وفاروق بلعبّاس، "الأمن الفكريّ العربيّ"، مجلّة السياسة العالميّة. المجلد 7، العدد 2، (مدى الصفحات: 65-82)، 2023/06/04، ص ص 70-72. متاح على الرابط: <https://bit.ly/4c4U6WE>، بتاريخ 2023/06/15.

ويلعب الأمن الفكري دوراً محورياً في تشجيع وازدهار الحلول المبتكرة للتحديات المتعلقة بالغذاء والصحة من خلال دعم التقدم في مجال النشاطات الزراعية والرعاية الصحية، كما يحث ويشجع على ابتكار التقنيات الاقتصادية المتطورة والبحث في مجال اقتصاد المعرفة¹، مما يؤدي إلى تحسين القدرة الشرائية للمواطنين وتحسين مستوياتهم المعيشية، فتختفي مظاهر الفقر والأزمات الاقتصادية التي ترهق كاهل الخزينة العامة للدولة، وترتفع نسبة الناتج المحلي أيضاً²، وتحقق الرفاهية العامة للمجتمع الجزائري.

فالمؤسس الدستوري الجزائري أحسن التفكير عندما تحدث في المادة العاشرة (10) من دستور 2020 عن منع المؤسسات من القيام بالممارسات الإقطاعية، والجهوية، والمحسوبة، وإقامة علاقات الاستغلال والتبعية، وحث في مادته التاسعة (9) على تشجيع بناء اقتصاد متنوع يثمن قدرات البلد كلها: الطبيعية والبشرية والعلمية، وضرورة حماية الاقتصاد الوطني من كل أشكال التلاعب، أو الاختلاس، أو الرشوة، أو التجارة غير المشروعة، أو التعسف، أو الاستحواذ، أو المصادرة غير المشروعة، كما سنّ العديد من القوانين المرتبطة بتشجيع الاستثمار ودعم الاقتصاد بشكل عام. كما اعتنت السلطات الجزائرية بالتشريعات المتعلقة بحماية الأفكار وبراءة الاختراع وحماية حقوق الملكية الفكرية، لتشجيع وازدهار الابتكار، مما يعزز بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية، وتعزيز ريادة الأعمال أيضاً؛ إن الأمن الفكري بصفة عامة له تأثيرات عميقة على الاستقرار الاقتصادي والنمو، ويساهم بالنهاية في الرخاء الاقتصادي وتحفيز التنمية الاقتصادية في الجزائر.

يرتبط الأمن الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً بالأمن الفكري من عدة جوانب؛ فلا يمكن للفرد أن يتقن شغله ويبدع في عمله ويؤدي وظيفته باحترافية إلا إذا كان فكره سليماً سويًا وعقله ناضجاً واعياً ومدركاً للتحديات والتطلعات التي تحيط به؛ فالفكر الإباضي في الجزائر-على سبيل المثال- يعدّ الزراعة والتجارة والخدمات الحرفية من الثوابت الاقتصادية التي لا ينبغي لأصحابها الحياد عنها وإلا تعرضوا للعقوبات ويشرف عليها المحتسب. وأما الزكاة فلها نظامها الخاص بها: في جمعها وفي تقسيمها وتوزيعها بعناية على مستحقيها حسب كل حالة في البلدة مع مراعاة احتياجات السلطة في المركز³.

يُستشف من النظام الاقتصادي الإباضي في الجزائر، حرص أصحابه على ضمان أساسيات الأمن الاقتصادي الذي يهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة تمكن الدولة من الصمود أثناء الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية، مثل تلك التي ضربت اقتصادات العالم سنة 2008 ولم تتأثر بها الجزائر بصورة مباشرة، أو بشكل كبير. أما حرصهم

1 (سفيان، جبران، "الحكومة واقتصاد المعرفة من منظور أمني مقارنة وتطبيقاته في الجزائر"، في بوحنية قوي (محرر)، الحكومة الأمنية وتطبيقاتها: المقاربات-المؤشرات-الإشكالات. الأردن: عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2024، (مدى الصفحات: 317-358)، ص 318.

2 (انظر: رضا، كشان، المرجع السابق. ص ص 76-77.

3 (أنظر: عدّون، جهلان، الفكر السياسي عند الإباضية: من خلال آراء الشيخ محمد بن يوسف أطفيش (1236-1332هـ/ 1818-1914م). الجزائر: القرارة، جمعية التراث، (د.ت.ن) ص 209.

على الزراعة فهو بهدف تحقيق الأمن الغذائيّ الذي يضمن "الحصول الفعليّ لكلّ سكّان الدولة على الغذاء الصّحيّ الأمن والموثوق به، والصّالح للاستهلاك البشريّ، ويكون متوفّراً، كمّاً ونوعاً، بصورة دائمة، مستقرّة، وعادلة من النّاحيتين الماديّة والاقتصاديّة، تلبيّ حاجات السّكان التّغذويّة وتناسب أذواقهم الغذائيّة لأجل حياة آمنة ملؤها الصّحة والحيويّة والنّشاط"¹، كما أنّ التجارة والخدمات الحرفيّة تضمن لأصحابها الاكتفاء الاقتصاديّ الأسريّ والعائليّ فضلاً عن مساهمتها في تحقيق الأمن الاقتصاديّ وما يرتبط به من أمن غذائيّ الذي يعدّ رافعة قويّة للأمن الصّحيّ من خلال توفير الغذاء الصّحيّ والأمن وبالتّالي تعزيز الأمن القوميّ للدولة.

ومن الانحرافات الفكرية التي تنعكس سلباً على الأمن الاقتصاديّ، التقليد الأعمى والانبهار بكلّ ما هو منتج أجنبيّ الذي له تأثير سلبيّ ومباشر على الفكر الاستهلاكيّ للمواطن الجزائريّ؛ إذ تحتقر شعوب الدّول النّاميّة عموماً منتوجاتها المحليّة وتزدرئها، في حين تقبل إقبالاً غير مشروط على المنتوجات الأجنبيّة المستوردة والوافدة عليها من الدّول المتقدّمة سواء من دول الشّرق أو الغرب كاليابان، ألمانيا، فرنسا، وغيرها، حيث بمجرد أن يرى أو يقرأ الزّبون أو المستهلك عبارة: صُنِعَ في إحدى تلك الدّول، يشتري سلعتها بدون تردّد، وبدون أن يتفكّدها أو يسأل عنها، وهذا في الحقيقة يعدّ تبعيّة وتقليداً للأجنبيّ، مع العلم أنّ المنتوجات المحليّة قد تكون أفضل وأحسن بكثير من تلك المستوردة²، وفي هذا السياق يقول ابن خلدون: "إن المغلوب مولى أبدأ بالاقْتداء بالغالب في شعاره وزيّه ونحلته وسائر أحواله وعوائده"³، حيث يرى نفسه دائماً أقلّ شأنًا وأدنى مستوى من غالبه، وأنّ الكمال والعظمة التي ينفرد بها الغالب تفرض عليه التّشبه والاقْتداء به أبدأ؛ لقد أصبح المواطن الجزائريّ يتفاخر باستهلاكه للسلع المستوردة، وعليه فإنّ هذا الفكر الاستهلاكيّ المولع بالمنتوج الأجنبيّ تكون له انعكاسات سلبية على تسويق المنتج المحليّ ممّا قد يشكّل تهديداً خطيراً للأمن الاقتصاديّ الجزائريّ.

وجدير بالذّكر أنّ جزائر ما قبل حراك فبراير 2019 عاشت فترة سيطر فيها فكر اقتصاديّ، رهّن الاستهلاك الوطنيّ بالمنتوج الأجنبيّ وبلاستيراد الخارجيّ، وعمل على عرقلة جلّ الاستثمارات الوطنيّة والأجنبيّة بنيةً مُبنيّة لفسح المجال أمام الاستيراد المفرط وغير العقلانيّ الذي أثقل كاهل الخزينة العموميّة وساهم في تبديد احتياطيّ الصّرف من العملة الأجنبيّة، كما تمّ تشجيع المواطنين على القروض الاستهلاكية بغرض إيجاد منافذ للعرض الهائل من السلع المستوردة؛ فكانت مئات المشاريع الاستثماريّة معطّلة لأسباب إداريّة نظراً للفساد الإداريّ الذي كان ينتهج سياسة التّضييق المنهج على المستثمرين لتعطيل مشاريعهم الاستثماريّة.

1 (محمد، بوداود، وبونوار بن صايم، "الأمن الغذائي ودوره في استقرار الدولة والمجتمع (مقاربة إسلاميّة)"، مجلة الفكر المتوسطي. المجلد 11، العدد2، (مدى الصفحات 176 – 195)، 2022/12/31، ص179، تمّ الاسترداد من: <https://bitly.co/GUBd> ، بتاريخ 2023/01/03.

2 (انظر: رضا كشان، المرجع السابق. 169-170

3 (ابن خلدون، ولي الدّين عبد الرّحمن بن محمد (732-808)، مقدّمة ابن خلدون. تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، دمشق: دار يعرب، 2004، ط1، الجزء1، الكتاب1، الفصل2 في العمران البدوي، والأمم الوحشيّة والقبائل وما يعرض في ذلك من أحوال، الفصل 23، ص 273.

بعد حراك فبراير 2019 والتّغيير السّياسيّ الذي عرفته الجزائر بدأ التّفكير بجذّ في فكّ القيود الإداريّة على المشاريع الاستثماريّة المعطّلة وتحرير المبادرات الاقتصاديّة وتشجيع المشاريع الجديدة الوطنيّة منها والأجنبيّة؛ فاستحدثت عدّة وزارات لتنفيذ نموذج اقتصاديّ جديد قائم على تنويع التّموّ واقتصاد المعرفة، وسياسة تصنيع جديدة تُعنى بالصّناعات المصغّرة والمتوسّطة والمؤسّسات الناشئة، وإعطاء الأولويّة للتركيب الصّناعيّ بغرض ضمان نسبة من الإدماج الوطنيّ.

ومن زاويّة أخرى حول تقويض الأمن الاقتصاديّ، تجدر الإشارة إلى الفكر المناهض والمقاوم لمشروع الرّقمنة الشّاملة، ومنها المجال الاقتصاديّ بكلّ فروعه؛ قد يعود ذلك لأسباب ذاتيّة تتعلّق بعدم قدرة بعض الإطارات المسؤولة على الإدارة والتّسيير في المستوى المركزيّ أو المحليّ على مواكبة المدّ التّكنولوجيّ الرّهيب، ولم تتمكّن من تحيين رصيدها المعرفيّ نظرا لعامل السّن أو لعامل المستوى التّعليميّ؛ فالإطارات التي ليست لها علاقة معرفيّة بعالم المعلوماتيّة والأنترنت وربما بعضهم لا يملك بريدا إلكترونيّاً شخصيّاً (E.mail) للتّواصل مع الموظّفين المرؤوسين أو مع الوصاية ومع بقيّة المتعاملين، فهذا التخلّف الفكريّ يعرقل سير العمليّة التّنمويّة التي أصبحت تعوّل على الوسائط الالكترونية الحديثة بشكل كبير.

وقد تكون مناهضة الرّقمنة لأسباب مصلحيّة تتعلّق بالخوف من إضفاء الشّفافيّة على كلّ التّعاملات، فتصبح المعلومات متاحة للإعلام والباحثين وللعمامة أيضا؛ وهذا لا يخدم بعض الأطراف الانتهازية والنّفعيّة، أو قد تكون لعوامل تقنيّة تتعلّق بالتّهاون والتّباطؤ في توفير التّجهيزات المتطوّرة اللازمة لتنفيذ مشروع الرّقمنة بشكل جيّد وفعّال؛ ومهما كانت الأسباب والغايات، فهذا التّوع من الفكر لا يساعد على تحقيق الأمن الاقتصاديّ.

اعتنت الدّولة الجزائريّة بالاستثمار في رأس المال البشريّ من الفئات الشّبابيّة من خلال تطوير الجوانب العقليّة والفكريّة والمعرفيّة، فاطمأنت هذه الفئة المكوّنة والمدربيّة، واقتنعت بإمكانية الاستثمار داخل الوطن حيث استفادت من تفعيل مليون مؤسّسة مصغّرة في المجالين الزراعيّ والصّناعيّ، وابتعثت أخرى لتطوير برامج الرّقمنة والذكاء الصّناعيّ ولتحسين الأنشطة والتمويل، إلى جانب انفتاح الجامعة الجزائريّة على محيطها الخارجيّ في القطاعين العام والخاصّ بغرض دعم المشاريع الابتكاريّة للطلّبة وتنفيذها على أرض الواقع عن طريق تشجيع المقاولاتيّة ونقل المعرفة، حيث أنشأت لذات الغرض مراكز خاصّة لمرافقة الطّلبة المبتكرين والمطوّرين داخل المؤسّسات الجامعيّة لتحفيز الطّلبة وتشجيعهم على الابتكار والاختراع والتّطوير في جميع المجالات بغرض دفع عجلة التّنميّة الشّاملة والمستدامة، ورفع

القدرة التنافسيّة للمنتوج المحليّ ودعم المؤسسات الناشئة للاستثمار في إفريقيا بغرض تطوير النسيج الاقتصاديّ وجلب القيمة المضافة بغية تعزيز الأمن الاقتصاديّ الجزائريّ¹.

وفي سياق متّصل بارتباط الأمن الاقتصاديّ بالأمن الفكريّ، إنّ الجزائر كغيرها من الدّول التي تسعى لمواكبة التطوّر التكنولوجيّ، "تبنت اقتصاد المعرفة في بداية الألفية الثّانية، لكنّه اصطدم بالعديد من العقبات التي حالت دون تجسيده واقعيّا ليتّم بعثه [من جديد] في سنة 2020"².

شرعت الجزائر منذ 2003 في عمليّة التفكير والتّنفيد لبرنامج قائم على اقتصاد المعرفة (KBE : Knowledge Based Economy) والذي من أهمّ خصائصه: الابتكار المفتوح (Open innovation)، التّعليم (Education)، وإدارة المعرفة (Knowledge Management) التي تركز على إدارة رأس المال البشريّ وتطوير الجوانب العقليّة والفكريّة والمعرفيّة للموظّفين من مهارات وكفاءات عن طريق التّدريب والتّعليم. وواصلت الجزائر من خلال إعادة توزيع موازنتها وترتيب أولويّات التّفقات العموميّة بشكل تدريجيّ لدعم مسعى اقتصاد المعرفة بأبعاده الأساسيّة: التّعليم والتّدريب، البحث والتّطوير، تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات والبنية التحتيّة والمؤسسات والخوافز، وذلك بغرض تحسين مركز الجزائر وفق مؤشر المعرفة العالميّ الذي صنّفها في المرتبة 103 عالميًّا بسبب تأخّر وعي السّلطات العامة بأهميّة بناء اقتصاد المعرفة وحوكمتها³ لتحقيق الأمن الاقتصاديّ للدّولة* وتعزيز أمنها القوميّ.

المطلب الثالث: انعكاسات الأمن الفكريّ على الأمن المجتمعيّ والأمن الهويّاتيّ

إنّ للأمن الفكريّ تداعيات بعيدة المدى على الأمن المجتمعيّ وعلى الأمن الهويّاتيّ أيضاً؛ فالأمن الفكريّ يجعل مختلف الاتجاهات الفكرية الوطنيّة تعيش في جوّ من السّلام والتّعايش، بعيداً عن العلاقات المتوتّرة داخل المجتمع، ممّا يساعد على الانصهار الاجتماعيّ، ويؤسّس قواعد العدل والمساواة في الحصول على الحقوق وأداء الواجبات، كما يحدّد بشكل واضح الثّوابت الوطنيّة، ويبرز معالم الهوية والشّخصيّة الجزائريّة التي يلتقي حولها الجميع بغية توحيد النسيج الاجتماعيّ، بغرض توجيه الطّاقات الوطنيّة من أجل الاستقرار السياسيّ والرّخاء الاقتصاديّ وتحقيق الأمن الحضاريّ والمجتمعيّ لدفع عجلة التّنميّة الشّاملة والمستدامة⁴.

1 (انظر: رايح، هوداف، "الاقتصاد الجزائري بين 2019 و 2023 تحولات كبرى وإنماء نوعي" موقع الإذاعة الوطنيّة. 2023/12/19، متاح على الرابط: <https://bit.ly/3RiDCT4> ، بتاريخ 2024/05/14.

2 (سفيان، جبران، المرجع السّابق. ص 317.

3 (أنظر: نفس المرجع، ص 330 وما يليها.

(*) انتاج حوالي 60 مليون قنطار من الحبوب بأنواعها في الجنوب، انتاج زيت المائدة محلي خالص، واطلاق مشروع انتاج الحليب المجفف بشراكة قطريّة، تصدير الاسمنت وحديد الخرسانة، مشروع غار جبيلات والسكة الحديديّة بالجنوب، تصدير مادة الأنسولين للسعوديّة، المقايضة مع الدّول الافريقيّة لبعض المنتجات المحليّة، وغير ذلك من النتائج الاقتصاديّة الملموسة كانطلاق المشاريع التي كانت متوقّفة ومشاريع تنمويّة جديدة متنوعة.

4 (انظر: محمد عبد الله، زرمان، المرجع السّابق. ص 31.

لقد اهتمّت الجزائر بتعزيز الأمن الفكري للمواطن الجزائري بشكل واضح وصريح في دساتيرها المتتالية، وفي دستور 2020 بشكل خاص حيث نصّت ديباجته على تحصين الشعب بقيمه الروحية الراسخة، وضرورة المحافظة على تقاليده في التضامن والعدل، وقدرته على المساهمة الفعالة في تقدّم بلاده ثقافياً، اجتماعياً، واقتصادياً، حاضراً ومستقبلاً. كما ذكّرت بعناصر الهوية الوطنية: الإسلام، العربية والأمازيغية، وأشادت بتاريخ ثورة أول نوفمبر المجيدة الذي فرض احترامه في الوسط المغاربي، والمتوسّطي الإفريقي التي هي جزء منه، والعالمي أيضاً، فضلاً عن ثباتها على مناصرة القضايا العادلة في العالم.

ولتعزيز الأخوة في الوطن وطمأننة كافّة أفراد المجتمع الجزائري بغية توطيد اللحمة الوطنية وتقوية الجبهة الداخلية، جاءت المواد 2، 3 و4 لترسخ عناصر الهوية الوطنية؛ فأكدت على إسلاميّة الدولة؛ وحثّت على تطوير اللغة العربية وازدهارها من خلال تعميم استعمالها في الميادين العلميّة والتكنولوجيّة والتشجيع على الترجمة إليها أيضاً؛ وأكدت على رسميّة اللغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية، وتمّ تأسيس مجمع جزائريّ للغة الأمازيغية مكلف بتوفير الشروط اللازمة لترقية تمازيغت وتطويرها بكلّ تنوّعاتها اللسانية المستعملة عبر كافّة التراب الوطني بغية تجسيد وضعها كلغة رسميّة لاحقاً¹.

فمن خلال ديباجة دستور 2020 ومواده المذكورة أعلاه، قطعت السلطات الجزائرية الشكّ باليقين حول تعزيز الهوية الجماعية للشعب الجزائري بعناصرها الأساسية، ولقطع الطريق أمام الفكر الإقصائيّ بانحرافاته المختلفة؛ فكر يحاول إقصاء المكوّن الأمازيغيّ من تركيبة الشخصية الوطنية الجزائرية من خلال ازدياد اللغة الأمازيغية وعدم الاعتراف بها، وفكر انفصاليّ متطرّف مُعادي للإسلام وللغة العربية، والذي يطالب باستقلال منطقة القبائل عن الدولة الجزائرية؛ فكّلا التوجّهين الفكرين يشكلان خطراً على هوية المجتمع ويمثّلان تهديداً صريحاً للأمن الهوياتي ممّا ينعكس بدوره سلباً على الأمن المجتمعيّ في الجزائريّ.

في نفس الإطار دائماً ومن أجل بناء فكري آمن، أعطى المؤسّس الدستوريّ الحق للشعب الجزائريّ في اختيار مؤسسات تجعل منه سيّداً وقادراً على المحافظة على هويّته وسيادته ووحدته، وعلى استقلاله الوطني، وقادراً على دعم تلك العناصر والثوابت الوطنية، فضلاً عن حماية الحريّات الأساسية للأفراد، وتعزيز الازدهار الثقافيّ للأمة، وترقية العدالة الاجتماعية وتطويرها من خلال القضاء على التّفاوت الجهويّ في مجال التنمية²، وتعزيز الأمن الاجتماعيّ الذي لا يتحقّق إلّا من خلال "اعتماده على ركاز ثلاثة هي: الفرد، الأسرة، المجتمع، فالفرد السليم الموجود في بيئة أسرية مترابطة كفيل بحماية المجتمع من ارتكاب الجرائم والانحراف عن الحق"³؛ فالدستور الجزائريّ ألزم أولياء الأمور

1 (أنظر: الدستور الجزائري لسنة 2020، المرجع السابق. المواد 2-4.

2 (أنظر: الدستور الجزائري لسنة 2020، المرجع السابق. المادة 9.

3 (أنظر: عودة، ميس خليل، المرجع السابق. ص 66.

الفصل الثالث: استراتيجية تعزيز الأمن الفكري كأساس للأمن القومي الجزائري الشامل

بضمان تربية أبنائهم سواء أكانوا من أصلهم أو عن طريق التبني القانوني، بالمقابل وتحت طائلة المتابعات القضائية، ألزم الأبناء أيضا بواجب القيام بالإحسان إلى آبائهم ومساعدتهم¹، وذلك دعما لتحقيق الأمن الأسري وتعزيزا للأمن المجتمعي والتماسك الاجتماعي.

كما عمل المؤسس الدستوري على طمأنة الشعب الجزائري على أمنه الثقافي والهوياتي متجليا في وضوح العقيدة الإسلامية لرئيس الجمهورية وسلامتها من خلال آدائه اليمين الدستورية مُفْتَتِحاً نصَّ القَسَم الوارد في المادة 90 بالبسملة (بسم الله الرحمن الرحيم)، واختتامه بعبارة (والله على ما أقول شهيد)؛ فهذا يوحي بمدى اهتمام المؤسس الدستوري الجزائري بالجوانب الروحية والعقائدية في الأمن الفكري للمجتمع الجزائري؛ فهذه قيمة دينية اجتماعية هامة تعدّ من أولويات المجتمع الجزائري في ترتيب القيم التي "ترتبط بالمستويات الاجتماعية والاقتصادية، أي: أنّ هناك نظام اجتماعي اقتصادي أو ثقافة معينة تدعم قيما دون غيرها... والقيم في أي مجتمع تعكس ثقافته، والعكس صحيح، إذ الثقافة تعكس قيم المجتمع لذلك تسمى عمليات تغيير القيم لأي مجتمع وإحلال أخرى مختلفة محلّها بالغزو الثقافي"².

ومن جهة ثانية، أوجب الدستور على كلّ مواطن جزائري أن يؤدي بإخلاص واجباته تجاه المجموعة الوطنية، وأن يلتزم إزاء الوطن بالمشاركة في الدفاع عنه ماديا ومعنويا، ويدعم دولته في ضمان احترام رموز الثورة الجزائرية: مثل شخصيات الشهداء، وكرامة ذويهم، والمجاهدين³؛ فاهتمام المواطن الجزائري بتاريخ ثورة بلاده العظمى يشدّ عضدّ الدولة ويقوّيها أمام بقية شعوب وحكومات العالم.

وما يقال عن الدّاخل يقال عن المواطنين الجزائريين المقيمين في الخارج أيضا، حيث تسهر الدولة على الحفاظ على هويّتهم وتعزيز روابطهم مع الأمة الجزائرية، وتعبئة مساهمتهم في تنميتها⁴. كما يتكفل القسم الثقافي بالسفارات والقنصليات الجزائرية بالخارج بلم شمل الجالية في المناسبات الوطنية والدينية بغرض ربطهم بالوطن الأصلي من خلال أنشطة ترفيهية ودروس تثقيفية إلى جانب برحمة زيارات لأطفالهم لأرض الوطن لتعريفهم بتاريخها ومقدّراتها السياحية والثقافية والاقتصادية أيضا، فضلا عن انتداب أئمة جزائريين للإمامة والتدريس في المساجد الخاضعة للإشراف الجزائري من حيث التأطير والتمويل بغرض تأطير النشاط الديني والثقافي لأبناء الجالية الجزائرية وغيرهم من الجاليات المسلمة.

إنّ تعزيز وتطوير الهوية الحضارية والوطنية يمكن أن يزيد من قدرتها على المقاومة والصمود، ويمنحها القوة للتعامل بكلّ شجاعة وجرأة واستقلالية مع التغيرات الطّائرة، ويعصمها من الانسحاب أو العودة إلى الوراء،

1 (أنظر: الدستور الجزائري لسنة 2020، المرجع السابق. المادة 79.

2 (حازم، العقدي، المرجع السابق. ص 47.

3 (أنظر: الدستور الجزائري لسنة 2020، المرجع السابق. المادة 76.

4 (أنظر: الدستور الجزائري لسنة 2020، المرجع السابق. المادة 27(جديدة).

واستنادها إلى القيم الوطنية الثابتة ذات الجذور التاريخية والإنسانية، يمكنها من استيعاب وتحويل العناصر الحضارية الأخرى إلى طاقة تنشيط الأمة وتغذيتها بما يعزز نهضتها ويدفع بها إلى التطور والتقدم والمشاركة الفعالة في المجال العالمي، ووضع البصمة الخاصة بها في صناعة التاريخ¹.

وختاماً لهذا المطلب، يمكن القول إن الحفاظ على التنوع الفكري يحمي التعددية ويضمن التعايش المتناغم بين المجتمعات المختلفة. ومن خلال احترام الحقوق الفكرية لجميع المواطنين، يصبح الأمن الفكري أداة قوية في الحفاظ على التراث الثقافي والحضاري والاحتفاء به، وتمتين اللحمة الوطنية وتعزيز الهوية الجماعية للجزائريين، وتفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشؤون العمومية، بما فيها المحافظة على النظام العام والسكينة العامة والحفاظ على البيئة، وحماية الاقتصاد الوطني من التخريب، وحماية الممتلكات العمومية من النهب والسرقة والإتلاف أيضاً؛ وهنا يبرز دور مؤسسات المجتمع المدني في تعميق وتفعيل الوعي الأمني* بمفهومه الشامل لدى المواطن الجزائري²؛ فالأمن الفكري يدعم الأمن الهوياتي الذي له دور رئيس في تحقيق الأمن المجتمعي وبالنتيجة الوصول إلى تعزيز الأمن القومي الجزائري.

المطلب الرابع: انعكاسات الأمن الفكري على الأمن الثقافي وفروع الأمن ذات الصلة:

الفرع الأول: أخطار الغزو الفكري وتأثيراته على الأمن الثقافي

يشكل الغزو الفكري أكبر تحدٍ للأمن الفكري نظراً لسهولة وسرعة نفاذه داخل المجتمع وبأقل التكاليف؛ تكمن خطورة الغزو الفكري في كونه يستهدف العقول والأخلاق بشكل خاص، وتداعياته خطيرة جداً قد تؤثر على ولاء الأفراد والجماعات وتحوّله من الولاء للدولة الأم إلى ولاءات متعددة لدول أجنبية أو لتنظيمات إرهابية أو إجرامية؛ وذلك إما عن طريق الإغراءات المادية والمعنوية التي تعرضها بعض الجهات الأجنبية، أو من خلال تشويه الحقائق ونشر الأخبار الكاذبة والأفكار المضللة والعقائد الباطلة التي يروج لها أعداء الأمة الإسلامية في الداخل، ومن الخارج* بسبب العولمة ولذا، ينبغي على الدولة وشركائها تعزيز الأمن الثقافي بتفرعاته ومجالاته داخل المجتمع، والاهتمام به أكثر في زمنٍ اختلطت وتداخلت فيه الثقافات، وصار من الصعب التمييز بين الأصلية منها والدخيلة نظراً للإهمال

1 (أنظر: محمد عبد الله، زمان، المرجع السابق. ص32.

(*) إن مجتمعات الوقت الحاضر أصبحت تهتم بتوسيع دائرة المسؤولية بخصوص المحافظة على أمن الأفراد وممتلكاتهم وأمن المجتمع وكل ما يتعلق بالأمن القومي للدولة بمكوناته المختلفة؛ قد يساهم في ذلك مؤسسات المجتمع المدني كالجمعيات والأحزاب والكشافة الإسلامية والأفراد العاديين والطلبة وغيرهم من الفاعلين لمواجهة الغزو الثقافي والفكري، التهديدات البيئية، الأمن الغذائي والمائي والصحي.

2 (أنظر: مصطفى، عمر النير، " دور مؤسسات المجتمع في تعميق وتفعيل الوعي الأمني لدى المواطن العربي"، مجموعة مؤلفين (محرر)، تعميق الوعي الأمني لدى المواطن العربي. المرجع السابق. (مدى الصفحات: 81-106)، ص83 وما يليها.

(*) تعرف الأمة الإسلامية حملة تشويه عالمية شرسة وممنهجة لضربها في عقيدتها وثقافتها وفي تاريخ حضارتها؛ لقد أنشأت مؤسسات دينية مشبوهة مثل بيت العائلة الإبراهيمية بأبوظبي بدعوى الحوار والتعايش والتي تهدف إلى اندماج وانصهار المسلمين وانسلاخهم عن دينهم، كما أسس الإعلامي المصري إبراهيم عيسى مركز "تكوين الفكر العربي" لنشر الإلحاد بين المسلمين وبهدف التشكيك في السنة النبوية والشرعية والعقيدة الإسلامية، وتم إنشاء منصات الكترونية لذات المركز ممولة بغرض التشكيك في السيرة والأحاديث النبوية إذ تعد قناة تكوين أول مشروع علني منظم للتشكيك في الثوابت الإسلامية موجه لأبناء المسلمين.

والتّجاهل الذي عرفته الثّقافة الأمّ وموروثات الأجداد التّقليديّة، وبسبب قوّة زحف الثّقافة الوافدة من البيئة الثّقافيّة المعاديّة بواسطة وسائل الاتّصال الالكترونيّة المتطوّرة والمبهره¹.

ولمواجهة التّأثيرات السّلبيّة للغزو الفكريّ وخطورتها، ينبغي على الدّولة والمجتمع تعزيز الأمن الفكريّ ليستفيد منه الأمن الثّقافيّ والأمن التّعليميّ بشكل كبير والذي أصبح يهتمّ هو الآخر بالأمن السيبرانيّ وبالأمن البيئيّ أيضاً. وتتجلّى هذه الاستفادة من خلال رعاية وتوفير بيئة تقدّر المساعي الفكرية وتحمي كلّ أشكال التّعبير الثّقافيّ الإيجابيّة التي تمكّن الشّعب الجزائريّ من الحفاظ على تراثه الثّقافيّ الغنيّ والمتنوّع، وتوريثه للأجيال القادمة، لأنّ الأمن الفكريّ يعدّ حارساً أميناً للموروث الثّقافيّ وللمعرفة، فهو يُلهم المساعي التّعليميّة ويعزّز عمليّة التعلّم بشكل مستمر ودائم.

كما ينبغي على الدّولة "تبني سياسة إعلاميّة وطنيّة بغية بناء فكريّ سليم، ولمواجهة الغزو الفكريّ، وكلّ ما يهدّد الأمن الفكريّ الجزائريّ، ومحاربة الجهل والأمية من خلال البرامج التّعليميّة والتّثقيفيّة الموضوعيّة، ونشر الوعي الأمنيّ والحسّ الوطنيّ عبر الإعلام الهادف والمسؤول، ووضع استراتيجيّة وطنيّة للأمن السيبرانيّ في شقّه الفكريّ والثّقافيّ لمواجهة مغالطات المحتويات الالكترونيّة"².

ويُعنى الأمن الفكريّ -أساساً- بحماية الأفكار، وحماية قيم ومعتقدات المجتمع الأساسيّة من التّهديدات الدّاخلية والخارجيّة عن طريق الحفاظ على هويّته الثّقافيّة والدينيّة والأخلاقيّة، وعن طريق التّعاون والتّكامل بين التّيارات الدينيّة والاتّجاهات الفكرية والسياسيّة، وبين الإثنيات المختلفة، ويتداخل مع الأمن الثّقافيّ الذي يُعنى بحماية الثّقافة عموماً وحماية تقاليد وهويّة المجتمع عن طريق تعزيز القيم الوطنيّة والحفاظ على التّراث الوطنيّ من لغة وأدب وفنون وموسيقى وغيرها من عناصر الموروث الثّقافيّ الجزائريّ.

من جانب آخر، إنّ استقرار المجتمع ونموّه الثّقافيّ مرتكّن باستقرار الأمن الفكريّ وتطوّره ممّا يضمن استمراريّة الأمن الثّقافيّ في المجتمع وتطوّره، ولمواجهة التّهديدات التي تعمل على تقويضه مثل فرض أيديولوجيات تُحدّ من التّعبير الثّقافيّ، أو فرض أفكار معيّنة كالإشادة بالثقافات الأجنبية وبالفكر الغربيّ وبكلّ ما هو أجنبيّ على حساب الفكر العربيّ الإسلاميّ عموماً، والانتقاص من الفكر الجزائريّ بشكل خاصّ سواء في السياسة والاقتصاد، أو الثّقافة والأدب، أو العلوم الطّبيّة والتكنولوجيا وغيرها ممّا يزرع به العقل الجزائريّ.

وتتميّز العلاقة بين الأمن الفكريّ وبين الأمن الثّقافيّ وفروع الأمن ذات الصّلة: الأمن التربويّ والتّعليميّ، الأمن السيبرانيّ، والأمن البيئيّ بالتّرابط والتّداخل، وهذا ما سيتمّ معالجته في الفروع المواليّة:

(1) انظر: رضا، كشان، المرجع السابق. ص ص 67-69.

(2) أنظر: محمد بوداود، وبونوار بن صايم، "مشكلة الأمن الفكريّ في الجزائر"، المرجع السابق. ص 671.

الفرع الثاني: تأثيرات الأمن الفكري على الأمن التربوي والتعليمي

في مجال الأمن التربوي، يمكن الإشارة إلى آثار الشيخ البشير الإبراهيمي -على سبيل المثال لا الحصر- التي أبهرت أقرانه من المختصين في مصر وغيرها، والتي أسهب الباحث الليبي (علي الصلابي) في سردها والإشادة بمقومات الفكر الإصلاحية للإبراهيمي كإسلام والعروبة، والتربية والتوعية، والتوحيد والتحرير، والعمل الجماعي، والاهتمام بالشباب والكشفة وبالمراة، والنوادي الثقافية، فضلا عن ثقافته التاريخية ونضاله ضد الاحتلال بالفكر والمقاتلات، ومن خلال التوجيه والمواقف، إلى جانب علاقته بالعالم الإسلامي، ودعمه لقضايا الأمة وبقية الشعوب المتطلعة للتحرر¹. كما لا يمكن تجاهل مؤلفات الأستاذ مالك بن نبي في مجال الفكر الإسلامي حول شروط النهضة وصناعة الحضارة بشكل خاص، مما عزز الأمن الثقافي على المستويين الجزائري والعربي.

ويتداخل الأمن الفكري أيضا مع الأمن التعليمي من خلال التفكير الجاد في توفير بيئة تعليمية مناسبة للتحصيل العلمي من جهة، وتكون آمنة من ناحية محتوى ومضمون المناهج التعليمية: نوع المعرفة المقدمة للطلّاب، ونوعية التعليم والتنظيم التربوي والتوزيع البيداغوجي والحجم الساعي والمدة الزمنية (أي: سنوات الدراسة)، وذلك فضلا عن التحفيز² على التعلّم ورعاية الموهوبين والاحتفاء بالقدرات، وعلى التطوير الفكري والتحصيل العلمي القوي والجيد³ للجنسين معاً.

في هذه الجزئية المتعلقة بتعليم المرأة والرجل على حدّ سواء، يجب التذكير بمنهج الإمام عبد الحميد بن باديس الجزائري، الذي لازال تفسيره للقرآن الكريم (محاسن التذكير) يدرس في المسجد النبوي بالمدينة المنورة إلى اليوم وفق شهادة الشيخ رشيد بن عطاء الله⁴. فمنهج ابن باديس في التربية والتعليم عموما وتعليم النساء بشكل خاص كان نابعا من الواقع بعدما لاحظ أنّ بعض فقهاء عصره سمحوا بتعليم الفتاة في سن الصبا فقط مما اضطره إلى القول بأنّ من يمنع تعليم ابنته فهو آثم؛ لأنّ المرأة كمرية للأجيال ومكونة الرجال ينبغي أن تكون متعلّمة مثقفة عارفة بأمور دينها لإثبات شخصيتها ودورها في المجالات الخاصة بها داخل المجتمع عوض مزاحمة الرجل في ميدانه، وهذا ما أشار إليه البروفيسور محمد مَسْلَم:

« Le champ culturel apprend à la femme son rôle, elle apprend ce que la tradition lui enseigne sur ce qu'elle doit être. L'identité de la femme est

(1) انظر: علي، محمد محمد الصلابي، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي (الجزء الثالث): من الحرب العالمية الثانية إلى الاستقلال في 5 جويلية 1962 -وسيرة الإمام محمد البشير الإبراهيمي. سورية: دمشق، دار ابن كثير، ط1، 2017، ص ص 10-11.

(2) لتفاصيل أكثر حول موضوع التحفيز، راجع: ياسين، شريفي بن محمد، التحفيز التربوي. الجزائر: المدرسة العلمية الجديدة، 2006.

(3) انظر: نجلاء، سلمان الجهني، وألاء عباد الحربي، " دور استراتيجية تنمية القدرات الثقافية في تعزيز مفاهيم الأمن الفكري لدى طالبات المرحلة الثانوية من وجهة نظر المشرفات التربويات والمعلمات في مدينتي مكة وجدة"، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات. المجلد 5، العدد 49، (مدى الصفحات: 278-317)، 2023/11/20، ص ص 28-282؛ 287؛ 290-292. متاح على الرابط:

doi.org/10.52133/ijrsp.v5.49.12 ، بتاريخ 2024/05/20.

(4) الشيخ رشيد بن عطاء الله وتفسير بن باديس على اليوتيوب

de préserver sa féminité de toute souillure, de s'appuyer sur ses points forts et d'exercer son influence dans les domaines qui sont les siens au lieu d'aller concurrencer l'homme sur son propre terrain»¹.

ويعدّ الأمن الفكريّ أهمّ ركيزة للأمن التربويّ والتعليميّ والمعرفيّ وعنصرا أساسيا في تحقيقه؛ ويتجلى ذلك في نوعية المناهج التي تتضمن منظومة القيم الإيجابية والأخلاق الحميدة لتعزيز الهوية الثقافية والانتماء لدى الطالب، والأنشطة التعليمية التي تبني الأجيال الواعية بغية مساهمتها في ازدهار المجتمع وتقدمه، كما يعمل الأمن الفكريّ على تأمين البيئة التعليمية المتكاملة بغرض تعزيز قيم المجتمع ومثله العليا وتعزيز السلام الاجتماعي²، وبناء شخصية طالب العلم وتحسينها بفهم صحيح ونقد بناء وتسامح، فضلا عن تنمية مهاراته العقلية والاجتماعية للتصدي للأفكار المنحرفة والمعلومات والمفاهيم المغلوطة، وتعزيز قدراته على التفكير النقدي والإبداعي³.

في نفس الإطار دائما، ورد في التشريع* المدرسيّ الجزائريّ عدم شطب أيّ تلميذ قبل سنّ السادسة عشر (16) كاملة، فضلا على محاسبة ومتابعة أولياء التلاميذ المخالفين للتشريعات التي تحارب التسرب المدرسي في سنّ الطفولة، سواء قبل سنّ التمييز (13 سنة) أو بعده، وتعتبرهم مسؤولين عن تصرفات أبنائهم القصر حيال مسارهم الدراسي، وذلك تماشيا مع دستور 2020 الذي يضمن الحق في التعليم الأساسي وإجباريته، كما يضمن مجانيته في القطاع العموميّ بأطواره المختلفة، وتكفل الدولة بتنظيم المنظومة التعليمية وتسهر على التساوي في الالتحاق بالتعليم، والتكوين المهني⁴، ومن جانب آخر ألحّت المادة 67 منه على ترقية كتابة التاريخ وضرورة تعليمه للنشئة وللأجيال، لأنّ علم التاريخ يزيد في العقل والإيمان ويزيد في العلم والعمل ويورث الشّهامة والشّجاعة إذ تثير قضاياها ثائرة الحماس في الغيورين وتحرك ما سكن في الخاملين⁵.

1) Mohammed, Meslem, OP. CIT. p 46.

2) انظر: رجاء، بنت سيد علي بن صالح المحضار، "الأمن الفكري في الكتاب والسنة ومدلولاته التربوية"، المجلة التربوية، مصر: جامعة سوهاج، كلية التربية، العدد 55، (مدى الصفحات: 123-132)، نوفمبر 2018، ص ص 143-147. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3RgJbRQ>، بتاريخ 2023/01/15.

3) أنظر: أمين، بلعيفة، وسليم قيرع، "منظومة القيم في المناهج التربوية ودورها في تعزيز الأمن الفكري"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية. المجلد 4، العدد 3، (مدى الصفحات: 106-128)، 2011/12/19، ص ص 123-124. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3VvvBwC>، بتاريخ 2024/04/12.

(*) التشريع المدرسي في الجزائر لا يسمح بشطب أيّ تلميذ من السجلات المدرسية الرسمية قبل بلوغ ستة عشر (16) سنة كاملة يوم الشطب، مع إمكانية إعادة إدماجه في حالة تقديم طلب ذلك لمؤسسته. وتجدر الإشارة أنّ مدير المؤسسة يبلغ رئيس البلدية بقرار الشطب لتمكينه باتخاذ الإجراءات القانونية تجاه الأولياء المقصرين، ويمكن متابعتهم قضائيا أيضا في حالة عدم امتثالهم للإعذارات المرسلة إليهم بخصوص عملية الشطب. وكلّ هذه الإجراءات الصارمة إنّما تهدف للحدّ من التسرب المدرسي أو لمنعه نهائيا. والحاصل في الجزائر أنّ مثل هذه الإجراءات نادرا ما تحصل حيث جلّ الإدارات المدرسية تقوم بشطب التلميذ بعد غيابه عن الدراسة لمدة واحد وثلاثين (31) يوما متتالية طبقا للمادة 21 من القرار الوزاري رقم 833 المؤرخ في 1991/11/13 والمتعلّق بمواضبة التلاميذ في المؤسسات التعليمية.

4) راجع: "دستور الجزائر لسنة 2020"، المرجع السابق. المادة 65.

5) أبو يعلى، الزواوي، المرجع السابق. ص 39.

أما الإعلام التربوي والتعليمي بمستوياته المختلفة: ابتدائي، متوسط، ثانوي، وجامعي، فلا يقل دوره عن دور بقية مؤسسات التنشئة الاجتماعية السياسية، فهو جدّ فعّال في البناء الفكري ولذا، ينبغي تجنيد كافة وسائل الإعلام والاتصال الوطنية بأنواعها: القنوات الثقافية، القرآنية، التعليمية، المواقع والمنصات الإلكترونية، عمومياً وخاصة؛ فإذا تعزز الأمن الفكري لدى أعضاء الأسرة التربوية والتعليمية: من طلبة وأساتذة ومفتشين وإداريين وعَمّال مهنيين، فضلاً عن أولياء التلاميذ في مراحل التعليم المختلفة، سيشكّل ذلك سدّاً منيعاً في وجه أية محاولة اختراق أو تسلّل إلى البيئة التعليمية أو إلى المنظومة التربوية للتأثير على مدخلاتها أو عملياتها أو مخرجاتها* بما يخدم مصالح الخصوم في الدّاخل والأعداء في الخارج.

الفرع الثالث: علاقة الأمن الفكري بالأمن السيبراني

يعدّ الأمن السيبراني أحد أهمّ فروع الأمن ذات الصلة بالأمن الثقافي، فهو يرتبط بالأمن الفكري بشكل وثيق ويتأثر به من عدّة نواحي؛ فمن ناحية، إنّ الأفكار المتطرّفة والمعتقدات المنحرفة والعادات الفاسدة والقيم الفاسدة والدخيلة أصبحت متاحة على شبكة الأنترنت وفي متناول كلّ الشرائح العمرية التي ترتاد المواقع والمنصات الإلكترونية، والتي تحوّلت إلى سلاح فتاك يستعمل في الغزو الثقافي والحروب الفكرية التي تشنها الأطراف الخارجية ضدّ الدولة الجزائرية لتشويه سمعة النظام السياسي، ولتوجيه الرأي العام وتأليبهم ضدّ النظام الحاكم، أو للترويج لمشروع التطبيع مع الكيان الإسرائيلي وتمييع القضية الفلسطينية، أو لنشر الأفكار الشاذة كالنسوية والمثلية والكلاب البشرية والماسونية والأحمدية والإلحاد الإسلامي وغيرها من الأخلاق والقيم الفاسدة التي بإمكانها أن تنخر جسم المجتمع الجزائري، وقد تشكّل تهديداً للأمن السياسي والأمن المجتمعي والأمن الأخلاقي والأمن القومي الشامل بصفة عامة؛ وهنا يبرز دور الأمن الفكري الذي يُعنى بحماية أفكار وقيم المجتمع ومعتقداته من خلال تحصين المواطن الجزائري عقائدياً وفكرياً وثقافياً بغية تحقيق أمن واستقرار المجتمع الجزائري وتماسكه.

ومن جانب آخر، إنّ الأمن السيبراني يُعنى بحماية البنية التحتية للمعلومات في القطاعات المختلفة، وحماية كلّ الأنظمة الإلكترونية من الهجمات الإلكترونية والسيبرانية، وضدّ قرصنة البرامج والمعلومات:

“Cyber security is the application of technologies, processes and controls to protect systems, networks, programs, devices and data from cyber-attacks. It aims to reduce the risk of cyber-attacks and protect against the unauthorized exploitation of systems, networks and technologies”¹.

(* تتضمن مدخلات المنظومة التربوية الموارد البشرية، المادية، المعنوية والبيئية؛ أما العمليات فتتمثّل في مراحل التخطيط، التنفيذ، والتّقييم؛ أما مخرجاتها فهي النتائج التي تتحقّق أهداف النظام التربوي مثل التّكيف الاجتماعي للأفراد، اكتساب المهارات الأساسية، وتطوير نوعية التعلّم والتعليم.

1) Abdelkrim, Dehbi, “Cybersecurity in Africa: Challenges and measures”, **السياسة العالمية (WORLD POLITICS)**, Volume 6, N°2, (pp:1051– 1064), december,31st 2022, p 1054. Available on: <https://bit.ly/4c7K731>, in may,15th 2024

فتلك الهجمات والقرصنة إن حدثت، سوف تخرب الاقتصاد والمؤسسات المصرفية، أو تحدث خللا في برامج النقل والرحلات الجوية، أو توزيع الكهرباء والهاتف، أو قرصنة المعلومات وغيرها من الأمور الحيوية التي تدخل ضمن الأمن القومي للدولة؛ فإذا تحقق الأمن الفكري لدى أفراد المجتمع عموما والموظفين بشكل خاص، وتم تعزيزه في المؤسسات الوطنية في القطاعين العام والخاص مع ضمان تكوين جيد في المعلوماتية من خلال المناهج الدراسية، لأن الأمن السيبراني أضحي عنصرا مهما في جميع مستويات التعليم¹، سيرتفع مستوى الوعي والحس الأمني لدى الجميع بأهمية الأمن السيبراني مما يمكنهم من أخذ الحيطة والحذر لحماية الدولة وكل مؤسساتها من التهديدات والهجمات السيبرانية ومن نشر البرمجيات الخبيثة والفيروسات الإلكترونية وتجنب تأثيراتها الكارثية لكل مفاصل الدولة ولذا، ينبغي تطوير الأمن الفكري كجزء من استراتيجية شاملة من خلال تنسيق الجهود الوطنية والدولية لمكافحة التهديدات السيبرانية ولتعزيز الأمن السيبراني للدول².

ومواجهة التحديات الإلكترونية عموما ومواجهة الإرهاب السيبراني والالكتروني خاصة، ينبغي على الدولة الجزائرية إيلاء أهمية كبرى للأمن السيبراني بشكل عام؛ سواء فيما يتعلق بالمحتوى الفكري أو بالمواضيع الثقافية التي تكون من مصادر بأسماء مستعارة، أو من جهات مجهولة المصدر، وذلك بغرض الغزو الثقافي، أو بغية الاختراق الفكري لتضليل الرأي العام الوطني، أو تعلق الأمر بالهجمات السيبرانية الإرهابية التي تسعى إلى اختراق المؤسسات الوطنية الحيوية مثل الاقتصادية والمالية لضرب الاقتصاد الوطني، أو اختراق المؤسسات السيادية بهدف قرصنة المعلومات والجوسسة وزعزعة الاستقرار السياسي للدولة. وذلك يستوجب تجنيد جيش من الخبراء السيبرانيين من مختلف التخصصات ذات الصلة مدعّمين بأحدث تكنولوجيات المعلوماتية والرقمنة، وذلك بالتوازي مع منظومة تشريعية تُؤمّن بين المصلحة العامة للدولة وخصوصية الأفراد، وتراعي حقوق الإنسان في الحرية والإبداع والانفتاح على الآخر³.

في ذات السياق، يجدر التنويه بأن الدولة الجزائرية قد أنشأت القطب العلمي والتكنولوجي بمدينة سيدي عبد الله الذي يضم خمس كليات كاملة متطورة بغرض النهوض بالبحث العلمي ومواكبة التطور التكنولوجي؛ كلية الاعلام والاتصال، كلية علوم الطبيعة والحياة وعلو الأرض، كلية الهندسة والعلوم الأساسية المطبقة، مدرسة عليا للرياضيات،

1 (انظر: رضا، كشان، المرجع السابق. ص ص 109-112.

2 (أنظر: سمير، باي، "التهديدات الأمنية السيبرانية: دراسة في انعكاسات الحرب الإلكترونية على الأمن القومي للدول وإستراتيجيات المقاومة"، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية. المجلد 8، العدد 2، مدى الصفحات: 189-200، 2023/06/10، ص ص 197-199. متاح على الرابط: bit.ly/4bRERKh، بتاريخ 2024/05/25.

3 (أنظر: محمد، بوداود، الأمن الفكري الجزائري: التحديات وآليات المواجهة، مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية. المجلد 2، العدد 1، مدى الصفحات: 120-145، 2023/06/30، ص 140. متاح على الرابط: https://bit.ly/co/JJbF، بتاريخ 2023/07/08.

ومدرسة للذكاء الاصطناعي، المدرسة الوطنية العليا للأمن السيبراني بإشراف مشترك من وزارتي الدفاع الوطني والتعليم العالي والبحث العلمي¹.

فرغم المقاومة الشديدة لمشروع الرقمنة في الجزائر للأسباب الذاتية والمصلحية والتقنية التي تمت الإشارة إليها في المطلب الثاني من هذا المبحث، إلا أن هذا المشروع عرف تقدماً ملحوظاً في عدة قطاعات كقطاع العدالة والدخالية والدفاع الوطني والتعليم والصحة، وبصورة أقل في باقي القطاعات ذات العلاقة بالاقتصاد الوطني كقطاع الفلاحة والموارد المائية والصناعة والتجارة والضرائب والجمارك والإحصاء وغيرها من القطاعات التي تعرف تأخراً في رقمتهها.

الفرع الرابع: انعكاسات الأمن الفكري على الأمن البيئي

من جانب آخر، تتجلى انعكاسات الأمن الفكري على الأمن البيئي من خلال العلاقة الوثيقة التي تربط هذا الأخير بالأمن الاقتصادي والغذائي والصحي ومدى تطورها، غير أن هذه الرابطة لا تتحقق بدون وجود ثقافة بيئية واسعة، والتي لا تتأتى إلا عن طريق أمن فكري قوي ومعزز يكون ضامناً لأمن ثقافي وتعليمي مواكب للتغيرات التي تشهدها الكرة الأرضية؛ فالثقافة البيئية تُلقن في المدارس للناشئة وتدرّس للأجيال في مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية؛ ويمثل التعليم بأطواره المختلفة الآلية الأنجع لتحقيق تربية بيئية جيدة وفعالة ومؤثرة في سلوك الإنسان الذي لا يمكنه أن ينفصل عن بيئته التي يجب عليه أن يكون مسؤولاً عن صيانتها وتطويرها والحفاظة عليها.

فمن حق الإنسان أن يتمتع ببيئة نظيفة وصحية في ظل السعي الحثيث لتحقيق الأمن الاقتصادي بحيشاته المختلفة، والأمن الغذائي المتكامل، والأمن الصحي أيضاً ولذا، لا ينبغي أن يكون تحقيق فروع الأمن الشامل على حساب الأمن البيئي؛ فالعلاقة بين كافة فروع الأمن هي علاقة متكاملة ومتداخلة². إن الثقافة البيئية الواعية تجعل من صاحبها إنساناً مسؤولاً يقضاً قبل وأثناء مساهمته في أي مشروع تنموي يكون الغرض منه تحقيق الأمن الاقتصادي والغذائي وغيره؛ فينبغي ألاّ يتعارض فعله أو سلوكه مع متطلبات البيئة وعناصرها الأساسية، وأن يتجنب خلق مشكلات بيئية كتلك التي تتعلق بالغطاء النباتي، أو بالماء والهواء، أو بالثروة الحيوانية والسّمكية، أو بنظافة المدن والشواطئ والأماكن السياحية، وكل ما له علاقة بجمال الطبيعة التي حباً الله عز وجل بها الإنسان على وجه الأرض، وحدّره من الإفساد في الأرض بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُزَيِّقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾³.

1 (راجع: المرسوم الرئاسي رقم 181/24 المؤرخ في 2024/06/05 يتضمن إنشاء المدرسة الوطنية العليا للأمن السيبراني، الجريدة الرسمية

للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. العدد 39، بتاريخ 2024/06/08، ص 5.

2 (انظر: رضا، كشان، المرجع السابق. ص 95.

3 (سورة الرّوم. الآية 41.

إنّ التّحدّيات الّتي تواجه الأمن البيئيّ هي من صُنع الإنسان ومن إنتاج فكره المنحرف والمتطرّف؛ فعلى سبيل المثال، التّفجيرات النوويّة الّتي نفّذها الاحتلال الفرنسيّ في الصّحراء الجزائريّة، والّتي انعكست سلباً على الأمن البيئيّ والأمن الصّحيّ بشكل رهيب وإلى اليوم، تعدّ عملاً إرهابيّاً دوليّاً تحت غطاء التّجارب العلميّة الّتي تتضمّنّها اتّفاقيّة إيفيان. كما أنّ التخلّف الفكريّ يجعل الإنسان يعادي بيئته ويعمل على تخريبها بدافع المصلحة الشخصيّة الضيّقة، أو من حيث لا يشعر أحياناً؛ إنّ انتشار البنايات العشوائيّة واكتساح الإسمنت المسلّح للأراضي الفلاحيّة والرّعي العشوائيّ يشكّل خطراً على الغطاء التّباتيّ عموماً.

كما أنّ المؤسّسات الصناعيّة والتّحويليّة والمفرغات العموميّة الّتي لا تراعي المعايير العلميّة لحماية البيئة، والانبعاثات الغازيّة الّتي تصدرها المركبات والآليات ووسائل النّقل المختلفة، قد تساهم في تلويث الماء والهواء، وذلك فضلاً عن البيوت البلاستيكيّة الزراعيّة والسّقي العشوائيّ والأسمدة والمواد الكيماويّة الفلاحيّة الّتي تساهم هي الأخرى بشكل غير مباشر في التلوّث البيئيّ.

لمواجهة تحدّيات الأمن البيئيّ المذكورة أعلاه، وغيرها من "المشكلات البيئيّة كالتلوّث البيئيّ والاحتباس الحراريّ والتّغيّرات المناخيّة واختلال التّوازن البيئيّ والبيولوجيّ"¹، ينبغي تكاتف جهود الدّولة والمجتمع لتعزيز الأمن الفكريّ في شقّه التّربويّ التّعليميّ لنشر التّقافة البيئيّة بشكل واسع بين أفراد المجتمع بغية تحقيق الأمن البيئيّ الّذي له دور محوريّ في عمليّة التّنميّة الشّاملة، ولما له من ترابط وتكامل مع كلّ فروع الأمن القوميّ الشّامل.

خلاصة الفصل الثالث:

بدأ الأمن الفكريّ في الجزائر مبكراً وبشكل عفويّ، تمّ التأسيس له والاهتمام به بعد الاستقلال؛ كما انعكس تطوير الأمن الفكريّ على مكّونات الأمن القوميّ الجزائريّ وفروعه المختلفة في كلّ مفاصل الدّولة وقطاعاتها الحيويّة؛ حيث اهتمّت الجزائر منذ أيّام الاحتلال الفرنسيّ ببناء أمنها الفكريّ لمواجهة غزوه الفكريّ والثّقافيّ، وقامت بتعزيزه بعد استقلالها للتحرّر من أسر التّقافات الأجنبيّة الدّخيلة، وبالمقابل عدم التّفوق داخل الدّات؛ انتهجت الدّولة الجزائرية نظاماً سياسيّاً يقوم على أيديولوجيّة الحزب الواحد الاشتراكيّة، ركّزت من خلاله على المحافظة على أمنها السّياسيّ والمجتمعيّ عن طريق تثبيت عناصر الهوية الوطنيّة والقيّم الأساسيّة للمجتمع من خلال مواثيقها الرّسميّة ومناهجها التّعليميّة ومؤسّساتها الاجتماعيّة؛ انتهت فترة الأحاديّة بأحداث أكتوبر 1988 تمخّض عنها دستور 1989 الجديد وإقرار التعدّديّة السّياسيّة.

انعكس التّحوّل الديمقراطيّ على مسألة الهوية والحريّات الفكرية والسّياسيّة؛ وظهرت التّيارات الفكرية والسّياسيّة التّقليديّة والجديدة في المشهد الانتخابيّ التّعدديّ الّذي نتج عنه صعود التّيار الإسلاميّ؛ ألغيت نتائج

الانتخابات، فأبرزت ظاهرة إرهابية لم تفلح المقاربة الأمنية في مواجهتها مما اضطر السلطة إلى انحداج مقارنة سياسية وتنموية شاملة تكلفت بتوقيف الاقتتال وعقد مصالحة وطنية بغية تمتين الجبهة الداخلية للدولة. ومن جانب آخر، انعكس تطوير الأمن الفكري على مكونات الأمن القومي الجزائري وعلى فروعته المختلفة في كل مفاصل الدولة وقطاعاتها الحيوية؛ إن كان على المستوى السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي التعليمي، السبيرياني وغيرها من فروع وشعب الأمن القومي الشامل للدولة الجزائرية.

الخاتمة

الخاتمة

بعد تجربة متواضعة مع بحث فيه شيء من الصعوبة، خاصة فيما يتعلق بالتأصيل النظري للأمن الفكري بصورة مباشرة، كونه مجالاً لا يزال خصباً ضمن حقل الدراسات الأمنية، خصوصاً بعد اتساع مفهوم الأمن في العقود الأخيرة ليشمل قضايا ليست بالضرورة ذات طابع عسكري أو أمني؛ ومن خلال هذا البحث توصل الباحث إلى الآتي:

أنّ الأمن الفكري كمفهوم جديد، ومصطلح مستحدث في الدراسات الأمنية يُقصد به نشاط الدولة والمجتمع وتديرهما للاطمئنان على سلامة فكر الأفراد والجماعات، وتأمينه من الانحراف-المؤدّي إلى الغلو والتطرف-وتجنيبه الخروج عن جادة الصواب، والالتزام بالوسطية والاعتدال في التعاطي مع الأمور الدينية، السياسية والاجتماعية، والتصور السليم للواقع، وتحصين الهوية الوطنية من الاختراق في مواجهة للتيارات الثقافية والفكرية الوافدة أو الأجنبية، وذلك بغرض حفظ النظام العام وتحقيق استقرارٍ يُراعي الواقع والمصالح الحقيقية للدولة والمجتمع، ويعزز الأمن القومي للدولة.

والأمن الفكري كما له مقومات يرتكز عليها وأبعاد يتحقّق من خلالها، له مهدّدات أيضاً؛ وأبرزها التطرّف الذي له صور كثيرة كالغلو، التكفير، التشدد والتعصب، العنف والإرهاب، إلى جانب الفساد والإفساد، وغيرها من المظاهر التي تتعارض مع الفطرة البشرية كالمثلية وغيرها.

الفساد-وضده الصّلاح-هو الخروج بالشيء عن حدّ اعتداله، وهو أنواع: إداري، سياسي، اقتصادي، مالي، أخلاقي، بيئي، وغيره؛ وهو صورة أخرى من مظاهر الانحراف الفكري؛ فالفكر الذي يستند إلى هوى النفس، وينحاز إلى جماعة مخطئة فكرياً، أو إلى رأي منحرف، ويتجاهل الأفكار والآراء الصّائبة التي تساهم في النهوض بالوطن في مجالات التسيير والقطاعات الحيوية المختلفة للدولة، هو فكر يؤدّي إلى نوع آخر من التطرّف، وهو الإفساد الذي ينخر جسم المجتمع ويهدّد الأمة وأمنها القومي.

كانت عملية البناء الفكري، من أولويات الحضارات المختلفة عبر العصور، واستفادت من بعضها البعض في هذا المجال؛ فسياسة الرومنة كانت مرجعاً أساسياً لسياسة الفرنسة في الجزائر؛ كما أنّ الحضارة الإسلامية أولت أهمية كبرى للأمن الفكري في القرآن والسنة، تحصيئاً للفرد من الانحراف عن الوسطية والاعتدال، وحماية للمجتمع من الفوضى والتنازع، وحفاظاً على الدولة من التفكك والانحيار.

والأمن القومي (National security) كمفهوم متداول بشكل كبير في الدراسات الأمنية، يُفهم أكثر من خلال دراسة مقوماته، أهميته، أبعاده، ومستوياته، وكذا علاقته ببعض المصطلحات والمفاهيم المقاربة له كمفهوم القومية والأمن القومي العربي، وموقع الأمن القومي في الإسلام، وغيرها من المفاهيم ذات الصلة. أما مجاله الجغرافي فيمتدّ إلى مناطق خارج نطاق حدود الدولة بغرض حماية مصالحها، لأنّه قد تتكشف بعض العمليات في مناطق مختلفة من العالم يكون لها تأثير على آفاق التنمية في الدولة وعلى تحديد وصياغة مهامها الوطنية، منها بعض الجوانب الثقافية الفكرية للفرد والمجتمع والدولة.

أمّا مهدّدات الأمن القوميّ فقد تختلف مصادرها من دولة لأخرى؛ في الدّول المتطوّرة، تكون أغلب مصادر تهديد الأمن القوميّ خارجيّة، أمّا دول العالم الثالث، فمصادر التهديد فيها داخليّة وأخرى خارجيّة وبنسب حجم تهديد متفاوتة، يمكن التحكّم في درئها من خلال إدراك الدّولة لمصادر التهديد واستخدام إرادتها الحرّة وإمكاناتها الدّاتيّة لمواجهة تلك التهديدات.

وفي جانب التّنظير، تجد علاقة الأمن الفكريّ بالأمن القوميّ مُسوَّغاً لها في المقاربات النّظرية للأمن؛ المقاربة الواقعيّة، الليبراليّة، النّقديّة بمدارسها المختلفة: مدرسة باريس، فرانكفورت، أبريستويث، وفي مدرسة مدرسة كوبنهاجن لأبحاث السّلام والأمن مع باري بوزان Barry Buzan ومفهوم الأمن المجتمعي (أمن المهاجرين، الأمن الثقافيّ، الهويّة)، وتطرّقت المقاربات سواء بالتأييد أو بالنّقد إلى التّأثير على الفكر الإنسانيّ لأغراض اقتصاديّة، وإلى اعتناقه من أشكال المخاطر والتهديدات، خاصّة ما يهدّد طريقة تفكير الأفراد من جهل وغزو فكريّ وغيرها؛ ومع الأمن الإنسانيّ أيضاً، حيث يكون النّاس آمنين من المخاطر بأنواعها؛ ويجب توفير وتعزيز الأمن الفكريّ، والمتعلّق أساساً بشخصيّة الانسان وفكره وهويته، وذلك من خلال تكوين الحقل المعرفيّ والإطار المؤسّسيّ الأكاديميّ المنتج للمعرفة عن طريق عمليّة البناء الفكريّ والذي هو تعبير عن القيم والتقاليد وصراع الأفكار؛ والذي يعدّ صمّام أمان لباقي قطاعات الأمن الأخرى.

إذا كان الباحث قد توصّل إلى إثبات أولى فرضياته الجزئيّة القائلة: "يرتبط فهم الأمن الفكريّ وعلاقته بالأمن القوميّ بتناول أبعاد، مقومات، نطاق، ومهدّدات كلّ منهما، وبدراسة علاقتهما ضمن المقاربات النّظرية للأمن"، ومكّن القارئ من فهم واستيعاب حيثيّات مفهوم الأمن الفكريّ المستحدث في الدّراسات الأمنيّة، فسرعان ما يتبادر إلى ذهنه، سؤال يفرض نفسه، وقد تمّت الإجابة عنه ضمن تحليل الباحث للموضوع في الفصل الثاني، ألا وهو: ما هي أبرز التّحديات التي تواجه الأمن الفكريّ، وما السّبيل لمواجهتها؟ وقد أوجز الباحث في الإجابة على ذلك فيما يلي:

يأخذ الانحراف والتّطرّف الفكريّ صوراً وأشكالاً مختلفة وتتعدّد مظاهره حسب البيئة الجغرافيّة والثّقافيّة وحسب الظروف السّياسيّة، والاجتماعيّة، والاقتصاديّة، وغيرها؛ توجد مظاهر عامّة تشترك فيها وتتقاسمها جميع الحضارات الإنسانيّة والمجتمعات البشريّة؛ منها على سبيل المثال الغرور المعرفيّ، التّضليل وتشويه الحقائق، تسطيح الفهم وتسفيه الرّأي، الصّراع والتّكفير العامّ وازدواجيّة المعايير، وغيرها من المظاهر.

وهناك مظاهر أخرى خاصّة بكلّ مجتمع أو حضارة؛ فالفكر الليبراليّ الغربيّ مثلاً تجده يتناقض مع نفسه في تبني الفكر الاشتراكيّ لحلّ مشاكله الاجتماعيّة، كما يتميّز بازدواجيّة المعايير في المواقف الدّوليّة بخصوص الديمقراطيّة وحقوق الانسان بما يتماشي ومصالحه القوميّة مثل تسييس الرياضات والأنشطة العلميّة والثّقافيّة، وغيرها من الفعاليّات والمناسبات العالميّة.

ونفس الشّيء بالنسبة للفكر العربيّ الإسلاميّ، إذ يعرف هو الآخر مظاهر متعدّدة من الانحراف والتّطرّف الفكريّ تتمثّل أساساً في التناقض الفكريّ - السلوكي، الموقف السلبيّ من بعض العلوم كالفلسفة وغيرها، وهناك ظاهرة تكفير المسلمين وانتقاص أحكام الإسلام، وذلك فضلاً عن الفكر الانهزاميّ المتخاذل الذي يردّ كلّ إبداع عربيّ إسلاميّ إلى الغرب عموماً وأوروبا بشكل خاصّ.

وتتجسّد مظاهر الانحراف والتّطرّف الفكريّ الذي يستخدم العنف كأسلوب لأنشطته في التّنظيمات والحركات المتطرّفة، حيث عرف العالم الغربيّ على سبيل المثال: منظمة إيتا الباسكيّة، الجيش الجمهوري الإيرلندي، وحركة مواطنو الرأبغ الألمانيّة. أما العالم العربيّ والإسلامي، فكانت تنشيط به وتنسب إليه تنظيمات متطرّفة على غرار تنظيم القاعدة، حركة طالبان أفغانستان التي تولّت حكم البلاد فيما بعد، جماعة بوكو حرام في نيجيريا، وأحدثها تنظيم داعش الذي انتشرت نشاطاته إلى خارج المنطقة العربيّة.

كما تنتشر عبر العالم نماذج مختلفة من الانحراف والتّطرّف الفكريّ مثل الفكر الصّهيونيّ العالميّ، اليمين المتطرّف الذي يغزو أوروبا، الفكر الإقصائيّ كالإقصاء الاجتماعيّ الذي يمنع بعض الفئات من المشاركة في الحياة السّياسيّة، الاقتصاديّة، والاجتماعيّة ويقوّض دورهم في المجتمع، مثل إقصاء الأقليّات المسلمة واضطهادها، وهناك فكر منحرف ومتطرّف أخلاقياً، ومنه مجموعة المثليين والكلاّب البشريّة.

ويواجه الأمن الفكريّ تحديات كثيرة ومتنوّعة؛ سياسيّة، اجتماعيّة، اقتصاديّة، أمنيّة، تربويّة تعليميّة، ثقافيّة، فكريّة أيديولوجيّة، وأخرى تكنولوجيّة عبر وطنيّة؛ أمّا أبرزها فيأخذ طابعاً سياسياً اقتصادياً وأمنياً وتحمل عبئه الدولة بشكل أساسيّ؛ فالإرهاب والتّطرّف يتغذّى على الظلم الاجتماعيّ والاستبداد السّياسيّ، والفساد الماليّ والاقتصاديّ، والفقر والحرمان وانعدام العدالة الاجتماعيّة، كلّ ذلك يلعب دوراً محوريّاً في تهديد الأمن الفكريّ.

وتتسبّب العوامل الاقتصاديّة في حالة الشّدّة كما في حالة الرّخاء في ظهور مشاكل أمنيّة قد تؤدّي إلى التفكّك الأسريّ بسبب انعدام الحوار العائليّ، ومن جهته يعدّ انعدام الحوار المجتمعيّ رافداً من روافد التّطرّف الفكريّ وعاملاً آخر يتغذّى عليه الفكر المنحرف فيحوّل دون تحقيق الأمن الفكريّ.

أمّا التّحديات التّربويّة التعليميّة والثقافيّة، فيتحمل جزء من عبئها المجتمع عموماً، حيث تلعب التّربيّة الحديثة دوراً هاماً في تشكيل الوعي لدى الأفراد والجماعات والعكس صحيح؛ إذ تتسبّب المناهج الضّعيفة والظّروف التعليميّة المتدنّيّة والتّسرّب المدرسيّ المبكّر في تخريج جيل متخلّف فكريّاً، غير متشبع بالروح الوطنيّة ولا العقيدة الدّينيّة وغير متحصّن فكريّاً ممّا يسهّل استقطابه من طرف الفكر المنحرف والمتطرّف.

وهناك تحديات أخرى تواجه الأمن الفكريّ كالاستشراق والعملة والتّحديات التكنولوجيّة عبر الوطنيّة، حيث ساهم المستشرقون منذ عقود بشكل كبير في تعزيز الفكر الامبرياليّ التوسّعيّ، وضرب الأمن الفكريّ للبلاد العربيّة والإسلاميّة والإفريقيّة وذلك من خلال علاقاتهم الوطيدة بدول الاحتلال والتّبشير والصّهيونيّة. ومن جهتها كانت للعملة (أو الأمركة) تأثيرات على الأمن الفكريّ في العالم حيث تصبح من خلالها شعوب العالم متّصلة مع بعضها في جميع مناحي الحياة خاصّة في ظل التّطوّر التكنولوجيّ.

أما التّحدّيات التّكنولوجيّة عبر الوطنيّة فلا توقفها الحدود الجغرافيّة، حيث أصبحت مؤثّرة جدّاً على الأمن الفكريّ من خلال استغلالها من طرف الجماعات المتطرّفة والإجرامية فيما يعرف بالتهديدات اللاتماثليّة، وأضحت الوسائط الالكترونيّة بأنواعها وشبكة الأنترنت عموماً ومواقع التواصل الاجتماعيّ بشكل خاصّ أدواتٍ فعّالة للتّرويج للفكر المنحرف بدون أيّة قيود شخصيّة كالسنّ أو الجنس أو المستوى التعليمي، ولا يمكن مراقبة محتوياتها المتداولة أو التّحكّم فيها بسهولة.

ولمواجهة تلك التّحدّيات المختلفة يأتي دور التّنشئة الاجتماعيّة السياسيّة في تعزيز الأمن الفكريّ والتي تعدّ من أهمّ الطّرق الوقائيّة لتجنّب الانحراف الفكريّ والتّطرّف الفكريّ إذ تكتسي التّنشئة الاجتماعيّة السياسيّة أهميّة قصوى، حيث يكسب الفرد عن طريقها ثقافة الجماعة، وتكسبه أيضاً معارف وقدرات تسمح له بأن تكون له فرصة المشاركة في الحياة الاجتماعيّة، وأن يكون له دور يؤدّيه في جماعة اجتماعية معيّنة فيصبح متكاملًا فيها، كما تتجلى أهميّتها أيضاً في علاقتها الوطيدة بالثقافة السياسيّة.

تلعب التّنشئة الاجتماعيّة السياسيّة دوراً بارزاً في البناء الفكريّ للأفراد والمجتمعات، من خلال تفعيل دور مؤسساتها الرسميّة كالمدرسة، الجامعة، وسائل الإعلام والمؤسسات الدينيّة، وغير الرسميّة كالأسرة، الأحزاب السياسيّة، مؤسسات المجتمع المدنيّ، جماعة الرّفاق وأصدقاء الأنترنت، وغيرها من المؤسسات الحاضنة للتّنشئة الاجتماعيّة السياسيّة بشكل غير مباشر كالنوادي الرياضيّة والثقافيّة والعلميّة.

وفضلاً عن التّنشئة الاجتماعيّة السياسيّة المشار إليها أعلاه، يحتاج الأمن الفكريّ إلى آليات أخرى وإجراءات لتعزيزه؛ آليات سياسيّة واجتماعيّة، إجراءات قانونيّة وترتيبات أمنيّة، آليات علميّة وفكريّة وثقافيّة كقوّة ناعمة لتحقيق الأمن الفكريّ، بالإضافة إلى الآليات التّكنولوجيّة المختلفة والأنشطة السيبرانيّة لمواجهة الحروب الفكريّة عبر الوسائط الالكترونيّة، وغيرها من التدابير المساعدة على تعزيز الأمن الفكريّ؛ وهذا ما أورده الباحث كفرضيّة جزئيّة ثانية لهذا البحث: "يرتكز تعزيز الأمن الفكريّ ومواجهة تّحدّياته على تفعيل دور مؤسسات التّنشئة الاجتماعيّة السياسيّة، واتّخاذ تدابير سياسيّة اجتماعيّة، وإجراءات قانونيّة وأمنيّة، وعلى القوّة الناعمة والآليات التّكنولوجيّة والنشاطات السيبرانيّة".

وتمّت معالجة حالة الجزائر فيما يتعلّق بعلاقة الأمن الفكريّ بالأمن القوميّ من خلال الإجابة على التّساؤل الآتي: ما هو واقع الأمن الفكريّ في الجزائر، بأيّة مقارنة تمّت معالجة إفرازات فترة التّسعينات، وكيف انعكست استراتيجيّة تطويره على أمنها القوميّ الشّامل؟ حيث وضع الباحث الفرضيّة الجزئيّة الثالثة التّاليّة: "ارتبط الأمن الفكريّ في الجزائر بظروف تاريخيّة سياسيّة وثقافيّة بشكل عفويّ، اهتمّت به الدولة وتمّ التّأسيس له بعد الاستقلال، ومن خلال دعمه وتطويره تعزّزت مختلف مكوّنات الأمن القوميّ الجزائريّ الشّامل"، وناقشها من خلال ما يلي:

بدأ البناء الفكريّ في الجزائر مبكراً في فترة الاحتلال الفرنسيّ عن طريق النخب المثقفة التي أسست أحزاباً بأفكار وأيديولوجيات مختلفة، وبفضل حركات الإصلاح الدينيّ والسياسيّ للزوايا وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين؛ عرف تنوعاً فكرياً وأيديولوجياً، واختلافاً في الرأي حول الفكر السياسيّ الناجع لمواجهة الاحتلال الفرنسيّ.

واندمجت كلّ التنظيمات السياسيّة والجمعيات تحت مضلّة جبهة وطنية وحيدة مع انطلاق الثورة التحريرية، وذلك لمواجهة العدو المشترك، وتحرير البلاد، وتأسيس الدولة الجزائرية المعاصرة؛ وتنازلت كلّ الأطراف عن توجهاتها الفكرية وقناعاتها الشخصية احتراماً لأولويّة المصلحة العليا للبلاد.

بعد الاستقلال، كانت السلطة في الجزائر قد حسمت أمر التنوع الثقافيّ، والاختلاف الفكريّ والسياسيّ، والذي تجلّى في مختلف النصوص والمواثيق الرسميّة، وأُنْهت مسألة التعددية الحزبية بإقرار حزب جبهة التحرير الوطنيّ، حزباً وحيداً للتنمية ولتنشيط الحياة السياسيّة.

لم يخف الخلاف الفكريّ والثقافيّ والسياسيّ الذي كان قبل وأثناء ثورة أول نوفمبر، وإنما ظهر من جديد بعد الاستقلال في شكل معارضة سياسيّة سرّية للنظام القائم؛ فكان الردّ عليها بالاحتواء أو التهميش أو الاقصاء؛ ومعارضة أخرى مسلّحة على شكل تمرد من طرف قدماء المجاهدين، فردّ عليها النظام السياسيّ بالمثل، وتعامل معها بكلّ شدّة وحزم، حفاظاً على أمن واستقرار البلاد.

انعكست الأحاديّة الحزبية سلباً على الأمن الفكريّ والمجتمعيّ؛ كان التعسف وسوء التعامل مع مطالب المسألة الأمازيغية وإقصائها، قد خلق أزمة مجتمعية وأمنية ليس في منطقة القبائل فحسب، بل كادت أن تهدد الوحدة الترابية للبلاد؛ كانت عملية توطين اللغة العربية وتعميم استعمالها ارتجالية وغير موفقة، لأنّ القائمين على تنفيذ مشروع التعريب هم إطارات جزائرية من نخبه التيار الفرنكفونيّ، الخصم التقليديّ للتعريب الحقيقيّ، فقاموا بتعريب الحرف فقط، ولم تعرّب المواد العلميّة.

إنّ سياسة البناء الفكريّ بعد الاستقلال، والذي كان على مستوى التعليم بأطواره ومستوياته المختلفة، إلى جانب المؤسسات الاجتماعيّة وغيرها، يمكن القول إنّها كانت اجتهاداً من النظام السياسيّ الجزائريّ لحماية الأمن الفكريّ للدولة في مواجهة معارضة قويّة من التيارات اليسارية، والحداثيّة التي كانت ترى في التمسك باللغة العربية والإسلام والمحافظة على بعض العادات والتقاليد في المجتمع نوعاً من الرجعيّة التي ينبغي التخلص منها ومواكبة العصرية والتّقدم، والانفتاح على الثقافة الغربيّة عموماً وعلى الثقافة الفرنسيّة بشكل خاصّ.

"وكلّ مجتمع يعرف بعقيدته، ودينه، وأسلوب تفكيره العقديّ والسلوكيّ، لأنّه من خلالها تظهر هويّته وتقوى شوكته، ويتحقّق أمنه في شتى الميادين والمجالات، ولا يعني هذا إهمال الجانب المعرفيّ والعلميّ والتّطور التكنولوجيّ"¹؛ لأنه ليس هناك تناقض أو تصادم للتّطور التكنولوجي مع الحفاظ على الهوية الوطنيّة؛ غير أنّ دعاة التعريب والعولمة الثقافيّة وعولمة القيم، يطرحون معادلة صعبة ويروجون لها، وتتمثّل في الاختيار بين ثنائيّتيّ التّطور العلميّ والتّكنولوجيّ مع الدّوبان في قيم الحضارة الغربيّة الماديّة، أو التّخلّف مع التّمسك بمقوّمات الهوية الوطنيّة الجزائريّة وبمنظومتها القيميّة.

(1) نورالدين جفال، المرجع السابق. ص 65.

وشكّل التّيار التّغريبيّ في الجزائر من المدنيّين والعسكريّين - المتأثّر بالتّقاليد والقيمّ الفرنسيّة والذي كان بيده جزء من صناعة القرار - شبكةً من أصحاب المصالح تمسّكت بالنّظرة الأحاديّة وإقصاء الرّأي الآخر، وكانت تقف في وجه أيّ إصلاح حقيقيّ في المجالات المختلفة - حفاظاً على مصالحها الضيقة، ومصالح الجهات الأجنبية التي تتبعها - ممّا أفرز ردّة فعل اجتماعيّة، وانتفاضة شعبيّة قويّة في عام 1988، تمخّضت عنها إصلاحات سياسيّة وتعدّديّة حزبيّة فيما بعد.

كما كشف إقرار التعدّديّة الحزبيّة في دستور 1989 عن أغلب الأفكار التي كانت موجودة في السّاحة السياسيّة الجزائريّة، وسمح بإعادة ظهور أحزاب تقليديّة تاريخيّة من تيارات اليسار واليمين والوسط، وبرئاسة شخصيّات ثوريّة وازنة، وفتح المجال أمام أحزاب جديدة بأفكار وتوجّهات مختلفة.

عرف التّحوّل الديمقراطيّ في الجزائر نوعاً من فوضى الأحزاب والجمعيات، والتي لم تلتزم بالتّشريعات والقوانين في برامجها وأنشطتها؛ وكانت الدّولة في أضعف حالاتها لأنّه كان هناك تفكيك لنظام أحاديّ قديم، وبناءً لنظام تعدّديّ جديد؛ وساهم التّباين الفكريّ والأيدولوجيّ بين التّيّارات المختلفة في ظهور بوادر للصّراع على السّاحة السياسيّة، غدّته وسائل الإعلام، فاشتدّ التّوتر فيما بين أقطاب المعارضة من جهة، ومع الحزب الحاكم (FLN) من جهة ثانية.

لم تقبل التّيّارات الديمقراطيّة العلمانيّة بزعامه حزب (RCD)، والشّيعيّة بزعامه حزب (PAGS) الذين تحوّلوا من صعود التّيار الإسلاميّ في الانتخابات المحليّة والبرلمانيّة، فساهموا مع الجيش في إقصاء الجبهة الإسلاميّة للإنقاذ (FIS) وفي توقيف المسار الانتخابيّ التعدّديّ الذي أفرز موجة من العنف والعنف المضادّ.

تطوّر الانفلات الأمنيّ بشكل سريع، فأدّى إلى ظهور مجموعات إرهابيّة، والتي يتغذّى فكرها على مشاكل الجهل، الفقر، التّهميش، الإقصاء، اللّاعدالة وغيرها من المشاكل الاجتماعيّة؛ والتي هي الأساس من مخرجات التّسيير الخاطئ للحكومات المتعاقبة، والفساد المستشريّ داخل أجهزة الدّولة المختلفة.

والأعمال الإرهابيّة كفعل، هي التّطبيق العمليّ والتّنفيد الفعليّ لكلّ ما أنتجه الانحراف والتّطرّف الفكريّ من السلوكيات المنحرفة والخطيرة التي تهدّد أمن المجتمعات المحليّة والدّوليّة؛ وهو يمثّل عدواناً مستمرّاً، ويطرح نفسه بديلاً عن سلطة الدّولة، غير أنّه لا يستطيع أن يحلّ محلّها وإن كان قد تمكّن من فرض إرادته على الشّعب بقوّة السّلاح في العديد من أماكن بالعالم.

إنّ الحلول الأمنيّة والعسكريّة في مواجهة الإرهاب غير كافية إن لم ترافقها حلول أخرى: فالفكر المتطرّف لا يُواجه إلّا بالفكر النّاضج الواعي والمسؤول، والإرهاب العاديّ الطّبيعيّ يواجه بالقضاء على أسبابه الاجتماعيّة (سكن، صحّة، عمل...)، وبمحاربة الجهل من خلال البرامج التّعليميّة الموضوعيّة، وببشر الوعي والحسّ الوطنيّ عبر الإعلام الهادف والمسؤول، بعيداً عن الفلكلور السياسيّ والتّضليل؛ وبوضع استراتيجيّة وطنيّة للأمن السيبرانيّ.

أمّا الإرهاب المحترف، فهو صناعة قوى إقليميّة ودوليّة، تستخدمه كأداة ضغط لتغيير أنظمة سياسيّة غير مواتية، أو لتحقيق أهداف ومآرب سياسيّة، أو لمصالح اقتصاديّة، أو لتعزيز أمنها القوميّ على حساب أمن مواطني

الدّول المستهدفة؛ وإلّا كيف يُفسّر الانتشار الأفقيّ للجماعات الإرهابيّة على مرأى ومسمع من المجتمع الدّوليّ؟ والتّصنيف العشوائيّ على قوائم الإرهاب لبعض الكيانات بمعايير مزدوجة تضعها تلك القوى المستفيدة منه. إنّ التّيّارات التّغريبية هي امتداد للاستعمار الغربيّ، وفكرة فصل الدّين عن الدّولة بالمفهوم السّائد والمستورد من الغرب، يحجّم دور الأئمة والدّعاة، ويقزّم دور المسجد-كفاعل أساسيّ في البناء الفكريّ-ويحوّله إلى معبد تُتلى فيه الصّلوات فقط؛ فتفقد هذه المؤسّسة الحيويّة نشاطها ودورها: تكتفي بالشّعائر التّعبدية من دون المساهمة في حلّ مشاكل المجتمع ومعالجة أموره الأساسيّة، أو الخوض في كلّ ما يهّم الأُمّة والوطن، والإنسانية بشكل عامّ.

إنّ الأنظمة السّياسيّة الحاليّة، كثيراً ما استخدمت دُور العبادة لتمرير رسائل سياسيّة لخدمة مصالحها، أو لتبرير سلوكاتها الدّاخلية أو الخارجيّة، على غرار ما قامت به سلطات الانقلاب في مصر حين جدّدت الكنيسة والمسجد للتأثير على أفراد الجيش في قتل المعتصمين في السّاحات، ولتبرير تصرّفات العدوانيّة ضدّ معارضي الانقلاب؛ حتّى النّاطق باسم جيش الدفاع الإسرائيليّ أفيخاي أدعري استعمل القرآن والسّنة، للتأثير على أنصار المقاومة الفلسطينيّة وتشويه سمعتها، كما أُستعمل الدّين أيضاً في بعض دول الخليج العربيّ لتبرير موقفها السّلبيّ من طوفان الأقصى في 7 أكتوبر 2024، وتقاعسها عن دعم الشّعب الفلسطينيّ.

ينبغي على السّلطات الجزائريّة أنّ تسمح لمؤسّسة المسجد والمؤسّسات التّعليميّة والثّقافيّة والاجتماعيّة، أنّ تقوم بأدوارها بكلّ حريّة ومسؤوليّة في تحصين روادها من النّاشئة والشّباب خاصّة، وذلك لمواجهة أيّ فكر منحرف -دينيّ أو غير دينيّ- من شأنه أنّ يفسد على المجتمع فكره؛ وأنّ تقوم بتوجيه عامّة الشّعب أيضاً للتمسك بهويّته، والتّحلّي بمعاني الوطنيّة الحقّة، من خلال الاعتزاز بمؤسّسات الدّولة والمساهمة في ترشيدها، والالتفاف حول التّخب الصّالحة الفاعلة، والبرامج النّاجحة، والعمل من أجل نهضة الوطن ومن أجل تنمية شاملة ومستدامة في الدّولة كي تنتقل إلى مصفّ الدّول المتقدّمة.

إنّ سوء استغلال التّعددية الحزبيّة، والانقلاب الفكريّ على التّحوّل الديمقراطيّ، وعدم نضج التّجربة الديمقراطيّة لدى مختلف التّيّارات الفكرية والسّياسيّة، أفرز أزمة مجتمعيّة وانفلاتاً أمنياً خطيراً في تسعينيات القرن العشرين، أضرّ بالأمن القوميّ الجزائريّ، ولم تفلح المقاربة الأمنيّة في معالجة الظّاهرة الإرهابيّة في الجزائر. وضعت الجزائر استراتيجيّة تنمويّة شاملة للخروج من الأزمة الأمنيّة، ولمواجهة التّطرّف ومكافحة الإرهاب، شملت مشاريع إصلاحية في جميع القطاعات، فأثمرت نتائج إيجابيّة خاصّة في المجال الأمنيّ حيث تحقّق السّلم والأمن، واستتبّت الأمور واستقرّت الأوضاع، وانطلقت المشاريع التّنمويّة عبر كامل التّراب الوطنيّ، والتي عرفت جدلاً واسعاً في الأوساط الإعلاميّة والشّعبيّة لما كان فيها من عيوب وتجاوزات قانونيّة واقتصاديّة متنوّعة؛ كما بدأ التّجسيد الفعليّ لميثاق السّلم والمصالحة الجزائريّ، والذي لوحظت فيه بعض الخروقات الدّستوريّة والقانونيّة أشار إليها خبراء دوليون في مجال العفو والمصالحة.

وبعد الفساد الذي عرفته عملية تنفيذ المقاربة التنموية في شقها الاقتصادي والسياسي، بدأ الاحتقان السياسي والاجتماعي يتراكم تدريجياً، وبدأ ضغط الجبهة الداخلية يتزايد فتحرك الشارع الجزائري في حراك شعبي وطني سلمي يوم الجمعة 22 فبراير 2019 للتعبير عن طموحاته وللمطالبة بإصلاحات جذرية مما أسفر عن إلغاء العهد الخامس للمرشح بوتفليقة، ومحاكمة وزراء وشخصيات مدنية وعسكرية بارزة متورطة في ملفات الفساد المالي والاقتصادي.

واصلت الجزائر اهتمامها بالأمن الفكري وعملت على تطويره وتعزيزه خاصة بعد حراك 2019 من خلال مضمون دستور 2020، حيث شمل تطوير الأمن الفكري الجزائري بما يتناسب مع دعم وتعزيز مختلف شعب الأمن القومي وفروعه المرتبطة بمختلف القطاعات كالاقتصاد، والتعليم والدفاع الوطني وغير ذلك من المجالات الحيوية للدولة، إلى هنا، يمكن القول إن الموضوع الذي تم تناوله في هذه الأطروحة هو بحاجة إلى العديد من الأبحاث كي يستطيع أن يلم أكثر بموضوع الأمن الفكري في علاقته بالأمن القومي ومن جميع النواحي؛ ويمكن البحث بالتفصيل في علاقة الأمن الفكري بكل المجالات الحيوية التي تمت أمنتها ولذا؛

ينبغي ألا يقتصر مفهوم الأمن الفكري على تصحيح المفاهيم عند المتدينين المتطرفين فقط، بسبب ربط ظاهرة الإرهاب بالإسلام؛ فالإرهاب لا دين ولا جنسية له؛

يجب التذكير بأن الانحراف والتطرف مرتبط بجميع المجالات والقطاعات وعلى مختلف المستويات؛ فهو مسألة فكرية لا تقتصر على الفكر الديني فقط، وإنما تمس الفكر السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإنساني والتربوي، وغير ذلك من أنواع الفكر؛

ينبغي دعم مؤسسات التنشئة الاجتماعية السياسية للقيام بأدوارها في تحصين أفراد المجتمع ضد أي غزو فكري أو ثقافي من شأنه أن يهدد الأمن الفكري؛

معالجة الفكر المنحرف والمتطرف بالفكر الناضج الواعي والسليم من خلال تفعيل دور الأخصائيين من علماء اجتماع ومفكرين ونفسانيين؛

تكوين مختصين أمنيين في الأمن الفكري لمواجهة الحروب الفكرية عموماً، وصد الهجمات الفكرية السيبرانية؛ ينبغي على الدولة المبادرة إلى إشراك المجتمع المدني من أجل التوعية الفكرية بغية تحقيق الأمن الفكري وتعزيزه؛ إنشاء مراكز بحوث خاصة بالأمن الفكري، وتشجيع البحوث والأعمال الأكاديمية ذات الصلة بالأمن الفكري وربطها بالتنمية الشاملة المستدامة ورشادة التسيير في كل مرافق الدولة وقطاعاتها الحيوية.

في الأخير يمكن القول إن الانحراف والتطرف والإرهاب هي مسألة فكرية وظاهرة عابرة لا تقتصر على الفكر الإسلامي فقط، وإنما هي ظاهرة مرتبطة بكل الأديان والأيدولوجيات والجنسيات، تخص جميع المجالات والقطاعات وعلى مختلف المستويات؛ وهذه الظاهرة تعد آفة على طريق الحكم الراشد وعقبة أمام رفاة الإنسان وطمأنينته، وقد تشمل كل القطاعات والمجالات؛ فآفة السياسة هو الاقصاء والانقلابات وتزوير الاستحقاقات، وآفة الاقتصاد هو الفساد وتبديد المال العام، وآفة الفكر والثقافة هو التغريب، وآفة الدين هو الغلو والتشدد والتكفير ولذا، ينبغي على الدولة والمجتمع تعزيز الأمن الفكري الذي يعد رافعة قوية للأمن القومي الشامل.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

أ- باللغة العربية:

1) القرآن الكريم.

2) البخاري، محمد بن اسماعيل أبوعبد الله (194-256هـ / 810-870م)، صحيح البخاري: وهو الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه. تحقيق أبوعبد الله عبد السلام محمد بن عمر علّوش، الرياض: مكتبة الرشد ناشرون، ج1، ط2، 1427هـ/2006م.

3) مسلم، أبو الحسن بن الحجاج القشيري (206-261هـ/822-875م)، الجامع الصحيح، تحقيق الفاريايبي نظر محمد، الرياض: دار طيبة، ط1، 1427هـ/2006م.

4) الترمذي، محمد بن عيسى (المتوفي سنة 679هـ/1280م)، الجامع الكبير. تحقيق بشار عواد معروف، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ج3، ط1، 1996.

5) ابن حبان، محمد، (المتوفي سنة 354هـ/965م)، صحيح ابن حبان، تحقيق شعيب الأرناؤوط. بيروت: مؤسسة الرسالة ناشرون، الجزء2، ط1، 1988.

6) ابن حنبل، أحمد، (164-641هـ / 781-856م)، مسند الإمام أحمد. تحقيق شعيب الأرناؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ج36، ط1، 2001.

7) ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني أبوعبد الله (207-275هـ/823-888م)، سنن ابن ماجه، تحقيق فؤاد عبد الباقي، القاهرة، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، ج1، 1372هـ/1951م.

8) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (توفي سنة 911هـ/1505)، الجامع الصغير. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج1، ط1، 1981.

9) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر (ت671هـ)، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان. تحقيق: عبد الله بن عبد التركي، المحسن، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ج19، ط1، 2006هـ/1427م.

10) بن رشد، محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد القرطبي الأندلسي (520-595هـ)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد. تحقيق: أبو أوس يوسف بن أحمد البكري، الأردن: عمان، بيت الأفكار الدولية، 2007.

11) ابن بطة، أبوعبد الله عبيد الله بن محمد العسكري الحنبلي (توفي سنة 387هـ)، الإبانة عن شريعة الفرق الناجية ومجانبة الفرق المذمومة. تحقيق: رضا بن نعيان معطي. الرياض: دار الرؤية للنشر والتوزيع، ط2، 1415هـ/1994م.

12) ابن تيمية، أحمد، مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية. تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 2004م/1425هـ.

13) أبو الفضل، محمد بن مكرم بن علي، وجمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، لسان العرب، بيروت: دار صادر، ط3، 1992.

14) مجموعة من المؤلفين، المعجم الوسيط، مصر: مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004.

15) مجمع اللغة العربية، المعجم الفلسفي، مصر: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1983.

ب- باللغات الأجنبية:

1) **Oxford Advanced Learner's Dictionary of Current English.** United Kingdom: Oxford university Press, 9th Ed, 2015.

ثانيا: المراجع:

أ- الكتب:

1- باللغة العربية:

1) أبو الرضا، إبراهيم بن محمد، نزهة الأبصار في النكت والأخبار. تحقيق: محمد عايش، بيروت: دار الكتب العلمية، (د ت ن)، الفصل الرابع في المشورة والنصيحة والنظر في حسن العواقب، ص62.

2) أبو القاسم، سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزائر: دار البصائر، طبعة خاصة، ج10، 2007.

3) أبوحيفة، الوليد، دور البراديم المعرفي الواقعي في تحليل السياسة الدولية: قراءة في الأفكار النظرية والأدوار السياسية. الأردن: عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2020. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/EONk>، بتاريخ 2022/09/14.

4) إدورد، سعيد، المثقف والسلطة. ترجمة: محمد عناني، القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، ط1، 2006.

5) أحمد رشتي، جيهان، الأسس العلمية لنظريات الإعلام، مصر: دار الفكر العربي، 1978.

6) أحمد سعيد، عبد التواب، تاريخ أوروبا المعاصر. عمان: دار الفكر ناشرون وموزعون، ط1، 2010.

7) آلان، دونو، نظام التفاهة. ترجمة: مشاعل عبد العزيز الهاجري. الجزائر: بيت الياسمين، ط1، 2023.

8) أمين، محمد، محمد الحامد، أوراق في السياسة: الديمقراطية في ميزان الفكر السياسي الإسلامي (مناقشة في نتائجها السياسي وصياغتها للعلاقات السياسية). تركيا: إسطنبول، مركز الثقافة العربية، الجزء2، ط1، 2023.

9) أركون، محمد، الإسلام أوروبا الغرب: رهانات المعنى وإرادات الهيمنة. ترجمة هشام صالح، بيروت: دار الساقى، ط2، 2001.

10) بلغري، عبد الملك، "البعد الإقليمي للبرنامج التووي الكوري الشمالي: مقارنة استراتيجية". الأردن: عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2018. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/EFat>، بتاريخ 2022/09/07.

11) بن باز، عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن، مجموع فتاوى ومقالات متنوعة: التوحيد وما يلحق به. الجزء6، المحرر: محمد بن سعد الشويعر، الرياض: دار القاسم للنشر، ط1، 1420هـ/2000م.

- (12) بهلول، نسيم (محرّر)، فهم الأمن القوميّ الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2015.
- (13) ...//...//... (محرّر)، الدراسات الأمنيّة المتقدّمة: المفاهيم والمقاربات. الأردن: عمان، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2020.
- (14) بوحنيّة، قوي (المحرر)، الديمقراطية التشاركيّة: في ظل الإصلاحات السياسيّة والإداريّة في الدّول المغاربيّة. الأردن: عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2015.
- (15) ...//...//... (محرّر)، الجزائر والتّحديات الأمنيّة الجديدة: من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2017.
- (16) بيليس، جون، وستيف سميث، عوامة السياسة العالميّة، الإمارات العربيّة المتحدّة: مركز الخليج للأبحاث دبي، 2004.
- (17) بن مسفر الصاعدي الحربي، سلطان، دور الحوار في تعزيز الأمن الفكريّ. مكة المكرمة: مكتبة نور، 2010.
- (18) بن نبي، مالك، مشكلات الحضارة: الصّراع الفكريّ في البلاد المستعمرة. دمشق: دار الفكر، 1981.
- (19) ...//...، شروط التّنهضة. ترجمة: عبد الصّبور شاهين، سورّيّة: دمشق، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، 1986.
- (20) ابن عيسى، محسن بن العجمي، الأمن والتنمية. المملكة العربيّة السعوديّة: جامعة نايف العربيّة للعلوم الأمنيّة، ط1، 2011.
- (21) ابن خلدون، ولي الدّين عبد الرّحمن بن محمد (732-808)، مقدّمة ابن خلدون. تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، دمشق: دار يعرب، الجزء1، الكتاب1، ط1، 2004.
- (22) البستاني، بطرس بن سليمان بن حسن افرام، أدباء العرب في الأعصر العباسيّة: حياتهم، آثارهم، نقد آثارهم. القاهرة: مؤسّسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، 2014.
- (23) جبران، سفيان، "الحوكمة واقتصاد المعرفة من منظور أمنيّ مقارن وتطبيقاته في الجزائر"، الحوكمة الأمنيّة وتطبيقاتها: المقاربات-المؤشّرات-الإشكالات. تحرير: بوحنيّة قوي، الأردن: عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، (مدى الصفحات: 317-358)، 2024.
- (24) جهلان، عدّون، الفكر السياسيّ عند الإباضيّة: من خلال آراء الشيخ محمد بن يوسف أطفيش (1236-1332هـ/ 1818-1914م). الجزائر: القرارة، جمعيّة التراث، (د.ت.ن).
- (25) الجحني، علي بن فايز، رؤية استراتيجيّة لتحقيق الأمن الفكريّ والاجتماعي. المملكة العربيّة السعوديّة: دار جامعة نايف للنشر، الجزء 2، 2016.
- (26) الجسر، عبد الله نديم بن الحسين، قصّة الإيمان بين الفلسفة والعلم والقرآن. لبنان: منشورات المكتب الإسلامي بيروت، ط3، 1969.

- (27) الهويّيني، وليد عبد الله، تحولات الإسلاميين من هيب سبتمبر إلى ربيع الثورات. الرياض: البيان للأبحاث والدراسات، ط2، 2011.
- (28) ...//...//...، عصر الإسلاميين الجدد: رؤية لأبعاد المعركة الفكرية والسياسية في حقبة الثورات العربية. الرياض: البيان للأبحاث والدراسات، 2012.
- (29) الهيملي، جمال يوسف، صناعة الفكر. المدينة المنورة، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2016.
- (30) ويحمان، أحمد، بيبو!!! والخراب على الباب. المملكة المغربية: سلا، شمس برينت، ط2، 2020.
- (31) زايد، مصطفى، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر (1962-1980): مدخل سوسولوجي جديد لدراسة التعليم والتنمية في المجتمعات السائرة في طريق التّموّ. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.
- (32) زيري، الطاهر، نصف قرن من الكفاح: مذكرات قائد أركان جزائري. تحرير: مصطفى دالع، الجزائر: الشرق للإعلام والنشر، 2011.
- (33) الزهراني، ناصر بن مسفر، حصاد الإرهاب، المملكة السعودية: الرياض، مكتبة العبيكان، ط1، 2004.
- (34) الزواوي، أبو يعلى، تاريخ الزواوة. تعليق وتقديم: سهيل الخالدي، الجزائر: شركة الأصالة للنشر، ط2، 2017.
- (35) زيادة، مي، المساواة. المملكة المتحدة: مؤسّسة هنداوي للنشر، 2013.
- (36) زيدان، زكي زكي حسين، الاستخبارات العسكرية ودورها في تحقيق الأمن القومي للدولة في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2005.
- (37) زمران، محمد عبد الله، الأمن الفكري ورهانات السلم الاجتماعي. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2016.
- (38) حازم العقيدى، كيفية صناعة التطرف؟ التنشئة السياسية ودورها. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2016.
- (39) الحديثي، مها عبد اللطيف، ومحمد عدنان الخفاجي، النظام السياسي والسياسة العامة. العراق: مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، 2006.
- (40) حلاق، حسان، وأحمد علم الدين، الإسلام والغرب. لبنان: دار بيروت المحروسة للطباعة والنشر، 2007.
- (41) الحمد، محمد بن إبراهيم، الشيوعية. الرياض: دار ابن خزيمة للنشر والتوزيع، 1410هـ/1990م.
- (42) حنفي، حسن، "التراث والتجديد"، الفكر الإسلامي المعاصر: مراجعات تقويمية (سلسلة آفاق التجديد). (المحرّر) عبد الجبار الرفاعي، دمشق: دار الفكر، ط1، 2000.

- 43) الحربي، عبد الكريم، الانترنت والقنوات الفضائية ودورها في الانحراف والجنوح. المملكة العربية السعودية: الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، 1424هـ/2003م.
- 44) حسين، يوسف محمد، موقف مالك بن نبي من الفكر الغربي الحديث. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط1، 2010.
- 45) حنّ، يوسف ناصيف، النظرية في العلاقات الدولية. بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.
- 46) كشان، رضا، الأمن الفكري وحاجة المجتمع إليه في وقتنا المعاصر: دراسة في المفاهيم والأبعاد. الجزائر: ألفا للوثائق، ط1، 2021.
- 47) اللويحق، عبد الرحمن بن معلا، الأمن الفكري: ماهيته وضوابطه. المملكة العربية السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، (د.ت.ن).
- 48) لونيسي، رابع، وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر. الجزء2. الجزائر: دار المعرفة، 2010.
- 49) مجموعة مؤلفين (محرّر)، الأمن الفكري. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 1435هـ/2014م.
- 50) مجموعة مؤلفين (محرّر)، تعميق الوعي الأمني لدى المواطن العربي. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2014.
- 51) مكيافيلي، نيكولا، مطارحات ميكيافيلي. تعريب: خيري حماد، بيروت: منشورات دار الأفاق، ط3، 1982.
- 52) ملكاوي، فتحي حسن، البناء الفكري: مفهومه ومستوياته وخرائطه. الولايات المتحدة الأمريكية: فرجينيا، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، 2015.
- 53) مراد، علي عباس، الأمن والأمن القومي مقاربات نظرية. الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2017.
- 54) مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، تحقيق الأمن الفكري. المملكة العربية السعودية: جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، 2016.
- 55) مشهور، مصطفى، القدوة على طريق الدعوة. دار التوزيع والنشر الإسلامية، 1986.
- 56) المسيري، عبد الوهاب، الصهيونية والحضارة الغربية الحديثة. القاهرة: دار دؤن للنشر والتوزيع، ط3، 2019.
- 57) سانتلانا، دافيد، المذاهب اليونانية الفلسفية في العالم الإسلامي. تحقيق محمد جلال شرف. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1981.
- 58) سمراوي، محمد، الإسلاميون والعسكر: سنوات الدم في الجزائر. القاهرة: تنور للنشر والإعلام، ط1، 2015.
- 59) سعد الدين، محمد منير، دراسات في تاريخ التربية عند المسلمين. لبنان: دار بيروت المحروسة، ط3، 2008.
- 60) عاطف عبد السلام، شاهنדה، الصراعات المذهبية والعرقية: التغطية الإعلامية وتحليل المضمون. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2022.
- 61) عامر حاج، ميلود، الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية. الرياض: دار جامعة نايف للنشر، 2020.

- 62) عبد المنعم، محمد، البوسنة والهرسك: الحرب الصليبية الجديدة ضدّ المسلمين. المكتبة المكيّة، ط1، 1992.
- 63) عبد الحفيظ، علاء، الأمن القومي.. المفهوم والأبعاد. مصر: المعهد المصري للدراسات، 2020.
- 64) عطية، شعبان عبد العاطي، وآخرون، المعجم الوسيط، مصر: مجمع اللغة العربيّة، مكتبة الشروق الدوليّة، ط4، 2004.
- 65) عياشي، أمينة، الحركة الإسلامية في الجزائر: الجذور-الرموز-المسار. الدار البيضاء: عيون المقالات، ط2، 1993.
- 66) فارنان، جان بيار، أصول الفكر اليوناني. ترجمة سليم حداد، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1987.
- 67) الفارسي، فؤاد عبد السلام، البوسنة والهرسك: قصة شعب مسلم يواجه العدوان. جدة: دار الاعتصام، ط3، 1994.
- 68) الفيفي، عيسى بن سلمان، برامج التواصل الاجتماعي. مكتبة نور، 1432هـ/2011م.
- 69)//.....//.....، الأمن الفكري والتوعية الفكرية. المملكة العربية السعودية: مكتبة نور، 2016.
- 70) الصابوني، محمد علي، صفوة التفاسير. لبنان: دار الكتب العلمية، ط1، 1999.
- 71) صالح، نبيل، الحضارات الإنسانية بين واقع الصدام وأفق الحوار. المملكة المغربية: مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2015.
- 72) صبري مقلد، إسماعيل، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات. الكويت: منشورات ذات السلاسل، ط4، 1985.
- 73) صبري ثائرة بي، نجدت، الإطار القانوني للأمن القومي: دراسة تحليلية. الأردن: عمان، دار دجلة ناشرون وموزعون، 2011.
- 74) الصلابي، علي محمد محمد، المواطنة والوطن في الدولة الحديثة المسلمة. سوريا: دمشق، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2014.
- 75)//.....//.....، كفاح الشعب الجزائري ضدّ الاحتلال الفرنسي (الجزء الثالث): من الحرب العالمية الثانية إلى الاستقلال في 5 جويلية 1962-وسيرة الإمام محمد البشير الإبراهيمي. سورية: دمشق، دار ابن كثير، ط1، 2017.
- 76) قاعود، يحيى سعيد، أطروحات فوكوياما وهانتنتغتون والنظام الدولي الجديد: دراسة تحليلية مقارنة. الرياض: مركز البيان للبحوث والدراسات، 2015.
- 77) قوجيلي، سيد أحمد، الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن. الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، 2014.
- 78) قطب، محمد، مذاهب فكرية معاصرة. القاهرة: دار الشروق، ط3، 1988.

- (79) قسوم، سليم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية. الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2019.
- (80) ريف، دافيد، مجزرة البوسنة وتخاذل الغرب. ترجمة: عبد السلام رضوان ومحمد الصاوي، الكويت: مؤسسة الشارع العربي، ط1، 1995.
- (81) رشوان، ناصر، التكامل بين المجالس الشعبية المحلية والتنفيذية لمواجهة المشكلات البيئية. مصر: دار العلم والإيمان، د ت ن.
- (82) الشهري، فايز بن عبد الله، الخطاب الفكري على شبكة الأنترنت: رؤية تحليلية لخصائص وسمات التطرف الالكتروني. الرياض: جامعة الملك سعود، كرسي الأمير نايف بن عبد العزيز لدراسة الأمن الفكري، 1429هـ/2008م.
- (83) شنيقي، محمد البشير، الاحتلال الروماني لبلاد المغرب: سياسة الرومنة 146ق.م-40م. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 1985.
- (84) شريط، عبد الله، مع الفكر السياسي الحديث: والمجهود الأيديولوجي في الجزائر. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.
- (85) شريف بن محمد، ياسين، التحفيز التربوي. الجزائر: المدرسة العلمية الجديدة، 2006.
- (86) شعراوي، عبد المعطي، أساطير إغريقية الجزء الأول: أساطير البشر. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982.
- (87) الشرفاوي، عبد العزيز، الذكاء بين النوعية والشمولية. القاهرة: دار المعارف، 2013.
- (88) التركي، عبد الله بن عبد المحسن، الأمن الفكري وعناية المملكة العربية السعودية به. المملكة العربية السعودية: مكة المكرمة، مكتبة نور، 2006.
- (89) الخطيب، مولود زايد، دور التنشئة السياسية في تنمية المجتمع. الأردن: عمان، المؤسسة العربية الدولية للنشر، ط1، 2001.

أ2- باللغات الأجنبية:

- 1) Becheriret, Ali, **Les droits de l'homme en Algérie de 1830 à 1962**. Algérie : Casbah édition, 2013.
- 2) Benbouzid, Boubekeur, **La réforme de l'éducation en Algérie : enjeux et réalisations**. Algérie : casbah édition, 2009.
- 3) Benhabilès, Chérif, **L'Algérie française vue par un indigène**. Alger : imprimerie orientale pontana frères, 1914.
- 4) Chafetz, Janet Saltzman, and Helen Rose Ebaugh, **Religion and the New Immigrants: Continuities and Adaptations in Immigrant Congregations**. USA: Lanham, AltaMira Press, 30 Mai 2000.

- 5) ILLOUL, Mohamed, Tayeb, **Le groupe scout Emir khaled de Belcourt: un maillon des scouts musulmans Algériens 1946-1962**. Algérie: ENAG Reghaïa, 2009.
- 6) Meslem, Mohammed, , **La femme : la valeur mystifiée**. Algérie : Dar Kortoba, 1ère Ed, 2006.
- 7) Sebaa, **Rabeh**, « L'Algérie et la langue française: l'altérité partagée », **Les formes de reconnaissance de l'autre en question**. Direction de Ahmed Ben Naoum, Alain Girard, Jean-Louis Olive, Jean Pavageau et Philippe Schaffhauser, France : Collections Etudes, Presses universitaires de Perpignan.

ب- المجلات والدوريات

ب1- باللغة العربية:

- 1) أ.د. ب، "الزرقاوي يبرّر هجماته ضدّ الشيعة في العراق بالانتقام لتصفية كوادر أهل السنة وتشريدكم واغتصاب مساجدكم"، لندن: **جريدة القدس العربي**. صحيفة يومية مستقلة، السنة 17، العدد 5017، 2005/07/13، الموافق 7 جمادى الثاني 1426هـ/2006م.
- 2) أوهيب، فتحي بن عمر عوّاج، "الأمن الهوياتي: دراسة في جدلية العلاقة بين مفهومي الأمن والهوية"، **مجلة الفكر المتوسطي**. المجلد 11، العدد 1، (مدى الصفحات: 156-174)، 2022/06/15، متاح على الرابط: [HTTPS://BIT.LY/4CZW8E9](https://bit.ly/4CZW8E9)، بتاريخ 2024/02/22.
- 3) مريغ، عبد المجيد، وعبد الهادي قك، ونورالدين ازديدات، "تاريخ الإنسان المغاربي القديم: المعتقدات الدينية المحلية في المغرب القديم"، **مجلة ليكسوس في التاريخ والعلوم الإنسانية**. (مدى الصفحات: 7-32)، 2017/11/19. تم الاسترداد من: <https://bit.ly/3nZ0Z5x>. بتاريخ 2022-01-26.
- 4) باي، سمير، "التحديات الأمنية السيبرانية: دراسة في انعكاسات الحرب الإلكترونية على الأمن القومي للدول وإستراتيجيات المقاومة"، **مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية**. المجلد 8، العدد 2، مدى الصفحات: 189-200، 2023/06/10، متاح على الرابط: bit.ly/4bRERkh، بتاريخ 2024/05/25.
- 5) بوداود، محمد، "الأمن الفكري الجزائري: التحديات وآليات المواجهة"، **مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية**. المجلد 2، العدد 1، (مدى الصفحات: 120-145)، 2023/06/30، ص 133. متاح على الرابط: <https://bit.ly/4atSaHb>، بتاريخ 2024/01/15.
- 6) بوداود، محمد، بلعباس فاروق، "الأمن الفكري العربي: مقوماته، أبعاده، ومهدداته"، **مجلة السياسة العالمية**. المجلد 7، العدد 2، (مدى الصفحات: 65-82)، 2023/06/04، متاح على الرابط: <https://bit.ly/co/JAdQ>، بتاريخ 2023/06/09.

- 7) بوداود، محمد، وبونوار بن صايم، "الأمن الغذائي ودوره في استقرار الدولة والمجتمع (مقاربة إسلامية)"، مجلة الفكر المتوسطي. المجلد 11، العدد 2، (مدى الصفحات 176 – 195)، 2022/12/31. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/GUBd> بتاريخ 2023/01/03.
- 8) ...//...//... و...//...//...، "مشكلة الأمن الفكري في الجزائر"، مجلة السّاور للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 8، العدد 1، (مدى الصفحات: 649-675)، 2022/06/11. متاح على الرابط: <https://bityl.co/ChdB> بتاريخ 2022/06/12.
- 9) بوداود، محمد، وفاروق بلعباس، "الأمن الفكري العربي"، مجلة السياسة العالمية. المجلد 7، العدد 2، (مدى الصفحات: 65-82)، 2023/06/04. متاح على الرابط: <https://bit.ly/4c4U6WE> بتاريخ 2023/06/15.
- 10) بوزيدي، الهواري، "الأنتلجنسيا الجزائرية بين الجماعة الوطنية والكائن الثقافي"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية. المجلد 7، العدد 04، (مدى الصفحات: 285-303)، 2012/01/01. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3Xb4CaN> بتاريخ 2023/01/15.
- 11) بوسرسوب، حسان، " دور المؤسسات الدينية في الوقاية من ظاهرة العنف داخل المجتمع الجزائري قراءة تحليلية سوسيولوجية -مؤسسة المسجد أنموذجا"، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 2، العدد 1، (مدى الصفحات: 68-87)، 2020/03/31. تم الاسترجاع من: <https://bityl.co/L8mR> بتاريخ 2023/09/15.
- 12) بوعشور، كريمة، "التجربة الجزائرية في مجال التعليم عن بعد: جامعة التكوين المتواصل كنموذج"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية. المجلد 7، العدد 1، (مدى الصفحات: 343-358)، 2018/10/21. على الرابط: <https://bit.ly/3RuJvMQ> بتاريخ 2024/01/15.
- 13) بلحسين، مخلوف، "تطور التعليم في الجزائر من خلال مختلف الإصلاحات التربوية"، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية. المجلد 2، العدد 3، (مدى الصفحات: 182-201)، 2014/01/01. متاح على الرابط: <https://rb.gy/ucv2sb> بتاريخ 2024/03/28.
- 14) بللوشة، أمير، و بوشنافة شمسة "الصراع الأمريكي الروسي في ظل الأزمة الأوكرانية"، دفاتر السياسة والقانون. المجلد 13، العدد 3، (مدى الصفحات: 485-502)، (2021/06/21). تم الاسترداد من: <https://bityl.co/EGc4> بتاريخ 2022/09/08.
- 15) بلعيفة، أمين، وسليم قيرع، "منظومة القيم في المناهج التربوية ودورها في تعزيز الأمن الفكري"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية. المجلد 4، العدد 3، (مدى الصفحات: 106-128)، 2011/12/19. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3VvvBwC> بتاريخ 2024/04/12.
- 16) بلخثير، نجية، " أثر غلق الحدود على أمن المهاجرين خلال أزمة كوفيد 19"، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي. المجلد 8، العدد 2، 2021/06/01. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/ED0D> بتاريخ 2022/09/01.

- 17) بن حسين، سليمة، "الخصوصية الاتنية في الدول الإفريقية"، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*. المجلد 4، العدد 1، (مدى الصفحات 236-258). 2014/01/01. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/EENb> بتاريخ 2022/09/02.
- 18) ابن علي، محمد، "سؤال المدينة في الفكر الشرقي القديم"، *مجلة التدوين*. المجلد 12، العدد 2، (مدى الصفحات: 26-40)، 2020/12/30. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/EHBX> بتاريخ 2022/09/08.
- 19) بن عمره، الفضيل، "العودة إلى التعليم الأصلي"، *جريدة الحوار في موقع جزائرس*. 2010/01/18. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3IvRcMK> بتاريخ 2024/03/27.
- 20) بن صغير، عبد العظيم، "جدلية العلاقة بين الأمن بالمنظور الواقعي والأمن الإنساني"، *موقع يومية الشعب الجزائرية*. 2017/05/17. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/EGt8> بتاريخ 2022/09/08.
- 21) بن خيرة، نجيب، "الأمن الفكري في الدولة العباسية التحدي والمواجهة (750-1194م/132-590هـ)"، *مجلة الدراسات التاريخية*. المجلد 17، العدد 1، (مدى الصفحات: 97-136)، 2016/12/01. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/EMxO> بتاريخ 2022/09/14.
- 22) بنت سيد علي بن صالح الحضار، رجاء، "الأمن الفكري في الكتاب والسنة ومدلولاته التربوية"، *المجلة التربوية*، مصر: جامعة سوهاج، كلية التربية، العدد 55، (مدى الصفحات: 123-132)، نوفمبر 2018. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3RgJbRQ> بتاريخ 2023/01/15.
- 23) بخوش، عبد القادر، "حماية الأمن الفكري في السنة النبوية: النظرية والتطبيق"، *مجلة المعيار*. المجلد 14، العدد 27، (مدى الصفحات: 73-90)، 2011/12/06. تم الاسترجاع من: <https://bityl.co/Eoab> بتاريخ 2022-01-26.
- 24) الجهني، نجلاء سلمان، وألاء عباد الحري، "دور استراتيجية تنمية القدرات الثقافية في تعزيز مفاهيم الأمن الفكري لدى طالبات المرحلة الثانوية من وجهة نظر المشرفات التربويات والمعلمات في مدينتي مكة وجدة"، *المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات*. المجلد 5، العدد 49، (مدى الصفحات: 278-317)، 2023/11/20. متاح على الرابط: doi.org/10.52133/ijrsp.v5.49.12 ، بتاريخ 2024/05/20.
- 25) جويبة، عبد الكامل، "تاريخية ظاهرة التكفير بين الغرب الاوربي والشرق الإسلامي"، *مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية*. المجلد 5، العدد 8، (مدى الصفحات: 90-107)، 2015/06/28. متاح على الرابط: ، بتاريخ 2024/03/23.
- 26) جيلي، الشيخ هارون خليف ، "كيفية مكافحة المفاسد الأخلاقية"، *مجلة مجمع الفقه الإسلامي*. المجلد 4. تم الاسترداد من موقع جامع الكتب الإسلامية، متاح على الرابط: <https://bit.ly/3VFQ9mC> ، 2024/03/28.

- (27) جفال، نورالدين، "دور المعتقدات الدينية في الحفاظ على الأمن الفكري والسلوكي للأفراد في المجتمع الجزائري"، *مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية*. المجلد 19، العدد 4، (مدى الصفحات: 56-68)، 2013/12/30. تم الاسترجاع من: <https://bit.ly/3oCwDGp>، بتاريخ 2022-01-26.
- (28) دويبة نفيسة، "الشريف بن حبيلس: آراؤه واهتماماته الفكرية"، *مجلة إنسانيات الالكترونية*. المجلد 20، العدد 3، (مدى الصفحات: 69-90)، 2016/09/30. متاح على الرابط: <https://bit.ly/45cvDfO>، بتاريخ 2023/05/18.
- (29) وطفة، علي اسعد، "الإرهاب التربوي"، *مجلة العربي*، العدد 460، مارس 1997، (مدى الصفحات: 164-169). تم الاسترجاع من: <https://bit.ly/Ep5B>، بتاريخ 2022/09/01.
- (30) زهوات، راضية، "سيادة الدولة الليبرالية الجديدة في سياق العولمة"، *مجلة أبحاث قانونية وسياسية*. المجلد 3، العدد 1، (مدى الصفحات: 310-322)، 2018/06/01. تم الاسترجاع من موقع: <https://bit.ly/33e5xO4>، بتاريخ 2022-02-11.
- (31) زياني، صالح، وآمال حجيج، "الأمن الثقافي والاجتماعي الجزائري: التهديدات، السياسات والآفاق"، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*. المجلد 1، العدد 1، (مدى الصفحات: 1-27)، 2011/07/01. متاح على الرابط: <https://bit.ly/4aL0AJq>، بتاريخ 2023/11/11.
- (32) زكي نجم، سامي صلاح الدين، "الرجل الأعلى والأساس الخلفي عند كونفوشيوس-دراسة تحليلية نقدية"، *مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بكفر الشيخ*. المجلد 3، العدد 2، (مدى الصفحات: 249-288)، 2018. تم الاسترجاع من: <https://bit.ly/EHCw>، بتاريخ 2022/09/08.
- (33) زربي، نذير، "التنشئة السياسية"، *مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات*، المجلد 1، العدد 2، (مدى الصفحات: 44-78)، 2013/12/20. استرجع من: <https://bit.ly/GpLK> بتاريخ 2023/01/24.
- (34) زروقي، إبراهيم، "الأمن القومي العربي دراسة في المفهوم، الأبعاد، والمرتكزات"، *مجلة أنثروبولوجية الأديان*، 9(2)، (مدى الصفحات: 228-245)، 2013/06/15. تم الاسترجاع من موقع: <https://bit.ly/DQTf>، بتاريخ 2022/07/24.
- (35) حاج علي، كمال، "التقيد بين المفهوم والمهام: مدرسة فرانكفورت أنموذجا"، *المدونة*. المجلد 8، العدد 1، (مدى الصفحات: 471-482)، 2021/03/30. تم الاسترجاع من: <https://bit.ly/EgAb>، بتاريخ 2022/09/08.
- (36) حمون، حسان، "مدرسة فرانكفورت وأزمة الحداثة الغربية"، *مجلة الحقيقة*. المجلد 20، العدد 4، (مدى الصفحات: 270-283)، (2021/12/30). تم الاسترجاع من: <https://bit.ly/EGj0>، بتاريخ 2022/09/08.

- 37) حشّاني، عبد القادر، "لن نتنازل عن المشروع الإسلامي"، جريدة المنقذ. الجزائر: العدد 72، بتاريخ 1992/01/12.
- 38) الياسري، علي عبد العزيز، "التنشئة الاجتماعية السياسية: مفهومها- جذورها"، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 40، (مدى الصفحات: 147-156)، 2009/04/01. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/GqP0> بتاريخ 2023/01/25.
- 39) كّلاع، شريفة، "الامتدادات الجيوسياسية الناشئة لتنظيم داعش خارج حدود العراق وسوريا"، مجلة مدارات سياسية، المجلد 4، العدد 1، (مدى الصفحات: 63-83)، 2020/04/17. متاح على الرابط: <https://bit.ly/43A9oQt>، بتاريخ 2024/01/31.
- 40) الكردي، خالد ابراهيم حسن، "دور المؤسسات العلمية والأمنية في مواجهة التحديات الراهنة"، مجلة الصراط. المجلد 16، العدد 1، (مدى الصفحات: 139-168)، 2014/01/10. متاح على الرابط: <https://bit.ly/49fsZqk>، بتاريخ: 2024/02/27.
- 41) لهري، الياس، وبوسيف ليلي، "السلطة السياسية في الفكر الشرقي القديم"، مجلة أبعاد. المجلد 8، العدد 1، (مدى الصفحات: 197-210)، 2021/07/31، ص 206. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/EJZr>، بتاريخ 2022/09/11.
- 42) لوصيف، سفيان، "الهوية الوطنية في النصوص والمواثيق الجزائرية"، مجلة دراسات. المجلد 9، العدد 8، (مدى الصفحات: 91-115)، 2018/07/12. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3pHqw3d>. بتاريخ 2021/12/09.
- 43) لعازي، فتيحة، "أثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن الفكري لدى الشباب الجامعي: دراسة وصفية مسحية لعينة من طلبة السنة الأولى علوم اجتماعية البلدية 2 -المستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعي-"، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ. المجلد 17، العدد 1، (مدى الصفحات 14-38)، 2021/07/01. متاح على الرابط: <https://bityl.co/F4pC>، بتاريخ: 2022/10/10.
- 44) ميس خليل، عودة، "الأمن المجتمعي ودوره في الحد من ظاهرة المخدرات قراءة في رواية (لا تنس الهدهد)- فؤاد حجازي"، مجلة لغة كلام. المجلد 6، العدد 1، (مدى الصفحات: 64-77)، 2020/01/05. متاح على الرابط: <https://bit.ly/4bN9GXb>، بتاريخ 2024/05/08.
- 45) معماش، هدى، "الأمن القومي وتحدي الهويات الفرعية: حالة الباسك في اسبانيا"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 5، العدد 118، (مدى الصفحات: 479-495)، 2011/01/15. متاح على الرابط: <https://bityl.co/IoJs>، تم الاسترداد بتاريخ 2023/05/22.

- 46) المصري، خالد، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والاجتماعية، المجلد 30، العدد 2، (مدى الصفحات: 313-333)، 2014.
- 47) سويقات، أحمد، "التجربة الحزبية في الجزائر 1962 - 2004"، مجلة الباحث. المجلد 4، العدد 4، (مدى الصفحات: 123-128)، 2006/06/01، متاح على الرابط: <https://bit.ly/3KzvTMF>، بتاريخ 2024/02/11.
- 48) سوماتي، شريفة، "ظاهرة المثلية الجنسية التهديد المهدد بكيان الأسرة واستقرارها"، مجلة صوت القانون. المجلد 9، العدد 2، (مدى الصفحات: 286-312)، 2023/04/25، متاح على الرابط: <https://bit.ly/49aRHlg>، بتاريخ 2023/12/30.
- 49) سحنون، أحمد وآخرون، "نداء الواجب"، جريدة المنقذ. الجزائر: العدد 72، بتاريخ 1992/01/12.
- 50) السناني، محمد مسلم، "تصورات المشرفين التربويين لدور النشاط الطلابي في تعزيز الأمن الفكري في المرحلة الثانوية في المدينة المنورة"، مجلة الجامعة الإسلامية. العربية السعودية، ملحق العدد 183، الجزء 15.
- 51) سعادي، ربيعة، "ازدواجية المعايير في تطبيق الشرعية الدولية"، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية. المجلد 5، العدد 2، (مدى الصفحات: 436-450)، 2021/01/31، تم الاسترداد من: <https://bit.ly/3PHwnDl>، بتاريخ 2024/03/17.
- 52) سعود، الطاهر، "المصالحة الوطنية في الجزائر: التجربة والمكاسب"، مجلة سياسات عربية. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 34، (مدى الصفحات: 40-54)، سبتمبر 2018، متاح على الرابط: <https://bit.ly/3RfkyVE>، بتاريخ 2024/01/15.
- 53) العايب، معمر، "الدعم الأمريكي للسياسة الفرنسية في الجزائر خلال الفترة 1954-1958"، حوليات التاريخ والجغرافيا، المجلد 7 العدد 1، (مدى الصفحات 43-59)، 2016/06/30، تم الاسترداد من: <https://bit.ly.co/DI1R>، بتاريخ 2022-02-11.
- 54) عبيد، إبراهيم يوسف، وقدور محمد، "السلوك الروسي تجاه أزمته جورجيا-أوسيتيا الجنوبية 2008، وأوكرانيا-القرم 2014"، مجلة تاريخ المغرب العربي. المجلد 4، العدد 1، (مدى الصفحات: 134-161)، 2018/05/06، تم الاسترداد من: <https://bit.ly.co/EGbw>، بتاريخ 2022/09/08.
- 55) عوارية، رقية، وحياة عمراوي، "الحريات العامة ودورها في تعزيز الأمن الفكري"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية. المجلد 1، العدد 3، (مدى الصفحات: 6-27)، 2014/09/05، متاح على الرابط: <https://bit.ly.co/EguD>، بتاريخ 2022/08/22.
- 56) عمراني، وهيب، "التصميم الذكي: نظرية علمية تتحدى الداروينية"، مجلة المعيار. المجلد 26، العدد 4، (مدى الصفحات: 155-169)، 2022/05/10، متاح على الرابط: <https://bit.ly/3TVzeee>، بتاريخ 2024/03/21.

- 57) عقيل، وصفي، وآخرون، "مفهوم الأمن الدولي لدى نظريات العلاقات الدولية في ضوء المتغيرات الدولية ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001"، *مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، المجلد 48، العدد 3، (مدى الصفحات: 288-307)، 2021. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/EgAU> بتاريخ 2022/09/22.
- 58) عشور، عبد الكريم، "الآليات السياسية والقانونية لمواجهة ظاهرة التنصير في الجزائر"، *مجلة الدراسات العقدية ومقارنة الأديان*. المجلد 5، العدد 10، (مدى الصفحات: 484-498)، 2011/12/15. متاح على الرابط: <https://bit.ly/4ae8DPw> بتاريخ 2024/02/05.
- 59) فاضل، أحمد، "الجزائر: مشروع الوثام المدني صياغة جديدة لقانوني تدابير الرحمة وضحايا المأساة"، *جريدة الحياة*. متاح على الرابط: <http://www.alhayat.com/article/1006411> بتاريخ 2019/04/29.
- 60) فوكة، محمد، "مناطق سهل الشلف في ظل الاحتلال الروماني في الفترة الممتدة من ق 1 ق.م إلى ق 3م"، *مجلة عصور الجديدة*. المجلد 4، العدد 1، (مدى الصفحات: 9-20)، 2018/01/101. تم الاسترجاع من: <https://bit.ly/3luGfKt> بتاريخ 2022-01-24.
- 61) فضلون، زهرة، "واقع محو الأمية وتعليم الكبار في الجزائر: دراسة ميدانية بملحقة محو الأمية بولاية قسنطينة"، *مجلة العلوم الإنسانية*. المجلد 3، العدد 1، (مدى الصفحات: 159-177)، 2016/06/01. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3KyyHJV> بتاريخ 2024/05/02.
- 62) قاصري، محمد السعيد، "النخبة الجزائرية الفرانكوفونية بين التطرف والاعتدال: الشريف بن حبيلس أنموذجا 1891-1959"، *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية*، العدد 13، 2017/12/28، (مدى الصفحات 288-313). استرجع من: <https://bityl.co/CQEY> بتاريخ 2022/05/28.
- 63) قلم التحرير، "الكاثوليكية تحكم أمريكا"، *مجلة البيان*. العدد 353، 2016/10/01. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/EMgi> بتاريخ 2022/09/13.
- 64) القعير، إبراهيم، "الحرب الفكرية أخطر من الغزو العسكري وأقل تكلفة"، *القدس العربي*. 2013/04/16، متاح على الرابط: <https://bityl.co/HSrg> بتاريخ 2023/03/04.
- 65) راجحي، لخضر، وخاليدة بن بعلاش، "دور مؤسسات المجتمع المدني على الصعيدين الوطني والدولي في ترقية وحماية حقوق الإنسان في ظل مبادئ الحكم الرشيد"، *مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة*، المجلد 2، العدد 1، (مدى الصفحات: 203-222)، 2017/01/01. استرجع من: <https://bityl.co/GvwU> بتاريخ 2023/01/31.

- 66) راضي، محمد حسن عبد الناصر، ومحمد بن عبد العزيز الثويني، "دور المعلم الجامعي في تحقيق الأمن الفكريّ لطلابه في ضوء تداعيات العولمة"، بحث مقدّم بقسم العلوم الإدارية والإنسانية، مجلة العلوم التربوية والنفسية. المجلد 7، العدد 2، المملكة العربية السعودية: جامعة القصيم، كلية المجتمع ببريدة، 2014. تمّ الاسترداد من: <https://bityl.co/EiB5>، بتاريخ 2022/09/26.
- 67) رحمان، بلقاسم، "روما وسياسة التّومنة في شمال إفريقيا بلاد المغرب أنودجا"، مجلة البحوث والدراسات. المجلد 7، العدد 1، (مدى الصفحات: 29-40)، 2010/01/01. متاح على الرابط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/25671>، 2022/01/20.
- 68) ركنية، سهام، و زقاف عادل، "أحزاب اليمين المتطرّف في أوروبا الغربيّة: من التهميش الى الصّعود (حزب الجبهة الوطنيّة الفرنسيّة)"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 15، العدد 3، (مدى الصفحات 46-61)، 2022/12/31. متاح على الرابط: <https://bityl.co/Iw4s> بتاريخ 2023/06/02.
- 69) رمضان، مريم، "الأسرة ودورها في تحقيق الأمن الفكريّ داخل المجتمع الجزائري"، مجلة الدراسات القانونيّة والسياسيّة. المجلد 3، العدد 1، (مدى الصفحات: 325 - 343)، 2017/01/05. تمّ الاسترداد من: <https://bityl.co/F4nX>، بتاريخ 2022/10/10.
- 70) رمضان، محمد توفيق، "ظاهرة التكفير وأخطارها دراسة شرعيّة تاريخيّة تحليليّة"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونيّة والاقتصاديّة. المجلد 10، العدد 1، (مدى الصّفحات: 51-71)، 2021/02/27. متاح على الرابط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/146012>، بتاريخ 2024/03/23.

ب2- باللّغات الأجنبيّة:

- 1) Dehbi, Abdelkrim, , "Cybersecurity in Africa: Challenges and measures", **WORLD POLITICS**, Volume 6, N°2, (pp:1051- 1064), december,31st 2022. Available on: <https://bit.ly/4c7K731>, in May,15th 2024.
- 2) Martineau, Jonathan, « Théorie de la paix démocratique », dans academia.edu. sur : <https://bityl.co/E8Zy>. Visité le 01/09/2022.
- 3) Miller, Benjamin, "The Concept of Security: Should it be Redefined ?", The journal of Strategic Studies, Vol. 24, No. 2, June 2001.
- 4) Sebaa, Rabah, « Culture et plurilinguisme en Algérie », **TRANS INST.** N°13. 06/08/2002. Disponible sur : <https://bit.ly/3VvPLXa>, le : 15/11/2023.
- 5) STONE, Marianne, « Security According to Buzan : A Comprehensive Security Analysis », **SECURITY DISCUSSION PAPERS SERIES 1.** USA : New York, Columbia University, School of International and Public Affairs, Spring9. Sur : <https://bityl.co/ERzG>, consulted on 18/09/2022.

ج) الرّسائل الجامعيّة

ج1- باللّغة العربيّة:

- (1) بلعباس، الهواري، "المجتمع القبلي المغاربي بين النظريتين الخلدونية والانقسامية: دراسة نظرية - تطبيقية مقارنة"، رسالة ماجستير غير منشورة. الجزائر: جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، قسم علم الاجتماع، 2010/2009.
- (2) ابن عمير، جمال الدين، "الإصلاح الحزبي في الجزائر أثناء فترة التعددية السياسية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، 2015/2014. متاح على الرابط: <https://bit.ly/4bNaLyq>، بتاريخ 2023/11/10.
- (3) بنت محمد الغفيس، هدى، "أثر وسائل الاعلام المرئية على عقيدة الطفل"، أطروحة دكتوراه، المملكة السعودية: جامعة الأميرة نورة، 2011/10/24.
- (4) زيغام، يمينه، الأمن اللغوي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة. الجزائر: جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية الأدب والفنون، قسم الدراسات اللغوية، 2018/2017. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3x0gDFw>، بتاريخ 2024/02/15.
- (5) الياسري، علي عبد العزيز مرزح نور، "الأبعاد الفكرية السياسية لإستراتيجية الأمن القومي في العراق"، رسالة ماجستير غير منشورة، العراق: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، قسم الفكر السياسي، 2009.
- (6) مخلوف، بشير، "موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر، فترة (1989-1995): دراسة في التمثلات السياسية لواقع التعددية الحزبية عند بعض المنتسبين للجبهة الإسلامية للإنقاذ - المجلد"، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي غير منشورة. الجزائر: جامعة السانبا وهران، قسم علم الاجتماع، 2013/2012. متاح على الرابط: <https://bit.ly/4ebPnEI>، بتاريخ 2024/01/10.
- (7) مخنان، طارق، "أزمة غياب دور النخبة المثقفة الجزائرية في التغيير"، رسالة ماجستير في علم الاجتماع غير منشورة. الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، قسم العلوم الاجتماعية، 2012/2011. متاح على الرابط: <https://rb.gy/xcy7fg>، بتاريخ 2022/06/01.
- (8) نور، نوال، "كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي: دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة"، رسالة ماجستير غير منشورة تخصص إدارة الموارد البشرية. الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة، قسم علوم التسيير، 2012/2011. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3V5k9X7>، بتاريخ 2024/01/20.
- (9) عبد الجواد، علاء عبد الحفيظ محمد محمد، "العلاقة بين الأمن القومي والديمقراطية" دراسة لتأثير أزمة 11 سبتمبر 2001 على الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية"، أطروحة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية غير منشورة. مصر: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009.

- 10) عبد الرزاق، حنان، "تأثير المأزق الأمني الإثني على الاستقرار الداخلي للدولة: دراسة للنموذج الإسباني منذ 1936"، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي غير منشورة. الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017/2016.
 - 11) العيدي، صونية، "المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي"، رسالة ماجستير غير منشورة. الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005.
 - 12) فاطمي، فريد فؤاد، "أثر الوضعية الاجتماعية للشباب الجزائري على المشاركة السياسية، دراسة ميدانية حول المشاركة السياسية للشباب بمدينة وهران"، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر، قسم علم الاجتماع، 2008 / 2007.
 - 13) فكيري، شهرزاد، "الدراسات الأمنية النقدية في ظل التهديدات الالتمائية -أنموذج ليبيا-"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. الجزائر: جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات استراتيجية، 2017/2016.
 - 14) توازي، خالد، "الظاهرة الحزبية في الجزائر: التاريخ-المكانة-الممارسة-المستقبل"، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، 2006/2005. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3VsOQXE>، بتاريخ 2022/01/05.
- ج2- باللغات الأجنبية:

1) Bayraktar, Serdar Ulas, "Local Participatory Democracy The Local Agenda 21 Project in Turkish Cities", **Doctorat de Sociologie Politique**. Paris : Institut d'Etudes Politiques, Programme Doctorale de CEVIPOF, Soutenue le 15/12/2006. Sur : <https://bityl.co/IRin>, consulté le 30/04/2023.

(د) التقارير والوثائق الرسمية:

د1- باللغة العربية:

- 1) "بيان أول نوفمبر 1954"، موقع وزارة الاتصال. 2018/10/31. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3yQGFvf>، بتاريخ 2023/02/10.
- 2) "ميثاق طرابلس 1962"، النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54. الجزائر: منشورات ANEP. متاح على الرابط: <https://bit.ly/4c9h31v>، بتاريخ 2023/01/20.
- 3) مساهل، عبد القادر، "دور الديمقراطية في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب: التجربة الجزائرية"، تقرير وزارة الخارجية. الجزائر: وزارة الشؤون المغربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، ديسمبر 2016.

د2- باللغات الأجنبية:

- 1) "Plateforme de la soummam pour assurer le triomphe de la révolution algérienne, dans la lutte pour l'indépendance nationale", Disponible sur : <https://rb.gy/7aq8bg>. visité le 15/02/2022.
- 2) TAMAZGHA, L'Etat algérien et la question amazighe : **Rapport alternatif de Tamazgha à la 82ème session du Comité pour l'élimination de la discrimination raciale**. Nations Unies : Conseil Economique et Social, Genève, du 11 février au 1er mars 2013. Disponible sur : <https://bit.ly/3VbOiUw>, le 15/01/2024.

هـ) النصوص القانونية:

هـ1- باللغة العربية:

- (1) "الدستور الجزائري لسنة 1963"، المؤرخ في 21 ربيع الثاني 1383 هـ الموافق 1963/09/10، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. العدد 64، 1963.
- (2) "الدستور الجزائري لسنة 1976"، المؤرخ في 02 ذو الحجة 1396 هـ الموافق 1976/11/24، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. العدد 94، 1976.
- (3) "الدستور الجزائري لسنة 1989"، المؤرخ في 23 رجب 1409 هـ الموافق 1989/03/01، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. العدد 9، 1989.
- (4) "الدستور الجزائري لسنة 1996"، المؤرخ في 27 رجب 1417 هـ الموافق 1996/12/08، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. العدد 76، 1996.
- (5) "الدستور الجزائري لسنة 2020"، المؤرخ في 15 جمادى الأولى 1442 هـ الموافق 2020/12/30، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. العدد 82، 2020.
- (6) "الأمر رقم 35/76 المؤرخ في 1976/04/16 المتضمن تنظيم التربية والتكوين"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. العدد 33، 1976/04/23.
- (7) "أمر رقم 12/95 ماضي في 25 فبراير 1995 يتضمن تدابير الرحمة"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. العدد 11، 1995/03/01.
- (8) "أمر رقم 96 / 30 مؤرخ في 100 شعبان عام 1417 الموافق 21 ديسمبر سنة 1996 يعدل ويتم القانون رقم 91 - 05 المؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991، والمتضمن تعميم استعمال اللغة العربية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. العدد 81، بتاريخ 11 شعبان 1417 هـ الموافق 1996/12/22.

- (9) "قانون رقم 91 / 05 مؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991 يتضمن تعميم استعمال اللغة العربية"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. العدد 3.
- (10) "القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04/08"، المؤرخ في 23/01/2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. العدد 4، 27/01/2008.
- (11) "قانون رقم 01/16 ممضي في 06 مارس 2016 يتضمن التعديل الدستوري. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، مؤرخة في 07 مارس 2016.
- (12) القانون رقم 24-06 مؤرخ في 19 شوال عام 1445 الموافق 28 أبريل سنة 2024، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. العدد 30، بتاريخ 21 شوال عام 1445 الموافق 30 أبريل سنة 2024.
- (13) "مرسوم رئاسي رقم 181/24 المؤرخ في 2024/06/05 يتضمن إنشاء المدرسة الوطنية العليا للأمن السيبراني"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. العدد 39، مؤرخة في 2024/06/08.
- (14) "مرسوم رئاسي رقم 39/92 ممضي في 04 فبراير 1992، يتعلق بصلاحيات المجلس الاستشاري الوطني، وطرق تنظيمه وعمله"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. العدد 10، مؤرخة في 09 فبراير 1992.
- (15) "مرسوم رئاسي رقم 147/95 ممضي في 27 مايو 1995 يتضمن إنشاء محافظة عليا مكلفة برّد الاعتبار للأمازيغية وبترقية اللغة الأمازيغية". الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 29، مؤرخة في 28 مايو 1995.
- (16) المرسوم رقم 207/65 الصادر عام 1965 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الأوقاف.
- (17) "المرسوم التنفيذي 299/71 المؤرخ في 1971/12/31 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. العدد 6، 21/01/1972.
- (18) "مرسوم رقم 139/77 مؤرخ في 24 شوال 1397 الموافق 08 أكتوبر 1977 المتضمن إلحاق التعليم الأصلي بوزارة التربية"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 71، 09/10/1977.
- (19) "المرسوم رقم 31/80 الصادر في 09 فبراير عام 1980، والمتعلق بتنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية.
- (20) "المرسوم رقم 200/2000 الصادر في 26 جويلية 2000.
- (21) "القرار الوزاري رقم 833 المؤرخ في 1991/11/13 والمتعلق بمواضبة التلاميذ في المؤسسات التعليمية.
- (22) "وزارة الدفاع الوطني، تعليمة رقم 89/51 ق.أ.ج.و.ش. الجزائر: وزارة الدفاع الوطني، بتاريخ 1989/04/04.

(23) "إعلان مؤرخ في 23 جمادى الثانية 1412 هـ الموافق 1991/12/30 يتضمن النتائج الرسمية للانتخابات التشريعية بتاريخ 1991/12/26 الدور الأول، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. العدد 01، 1992/01/04.

(24) "القانون الأمريكي لتعقب معاداة السامية عالميا"، موقع دنيا الوطن. 2004/11/26. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3VWbHeX>، تاريخ الزيارة 2024/01/23.

(25) "قرار مجلس الأمن رقم (S/RES/2720(2023)، المتعلق بالحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك القضية الفلسطينية، الجلسة 9520 المنعقدة في 2023/12/22، الوثيقة 23.26054، متاح على الرابط: <https://bit.ly/3Q4UED>، بتاريخ 2024/02/23.

هـ- 2- باللغات الأجنبية:

1) Constitution Algérienne 1963, du 21 rabia el thani 1383 correspondant à 10/09/1963, **Journal officiel de la république Algérienne démocratique et populaire**. N° 64, 1963. Disponible sur : <https://bit.ly/45g3PHE>, le 19/10/2023.

(و) الملتقيات والندوات والبحوث الأكاديمية:

و1- باللغة العربية:

(1) الدّعجه، حسن عبد الله، "نظرية الأمن الفكري"، بحث مقدم إلى الملتقى العلمي نحو استراتيجية للأمن الفكري والثقافي في العالم الإسلامي. المملكة العربية السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية، 2013.

(2) الهليل، عبد العزيز بن عبد الرحمن، الأمن الفكري ودور الأسرة في تحقيقه. العربية السعودية، مدينة بريدة بمنطقة القصيم، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة تعزيز قيم المواطنة ودورها في مكافحة الإرهاب المنعقدة بتاريخ 17-2015/11/19.

(3) حيمر، فتيحة، "أثر العولمة الإعلامية على مقومات الأمن الثقافي العربي"، **La conférence internationale sur mondialisation de l'information politique et securite nationale des etats nations en developpement**, 2017/04/11.

تم الاسترداد من: <https://bit.ly/co/Ecwx>، بتاريخ 2022/09/21.

(4) عاطف، محمد بن صالح بن عبد الله، "تأثير الأئمة والخطباء في تحقيق الأمن الفكري والانتماء الوطني"، بحث مقدم للملتقى العلمي الأول للأئمة والخطباء، المملكة السعودية: جامعة طيبة، المعهد العالي للأئمة والخطباء، 17-18 شوال 1430 هـ/06-07 أكتوبر 2008م.

- (5) الفقي، ابراهيم بن محمد علي، "الأمن الفكري: المفهوم - التطورات-الإشكالات"، بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري: المفاهيم والتحديات. العربية السعودية: جامعة الملك فهد بن عبد العزيز، كرسي الأمير نايف بن عبد العزيز لدراسات الأمن الفكري، في الفترة من 22-25 جمادى الأول 1430هـ / 17-20/05/2009م.
- (6) شقيق، شفيق، "الجذور الأيديولوجية لتنظيم الدولة الإسلامية"، مركز الجزيرة للدراسات. 2014/11/23، متاح على الرابط: <https://bit.ly/4agxUbK>، تاريخ الزيارة 2024/01/31.
- (7) التميمي، عبد الجليل، "التكامل والتفاعل الفكري بين الهويتين الأمازيغية والعربية بالمغرب الكبير"، ندوة المغرب العربي والتحويلات الإقليمية الراهنة. قطر: الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 17-18 فبراير 2013.
- (8) الخطيب، محمد بن شحات حسين، "الانحراف الفكري وأثره على الأمن الوطني بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، دراسة مقدمة إلى الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. المملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود، 2005.

و2- باللغات الأجنبية:

- 1) Barbara, Forrest, "Understanding the Intelligent Design Creationist Movement: Its True Nature and Goals", A position paper from the Center for Inquiry office of public policy. Washington D.C, 2007. Available at: <https://bit.ly/4ako4Ww>, in 28/03/2029
- 2) CHARRETT Catherine, « A Critical Application of Securitization Theory : Overcoming the Normative Dilemma of Writing Security », Barcelona : International Catalan Institute for Peace, desembre 2009. Sur : <https://bityl.co/ES0Z>, consulted on 18/09/2022.
- 3) Gaventa, John, "Participatory development or participatory democracy? Linking participatory approaches to policy and governance", **Participatory learning and action** 50. october 2004. Available at: <https://bityl.co/MIjm>. Visited on 30/04/2023.

ز) المراجع الإلكترونية:

ز1- باللغة العربية:

- 1) أبو ريا، مجد، "ولد من زواج غير شرعي وكان قصير القامة.. ماذا تعرف عن لورنس العرب الذي ساهم في تقسيم العالم العربي"، موقع عربي بوست. 2020/10/22، استرجع من: <https://bityl.co/CvkM>، بتاريخ 2022/06/27.
- 2) آدم، يوسف، وبسمة بركات، "قرارات قيس سعيد: تكريس للانفراد بالسلطة"، العربي الجديد. 2014/12/14. تم الاسترجاع من: <https://bit.ly/362R2O5>. بتاريخ 2022-02-11.
- 3) أهجو، رقية، "وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها على زعزعة الأمن الفكري"، (2016/03/01)، شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات والأبحاث. متاح على الرابط: <https://bityl.co/FzIC>. تاريخ الاسترداد 2023/06/10.

- (4) أحمد محمد، أسماء، "أسباب الانحراف الفكري وعلاجه"، في موقع الموسوعة العربية الشاملة. 2018/03/23. تم الاسترجاع من: <https://bityl.co/EkRw>، بتاريخ 2022/09/10.
- (5) أحمد، مها محمد السيد، "الآلهة والأساطير اليونانية". مكتبة المهتدين الإسلامية، تم الاسترجاع من: <https://bityl.co/EoUf>، بتاريخ 2022-01-24.
- (6) أحمد، نور، "قالت لوالدها في الشارع اللي وراه.. التحقيق مع فتاة التيك توك سوزي الأردنية"، 2024/02/16، جريدة الأسبوع. متاح على الرابط: <https://bit.ly/4cyxmzr>، بتاريخ 2024/02/16.
- (7) الأحمد، خالد، "السويسال السويدي يمنح أطفال المسلمين لعائلات من المثليين جنسيا"، 2022/11/9، موقع وطن. استرجع من <https://bityl.co/Go5T>، بتاريخ 2023/01/23.
- (8) آيت خرصة، سارة، " حملة ضدّ مونديال قطر.. الإعلام الغربي حبيس خطاب الاستشراق"، 2022/11/09، موقع الجزيرة. متاح على الرابط: <https://bityl.co/InOF>، بتاريخ 2023/05/22.
- (9) آل علي، محمود، "احترام الرأي الآخر"، 2011/00/22، موقع الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ بالإمارات المتحدة. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3TveMj6>، بتاريخ 2024/03/11.
- (10) الاركوآزي، صلاح، "مقدمة في أبعاد الأمن القومي" صحيفة كتابات. (2020/04/13). تم الاسترداد من: <https://bityl.co/ER8g>، بتاريخ 2022/09/16.
- (11) أ.ر، "الدكتور المهدي المنجرة : إذا أردت أن تهدم حضارة أمة فهناك وسائل ثلاث"، 2016/02/09، موقع نون تقارير. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/FzOg>، بتاريخ 2022 /12 /02.
- (12) بالة، صباح، "مدرسة ويلز (أبريستويث) للدراسات الأمنية"، الموسوعة السياسية. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/EGrs>، بتاريخ 2022/09/08.
- (13) بهادرا، كومار، "وجهة نظر أخرى حول الصراع: انقسام العالم المسيحي"، ترجمة بوابة الهدف بتصرف عن indianpunchline، بوابة الهدف الإخبارية. 2022/03/07. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/EMu8>، بتاريخ 2022/09/13.
- (14) بودولة، مصطفى، "الأنا والغرور المعربي"، موقع ساسة **sasa post**، متاح على الرابط: <https://bit.ly/3vtrtD9>، بتاريخ 2023/2/10.
- (15) بوكبة، عبد الرزاق، "الأحزاب السياسية: عدم ثقافي"، في موقع: <https://www.ultrasawt.com/>، بتاريخ 2019/04/15.
- (16) بوتيقالت، الطيب، "القديس أوغستين (354-430م)"، موقع هبة برس. متاح على الرابط: <https://www.hespress.com/histoire/309340.html>، بتاريخ 2021/11/20.

- 17) بلقاسم، بوبكر، "فرحات مهني.. من الحراك الثّقافيّ إلى التطبيع الانفصالي"، صوت **ULTRA**. 2017/10/31. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3yMl8nE>، بتاريخ 2024/04/03.
- 18) بن محفوظ، عبد الله بن مرعي، "الأمير نايف والقواعد الأساسيّة في النهج الأمني السعودي"، صحيفة الجزيرة. تم الاسترجاع من: <https://bit.ly.co/EQSi>، بتاريخ 2022/09/15.
- 19) بنت مسفر سعد القرني، نورة، "أبناؤنا والتربيّة الجنسيّة". شبكة الأولوكة، 2016. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3PJZPZn>. تمّ استرداده بتاريخ: 2023/12/28.
- 20) بن ساعو، محمد، "قراءة في المسألة الأمازيغيّة الجزائرية"، **CNN Arabi**. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3yJ9HNw>. بتاريخ 2024/02/20.
- 21) جاك بطون، "أثر ثورة المعلومات والاتصالات على الأمن القومي المصري والعربي"، المنتدى العربي للدفاع والتسليح. 2015/02/10. تم الاسترداد من: <https://bit.ly.co/ER4x>. بتاريخ 2022/09/18.
- 22) الجباعي، جاد الكريم، "في الانعتاق السياسي". موقع الأوان. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3V3TSZa>، بتاريخ 2023/04/03.
- 23) جلّول، فيصل، "حوار خاصّ مع زعيم حزب التحدي الهاشمي شريف"، موقع الحياة. متاح على الرابط: <http://www.alhayat.com/article/1872941>. بتاريخ 2019/04/20.
- 24) جمال، محمد، "الحفاظ على العقل.. الزم غرسك قبل أن يحتل ميزانك"، 2018/07/09، موقع عمرو خالد بناء انسان. تمّ الاسترداد من: <https://bit.ly.co/EdEH>. بتاريخ: 2022/08/22.
- 25) الجناتي، محمد، "ظاهرة التسطيح في وسائل الإعلام"، موقع مغرس. على الرابط:
- 26) د.م، "بيت العائلة الإبراهيميّة في أبو ظبي يفتح أبوابه خلال عام 2022"، العين الإخبارية. 2021/06/15. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3VLcEGu>، بتاريخ 2024/02/15.
- 27) د.م، "أبعاد الأمن الوطني"، موقع مقاتل من الصحراء. تمّ الاسترداد من: <https://bit.ly.co/E0Do>. بتاريخ 2022/08/24.
- 28) د.م، "الإقصاء الاجتماعي"، موقع الأمم المتحدة الإسكوا **ESCWA**. 2008/07/30. متاح على الرابط: <https://bit.ly/4axWq7V>، بتاريخ 2024/03/20.
- 29) د.م، "التّرس"، موقع الجُمّهرة مَعْلَمة مفردات المحتوى الإسلامي، على الرابط: <https://bit.ly/4aBjyme>، بتاريخ 2024/01/27.
- 30) د.م، "العمارة الرومانيّة"، عرض تقديمي. تم الاسترجاع من: <https://bit.ly/333ju1h>. بتاريخ 2021/02/19.
- 31) د.م، "آلهة الأوليمب والأساطير الإغريقيّة"، متاح على الرابط: <https://bit.ly/33mRFRK>، بتاريخ 2022-01-16.

- (32) د.م، "قال بايدن سنة 1986: لو لم تكن هناك إسرائيل لكان على أمريكا خلق إسرائيل"، موقع **Euronews**، 2023/10/11، متاح على الرابط: <https://bit.ly/49kwMme>، بتاريخ 2024/01/15.
- (33) د.م، "قطاع غزة.. من أكثر المناطق كثافة سكانية في العالم"، جريدة الشرق الأوسط الدولية. 09-09-2015، تم الاسترداد من: <https://bit.ly/Dr5v>، بتاريخ 2022/08/16.
- (34) د.م، "لفظ (قوم) في القرآن الكريم"، إسلام واب. 2015/08/02. تم الاسترداد من موقع: <https://bit.ly/DVM3>، بتاريخ 2022/06/27.
- (35) د.م، "ما سرُّ ظاهرة الكلاب البشرية في أوروبا؟"، موقع صحيفة البيان. 2020/12/29. تم الاسترداد من: <https://bit.ly/3TVsgpL>، بتاريخ 2024/01/06.
- (36) د.م، "مهني: المغرب لا يمول الماك وكلّ علاقتنا به أنه نقل قضيتنا للأمم المتحدة. والجزائر تقوم بتطهير عرقي في حق القبائل"، جريدة الصحافة. 6 فبراير 2023، متاح على الرابط: <https://bit.ly/4bKQuJK>، بتاريخ 2023/10/27.
- (37) د.م، "نبذة تاريخية عن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف"، موقع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف. متاح على الرابط: <https://bit.ly/4bKZhvp>. بتاريخ: 2024/03/10.
- (38) د.م، ماذا نعني بالتكفير العام"، موقع إجابة. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3VAyXyD>. بتاريخ 2024/02/01.
- (39) الدراجي، سيف الدين زمان، "الدبلوماسية السريّة وأمن الدولة القومي"، معهد أبرار معاصر طهران. 2022/05/07، تم الاسترداد من: <https://bit.ly/ESEI>، بتاريخ 2022/09/18.
- (40) دراما، سلسل، "تعرف على الحضارة الصينية القديمة" موقع غرائب وعجائب حول العالم. على الرابط: <https://bit.ly/EJqv>، بتاريخ 2022/09/11.
- (41) هوداف، رابح، "الاقتصاد الجزائري بين 2019 و 2023 تحولات كبرى وإنماء نوعي" موقع الإذاعة الوطنية الجزائرية. 2023/12/19، متاح على الرابط: <https://bit.ly/3RiDCT4>، بتاريخ 2024/05/14.
- (42) هويدي، محمود فهمي عبد الرزاق، "من أسرار العشيرة السوداء"، الشروق المصرية. 2016/01/25، متاح على الرابط: <https://bit.ly/4aPCdKI>، بتاريخ 2024/05/15.
- (43) هيئة التحرير، "آداب الحوار والنقاش مع الآخرين"، موقع التّجّاح. 2023/05/08. متاح على الرابط: <https://ila.io/3d52ju>، بتاريخ 2024/03/11.
- (44) هيئة التحرير، "الفن الروماني.. تاريخ الفن المعماري في الإمبراطورية الرومانية"، موقع التاريخ المغربي. 2011/09/11. تم الاسترجاع من: <https://bit.ly/3qTOtpw>. بتاريخ 2022-01-24.

- 45) هيئة التحرير، "خبرة أعمية مستقلة تنتقد ازدواجية المعايير عندما يتعلق الأمر بحماية الفلسطينيين"، موقع أخبار الأمم المتحدة. 2024/02/29. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3PGHts5>، بتاريخ 2024/03/17.
- 46) زهار، حسان، "دعوة العصيان المدني في الجزائر.. ضغط أم انحراف عن السلمية؟" موقع عربي21. 2019/08/09، متاح على الرابط: <https://bit.ly/3VvT8NX>، بتاريخ 2024/04/16.
- 47) زكرياء، يوسف، "سياسة التغريب نسفٌ للتغريب ودكٌ لحصون الثوابت"، منتديات الجلفة لكل الجزائريين والعرب. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3V9GYcg>، بتاريخ: 2023/03/28.
- 48) زنار، حميد، "الفكر الأصولي ينخر المدارس الجزائرية بتواطؤ مع أطراف حكومية". صحيفة العرب. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3Vs9LtW>، بتاريخ 2024/03/27.
- 49) زقاع، عادل، "إعادة صياغة مفهوم الأمن، لبرنامج البحث في الأمن المجتمعي"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية. تم الاسترداد من: <https://bit.ly/EGdr>، بتاريخ 2022/09/06.
- 50) الحازمي، فهد بن هادي، "تسطيح الفهم.. المظاهر والآثار"، شبكة فلسطين للحوار. 2008/02/10، تم الاسترداد من: <https://bit.ly/EoKj>، بتاريخ 2022/09/20.
- 51) حنا، عيسى، "مظاهر الانحراف الفكري"، 2017/07/05، موقع وكالة معا الإخبارية. تم الاسترداد من موقع: <https://bit.ly/G7HY>، بتاريخ: 2022/12/09.
- 52) حسني، إبراهيم عبد العظيم "الفكر الاجتماعي في الحضارة الرومانية 2/2"، مركز الدراسات والبحوث العلمانية في العالم العربي. 2016/09/15. تم الاسترجاع من: <https://bit.ly/33jwOPp>، بتاريخ 17-01-2022.
- 53) طريقي الرويلي، عزيزه، "التفكير الاجتماعي عند فلاسفة اليونان"، ورقة عمل تاريخ اجتماعي، منتديات تاسوست. تم الاسترجاع من: <http://tassoust.keuf.net/t1772>، بتاريخ 09-01-2022.
- 54) يلماز، حمدي، "الرئيس التونسي: شروط وإملاءات صندوق النقد غير مقبولة"، وكالة الأناضول للأخبار. 2023/06/14، متاح على الرابط: <https://www.aa.com.tr/ar/2922634>، بتاريخ 2024/05/03.
- 55) موسى الفوالجة، سمر، "أثر الشعبوية في ظهور الفرق"، موقع المحطة. 2019/06/18. تم الاسترداد من: <https://bit.ly/EMwf>، بتاريخ 2022/09/13.
- 56) موقع جزييرس. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3dDQP4v>، بتاريخ 2024/03/27.
- 57) موقع هسبرس. متاح على الرابط: <https://bit.ly/4cyxEGx>، بتاريخ 2021/01/02.
- 58) موقع الحوار المتمدن. تم الاسترداد من: <https://bit.ly/EdDU>، بتاريخ: 2022/03/07.

- (59) موقع الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية. تم الاسترجاع من: <https://bityl.co/DVKF>، بتاريخ 2022/07/26.
- (60) موقع موضوع. متاح على الرابط: <https://bityl.co/Dyy2>، بتاريخ 2022/08/23.
- (61) موقع موسوعة الجزيرة. متاح على الرابط: <https://bit.ly/4cNd45A>، بتاريخ 2024/03/24.
- (62) موقع موسوعة ويكيبيديا. متاح على الرابط: <https://bit.ly/4avXDN6>، بتاريخ 2024/03/18.
- (63) موقع معجم المعاني الجامع. متاح على الرابط: <https://bit.ly/318UWDa> بتاريخ 2021/12/28.
- (64) موقع صحيفة الجزيرة. 2 جمادى الثانية 1430 هـ/2009/05/26، العدد 13389، تم الاسترداد من: <https://bityl.co/EguR> بتاريخ 2022/08/22.
- (65) موقع قناة الجزيرة. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3Rj7BdI>، بتاريخ 2024/04/12.
- (66) موقع قناة الشروق الجزائرية. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3XcYbE8>.
- (67) مركز الجزيرة للدراسات. متاح على الرابط: <https://bit.ly/4aBK8LF>، بتاريخ 2024/01/24.
- (68) مزياي، علاوة، "أحداث أكتوبر 1988 ثورة عربية قبل الأوان: حقيقة أم خيال"، موقع: **france24**، 2012/10/05، متاح على الرابط: <https://bit.ly/3Va12uP>، بتاريخ 2023/04/04.
- (69) ملوك، إيمان، "بعد عقدين عليها.. مغربيات يتطلعن لإصلاح جذري لمدونة الأسرة"، موقع **DW**. 2024/03/08. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3PHvL0G>، بتاريخ 2024/03/23.
- (70) المنجد، محمد صالح، "السنة النبوية الصحيحة وحي من الله"، موقع الإسلام سؤال وجواب. 2007/01/10. متاح على الرابط: <https://bit.ly/49aU8uo>، بتاريخ 2024/03/20.
- (71) المركز الوطني للدراسة والبحث، "اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية 01 نوفمبر 1954"، **Eddirasa** – موقع الدراسة الجزائري. 2026/12/31. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3Rl2J7H>، بتاريخ 2023/02/15.
- (72) المسلماني، عبدو، "الثغرات الأمنية.. أنواعها وكيف يتم استغلالها"، 2018/03/21، موقع **Linked in**. متاح على الرابط: <https://bit.ly/4azGFgU>، بتاريخ 2024/03/11.
- (73) مرتضوي، خولة، "معادلة الأمن الفكري والروحي". **جريدة الوطن**. 2017/03/17 متاح على الرابط: <https://bit.ly/3r1KWpb> بتاريخ 2022-01-26.
- (74) نصّار، هلال، "التكنولوجيا الحديثة ما بين الغزو الفكري والانحراف السلوكي وآثارها على الجيل"، مدونة مجد. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/EdED> بتاريخ 2022/09/22.
- (75) السبحي، عبد الحي بن أحمد، "دور المناهج التعليمية في بناء الجيل المميز"، موقع **المنشأوي للدراسات والبحوث**، (د.ت.ن). متاح على الرابط: <https://bityl.co/GPSO>، بتاريخ 2023/06/10.

- (76) سرحان، همام، "أيّهما أولى: الأمن القومي أم الممارسة الديمقراطية؟"، موقع **swissinfo**. 2017/05/11. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/EMZB>، بتاريخ 2022/09/13.
- (77) عامر، عبد زيد كاظم، "الأصولية"، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية. متاح على الرابط: bit.ly/3KwwyhN، بتاريخ 2023/02/10.
- (78) العبادي، بركات، "الامن التعليمي 3"، 2014/06/10، موقع **عمّون**. متاح على الرابط: <https://bityl.co/JFuJ>، بتاريخ 2023/06/14.
- (79) عبدوس، عبد الحميد، "لماذا فشلت انتفاضة أكتوبر 1988 في تحقيق التحوّل الديمقراطي"، جريدة البصائر. في موقع: <http://elbassair.org/942/> . بتاريخ 2019/03/24.
- (80) عبد الجبار، صهيب، "الجامع الصحيح للسنن والمسانيد". موقع المكتبة الشاملة. ج 1، 2014. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3TWKIOR>، بتاريخ 2024/03/22.
- (81) عبد الحميد، سهير، "يسار الجزائر يتراجع"، بوابة الأهرام. متاح على الرابط: <http://arabi.ahram.org.eg/>، بتاريخ 2019/04/15.
- (82) عبد الله محمود، يوسف، "هؤلاء هم الليبراليون الجدد"، صحيفة الرأي. 2017/01/20. تم الاسترداد من: <https://bit.ly/3svVnAZ>، بتاريخ 2022-02-11.
- (83) عبد اللطيف، محمد سعد، "الانحراف الفكري وانقسام الأمة"، 2013-01-28، متاح على الرابط: <https://bit.ly/328o90U>، بتاريخ 2022/02/17.
- (84) عبد الرحمن، طرفة، "العقيدة القلبية"، 2017/07/22، موقع جريدة اليوم، متاح على الرابط: <https://bit.ly/41Ivmi8>، بتاريخ 2023/04/22.
- (85) عطية، حسن، "ازدواجية المعايير في فصل السياسة عن الرياضة.. الفيفا الأطلسي مع أوكرانيا ضد روسيا"، 2022/03/01، موقع الميادين، متاح على الرابط: <https://bityl.co/InK7>، تم الاسترداد بتاريخ 2023/05/21.
- (86) عيش، علجية، "المجتمع الانقسامي: المغرب العربي نموذجاً"، الجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب. تم الاسترداد من: <http://www.wata.cc/forums/showthread.php?78058> . بتاريخ 2022/09/02.
- (87) عمّار، إسماعيل (2016/10/27)، "كلّ ما يجب أن تعرفه عن اتفاق دايتون للسلام"، تبيان. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/EOZl>، بتاريخ 2022/09/14.
- (88) عمار، عبد الرحمن، "بعد إعلان استقلال منطقة القبائل، فرحات مهني: كلّ الدّول التي تربطها بنا مصالح ستعترف بنا"، قناة **i24news**. 2024/04/29. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3X63nd0>، بتاريخ 2024/04/30.

- (89) عنتر، رقية، "المثلية الجنسية في أفلام ديزني.. طبيب نفسي يوضح مخاطرها على الأطفال"، 2022/07/24، موقع العين الإخبارية. متاح على الرابط: <https://bit.ly/49ep8cV>، بتاريخ 2024/03/14.
- (90) عتي، حمزة، "أحزاب اليسار في الجزائر أزمة وجود تعكس تراجع الاشتراكية العربية"، CNN بالعربية. 2016/07/25، متاح على الرابط: <https://bit.ly/4aRVr24>، بتاريخ 2023/04/15.
- (91) فورمان، جيسن، "القومية والهجرة.. كيف يؤثر المهاجرون في إنجاح الاقتصاد"، مدونات الجزيرة. (2018/07/24)، تم الاسترداد من: <https://bit.ly/4EQOC>، بتاريخ 2022/08/05.
- (92) صبري، محمد خليل، "تنظيم القاعدة: أصوله الفكرية والمواقف المتعددة منها"، موقع سودانيل. 2011/05/16. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3xknGss>، بتاريخ 2024/01/20.
- (93) الصلابي، علي، "دعوة ابن باديس للثورة"، 2022/11/01، موقع عبد الحميد بن باديس. تم الاسترداد من: <https://bit.ly/4IZsm>، بتاريخ 2023/05/08.
- (94) قاشا، سهيل، "الفكر السرياني وأثره في الفكر العربي الإسلامي"، موقع القديسة، 2000/1999. تم الاسترداد من: <https://bit.ly/3pYSDMv>، بتاريخ 2022/01/06.
- (95) قردود، عمّار، "فرحات مهني يستفز الجزائر بملف القبائل أمام الأمم المتحدة"، موقع: **aljazeera1**. متاح على الرابط: <https://bit.ly/4e8Nvwl>، بتاريخ 2019/04/03.
- (96) الرئيس، عبد العزيز، "لا يجوز الخروج على الحاكم أو انتقاده إن زنا أو شرب الخمر". 2019، قناة المعتصم بالله. متاح على الرابط: <https://yhoo.it/4czPWY6>، بتاريخ 2024/03/26.
- (97) رفعت، سيد أحمد، "ماذا يعني مفهوم الأمن القومي؟"، المصري اليوم. 2009/04/30. تم الاسترجاع من: <https://bit.ly/4EQRw>، بتاريخ 2022/09/15.
- (98) شبكة الألوكة. 2010/05/27. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3VF5nIl>، تاريخ الزيارة 2024/02/09.
- (99) الشامي، طارق، "كيف اكتسب الجنوب العالمي تسميته وقوّته واستقلاليته؟"، موقع **INDEPENDENT** عربية. 2023/07/06. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3TG0qN3>، تمت زيارته بتاريخ 2024/01/23.
- (100) شحادة، بشير، "حنين بن إسحاق. "الطبيب المؤرخ والمترجم البار"، موقع تاريخكم. 2020/08/29. تم الاسترداد من: <https://bit.ly/3pVQhhn>، بتاريخ 2022-01-06.
- (101) شيخو، أحمد، "ازدواجية المعايير والتفاهات القانوني الدولي في التفاعل مع شعوب وقضايا المنطقة"، 2022/12/09، **ANFNEWS**، متاح على الرابط: <https://bit.ly/49b9AGY>، بتاريخ 2024/03/17.
- (102) شليغم، عبير، "آليات المواجهة: الأمازيغية والعنف الهوياتي في الجزائر"، المركز العربي للبحوث والدراسات. متاح على الرابط: <https://bit.ly/4c1203o>، بتاريخ 2024/03/22.

- 103) الشراخ، يعقوب، أحمد "طريقة التفكير"، 2017/02/18، موقع الرأي الإعلامي. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/EguI>. بتاريخ: 2022/08/22.
- 104) الشربيني، محمود، "التحديات الإسرائيلية للجزائر من الأراضي المغربية وصراع المحاور"، شبكة الميادين الإعلامية. 2021/09/08. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/ChaX>، بتاريخ 2022/06/02.
- 105) تولاي، محمد، "قراءة في الأمن الثقافي السياسي"، 2015/07/10، مركز المعارف للدراسات الثقافية. تم الاسترداد من: <https://bityl.co/GoDJ>، بتاريخ: 2023/01/23.
- 106) خروبة، عبد اللطيف، "الرسوم المتحركة وأثرها في عقيدة الطفل المسلم وقيمه"، 2020/08/21، موقع طريق الإسلام. متاح على الرابط: <http://iswy.co/e2bdtj>، بتاريخ 2024/03/15.
- 107) غازي، علي عفيفي علي، "الأمن الفكري والروحي وحماية الأديان"، موقع جريدة الحياة. على الرابط: <http://www.alhayat.com/article/736968>، بتاريخ 2019/03/03.
- 108) غيث، رمضان، "القومية (Nationalism)"، الموسوعة السياسية. 2020/09/07، تم الاسترجاع من: <https://bityl.co/DT06>، بتاريخ 2022/07/26.
- ز2- باللغات الأجنبية:

- 1) Alibert, Juliette, « **Euroscepticism: the root causes and how to address them** », october 2015, Retrieved from: <https://bityl.co/Eg0n>, visited on 23/09/2022.
- 2) Ortholang, Centre National de Ressources Textuelles et Lexicales(CNRTL). Sur : <https://bityl.co/EouS>, consulté le 01/09/2022.
- 3) Lionel, Jean, « **Les droits linguistiques des berbérophones en Algérie** », 27/06/2021. Disponible sur : <https://bityl.co/MF1Z>. Visité le 10/11/2023.
- 4) Larousse encyclopédie. Sur : <https://bit.ly/3AxXhoc>. Consulté le 25-01-2022.

فارس

خطة البحث ومحتوياته

1	مقدمة
19	الفصل الأول: الأطر النظرية والمفاهيمية للأمن الفكري والأمن القومي
20	المبحث الأول: الأمن الفكري وعلاقته بالمفاهيم والمصطلحات المقاربة
20	المطلب الأول: مفهوم الأمن الفكري والمفاهيم ذات الصلة
24	المطلب الثاني: مقومات الأمن الفكري
24	1- المحافظة على العقل:
25	2- الوسطية والاعتدال:
26	3- الحوار الداخلي:
26	4- الإعلام الموضوعي:
27	المطلب الثالث: أبعاد الأمن الفكري
27	(1) البعد العقدي (أو العقائدي) الهوياتي:
28	(2) البعد الأيديولوجي:
28	(3) البعد الأخلاقي:
29	(4) البعد السياسي:
29	المطلب الرابع: مهددات الأمن الفكري
35	المطلب الخامس: مسببات الانحراف الفكري
38	المبحث الثاني: الأمن الفكري في الحضارات المختلفة
38	المطلب الأول: سياسة بناء الفكر عند اليونان
41	المطلب الثاني: سياسة البناء الفكري عند الرومان
45	المطلب الثالث: الأمن الفكري في الحضارة الإسلامية
45	أولاً: البناء الفكري في القرآن الكريم
46	ثانياً: البناء الفكري في السنة النبوية الشريفة
48	ثالثاً: الأمن الفكري عند العباسيين
51	المطلب الرابع: بناء الأمن الفكري في الحضارة الغربية
55	المطلب الخامس: بناء الأمن الفكري في الحضارات الشرقية
55	أولاً: البناء الفكري في الحضارة الصينية
57	ثانياً: البناء الفكري في الهند القديمة
58	ثالثاً: البناء الفكري في ظل الإمبراطورية الروسية
60	رابعاً: الشيوعية وتأثيراتها في العلاقات الدولية وفي العالم الشيوعي
63	خامساً: الفكر السياسي والاستراتيجي لروسيا الفدرالية
66	المبحث الثالث: مفهوم الأمن القومي، مقوماته، أهميته وأبعاده، نطاقه ومستوياته، ومهدداته
66	المطلب الأول: مفهوم الأمن القومي
66	أولاً: التعريف اللغوي والاصطلاحي لمفهوم القومية:

68	ثانيا: التصورات النظرية للدولة القومية والمفاهيم المقاربة لمصطلح القومية:
68	1- التصورات النظرية للدولة القومية:
69	2- المصطلحات والمفاهيم المقاربة للقومية:
71	ثالثا: تعريف الأمن القومي:
72	(1) الأمن القومي العربي
73	(2) الأمن القومي في الإسلام:
74	(3) المفاهيم والمصطلحات المقاربة لمفهوم الأمن القومي:
77	المطلب الثاني: مقومات ومركزات الأمن القومي
77	أولا: العنصر الجيوبولتيكي:
78	ثانيا: العنصر الديموغرافي:
78	ثالثا: العنصر السياسي والدبلوماسي:
79	رابعا: العنصر الاقتصادي:
80	خامسا: العنصر العسكري والاستخباراتي:
81	المطلب الثالث: أهمية الأمن القومي وأبعاده
86	المطلب الرابع: نطاق الأمن القومي ومستوياته
87	المطلب الخامس: مهددات الأمن القومي
91	المبحث الرابع: علاقة الأمن الفكري بالأمن القومي في المقاربات النظرية للأمن
91	المطلب الأول: علاقة الأمن الفكري بالأمن القومي في المقاربة الواقعية
95	المطلب الثاني: علاقة الأمن الفكري بالأمن القومي في المقاربة الليبرالية
103	المطلب الثالث: علاقة الأمن الفكري بالأمن القومي في المقاربات النقدية:
103	أولا: مدرسة باريس النقدية للأمن:
105	ثانيا: مدرسة فرانكفورت للدراسات النقدية
106	ثالثا: مدرسة أبرايتوث للدراسات النقدية:
107	رابعا: مدرسة كوبنهاجن لأبحاث السلام والأمن
111	المطلب الرابع: علاقة الأمن الفكري بالأمن القومي في المقاربة البنائية
115	خلاصة الفصل الأول
117	الفصل الثاني: تحديات الأمن الفكري وآليات تعزيزه
118	المبحث الأول: مظاهر الانحراف الفكري وانعكاساته على الأمن القومي للدولة
118	المطلب الأول: مظاهر عامة للانحراف والتطرف الفكري
118	الفرع الأول: الغرور المعرفي
119	الفرع الثاني: التضليل وتشويه الحقائق:
120	الفرع الثالث: تسطيح الفهم وتسفيه الرأي:
123	الفرع الرابع: النزوع إلى الخلاف والصراع والتكفير العام:
124	الفرع الخامس: ظاهرة ازدواجية المعايير

125	المطلب الثاني: الانحراف والتطرف الفكري في السلوك السياسي الغربي:
126	الفرع الأول: الليبراليون والفكر الاشتراكي:
128	الفرع الثاني: ازدواجية المعايير في المواقف الدولية
129	الفرع الثالث: الازدواجية في تسييس الرياضات العالمية
131	المطلب الثالث: مظاهر من الانحراف والتطرف في الفكر العربي الإسلامي
131	الفرع الأول: التناقض الفكري – السلوكي
133	الفرع الثاني: الموقف السلبي من الفلسفة وبعض العلوم الأخرى
135	الفرع الثالث: مظاهر أخرى متفرقة للانحراف في الفكر الاسلامي
135	أولاً: ظاهرة تكفير المسلمين
138	ثانياً: انتقاص أحكام الإسلام:
139	ثالثاً: اعتقاد أن الشريعة غير صالحة لكل زمان ومكان:
140	رابعاً: رد كل إبداع عربي إسلامي إلى الغرب وأوروبا:
141	المبحث الثاني: نماذج من الانحراف والتطرف الفكري وتأثيراتها على الأمن القومي
141	المطلب الأول: نماذج من التنظيمات الغربية المتطرفة
141	أولاً: إيتا الباسكية الإسبانية:
142	ثانياً: الجيش الجمهوري الإيرلندي
143	ثالثاً: حركة مواطنو الرايخ الألمانية
144	المطلب الثاني: نماذج عربية وإسلامية من الانحراف والتطرف الفكري
145	أولاً: تنظيم القاعدة:
147	ثانياً: حركة طالبان في أفغانستان:
148	ثالثاً: جماعة بوكو حرام في نيجيريا:
149	رابعاً: تنظيم داعش:
151	المطلب الثالث: نماذج متفرقة من التطرف الفكري في العالم
151	أولاً: الفكر الصهيوني العالمي وإرهاب الدولة:
155	ثانياً: اليمين المتطرف
157	ثالثاً: الفكر الإقصائي الدولي:
159	رابعاً: اضطهاد المسلمين في العالم
160	خامساً: مجموعة المثليين والكلاب البشرية
160	(1) مجموعة المثليين
161	(2) الكلاب البشرية
164	المبحث الثالث: تحديات الأمن الفكري
164	المطلب الأول: تحديات اجتماعية اقتصادية
165	المطلب الثاني: تحديات سياسية أمنية
167	المطلب الثالث: تحديات تربوية تعليمية وثقافية

170	المطلب الرابع: تحديات فكرية وأيديولوجية
170	الفرع الأول: تحديات فكرية
174	الفرع الثاني: تحديات أيديولوجية
177	المطلب الخامس: تحدي الاستشراق والعولمة
177	الفرع الأول: دور الاستشراق في تعزيز الفكر الأميركي التوسعي
178	الفرع الثاني: تأثيرات العولمة (أو الأمركة) على الأمن الفكري في العالم
179	المطلب السادس: تحديات تكنولوجيا عبر وطنية
180	الفرع الأول: وسائل الإعلام والاتصال
183	الفرع الثاني: الأنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي:
185	المبحث الرابع: دور التنشئة الاجتماعية السياسية في تعزيز الأمن الفكري
186	المطلب الأول: مفهوم التنشئة الاجتماعية السياسية
186	الفرع الأول: تعريف التنشئة الاجتماعية السياسية:
187	الفرع الثاني: أبعاد التنشئة السياسية:
188	الفرع الثالث: أهمية التنشئة الاجتماعية السياسية وعلاقتها بالثقافة السياسية
189	المطلب الثاني: المؤسسات الحكومية للتنشئة الاجتماعية السياسية
189	الفرع الأول: المدارس ورياض الأطفال
192	الفرع الثاني: الجامعات والمعاهد
194	الفرع الثالث: المؤسسات الإعلامية الحكومية
196	الفرع الرابع: المؤسسات الدينية الحكومية
197	المطلب الثالث: مؤسسات التنشئة السياسية والاجتماعية غير الحكومية
197	الفرع الأول: الأسرة
198	الفرع الثاني: دور الأحزاب السياسية* في تحقيق الأمن الثقافي السياسي:
200	الفرع الثالث: مؤسسات المجتمع المدني:
202	الفرع الرابع: جماعة الرفاق وأصدقاء الإنترنت
203	الفرع الخامس: المؤسسات الدينية غير الحكومية:
204	أولاً: المساجد:
206	ثانياً: الكنائس والمعابد:
209	المبحث الخامس: آليات وإجراءات تعزيز الأمن الفكري
209	المطلب الأول: الآليات السياسية والاجتماعية
209	الفرع الأول: الفكر الديمقراطي والممارسة الديمقراطية:
211	الفرع الثاني: المؤتمرات الدولية التنصيرية وردود الأفعال الإسلامية
213	المطلب الثاني: الآليات القانونية والإجراءات الأمنية
213	الفرع الأول: الآليات القانونية
216	الفرع الثاني: الآليات والإجراءات الأمنية

219	المطلب الثالث: الآليات العلمية والفكرية (القوة الناعمة)
222	المطلب الرابع: الآليات التكنولوجية والنشاطات السيبرانية
226	خلاصة الفصل الثاني
228	الفصل الثالث: استراتيجية تعزيز الأمن الفكري كأساس للأمن القومي الجزائري الشامل
229	المبحث الأول: واقع الأمن الفكري في الجزائر قبل الاستقلال
229	المطلب الأول: الغزو الفكري الفرنسي ومحاولات طمس الهوية الجزائرية
231	المطلب الثاني: دور الحركة الوطنية في تعزيز الأمن الفكري الجزائري
233	المطلب الرابع: الأمن الفكري في الميثاق الرسمية للثورة الجزائرية
237	المبحث الثاني: الأمن الفكري في ظل نظام الحزب الواحد
237	المطلب الأول: حظر التعددية السياسية وإقرار الحزب الواحد غداة الاستقلال
239	المطلب الثاني: الأمن الفكري في الميثاق الرسمية والبرامج التعليمية والاجتماعية الجزائرية
239	الفرع الأول: البناء الفكري في دستوري 1963 و 1976
243	الفرع الثاني: البناء الفكري في الميثاق الوطني لعام 1964 وفي سياسة الحزب الحاكم
244	الفرع الثالث: البناء الفكري في المناهج التعليمية والمؤسسات الاجتماعية
251	المطلب الثالث: انعكاسات الأحادية الحزبية على الأمن الفكري والمجتمعي
251	الفرع الأول: المسألة الثقافية الأمازيغية الجزائرية
257	الفرع الثاني: التباين الفكري وصراع التخب الجزائرية
261	الفرع الثالث: الاحتقان السياسي والاجتماعي وإفرازات أحداث أكتوبر 1988
265	المبحث الثالث: سياسة بناء الأمن الفكري بعد إقرار التعددية الحزبية في دستور 1989
265	المطلب الأول: انعكاسات التحول الديمقراطي على مسألة الهوية والحريات الفكرية والسياسية
265	الفرع الأول: المتغيرات المؤثرة في عملية الانتقال إلى التعددية الحزبية في الجزائر
268	الفرع الثاني: قراءة في دستور 1989 وإقرار التعددية الحزبية والسياسية
269	الفرع الثالث: عودة التيارات الفكرية والأيدولوجية بعد إقرار التعددية الحزبية
276	المطلب الثاني: واقع الأمن الفكري بعد انتخابات التسعينات التعددية
276	الفرع الأول: المواقف الداخلية والدولية من صعود التيار الإسلامي في الانتخابات التعددية
278	الفرع الثاني: إفرازات توقيف المسار الانتخابي وواقع الأمن الفكري والأمن السياسي
281	الفرع الثالث: تطور المسألة الأمازيغية وعلاقتها بالأمن الفكري والأمن القومي
285	الفرع الرابع: انعكاسات التطرف الفكري على الأمن المجتمعي في الجزائر
289	المطلب الثالث: الحلول الأمنية والسياسية لمواجهة الظاهرة الإرهابية في الجزائر خلال فترة التسعينات
289	الفرع الأول: المقاربة الأمنية لمعالجة الظاهرة الإرهابية في الجزائر
291	الفرع الثاني: الحلول السياسية لمكافحة الإرهاب في الجزائر
293	المطلب الرابع: المقاربة الجزائرية التنموية لمعالجة ظاهرة الإرهاب
293	الفرع الأول: المؤسسات التعليمية والدينية
297	الفرع الثاني: الثقافة والإعلام

297	الفرع الثالث: الأسرة والمجال الاجتماعي
298	الفرع الرابع: قطاع العدالة ومرفق الشرطة
301	المبحث الرابع: تطوير الأمن الفكري وانعكاساته على مكونات الأمن القومي الجزائري
301	المطلب الأول: انعكاسات الأمن الفكري على الأمن السياسي والاجتماعي
305	المطلب الثاني: انعكاسات الأمن الفكري على الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي والصحي
309	المطلب الثالث: انعكاسات الأمن الفكري على الأمن المجتمعي والأمن الهوياتي
312	المطلب الرابع: انعكاسات الأمن الفكري على الأمن الثقافي وفروع الأمن ذات الصلة:
312	الفرع الأول: أخطار الغزو الفكري وتأثيراته على الأمن الثقافي
314	الفرع الثاني: تأثيرات الأمن الفكري على الأمن التربوي والتعليمي
316	الفرع الثالث: علاقة الأمن الفكري بالأمن السيبراني
318	الفرع الرابع: انعكاسات الأمن الفكري على الأمن البيئي
319	خلاصة الفصل الثالث:
322	الخاتمة
331	قائمة المصادر والمراجع
361	خطة البحث ومحتوياته

✍️ ملّث بحمد الله.

عالجت الأطروحة المشكلة البحثية المتعلقة بطبيعة العلاقة بين الأمن الفكري والأمن القومي، ومدى مساهمة الأمن الفكري في تعريف الأمن القومي الجزائري. وقد تضمنت الدراسة إطاراً نظرياً ومفاهيمياً أظهرت من خلاله أهمية البناء الفكري في أبرز الحضارات الإنسانية المتتالية، وأبرزت علاقة الأمن الفكري بالأمن القومي في المقاربات النظرية للأمن، كما تضمنت أيضاً فصلاً كشفت فيه عن أهم التحديات التي تواجه الأمن الفكري وانعكاساتها على الأمن القومي للدولة، وبحث في الآليات والإجراءات المختلفة لتعزيز الأمن الفكري، وتطوّقت الدراسة في شقّها التطبيقي إلى استراتيجية تعزيز وتطوير الأمن الفكري كأساس للأمن القومي الجزائري الشامل وكيف انعكس ذلك إيجاباً على فروعه ومكوناته المختلفة في كلّ مفاصل الدولة وقطاعاتها الحيوية.

Abstract :

The thesis dealt with the research problem related to the nature of the relationship between intellectual security and national security, and the extent to which intellectual security contributes to the definition of Algerian national security. The study included a theoretical and conceptual framework through which it showed the importance of intellectual construction in the most prominent successive human civilizations. The relationship between intellectual security and national security has been highlighted in theoretical approaches to security, It also included a chapter in which it revealed the most important challenges facing intellectual security and their repercussions on the national security of the state. It discussed In its applied .various mechanisms and procedures to enhance intellectual security part, the study touched on the strategy of strengthening and developing intellectual security as a basis for comprehensive Algerian national security and how this reflected positively on its various branches and components in all joints of the state and its vital sectors.

Résumé :

La thèse a abordé la problématique de recherche liée à la nature de la relation entre sécurité intellectuelle et sécurité nationale, et dans quelle mesure la sécurité intellectuelle contribue à définir la sécurité nationale Algérienne. L'étude comprenait un cadre théorique et conceptuel à travers lequel elle montrait l'importance de la construction intellectuelle dans les plus importantes civilisations humaines successives, et mettait en évidence la relation entre la sécurité intellectuelle et la sécurité nationale dans les approches théoriques de la sécurité. Elle comprenait également un chapitre dans lequel elle révélait les défis les plus importants auxquels est confrontée la sécurité intellectuelle et leurs répercussions sur la sécurité nationale de l'état, les différents mécanismes et procédures visant à renforcer la sécurité intellectuelle, Dans sa partie pratique, l'étude a abordé la stratégie de renforcement et de développement de la sécurité intellectuelle comme base d'une sécurité nationale Algérienne globale, et comment cela s'est reflété positivement dans ses différentes branches et composantes dans tous les aspects de l'état et de ses secteurs vitaux.